د. محمد دويدار
أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة الاسكندرية

تاريخ علم الاقتصاد السياسي
الاقتصاد السياسي والرأسمالية
الاقتصاد السياسي والاشتراكية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الإخراج

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
الجزائر

رقم النشر 81/949

الجزائر :1981

إلى الطبقات الكادحة
من العمال والفلاحين

تقـــــديم

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية ، أى أحد العلوم التى تتشغل بالنشاطالا نسانى فى المجتمع • ذلك هو علم الاقتصاد السياسى الذى ينشغل بأحد الانشطة الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادى •

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادى يمكنك البدء من الرحلة اليومية التى تقطعها منذ الاستيقاظ فى الصباح الى أن تصل الى قاعة الدرس.فلاعداد نفسك تحتاج الى العديد من المواد التى تستخدمها فى الاغتسال •ولتناول طعام الافطار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخرى عند تناول الطعام الذى يتكون من مواد غزائية بعضها زراعى وبعضها تم تحويله.ثم انـــك تستعمل بعض المـلابس • وفى الطريق الى قاعة الدرس قد تستعمل احدى وسائل المواصـلات • ثم انك تصل الى قاعة الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم • خلال هذه الرحلة تستعمل الكثـــير من الادوات وتؤدى لك الخدمات . كخدمة المواصلات وخدمة التعليم •

ابتداء من رحلتك هذه تستطيع أن تتتبع رحلات أفراد ومجموعات أخرى فى المجتمع . وانما رحلات تتمثل فى جهـــود أثمرت الادوات والخدمات التى استعنت بها فى رحلتك اليومية • فابتـــداء من مادة غذائية تتناولها فى طعام الافطار ، كالخبز مثـلا ، تستطيع أن تتصور رحلة الخباز الذى قام بتحويل الدقيـــق الى خبز ، كما تستطيع أن تتصور رحلة الفلاح الذى يمارس سلسلة من العمليات تنتهى بالحصول على كمية من القمح• وابتداء من الحلة التى ترتديها تستطيع أن تتصور رحلات العديد من الافراد والمجموعات التى قامت بتحـويل الصوف

الى خيوط ، بصبغ الخيوط ، بتحويلها الى نسيج بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الى حلة • كل هذه المراحل انما تمثل نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم . وهى تكون فى مجموعها النشاط الاقتصادى • وهو نشاط كما نرى محوره الانتـاج وتوزيع الناتج . ليس بالنسبة لك فقط وانما بالنسبة المجتمع . لا فى داخلـه فحسب،وانما كذلك فى علاقاته بالمجتمعات الاخرى المكونة لاجـزاء المجتمـع العالمى •

هذا النشا طالاقتصادى هو جزء من واقع المجتمع . جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالاجزاء الاخرى • فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا) هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا اجتماعيا فى داخل أسرته أو فى علاقته بالاسر الاخرى . هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا سياسيا فى حالة انتمـائه الى حزب سياسى . هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع أن يعزف الناى مثلا على شاطيء الترعة وهو عائد في العشية) . فالفرد ذاته ، وإنمـا في انتمائه الى فئة أو طبقة اجتماعية . هو الذى يمارس . جماعيا . مختلف أوجه النشاط الاجتماعى •

هذا النشاط الاقتصادى حاول الانسـان ان يكتشف اسراره . أن يعرفه.أن يكون أفكارا خاصة به ، بطبيعته . بالكيفية التى يسير بهـا بنتائجه ، وباستمراره من فترة لاخرى • وهو فى محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادى انما يبذل جهدا آخـر يتمثل فى نشاط فكرى ، نشاط يبذله اتباعا لسبل معينة . توصله الى هـدفه ، الى الافكار الاقتصادية.الى،النظريات الاقتصادية • هذه النظـريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءا من العلم ، علم الاقتصـاد السياسى . محل اهتمامنا •

ومن الطبيعى أن نبدأ دراستنا للاقتصاد السياسى بجزء أول يهـدف الى تقديمه ، أى تقديم الاقتصاد السياسى كعـلم اجتماعى • ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى، والتعرف على هذا العلم فى تكونه التاريخى وفى انشـغاله بالاشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادى •

من دراستنا فى هذا الجزء الاول سنرى أنه لاتوجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادى لكل المجتمعات ولكل الازمنة ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعى وقوى الانتاج المستخدمة فى النشاط الاقتصادى من مجتمع لاخر ومن فترة تاريخية لاخرى • ابتداء من هذه الفكرة نفرق بين مجموعة النظريات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصـاد الرأسمالى ومجموعة النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الاشتراكى •

وعليه نتعرض فى جزء ثان للاقتصاد السياسى والرأسمالية ، وهو يحتوى على دراسة للنظريات التى تشرح سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، المشروع (الوحدة الانتـاجية) أو المستهلك ، أو ما يسمى بالتحليل الوحدى • كما تحتوى على دراسة للنظـريات التى تشرح أداء الاقتصاد القومى فى مجموعه ، أو ما يسمى بالتحليـل الجمعى • وهى دراسة تستوجب التعرف على النقد الذى يمكن أن يوجه لكل هذه النظريات ، كما تكتمل بالتعـرف على الجوانب السلبية للاقتصـاد الرأسمالى •

اذا ما انتهينا من التعرف على طبيعة الاقتصاد الرأسمالى والكيفية التى يسير بها وما يحققه من نتائج وكيفية توزيع هذه النتـائج بين طبقات المجتمع ، نخصص جزءً ثالثا للاقتصاد السياسى والاشتراكية: فندرس فى مرحلة أولى هيكل الاقتصـاد الاشتراكى ، خصائصـه الرئيسية وكيفية تنظيمه وندرس كيفية أداءه عن طريق عملية التخطيط

(تحضير الخطة وتنفيذها) . وندرس النظريات المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية كما تعرض فى الاقتصاد الاشتراكى .

اذا ما تحدد الخط العام لدراستنا لزم قبل أن نبدأ فيها أن نعى ملاحظتين منهجيتين : الاولى تهدف الى تحديد الاطار العام لهذه الدراسة . والثانية تقصد الى ابراز بعض التوجيهات المنهجية التى تسهل مهمة البادىء فى دراسة الاقتصاد السياسى .

فالبنسبة للاطار العام تفترض دراستنا هذه أن الاقتصاد القومى اقتصاد مغلق ، أى أننا سنفترض أنه اقتصاد لايؤثر فى العالم الخارجى ولا يتأثر . بعبارة أخرى سنجرد فى هذه الدراسة من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية . بالامر يتعلق بحالة تصور نظرى لاقتصاد فى حالة عزله عن بقية أجزاء المجتمع العالمى . وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع خاصة فى المجتمع العالمى ليومنا هذا ، ولكنه حيلة منهجية يقصد منها التعرف أولا على طبيعة وأداء الاقتصاد على افتراض أنه فى حالة عزلة ، فى مرحلة أولية ، ثم التعرف بعد ذلك على أثر ادخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج على النتائج التى نستخلصها فى المرحلة الاولى من مراحل التحليل . فى هذه الدراسة نقتصر على المرحلة الاولى . كما أن دراستنا هذه تجرد من الظواهر النقدية ، اى أنها تخرج من اطارها المشكلات التى تثيرها طبيعة النقود ووظائفها وأثرها على النشاط الاقتصادى .

وتتعلق الملاحظة الثانية بتوجيهات تخص الطريقة التى يمكن اتباعها فى دراسة الاقتصاد السياسى . هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذى نقوم بدراسته . فهو . شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمى بمعنى أنه يبنى نفسه على أساس من نفسه : فالافكار التى تتبلور وتتحدد فى مرحلة اولى تمثل أساس الافكار التى تتبلور وتحد

مرحلة ثانية . وعلى أساس هذه الأخيرة تبنى نظريات أخرى . وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها . إذ لا ينجم عن هذا التخطي إلا الصعوبات تصادفها عندما نحاول في مرحلة تالية دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه . يتعين إذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكي يمكن أن نستوعب لابد أن نحاول دائما فهم كل فكرة لا أن نحفظها عن ظهر قلب . إذا فيما عدا ما يخص المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر سبيل إلى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي . ولفهم الأفكار لابد من دراستها نقطة بنقطة . فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن يؤدى بنا إلى لا شيء .

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب ، أو بغيره ، فحسب ، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث . وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية . وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية . لتسهيل ذلك حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الأنجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه .

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه إلى الاستيعاب الناقد ، الناقد للمنهج وللأفكار . وللتوصل إلى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا إلى أن تكون دائما ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره .

فى دراستنا هذه نستخدم فى التحليل الاقتصادى بعض الادوات الفكرية التى تبلورت فى مجال فروع أخرى للمعرفة • اذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكار ديموجرافية (خاصة بالسكان) • وبخصوص الادوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسى لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا فى الرياضيات،فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للادوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التى يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية • ويكفى لفهم الافكار الواردة فى دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الادوات الرياضية : فكرة الدالة والعلاقات الدالية ، المعادلات الانية والتعبير البيانى عنها ، المماس والمشتقة والتعبير البيانى عنها ، المصفوفات • كما يلزم أن نكون على دراية باللغة الاحصائية العادية • وكلها أدوات يمكن للقارىء أن يسلح نفسه بها بجهده الفردى دون كثير عناء •

محمد دويدار

الجــزء الأول (*)

الاقتصاد السياسى كعلم

(*) لضمان استيعاب هذا الجزء الأول نوصى القارىء بقرائته مرتين ، مرة فى البداية ومرة عند الانتهاء من قراءة الكتاب بأكمله . فاذا ما عمـل القارىء بهذه الوصية تمكن من التوصل الى الأسباب التى دفعتنا لان نقترح عليه مثل هــذا السبيل .

تمهيـــــــد

يتحدد كل علم بموضوعه[1] ومنهجه[2] فى تفاعلهما العضــوى • وتحديد معالم هذا المنهج وهذا الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمنى يتكون فى أثنائها العلم محل الاهتمام : فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أى الأفكار المستخلصــة) شكل الصياغة العلمية •

والاقتصاد السياسى ، محل اهتمامنا ، لا يمثل استثناءا على ذلك • فلكى نتعرف على هذا العلم يلزم علينا أن نرى موضوعه ومناهجه فى حالتها الراهنــة ، أى فى وقت دراستنا هذه ، وهى حالة تمثــل نتيجة عملية تاريخية تكون فى خلالها موضوع ومنهج الاقتصاد السياسى •

عليه ينقسم هذا الجزء الأول الذى يهدف الى تقديم الاقتصـــاد السياسى كعلم — والأمر يتعلق هنا بعلم اجتماعى — الى ثلاثة أبواب :

— الباب الأول يبين طبيعـــة المعرفة محل دراســـتنا : مجمــوع النظريات المكونة للاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى •

— الباب الثانى يعطى موجزا لتاريخ الاقتصاد السياسى ، لتاريخ عملية تكون وتطور المعرفة محل دراستنا • اذ لكى ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليغطى نشأتها وتطورها فى الماضى •

— أما الباب الثالث فيهىء لمختلف النظريات الاقتصـــادية اطارها الهيكلى الذى يبين نوع الاقتصاد الذى تتعلق به هذه النظريات • وعليه يتعين — اذا ما أردنا فهما سليما للمعرفة محل دراستنا — أن نعالج فى هذا الباب فكرة الهيكل والأنواع المختلفة من الهيكل الاقتصادى •

---

(١) object; objet

(٢) method ; méthode

الباب الأول

الاقتصاد السياسى علم اجتماعى

يوجد الأصل اللغوى لاصطلاح « الاقتصاد السياسى » political economy; économie politique فى الكلمات الاغريقية "oïkos" "nomos", "politikos" التى تعنى على التوالى « منزل » ، « قانون » و « اجتماعى » .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أى كلمتى « اقتصاد » و « سياسى » فى الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح « الاقتصاد » يأتينا من أرسطوطاليس ، الذى قصد باستعماله « علم قوانين الاقتصاد المنزلى » أو « قوانين الذمة المالية المنزلية » . ولم يستعمل اصطلاح « الاقتصاد السياسى » الا فى بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق فى فرنسا على يد أنطوان دى مونكريتيان الذى نشر فى عام ١٦١٥ كتابا بعنوان « مطول فى الاقتصاد السياسى » [١] قاصدا بصفة «السياسى» أن الأمر يتعلق « بقوانين اقتصاد الدولة » [٢] .

---

(١) والواقع أن ذلك يمثل الفضل الوحيد لانطوان دى مونكر يتيان Antoyne de Montchrétien (اقتصادى فرنسى ، ١٥٧٥ — ١٦٢١) . أما عن كتابه فان شومبيتر يصفه بأنه « حقير الشأن .. وفاقد لكل اصالة » ص ١٦٨ من كتابه History of Economic Analysis

(٢) أما فى انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح « الاقتصاد السياسى » تحت التأثير الفرنسى . فقد استعمل W. Petty (١٦٢٣ — ١٦٨٧ هذا الاصطلاح وان لم يكن قد عنون به أيا من كتبه . فى معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول بتى أن « هذا ينتهى بى الى النظر فى أهم مسألة فى **الاقتصاد السياسى** ، أى مسألة اقامة معادلة أو مساواة بين الارض والعمل » ، أنظر فى ذلك كتابه Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤ . وكان جيمس ستيوارت James Stewart أول من استخدم الاصطلاح فى انجلترا فى عنونة كتابه الذى ظهر فى عام ١٧٦٧ بعنوان «بحث فى مبادىء الاقتصاد السياسى» ، أنظر شومبيتر ، المرجع السابق =

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح « الاقتصاد السياسى » للتعبير عن فرع للمعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور . هذا الفرع هو الذى يسمونه حاليا فى العالم الأنجلو سكسونى « الاقتصاد » (١) Economics .

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوى لاصطلاح « الاقتصاد السياسى » ،

= الاشارة اليه ، ص ١٧٦ . واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) نفس الاصطلاح فى كتاباته ، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون الى الآن . أنظر على سبيل المثال :

M. Dobb, Political Economy and Capitalism, Routledge and K. Paul, London, 1940.

(١) منذ أن عنون الفريد مارشال Alfred Marshall (وهو اقتصادى اكاديمى انجليزى ، ١٨٤٣ — ١٩٢٤) كتابا أصدره فى ١٨٩٠ بمبادىء الاقتصاد Principles of Economics ، بدأ اصطلاح « الاقتصاد » Economics ينتشر فى البلدان الانجلو سكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسى الذى ظل يستعمل حتى وليام استانلى جيفونس W.S. Jevons (اقتصادى انجليزى ، ١٨٣٥ — ١٨٨٢) الذى عنون كتابه الذى نشر فى ١٨٧١ بنظرية الاقتصاد السياسى The Theory of Political Economy ، أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٢١ — ٢٢ ، وكذلك أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى ، ص ١٥ — ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique فى الانتشار فى فرنسا .

ويرى روبرتسون D. H. Robertson (وهو اقتصادى أكاديمى انجليزى معاصر) ان الاصطلاح الجديد Economics يأتينا بشيئين جديدين :

— أن النهاية .I.G.S تشير الى أن دراستنا تأمل فى أن تكون علما مثل الطبيعة Physics ، والديناميكا Dynamics .. الخ .

— ان عدم استعمال صفة « السياسى "Political" » توضح اننا نهتم فى النهاية بالفرد وليس بالدولة . أنظر ص ١٦ من الجزء الاول من « محاضرات فى المبادىء الاقتصادية Lectures on Economic Principles. سنرى أن موضوع علم الاقتصاد السياسى يتعلق بكل نشاط اقتصادى للمجتمع ، سواء أكان نشاطا فرديا أم عاما .

والواقع أن أى فرع من فروع المعرفة لا يكتسب الصبغة العلمية لا بما نريده له ولا بما يوضع فى نهاية الاصطلاح المعبر عنه ، وانما هو يكتسب هذه الصبغة بعلمية المنهج الذى يستخدم فى استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام .

ماذا عن تعريف الاقتصاد السياسىَ من الناحية الابستمولوجية[1] ؟ من

---

(١)يرجع ادخال اصطلاح الابستمولوجيا **épistémologie** ; epistemology الى الفيلسوف الاسكتلندى J.F. Ferrier فى كتابه Institutes Metaphysics (١٨٥٤) ، حيث قسم الفلسفة الى :

— الاونتولوجى ontology (أو الفلسفة الاولى عند أرسطو طاليس) قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح ontology الى الفيلسوف الالمانى Rudolf Goclenius ، ١٦١٣) .

— والابستمولوجيا ، أو نظرية المعرفة ، الخاصة بقدرة الانسان على معرفة الواقع ، وبمصادر ومناهج وأشكال هذه المعرفة .

فى هذا التقسيم تتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) فى الموقف الذى يتخذه الباحث من القضية الاساسية فى الفلسفة ، أى قضية العلاقة بين الوعى والوجود ، بين الفكر والمادة ، أولا فيما يتعلق بأولوية احدهما على الآخر ، وثانيا بالنسبة لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه .

يتضح من هذا التقسيم أن اصطلاح الابستولوجيا يرادف اصطلاح « نظرية المعرفة » . وهو ما ظل سائدا فى الفكر الانجليزى .

أما فى الفكر الفرنسى ، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا فى مرحلة لاحقة، فالاتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الابستمولوجيا) الدى يقصد به اعطاء ((**فلسفة العلوم**)) معنى أكثر انضباطا ، وبين ((**نظرية المعرفة**)) . فلفلسفة العلوم موضوع أساسى : متى تصبح المعرفة النظرية علما ؟ أى البحث فى شروط نشأة العلم وتطوره . والابستمولوجيا يعبر بها عن فلسفة العلوم هذه وانما بمعنى أكثر انضباطا ، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة على المناهج العلمية ، ولا تلك التى لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية ، وانما الدراسة **الناقدة** لمبادىء وافتراضات ونتائج العلوم المختلفة ، دراسة تهدف الى تحديد أصلها المنطقى وقيمتها وأهميتها الموضوعية (عليه يكون موضوع الابستمولوجيا هو المعرفة النظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها) .

أما نظرية المعرفة فهى دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفة the subject ; le sujet وموضوع المعرفة the object ; l'objet للعلاقة بينهما فى عملية استخلاص المعرفة مما يمكننا من التعرف على طبيعة المعرفة الانسانية ، على ميكانزم استخلاصها ، وعلى أهميتها وحدودها . على هذا النحو يتم التمييز بين الابستمولوجيا ونظرية المعرفة وتمثل الاولى بالنسبة للثانية المقدمة والمساعد الذى لا غنى عنهما حيث أنها تدرس المعرفة دراسة تفصيلية وبعد أن يتم استخلاصها à posteriori انظر فى ذلك :

— A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie. P.U.F., 1962, P. 293 - 294.

=

وجهة النظر هذه يمكن تعريف الاقتصاد السياسى بأنه علم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية ، أى العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين أفراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات . وهى العلاقات التى تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التى تشبع حاجـات الانسان فى المجتمع ، أى اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، معيشـتهم المادية والثقافية [1] .

لكى يكمل تعريفنا هذا ، ومن ثم يصبح أكثر وضوحا ، يتعين علينا :

— أولا ، أن نحدد موضوع الاقتصاد السياسى ، أى مجموع الظواهر التى يمكن ملاحظتها والتى تمثل المعرفة المتعلقة بها وموضوع البحث الاقتصـادى .

— أن نبرز ثانيا المناهج المستخدمة فى اكتساب المعـرفة ، أى الطرق المحددة التى تتبع بانتظام للوصول الى أهداف البحث الاقتصادى [2] .

= M. Rosenthal & P. Yudin (eds.). A Dictionary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967, P. 144.

— P. Bourdieu et autres, le Métier de sociologue, livre 1, Mouton & Bordas, Paris 1969, P. 25 - 31.

— G. Bachelard, La formation de l'esprit scientifique. Librairie Philosophique J. Vrin, Paris, 1967.

(١) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه « دراسة للبشرية فى شئون حياتها العادية » . فهو « يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردى والاجتماعى الذى يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة » . ص ١ من كتابه « مبادىء الاقتصاد » . ولا يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطا وان كان يلقى الضوء على اننا نهتم بالانسان ، ونهتم به فيما يتعلق بالبعض فقط من العديد من المشكلات التى يواجها . انظر مرجعه السابق الاشارة اليه ، ص ١٧ .

أما وفقا لتعريف L. Robbins
An Essay on the Nature & Significance of Economic Science p. 15
الذى يدرس السلوك الانسانى كعلاقة بين الاهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة » وهذا التعريف يتصور الاقتصاد السياسى كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية » . انظر :
P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, P. 3.

(٢) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفى نفس الوقت ، فالواقع أنهما لا ينفصلان ، كما سنرى بعد دراسة كل منهمـا .

— وأن نبين ثالثا علاقة الاقتصـــاد السياسى بغيره من العلـــوم الاجتماعيـــة •

تعريفنا للاقتصاد السياسى لا يكتمل اذن ولا ينضبط الا اذا عالجنا هذه الموضوعات الثلاث ، وهو ما سنقوم به فى الفصول الثلاثة المكونة لهذا الباب •

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياسى

موضوع الاقتصاد السياسى هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظـواهر المكونة للنشاط الاقتصادى للانسان فى المجتمع ، أى النشاط الخـاص بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمـع • هـذا النشاط يتبدى فى شكل علاقة مزدوجة : علاقة بين الانسـان والطبيعة وعلاقة بين الانسان والانسان • لنرى هذه العلاقة المزدوجه بشىء من التفصيل •

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة :

من أميز ما يفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه فى موقف مواجهـة الطبيعة • فالكائنات الأخرى تمثـل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيش على ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها واذا ما فشلت فى أن تكيف نفسـها وفقا للظـروف الطبيعية فى تغـيرها المستمر • أما الانسان **فكائن مضاد للطبيعة** (١) لا يستكين لها ولا يعتمد عليهـا بلا تفاعل من جانبه •

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له **حاجات** (٢) لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكى يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه الى الطبيعة • للانسان حاجات تدفعه الى الحركة فى عالمه الخارجى لاشباعها • فهى حاجات موجهة تمثل فى الانسان أصل كل حركة أو دنياميزم •

لأشباع هذه الحاجات يضطر الانسـان الى بذل **جهـده** ، قواه ، فى سبيل الحصول من الطبيعة ــ بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها ــ

---

(١) Opposed to Nature ; opposé à la Nature.

(٢) Wants ; besoins.

على ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده • فدوره فى مواجهة الطبيعة ليس سلبيا أن هى أعطته عاش وان بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها أكثر ملاءمة لحياته [1] •

المجهود الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى فى أنه **مجهود واع ، أى عمل** فالانسان كائن مفكر • فهو يعى تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل اذ هو لا يأخذها كما هى وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته • وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله اذ هو يتصور مقدما النتيجة التى سيوصله اليها جهده والكيفية التى يبذل بها هذا الجهد • فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة • فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن أن يقوم بمثله ، وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل فى أن الأول يبذل جهده على نحو غريزى دون وعى أى دون أى تصور مقدم لما هو مقدم عليه ، أما النساج فيتصور مقدما النتيجة التى يراد الوصول اليها • عدد معين من أمتار نسيج معين ، له متانة معينة ولون معين ، الى آخر ما يحدد مواصفاته • ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة • بذل جهده فى ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجى معين (عن طريق استخدام النول اليدوى أو النول الآلى مثلا) • كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التى سيكون عليها المنزل • كيفية تقسيم المساحة الى غرف ، عدد الغرف ، مساحة كل غرفة ، الكيفية التى تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، الى غير ذلك • هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذى سيقوم به قد يسجل على ورق فى صورة رسم للمنزل المراد بناؤه •

---

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التى تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون أن يستلزم الامر بذل جهد انسانى ، كالهواء اللازم للتنفس مثلا . وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسى اذ هى ليست موضوعا لجهد انسانى .

فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة أو مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل[1] .

فالانسان اذن لاشـباع حاجاته الموجهـة ــ للابقـاء على كيانه ووجوده ، فى تطورهما ــ مضطر الى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة ــ بمختلف صورها ــ ليستخلص منها ما يشبع هـذه الحاجات . أى **ينتج** المواد اللازمة لبقائه . وهو على هـذا النحو يتميز عن الكائنات الأخرى بأنه الكائن الوحيد الذى يقوم **بانتاج** ما هو لازم لاشـباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعد وانما بصـفة مسـتمرة متكررة ، فالأمـر يتعلق اذن **بعمليـة انتـاج** مستمرة عبر الزمن[2] .

عندما لا تكفى أعضاؤه وقـواه الأولية لاشـباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه [3] ، يقـوم باستخدام بعض الأشـياء من الطبيعـة ــ أولا كما هى وبعد تحويلها فى مرحلة تالية ــ كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الأصلية ، . كما اذا استخدم الانسان عصا كامتداد لزراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الأشجار اللازمة لاشـباع حاجته الى الطعام . وفى مرحلة ثانية يتوصل الانسان الى انتاج أشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أى أدوات [4] . كقيامه بانتاج أداة حادة يستخدمها فى قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصـول على ثمار الأشجار . تلك هى **أدوات العمل** (التى تزداد تنوعا وتعقدا مع تعدد

---

(١) هذه الخصيصة التى يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستبقيها فى ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة البدء فى تحديد مفهوم التخطيط على أساس أن الخطة هى عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه فى فترة معينة مستقبلة ثم تحديد الوسيلة أو مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهـدف . فى هذا المعنى يقول أرسطو طاليس أن « الانسان حيوان مخطط » :
"Man is a planning animal".

(٢) Production process ; processus de production.

(٣) Implements.

(٤) tools : a tool is an implement for making implements.
ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الادوات :
"Man is a tool-making animal" (B. Franklin مفكر أمريكى ، ١٧٠٦ ــ ١٧٩٠)

وتطور النشاط الانتاجى للانسان) ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه ، فكأنه جعــل من الطبيعــة بعض قواه . عن طريق استخدامه لهذه الأدوات يزيد عمله اتقانا وتزيد ســيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلك بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى .

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقته بين الانسان والطبيعــة ، عمل الانسان لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الانسان — فى أثناء بذله لمجهوده — لأدوات عمــل من صنعه فى سبيل تحويل الأشياء **موضوع العمــل** الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته . **هذه العملية هى عملية تفاعل نشط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة** . عن طريق عمله يحول الانسان قوى الطبيعة ، يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعيــة) وأكثر انسانية . فى نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، أدوات لعمــله ، عن طريقها يزيد اتقان عمله ، اتقان مجهوده الواعى . فكأنه خلق بذلك من الطبيعــة شيئا منه هو ، فتحويل الطبيعــة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لآفاقه . فى توسيعه لهذه الآفاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التى تصبح بدورها متطورة ومتغيرة . وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيرة للتغير والحــركة .

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان :

غير أن الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعــة ، لا يعيش هذا التفاعل المتبادل ، وحده ، بل فى جماعة ، فى مجتمع . فالانسان حيوان احتماعى[1] . فهو لا يستطيع فى الواقع أن يحفظ وجوده الا من خلال عمل الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر . ومن ثم نجد أن **عملية الانتاج هى بطبيعتها عملية اجتماعية** . عملية العمل الاجتمــاعى فى محاولته المستمرة للحصــول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجمــاعة وأفرادها . عمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم ، وعمل كل منهم للآخر يتم فى صورة **تقسيم العمل الذى** بفضله يتخصص الأفراد فى أنواع معينة من العمل .

---

(1) Man is a social animal ; l'homme est un animal social.

فيما عدا التقسيم البدائى للعمل بين الجنسين (عمل المرأة فى مكان الاقامة وعمل الرجل فى النشاطات التى تستلزم البعد عن هذا المكان) والذى يمكن التعرف عليه فى كل مراحل التطور الاقتصادى للبشرية ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أى مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض فى المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة فى التخصص فى القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال [1] .

---

(١) فى جماعة تعيش على جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت أعضاء الجماعة لضمان الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة . وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت فى ضمان ذلك . فى هذه الحالة لا يكون فى وسع من يتمتع بموهبة خاصة فى انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلا) أن يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة ، اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة له ولبقية أفراد الجماعة . أما اذا استطاعت الجماعة ، بفضل اكتشاف النشاط الزراعى مثلا ، أن تنتج فى خلال ستة شهور كمية من المواد تكفى لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من أفرادها بموهبة خاصة (فى انتاج أداة زراعية مثلا) أن ينمى هذه الموهبة خلال الستة شهور التى لا يباشر فيها أفراد الجماعة نشاطهم الزراعى .

فى حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع أن نتصور أن يتخصص عدد من أفراد الجماعة فى العمل الزراعى طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك موادا استهلاكية لكل أفراد الجماعة ، الامر الذى يعطى العدد الاخر من أفرادها فرصة التخصص فى انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم . هنا يقال أن مستوى انتاجية العمل الزراعى يسمح بتحقيق فائض من المواد الاستهلاكية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعى للعمل .

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادى للانسان ، فيمكن تمييز :

— تقسيم العمل بين الجنسين .

— تقسيم العمل بين عمل يدوى وعمل ذهنى .

— تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بين عمل زراعى وعمل صناعى وعمل فى الخدمات .

— تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية ، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالى .

— التقسيم الدولى للعمل الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات — كأعضاء للمجتمع العالمى — فى بعض أنواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى — شأنه شأن أى مظاهرة اجتماعية — لا يمكن أن يكون ثابتا =

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين أفراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس الا جزءا من العمل المشترك لكل أفراد الجماعة ، فهو جزء من العمل الاجتماعى • ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذى يصاحب الاتساع المستمر فى حجم الجماعة (العائلة • القبيلة ، الأمة •• الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين أفراد الجماعة مع ما يتبع ذلك من تعدد فى علاقات الاعتماد المتبادل بين الأجزاء المختلفة للعمل الاجتماعى الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية •

على هذا النحو يتبين أن الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة وانما هو فى ذات انوقت علاقة بين الانسان والانسان • الامر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع فى صراعهم مع الطبيعة ، فى العلاقة المتعددة التى تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أى العلاقات الاجتماعية التى تتم بوساطة الأشياء المادية والخدمات • ومن ثم يمكن القول أن **العملية الاقتصادية** هى عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى (مجموع السلع والخدمات المنتجة) فى دورانها حول العمل الاجتماعى ، حول المجهود الواعى الذى تقوم به الجماعة بقصد أن تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة فى ذلك بأدوات الانتاج وبخبرتها الفنية فى تراكمها المستمر • الغاية النهائية فى هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذى يتبلور فى منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات •

واختصارا يمكن القول أن شروط عملية الانتاج ، أيا كان نوع المجتمع الذى تمارس فيه ، تتمثل فى :

— القوة العاملة ، أى فى مجموع الأفراد الذين يسهمون فى النشاط

= لايتغير اذ لابد أن يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى . هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا فى الدراسات الاقتصادية . انظر فى هذه المظاهر :

M. Weber. The Theory of Social and Economic Organisation. Translated by A. M. Henderson & T. Parsons. The Free Press, Glencoe, Illinois, 1947, P. 218 ff.

الاقتصادى ، مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ومتوارثة عبر الأجيال •

ـ أدوات العمل[1] ، التى تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة ، أى من انتاجية العمل (مثال ذلك الآلة التى يستخدمها العامل المنتـج للمنسوجات) •

ـ موضوع العمل (2)، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما لأدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة فى انتاج المنسوجات) •

وتمثل هاتين الأخيرتين ، أدوات العمـل والمواد موضـوع العمل ، ما يسمى اصطلاحا **بوسائل الانتاج** [3] •

تلك هى شروط عملية الانتاج ، بصرف النظر عن الشكل الاجتمـاعى الذى تأخذه ، التى تهدف فى نهاية الأمر الى اشـباع حاجات أفراد المجتمـع •

غير أن مزيد من التدقيق يبين لنا أن هدف النشاط الاقتصادى لم يكن فى مختلف مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالانتاج •

---

(١) Instruments of labour; instruments de travail.

(٢) Object of labour ; objet de travail.

(٣) Means of production ; moyens de production.

من هذا نرى أن المجتمع يسـتخدم فى أثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه ، وذلك بقصد اشباع حاجات أفراده • وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة :

ـ المـوارد البشريـة human resources ; ressources humaines
اى القوة العاملة بقدراتها الجسمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفنى • هذه الموارد عادة ما تسمى **بالعمل** Labour ; travail.

ـ هبات الطبيعة ، الارض ، المراعى ، الغابات ، البحار ، ما يحتضنه باطن الارض ، الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الى غير ذلك ممـا يسمى بالموارد الطبيعية ، أو **بالطبيعة** •
natural resources, Nature ; ressources naturelles, La Nature

ـ الموارد المادية : الآلات ، المبانى ، المواد الاولية ، أو بصفة عامة كل ما ينتجه الانسان بهدف استخدامه فى الانتاج (الامر هنا يتعلق بمنتجات =

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفهما تاريخ النشاط الاقتصادى للانسان • الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (أو ما يسمى أحيانا بالانتاج الطبيعى)[1] ، وانتاج المبادلة [2] أو الانتاج السلعى[3] •

فى مرحلة تاريخية[4] أولى كان **الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات** الانسانية فى داخل الوحدة الانتاجية (عائلة ، قبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر) • مثال ذلك الانتاج الزراعى الذى تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها • فى هــذه المرحلة كان الانتاج **والناتج** [5] — العمل وانتاج العمل — متلازمين فى الواقع وفى ضمير ووعى المنتجين•كان المنتج يعيش على ناتج عمــله ، يعيش **على المنتجات** • هنا تتحقق العمليــة الاقتصـــادية ، التى أثير انطلاقها بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين أنفسهم لكى يتم استهلاكها بواسطتهم •

فى مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادى[6] أى بقدرة المنتجين

= لا توجه **للاستهلاك النهائى** (final consumption ; consommation finale) الذى هو اهلاك واستخدام للمنتجات فى اشباع الحاجات) .
ويطلق الاقتصاديون على هذه الطوائف الثلاثة من الموارد اصـــطلاح **الموارد الاقتصادية** • .economic resources ; ressources économiques

(١) Subsistence production (natural production) ; production de biens de subsistance (production naturelle).

(٢) Exchange production ; production pour l'échange.

(٣) Commodity production ; production marchande.

(٤) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعنى امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعنى غلبة ظاهرة معينة أو مجموعة معينة من الظواهر تعطى لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج فى مرحلة تاريخية لا يعنى غياب أنواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة . ففى ظل الانتاج الرأسمالى — وهو الشكل الاكثر عمومية لاقتصاد المبـــادلة ، كما سنرى فيما بعد — نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتى فى أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول) .

(٥) Product ; produit.

(٦) سنتناول فكرة الفائض الاقتصادى بدراسة تجعلهـــا أكثر انضباطا فيمـــا بعـــد .

على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من انتاجية العمل) **ظهر الانتاج بقصد المبادلة** • ظهر أول ما ظهر عند وجـود حرفيين يقومون ببعض الحـرف الى جانب الانتاج الزراعى أو يقومون بحرفهـم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعى يعيش عليه من يعملون فى الحرف الصناعية) • هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذى يكرسه لانتاج **السـلع** [1] ، أى المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أى المقايضة) [2] فى مرحلة أولى ، ثم المبادلة بواسطة **النقود** [3] فى مرحلة تالية • عن طريق المبادلة يستطيع المنتج الحصول على السـلع اللازمة لاستهلاكه • فانتاج المبادلة يفترض أذن :

— أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل •

— أن الانتاج يقوم به الأفراد على وجه الاستقلال •

— أن الانتاج يتم بقصد المبادلة •

— أن الناتج — الذى يصبح سلعة — يكون نافعا للآخرين،أى يمثل قيمة استعمال اجتماعية [4] •

---

(١) على هـذا النحـو يتضح الفرق بين النـاتج والسـلعة commodity ; marchandise • فالسلع هى دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة • اما المنتجات فليست سلعا دائما • هذا ويراعى أنه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما فى حالة الفلاح الذى تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مبـاشرا •

(٢) Barter ; troc.

(٣) Money ; monnaie.

(٤) use-value ; valuer d'usage • هذا ويفرق فى اطـار انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة البسيط (أو الصغير) simple commodity production; petite production marchande وانتـاج المبـادلة الرأسمالى • فى الاول يقوم المنتج (الذى عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التى ينتجها فى السوق ويستخدم الايراد المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها اما فى اشباع حاجاته النهائية (فى الاستهلاك) أو فى الانتاج • هنا تتمثل عملية المبادلة فى التخلى عن سلعة فى مقابل النقود ثم التخلى عن النقود فى مقابل سلعة =

أيا ما كان الأمر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو كان انتاج مبادلة ، شروط تتمثل فى القوة العاملة ذات التكوين الفنى المعين وفى توفر وسائل الانتاج ، هذه القوة العاملة تعمل فى جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى أدوات العمل التى تستخدمها • وبصفة أعم ونوع ومستوى وسائل الانتاج • هذه القوة العاملة التى تعمل فى وسط تكنولوجى معـين ووسـائل الانتاج التى تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى بقوى الانتاج[1] الموجودة فى المجتمع • وقد سبق أن رأينا أن عملية الانتاج تتمثل فى الصراع الجمـاعى لأفراد المجتمع ضـد قوى الطبيعة • فتنشأ بينهم علاقات انتاج أو روابط • هى روابط اجتماعية اذ تثور بين أفراد المجتمع (أو فئاته أو طبقاته) ، وهى اقتصادية اذ تتم بوساطة الأشياء المادية والخدمات • وتتم فى أثناء الانتاج بوسـاطة وسائل الانتاج • فهى الروابط التى تحدد موقف كل فرد (أو فئـة أو طبقة) فى مواجهة الآخر ازاء وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية أو مبعدا عنها) • هذه الروابط تتوافق هى الأخرى مع مستوى تطور قوى الانتاج الموجودة فى المجتمع ، التى تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) يميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانسانى • بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونان شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ • هذا الشكل المعين هو الذى يسمى بطريقة الانتاج أو بأسلوب الانتاج •

= أخرى ، أو ما يعبر عنه : سلعة — نقود — سلعة . أما انتاج المبادلة الرأسمالى فيتم من خلال دورة راس المال المنتج (يقوم الرأسمالى باستخدام راس المال النقدى فى شراء القدرة على العمل ووسائل الانتاج) . فى المرحلة الثانية ، مرحلة الانتاج ، تستخدم هذه السلع المشتراة لانتاج السلعة التى يقوم الرأسمالى بانتاجها . وفى مرحلة ثالثة يسعى الى بيعهـا فى السوق ليحصل على المقابل النقدى الذى يتضمن الربح ، وعليه يكون راس المـال النقدى الذى يحصل عليه فى المرحلة الثالثة أكبر من راس المـال النقـدى الذى تخلى عنه فى المرحلة الاولى . هنا تتمثل عملية المبادلة فى التخلى عن النقود فى مقابل سلع ، ثم التخلى عن السلع فى مقابل النقود : نقود — سلعة — نقود (أكبر) .

(1) Productive forces ; forces productives.

طرق الانتاج المختلفة ستكون محلا لدراستنا التفصيلية فى البـاب الثالث من هـذا الجزء الأول ، ولكن المهم الآن أن نعى أن العمليـة الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تعـرض بنفس الأسلوب فى المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانسـانى بل هى تأخـذ أشكالا اجتماعية مختلفة . وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الأشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية ، أشـكال تتحدد بنوع أسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا أو انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصـادية ، عملية النشاط الاقتصادى (نشاط الانتاج والتوزيع) فى أشكالها الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسى . هذا الموضوع هو **الأفكار** المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التى تحكم مجموع الظواهر التى يمكن ملاحظتها والتى تكون النشاط الاقتصادى فى المجتمع ، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمنى ومتكررة عبر الزمن : هذه هى القوانين الاقتصادية ، أى العلاقات التى تتكرر باسـتمرار بين عناصر العملية الاقتصـادية ، القـوانين الاجتمـاعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التى تجـد بها هذه المنتجات سبيلها الى أيدى الأفراد يستخدمونها لاشـباع حاجاتهم . وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى أخرى من مراحل تطـور المجتمع الانسانى .

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسى . ولكن تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفى لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا أن نحدد كذلك معالم منهجه فى ارتباطه العضوى بهذا الموضوع ، أو الطرق المستخدمة فى البحث عن المعرفة الاقتصادية .

الفصل الثانى

منهج الاقتصاد السياسى[1]

يراد بمنهــج البحث ، فى أى فرع من فروع المعــرفة البشرية ، الطريقة التى يتبعها العقل فى دراسته لموضوع ما ، للتوصل الى قانون عام • أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدى الى كشف حقيقة مجهــولة ، أو البرهنة على صــحة حقيقة معلومة • فالمنهج اذن هو مجموعة الخطوات التى يتخذها الذهن بهــدف استخلاص المعرفة • نحن هنا بصدد تتابع فى المراحل ، أى سبيل يسلكه العقل الى المعرفة • هذا السبيل الذهنى لا يمثل مجرد خط سير ، اذ يصطحب خط الســير هذا تنظيم فكرى organisation conceptuelle • وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الأفكار concepts التى تعرض • ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا ، أى تفاعله مع الموضوع ، الذى هو موضــوع المعرفة ، أى مجموعة من الأفكار concepts (اذ رغم أن المعرفة العلمية تتعلق بالواقع ــ الطبيعى أو الاجتماعى ــ الا أنها لا تبدأ الا من تصويرات ذهنية خاصة بهذا الواقع) •

وبصفة عامة لا تختلف الطــرق المستخدمة فى اســتخلاص المعرفة الاقتصادية عن طريق البحث العلمى • وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسى **كعلم** اذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصــاد السياسى **كعلم** القوانين التى تحكم العمليــة الاقتصادية • فهل هو حقيقة من قبيل العلم ؟

للاجابة عن هذا السؤال :

ــ سنبين أولا الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم • وفى هذا المجال تتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمى بصفة عامــة •

---

(١) The method of political economy ; La méthode de l'économie politique.

— ثم نرى ، ثانيا ، ما اذا كانت هـذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسى • فاذا كان الجواب بالايجاب أمكننا الاستمرار فى طرح صفة العلم على الاقتصاد السياسى ، وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب •

١ — ما هو العلم ؟

بالرجوع الى فلسفة العلوم[1] واستخدامها للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر ، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر الحسية ، وذلك استخداما لمناهج البحث العلمى ، وهى معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا[2] • أما اذا أخذنا أحد فروع العلوم المختلفة فيقصد به « مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر » • ما الذى يمكن استخلاصه من هذه التعاريف ؟

انه لكى يمكن الكلام عن علم يتعين :

أن يكون لدينا أولا جسم نظرى ، أى مجموعة من الأفكار أو النظريات تتوافر فى حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا •

— يتعين ثانيا أن يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدنى من التيقنات الأساسية .

---

(١) أنظر فى هذا الموضوع :

A. Danto & S. Morgenbesser (eds.), A Philosophy of Science. Meridan Books, New York, 1960.
M. Cornforth, Theory of Knowledge. Lawrence and Wishart, London, 1956.
Ph. Frank, Philosophy of Science. Prentice-Hall, Inc.
L. Goldman. Sciences humaines et philosophie. P.U.F..
Englewood Cliffs, N.Y. 1962.
1952.
L.W.H. Hull, History and Philosophy of Science. Loncmans, London, 1965.
M. Rosenthal & P. Yudin (eds.), A Dictionary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967.
. Mony, Logique et Philosophie des Sciences, Paris, 1960.

(٢) توفيق الطويل ، أسس الفلسفة . دار النهضة العربية ، القاهرة ، =

— التى تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها •

لنرى عن قرب ماذا يعنى كل من هذه العناصر •

١ — **يتعين أولا أن يكون لدينا جســم من المعرفة العلميــة** • لكى تكون المعرفة علمية ، تفرقة لها عن المعرفة العادية التى تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية ، يتعين أن يتوافر لها ثلاثة شروط :

(أ) يتعــين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراســة • فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية تتمثل العملية الاجتماعية فى مجمــوع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع فى تكررهــا المســتمر • فى ظــل ظروف معينة من التطور التاريخى لمجتمع معين تتكرر هــذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التى يمر بها المجتمع محل الاعتبار • هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشــاطات الاجتماعيــة للأفراد تعطيهــا نوعا من الانتظــام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة[1] ، علاقات مؤداهــا أن حدوث فعل

= ١٩٦٧ فى مجال التعرف بالعلم يقول توفيق الطويل أن «العلم يعنى بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية ، والصعود الى اصدار أحكام وصفية على هذه الوقائع (هى قوانين العلم) . وأخص ما يميز هــذه الدراســة العلميــة النزعة الموضوعية objectivity وهى تقتضى اقصــاء الخبرة الذاتيــة ودراســة الاشياء كمــا هى فى الواقع ، ثم النزاهة disinterestedness التى تتطلب التزام الحيدة واستبعاد الذات self-elimination بكل ما تنطوى عليــه من رغبات وميول » ، وعليه « تقوم وظيفة العلم فى الكشف عن العلاقات العلية الثابتة بين الظواهر الجزئية (أو مجموعة من الظواهر الجزئية) فى مكانها وزمانها ، مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية » . المرجع السابق ، ص ١٣٥ — ١٣٦ ، ١٧٩ .

(١) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذى يدرس مواقع وحركة وتكون الاجرام السماوية) فى الحضارات المصرية والبابلية ، فى نظر L.W.H. Hull ، الى الحقيقة التى مؤداها أن « السموات واضــحة ومثيرة للدهشة . وان **انتظام حركتها** لا يمكن أن يغفــل عنها الملاحظ » . أنظر ص ٥ من كتابه : تاريخ وفلسفة العلم . كما سنرى فيما بعد ، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكى يفرض انتظام الحــركة نفســه على الملاحظ فى مجال الظواهر الاقتصادية . وهو ما يرجع الى ظهور =

أو مجموعة من الأفعال يرتب أثرا يتمثل فى نتيجة معينــة تقع حتما اذا ما توافرت شروط حدوثهــا • هــذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام — البعض منها مشترك بين أكثر من شكل من أشــكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من أشكال المجتمع[1] — التى يطلق عليها **القوانين الاجتماعية** • فهى اذن العلاقات التى تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث أنها تعبر عن العــلاقات الداخلية المعنيــة التى تأخذ مكانا فى داخل هذا الكل من النشاطات الانســانية • من أجل ذلك يقال أن هذه القوانين ذات طابع موضوعى [2] • أى أنهــا تكون خصيصة حقيقية أو عينيــة للعمليــة الاجتماعية • ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعيــة أحيانا بالقول بأن الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية ، كما يعبر عنها بالحــديث عن عمل هــذه القوانين فى أثناء ســير العملية الاجتماعيــة [3] •

= السوق القومية التى وحدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التى تصب فيها . كما يرجع كذلك الى بروز النشاط الصناعى كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية .

(١) فى نطاق الظواهر الاقتصادية مثال القوانين المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدى وذلك رغم ان طريقة عملها تختلف من مجتمع الى آخر . ومثال القوانين الخاصــة بشكل معين من أشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحديد الاجر فى المجتمع الرأسمالى وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعيــة فى المجتمــع الاشتراكى ، وذلك على النحو الذى سنفصله فيما بعد .

(٢) objective laws ; lois objectives يراعى الفرق بين القــوانين الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعــرفة العلمية المتعلقة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . هذا الفرق سيتضح لنا بعد انهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسى .

(٣) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدى الوجود الجماعى لعدد من العوامل : سائل ، وليكن الماء النقى ، حرارة وضغط جوى ، يؤدى هذا الوجود الجماعى عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الى تحقيق أثر (نتيجة) معين : تحول المــاء من الحالة الســائلة الى الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأثر توجد بينها علاقة =

(ب) يتعين ثانيا لكى تكون المعرفة علمية أن نستخدم فى عمليـة استخلاصها منهج البحث العلمى .

هذا المنهج يتلخص :

ــ أولا فى وصف وتقسـيم[1] الظـواهر محـل البحث العلمى . هذه العملية التى تسـتند الى الملاحظة والتجربة العمليتين لموضـوع البحث هى أول خطوة نحو فهم مجموع الظواهر محل الاهتمام . ويراد **بالملاحظة العلمية** [2] « توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة فى الكشف عن صفاتها وخصائصها ، توصلا الى كسب معرفة جديدة . وتقوم طريقة الدراسة فى وصف الظاهرة ، ومراقبة سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التى تسـاعد على فهم حقيقتها ، ومعرفة كل الظروف التى أوجبت وجـودها (أى عللها) والنتائج التى ينتظـر أن تصـدر عنهـا (معلولاتهـا [3] . **أما التجربة العلمية** [4] فهى أكثر من الملاحظة ، هى « ملاحظة مستثارة، فالباحث فى حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها من غير أن يحدث فيها تغييرا ، أما فى حالة التجربة فانه يلاحظ الظـاهرة التى يدرسها فى ظرف هيأها هو وأعدها بارادته تحقيقا لأغراضـه فى تفسير هذه الظاهرة . فالباحث يعدل من ظروفها أو يغير فى تركيبها حتى تبدو فى أنسب وضع صالح لدراستها .

= (بين مجموعة الشروط من جانب والاثر من جانب آخر) : لكى يتحقق الاثر لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هى التى تعكس القانون الذى يحكم الظاهرة . وهذا هو الذى يدفعنا الى الـكلام عن القانون الموضوعى كعلاقة شرطية ضروريه .

(١) كذلك نستطيع ان نضرب مثلا بظاهرة اقتصادية ، ولتكن ظاهرة الربح فالربح نوع من الدخل (النقدى) . لكى يتحقق لابد من تجمع عـدد من الشروط : انتاج مبادلة ، حيث وسائل الانتاج تملكهـا طبقـة غير الطبقة العاملة ، وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج ، الامر الذى يؤدى بقدرتهم على العمل أن تصبح سلعة تباع لمن يملكون وسائل الانتاج . اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح فى أثناء الانتاج .

(٢) Systematic description and classification.

(٣) Scientific observation.

توفيق الطويل ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٤) Experiment ; experimentation.

توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ . لتوضـيح الفـرق بين =

ــ ثانيا فى القيام باستخلاص القوانين والمبـادىء العلميـة عن طريق **الاستقصاء** [١] ، أى تحليل موضـوع البحث عند مستوى معين من التجريد [٢] (التجـريد بخطـوتيه : من التصـورات الذهنيـة للملموس [٣] الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره فى الذهن [٤] . هنا نكون بصـدد طـريقة الاسـتقصاء بطبيعتهـا **الاستقرائية ــ الاستنتاجية** [٥] . واستخدام هذه الطريقة يمكننا من

= الملاحظة والتجربة نقول أن تسجيل حركات الكوكب جو بيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ أن الملاحظ لا يستطيع أن يسيطر على هذا الكوكب ، أما الباحث الذى يراقب ما يحدث لمـادة ما اذا ما قام هو بتسخينها تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه فى ذلك شأن الكيميائى الذى يريد أن « يعرف أثر غاز الاستصباح فى رئتى حيوان ــ كالارنب مثلا ــ فانه يضعه داخل اناء يملأه هذا الغاز ، ويلاحظ نتائج ذلك ، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الارنب الى مكان مملوء بالغاز ليتبين أثر الغاز على رئتيه » . توفيق الطويل ، ص ١٦٢ . فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانصات السلبي الى الطبيعة وبين طرح الأسئلة عليها . انظر Hull ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٣٣ .

(١) Investigation.   (٢) Abstraction.

(٣) Le concret pensé.

(٤) Concret figuré ، تتاح لنـا قبل نهاية هذا الفصـل التعرف على التجريد والدور الذى يلعبه فى البحث الاقتصادى . المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشـك وتنتج عن المنهج التجريبى والاسـتدلال العقـلى التجريدى . عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume « عنـدما نبحث فى مكتباتنا ، مقتنعين بهذه المبادىء ، ما الذى يجب علينـا عمله ؟ اذا امسكنا بأى مؤلف فى الدراسات اللاهوتية أو فى الميتافيزيقا المدرسية مثلا فلنطرح الاسئلة الاتية : هل يحتوى على أى استدلال مجرد بالنسبة للكمية أو العدد ؟ لا . هل يحتوى على أى استدلال تجريبى متعلق بالواقع أو الوجود ؟ لا . ألقه اذن فى النار ، لانه لا يمكن أن يحتوى الا على سفسطة أو وهم » . من كتابه .
An Enquiry Concerning Human Understanding
اقتطفها جون لويس John Lewis فى كتابه . Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ ــ ٢٣ .

(٥) الاستقراء induction والاسـتنباط من طـرق الاسـتخلاص المنطقى l'inférence والاستقراء هو من قبيل الاسـتدلال الصـاعد الذى يرتقى فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) ، فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام ، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته. ومعيار الصدق فى الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا فى العالم الحسى. نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث فى طبيعة جزئيات عديدة =

التوصل — من خلال عملية التحليل — **الى أفكار أو مقولات**[1] تتعلق بموضوع البحث العلمى ، وذلك **بشرط أن نحلله فى حركته الديالكتيكية** .

— ثالثا ، استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء **الفروض** على أساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها (وذلك فى حركتها) ، ثم استنتاج خصائص أخرى لم تكن محلا للملاحظة الأولى . هذه الفروض ترتكز على الملاحظة والتجربة ، ويتعين ألا تتنافى مع الحقائق المقررة والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بنائها الا اذا

= الى معرفة حقيقة عامة . فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من أن مياه الكثير من البحار مالحة وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذى مؤداه ان ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب .

أما الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقى بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص ، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى أفراد تندرج تحت هذه المقدمات ، أى أن النتيجة متضمنة فى المقدمات . فنتائج الاستنباط أخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته . مثال ذلك أن نبدأ من المقدمة (الحكم العام) أن كل انسان فان ، وبما أن سقراط انسان ، اذن فهو فان (الحكم الخاص) .

(1) هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين للاستدلال أعتقد أنهما متضادتين . هذا الصراع انما يدخل فى اطار نقاش أوسع بين التجريبيين empirists من أمثال فرانسيس بيكون Fr. Bacon (١٥٦١ — ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ — ١٧٠٤) وكوندياك E. Condillac (١٧١٥ — ١٧٨٠) ، والعقلانيين rationalists من أمثال ديكارت R. Descartes (١٥٩٦ — ١٦٥٠) وليبنتز G. Leibniz (١٦٤٦ — ١٧١٦) .

والواقع أن تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة ، فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين ، وانما هما متكاملتان ، يكون استخدامهما معا كطرق استدلال علمى ، على أن يتم بوعى بمكانهما السليم فى مراحل منهج البحث العلمى ، على النحو الوارد فى المتن . أنظر فى ذلك :

— A. Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie P.U.F., Paris, 1962, P. 506 et 204.
Les Théories de l'induction et de l'exptrimentation. Librairie Boivin.

— F. Engels, Dialectique de la Nature. P. 228.

(18) Catégories.

استعان بالحدس[1] والتخيل[2] ، وانما بشرط أن يكون من الممكن التحقق من صحة الفرض عن طريق الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلى[3] .

— رابعا ، تتمثل المرحلة الأخيرة فى منهج البحث العلمى فى التحقق من[4] (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة ، هنا يسعى

---

(١) يقصد بالحدس intuition القدرة على فهم الحقيقة مباشرة وبدون استخدام استدلال منطقى للتوصل اليها ، أو هو « انتقال الذهن سريعا ومباشرة من معلوم (يقينى) الى مجهول ، هو (وفقا لديكارت) نور فطرى يمكن الانسان من ادراك الافكار البسيطة والحقائق الثابتة والروابط بين قضية وأخرى ادراكا مباشرا — بغير وسيط من عقل أو تجريب — فى زمان واحد وليس على التعاقب ، والحدس يقتصر على تصور موضوعه (دون أن يصدر عليه حكما) » ، توفيق الطويل . المرجع السابق ، ص ١٤٨ — ١٤٩ .

على هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمى الاستعانة بالحدس (والتخيل) ، وانما هى استعانة قاصرة على مرحلة بناء الفروض ، وبشرط أن يكون حدسا قابلا للاختبار . واتباع منهج البحث العلمى يوصلنا الى معرفة تقوم على الشك وتنتج عن الاستدلال العقلى (التجريبى ، التجريدى) ومن ثم فان منهج البحث العلمى يرفض « المعرفة الحدسية » ، أى المعرفة التى تقوم أساسا على الحدس كسبيل لاستخلاصها (وفقا لمنهج ديكارت) .

(٢) Imagination.

(٣) هذا ويتعين عدم الخلط بين الفروض التى يقوم ببنائها الباحث كمرحلة من مراحل منهج البحث العلمى ، والمصادرات Postulates ; postulats التى هى من قبيل المسلمات التى يبدأ منها العالم فى الرياضيات ، وهى قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية مجرد افتراض بغير برهان على صوابها ، وذلك لمنفعتها فى استخلاص النظرية الرياضية ، والتسليم بها يؤدى الى التسليم منطقيا بالنتائج بما يستنبط من هذه البداية المفترضة (كالقول بأن الخطان المستقيمان يتقاطعان فى نقطة واحدة) . أما الفروض التى يبنيها الباحث وفقا لمنهج البحث العلمى فهى أولا لا تمثل نقطة البدء ، وثانيا لا تكون صادقة الا بعد التثبيت من صوابها بالخبرة الحسية . (والمصادرات تختلف عن البديهيات ، أو الأوليات ، axiomes — التى هى الاخرى من مسلمات المنهج الرياضى — وهى قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان ، تدرك بالحدس (كالقول بأن الكل أكبر من الجزء) .

كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية ، والفرق بين الاثنين يكمن فى أن العلم يخضع افتراضاته للاختبار التجريبى ، على عكس الحال فى النوع الأول من الافتراضات (غير العلمية) . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ — ٢٧ .

(٤) Verification.

الباحث الى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدى صوابها أو خطئها ، وذلك قبل أن تستخدم هذه النظرية هاديا للعمل • والتحقق يتم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود أى تناقض منطقى بين أجزاء النظرية ، وثانيا بمواجهتها بالواقع •

(ج) يتعين ثالثا لكى تكون المعرفة علمية أن تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن **معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة** • وذلك لأن الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الأمر يتعلق فى الواقع بمظهرى الظاهرة محل الدراسة • معرفة طبيعية الظاهرة لا يمكن أن تتم بالتضحية بأحدهما • ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن أن تكون الا على أساس معرفة كيفية للظاهرة ، اذ هذه الأخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة — فى تصورنا الفكرى — التى نريد التعرف على مظاهرها الكمية • فالكيف هو طريقة الكينونة • فهو يمثل الشرط ، أو الأساس ، الذى يكون استمراره أو تكراره محلا لتحديد كمى ، لتحديد قابل للقياس ممثلا لمقادير ، لكميات • اهمال الكيف لا يمثل — كما يظن البعض — الموضوعية فى التحليل ، وانما هو — كما يقول كارل مانهايم[1] — نفى للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة[2] • من ناحية أخرى ، فى التضحية بالمظاهر الكمية حرمان لمعرفتنا من الانضباط والدقة اللذان لا غنى عنهما اذا أردنا لهذه المعرفة أن تكون الوسيلة الفعالة فى التأثير على الواقع والسيطرة عليه •

تلك هى الشروط الواجب توافرها لكى تكون المعرفة من قبيل المعرفة العلمية • ونجاح البحث العلمى فى التوصل الى كشف القوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر يتبلور فى قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم • الفرق بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر فى واقعها وبين المعرفة المتعلقة

---

(١) K. Mannheim, Ideology and Utopia : An Introduction to the Sociology of Knowledge. Routledge & Kegan London 1936, P. 42.

(٢) فى هذا المعنى يقول برتراند رسل أن العلم لا يقتصر بأى حال من الأحوال على ما هو قابل للقياس . فالقوانين الكيفية يمكن أن تكون علمية شأنها فى ذلك شأن القوانين الكمية . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٥ — ٢٦ .

بـــها ، بين الواقع والنظرية العلمية • القوانين العلميـــة هى انعكاس للقوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر المكونة للواقع محل الدراسة، هى انعكاس لهذه القوانين ، ليس فى كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو جوهرى فى العلاقة ، أى انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظرى • بيد أنها ، أى القوانين العلمية ، أكثر من ذلك ، اذ يتعين أن تفسر الواقع • ولكى يفسر الواقع لابد للعلم من أن يغامر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الى الحقيقة التى تفسره ، عن طريق ارجاعه على النحو الأكمل الى التركيب الكلى الذى هـــو جزء منه ، بمعنى آخـــر لكى نتمكن من تفسير الظاهرة لابد من تعديها الى الكل الذى تنتمى اليـــه وتعد جزء منـــه •

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولكن الظواهر الاقتصادية مثلا) هو الذى يكون العلم الذى يهتم بهذا النوع من الظواهر [1] ، ولكن ليحق لنا الكلام عن هذا المجمـــوع كعلم لابد من توافر الشرطين المتبقين •

٢ — يجب ثانيا ، لكى يمكن الكلام عن علم،أن يتعلق الامر **بموضوع محدد** • وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية les représentations figurées للظواهر (أو الوقائع) : الطبيعية، عندما تكون بصدد علوم الطبيعة ، والاجتمـــاعية فى حـــالة العلوم الاجتماعية أو الانسانية • وفى هذه العلوم الاخيرة ينصب موضـــوع المعرفة على السلوك الانســـانى (العلاقات الاجتمـــاعية) • وبما أن الانسان هو الذى يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة وموضوع المعرفة[2] •

٣ — يلزمنا أخيرا ، لكى يمكن الكلام عن علم ،**أن يكون لدينا حدا أدنى من المعرفة اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محـــل الاعتبار ، ومن التنبؤ بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر** • لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكى نعمل ونتصرف • ولكن التصرف ينتمى الى دائرة

---

(١) انظر Lalande ؛ المرجع السابق ، وكذلك :
J. Gould & W.L. Kolb (eds.). The Dictionary of the Social Science. (UNESCO). Tavistock Publications, London, 1964, P. 620.

(٢) L'unité du sujet et de l'objet.

ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع • وهنا تكمن فى نهاية الامر ، وظيفـــة العلم • فهو يساعدنا على أن نرى فى الظواهر الـــروابط التى كانت خافية علينا من قبل ، يساعدنا على أن نرد الاثار الى مســـبباتهـــا ، يساعدنا على أن نحل المنتظم والضرورى محل التحكمى والعرضى • فى كلمة واحدة ، يساعدنا العلم على أن نفهم الكون لكى نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره •

بعد أن حددنا العناصر التى يمكننا وجودها الجماعى من الـــكلام عن علم يتعين علينـــا الان أن نرى الى أى حد يتوافر ذلك فى حـــق الاقتصاد السياسى •

٢ ــ هل الاقتصاد السياسى علم ؟

يكون الاقتصاد السياسى علما اذا ما تجمعت بالنسبة له العنـــاصر المكونة للعلم والتى انتهينا توا من الكلام عنها :

١ ــ بالنسبة للموضوع ، للاقتصاد السياسى موضـــوع محـــدد تحديدا منضبطـــا • فالأمر يتعلق ، كما رأينـــا من قبل ، بالعلاقـــات الاجتماعية التى تأخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات • وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية ، كالعلاقـــات فى داخـــل الاسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها •

والظواهر الاقتصادية ، التى يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمهـــا **قوانين موضوعية** تمثل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر • **يزيد على ذلك** أن هذه **القوانين مستقلة عن ارادة انسان** • بمعنى آخـــر ، هـــذه القوانين تحـــكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافـــراد ولا بوعيهم أو عدم وعيهم بهذه القوانين • مرد ذلك :

ــ أولا ، أن الظروف الاجتماعية التى تباشر فيهـــا جماعة معينـــة نشاطها الاقتصادى ظروف محددة تاريخيا : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوى الانتاج ، من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية • كل ذلك يمثـــل بالنســـبة لهذا الجيل نقطة البدء فى عملية الانتـــاج • يضاف الى ذلك أن عملية الانتاج هى ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج • بمعنى أن الانتاج فى خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية ، يحقق فى نفس

الوقت شروط الانتاج فى الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة • وهو ما يعنى أن الانتاج فى خلال فتـرة ما يعتمد على تحقق شروطه اثناء الفترة السابقة • ابتداء من هذه الطبيعة نستطيع أن نرى أن ما يتلقاه كل جيل يمثل بالنسبة له الظـروف التاريخية التى تحـدد القـوانين الاقتصادية السائدة فى ظل هذه الظروف •

— مرد ذلك ثانيا ، أن النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى هى محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة • الامر الذى يعطى لهذه النتيجة الاجتماعية تفردا عن كل عمل من الاعمـال الفردية التى ساهمت فى تحقيقها فيما لو أخذ هذا العمل على حدة • فرغم أن كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم فى تحقيق النتيجة الكلية ، الا أن هذه الأخيرة تبرز كنتـاج لتفاعل النشاطـات المختلفة للافـراد وللمجموعات الاجتماعية • وهو ما يعطى هذه النتيجة استقلالا معينـا عن ارادة هؤلاء • بهذا المعنى يقال ان القوانين الاقتصـادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادى فى المجتمع •

ولكن اذا كانت القوانين التى تحكم الظواهر الاقتصـادية مسـتقلة عن ارادة الانسان فان **طريقة أدائها** (1) ليست بالحتم كذلك • فمـن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية[٢] استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية[٣]• بالنسبة للنـوع الثانى ، وكما هـو الحال شـأن قوانين الظـواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان أن يسيطر على طريقة أداء القانون الذى يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانون الغليـان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحرارة ، والضغط الجوى) الضرورية فى كل حالة يريد فيهـا تحقق النتيجة • بل أكثر من ذلك ، فهو يستطيـع أن يتصرف فى كيفية تجميـع هـذه الشروط • فيستطيع مثلا ، أن يحول السائل الى غاز عند درجة حرارة أدنى اذا ما رفع من الضغط الجوى ، وهكذا • كذلك اذا ما اكتشـفنا أن هناك علاقة بين القوة الشرائية للمسـتهلكين ، وثمن سلعة معينة ،

---

(١) Spontaneous ; spontané.

(٢) Mode of action ; mode d'action.

(٣) Conscious; conscient, intentioné. •

واثمان السلع الأخرى التى يشتريها المستهلكون ، من جانب ، وبين الكمية التى يطلبها المستهلكون من هذه السلعة (الاولى) ، من جانب آخر ، علاقة مؤداها أن هذه العـوامل تحدد تلك الكمية ، يكون فى استطاعنا أن نؤثر على الكمية المطلوبة بفعل واع يتمثل فى تغيير أحـد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائية للمستهلـكين مثـلا لكى تزداد الكمية المطلوبة) •

عليه نستطيع أن نقول بصـفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التى تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من أن نتصرف بوعى بتوفير الشروط اللازمة لتحقق النتيجة المرغوبة • فى هذه الحـالة يقـال أن طريقة أداء القوانين الاقتصادية واعية •

لم يبق ، للانتهاء من موضوع الاقتصـاد السياسى ، الا أن نبرز أن لهذا الموضوع ، بوصفه التصويرات الذهنية للعلاقات **الاجتماعية** المكونة لعملية النشـاط الاقتصادى ،**طبيعـة تـاريخية** • اذ حيث أن الموضوع اجتماعى لا يمكن أن يكون جامدا لا يتغير (حتى ظـواهر الطبيعة هى فى الواقع فى تغير مستمـر) فالظواهـر الاقتصـادية فى تحول مستمر ، فى حركة لا تنقطع • فالانتاج الزراعى الذى تقوم به عائلة فلاح فى ريفنا المصرى فى القـرن السادس الميلادى مثلا ، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات أفراد العائلة ومن يلزمون فى مواجهتهم بالتخلى عن جزء من الناتج (مالك الارض التى يزرعونها مثلا) ، وحيث يتم الانتاج بفضل عمل أفراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة ، مستخدمين لادوات انتـاج بسيطة ، هذا الانتاج الزراعى يختلف كيفيا عن الانتاج الذى يتم فى وقتنا هذا فى مزرعـة متسـعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة ، هذا الفرد قد لا يسهم فى عمليـة العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمـل فى مقابل أجر نقدى ، ويستعملون فى أثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديث متطورة يملكها مالك المزرعة وذلك لانتاج سلع توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصـد الحصول على الربح النقـدى الذى انتج فى عملية الانتاج • النوع الاول من الانتـاج الـزراعى يمثـل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التى يمثلها النوع الثانى•ويكون القانون الموضوعى الذى هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذى يحكم الظاهرة الثانية •

فالظواهر الاقتصادية اذن ، باستثناء بعض الظواهـر التى تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال التنظيم الاجتماعى ، تختلف من تكوين اجتماعى الى آخر ، هى ظواهر نوعية ، تاريخية .

يتضح الآن أن موضوع الاقتصاد السياسى محدد تحديدا منضبطا، من حيث أنه يتعلق بطائفة من الظواهر الإجتماعية (وعليه يستبعـد الظواهر الطبيعية) وهى الظواهر الاقتصادية ، وهى ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسـان ، وان كانت طريقـة أداء هذه القوانين ليست بالحتم كذلك . كما أنها دائمة التغير ، الامر الذى يجعل موضوع العلم تاريخيا هـذا فيما يخص موضوع عـلم الاقتصاد السياسى . فماذا عن منهجه ؟

٢ ــ يستخدم الباحث الاقتصادى المنهج العام للبحث العلمى الذى سبق الكلام عنه . ولكنه يجد نفسه فى موقف أقل تميزا بالنسبة للباحث الذى ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية .

وهو ما يرجع الى عدم امكانية الالتجاء الى التجربة على نطـاق واسع فى مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية). اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادى أن يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التى يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته .

ومن هنا لزم الالتجاء الى **التجريد** . وبهذا المعنى يقال أن التجريد يلعب فى مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذى تلعبه التجربة فى البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية . وهو على هذا النحـو يلعب دورا ذى أهمية خاصة . الامر الذى يلزم معه أن نـرى عن قرب دور التجريد فى منهج الاقتصاد السياسى .

فى عملية الاستقصاء التى تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذى يتبعه الدارس للظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطـوة واحـدة . اذ الواقع أن هذه العملية تتلخص فى خطـوتين : من « التصـويرات الذهنية للملموس » الى المجرد ، كخطوة أولى ، ثم من المجـــرد الى « الملموس بعد اعادة تصوره فى الذهن » ، كخطوة ثانية . واليك بيان ذلك : تمثل عملية استخلاص المعرفة جـزءا من العمل الاجتمـاعى ، فالواقع الاجتماعى ، بتحـدده التاريخى ، يمثل دائما الوسـط الذى تحدث فيه هذه العملية . فى هذا الوسط يمثل التجريد الخطوة الأولى فى

« التصويرات الذهنية للملموس le concret-figuré • اذ نبدأ دائما من تصوير أو نظرة مباشرة للملموس (أى الواقع المراد دراسته) ، أى من مقولات موجودة فعلا تخص هذا الملموس ، فى شكل مقولات عملية أو ايديولوجية أو دينية أو شـبه علمية أو علمية • من هـذه التصويرات ننتهى — عن طريق التجريد — الى مفاهيم أقل تعقيدا ، وعليـه يتم الانتقـال — فى مخيلة الباحث — من التصـوير الذهنى للملموس الى مستويات أكثر تجريدا • فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى ، أى من التجريد ، هى عـزل ما هـو جوهرى فى موضوع المعرفة معبرا عنه (أى عن هـذا الموضـوع) بالتصوير الذهنى الذى بدأنا منه • بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوة هو التجريد من كل ما هو ثانوى فى موضـوع المعرفة • عملية العـزل هذه تتم فى مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره • وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية • وانما يتوقف على الهدف من التحليل ، من ناحية ، وعلى الشروط الموضوعية كمحل الدراسة من ناحية أخرى • فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليلـه

ما يبقى بعد التجريد يتعين أن يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، أى صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التى ندرسها •

فاذا ما رفعنا الجوهر — جوهر الظاهرة موضـوع البحث — الى مستوى معين من التجريد ، نستطيع أن نقوم بتحليلها للتعـرف على طبيعتها ، أى لاستخلاص أفكار خاصة بها • هذه الأفكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد • بمعنى أنها أفكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد • فاذا ما أردنا أن نتبين مدى صحتها لزم علينا ألا نفصلها عن مستوى التجريد الذى اسـتخلصت عنده • هذه نقطه يتعين الا تغيب أبدا عن الذهن •

والخطوة الثانية فى عمليـة الاستقصاء — استخلاصـنا للمعرفـة الاقتصادية — تتمثل فى الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعـادة تصوره فى الذهن "de l'abstrait au concret pensé" وهى تمثـل عودة فى مخيلة الباحث — الى مسـتويات أقل تجريدا وأكثر اقترابـا من

الواقع • فى هذه الخطوة تقودنا الافكار المجـردة الى اعادة انتـاج الملموس فى الفكر عن طريق عملية الرجوع التـدريجى نحو الملموس concrétisation progressive ، عملية بمقتضاها ندخل فى الاعتبـار تدريجيا العناصر التى تم التجريد منها اثناء الخطوة الاولى من خطوات عملية الاستقصاء • بفضل هذه الخطـوة نتوجه نزولا من مسـتوى تجريد الى مستوى أقل تجريد • وبادخال العناصر التى كان قـد تم التجريد منها فى الخطوة الأولى قد تتعرض الافكار التى حصلنا عليها عند مستوى معين من التجريد للتعـديل اذا ما انتقلنـا الى مستوى أدنى منـه •

وهـكذا حتى نصـل الى الملمـوس ، وقـد أعيـد بنـاؤه فى الذهن ، أى أعيد بناؤه نظريا • هنا لم نعد بصدد المقولات التى بدأنا منها عملية الاستقصاء وانما بصدد أفكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن هذا الاستقصاء ، بصدد أفكار نظرية • أى معرفة علمية اقتصادية• هذه الافكار تكون فى ذات الوقت مجردة وملموسـة • فهى مقولات نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث •

هذا والمهم أن نعى **أن التحليل النظرى الذى نقوم به طـوال عملية الاستقصاء يتعين أن يعتبر موضوع المعرفة فى تطـوره ، فى تحـوله وتغيره المستمرين •**

اختصار **تتلخص عملية الاستقصاء بالنسبة للظواهر الاقتصادية :**

ــ في صعود من الواقـع le concret-réalité ، ممثـلا بعض المقولات الموجودة من قبل ، الى المجرد •

ــ فى تحليل للصورة المجردة لموضوع المعرفة معتبرا فى حـركته المستمرة واستخلاص للافكار النظرية •

ــ ثم فى نزول تدريجى من المجرد نحو الملموس ، نزول قد يعرض الافكار المستخلصة للتعديل نتيجة الادخال التدريجى لعناصر الواقع التى تم التجريد منها خلال الخطوة الاولى (اذ قد اعتبرت ثانوية)•

ــ لنصل فى النهاية ، ومرة أخـرى ، الى الملموس ، ولـكنه ليس الملموس الذى كان نقط البدء فى عملية الاستقصاء ، بل هو الملمـوس

وقد أعيد بناؤه فى الذهن ، أى أعيد انتاجه بواسطة الفكر ، فهو الملموس فكرا le concret-pensé وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت •

وفيما يخص طرق الاستخلاص المنطقى تتسم عملية الاستقصاء **هذه بطابع استقرائى — استنباطى** ، حيث يلعب الاستنباط دورا أقل أهمية من دور الاستقراء •

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين — كما سبق أن رأينا — أن نقوم **بالتحقق من صحتها** • فى مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق — **بعد** ازالة التناقض المنطقى بين أجزاء النظرية — بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع **احصائيا** عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس **أو تاريخيا أو على النحوين معا** •

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديما ، الأمر الذى يلزم معه اتباع طريقة معينة للتقديم [1] ، أى لتقديم المعرفة الى من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته •

لم يبق لكى ننتهى من منهج الاقتصاد السياسى الا أن نضيف أن جزءا من المنطق الاستنباطى يشغل مكانا خاصا فى أدوات ، أو تكنيك،

---

(1) Méthode de présentation. أنظر فى منهج الاقتصاد السياسى :
G. G. Granger, Méthodologie économique, P.U.F. 1955
A. Marchal, Méthode scientifique et science économique, 2 tomes, Génin, 1952 et 1955.
B. Nogaro, La Méthode en économie politique, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1939.
O. Lange, Economie politique, ch. 2. — M. Dowidar, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, ch. 3. — J. Schumpeter, Economic Doctrine and Method, Allen & Unwin, London, 1954.
M. Dobb, Scientific Method and the Criticism of Economics. Science & Society, Vol. 3, No. 3, 1939.
M. Dobb, Marxism and Social Laws, Monthly Review, Vol. II, No. 7, 1959.
J. Piaget (direction), Logique et connaissance scientifique, Encyclopédie de la Pléiade, 1967, surtout P. 1019-1057.
La Science économique, ch. 4, Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines, 1ère Partie, Mouton/UNESCO, Paris — La Haye, 1970.

التحليل الاقتصادى[1] ، ذلك هو **المنطق الرياضى**[2] • وهناك اتجاه فى الكتابات الاقتصادية الى المغالاة فى استخدام هذا التكنيك فى التحليل الاقتصادى • ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا أن نعى من الان الاستعمال السليم للادوات الرياضية ، حتى نتفادى استخدامها فى غير موضعها •

بما أننا نلجأ الى الرياضيات **كشكل** للاستدلال الاقتصادى ، وبما أن هذه هى أداة التعبير الكمى ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضى فى التحليل الاقتصادي لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظاهرة الاقتصادية وبما أن دراسة المظاهر لاتكون ممكنة الا على أساس المعرفة الكيفية

---

(١) نقصد « بالتحليل » عملية التوصل الى نظريات ، أى الى تعميمات مجردة . فالنظريات هى اذن النتاج النهائى للتحليل . فى عملية التحليل التى تهدف الى استخلاص مقولات نظرية نستخدم الادوات أو التكنيك (الاستقرائى ، الاستنباطى وخاصة الرياضى ، الاحصائى ، الخ) .

(٢) يعتبر G. Ceva (وهو ايطالى اهتم فى القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N. F. Canard, (وهو أستاذ فرنسى فى العلوم ، ١٧٥٨ (؟) — ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين . أنظر
Dictionaire des sciences économiques, J. Romeuf (ed.), Tome I, P. 196 - 7.
ويذهب شومبيتر الى غير ذلك ، اذ يتعلق الامر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما باستخدام بعض التكنيك الرياضى فى التحليل الاقتصادى وليس باستخدام المنطق الرياضى نفسه . ويقول شومبيتر أن أول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادى هما A. A. Cournot (مفكر ورياضى فرنسى ، ١٨٠٠ — ١٨٧٧ ، وذلك فى مؤلفه
Recherches sur les principes mathématiques de la théorie de la richesse.
الذى نشر فى ١٨٣٨) و J. H. von Thünen, (مزارع المانى ، ١٧٨٣ — وذلك فى كتابه The Isolated State الذى نشر اول جزء فيه فى ١٨٢٦) أنظر كتاب شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادى ص ٤٩٩ ، ١٩٥٥ ، ٩٦٠ . أنظر كذلك المقال التالى ، وهو فى غاية الافادة فى مجال التحليل الكمى :

J. J. Spengler, Quantification in Economics : Its History, in, Dictionaire des sciences économiques, J. Romuenf (ed.), Tome Glencoe, New York, 1961.
خاصة ص ١٥٤ — ١٦٤

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات فى التحليل الاقتصادى نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ أن نرى أن ماركس جاءته ، فى نهاية حياته ، فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية ، أنظر
M. Dowidar, Les Schémas de reproduction...... P. 128.

للظاهرة وجب يكون التحليل الكمي الذي تستخدم فيه الأدوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفي للظاهرة الاقتصادية. أياما كان الأمر يتعين ألا ننسى أننا ننشغل باستدلال اقتصادى فى شكل رياضى ، اذ يتعين ألا يحل الاستدلال الرياضى محل الاستدلال الاقتصادى بأية حالة من الاحوال، والا أدى ذلك الى زيف فى التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية [1] .

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل فى بناء النماذج الاقتصادية [2] .

---

(١) فهم الاستعمال السليم للأدوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسى مصير علمى الطبيعة والفلك عند الاغريق ومثلهما فى تاريخ الفكر الانسانى يفيد كل الافادة فى هذا المجال . فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وأرسطو — وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية ، وهو ما كان يعد استثناءا بالنسبة لحال فلاسفة الاغريق — كانت هذه المعرفة أكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك. ومرد ذلك أن أثر الرياضيات على أرسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورث فى مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها من كثرة الالتجاء الى الزياضيات . فى هذه الاونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عن الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التى مؤداها أن المعرفة يمكن أن تستنبط ابتداء من مبادىء بديهية أو مسلمات ، أنظر تاريخ وفلسفة العلم ، ص ٥٦ .

هذا لا يعنى اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات ، وهى خلق انسانى ، من تطورات هائلة الان ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر فى التحليل الاقتصادى ، وانما ذلك مشروط بأن نعطيها مكانها السليم (الوارد تحديده فى المتن) فى مناهج الاستدلال الاقتصادى ، انظر فى ذلك :

V. S. Nemchinov The Use of Mathematics in Economic. Oliver & Boyd, London, 1964.

(٢) ويمكن أن نميز economic models ; modèles économiques بين معنيين لاصطلاح « النموذج » كما يستخدم فى التحليل الاقتصادى :

(أ) بمعنى واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظرى يقصد به فهم أو شرح طريقة اداء أو ميكانزم النظام الاقتصادى عن طريق اخذ النظام ككل مترابطة أجزاؤه ومعتمدة كل منها على الاخر ، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديد اثر التغير فى عنصر أو أكثر على عناصر النظام الاخرى أو على النظام بأكمله . والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع ، ومن ثم كان دائما أفقر من الواقع . وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادى محل الدراسة .

=

بالنسبة لمنهج اذن يتضح أن الباحث الاقتصادى يستخدم كقاعدة عامة بالنسبة لموضوع سبق بيان أنه محدد تحديد منضبطا منهج البحث العلمى مع اعتماد خاص على التجريد الذى يحل محل التجــربة فى دراسة الظواهر الاقتصادية • كما أنه يستطيع الاســتعانة بالادوات

= (ب) وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصا فى الفكر الاقتصادى المعاصر وخاصة فى مجال التحليل الكمى

quantitative analysis ; analyse quantitative

يقصد به كل بناء نظرى يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادى عن طريق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الآتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام فى مظهرها الكمى وهى العلاقات التى تحدد عمل النظام. بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظرى من التحليل الأقتصـــادى واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام الاقتصادى فى صورته النظرية المبسطة ، بمعنى آخر ، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق ترويج التحليل الاقتصادى مع وسائل التعبير التى تتميز بتجريد وتعميم بالغين ، وهى الوسائل الرياضية (اذا تم التزاوج بين التحليل الاقتصادى النظرى والتحليل الاحصائى واستعملت اللغـــة الرياضية فى التعبير كنا بصدد نمــوذج من نمـــاذج الاقتصـــاد القياسى (Econometrics ; L'Econométrie . وعليه يظهــر المنــوذج كــكل مــكون من عناصر تســمى المتغــيرات variables يربطهــا ببعضــها البعض عدد من العلاقات . هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمى عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والمسببة لتغيراتها . هذه المتغيرات قد تكون خارجية exogenous يعتبرها الباحث خارج النظام الاقتصادى محل البحث ، فقيمها تتحدد مستقلة عن هذا النظام . وقد تكون داخلية endogenous تتحدد قيمهـــا كنتيجـــة لاداء النظام نفسه . هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن أنواع مختلفة من العلاقات :

— فقد تكون المعادلة تعبيرا عن علاقة تعريفية definition equation كما اذا قلنا ان الدخل ≡ الادخار + الاستهلاك ، وهو ما يعنى أن الدخل يتحلل الى الادخار والاستهلاك . فى هـــذه الحـــالة يستحسن استخدام العلامة ≡ بدلا من علامة التساوى .

— وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية ، كدالة الانتاج التى تعبر عن العلاقة الفنية أو التكنولوجية بين كميـــة المدخلات inputs المســــتخدمة فى الانتـــاج وكمية النـــاتج output : ك = د (ع$_1$ ، ع$_2$ ، .... ، ع) ، حيث ك ترمز لكمية الناتج ، ع$_1$ للعنصر الاول من عناصر الانتاج، ع$_2$ للعنصر الثانى .. وهكذا . أنظر الباب الرابع فيما يلى :

— اخيرا قـــد تعبر المعـــادلة عن علاقة من العـــلاقات الســـلوكية behaviour relations ، مثـــال ذلك دالـــة الاستهلاك فى نمــوذج كينز Keynes ، س = د (ل) ، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل. أنظر فيما يلى الباب الخامس .

الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط أن تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة • هذا بالنسبة لموضوع الإقتصاد السياسي ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة الإقتصادية الحالية ؟

٣ — يعطينا الاقتصاد السياسى بحالته الراهنة حدا أدنى من المعرفة اليقينية التى تصلح أساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة • الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (أو النظريات الاقتصادية) التى توجد تحت تصرفنا والخاصة بالانواع المختلفة من العملية الاقتصادية ، والتى قد تحقق من صحتها علميا ، (وهو ما يستبعد النظريات التى ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادى فى حركته التاريخية ، والتى يرد عدم صحتها الى سوء تصور أصحابها لموضوع ومنهج العلم فى ارتباطها العضوى) •

وبما أن موضوع الاقتصاد السياسى ، أى التصويرات الذهنية المتعلقة بالعملية الاقتصادية فى شكل من أشكالها المختلفة : ذو طابع تاريخى ، فان قوانينه النظرية يكون لها هى الاخرى هذا الطابع التاريخى (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من أشكال المجتمع) • وعليه لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية الا فى اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا •

يترتب على ذلك أن الاقتصاد السياسى ، أى مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع فى أشكالها الاجتماعية المتغيرة ، يكون علما ذا طابع تاريخى • فليس هناك علم اقتصاد صالح لكل أشكال المجتمع • اذ لا يمكن أن نتوقع أن تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع يسود فيه الانتاج بقصد الأشباع المباشر لحاجات المنتجين هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة • كما لا يمكن أن نتوقع أن تكون القوانين الاقتصادية فى مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (فى ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكية الفردية لوسائل الانتاج هى نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيه هذه الروابط على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج • حقيقة أنه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين أكثر من شكل

من الاشكال التاريخية للمجتمع الانسانى — يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الأشـكال التاريخية للمجتمـع (كقوانين التداول النقدى مثلا) — ولكن القوانين الاقتصادية التى تميـز كل شكل من الأشكال التاريخية المجتمع ، وهى ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية ، أهم بمراحل من هذه القوانين المشتركة عند التعـرف على طبيعة العملية الاقتصادية فى شكل معين من هذه الاشكال • هذا ونأمل أن تصبح هذه النقطة أكثر وضوحـا عند دراستنـا لفكرة الهيـكل الاقتصـادى •

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسى علم له ذاتيتـه ، وبأن هذه الداتيه محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصاد السياسى بغيره من فروع المعرفة العلمية • بيد أن الذاتية لا تعنى استقلال الاقتصاد السياسى عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتمـاعية الاخرى • لان الانسان ، الذى يتعلق موضوع الاقتصـاد السياسى بنشاطه الإقتصادي ، ويجمع كل مظاهر الحياة الإجتماعية . هذه الذاتية بنشاطه الاقتصادى ، يجمع كمظاهر الحياة الاجتماعية • هذه الذاتية — لا الاستقلال — يمكن أن تتميز فى مواجهـة العلوم الاجتمـاعية الاخرى ، وعلى الاخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشريـة •

سنحاول فى الفصل القادم أن نتبين مكان الاقتصاد السياسى بالنسبة لفروع المعرفة العلمية هذه •

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسى وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر ، اذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احداها عن الآخر • ينبنى على ذلك أنه لا يمكن دراسة أى مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الاخرى • وهو ما ينطبق من باب أولى على العلوم الاجتماعية التى يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعى للانسان • وهى بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التى تهدف الى فهم العلاقات بين أفراد (وفئات وطبقات) المجتمع تغيرها عبر الزمن (التاريخ ، الاقتصاد السياسى ، الجغرافيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الديموجرافيا •• الخ[1] • ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمى وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية •

انطلاقا من هذه الفكرة الأساسية لن يكون هدفنا فى هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الاخرى فى علاقتها بعلم الاقتصاد السياسى وانما ايضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوى بين الاقتصاد السياسى وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخرى نأخذها على سبيل المثال ، وهى علم الاجتماع ، والديموجرافيا ، وعلم الجغرافيا •

---

(١) وهى على هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية : الكيمياء ، الطبيعة، الاحياء ، الجيولوجيا ، الفلك .. الخ .

١ ــ الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع

يعرف البعض **علم الاجتماع أنه** « الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هو اجتماعى (أى للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء حتى المستوى الأولى للعلاقات بين الأشخاص أو على مستوى ... المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الأمم ، الحضارات أو بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيرا أصبح جاريا »[١] • ولكن اذا ما أردنا تعريف علم الاجتماع تعريفا علميا قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانسانى[٢] •

---

(١) R. Aron, Les **Etapes** de la pensée sociologique. **Editions** Gallimard, **1967**, **P.** 16.

(٢) بما أن علم الاجتماع ما يزال محلا للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه ، أنظر .A Dictionary of Social Science المرجع السابق الا اليه ، ص ١٧٦ ــ ٦٧٩) يكون من المناسب أن نرى التعاريف المختلفة التى تعطى له : أولا ، تسند أبوة هذا العلم ، الذى يبدأ فى أحضان فلسفة التاريخ ، الى عبد الرحمن بن خلدون (الفيلسوف العربى الذى عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦ ميلادية وألف « المقدمة » أنظر فيما يلى الفصل الاول من الباب الثانى) وجيامباتستا فيكو Giambattista (أستاذ للقانون بنابولى ، ايطاليا ، عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤ ، ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova ويرى هذا الاخير ، الذى يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجا تاريخيا ، أن المجتمع الانسانى ، الذى هو من صنع الانسان ، يمكن فهمه والتعرف عليه . هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن ، وانما فى حركة مستمرة . وحركة التاريخ هى التى تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (أى المجتمع) فى حركته هو محل اهتمام « العلم الجديد » انظر :

T. G. Bergin & M. H. Fisch, The New Science of Giambattista Vico, Anchor Books, Doubleday & Co : New York, 1961.

أما بالنسبة لأوجست كونت A. Comte فيلسوف فرنسى ، ١٧٩٨ ــ ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو « الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية » . وهى تنقسم الى جزئين : جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة ، وهى القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص بتحديد القوانين الديناميكية ، أى تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . أنظر :

A. Cuviller, Manuel de sociologie, P.U.F., Tome I. 1967, P. 16-17

وكذلك R. Aron المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .

ويعرف G. Gurvitch علم الاجتماع بأنه العلم « الذى يدرس الظواهر =

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهــر الاجتماعية بوصفها هذه ، وذلك فى حركتها الـكلية • أما الفروع الاخرى من العلـوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هى أولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من **الظواهر الاجتماعية** ظواهر اقتصادية فى حالة علم الاقتصاد السياسى • ظواهر سلوك الافراد فى متضمناته الذهنية فى حالة علم النفس ••• وهكذا •

فبينما يهتم الاقتصاد السياسى بطبيعة وتطور طائفــة معينة من الظواهر الاجتماعية ، هى الظواهر الاقتصادية التى تكون الاســاس الإقتصادي للمجتمع ، ممثلا بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع ، يهتم علم الإجتماع بمجموع التكوين الإجتماعي في حركته ، مؤملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الإجتمــاعية ، أي تحول المجتمع من شكل الى آخر • ومن ثم تتحدد أهمية أحـــدهما بالنســبة للآخر :

ــ بالمكان الذى يشغله النشاط الاقتصادى فى مجمــوع النشــاط الاجتماعى ، ومن ثم بأثر الاســاس الاقتصــادى فى تحــديد الكل الاجتماعى •

= الاجتماعية الكلية فى مجموع مظاهرها وفى حركتها ، يأخذها فى أنماطها الديالكتيكية الميكرو ــ اجتماعية (النمط الوحــدى) micro-sociaux والمجموعية groupaux والكلية globaux وهى فى أثنــاء تكوينهــا واختفائهــا » Traité de sociologie, P.U.F., Tome I, 1962, P. 27.

وأخيرا يعطينا C. W. Mills فى كتابه

Sociological Imagination, Oxford University Press, New York, 1959.

"The study of historical life as occuring within and subject to the pressures of the complex whole of society as constituted by its highly structural and organised "social order".

أنظر فى الاتجاهات الحاليــة فى علم الاجتمــاع ، فى أصلهــا التاريخى
Paul Lazarsfeld, La Sociologie, in, Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines. Mouton Unesco, Paris — La Haye, 1970, P. 69—197.

— وكذلك بأثر حـركة مجمـوع المجتمـع على تحـول النشـاط الاقتصـادى للمجتمع •

وتظهر العـلاقة بين الاثنين أكثـر ما تظهـر فى **علم الاجتمـاع الاقتصـادى** sociologie économique وهو فرع خـاص من عـلم الاجتماع • فاذا كان التحليـل الاقتصادى ينشـغل ، وفقا لـكولم G. Colm [1] ، بمعرفة الـكيفية التى يسـلك بهـا الافـراد (والطبقات) فى كل لحظة والاثار التى تترتب على هذا السلوك ، فان علم الاجتماع الاقتصادى يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الافراد (والطبقات) الى أن يسلكوا على النحـو الذى يسلكون عليه • من هنا يزودنا عـلم الاجتمـاع الاقتصـادى بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعى الذى يمـارس فى ظله النشاط الاقتصـادى (وهو الذى يتعلـق به موضـوع الاقتصـاد السياسى) • وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادى « أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التى تعمل فى ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ، وهو ما يعطى الاقتصاد السياسى فعالية وقدرة أكبـر على التصرف [2] •

٢ — الاقتصاد السياسى والديموجرافيا

الديموجرافيا[3] فرع من فروع المعـرفة يهتم بدراسة السـكان : حالتها وحركتها عبر الزمن • وما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التى يتعين أن تدرسها الديموجرافيا :

---

(١) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٢١ .

(٢) Ch. Bettelheim, Economie politique et sociologie économique, Annales, juillet — septembre 1948, P. 267 et sqq.

(٣) يوجد الاصل اللغوى للاصطلاح فى الكلمة الاغريقيـة "demos" مع المقطـع "graphia" . ولهذه الكلمة معنيان فى اللغة الاغريقيـة : فهى تعنى أولا البلد ، أو الارض المسكونة بالسكان ، وتعنى ثانيا السكان أنفسهم بتعريفهم الاثنولوجى (أى معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم بالاجناس الاخرى ، وخصائصهم) . وهذا المعنى الثانى هو الذى يعنينا هنا . أما المقطع graphia فانه يدل على « العـلم الوصفى » . فاذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفى فانه يعنى « العلم الوصفى =

ـ فالبعض يرى أن الديموجرافيا يتعين أن تقتصر على التحليل العددى (المظاهر الكمية) كحالة وحركة السكان [1] .

ـ بينما يرى آخرون أن تحتوى الديموجرافيا بالاضافة الى التحليل الكمى تحليلا كيفيـا ينشغل بكيف الافـراد من الناحية الجسـمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم [2] .

أما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم فى البحث الديموجرافى كل السبل

= للسكان » . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الأولى بواسـطة Achille Guillard فى كتابه :

Eléments de statistique humaine ou démographie comparée, Paris, 1855 cf. A. Landry, Traité de démographie, Payot, Paris, 1945, p. 7 et seqq.

(١) فى هـذا الاتجاه نجد التعريف الذى تعطيه الموسـوعة الكبرى (Grande Encyclopédie, Tome 14, P. 70) للديموجرافيا « كعلم يعالج بمساعدة الاحصاء ، الحياة الانسانية منظورا اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة ، ومن زاوية العلاقات التى تنشأ كنتيجة لهـذه الظواهر ، وكذلك من زاوية الحالة العامة للسكان التى تترتب عليها .
« فى نفس الاتجـاه كذلك نجـد تعريف Wolf فى موسـوعة العلوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) ، اقتطفت فى مقـال

Sociologie et démographie. Population, 1946, No. 1, P. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey فى :

Leçons de démographie, I. Editions Montchrestin, 1957, p. 17.

(٢) على هذا النحـو يعرف Guillard الديموجرافيـا « بالمعـرفة الرياضية للسكان ، لحركتهم ، لحـالتهم الجسمانية والمدنيـة والفكرية والاخلاقية » . أنظر Laudry ، المرجع السابق الاشارة اليـه ، أنظر كذلك تعريف

L. Buquet, Cours de démographie. Les Cours de Droit, 1965-1966, P. 3.

فى الواقع يوجد بين الكيـف والكـم علاقات تأثير متبادل تستلزم ان نأخذ فى الاعتبار على الاقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكى تنضبط معرفتنا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر على العـدد عند ما تباشر مفعولها (كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية) بالنسـبة للمواليد أو الوفيات . وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لافراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الافراد . مثال ذلك الاثار التى يمكن أن تكون لعدد أفراد الاسرة على تكوين أطفالها ومن ثم على كيفهم .

التى يتبعها العقل فى استخلاص المعرفة ، مع اضافة أن الطريقة الاحصائية تلعب دورا له أهمية خاصة فى هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسى أن الانسان هو الفاعل الرئيسى فى النشاط الاقتصادى . فاذا ما كان الامر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادى اذ هى تحدد له شروطه الاساسية : القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدى الحاجات التى يمثل اشباعها الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى .

من ناحية أخرى تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كميا وكيفيا[1] توزيعا جغرافيا ، على الكثافة السكانية وعلى أشكال التجميع الانسانى . وهى تؤثر كذلك على الموقف نحو الانجاب . كما تؤثر العوامل الاقتصادية ، عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة ، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر ... الى غير ذلك [2] .

٣ — الاقتصاد السياسى والجغرافيا

الجغرافيا[3] هى دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أى كبيئة طبيعية للجنس البشرى[4] . أما **الجغرافيا البشرية** فيتعلق

---

(١) وذلك عن طريق زيادة عدد أفراد المجموعة البشرية فى المكان الموجودين عليه ، من ناحية ، وعن طريق اثارة انتقال السكان الى مكان آخر ، من ناحية أخرى , تم ذلك فى أوربا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان أوربا) .

(٢) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل فى البداية , من ويليام بتى الى مالتس ، انظر ما يأتى فى الباب الثانى من هذا الجزء) بابا أساسيا فى مؤلفات الاقتصاد السياسى . ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(٣) يوجد الاصل اللغوى للاصطلاح فى الكلمة الاغريقية "gê" والمقطع "graphia" وهذه الكلمة تعنى (الارض) . ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفى . فاذا ما أخذ الاصطلاح بمعناه الحرفى فانه يدل على « العلم الوصفى للأرض » .

(٤) لا يوجد علم آخر يهتم البيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا =

موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي . وبما أن هذه البيئة هي في الواقع ، ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكل أحدهما بواسطة الآخر[1] .

والنقطة التي يلتقي عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة **بتوطن النشاط الاقتصادي**[2] (الوحدات الانتاجية لهذا النشاط) . الامر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان[3] . هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي ، فهو يمدنا بمعلومات بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي ، فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الاولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعن التجمعات السكانية (مصدر لقوة العاملة بكمها وكيفها) . من ناحية أخرى تساعد المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل ، ان لم يكن أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات . هذه المعرفة لا يستغنى عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية[4] .

= يدرس صخور القشرة الأرضية ، ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس ، ورجل النبات يهتم بحياة النباتات ، ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . اما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف على المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دورا ، هذا المسرح ككل ملموس وحي . أنظر :

L. D. Stamp, Modern Geographical Ideas, in, Outline of Modern Knowledge, W. Rose (ed.), V. Gollaoz. London, 1931, P. 813 et sqq.

(١) P. George, Géographie de la population et démographic. Population, 1950, No. 2, P. 291.

(٢) The location of economic activity ; la localisation de l'activité économique.

(٣) Space economy ; l'analyse économique dans l'espace.

أنظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي .

J. H. Von Thünen, Isolated State. Pergamon Press, London, 1966.

(٤) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا =

من هذا يتضح أن الواقع الاقتصادى مرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بالواقع غير الاقتصادى ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية فى وسطها الجغرافى . يترتب على ذلك أن الاقتصاد السياسى الذى يهتم بالواقع الاقتصادى يتعين أن يدرس ، رغم ذاتيته ، فى ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم الاجتماعية .

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسى ، العلم الذى نقوم بدراسته : عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه فى ارتباطهما العضوى . هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغيب عن أذهاننا فى دراستنا لعلم الاقتصاد السياسى . تكوين علمنا هذا ، أى التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره ، لم يتم بين عشية وضحاها ، وانما من خلال عملية تاريخية دارت — ومازالت تدور — بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات ، تقدم لا يجرى بأية حال على نحو خطى لا يعرف الانكسارات . التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكريه . تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه فى الباب التالى .

= الاقتصادية التى تشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادى فى المكان وأشكال استهلاك المنتجات المختلفة فى العالم بأسره فهى تهتم :

— بالتوزيع الكيفى والكمى للتجمعات البشرية على الكرة الارضية .

— بدراسة أشكال الانتاج والاستهلاك فى ارتباطه بالانتاج لهذه التجمعات البشرية وفقا للهيكل الاقتصادى لكل تجمع منها ، وكذلك العلاقات التى تنشأ بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل وما يلحق بها . أنظر فى ذلك :

P. George, Précis de géographie économique. P.U.F., 1962.

R. Courtin & P. Maillet, Economie géographique, Dalloz, 1962.

الباب الثانى

تاريخ الاقتصـــاد السياسى

لا نهدف لدراستنا فى هذا البـــاب أن تكون تتبعا مفصلا للفـــكر الاقتصادى فى تاريخه الطويل ، الأمـــر الذى لا يمكن أن يتم الا فى دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت[1] • ما نســـعى الى

---

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفـــكر الاقتصادى بثراء نسبى . بالاضافة الى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصـــاد السياسى والتى سنتعرف عليها مع هذه الدراسة لتاريخ العلم يمكن الرجوع الى المراجع التاليـــة :

H. Bartoli. Histoire de la pensée économique. Les Cours de Droit, 1959 — 1960.

H. Denis. Histoire de la pensée économique. Thémis, 1970 — Ch. Gide & Ch. Rist, Histoire des doctrines économiques, — O. Lange, Economie politique, P.U.F., 1962 (Ch. VI, VII, p. 259 - 389).

هذا الكتاب صدر باللغة العربية من ترجمة راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

R. Lekachman, A History of Economic Ideas, Harper & Brothers, New York. 1959 J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin. 1964 (première partie) — K. Marx, Theories of Surplus-Value, Part I, II & III, Moscow, 1968 ; édition française : Histoire des doctrines économiques, Lacostes, 1936 — B. Nogaro, Le Développement de la pensée économique, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1944 — E. Roll, History of Economic Thought, Faber & Faber, London, 1956 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis, Allen & Unwin, London, 1961 — O. H. Taylor, A History of Economic Thought. McGraw - Hill, New York, 1960.

اسماعيل صبرى عبد الله ، دروس فى الاقتصاد السياسى ، الاسكندرية ١٩٥٣ — محمد لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٥٦ — محمد ابراهيم غزلان ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ .

تقديمه هنا لا يتعدى لمحة فى تاريخ علم الاقتصاد السياسى ذات هدف محدود ، تمكننا من البداية :

— من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذى ننشغل به.

— وتشير لنا الى القضايا الاساسية التى شغلت أذهان المفكرين الذين بنوا العلم ، مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذى يهمنا اذن هو **تاريخ العلم** وليس تاريخ الفكر الاقتصادى على اطلاقه . **وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطى الفترة التى تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر** [1] . ولكن الفترة السابقة عليها شهدت، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا فى الفكر الاقتصادى مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة فى الانتاج . اهتمامنا أساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا أن نميز فى تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة على الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعى والاجتماعى وجد فكر اقتصادى) . والمرحلة الرأسمالية التى يرتبط بها علم الاقتصاد السياسى . فى فترة أولى من هذه المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسى بعد أن مهد السبيل لهذا الميلاد ثم تطور فى فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذى يسجل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية فى فصول ثلاثة :

— فى فصل أول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادى فى المرحلة السابقة على الرأسمالية .

— فى فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسى فى المرحلة الرأسمالية .

— وفى فصل ثالث نتتبع تطور العلم فى المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية .

---

(١) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٥١ .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادى فى المرحلة السابقة على الرأسمالية

فى أثناء هذه المرحلة ـ التى تغطى العصور القديمة والعصور الوسطى ـ لم يكن للفكر الاقتصادى وجود مستقل ، وانما نجده فى أحضان أشكال أخرى للفكر : فى أحضان لفلسفة فى الفكر الاغريقى ، فى أحضان الفكر اللاهوتى فى العصور الوسطى الاوربية ، وفى أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب فى القرن الرابع عشر .

١ ـ العصور القديمة

فى الكتب المقدسة للعصور القديمة يتمثل الفكر الاقتصادى فى انطباعات تتعلق بالوقائع التى وجدت بالمجتمع فى تلك الأزمنة ، هى انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمى . عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجرى فى الحياة الاقتصادية للمجتمع فى ذلك الزمان[١] .

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ ـ ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ ـ ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادى فى أحضان

---

(١) القارىء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع ، انطباعات تعطى فكرة عن نوع الحياة . فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذى كان يملك الأرض ويحصل فى مقابل ذلك على خمس المحصول كان يحتكر الاتجار فى الحبوب . وفى وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود ، فان نفذت نقودهم حصلوا عليها مقايضة بالتخلى عن خيولهم وقطعانهم .

انظر :

Ch. 27, The Genesis, The Egyptians sell their land. The Holy Bible, Cambridge University Press, p. 43.

J. F. Bell, A History of Economic Thought. The Roland Press, New York, 1953, p. 13 et sqq. — E. Roll, Ch. I.

الفلسفة • اذ مثل الاستدلال الاقتصادى جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع • المجتمع المنظم فى صورة **دولة المدنية** City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها القلعة التى عادة ما كانت تبنى على مرتفع واشتمالها على ميدان عام للاجتماعات العامة) وهو تنظيم فرظته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلى الذى كان غالبا من قبل[1] ويجد أساسه **فى طريقة الانتاج التى** كانت سائدة آنذاك وخاصة فى القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) فى بلاد الاغريق بصفة عامة وفى أثينا بصفة خاصة ، أى فى الزمان والمكان اللذان شهدا فكر أفلاطون وأرسطو طاليس [2] • **النشاط الزراعى** يتم فى ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة ، الامر الذى يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة آخرى • وهى نادرا ما تكون مستوية ، وهو ما يدفع الى عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون • بالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية فى الزراعة يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الارض الاكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربى عليها الماشية والخيول وهم لايسهمون فى عملية العمل وانما يستخدمن العبيد والعمال الاجراء الذين يخضعون

---

(١) أنظر فى تفصيل هذا التنظيم القبلى وفى وصف عملية التحول من هذا المجتمع الذى لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قرى بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة (صاحب السلطة المشخصة) وكل قرية مكونة من عشائر) الى مجتمع دولة المدنية :

G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 - 359.

(٢) استعنا فى تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاغريقى فى هذه الآونة بالمراجع التالية :

A. Aymard & J. Auboyer, Histoire Générale des Civilisations, L'Orient et la Grèce Antique, P.U.F., 1961. p. 321 - 334 — G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society : The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961, p. 189 - 207 — A. G. Mazour & J. M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc., New York, 1968, Chs. 5 & 6, p. 82 - 122 — M. I. Finley, Classical Greece, in, Second International Conference of Economic History, Vol. I, Mouton, Paris — La Haye, 1965, p. 11-35 — E. Will, La Grèce archaïque,

نفس المرجع ، ص ٤١ — ٩٦ .

لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطى الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المنزرعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير . تحتوى نصف السكان أو يزيد . المساحة التى تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الاسرة وعمل ما تملكه من عبيد مستخدمين فى ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يجدون أنفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة فى الريف ، وحتى فى المدينة) رغم كونهم مواطنين . الى جانب هذين النوعين من الوحدة الانتاجية كانت توجد الوحدات التى يستغلها الافراد استخداما لعبيد الدولة heilos [1] فى مقابل حصولها على جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الدولة (فى سبرطة) — ولها هى فقط هذا الحق — بتحرير عبيدها . فى هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الارض ، يزرعها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الارض يلتزم بأن يتخلى للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدى الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقى له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطى احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان الالتجاء الى الخارج (صقلية ، ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الاسود) وقيام **التجارة الخارجية** التى تمركزت فى المدن وخاصة الموانىء . وقد ازدهرت فى أثينا لتصبح نشاطها أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون **بصفة المواطن ويرتكز على رأس مال المقرضين** . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلثى أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

لكى تستورد الحبوب لابد من التصدير . تصدير بعض السلع الزراعية ، كالخمور والزيوت . ولكنها لا تكفى . من هنا كان الالتجاء **الى النشاط الصناعى** ليزود التجارة بعدد من السلع : الأوانى ، الاسلحة ، قطع العملات المعدنية . ومن ثم كان توسع النشاط الصناعى وما يستلزمه من نشاط استخراجي . يقوم بهذا النشاط وحدات

---

(١) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة • عدد الوحدات الحرفية كبير • يقوم الحرفى مع أفراد عائلته بالعمل • يعاونه فى ذلك العبيد • كما أنه قد يستخدم بعض العمل الاجير • يتم الانتاج فى منزل الحرفى بناء على طلب مسبق من جانب العملاء ، الذين كثيرا ما يزودون الحرفى بالمواد الأولية • تقدم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعى • أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (فى صناعة الدروع) • العمل يقوم به العمال الاجراء والعبيد • هذا النشاط الصناعى كان يعتمد فى كثير من مواده الأولية على التجارة الخارجية •

أما النشاط الاستخراجى ، ومثله ما كان يتم فى منطقة لوريون (التابعة لاثينا) فى المناجم المملوكة للدولة • حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الى أفراد يملكون رأس المال ، على أن تحتكر لنفسها التعامل فى الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم • هذا النشاط الاستخراجى يقوم على عمل العبيد الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم •

فى هذا الاقتصاد ، الذى يرتكز عليه المجتمع الاغريقى ، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية • بل أكثر من هذا أن النقود ، التى اخترعت فى البداية لتسهيل عملية التبادل : لتستخدم فى البيع من أجل الشراء، أصبحت تستخدم فى اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد : الشراء من أجل البيع • فى هذه الحالة يكف جمع النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هى الحصول على السلع) وانما يصبح غاية فى ذاته •

من هذا نستطيع أن نستخلص التركيب الطبقى للمجتمع الاغريقى• فى أعلى الهرم الاجتماعى توجد الطبقة الارستقراطية • كبار الملاك • من « الريعيين » الذين يعيشون على دخل لم يسهمون فى عملية انتاجه• يحتقرون العمل اليدوى ويحكمون مجتمع المدينة • يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين ، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ، لهم حقوق سياسية وحق تولى الوظائف العامة (أى المشاركة فى ادارة المدنية) • يلتصق بهذه الاخيرة الاجانب metoikos [1] ، وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك

---

(١) métèques

العقارات • وقد لعبوا دورا هاما فى التجارة والمهن الاخرى فى المدينة (سيطروا على النشاط التجارى فى القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك فى الحياة الادبية • وقد تعدى دورهم هذا نسبتهم العددية فى مجموع السكان • وفى النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعى على العبيد اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعى والصناعى ونشاط التعدين والاشغال العامة للدولة • وهم يقومون بالاعمال المنزلية وبخدمة المحاربين فى وقت الحرب • هذا الدور هو الذى يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت احدى النشاطات الاقتصادية المربحة • ومن هنا صح القول بأن **المجتمع الاغريقى** (وخاصة فى القرن الخامس ق•م) **مجتمع قائم على العبودية** ، وذلك رغم أن بعض المؤرخين ، فى حرصهم على تقديم المجتمع الاغريقى القديم فى صورة وردية ، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع [1] •

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم على عمل العبيد ينطوى فى

---

(١) ارتكاز النتاج على عمل العبيد (وكونهم بالتالى أساس الهرم الاجتماعى) هو الذى يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتنظيم اجتماعى . وهو يقيم هذا التبرير على حجة اقتصادية حين يقول « البعض يعتبر أن سلطة السيد لا تستند على أساس طبيعى ويدعى أن الطبيعة قد خلقتنا كلنا أحرارا وأن العبودية لم يوجدها الا قانون الأقوى وأنها فى ذاتها، وباعتبارها مجرد اثر للعنف ، غير عادلة . من وجهة النظر الاقتصادية ، الاحظ أنه من غير الممكن أن نعيش عيشة مريحة ، أو حتى مجرد أن نعيش دون ما هو ضرورى . . وبما أنه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لأى نشاط دون أدوات ، فان الاقتصاد يحتاج الى الأدوات لتحقيق أهدافه . ويوجد نوعان من الأدوات : أدوات جامدة وأدوات حية . فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقبطان الاداة الحية . ويمثل العامل فى كل أنواع المهن نوعا من الاداة . ومال معين هو فى الواقع أداة وجود ، ومجموع الممتلكات هى أدوات مجتمعة ، والعبد من بينها يتمثل فى أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخرى . فلو كان فى استطاعة كل أداة أن تنفذ من نفسها ارادة أو فكر السيد . . . لما احتاج المهندس الى العمال ولا السيد الى العبد » . كما أن أرسطو يضيف فى تبرير العبودية حجة فلسفية : « كل من ليس لديه ما يقدمه لنا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية . وخير له أن يخدمنا من أن يترك لنفسه وفى كلمة ، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد على الغير هو بطبيعته عبد . وهو من هؤلاء الذين لا يملكون الا الغريزة ، أى الذين يشعرون جيدا بالعقل لدى الآخرين ، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم » . السياسة ، الكتاب الأول ، الباب الأول .

ثناياه على حدوده ، أى حدود امكانياته فى التطور ، كتنظيم يجرد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الى زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل على نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة . بل على العكس يتجه ميلهم الى تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر .

فى هذا المجتمع وجد الفكر الاقتصادى فى أحضان الفلسفة ، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الإقتصادية بصفتها هذه . بل دارت الأفكار المتعلقة بها — شأن كل الفكر الاغريقى — حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان . وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها فى فكرة دولة المدينة "polis" . من هنا كان الفكر الاقتصادى بكليته فى خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة [١] .

فى اطار الفكر الاغريقى ينفرد **أرسطو طاليس** بمقدرة فائقة على التغلغل فى تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يرى « الوقائع الاقتصادية والعلاقات التى توجد بينها فى ضوء ايديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة ، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها وتكره مقرضى النقود الذين يستغلونها » [٢] .

ويرتكز التحليل الاقتصادى لارسطو مباشرة على **الحاجات وأشباعها** . والاموال هى التى تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول

---

(1) Platon, The Republic (H. D. P. Lee), The Penguin Classics. London, 1959 — Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot Librairies Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962 ; Les Econo miques, même traducteur et même maison d'édition, 1958 Ethique de nicomaque traduit par J. Voilquin, Garnier — Flammanion, Paris, 1963 — A. Wolf. A Philisophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th édition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one Part 2.

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٦٠.

على الاموال هى الزراعة وتربية المواشى والصيد بمختلف أنواعه وحتى قطع الطريق (الذى يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعيةلاكتساب الاموال [1] . الى جانبها توجد التجارة ، وهى ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعى (ومن ثم وجبت ادانتها) [2] .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التى تكتفى ذاتيا ، أى تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعى [3] . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية ، المقايضة [4] ، ثم المبادلة النقدية ، أى تبادل السلع بوساطة النقود [5] .

---

(١) أرسطو ، السياسة ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن ، ص ٥٠ — ٥٥ . أنظر كذلك Les Economiques. ص ٢٠ .

(٢) أرسطو ، السياسة ، المرجع السابق ، ص ٥٥ و٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شىء طبيعى ، فهى نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجارى هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولا أن النشاط التجارى كان يمارسه أساسا الاجانب اللذين لا يتمتعون بصفة المواطن ، وأنه كان يرتكز على رأس مال المقرضين ، واذا ما تذكرنا ثانيا أن أرسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التى تكره التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٤) لم تظهر عملية مبادلة السلع فى داخل الجماعات البدائية ، وانما ظهرت على حدود هذه الجماعات ، عندما ندر من نقاط التقاء مع جماعات أخرى . أى أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التى تختلف الظروف الطبيعية التى تقوم فى ظلها بالنشاط الانتاجى) وليس فى داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التى سرعان ما تحقق آثار فى داخل الجماعة نفسها وتؤدى الى تفككها . وفقا لأرسطو ، « كان كل أفراد الجماعة البدائية يملكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم مبادلة ، م. د.) ، فاذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعديد من الأموال وقاموا بتقسيم الأموال الأخرى التى تكون وفقا للحاجة محلا للمبادلة بينها » . السياسة ، ص ٥٧ .

(٥) أرسطو ، السياسة ، ص ٥٧ . هذا وتجدر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولى من كتاب آدم سميث الذى يظهر فيما بعد فى القرن الثامن عشر الميلادى (فى انجلترا) تمثل تطويرا لهذا الخط فى الاستدلال العقلى . هذا ومن المفيد من الآن أن نتصور العناصر التى تتكون منها كل معاملة نقدية ، ولنتمثل فى بيع منزل : هناك أولا متبادلان (البائع والمشترى) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلى البائع لمشترى عن كمية من السلعة (المنزل فى هذه الحالة) ، أو ما يسمى بتدفق عينى =

فاذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة النقدية ، بانتاج السلع التى تتبادل فى السوق ، لوحظ أن هذه السلع تباع فى السوق بأثمان يتعين تفسيرها والتعرف على كيفية تحديدها . **فى هذا المجال يحدثنا أرسطو عن قيمة السلع** [1] **(والقيمة هى خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة** م. د.) [2] . وهنا نجده يفرق بين قيمة الاستعمال [3] (التى هى

= real flow ; flux réel . فى مقابل ذلك يتخلى المشترى للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) ، أو ما يسمى بتدفق نقدى monetary flow ; flux monétaire . العلاقة بين مقدار التدفق العينى (وحدة واحد فى مثلنا هذا ، المنزل) وبين مقدار التدفق النقدى وليكن ٣٠٠٠ جنيه ، تدل على ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل ، ثلاثة آلاف جنيه فى مثلنا هذا .

(١) بما أن الهدف النهائى من النشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات فان المنتجات التى تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة فى الاستعمال ، اى بصلاحية لاشباع حاجة معينة . فهى منتجات نافعة . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التى تدخل فى انتاج الناتج والى خصائص العمل الفردى الملموس الذى قام بانتاجه ، هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال فى الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثرا على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطيه الشكل الذى يجعله ملائما للامساك به بقصد الكتابة) . وتمثل المنتجات قيمة استعمال فى ظل كل أشكال الانتاج : الانتاج الطبيعى وانتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا ، اذ تبدأ فى أن يكون لها ، الى جانب قيمة الاستعمال ، قيمة ، اى قابلية لأن تكون محلا لعلاقة مبادلة بين أفراد المجتمع . فى هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : اذ لكى يمكن للسلعة أن تكون محلا للمبادلة لابد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية ، أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى أن تكون نافعة للآخرين . فى اقتصاد المبادلة تكون السلعة فى ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن احدهما نقيض الآخر . أو ان شئت نفيا للآخر : ان أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال (فى استهلاكك الخاص ، كما اذا استخدمت الفحم فى التدفئة المنزلية ، أو فى الانتاج ، كما اذا استخدمته فى توليد الطاقة الانتاجية فى مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة ، اى أن تقوم بدور فى التبادل . من ناحية أخرى ، ان أنت استخدمت السلعة فى المبادلة (مباشرة فى عملية مقايضة أو غير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

(٢) اى المؤلف ، مؤلف هذا الكتاب .

(٣) use-value ; valeur d'usage

خصيصة موضوعية فى السلعة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة ، م• د•) وقيمة المبادلة [1] (وهى الشكل الذى تعبر فيه القيمـة عن نفسها عند المبادلة ، رابطة بين قيمتين ، م• د•) • ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين • مؤدى الفكرة الأولى أن قيمة المبادلة تشتق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال • يضاف الى ذلك « أنه من الضرورى أن نجد مقياسا مشتركا » بين الأشياء المتبادلة • « وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا الى الآخر ، وهو ما يبقى على وجود الحياة الاجتماعية [2] وفقا للفكرة الأخرى التى نجدها عنـد أرسـطو يتم تصور تبادل السلع كتبادل بين الأعمال : فلكى تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعمارى وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله ، وأن يعطيه عمله كمقابل » [3] • أياما كان فـكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف فى قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع ، م• د•) علاقة تساوى • ولكنه لم يتعدى ذلك الى الكشف عن حقيقة طبيعة هذا التساوى [4] •

تلك هى الحدود التى لا يتخطاها أرسطو فى مجال القيمة والثمن • فلا توجد عنـده نظرية **للثمن** (الذى هو التعبير النقدى عن قيمـة

---

(١) exchange-value ; valeur d'échange

(٢) الأخلاق ، ص ١٣٤ .

(٣) نفس المرجـع ، ص ١٣٣ . أنظـر كذلك H. Denis ، تاريـخ الفكر ، ص ٥٣ .

(٤) اذا كان أرسطو قد اكتشف فى قيمة المبادلة (وهى شكل القيمة) علاقة تساوى ولم يكتشف حقيقة طبيعة هذه العلاقة فان ذلك يعنى أنـه لم يستطع التوصل الى أن شكل قيم السلع (أى قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل أنواع العمل كمكافىء للعمل الانسانى ، وبالتالى كأنواع فى العمـل لها نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الاغريقى ، الذى عاش فيه أرسطو ، كان مجتمعا عبوديا يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . واذا تمثل سر التعبير عن القيمة فى أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها ترد فى النهاية الى العمل الانسانى بصفة عامة ، فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين افراد المجتمـع على عقول الناس . الأمر الذى لا يتحقق الا فى مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من نتاج العمل فى شكل سلع (أى منتجات معدة للسوق) وتصبح فيـه بالتالى العلاقة بين الأفراد ومالـكى السلع هى العلاقة الاجتماعية السـائدة .

المبادلة م• د•)[1] • ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذى يعتبره وضعا من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة [2] •

أما فيما يخص النقود فهى بالنسبة لأرسطو وسيط فى المبادلة [3] يوفر علينا مضايقات المقايضة ، أى المبادلة العينية • ولكن لكى تقوم بوظيفتها كوسيط فى المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصة السلعة ، أى أن تكون ناتجا له قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفتها النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلا قبل أن تكون نقودا هى سلعة لها قيمة استعمال ، اذ يمكن استعمالها فى صناعة الأوانى والمجوهرات والأسنان الصناعية ، ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية) • ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع ، كالمعادن ، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط فى المبادلة • بالاضافة الى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين اخريين • [4] وظيفتها كمقياس للقيم [5] ، اذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود ، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة ووظيفتها كمخزن للقيم [6] •

---

(١) وان شئنا أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة ، أى قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع فى عملية التداول.

(٢) أرسطو ، السياسة ، ص ٧٠ .

(٣) means of exchange ; intermédiaire d'échange

(٤) أرسطو ، السياسة ، ص ٥ . والأخلاق ، ص ١٣٢ — ١٣٦

(٥) measure of value ; mesure de la valeur

(٦) stock of value ; stock de valeur: يتعين على كل مجتمع أن يحتفظ بكمية من المخزون أو الاحتياطى لتستخدم فى اشباع الحاجات فى حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج أو تقضى على ما أنتجه : كارثة طبيعية كفيضان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارثة اجتماعية كحرب أو حرب أهلية . كما تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الى زيادة انتاجه فى المستقبل ، وذلك عن طريق استخدامها فى بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء خزان لتخزين مياه الرى ، أو رصف طريق أو بناء مصنع الى غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطى يمثل الوظيفة الأساسية لفائض الانتاج الاجتماعى . فى المجتمعات التى تنتج أساسا قيم استعمال (أى حيث يسود الانتاج الطبيعى) يتكون هذا الاحتياطى من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما فى المجتمعات التى تقوم بانتاج المبادلة — والمبادلة النقدية — على نطاق واسع ، تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتخلول =

أخيرا يتعرض أرسطو لمشكلة الفائدة [1] (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة على المبلغ الذى يقرضه ، م• د•) • وهو يقبلها كواقع عملى • ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لأن « النقود لا تلد » [2] • غير أن أرسطو لا يطرح على نفسه السؤال الآتى : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة فى واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الى القول بأنه لا توجد نظرية فى الفائدة فى فكر أرسطو [3] • ونلاحظ كذلك على هذا الفكر أنه يخلو من نظرية فى التوزيع [4] ، أى نظرية تشرح الكيفية التى يتم بها توزيع الناتج الاجتماعى (أى مجموع ما ينتجه المجتمع فى فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع ، أو ان شئت نظرية تشرح الكيفية التى يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية فى نتيجة عملية الانتاج •

= كمية معينة من النقود لمن يحوزها أن يحصل على مقابل لها من السلع العينية ، أى من القيم المخزونة .

هذا وتبقى للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) وهى وظيفتها كوسيلة الدفع العام ، كوسيلة تستخدم فى تسوية المدفوعات ، الديون ، أثمان السلع والخدمات ، كلها تسوى عن طريق النقود .

وسنرى فيما بعد أن النقود تزود رأس المال بشكل من الأشكال التى يأخذها فى عملية التداول (وخاصة فى الاقتصاد الرأسمالى) .

(١) interest ; intérêt

(٢) « أشد ما يكره بحق هو ما يجرى فى العمل من اقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه انما يأتى من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذى خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم فى المبادلة ، بينما تؤدى الفائدة الى تكاثر فى كمية النقود نفسها .. فالفائدة هى نقود ولدتها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة فى اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة ». أرسطو ، السياسة ، ص٦٥—٦٦.

(٣) لكى يمكن الكلام عن نظرية فى الفائدة (يتعين علينا :

— أولا : أن نطرح سؤالين عن « لماذا » و « كيف » : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ؟ .

— ثانيا : أن نعطى اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

(٤) theory of income distribution ; théorie de la répartition des revenus

٢ — العصور الوسطى

فى القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد فى أوربا **التكوين الاجتماعى الاقطاعى** [1] • يسمى هكذا كل تكوين اجتماعى يرتكز على طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التى تحـد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لانتاج عمله ولا قدرته ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة ، أى سلعة •

تتميز طريقة الانتاج هذه ، التى بدأت فى فرنسا ثم انتشرت فى انجلترا وباقى مجتمعات أوربا •

— بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أسـاسا حول الأرض التى تصبح البلورة المادية للملكية العقارية ، اذ هى ترتكز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعى •

— بأن لمن يقوموا بالعمـل فى الانتـاج الزراعى حق اسـتعمال الأرض وشغلها • أما حق ملكيتها فهو على درجات لهرم من السـادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض ، دون أن يكون لأى منهم حقا مطلقا

---

(١) استعنا فى تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاقطاعى فى أوربا فى هذه الآونة بالمراجع الآتية :

E. Perroy (et autres), Histoire Générale des civilisations, Tome III, Le Moyen Age, P.U.F., 1961, p. 237 - 290 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. I, The Middle Ages, Adam & Charles Black, London, 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, Des origines à 1750, A. Colin, Paris, 1950, p. 50 et sqq — G.W. Southgate, England Economic History, J. Dent & Sons, London, 1950, Ch. I-IV — C. J. Hayes & F. F. Clark, Medieval and Early Modern Times. Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq — E. J. Hobsbawm (ed.), K. Marx, Pre-capitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 — Ch. Parain et P. Vilar, Féodalité française et mode de production féodal, in, Sur le féodalisme, Editions Sociale, 1971, p. 13-48.

الواقع لم يبدأ الاقطاع ولم ينته فى كل بلدان أوربا فى نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيامه أو انهياره لم تحدث فى مختلف بلدان هـذه القارة فى نفس الوقت ولا بنفس المعدل .

على الأرض ، وانمــا ليكون لكل منهــم حقا على ناتج الأرض وعلى ما يورثه من هم دونه فى هذا السلم الهرمى ، وهو حق تحدده التقاليد والعــادات .

ـ كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادى يقابله شبكة من الروابط الشخصية : جزء من العاملين (أغلبيتهم ، فى الفترات التى سادت فيها هذه الطريقة فى الانتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية ، فهــم ليســوا من العبيــد (اذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم **أقنان**[1] مرتبطون بسيدهم فى مرحلة أولى وبالأرض التى يستغلونها فى مرحلة ثانية . حتى بين السادة يرتبط نظــام الملكية بنظــام من الواجبات (وعلى الأخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم فى مواجهة من هو أعلى منه .

وكذلك **يتميز التنظيم السياسى** لهذا المجتمع . فالدولة موجــودة وجودا غير متمركز يقوم على ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة فى ممارسة السلطة . فهذه تمارس من شخص فى مواجهــة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر على تابعيه من السادة ، ويحكم بها الشريف على فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول على الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائى ــ السياسى أوثق ارتباط .

وتجد طريقة الانتاج هذه جذورها فى المجتمــع القــديم حين بدأ كبار ملاك الأراضى (أفراد الطبقــة الأرستقراطية) يقــاومون سلطة روما عن طــريق الاقامة فى ملكياتهم العقــارية (villas) وتوســيع هذه الملكيات بالسيطرة على الملكيات الأصــغر والمزارع المهجــورة . أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا محصل الضريبة الرومانى أو جارهم الغنى أو الغزاة الجرمانيين . ومن ثم بحثوا عن الحماية عند مالك كبير يتخلون له عن أرضهم وعن جزء من حريتهم فتنتقل الملكية اليه وتبقى الأرض لهم يستغلونها هم وأبناؤهم فى مقابل التخلى عن جزء من النــاتج وطالما ظلوا مخلصين للســيد المالك[2] . ثم بدأ كبار ملاك الأراضى يدركون أن هذا النوع الجديد

---

(١) Serfs ويطلق على النظام نفسه the serfdom ; le servage

(٢) Ch. Parain, p. 14.

(٣) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni

من الاستغلال أكثر ارباحية لهم ، اذ يزيد انتاج هؤلاء على انتـــاج العبيد (الذين لا يوجد لديهم أى دافع للانتاج) كما أنهم يتــولون اعاشة أنفسهم • فى هذا النظام توجد جذور نظام الاقنان • **غير أن هذا لا يعنى أن القن وجد كنتيجة للتحرر الجزئى للعبد** وانما يعنى أن فلاحى أوربا الاحرار (الذين كانوا يقومون بالانتاج اســتقلالا على ملكياتهم الصغيرة) باخضاعهم أصبح لهم هذا المركز (colonat) الذى وجد فى المجتمع العبودى القــديم • وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجىء وحده • كما أنه لم يأتيهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبــودية أو الـ colonat فى العصور القديمة) ، وانما نتج عن تقــابل عفوى (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع وللفعل البطىء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية statuts personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القن) تتمثل فى النهاية وتدريجيــا فى مركز قانونى موحد • فالقانون لا يسبق الواقع ، هو يبلوره ولا يخلقه • وقد تم ذلك فى اطار الحياة الجماعية لأفراد القرية التى احتفظت بأرض الرعى المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخرى لحياتها الجماعية [١] •

ويرتبط صعود طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) فى قوى الانتـــاج • وهو تحول تم تحت تأثير الهجرات التى شـــهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو الغرب [٢] والتجارة التى لم تنقطع مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربى لجنوب

---

(١) وعليه « يتعين الا نعتقد أن تطور مستمرا ومن جانب واحـــد قد تم من عبودية العصور القديمة الى نظـــام الاقنان . ومن هذا الأخير الى الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أوتحققت له السيطرة) من الاخضـــاع التدريجى للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هـــذا واختفاؤه على الشروط الموضوعيـــة لكل منطقة وعلى حدة الصراع بين الطبقات وما انتهى اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانونى للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هى فى الواقع من نتاج طريقة الانتاج الاقطاعية ». Ch. Parain. ص ٢٢ .

(٢) J. Bernal. Science in History. Watts, London, 1957. p.(38) & sqq.

غرب أوربا • ففى اطار فنون الانتاج الزراعى تمثل هذا التحول فى استخدام أحسن للقوة المحركة للمياه الجارية (فى تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيوت) الأمر الذى يؤدى الى تحرير الأيدى العاملة المنزلية وامكان استخدامها فى أعمال أكثر انتاجية • وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية • كما شهدت أدوات العمل تحسنا تمثل فى احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعى) • وكثر استخدام المحراث الثقيل ذى العجلات وذى القلاب مما يمكن من اعداد أحسن للتربة • وادخلت محصولات جديدة مثل الشوفان (oats, avoine) الذى يستخدم فى غذاء الانسان كما يستخدم فى علف المواشى ، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها ، الأمر الذى أدى الى بدء استخدام الخيول (فى نهاية القرن الحادى عشر) محل الثيران فى الجر • كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الأرض فيها قمحا ، ثم تزرع شعيرا فى السنة التالية ، ثم تترك للراحة فى السنة الثالثة [1] محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) •

كل هذا أدى الى **زيادة انتاجية العمل الزراعى** • زيادة انتاجية على أرضه كعبيد أو كعمال سخرة ، وهو ما يعنى انقاص عدد ساعات العمل تؤدى الى أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل السخرة التى يتحمل بها الفلاحون • كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعى على الأرض التى يزرعها الفلاحون لأنفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذى يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس فى المستوى الغذائى ، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة • هذه العوامل يتعين استيفاؤها فى الذهن لفهم التحول الذى أصاب طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها •

هذا عن طريقة الانتاج الاقطاعية بصفة عامة ، ما هى الصورة

---

(١) الواقع ان أرض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثى three-field system الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها فى سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا فى السنة الثالثة. وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية فى سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير وأرض دون زراعة .

التى كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) فى ظل هذا التكوين الاجتماعى ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحذر لتعميمات البسيطة التى تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما ، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين الوحدات • ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التى مؤداها أن الطابع التنظيمى العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا •

كانت الوحدة الإقتصادية (الإجتماعية) الرئيسية تتمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » manor, manoir • وهى وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعى وتهدف — على الأقل فى المراحل الأولى — الى الاكتفاء الذاتى•والاقطاعية هى مزرعةمحصنة تحتوى الأرض المزروعة وأرض الرعى المشتركة وأرض الغابات المشتركة • وهى مكونة فى الأغلب من الاحيان من قرية ، أو أكثر فى حالات قليلة • يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذى يتملك الأرض ملكية مقيدة بدرجته فى السلم الهرمى للملكية الاقطاعية • ويقيم فى أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجى ، وهم العبيد (وعددهم كان فى النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقلية محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) • وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والنجار وصانع الأوانى ، الى غير ذلك • غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفى • وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية ان وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية ان بعدت عنه • كما كانت تحتوى على كنيسة ومنزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسى لأرض أوربا الاقطاعية •

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم — فى مرحلة أولى — بين أرض نزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم فى صورة **وحدات انتاجية صغيرة** • هذا الجزء الثانى من الأرض تفلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا ولحسابها • ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا • عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل ، فأهم هذه

الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيوت) • والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا •

فى مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة **تلزم عائلة الفلاح** بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة فى المتوسط) على الأرض التى تزرع لحساب سيد الأرض • على هذا النحو يقتضى الشريف **ريع الأرض التى تستغلها عائلة الفلاح فى صورة عمل [1] يسخر له أفراد العائلة** • أى أنه يقتضيه بالاكراه المباشر • بالاضافة الى ذلك ، كان على الفلاحين — فى مواجهة الشريف — التزامات أخرى : يتخلى الفلاح عن جزء من المحصول للشريف ، كما يتخلى له عن بعض من الحيوانات التى يقوم بتربيتها والاسماك التى يصيدها • وعلى الفلاح كذلك أن يطحن حبوبه فى مطاحن الشريف ، ويخبز خبزه فى مخبزته ويصنع بيرته فى أوانى التخمير المملوكة للشريف ، وهو ، فى سبيل ذلك ، يعطى الشريف جزءا من المحصول • كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حراً ، الا أنها كانت أكبر ثقلا بالنسبة للاقنان • وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعى فى الحقل ، وصناعى فى المنزل) يبذله خلال عدد من أيام الأسبوع على الأرض التى يزرعها لحسابه بفضله يتوصل الى المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل ، وعمل بلا مقابل يبذله فى مكان آخر ، على الأرض التى تزرع لحساب الشريف ، وخلال زمن آخر ، عدد من أيام الأسبوع ، يتبلور فى كمية من الناتج يحصل عليها الشريف •

من هذا يتضح أنه **وان كانت الاقطاعية — وهى ملكية كبيرة — تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم على الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح)** ، وهى وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التى عاصرت تحلل المجتمع البدائى فى مرحلة الانتقال الى المجتمع العبودى (حيث سادت فى هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعى الكبير القائمة على عمل العبيد) • اذ تتميز الوحدة الصغيرة فى ظل الاقطاع بارتفاع نسبى (ومحدود) فى مستوى فنون الانتاج • فى هذه الوحدة تكاثفت أدوات الانتاج التى ظهرت

---

(1) Labour-rent ; rente en travail.

فى نظام وحدات الاستغلال الزراعى الكبير فى العصــور القديمــة (كالطاحونة المائية ، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاســتغلال الصغيرة حيث يوجد لدى المنتج المباشر (على عكس العبــد) الدافع للانتاج والقدرة على اتخاذ المبادرة ، نقول تكاتفت أدوات الانتــاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعى • وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالاضافة الى ما استحدث من أدوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربى لجنوب غرب أوربا) تتعــدى امكانيــات القائمين باستغلال الوحدات الصــغيرة فاننا نجدها مجمعــة فى يد الشريف سيد الأرض على نحو يجعــل منه نوعا من المنظم والســيد للعملية الانتاجيــة ولكل الحياة الاجتماعية • وهو ما يصــدق على المرحلة الأولى فى سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية •

فى مرحــلة ثانية تودى زيادة انتاجيــة العمــل الزراعى [1] الى انقاص عدد ساعات عمل السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التى تزرع لحساب الشريف ، كمـا تؤدى الى زيادة الانتــاج على الأرض التى يزرعها الفلاحون لحسابهم ، وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، الى زيادة الانتاج الصناعى المنزلى الذين يقومون به فى اطار العائلة • امكانية زراعة الأرض التى تزرع لحســاب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهــد) وزيادة انتاجيــة العمل الزراعى على الأرض التى تزرع لحســاب الفلاحين يجعــلان من الأفضل للشريف أن يتخلى عن كل الأرض المنزرعة تزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم على أن يحصل هو على جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أى أنه يحصــل على **ريــع الأرض فى شكل عينى** [2] • من هنا يظهر الى جانب الريع فى شــكل عمل الريع العينى الذى ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع •

فى هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفى حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التى تمثل فى هذا المجتمع وعاء عملية العمل (.وهى بصفتها هذه الشرط الوحيد الذى يواجه المنتج كملــكية

---

(١) انظر ص ٨٣ فيما سبق .

(٢) rent-in-kind ; rente en nature

منفصلة عنه ، مستقلة عنه ، ومشخصة فى الشريف) • وهــو يقــوم بالعمل ، كل العمل ، على الأرض التى يستغلها • ولم يعد يقم بعمــل على أرض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) • هنا يتصرف المنتج فى كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الى الشريف • كل ما فى الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (فى صورة عمل ســخرة على الأرض التى كانت مزروعة لحساب الشـريف) وإنما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العينى ، من ناتج عمل الفــلاح على الأرض التى يزرعها) • هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين فى الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام الشريف) والمكان (الأرض المزروعة لحسابه ، وعلى أرض الشريف) • ولم يعد المنتج بحاجة الى أن يمارس الجزء من العمل الذى يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المبــاشرين للشريف أو من يمثله • فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلا من قوة الاكراه المباشر ، يسوقه الالزام القانونى بدلا من السياط ، يسوقه لتحمــل مسئوليته • ويكف الشريف بالتالى عن أن يلعب دورا فى عملية الانتاج، تنظيميا أو غير تنظيمى ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية •

هــذا الريع العينى يفترض دوام الاقتصــاد الطبيعى (رغم أن مستوى قوى الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتــاج وتجدد الانتاج كلية أو فى الأغلب منها داخل الوحدة الاقتصادية ، الاقطاعية (دون اعتماد على غيرها من الوحدات ، أى دون حاجة الى تبادل مع غيرها من الوحدات ، الى السوق) • وحيث يمتزج النشــاط الزراعى بالنشاط الصــناعى المنزلى للوحدات الانتــاجية (عائــلات الفلاحين) فى داخل هذه الوحدة الاقتصادية • ويكون الناتج الفائض ، الريع العينى ، فى الواقع نتاج هذا المزيج من العمل الزراعى والعمل الصناعى لعائلة الفلاح ، بصرف النظــر عما اذا كان الشريف يحصل على جزء من الريع فى صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية فى صورة منتجات زراعية •

فى هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الى انتاج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته على العمل ، وعمل فائض يتبلور فى كمية من الناتج (الناتج الفائض)

يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم فى حق ملكيــة الأرض أو من يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعى للانتاج دون أن يسهموا فى عملية الانتاج (كرجال الدين) ، أى يتبلور فى الريع العينى • الا أنه **ليس من الضرورى أن يستنفذ الريع كل فائض عمل عائلة الفلاح ،** أى العمل الذى يزيد على العمل اللازم لانتاج ما هو ضرورى لمعيشة الأسرة • اذ بالمقارنة بالحالة التى كان يتخلى فيها المنتج عن الريع فى صورة عمل (يقوم به على الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجــد لديه الآن امكانية أكبر فى كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الى الناتج اللازم لمعيشته • **كما أن هذا الشــكل للريع (العينى) يتيح الفرصــة لظهور فروق فى الوضــع الاقتصادى للمنتجين الأفراد أو على الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرون بطريقة مبــاشرة)** [(١)] • **الأمر الذى يعنى ظهــور التميز الاجتمــاعى بين الفــلاحين •**

فى مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة اســتخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية ، يظهر الى جانب الريع العينى شكل آخر للريع ، يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع ، ذلك هو **الريع النقدى** [(٢)] : الريع العينى يتحول الى ريع فى شكل النقود • هنا يتخلى المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وانما عن ثمن هذا الجزء • ولكى يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته ، أن ينتج جزءا من منتجاته فى صورة ســلع ، أى منتجــات معدة للبيع ، للسوق • الأمر الذى يعنى أن طبيعة طريقة الانتــاج فى مجموعها تبدأ فى التحول ، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (الاقطاعية) بالتالى فى أن تفقد استقلالها عن الوحدات الاقتصادية الأخرى • وذلك رغم أن استمرار هذا النوع من الريع فى الارتكاز على نفس الأساس الذى كان يرتكز عليه الريع العينى ، اذ لا يزال المنتج المبــاشر غير

---

(١) خاصــة وأن ميسورى الحال من الاقنان كان يتبعهم اقنان يعملون لحســابهم •

(٢) Money rent ; rente monétaire.

مالك للارض ، وعليه أن يتخلى لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول فى السوق الى نقود . أما ملكية وسائل الانتاج الأخرى (غير الأرض) والمواشى فقد تحولت الى المنتج المباشر أولا فى واقع الأمر ثم قانونا فى مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا على وجود الشكل النقدى للريع .

ويرتبط تحول الريع العينى الى الريع النقدى بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (أى الصناعة التى تتم فى المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة ، ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثمان فى السوق وأن تقترب هذه الأثمان من قيمها على نحو تقريبى (وهو ما لم يكن يلازم فى ظل الاشكال السابقة للريع ، اذ منذ أن يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج فى المبادلة على ما يساوى ما يتخلى عنه [1]) [2] . ولكننا ما نزال فى اطار انتاج المبادلة البسيط .

---

(١) من الوقت الذى يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما فى حياة المجتمع يصبح من اللازم أن يتحقق التكافؤ فى المبادلة ، اذ غيابه يؤدى الى اختلال التنظيم الاجتماعى للعمل وتحلل المجتمع (الذى يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يحصل فى النهاية على مقابل لما أنتجه يقل عما أنتجه هو يجد نفسه مدفوعا فى النهاية الى ترك المجال الذى ينتج فيه الى مجال آخر ، مهما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع ، الأمر الذى يؤدى الى اختلال النشاط الانتاجى للمجتمع .

(٢) فى تطور تال يؤدى الريع النقدى الى الريع الذى يدفعه المزارع المستأجر للأرض لمالك الأرض ، اذ مع سيادة الريع النقدى تتحول العلاقة القانونية (التى تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد وأتباعه الحائزين على الأرض لزراعتها الى علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذى يتم وفقا لقواعد القانون الوضعى . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول ، الذى هو رهين بما يتم فى خارج النشاط الزراعى ، يؤدى ، من ناحية أولى ، الى تمكين الحائز السابق للارض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحلله من التزامه بدفع الريع ، ومن ثم يتحول الى فلاح مستقل يملك الأرض التى يزرعها ملكية تامة ، كما أنه يؤدى ، من ناحية ثانية ، الى احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها فى السوق محل الفلاحين القدامى الحائزين للأرض (بشرط أن يسمح بذلك العلاقات العامة الأخرى للانتاج) . ونكون بذلك قد دخلنا فى التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

واضح أن التحول يتم فى داخل طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل أخرى كنمو المدن والتجارة • فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض ، تناقضا ينعكس فى صراع بينهم حول الناتج الفائض • اذ مع ظهور الريع العينى أصبح أمام المنتج المباشر ، كما رأينا ، امكانية الحصول على جزء من الناتج الفائض لنفسه ، ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (فى التركيم) • لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التى أصبحت ترتبط بالسوق على نحو مباشر) فى ممارسة الضغط على سادة الاقطاع فى سبيل تحويل الريع العينى الى ريع نقدى • هذه الضغوط كانت تبلور فى ثورات من الفلاحين فى انجلترا يقومون بها بقيادة الاغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين فى انجلترا فى ١٣١ وحربهم فى المانيا من ١٥١٤ — ١٥٢٥) • يترتب على ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذى يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار الفلاحين) • مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التركيم أمام أغنياء الفلاحين • وعليه تستمر عملية التميز الاجتماعى فى داخل الفلاحين : أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال فى الزراعة ، وصغار الفلاحين ، أو أفقرهم ، الذين يجدون أنفسهم فى موقف تبعية بالنسبة لاغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم فى مقابل أجر •

مع هذا الأساس الاقتصادى يتشابك **التركيب العلوى للهرم الاجتماعى فى الريف الاقطاعى** • هذا التركيب العلوى يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة • فملكية الأرض على درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء فى قاعدته توجد ، كما رأينا ، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف • ثم توجد ، فى بقية الهرم صعود نحو القمة ، العلاقات بين أفراد الطبقة التى لا تسهم فى عملية الانتاج ، طبقة النبلاء • فالشريف بدوره ، لكى يحمى اتباعه ويزيد منهم ، يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التى يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الاشراف الذين يحميهم) فى مقابل

التزامات [1] يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه ، التزامات تتبلور فى النهاية فى تخلى الأول للثانى عن جــزء من ريع الأرض الآتى من الفلاحين • وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتى تصل الى الملك أو الامبراطور ، قمة الهرم الاجتماعى ، والمتمتع بسلطة اسمية • وهى علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء ، الأمر الذى يجعل من النظام الاقطاعى نظاما بلا «دولة»ممركزة،ولد منحالة الفوضىالتى خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرمانى ، ولــكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتمــاعى والالتزامات والمعتقدات : فالتضامن العائلى يزداد توثقا ، والتضامن الطبقى بين أفراد طبقة النبلاء يقوى بالعادات والمراسيم والجهــاز المادى والمعنوى « للفروســية » • ثم يأتى فى النهاية الجزاء الدينى • فالكنيسة ، التى تقوم هى الاخرى على تنظيم هرمى فى قمتــه البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أمراء الاقطاع وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطــاعى • اذا كانت تمتلك اقطاعيــات كبيرة [2] ، وتعمــل على الحــد من العنف الــذى

---

(١) تتمثل هــذه الالتزامات فى ريــع الأرض لمدة سنــة عندما قطعه الشريف المتبوع اياها ، كما أنه يعلن ولاءه للسيد المتبوع ويخدم فى جيشه اربعين يوما سنويا على الأقل (أو يدفع ضريبة درع بدلا عن ذلك) ويقضى بعض الوقت سنويا فى بلاط السيد ليسهم فى حراسته وفى ابداء المشورة . كما أنه يسهم فى فــدية السيد اذا ما أسر وفى تجهيز كبرى بنــاته عنــد زواجها وفى نفقات الاحتفال الذى يقام عندما يصبح أكبر أبنائه فارسا . كمــا يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر باقطاعية التــابع ليعيش عليها فترة من الوقت ، وهى استضافة تمثــل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع . ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هــدايا خاصة عند بنائه لقلعة جــديدة أو قيامه بحرب ، وخاصــة فى الحروب الصليبية .

(٢) «فى المراحل الاولى كان الرهبان منطائفة البندكتين les bénédictins يفلحون الأرض بأنفسهم ، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب واصبحوا أغنى من أن يعملوا بأيديهم واستمرأوا التعود بالعادات الاقطاعية فى وقت كانت تقدم لهم قرى بأكملها كهدايا . كما أن الحروب الأهلية والغــزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الى التجمــع حول اقطــاعيات الكنيسة أو فى داخلها . وهــكذا تمكن الرهبان من العيش على عمــل الآخرين . كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخرى من الرهبان les cisterciens فقد أوصى =

يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذى يضعف من تضامنهم الطبقى) ، كما تعمل على الأخص على الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوى كأفراد للطبقة التى تنتج للجميع تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن « الجميع » ، واعاشة رجال الدين الذين يصلون « للجميع » [1] .

= نظامهم الذى أسس فى ١٠٩٢ بحماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوى . كما حرمت قواعد هذا النظام على الرهبان قبول الهدايا فى شكل قرى أو اقنان أو طواحين خشية ان يغويهم ذلك بالعيش على عمل الآخرين . وعليه كان من المتعين على أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفى بأنفسهم . ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد فى أدنى السلم التنظيمى ، م. د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف على العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف على الاقنان والعمال الأحرار الذين يفلحون أرض الكنيسة » . H. Heaton ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٤ — ٨٥ .

(١) فى اطار هذا التكوين الاجتماعى يمكن تمييز ، ابتداء من ملكية الأرض ، ثلاث حالات اجتماعية Etat Social ; Social Estate ; سادت الريف الاقطاعى ، يحتوى كل منها تنظيما وظيفيا : فهناك أولا رجال الدين the clergy ; le clergé بما لهم من تنظيم هرمى يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد على تلك التى يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية . كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية) . بل انه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك المحليين (فى أزهى فتراتها أى تلك التى غطت القرون من التاسع الى الحادى عشر) . الا أن قوة رجال الدين كانت تعانى من أن تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه ،اذ كانت الكنيسة تلجأ الى الفئات الاجتماعية الأخرى لتجنيد أفرادها ، الأمر الذى يحد من التماسك بينهم . وهناك ثانيا النبلاء the nobility ; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بماتحتويه من رجال الحرب ، الفرسان . كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يحق للآخرين ، وخاصة العامة ، أن يقتربوا منهم . فبالاضافة الى مركزهم القانونى المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة ، العادات والقواعد الأخلاقية ، التعليم ، الذوق فى الفن والأدب ، طريقة اللبس ، حتى اللغة التى يتكلمونها فى حياتهم اليومية) الا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التنافس فى ظل روابطالتبعية التى تربطهم (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون فى الواقع فائض الانتاج الذى يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس
الذى يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس =

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الانتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع • يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة • بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين) • ويتجزأ المجتمع رأسيا فى شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر — ان لم يكن من المستحيل — أن يكون للمجتمع مركز •

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها على طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية• ومن ثم مثل التوسع الأفقى ، أى انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطى مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، فى السبيل الوحيد لتوسعها توسعا لا يفقدها خصائصها • وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال الدين فى حرصهم على توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان فى سعيهم الى المساومة فى سبيل شروط أفضل على الأرض الجديدة ، حتى القرن الثالث عشر ، حين انتهى بطريقة الانتاج هذه الى حدودها ، أى الى أقصى ما يمكن أن تعطيه • فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل على نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة • وصول طريقة الانتاج هذه الى حدودها فى القرن الثالث عشر كان اعلانا لأزمة الاقطاع التى لم يفق منها والتى امتدت حتى القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج فى داخل الزراعة نفسها ، كما رأينا من

- the common people الذين يتمثلون ، قبل قيام المدن ونموها ، فى الفلاحين يعيشون فى الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذى يستطيع أن يلحق بهم ويعيدهم الى الأرض ان غادروها . كما أن للسيد حقوق حتى على أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولى مع بنات الفلاحين عند زواجهم).وكانوا أقل الفئات تنظيما وان كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسياد (فى فرنسا وانجلترا والمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر) . أنظر فى ذلك :

O. C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics. Monthly Review Press, New York, 1959, p. 121-132 — A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution française, Editions Sociales, Paris, 1962. (وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسى)

قبل ، وتطور طريقة الانتاج فى داخل الزراعـة نفسها ، كما رأينا من قبل ، وتطور طريقة أخرى للانتـاج لا ترتكز مباشرة على الأرض وانما على الانتاج الصناعى الحضرى كانتاج للمبادلة النقـدية يجد مركزه فى **المدينة** •

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربرى الى القضاء على عدد من قوى الانتـاج : تدهور النشـاط الزراعى ، تقلص النشاط الصناعى لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها ، الأمر الذى أدى الى اختفاء المدن وتدهور ما بقى منها. وعليه لم تكن المدينة تلعب فى بدء التكوين الاجتماعى الاقطاعى دورا يذكر ، اذا كان وجودها على هامش مجتمع يقوم على الانتاج الزراعى وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا •

الا ان زيادة انتـاجية العمـل الزراعى أوجـدت ، وخاصـة فى الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلى عنه ، ومن ثم سبيلا الى النشاط التجارى ، هذا فى الوقت الذى استمـرت فيه بعض المدن ، وخاصة فى ايطاليا ، فى البقاء على ساحل البحر الابيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجارى الذى لم ينقطع • بل وبدأ هذا النشاط فى الازدهار فى القرن الحادى عشر مع انحسـار، سيطرة العرب على البحر الابيض (فازدهر اتجـار فينيسـيا مـع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسـا ، حيث طـرد العـرب من سردينا فى ١٠١ ومن غرب البحر الابيض فى نهاية القرن) • ثم كان انتعاش التجارة فى القرن الثانى عشر مع الحروب الصليبية واقـامة الملكيات فى فلسطين • يضاف الى ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجارى خاصة فى شمال أوربا • هذه المدن الجديدة التى تمثل قيامها فى تطور قرى ذات موقع متميز (اما لوجودها على مفتـرض طـرق برية أو نهرية ، أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسـة هامة أو مكان يحج اليه الافراد) يمكن اعتبارها فى الواقع أسـواق أصبحت دائمة • ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومـدن الشـمال واقامة الطرق البرية والمائية فى غـرب أوربا فى القـرن الثانى عشر • ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعدى فى القرون من الثانى عشر حتى الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان • وكانوا

يمثلون ، على الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض على هامش المجتمع الزراعى ، ومشردون يعيشون على الصدقة التى تخرجها الكنيسة ، وأقنان يهربون الى المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفى .

والمدينة فى مجموعها مازالت فى أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . **وهى تقوم على النشاط التجارى والصناعة الحرفية التى كان يغلب عليها فى البداية طابع الصناعة المنزلية التى تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيط** (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدوات المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمور) . من الناحية التنظيمية تكاتفت عدة عوامل لتجعل من **نظام الطوائف**[1] الشكل التنظيمى السائد للنشاط التجارى والحرفى . اذ مست الحاجة الى تنظيم جماعى يحمى أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهيئة أماكن للاسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الاقنان الهاربين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة .

فتجار المدينة منظمون فى طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة فى يد اعضائها[2] . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمى

---

(1) Guild system ; système de corporations يمكن القول أن نظام الطوائف هذا يجد مصدره التنظيمى التاريخى بنظام الكوليجيا collegia الذى عرفته المدن الرومانية فى الفترة السابقة على انهيار الامبراطورية الرومانية . اذ لما انكمشت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الى الريف بحثا عن عمل . لمنع ذلك لجأت الحكومة الى انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها فى البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت اجبارية . بل حرم على أعضائها ترك المهنة والانتقال الى مهنة أخرى ، وذلك للابقاء على الصناعة على ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم . ولما حاول الأفراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية .

A. Mazour & J. Peoples, Men and Nations.

المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٥٤ .

(2) فلاحظ للغريب عن المدينة فى النشاط التجارى الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق على ممارسة النشاط فى أوقات معينة فى السنة وفى اطار منطقة محدودة .

أعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم • وهـم وحدهم الذين ينتخبون موظفى المدينة • والممارسـون لكل حـرفة منظمون فى طائفة تقصر ممارسة الحرفة على أعضائها • كل عضو فى الحرفة يباشر النشاط فى محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية ، بفضل استخدام أدوات انتاج بسيطة مملوكة له الى مادة مصنوعة يدويا ، ويتم فيها البيع كذلك • ويلزم صاحب الورشة ، المعلم[1] أو رب الحـرفة ، بمراعاة قواعـد الطائفة التى تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التى يستخدمهـا وطرق الانتاج التى يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمـن الذى يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة • كما تحدد له قواعـد العمل فى داخل الورشة : فبالنسبة للصبيان[2] الذين يهدفون الى تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ فى سن السابعة أو الثامنة) فى مقابل أو يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الادوات ويتعهد بتعليمه الصنعة ، حتى يصبح عاملا حرا أى « عريفا » [3] يستخدمه المعلم بأجر يومى كمساعد له • وقد يصبح هذا العريف ، بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو •

هذا وقد قام التنافس فى داخل المـدينة ، فى هذه المـرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف • ولكن مع ازدياد أهمية المنتجـات الحرفية فى التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار فى السيطرة على النشـاط الصناعى • الأمر الذى لم يمنـع بعض التجار من أن يتحولوا الى أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) • ابتدأ من هؤلاء بدأ الانتـاج الصناعى بدوره يعرف مستوى أعلى فى تطور قوى الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذى يهدف الى تركيم رأس المال النقدى (وان كان مايزال فى حدود ضيقة) • تطور قوى الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الابيض الى أوربا الغربية ، ونقلها العرب عن طـريق

---

the master ; le maître. (١)

the companions ; les compagnons (٢)

foreman ; contremaître (٣)

اسبانيا ، وكذلك ما وصل الى أوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا) [1]. وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التى أوثقت الاتصـــال بين الجـــزء الشرقى من حـــوض البحـــر الابيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوربا الغربية : فقـــد تم التعرف على منتجـــات أدخلت واقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة(كادخال الصبغةوالالوان الواردة من الشرق فى صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج فى فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينة فى مستهـــل القرن الثالث عشر) ، كما انشئت مراكز جديدة لصـــناعة الاسلحـــة رفعت التخصص فى داخل هذه الصناعة [2] . ثم كان كل أثـــر ذلك على نمط الاستهلاك (أى عـــلى تشكيلة ونوع السلع الاستهـــلاكية) فى مجتمع أوربا الغربية وخاصة نمط استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قـــامت فى احضان الاقطـــاع ، تطورا يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعى . اذ بالتوسع الافقى للاقطاع فى الزراعة يكون قد استنفذ امكانياته فى زيادة الانتـــاج استجـــابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء فى زيادة طلبهم على السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس فى اثقال كاهل الفلاحين بالاصرار على زيادة الريع الذين يتخلون عنه لمالـــكى الارض . الامر الذى يدفع ببعضهم الى ترك الارض (عندما لا تنجح ثوراتهم على الملاك) ، وهنا يجد الاقنان فى المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج الاقطاعية . يضاف هـــذا الى تطـــور الصراع بين الفلاحين وسادة الاقطاع على نحو يدفع الى تغيير شكل الريع الذى يتخلى عنه الفلاح المنتج من الريع العينى الى الريع النقدى . وهو ما يعنى امكانية تغير علاقات الانتاج لمن يبقى من الفـــلاحين فى النشاط الزراعى .

ومع تطور المدن امتاز سكانها — بالنسبة لسكان الريف — وأصبح لهم تنظيمهم : فى مرحلة أولى يتخلصون من الالتزامات التى يتحمل

---

(1) Heaton ، المرجع السابق ، ص ١١٧ .

(2) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

بها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع أمراء الاقطاع — وفى أغلب الاحيان بمقابل مالى — حق تنظيم مدنهم على نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادى • ويسعون دائما ليكونوا احرارا ، فى أن يتملكوا (ملكية لا يكون لأمير الاقطاع حق مصادرتها) وأن يتعاملوا (بالبيع والشراء) ، كما حرصوا على أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتى أصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالتقابل مع علاقة تبعية الاقنان اللصيقة بالريف) كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم • وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها •

وعليه أصبح لسكان المدينة[1] وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف• هذا الوضع المتميز يستند الى علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال اثمان الاحتكار التى تفرضها المدينة والتى يمكنها من فرضها التنظيم الطائفى للتجارة والصناعة ، وكذلك من خلال التدليس التجارى والربا • ويكون من الطبيعى اذن أن ينظر الى سكان الريف على « انهم وجدوا ليستغلوا » [2] • من هنا يكون **التناقض بين المدينة والريف** • هذا التناقض يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلى الاخص أرباب الحرف وبين من يحصلون على فائض الانتاج فى الزراعة (أى النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين • ثم يدخل الفلاحون فى الصورة بصفة مباشرة، فى مرحلة تالية ، بالقدر الذى يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم فى صورة سلع تباع فى السوق ليدفع من ثمنها الريع النقدى للارض أى بقدر قيامهم بانتاج المبادلة • هذا التناقض سيمثل **أحد التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعى الاقطاعى الى التكوين الاجتماعى الرأسمالى** •

---

(1) the burgesses ; les bourgeois أى سكان الـ bourg وهى كلمة تعنى فى اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التى تتمتع ببعض خصائص المدينة. ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ تجد نواتها التاريخية فى سكان مدن المجتمع الاقطاعى .

(2) K. Bücher ، مشار اليه O. C. Cox ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٥ .

الا أن **ذلك لا يعنى أن سكان المـدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة** . اذ كان من الممكن أن نميز فى داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار ، وصغار تجار التجزئة والحرفيين ، والطبقة العاملة . بينما كانت الفئـة الأولى تحكم المدينـة ، وكان للفئة الثانية فى مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها ، لم يكن للعمـال العاديين « أى نصيب فى الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه فى السوق ، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة فى المدينة » [١] . ولم تكن المدن « ترحب بالاقنـان الذين يهيمون اليهـا من المنـاطق الريفيـة الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال فى المـدن . وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشترى قطعـة من الأرض داخل أسوار المدينة [٢] » . ومن ثم يقوم التركيب الطبقى لمجتمع المدينة أساسا على وجود طبقتين ، أحدهما (مكونة من كبار التجـار وكبـار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم ، والأخرى لا تملك ولا تحكم وانما تعمل ، هى الطبقة العاملة . يقوم هذا التكوين الطبقى على **التنـاقض بين هاتين الطبقتين** [٣] . **هـذا التناقض يصبح فيما بعـد العلاقة الديالكتيكية الاساسية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى** [٤] .

على هذا النحو نشـهد نمو انتاج المبـادلة البسـيط فى أحضـان التكوين الاجتماعى الاقطاعى ، فى ريفه وفى مدنه . ومع تطور هـذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الاقطاعية وطبقـة الفلاحين ، من جانب ، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر

---

(١) Mrs. J.R. Green, Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894, Vol I. p. 193.
مشار اليه فى O.C. Cox ، المرجع السـابق الاشارة اليه ، ص ١٣٠ ، هامش ٤٣ .

(٢) J.W. Thompson, The Middle Ages, New York, 1931, p. 738.
مشار اليه فى O.C. Cox ، المرجع السابق ، ص ١٣٥

(٣) انظر فى هـذا المعنى كذلك E. Lipson ، المرجع السـابق الاشارة اليه ، ص ٣٦٤ وما بعدها .

(٤) حتى فى داخل الطبقة المالـكة رأينا التناقض بين التجار وارباب الصناعة ، وهو تناقض يحل مؤقتا بسيطرة التجار على الصناعة ، انظر E. Lipson ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

وولد التميز الاجتماعى فى داخل الفلاحين والحرفيين ، وينمو هذا التميز نموا تولد معه روابط انتاج جديدة : بين الفلاحين الأكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والافقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين • تلك هى روابط الانتاج الرأسمالية التى تنمو جنينيا من خلال أزمة تفكك الاقطاع • (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعى تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج الاقطاعية ، وانما استطاعت أن تتطور فقط عندما كان انهيار الاقطاع قد وصل الى مرحلة متقدمة ، كما سنرى فى الفصل التالى) •

اذا كانت طريقة الانتاج الاقطاعية هذه تمثل ، فى مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادى للمجتمع الأوربى فى العصور الوسطى ، فانها تجد **التعبير الادارى والفكرى عنها فيما انتجته الكنيسة ورجال الدين** (١) • فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودوا العالم المسيحى ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء الاقطاع ، بأساس مشترك للسلطة • ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معينة ، لمس كل منهما حاجته الى الآخر فى سبيل الابقاء على هذا النوع من التنظيم الاجتماعى الذى مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه •

---

(١) استعنا فى كتابة هذه الصفحات عن الفكر فى المجتمع الاقطاعى ، بالاضافة الى المراجع التى سبق ذكرها فى بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية ، بالمراجع الاتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214-221 — B. Russell, History of Western Philosophy. Unwin University Books, London, 1962. p. 422-462 — J. Schumpeter. History of Economic Analysis, p. 107 & sqq. — A. Wolf, A Philosophic ans Scientific Retrospect, in Outlone of Modern Knowledge, p. 18-19 — M. De Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc., New York. 1956, part one.

يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ •

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ فى بناء تنظيم يسيطر على حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحى من الملك ابتداء الى القن انتهاء الا فى القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهبنة [1] . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالاضافة الى أن رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان صغرهم يفتحون أراضى جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة فى التوسع الاقطاعى . هذا التنظيم الكنسى احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي فكر العصور الوسطى درجة من الوحدة والتماسك ويضع فى نفس الوقت حدودا خطيرة على مجال هذا الفكر ، بمعنى آخر هو احتكار يعطى الفكر الكنسى فى ذات الوقت أساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقه) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسى ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، فى أن حياة المجتمع هى حياة فى عالم أول . هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة أخرى خالدة ، فى الجحيم أو فى الجنة . ومن ثم كان على المسيحيين أن ينظروا اليها على هذا النحو . هذا الموقف الفكرى العام للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها ، على الصعيد العملى ، من أن تهتم كل الاهتمام بشئون هذه الحياة «الدنيا» أو أن تنشغل بعمق بالابقاء على النظام الاقطاعى .

وقد تحقق للفكر الكنسى ، بكل تفاصيله ، السيطرة على الحياة الفكرية في أوروبا في المرحلة ، الأولى لسيادة طريقة الانتاج الإقطاعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للارض .
فى مرحلة ثانية شهدت قيام المدينة وتطورها ، أدى انشغال الكنيسة باقتصاد ريفى الجوهر الى وضعها ، ابتداء من القرن الثانى عشر ، فى موقف تعارض مع مصالح « المجتمع الزمنى » للتجار والحرفيين .
اذ فى هذه المرحلة الثانية ، مرحلة أزمة التكوين الاجتماعى الاقطاعى ، ظهرت ، تحت تأثير الفكر العلمى للعرب [1] ، أفكار جديدة عدتها

---

(١) وهو اصلاح بدأ فى كلينى Cluny فى بورجونيا La Borgogne بفرنسا .

(٢) بدأ هذا التأثير للفكر العلمى العربى (الذى عرف أوج ازدهاره فى القرن التاسع والعاشر والحادى عشر الميلادية) من خلال بعض =

الكنيسة خروجا عليها • فى البداية تمثل رد فعل الكنيسة فى محاولات القضاء على هذا الفكر بالعنف [١] ، ثم بعد ذلك فى تغيير لموقفهـا عن طريق محاولات احتواء بعض الأفكار الجديدة التى تتضـمن تغييرا لا يخـرج عن اطـار التعاليم الاسـاسية Dogmas [٢] • ثـم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت ، فى رد فعلها حفاظا على وضعها ومكانها فى النظام الاقطاعى ، الى تجنيد كل امكانياتها الفكرية ضد الفـكر الجـديد لمجتمع المدينة • هذا التجنيـد وجد قمة بلورته فى فـكر المدرسيين (٣) الذى ازدهـر فى جامعات أوربـا الوليـدة [٤] (وهى

= الاعمال الفكرية القليلة التى انتقلت الى أوربا فى القرن الحادى عشر ، ثم بالفيضان من الفكر العربى الذى ساد القرن الثانى عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والاغريق (ومعظم هذه الاخيرة من نسختها العربية) الى اللاتينية . تمت أهم هـذه الترجمات فى أسبانيا والبعض منهـا فى صقلية . أنظر J. Bernal, Science in History ، ص ٢١٨ — ٢١٩ .

(١) للقضاء على كل ما يعد « بدعة فى الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية ، مثـال ذلك الحرب الصليبية التى شنتهـا ضـد « الالبيين » Albigenses ; Albigeois (cathares) ، وأهم أفراد طائفة دينية نشأت فى جنـوب فرنسـا حول مدينـة البىٔ Albi . وقد قامت الحرب ضدهم بأمر أصـدره البـابا أنوسنت الثالث Innoncent III فى ١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم) . كما أقامت الكنيسة نظـام محـاكم التفتيش Inquisition (التى احتفظ باجراءاتها الداخليـة فى سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم ، التى وضع أساسها المجلس الكنسي فى فيرونا Vérone فى ١١٨٣ ، كانت تتولى البحث عن أهـل البدعة ومعاقبتهم بل وافنائهم . وفى عام ١٢٣٣ أنشأ البـابا جريجوار التاسع Gregoire IX محكمة خاصة أوكلت الى الرهبـان الدومينكان لمحاربة انتشار « البدعة الالبية » . ثم ما لبثت أعمال هـذه المحاكم أن انتشرت لتغطى كل العالم المسيحى الاوربى ، ولتسود المسرح الفكرى خاصة فى ايطاليا (حيث المدن أكثر تطورا من أى مكان آخـر فى أوربا) وفى أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمى العربى والاغريقى أكبر ما يكون) فى القرن الثالث عشر . (ولم يلغى هذا النظام فى فرنسا الا فى ١٨٠٨ ، ثم أعيد فى الفترة من ١٨١٤ — ١٨٣٤) .

(٢) كما هو الحال بالنسبة لافكار سان فرنسوا داسيز (الذى ولـد فى اسيز فى اقليم أومبريا بايطاليا ، ١١٨٢ — ١٢٢٦) ، التى كانت تعكس ثورة الفئة الأفقر من رجال المدينة ضد التكالب على الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحـد . وقد أسس سان فرنسوا داسيز طائفة الرهبـان الفرنسسكان التى أبدت عداء للنظام الفكرى الارسـطو طاليسى وذلك الخاص بالرهبان الدومنيكان .

(٣) The Scholastics ; Les Scolastiques

نشأت هذه الجامعات (أولا فى باريس ، التى اكتسبت اعتراف =

جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلى الأخص فكر سان توماس الاكوينى [1] • ومن هنا كان تعاطفهم الغريزى مع ارسطو طاليس ، ذلك المدافع الكبير عن « النظام The Order » •

ويتمثل جوهر فكر المدرسيين فى محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، أى بين الايمان والعقل ، أو بين الوحى ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشرى • وهى محاولة تكمل فى الواقع الصورة التى بدأها العصر القديم واستمرت فى الفكر الاسلامى طوال

= بوجودها فى ١١٦٠ ، ثم فى بولونيا ، واكسفورد (التى بدأت كفرع لجامعة باريس فى ١١٦٧) وكمبردج فى ١٢٠٩ ، ثم فى مدن أوربية أخرى) بتحول بعض المدارس الكاثوليكية التى كبر عدد روادها وازدادت أهميتها . هذه الجامعات ، التى استفادت فى تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية ، كانت تعطى تعليما يجد مركزه فى الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس على تدريس محدود لما يسمى « بالفنون الحرة السبعة » : الثلاثى المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق ، والرباعى المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقى (وكان يتم تدريسها على أساس زمنى وعلمى ، مقتفين فى ذلك أثر الجامعات الاسلامية) . على هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الى محور الدراسة أى اللاهوت . وقد اهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون . واشتركت كل الجامعات فى غياب دراسة التاريخ والاداب منها . وكان منهج التدريس فى هذه الجامعات يتمثل أساسا فى المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلة الكتب . هذه الجامعات مثلت فى البدء بؤرة الحياة الفكرية الاوربية ، ثم أصبحت ، باستثناء القليل منها ، معاقل الحفاظ على الأفكار المستقرة وعائقا لكل تقدم ثقافى .

(١) St. Thomas Aquinas ; St. Thomas D'aquin (١٢٢٥ (أو ٢٧) — ١٢٧٤) فى روكاسيكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولى بايطاليا فى عائلة من الفرسان . وقد درس فى مونت كازينو ، ثم دخل فى طائفة الرهبان الدومنيكان التى لم يكن قد مر طويلا على انشائها . ثم هو يتلقى تكوينه الاولى فى اطار هذه الطائفة فى نابولى ليرسل بعد ذلك الى باريس ثم الى كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والمفكر اللاهوتى الدومنيكى البير لوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ — ١٢٨٠) ليتتلمذ عليه . ويحقق سان توماس تقدما كبيرا فى الدراسة اللاهوتية على يد أستاذه ، تقدما يخول له الحصول على درجة الاستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هى Summa Theologiac, Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره فى الفكر الكنسى ليصبح نظامه الفلسفى أساسا لكل تعليم دينى كاثوليكى ، وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر أصدره البابا ليو الثالث عشر Leo XIII فى ١٨٧٩ .

القرون من التاسع حتى الحادى عشر [1] ، وتقوم على استخدام الجانب الاستنباطى من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) فى معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعى • هذا الفكر الذى يغلب عليه الطابع اللاهوتى مكن الكنيسة من أن تستمر فى الضغط على الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخرى •

وفى أحضان هذا الفكر اللاهوتى ولد بعض **الفكر الاقتصادى** • وقد دار هذا الفكر حتى القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين :

— فكرة أولى ، أقل فى الأهمية ولكننا نعرضها أولا لننتهى منها • تدور حول ادانة **الفائدة** على أسس تشبه تلك التى قدمها أرسطو •

— أما الفكرة الثانية ، وهى الأهم **فهى فكرة الثمن العادل** [2] • مؤدى هذه الفكرة أنه يوجد لكل سلعة ثمن عادل يرتكز أساسا على نفقة الانتاج • ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذى يتمتع به أفراد طبقته • وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الاخلاق المسيحية • هنا يسعى الفكر الى تحديد الثمن « العادل » وليس الى تفسير « الثمن الجارى » فى السوق • غير أن البدء فى تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسين ينصب على مجال **الانتاج** • ولكن أى انتاج ؟ انتاج المبادلة الصغير حيث يقوم بالنشاط الانتاجى أفراد مستقلون يبيعون جزء من منتجاتهم فى السوق فى مقابل ايراد يستخدمونه فى شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستعمالها • وماذا عن التاجر وعن الثمن الذى يبيع به ؟ فى البداية أدان الفكر المدرسى التجارة كنشاط

---

(1) الواقع أن فكر المدرسيين ، وعلى الأخص فكر سان توماس الاكوينى ، انما يمثل استمرارا للنقاش الذى دار بين الغزالى (١٠٥٨ — ١١١١) الذى حاول أن يحذر من عدم جدوى محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة ، وابن رشد Averros (١١٢٦ — ١١٩٨) الذى جادل فى ذلك . وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه فى مصر حاليا ، فى سبعنيات القرن العشرين ، على أنه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادى عشر والثانى عشر .

(2) The just price : le juste prix.

(ناحيا بذلك منحى أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعفاه الفكر المدرسى من الادانة الاخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلى مما دفعه فى شرائها فى حالتين : حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضرورى أو نبيل (لاعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة اذا ما أشترى شخص دون وجود نية لبيع عند الشراء ، ثم طرأت النية فيما بعد ، وكان فى هذه الاثناء قد حسن من الشىء بطريقة أو بأخرى ، أو كان قد تحمل مخاطرة فى نقل الشىء من مكان الى آخر ، أو كانت الاثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان • (بعبارة أخرى ينجو التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) • وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الادانة الاخلاقية فى نظر المدرسيين •

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل • هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الأمر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادى ، الى أن تفقد سيطرتها على العقول ، كان لها الفضل ، بارتكازها على نفقة الانتاج ، فى أن تبقى عادة التفكير فى « القيمة » فى مجال الانتاج راسخة فى وعى المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسيين أثرا فى مجال الفكر الاقتصادى •

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، فى القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسيين ارهاصات فكر اقتصادى ينشغل بقضايا القيمة والأثمان ، ينشغل بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية ، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما ينشغل بالفائدة والربح [1] • ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمى الى طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التى بدأت تفرض وجودها ، والتى شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد علم الاقتصاد السياسى وتطوره • قبل أن نبدأ فى دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد ، على الأقل فى مجال المقارنة ، أن نتعرف على أمثلة من الفكر الاقتصادى العربى الذى تبلور فى القرن الرابع عشر •

---

(١) انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٩٢ — ٩٤ •

٣ ـ الفكر الاقتصادى العربى [١] فى القرن الرابع عشر [٢] .

يمكن اعتبار المجتمع الاسلامى فى شمال أفريقيا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر **مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذى يغلب عليه الطابع الزراعى** ، أى مجتمعا يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذين يتملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض . فهذه لم تكن مملوكة فى مصر للمنتج المباشر . اذ كان

---

(١) تقديم الفكر العربى تقديما متوازنا يقتضى دراسة المجتمع المصرى (بالنسبة لفكر المقريزى) والمجتمع فى المغرب (بالنسبة لفكر ابن خلدون) دراسة تحتوى جوانب النشاطين المادى والفكرى . هذه الدراسة التى تمثل موضوع انشغالنا فى الفترة الحالية لتمتد الى سنوات مقبلة ما زالت فى بداية الطريق . وعليه ترتكز الافكار التى نقدمها بالنسبة لمفكرينا (المقريزى وابن خلدون) على قرائتنا لمؤلفاتهم ، قراءة تستهدى بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانسانى ، كما تستأنس ببعض الكتابات عن المجتمع العربى فى شمال أفريقيا (شرقه وغربه) فى هذه الحقبة التاريخية . وعليه قد يكون من الضرورى أن نعيد كتابة هذه الافكار بعد ن تكتمل لنا دراستنا التاريخية على نحو يمكننا من أن نضعها (أى الافكار) فى وسطها التاريخى من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعى بصفة عامة .

(٢) يلاحظ أننا تعمدنا الا ندخل الفكر العربى تحت فكر « العصور الوسطى » ، لأن « العصور الوسطى » بما تتضمنه من مستوى حضارى (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعى) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوربا التى كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هى ، اذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن توسع من تاريخها ليصبح تاريخ العالم . وهو ما يتعين رفضه . لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانسانى تاريخ ، هذا التاريخ يتعين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع فى هذا الجزء من العالم (الذى قد يتمتع ، فى نفس الحقبة الزمنية ، بمستوى حضارى يختلف عن المستوى الحضارى لأجزاء أخرى من المجتمع الانسانى) . فالقول « بالعصور الوسطى » العربية يعنى التسليم بأن المستوى الحضارى للمجتمع العربى (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة ، كالحضارة المصرية ، والبابلية ، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضارى للمجتمع الاوربى فى العصور الوسطى ، وهو ما ليس بصحيح . قولنا هذا لا ينفى :

ـ أن كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تتم استخداما لمنهج علمى يكون صحيحا لكل الدراسات التى ينصب موضوعها على المجتمع الانسانى فى تطوره .

ـ كما أنه لا ينفى أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصويرا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانسانى فى مجموعه .

هذا ويلاحظ أن نفر غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يقعون فى هذا الخطأ .

للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزورعة) يمكنه من الحصـــول على فائض الانتـــاج الزراعى يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (أى ممن اعتقوا من العبيد) يمثلون فى نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش . أما باقى الأرض فيقطعها السلطان على الأمراء لكل منهم مســاحة تتناسب مع رتبته العسكرية [1] . ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعى فى مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تتمثل أساسا فى اعاشة عدد من المماليك هم فى نفس الوقت حرس للامراء وأفراد فى جيش السلطان . غير أن حقهم هــذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال فى ظل التكوين الاجتماعى الاقطاعى فى أوربا) . الى جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية **النشاط التجارى وما يتبعه من نشاط صناعى حرفى** . اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجــارة ايطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها الرئيسى كملتقى للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندها تصب منتجات الشرق فى طريق بحرى يربطها بالهند وجنوب شرق آســيا وآخر يربطهــا بزنزبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات الأوربية التى تمثل مقابلا لمنتجــات الشرق ، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينيسيا وبمدن شمال غرب أوربا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشــمال المغربى لأفريقيا ، حيث بلدان المغرب التى كانت هى الأخرى ملتقى للتجــارة بين أوربا وغرب أفريقيا .

ومع انتعاش التجــارة والنشاط الصــناعى الحرفى تزدهــر بعض المدن وتصبح مركزا للنشــاط الفكرى . وتشــهد القــاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفــكر ، وخاصــة

---

(١) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية ، والى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون .

G. Wiet, Les Sultans Mamlouks (1250 - 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues, Institut Français d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 236 - 285.

أنظر كذلك ، الدكتور على ابراهيم حسن ، مصر فى العصور الوسطى .

ذلك المتعلق بالتاريخ . وفى أحضـــان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصـــادى .

فى اطار هذا الفكر الاقتصادى نركز على مثالين من الفكر العـــربى بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية نستمده من فكر المقريزى [1] ، والثانى يخص ظاهرة القيمة كما يحللها

---

(1) هو تقى الدين أحمـــد بن على المقريزى (نسبة الى مقريز ، وهى محلة فى بعلبك بلبنان) . ولد فى أسرة نزحت الى مصر بالجمالية فى القاهرة فى عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) ، وأقام بمصر وتوفى بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تتلمذ على ابن خلدون . وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحرى (الاشراف على الشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الى التدريس . وأقام فى خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشـــق وخمس سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه فى فترة نضوجه الفكرى أساسا على التاريخ . وهو كبير مؤرخى مصر فى العهد الاسلامى . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما عنى فيه بتاريخ مصر الاسلامية ، اذ وضع ثلاث كتب فى تاريخها السياسى من الفتح العـــربى الى مصر فى عهد المماليك . كمـــا كتب فى تاريخ مصر العمرانى والبشرى (أهمها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار » أو ما يعرف بالخطط المقريزية ، و « كتاب المقفى الكبير فى تراجم أهل مصر والوافدين عليها ») . أما النوع الثانى من كتبه فهى الكتب الصغيرة التى عنى فى بعضها بالتأريخ لبعض النواحى الاجتماعية والاقتصادية فى العـــالم الاسلامى عامة أو فى مصر خاصة . ويدخل فى هـــذه الطائفة من كتبه الكتاب الذى نهتم به فى دراستنا هذه . (أنظر الابحاث التى ألقيت فى حلقة عن المقريزى نظمتهـــا الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى ١٩٦٦ ، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزى ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١) . =

ويتناول المقريزى تاريخ المجاعات فى هذا الكتاب الذى عنونه « اغاثة الأمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر » ، كتبه فى عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من المجـــاعات غطت الســـنوات من ١٣٩٢ الى ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج فى الواقع الأزمة الاقتصادية فى مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالى . واذا ما نظرنا الى هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقى . فالمقريزى يقدمه فى فصول أربعـــة : فى الفصل الأول يقدم المقريزى عرضا تاريخيا للمجاعات التى عانت منها مصر وخاصة فى الفترة الاسلامية من تاريخها ، وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفى الفصل الثانى يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة . فاذا ما عرفت الأسباب يبين المقريزى فى فصـــل ثالث أثر المجاعات على « الناس بأقليم مصر » . فى هذا الفصل الذى هو « فى ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمـــل من أحوالهم وأوصافهم » لايأخذ المقريزى المجتمع المصرىككل يغيب التمييز الاجتماعى عن داخله ، =

ابن خلدون [1] .

أولا : يهتم المقريزى بالمشكلات الاقتصـادية ويقدم لنا أفـكارا عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر فى دراسة يختص بهـا ظاهرة المجاعة أو ما يساوى الأزمة فى **مجتمـع سابق على المجتمـع الرأسمالى** [1] . فمن وصفه لمختلف المجاعات التى عرفتها مصر يبين

= وانما هو يميز فى هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء المجاعة : اهل الدولة ، ومياسير التجار وأولو النعمة والترف (وهم أغنياء التجار وأغنياء التوم) ، أصحاب البر وأرباب المعايش (أى المتوسطون من التجار) ، والمزارعون (وهو يفرق بين أغنياء المزارعين والفلاحين) ، وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة ، والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والاجراء (الفعلة) ونحوهم ، وأخيرا اهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشون على هامش المجتمع بفضل الصدقة . أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزى من علاج أى « ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء » ، وذلك للخروج من حـالة المجاعة وتفادى وقوعها فى المستقبل . وهنا يركز المقريزى على ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة فى التبـادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة ، وهنا يوصى بأن يقتصر على استعمال الذهب والفضة دون المعادن الاخرى ، ومن حيث كمية النقود التى يتعين ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم انقاصها فى حالة المجاعة . أنظر مؤلفه هذا ، طبعة دار ابن الوليد ، بيروت ، ١٩٥٦ .

(١) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد فى تونس فى عام ١٣٣٢ م من أسرة عربية أجبرت على النزوح من الاندلس . وعمـل بوظائف كثيرة فى شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا الى القاهرة فى ١٣٨٢ م ، ولم يلبث أن عقـد خلال اقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات فى القاهرة فى عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هـو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من « كتاب العبر وديوان المبتـدأ والخبر ، فى أيام العـرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر » . وفى مقدمته التى تحتوى على فسلفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة فى تطور المجتمع الانسانى تقترب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية مما احتواه كتابه من أخبار عن المغرب . وهذا ما جعل كتابه يشتهر « بمقدمة ابن خلدون » Les Prolégomènes. وقد رجعنا فى كتابة الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون الى طبعة المكتبة التجارية الكبرى ، بالقاهرة (وهى طبعة لا تحمل تاريخا) .

(٢) يتعين عـدم الخلط بين الأزمة فى مجتمع سـابق على المجتمع الرأسمالى حيث يتميز الموقف بنقص فى المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع فى أسعارها ، والأزمة فى مجتمع رأسمالى حيث يتميز الموقف =

لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص فى انتاج قيم الاستعمال أى نقص فى المنتجات والسلع وارتفـاع فى أثمانها ، كل الأثمان ، وهـو نقص يرجع ، فى رأى المقريزى ، الى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . اذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقـريزى عن أسباب طبيعية : « كقصور جرى النيل فى مصر ، وعدم نزول المطـر بالشام والعراق والحجاز وغيره » ، والكوارث الطبيعية الأخرى [٢] . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهى أسباب اجتماعية ، بعضها سياسى والبعض الآخـر اقتصادى . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ — أولها سياسى ، ويتمثل فى فساد الادارة فسادا يحدث أثرا مباشرا على الانتـاج فى مجتمع لعبت فيـه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما [١] . يضاف الى هذا الفساد ما يمارسـه أهل الدولة من سياسة احتكارية . ففى أثناء المجاعة كانت توجد كميـات كبيرة من الغلال تحت أيدى « أهل الدولة » بفضـل ماتفرضـه من ضرائب مرتفعة جدا (لم يسبق لها مثيل) يجرى تحصـيلها عينا . ولم يكن الناس بمستطيعى الوصـول اليها الا بدفع الأسـعار التى يفرضـها « أهل الدولة » [٢] .

٢ — والسبب الثانى اقتصادى ويوجد فى مجال الانتاج ويتمثـل فى زيادة كبيرة فى الريع العقارى فى الزراعة ، أو ما يسميه المقريزى « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفـة الحـرث والبـذر

= بزيادة فى السلع (كقيم مبـادلة) زيادة تبين القصور النسبى للقوة الشرائية ، وتنعكس فى تـكدس السلع فى الأسواق وانخفاض الاثمـان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العـاملة وجـزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع فى كل أنواع النشاط الاقتصادى .

(١) المقريزى ، نفس المرجع ، ص ٤١ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٣ — ٤٥ .

« وكانت الغلال تجد أيدى أهل الدولة وغيرهم كثيرة جـدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول اليهـا الا بمـا أحبوا من الاثمان ، والثانى زكاة الغلال فى سنة ست وثمانمائة (هجرية ، م. د.) فانه حصل منها ما لم يسمع بمثله فى هذا الزمن » . نفس المرجع ص ٤٢ .

والحصاد وغيره »[1] لارتفــاع أثمان البــذور وأجر العمال (الذى نقص عــددهم كثيرا[2] • ويزيــد على ذلك أن الدولة زادت من عــدد ساعات عمل السخرة الذى يقوم به « أهل الفلح » فى بناء الجســور وحفر قنوات الرى[3] • وقد كان لــكل هذه العوامل آثار غير مواتية على الانتاج الزراعى أدت الى نقصانه ، خاصــة فى جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها فى مواجهة « أهل الريف » مما دفــع بالفلاحين الى هجــرة الأرض[4] • هنــا يتكلم المقريزى عن عوامــل تنحصر كلها فى مجال الانتاج الزراعى وتتعلق بمظهره العينى • وتؤدى الى نقصان الناتج ومن ثم الى تقلب اثمان المنتجات الزراعية نحــو الارتفاع • الا أنه لا يقف عند هذا الحد ، وانما يضيف ، فى تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدى للحياة الاقتصادية •

٣ ــ فالسبب الثالث اذن اقتصادى ويتمثل فى العامل النقــدى • فالمقريزى يجد فى زيادة كمية النقود المطروحة فى التداول ، وخاصــة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المســتوى العــام للاثمان ، نقول المستوى العام لأنه يتكلم عن ارتفاع اثمان كل الســلع والخــدمات[5] • وفى بيــانه لهــذا السبب يعطينــا المقريزى تاريخا مختصرا للنقود فى مصر[6] : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) ، الى ادخال النقود الفضــية (الدرهم) فى القــرن العــاشر الميــلادى لتستخدم فى مرحلة أولى فى تسوية المدفوعات التى تأخذ مكانا بمناسبة اتفاقات الحياة اليومية للعائلات ، وهى نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد الا فى القرن الثالث عشر الميــلادى[7] • ذلك الى جانب استخدام سلع أخرى غير المعادن كنقود فى تســوية المعاملات ذات

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٦ •
(٢) نفس المرجع ، ص ٤٢
(٣) المرجع السابق ، ص ٤٤ •
(٤) المرجع السابق ، ص ٤٦ •
(٥) « وفى سنة ست وثمانمائة شنع الأمر ، وارتفعت الأســعار حتى تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم ، **وسرى ذلك فى كل ما يبــاع من** مأكول ومشروب وملبوس ، وتزايدت أجر الاجراء ــ كالبنــاة والفعــلة وارباب الصنائع والمهن ــ تزايدا لم يسمح بمثله فيمــا قرب من هــذا الزمن » . نفس المرجع ، ص ٤٢ •
(٦) المرجع السابق ، ص ٦٣ ــ ٧٢ •
(٧) المرجع السابق ، ص ٦٤ ــ ٦٦ •

القيمة الصغيرة فى مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا على نطاق جد محدود فى تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة فى القرن الثالث عشر[1] . وهو يرى فى زيادة . كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، على حساب العملات الأخرى ، سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

على هذا النحو يبرز المقريزى أثر العامل النقدى ، فيما يتعلق بكمية النقود ، على النشاط الاقتصادى من خلال أثرها على المستوى العام للاثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية فى قيمة النقود »[2] .

من ناحية أخرى يلاحظ المقريزى اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول فى أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنب الى جنب فى التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية فى الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخرى فى صناعة الحلى والأوانى) يعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفراد الى تفضيل تحويل القطع النقدية

---

(١) وأما الفلوس فانه لما كان فى المبيعات محقرات تقل عن ان تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان الى شىء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد النقدين » . المقريزى ، المرجع السابق ، ص ٦٦ — ٦٧ .

(٢) يعبر عن النظرية الكمية فى قيمة النقود The quantitative theory la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادى أمريكى كان يقوم بتدريس الاقتصاد فى جامعة ييل ، وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧ ، فى صورة م ث = ن س + نَ سَ ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن فى المعاملات ، ن لكمية النقود المعدنية والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود ، نَ لكمية نقود الودائع ، سَ لسرعة تداول هذه النقود .

، وكان فيشر هو الذى ادخل على هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها) . انظر :

J. Marshal & J. Lecaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, 1967, p. 78 et sqq.

الفضية (وهى مصنوعة من معدن أثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن[1]) (أى فى صناعة الحلى والأوانى)[2] : فى موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عمليتين احداها مصنوعة من معدن أثمن من معدن الاخرى ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الى الاختفاء من التداول النقدى مفسحة المجال للعملة الأخرى لتسود فى التداول • وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة • وبهذا نجد فى فكر المقريزى جوهر ما يسمى بقانون جريشام [3] •

وهكذا نجد فى كتابات المقريزى عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادى المصرى فى القرن الرابع عشر الميلادى •

ثانيا : أما المثل الثانى للفكر الاقتصادى العربى فى هذا القرن فنجده **الفكر الاقتصادى لابن خلدون** وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة • هذا الفكر نجده فى أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ •

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانسانى ككل ، وبالمجتمع الانسانى فى حركته التاريخية : الهدف الذى يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر فى القطر المغربى[4] • ولكى يقوم بذلك يحرص أولا على **تعريف المقصود بالتاريخ** فيقول ان فن التاريخ وان كان « فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الامثال » الا أنه « فى باطنه **نظر وتحقيق ، وتعليل** للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم

---

(١) المقريزى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١ — ٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) Sir Thomas Gresham (١٥١٩ — ١٥٧٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفى انجليزى . (وقد عرض أرسطوفان Aristophane وأوريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفة « فى أصل النقود وطبيعتها وتطورها (١٣٢٠ — ١٣٨٢) هذا القانون من قبل ، كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر » . انظر :
Dictionnaire des Sciences économiques, Tome I, p. 588.

(٤) وفى ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدى فى التأليف المغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعى على أحوال المشرق وأممه » . المقدمة ، ص ٣٣ .

بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق • فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق ، وجدير بأن يعـد فى علومها وخليق »[1] • وكتابة التـاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنة الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانسانى بصفة عامة والمبادىء التى تحكم حركته : « فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالامـكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له • واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا فى تمييز الحق من الباطل فى الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهانى لا مدخل للشك فيه • وحينئذ فاذا سمعنا عن شىء من الأحوال الواقعة فى العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيمـا ينقـلونه[2] •

ويجد المؤرخ هذه المعرفة فى مجال **علم جديد له موضوعه ومنهجه** يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « فى طبيعة العمران فى الخليقة ••• » وعن هذا العلم يقول « وكأن هذا عـلم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، وذو مسائل ، وهى بيان مايلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحـدة بعد أخرى • وهذا شأن كل علم من العلوم وضـعيا كان أو عقليـا »[3] •

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣ — ٤ .

(٢) المقدمة ، ص ٣٧ — ٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج فى كتابته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسـباب على العموم الى الأخبار على الخصوص » ، ص ٧ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم ان ابن خلدون يعى انه ينشىء علمـا جديدا ، حين يقول « واعلم ان الكلام فى هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدى اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هـذين الفنين اللذين ربمـا يشـبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمرى لم أقف على الكلام فى منحاه لأحد من الخليقة . لا أدرى الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا فى هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا » . ص ٣٨ .

أما موضوع هذا العلم فينصب على المجتمع الانسانى فى مجموعه ، وفى تطوره ، أى ، على حد قول ابن خلدون ، على « الاجتماع الانسانى الذى هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، وأصناف التغلبات للبشر [1] بعضهم على بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال » [2] .

وفى دراسته « للعمران البشرى على جملته » يرى ابن خلدون أنه « ضرورى ... اذ الانسان مدنى بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشرى يقوم على العمل الاجتماعى الذى يرتكز على التعاون بين الأفراد [3] ، ويتم فى وسط طبيعى يؤثر على نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع [4] . والعمران البشرى ، أى المجتمع الانسانى ، له فى أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفى فى التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف على الأيام والأزمنة ، وانتقال من حال الى حال . وكما يكون ذلك فى الأشخاص والاوقات والامصار فكذلك يقع فى الآفاق والأقطار والأزمنة والدول »[5] .

---

(١) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالبشر وليس بسير الملوك . فى نقده لمن يقتصرون فى كتابة التاريخ على سير الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الى الاكتفاء بأسماء الملوك والاقتصار ، مقطوعة عن الانساب والأخبار .. وليس يعتبر لهؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفى مجال تقديمه لكتابه يقول اننى « بنيته على اخبار الأمم الذين عمروا المغرب فى هذه الأعصار ، وملأوا اكناف الضواحى منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وهما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٢) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ — ٤١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن **منهج هـذا العلم الجديد** فنستطيع أن نجمع شـتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالى :

— أولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعى الانسـان ككل ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات ، وأنها فى تحول مستمر فهو يقول « أعلم ... أننا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها **على هيئة من الترتيب والاحكام وربط الاسباب بالمسببات واتصال الأكوان بالأكوان واستحالة (أى تحول ، م. د.) بعض الموجودات الى بعض** ، لا تنقضى عجائبه ولا تنتهى غاياته . وأبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثمانى ، وأولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأرض الى الماء ، ثم الى الهـواء ثم الى النار **متصـلا بعضـها ببعض** ، وكل واحد منها مستعد الى أن يستحيل الى ما يليه صـاعدا وهابطا ويستحيل بعض الأوقات . والصاعد منها ألطف مما قبله الى أن ينتهى الى عالم الأفلاك ، وهو ألطف من الكل ، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لا يدرك الحس منها الا الحركات فقط ، وبها (أى بالحركات ، م. د.) يهتدى بعضـهم الى معرفة مقـاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذوات التى لها هذه الاثار فيها . ثم انظر الى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدريج ، آخر أفق المعادن متصـل بأول أفق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له ، وآخر افق النبات مثـل النخل والكروم متصل بأول أفق الحيوان مثل الحلزون والصدف ولم يوجد لهما الا قوة اللمس فقط . ومعنى الاتصال فى هذه المكونات أن آخر أفق منها مستعد بالاستعداد الغريب لأن يصير أول أفق الذى بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى فى تدرج التكوين الى الانسان صاحب الفكر والروية [١] ، ترتفع اليه من عالم القـدرة الذى اجتمع فيه الحس والادراك » [٢] .

— أن على الباحث ، ثانيا ، أن يهدف الى الكشف عن عـلاقات السـببية ، اذ عليه أن يبحث عن **تعليـل** الـكائنات ومبادئها » وأن

---

(١) فى مجال آخر يقول ابن خلدون أن الانسـان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر ، أنظر المقدمة ، ص ٤٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٥ — ٩٦ .

يعلم « **بكيفيات الوقائع وأسبابها** » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتابه « أنى أبديت فيه لأولية الدول والعمران **عللا وأسبابا** » و « شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما **يعرض** فى الاجتماع الانسانى من العوارض الذاتية ما يمتعك **بعلل الكوائن وأسبابها** »(١) .

— أن على الباحث ثالثا أن يدرس الظواهر فى حركتها ، فى صيرورتها ، فى تحولها . يتجلى ذلك فى وعيه بأن شكل الاجتماع الانسانى فى تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك فى نقده للمؤرخين الذين **اذا تعرضوا لذكر دولة « لا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذى رفع من رأيتها** ، وأظهر من آيتها ، ولا علة **الوقوف** عند غايتها »(٢) .

— وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا فى تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا أن الاحوال والعوائد تتبدل ، أى أن التغير الاجتماعى يتم ، على النحو التالى :

● أن الناس « لابد من يفزعوا الى **عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا يغفلون عوائد جيلهم** مع ذلك . فيقع فى عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد **الجيل الاول** ،

● فاذا جاءت دولة أخرى من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا **بعض الشىء** ، وكانت للاولى **أشد مخالفة** ،

● ثم لا يزال **التدرج فى المخالفة** حتى ينتهى الى **المباينة بالجملة** »(٣) .

ألا يعنى ذلك أن التغير الاجتماعى انما يتم عن طريق التحولات الكمية التى ما تلبث أن تؤدى الى تحول كيفى ؟

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذى يمكن القارىء من الوقوف على أحوال المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضى وانما كذلك بالنسبة للمستقبل : « ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها ، حتى تنزع من التقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال **وما بعدك** » ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥ .

(٣) المرجع السابق . ص ٢٩ .

وهكذا نجد فى ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانسانى، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، يهدف منها الى تفسيره »[1] .

فى اطار المجتمع فى حركته التاريخية يهتم ابن خلدون **بالظواهر الاقتصادية** بوصفها هذا . وهى **تكون نشاطا يعده أساس العمران** اذ أن « العيش ، الذى هو الحياة ، لا يحصل الا بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الاول : « فى المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض فى ذلك كله من الاحوال وفيه مسائل »[2] . وهو يرى أن ثروة الأمم **تكمن** فى ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو ضرورى وما هو كمالى[3] . وتتمثل **طرق اكتساب هذه الأموال ، أو مظاهر النشاط الاقتصادى** ، أو ما يسميه هو « بوجوه المعاش » ، فى الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التى تستلزم تكوينا (فنيا) نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية)[4]

---

(1) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الان ، بعد أن كان قد أصابه النسيان فى وسط لم يكن قادرا على متابعة هذا السبيل الجديد ، أحد قمم فكر العصور الوسطى ، متعديا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الاكوينى . هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكوينى ، ولكنه يخطىء حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار العصور الوسطى . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذى يرى أن التفاوت فى الفكر لا ينتج عن «تفاوت فى حقيقة الانسانية» وانما عما « يحصل فى النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد » ، المقدمة ، ص ٤٣٢ — ٤٣٣ . أنظر كذلك ما سبق فى هامش ٧٥ ص ١٠٩ .

(٢) المقدمة ، ص ٣٨٠ — ٤٢٩ .

(٣) « فمنها الضرورى وهى الأقوات من الحنطة وما فى معناها كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه ... ومنها الكمالى مثل الفواكه .. » ، المرجع السابق ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

(٤) « أعلم ان الصناعة هى ملكة فى أمر عملى فكرى » . الجانب العملى فى هذا الأمر يمثل الجسمانى المحسوس ، والجانب الفكرى يمثل ما نحصل عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر . ومن هنا يكون اكتساب الملكة فى صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعلم على يد معلم . وتتوقف مهارة الحرفى الذى يكتسب الصنعة على مباشرته
=

والتجـارة[1] والخـدمات الأخـرى • كل هـذه النشـاطات تعتبر طبيعية[2] باستثناء واحـد : « ان خـدمة السيد ليست من الطبيعى فى المعاش » • ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة[3] ومن « يترفـع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لمـا ربى عليه من خلق التنعم والترف ••• وهـذه الحالة غير محمودة بحسب الرجوليـة الطبيعية للانسان اذ الثقة بكل أحد عجزا ••• وتدل على العجز والخنث الذى ينبغى فى مذاهب الرجولية التنزه عنهما » [4] •

ويقوم هذا النشاط الاقتصادى على تقسيم العمل • والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفى للعمل : « اعلم أن الصنائع فى النوع الانسانى كثيرة لكثرة الاعمال المتداولة فى العمران ، فهى بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها الغد »[5] • وتتمثل أمهات الصنائع فى الفـلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة الخياطة والتولـد والطب وصـناعة

= لها (ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة فى الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة) كما تتوقف على جودة التعليم ، أى ملكة المعـلم . أنظر المقدمة ص ٣٩٩ — ٤٠٠ .

(١) « التجارة (هى) محاولة الكسب بتنمية المـال بشراء السـلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامى يسمى ربحـا » . المرجع السابق ، ٣٩٤ .

(٢) قارن أرسطو الذى لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعى . وقد سبق أن بينـا أن التجـارة كـانت تلعـب دورا كبيـر الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا فى القرن الرابع عشر الميلادى ، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعى وانمـا كذلك من ضـمن « أمهات الصنائع » .

(٣) « ان السلطان لابد له من اتخاذ الخدمة فى سائر أبواب الامارة والملك (أى السلطة ، م. د.) الذى هو بسبيله من الجندى والشرطى والكاتب » المرجع السابق ، ص ٣٨٣ — ٣٨٤ .

(٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعى الا اننا نجـد فى المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد . مرد ذلك « ان العوائد تقلب طباع الانسان الى مألوفها ، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه » ص ٣٨٤ . وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الى سادة وخاضعين (أى الى حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشرى ، وانما يرجع الى نوع العمران ، أى الى العوائد التى يكتسبها الانسان فى ظل أشكال معينة من المجتمعات .

(٥) المقدمة ، ص ٤٠٥ .

لخط والكتابة والوراقة والغناء . وابن خلدون يدرس هـذه الصنائع دراسة تفصيلية[1] .

أما فيما يتعلق بالقيمة التى يخصص لها ابن خلدون الفصـل الأول من البـاب الخاص بالمشكلات الاقتصـادية[2] ، فانه يؤكد أن **كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل** :
« فلابد من الاعمال الانسانية فى كل مكسوب أو متمول (رأس مال ، م.د.) . لانه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع ، فظاهر ، أى أنه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصى ، كما فى ممارسة حرفة يكون الامر واضـحا ، م. د.) . وان كان مقتنى من الحيوان والنبـات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعـادن ، م. د.) فلا بد فيه من العمل الانسانى كما تراه ، والا لم يحصل ولم يقع به انتفـاع »[3] . أى أنه حتى فى حالة الانتـاج الزراعى والنشـاط الاستخراجى يكون الأمر أقل وضوحا ا ورغم ذلك فنتاجها أثر للعمل الانسانى ، وبدونه لا ربح ولا انتفاع .

فالعمل اذن ، فى نظر ابن خلدون ، هو مصدر القيمة . ثم نفهم من قوله فى مكان لاحق أن المنفعة شرط للقيمـة ، أى انه لكى يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا . أى مطلوبة بواسطة الآخرين[4] . ثم يوسع ابن خلدون من فكرته فى القيمـة : اذا كانت

---

(1) المرجع السابق ، ص ٤٠٦ — ٤٢٨ . رأينا أن أرسطو قد تكـلم عن هذا النوع من تقسيم العمل . وسنرى أن ويليام بتى W. Petty سيهتم — فى القرن السابع عشر — بتقسيم العمل حتى فى داخل الوحدة الانتاجية التى تنتج سلعة واحدة . وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث A. Smith اهتماما خاصا فى القرن الثامن عشر . أنظر فيما يلى الفصل الثانى من هذا الباب .

(2) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان « فى حقيقة الرزق والكسب وشرحهما وأن الكسب هو قيمـة الأعمال البشرية » أنظـر ص ٣٨٠ وما بعدها .

(3) ص ٣٨١ ، انظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادى عشر من الكتاب الرابع ، ص ٣٦٠ وما بعدها ، حيث يقول « ان المكاسب انما هى قيـم الأعمال ، فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها » .

(4) فى الواقع « ان الصنائع انما تستجاد (أى تتطور ، م. د.) اذا احتيج اليها وكثر طالبها . ص ٤٠٣ .

أثمـــان[1] المواد الغذائية (الأقوات) فى قطر الأندلس أعلى منهـــا فى شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة فى الأندلس تحتاج الى عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد ، لأن « النصارى دفعوا بأهل الاندلس الى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكــدة النبات ... فاحتاجــوا الى علاج المزارع والفــدن لاصلاح نباتهـــا فلحها ، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغــيره لهـــا مؤنة ، وصارت فى فلحهم نفقــات لهـــا خطر ، فاعتبروها فى سعرهم »[2] . وهو ما ليس بحاصل فى شمال أفريقيا . هنا ، وعلى عكس المدرسين ، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير « الثمن العادل » وانما عن تفسير الثمن الجـــارى .

تلك هى نتيجة تحليــل ابن خلدون فى اطار النشاط الاقتصـــادى أو المعاش ، الذى يعتبره أساس العمران الانسانى فى تطوره : نظرية للعمل فى القيمة يصوغها فى شكل عام ، ويدفع بها حتى الى التوصــل الخافت الى فــكرة فائض القيمــة[3] : فأصحاب الجاه (أى أقــوياء

---

(1) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود . وفى شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن « الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أى رأس المال) . وهما الذخيرة والقنية (أى الملكية) لأهل العالم فى الغالب . وان اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق » ص ٣٨١ . والجملة الأخيرة تفيد أن اقتناء شىء آخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن فى النهاية من مبـــادلته فى السوق بالذهب والفضة . هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم فى الشكل التالى : نقود ــ سلعة ــ نقود .

(2) المقدمة ، ص ٣٦٤ .

(3) وهو يصل بطريق غير مبـــاشر حتى الى تصور امكانية ترجمـــة العمل المركب الى عمل بسيط : « ان الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبســـيط هو الذى يختص بالضروريات . والمركب هــو الذى يكون للكماليات . والمتقدم منها فى التعليم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه مختص بالضرورى الذى تتوفر الدواعى على نقله ، فيكون ســابقا فى التعليم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها (أى أصناف الصنائع البسيطة ؛ م. د.) ومركباتها من القوة الى الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا على التدريج حتى تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصــل فى أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الى الفعل لا يكون دفعــة لا سيما فى الأمور الصناعية ، فلابد لها اذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع فى الامصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البســيط . فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الى استعمال الصنائع خرجت من القـــوة الى الفعل » . المقدمة ، ص ٤٠٠ .

الأرض) فى جميع أصـناف المعاش أكثر يســارا وثروة من فاقدى الجاه • فالناس يعينونهم بأعمالهم فى جميع حاجاتهم ، فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أى من كسب أصحاب الجاه) • فهم يستعملون فى جميع معاشاتهم « الناس من غير عوض » ، فتتــوفر عليهم قيم أعمال الناس • فصـاحب الجاه يكون بين قيم للاعمـال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الى اخراجها أى فرضـها خراجا (أو جـزية) على تابعيـه[1] • هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسى ابتداء من منتصف القرن السابع عشر •

وعليه يظهر ابن خلدون ، فى صدر مجتمع يقوم على انتاج المبادلة البسيط ، كرائد لنظرية العمل فى القيمة ، وهى نظرية يتم حولهـا مولد الاقتصاد السياسي كعلم • لكى يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الإنتاج ، أي الواقع الإقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعى كل متناقضـات انتاج المبـادلة وكل المتناقضات التى تحتويها السلعة نفسها • وهو الوعى الذى يتبلور فى مولد الاقتصـاد السـياسى كعـلم • وهو ما يتحقـق فى المرحـلة الرأســمالية •

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

الفصل الثانى

مولد علم الاقتصاد السياسى فى المرحلة الرأسمالية

يتركز اهتمامنا فى هذا الفصل على الجــزء من المرحلة الرأسمالية الذى يمتد من قيام طريقة الانتاج الرأســمالية الى النصف الاول من القرن التاسع عشر • فى اطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية بما يقابلهما من فكر اقتصادى: مرحلة الرأسمالية التجارية[1] التى تمثل الوســط التــاريخى للفــكر الاقتصادى للتجاريين[2] ، ومرحة الرأســمالية الصــناعية [3] التى شهدت مولد علم الاقتصاد السياسى •

الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادى للتجاريين [4]

يبدأ قيام طريقة الانتاج الرأسمالية بمرحلة تحــول برزت فيهــا

---

(1) Commercial capitalism ; capitalisme commercial.

(2) The Mercantilist economic thought; la pensée économique mercantiliste.

(3) Industrial capitalism ; capitalisme industriel.

(4) استعنا فى اعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالى بالمراجع التالية :
O. C. Cox. The foundations of Capitalism, Peter Owin, London, 1959. ch. XVI — XIX — M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism, Routledge & Kegan Paul, London, 1959, ch. 3-4. Dobb. Papepers on Capitalism, Development and Planning, Routledge & K. Paul, London, 1967, p. 2-33 — J. Eaten, Political Economy, Lawrence & Wishart, London, 1958, ch. 3 — E. Fromm. The fear of Freedom, Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 et sqq. — A. Gray. The Development of Economic Doctrine, Longmans, London, 1944, ch. 3 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II. The Age of Mercantilism, Adam & ch. Black, London, 1943 — R. Mousnier, =

قوى المجتمع الجديد فى سبيلها الى تحقيق سيادتها • وقد وجدت بذور هذا التحول ، كما رأينا فى المجتمع الاقطاعى وحتى فى المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجــارى • ونمت هذه البذور من خلال أزمة تفكك الاقطاع ، ليتم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية فى مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالى غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر • وهى مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة • هذه المرحلة الانتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية[1] •

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الانتاج الجديد (الرأسمالية) فى الزراعة وفى الصناعة عن طريق عملية تغير جذرى يسيطر من خلالها رأس المال على الانتاج • هذه العملية تحتوى تغيرات تمثلت فى نمو التميز الإجتماعي فى داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفى داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين فى المدينة) على نحو يدفــع من نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيــع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دور التاجر) ويستخدمون الافقــر من الفلاحــين والحرفيين كعمال أجراء ، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يســتخدم على الاقل جزئيــا لزيادة الانتاج فى الفتــرات القــادمة (للتراكم) ، ويغير من طبيعة عملية الانتــاج ليصبح موجها للسوق • ومن ثم يكون المنتــج قــد بدأ يلعــب دور التــاجر كذلك فهــو يرنبط مباشرة بالسوق وينتج له • كما أحتوت هذه العمليــة (عملية النغير الجذرى الذى يحقق سيطرة رأس المال على الانتاج) فى نفس

= Les XVI[e] et XVII[e] Siècles, Histoire Générale des Civilisations, Tome IV, P.U.F., 1961, p. 85-107 — J. Schumpter, History of Economic Analysis, part II, ch. 3 & 7 — Southgate, English Economic History, ch. VI — XXII — R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, John Murray, London. 1948, p. 66 & sqq.

(١) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية فى تطور الاقتصــاد الرأسمالى يعنى أننا لا نستخدم هذا اصطلاح « الرأسمالية التجارية » ، كما يفعل البعض خطأ ، للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التى يقوم عليهــا) تال لطريقة الانتاج الاقطاعية وســابق على طريقة الانتاج الرأسمالية .

الوقت تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة فى الزراعة والصناعة فى أيدى قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل • الامر الذى يبلور الاستقطاب الاجتماعى التدريجى وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعى فى المجتمع الرأسمالى : الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا فى سيطرته على الانتاج • ولكن ، لكى يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور فى أقدم أشكاله التاريخية : أى فى شكل رأس المال التجارى الذى نشأ وتطور فى التداول (أى فى السوق) بعيدا عن الانتاج • وهو تطور يمثل الاساس التاريخى لطريقة الانتاج الرأسمالية (التى هى بطبيعتها انتاج للمبادلة . للسوق[1] • الا أنه وان مثل هذا الأساس التاريخى لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الانتاج الى شكلها الرأسمالى ولا على تفسير هذا التحول•لزو م تطور رأس المال التجارى كأساس تاريخى للتحول الى الانتاج الرأسمالى أدى بالبعض أن يتصور، على غير صواب ، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار ، فى أوربا الغربية وفى انجلترا بصفة خاصة ، الى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الانتاج •

لبيان كيفية بروز طريقة الانتاج الرأسمالية فى هذه المرحلة ، أولى مراحل تطورها ، ولتفادي الوقوع في هذا الخطأ ، سنرى :

أولا : المقصود برأس المال التجارى ، وهنا نحرص على التعرف عليه فى حركته ، فى تطوره • وكيف أن هذا التطور يمثل الاساس التاريخى لطريقة الانتاج الرأسمالية وأن التحول اليها لم يتم أساسا عن طريق طبقة التجار •

---

(١) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لأوربا الغربية . اذ الظاهر أن التحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا فى بروسيا واليابان ، غالبا عن طريق تحول التجار الى رأسماليين صناعيين . انظر دراسة المؤرخ الاقتصادى اليابانى Kochachiro Takahashi المشار اليها فى ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان أبحاث فى الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه . هذا لا يعنى أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار فى أوربا الغربية الى رأسماليين صناعيين ، على النحو الذى سنراه .

ثانيا : الكيفية التى تم بها التحول فى المجالات المختلفة للنشــاط الاقتصــادى ...

ثالثا : وأخير الفكـر الاقتصادى نتاج هذه المرحلة الانتقالية ...

أولا : رأس المال التجارى وتطوره :

الواقع أن رأس المال التجارى (أو رأس مال التاجر) هو أقــدم من طريقة الانتــاج الرأسمالية ، بل هو أقــدم وجــود رأس المــال تاريخيا ! وجد لاداء وظيفة تتمثل فى الوساطة فى التبادل • ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع • متى وجد هذا التبادل أمكن لرأس المال التجارى أن يؤدى وظيفته بصرف النظر عن الاساس الاجتماعى للانتاج ، أى يستوى فى ذلك أن يتم الانتــاج فى اطار جماعــة بدائية لا تبادل للمنتجات فى داخلها وانما يقوم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الاستثناء ، أو أن يقــوم الانتــاج على أساس العمل العبودى (كما رأينا فى اليونان القديمة) أو على أساس عمل الاقنان أو عمل الحر فى الصغير (كما رأينا فى أوربا الاقطاع) أو على أساس العمل الاجير (كما سنرى بالنسبة لطريقة الانتــاج الرأسمالية) • ولكن اذا كان وجود رأس المال التجارى رهين بوجود التبادل أيا كان الاساس الاجتماعى للانتاج فان مدى دخول المنتجات فى التجارة يتوقف على نوع الانتاج • ففى اقتصاد يقوم أساسا بقصد المبادلة يتســع مدى دخول المنتجات فى التجارة عنه فى اقتصاد طبيعى لا تتم المبادلة فيه الا فى حدود ضيقة • من ناحية أخرى تساعد التجارة بدورها على اضفاء خصيصة اقتصاد المبادلة على الانتــاج على التفصــيل الذى سنراه فى التو • فالسلعة اذن ، الناتج الذى يكون محلا لمبادلة ، هى شرط وجود رأس المال التجارى الذى يقوم بتنشيط حــركة السلع •

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر فىتبادل السلع بعضها البعض ، ومن حيث الشكل فى تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب المتبادلالأول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه فى مرحلة تالية) وظيفة رأس المال التجارى هى مساعدة المتبــادل تتم بأداء عمليتين تتبلور أولاهما فى التخلى عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر ، ليقوم فىمرحلة ثانية بثانيتهما أى ببيع هذه السلع فى مقابل النقود التى تتضمن الربح • فى وجود رأس المــال التجارى لا يمكن

اذن تصور التبادل الذى يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (أى من يقومون ببذل الجهد الواعى اللازم لانتاج السلع) • ففى الانتاج القائم على عمل العبيد وفى الانتاج الاقطاعى ، صاحب العبد أو شريف الارض أو والدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من هذا الفائض مباشرة اذا كانت مالكة لعبيد أو لارض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للناتج الفائض الذى يمكن طرحه فى السوق • هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التى يشتريها التاجر • والتاجر يشترى ويبيع لعدد كبير •وفى يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة • ولكى يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما فى شكل النقود[1] ، وهى تعمل دائما كرأس مال ، فى حركة تتمثل فى التخلى عن النقود أولا فى سبيل السلع ، ثم التخلى عن السلع فى مقابل النقود (التى يفوق قدرها مقدار النقود الاولى) ، أى أنها تتمثل فى : نقود — سلعة — نقود (أكثر)• **وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا ، ليس قيمة الاستعمال** (اذ التاجر لا يشترى السلعة لاستعماله هو) وانما قيمة المبادلة فى شكلها النقدى (اذ التاجر يشترى السلعة لما لها من قدرة على أن تتبادل بغيرها من السلع) وعليه تكون هذه الحركة هى التى تميز حركة رأس المال التجارى عن **التجارة** بين المنتجين المباشرين (كما اذا باع الفلاح كمية من القمح فى السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه فى عملية الانتاج) ، وهى حركة تتمثل فى التخلى عن السلعة فى مقابل النقود ثم استخدام النقود فى شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الاولى فى أغراضه الاستهلاكية أو الانتاجية ، وتأخذ اذن شكل: سلعة — نقود — سلعة ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الاستعمال[2] •

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لان التعرف عليه ، شأنه فى ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة، لا ينضبط الا اذا أخذناه فى تطوره • فى ظل أشكال التنظيم الاجتماعى

---

(١) وهى تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للانتاج الذى يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم بوساطة رأس المال التجارى .

(٢) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

للانتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة فى ظل الانتـاج الطبيعى الذى كان يعرف دائما التبادل فى اطار محـدود ، كان رأس المـال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس مال ، اذ الى جانب سيطرة رأس المـال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الانتاج • هنا يظهر رأس المال التجارى ، باعتبار وجـوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال ، كل وظيفة رأس المال ، اذ يمثل هذا الوجود المستقل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصـال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتبـاعدة ، أى عن المنتجـين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصـلين عن عملية التـداول حيث لا يتعلق الامر بانتاج موجه من طبيعته الى المبادلة • فتكون عمليـة التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصـلة عنهم • اذا كان الانتاج بطبيعة غير موجه للتبادل فان المنتجات لا تصبح سلعا الا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولهـا الى سلـع ونقـود . ومـن ثـم يظهر رأس المال أولا فى عملية التداول ، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال • ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطـراف الانتـاج التى يتوسط بينها ، كما أنه لا يخلق هذه الاطراف ، اذ وجوده قاصر على التداول • بمعنى آخر ، هناك دائرة الانتاج ودائرة التـداول • فى الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الانتاجيـة ثم يتم التبادل (فى حدوده) عن طريق دائرة التداول • فى المجتمعـات السابقة على الرأسمالية تحتوى دائرة الانتاج مجالات مختلفة منـه مازال تركيبها الداخلى مبنيا بصفة رئيسية على أسـاس انتاج قيم استعمال (للاشباع المباشر) وليس انتاج مبادلة • التبادل الذى يتم فى حدود ضيقة نسبيا بين هذه المجالات المختلفة للانتاج يتم من خلال التداول ، أى فى دائرة التداول • فى هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط فى التبادل بين هذه المجالات المختلفة للانتاج•ولوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجـارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الانتاج بمجالاتها المختلفة التى تمثل اطراف التـداول • وبقيام رأس المال التجارى بهذه الوظيفـة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الانتاج المختلفـة (التى يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى • عمليـة التحول هذ هتعنى شـيئين : أولا أن التداول لم يسيطـر بعد على

الانتاج ، وانما هو مرتبط به ارتباطه بأساس له محدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانيا أن عملية الانتاج لم تستوعب بعد (أى لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الانتاجية • لكى يتحقق هذان الامران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وانما كذلك على دائرة الانتـــاج • فاذا ما سيطر على الانتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذى يسيطر على شروطه عملية الانتاج فى شكلها الاجتماعى الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة فى دورة رأس المال التى تحتـــوى الانتـــاج والتداول • ولكن لكى يتم لرأس المال أن يسيطر على أطراف عمليـــة التداول (أى على مجالات الانتاج) لابد له أن يتـــراكم فى عمليـــة التداول (رأس مال تجارى) تراكما يمكنه من هذا التحـــول الكيفى ويعلمه السيطـــرة على دائرة الانتـــاج بعد أن سيطر على دائـــرة التداول •

اختصارا يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلى :

- النقود تتحول الى رأس مال تجارى •

- رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها، أى دون الانتاج) ، التداول يكون منفصلا عن الانتاج •

- رأس المال التجارى مدفوعا بالربح يتراكم) أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على علمية الإنتاج التي ترتكز ، في شكلها الجـــديـــد ، أساسا على التداول الذى يصبح فى ذات الوقت مجرد مرحلة عبورية للانتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم انتاجه كسلعـــة (أى أنتج بقصد المبدلة) ، كما يتم فيها استبدال عوامل انتاجه (أى العوامـــل التى استهلكت أثناء انتاجه ، بعد أن أصبحت هى الاخرى سلعا) • هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال فىدورة تجدده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدى فى الماضى (فى ظل طرق الانتـــاج الســـابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال • ونكون بصـــدد طريقة انتـــاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الاجتماعية الغالبة ويعطيهـــا

بذلك شكلا اجتماعيا تتميز به عن شكلها فى ظل المجتمعات الاخرى (فى المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) • ويكون فيها الانتاج انتاج مبادلة ، ومبادلة نقدية معممة[1] • وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجاري كشكل تاريخي لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الانتاج • فهو يظهر فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية باعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته ،ثم هو يتطور لمستوى معين **كأساس تاريخى** للتحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية ، ولان طريقة الانتاج الرأسمالية تفترض انتاج المبادلة، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد ، وهنا تتبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشترى لاشباع حاجاته هو وانما يركز مشتريات العديد من المشترين فى مشترياته هو • يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجاري يميل الى اعطاء الانتاج (على نحو متزايد) خصيصة انتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع •

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الانتاج مؤديا بذلك الى تحول طريقة الانتاج الاقطاعية الى طريقة الانتاج الرأسمالية **عن طريق تسليط رأس المال التجارى لاهتمامه على الانتاج** جزئيا بهدف استغلال الانتاج القائم استغلالا أكفأ يزيد من ربح رأس المال التجارى ، وكذلك لتحويل الانتاج (أى تغيير الكيفية

---

(1) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع « لرأس المال المنتج » الذى أصبح مسيطرا على عملية الانتاج التى تأخذ طابعا صناعيا فى اتساع مستمر ، يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادى العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال ، ومن ثم مرادفا لتطور لرأس المال التجارى يرتكز على تنظيم اجتماعى (غير رأسمالى) للانتاج يكون هو (أى رأس المال التجارى) غريبا عنه . هذا يعنى انه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانسانى السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية ، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى فى علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادى العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دراسة جذور التخلف فى الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة ، اذ يتعين فى هذه الحالة البحث عن العوامل التى أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطنى) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث فى الدور الذى لعبه رأس المال التجارى فى ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف) .

التى يتم بها) ليكون فى خدمة أسواق أوسع ويحقق بالتالى ربحا أكبر .
أما فيما **يتعلق بالكيفية التى سلط بها رأس المال التجاري** اهتمامه **على الانتاج تاريخيا** يمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث:

● السبيل الاول تمثل فى **تحول التاجر الى رأسمالى صناعى** ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التى ترتكز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لانتاجها ، قامت فى بدايتها على استيراد المواد الاولية والعمال المهرة من البلدان الاجنبية التى كانت تنتج هذه السلع الكمالية . كما حدث فى ايطاليا فى القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجرى استيرادها من قسطنطينية [١] .

● أما السبيل الثانى يتمثل فى أن **يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا** فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشترى بنفسه المواد الاولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ فى تنظيم انتاجه على أسس رأسمالية ، مميزا بذلك انتاجه كيفيا عن الانتاج الزراعى الطبيعى والانتاج الحرفى بما كان يغلله من قيود التنظيم الطائفى فى العصور الوسطى . **هذا السبيل هو السبيل الثورى** اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) فى الطريقة التى تتم بها عملية الانتاج سواء من حيث نوع قوى الانتاج (القوة العاملة + وسائل الانتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الانتاجية .

● أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما **بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل فى تحقيق سيطرتهم المباشرة على الانتاج** .
مثال ذلك ما كان يتم فى صناعة الملابس بانجلترا حتى القرن السابع عشر . حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالانتاج بنفس الطريقة التى كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الاولية (الصوف) ويشترى منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين

---

(١) انظر ما سبق ص ٩٩ .

يعملون فى الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم • هذا السبيل ، وان كان قد خدم تاريخيا كنقطة انتقال (نحو الانتاج الرأسمالي) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الإنتاج القديمة • بل على العكس يميل الى الاحتفاظ بها والابقاء عليها باعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) • فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يبقيهم على طريقة انتاجهم القديمة . فهو لا يغير اذن من مستوى قوى الانتاج • بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال • ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة انتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة •

أذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فان واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا فى سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للانتاج وكذلك فىأماكن تطورها • الامر الذى يؤدي الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع فى التحالفات الاجتماعية والسياسية التى تتكون فى المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الانتقال من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج • ورغم ذلك تشير الاتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة فى سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الانتاج[1] •

---

(١) وهذا ما يقصد عند ما يقال ان التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الريفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (لمشروعات) . فعن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما يزودها من سوق تباع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التى تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التى تؤدى الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى للمبادلة) ، سواء فى السوق المحلية أو العالمية . فى هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من المتعين عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشترى به وأثمان السوق فى الداخل وفى الخارج ليتوصل فى النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة فى الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة اليدوية ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير ، قوة كافية، تقوم بدورها بخلق أسواق لنفسها عن طريق اسرها =

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى لمستوى معين وان كان يمثل الاساس التاريخى لتطور طريقة الانتــاج الرأسمالية الا أنــه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الانتــاج هذه ولا على تفسير هذا التحول • حول طريقة الانتاج انما يتم فى داخل عمليــة الانتاج ، عن طريق التغييرات التى تصيب قوى الانتاج نفسها وعلى الاخص العمل • وهى تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار الا بالقدر المحــدود الذى تحول به نفر من التجار الرأسماليين الصناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات •

ثانيا : الكيفية التى تم بهــا التحول فى المجــالات المختلفة للنشــاط الاقتصادى :

نبادر بالقول بأن التغييرات التى تم من خلالها التحول الرأسمالى أعطت لهذه المرحلة الاولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الان ملامحها الرئيســية[1] • فتتميز مرحلة الرأســمالية التجارية ، كمرحلة تاليــة

= للاسواق بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة فى خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للســوق ضرورة حيوية بالنســبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار فى غمر الاسواق الموجودة بالسلع ، ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق ، أى الى تحطيم القيــود التى تحد من توســعه . هنــا لم تعــد التجــارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التى تحد من هــذا الانتــاج الكبير ، وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومســتوى تطور انتاجية العمل . (ومن وهنا جاء السعى المستمر لتركيم رأس المــال وزيادة انتاجية العمل) . وهنا يحل الرأسمالى الصناعى محل التاجر ، فهو الذى يجد السوق العالمية أمامه ، وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق فى الداخل وفى الخارج .

(1) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود ، فالمقصود هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفــكر الاقتصادى لهذه المرحلة . وعليه فان عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعنى اغفــال دورها (كالنشاط المصرفى والمــالى وتفاصيل دور الدولة .. الى غير ذلك) . من ناحية أخرى كلامنا ، عند تقديم هــذه الصورة ، عن نظامج جديد فى الانتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعنى أنه يظهر لأول مرة ، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجنين أو كظاهرة غير سائدة) فى ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا نوضح بصــدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحى النشاط استقلالا لا تعنى امكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل ، وذلك للارتباط العضوى بين كل أجزاء التنظيم الاقتصــادى .

تفكك الاقطاع ، بما شهدته من اثراء البورجوازيين أساسا فى شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الاقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهى عملية تزداد اتساعا وعمقا فى شكل استقطاب اجتماعى لطريقة انتاج المبادلة البسيطة التى وجدت جذورها مع تفسك طريقة الانتاج الاقطاعية . استقطابا يتبلور فى خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (فى الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الاجراء الاحتماليين . هذا الاستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية فى الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة فى مجال التجارة الخارجية ، فى وقت كانت فيه الزراعة والصناعة ما زالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى فى أوربا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بانشغالها بتوسيع السوق الداخلية، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية ، والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالى البحار .

ففى **الزراعة** شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة: الانتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح ، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الاجير . هذا الانتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب انتاج السوق الذى يتم فى وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة **للزراعة الانجليزية** ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج[1] التى بلغت ذروتها فى القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراخى فى القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التى بدأت فى واقع الحياة الاجتماعية ثم أضفى عليها القانون طابع « الشرعية » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الاراضى التى كانت للاستعمال المشترك فى القرية وكذلك أراضى صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الانتاجية الزراعية واستخدامها كمراعى للاغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الاراضى التى كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين

---

(١) Enclosure movement ; le mouvement de l'enclosure.

يزرعونها لانتاج الحبوب بتحويل ملكياتهم الى مراعي لتربيه الأغنام . وبما أن المراعي لا تحتاج الى نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الارض بمحصولات غذائية ، تكون النتيجة أن يصبح بعض الفلاحين مستأجرى الارض بلا أرض يزرعونها • فى الحالتين لا يكون أمام صغار الملاك الذى انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذى أبعدوا عن الارض الاالاتجاه الى سوق العمل فى المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل ، ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهى تتكون تاريخيا •

يغذى هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال اجراء • وهكذا يمكن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة الى حاجة الصناعة الجديدة (التى لم تزل فى أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كمادة أولية وحاجتها الى الايدى العاملة الرخيصة[1] •

كما شهد القرن السادس عشر **قيام تجار المدينة بالاستثمار فى شراء الملكيات الاقطاعية الكبيرة** على نطاق واسع • ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو الحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ربح من طريق القيام بالنشاط الزراعى) ، الا أن بعضها أدى الى الانفاق على تحسين الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الاجير ووسائل انتاج يملكها

---

(١) فى هذا الموقف وجد التناقض بين زراعه القمح وتربية الاغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعى ، كثيرا من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعى لهؤلاء المبعدين . وهو ما أدى فى النهاية الى مناقشة أساس المشكلة الزراعية : هل تتمثل المشكلة فى البحث عن أحسن طريقة لاستخدام الأرض بقصد اعاشة عدد من السكان ، أم فى البحث عن أحسن طريقة لاستثمار راس المال فى الزراعة ؟ فى هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الأرض بما هو أكثر ارباحية . فى هذا الوقت وجد من ينادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال فى الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له هو كذلك ، بطبيعة الحال) الاساس الطبيعى للمجتمع الانسانى . أنظر .
Lipson, Economic History of England, T. II, p. LXVII.

الرأسمالى صاحب المزرعة) • وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعى الكثيرة التى خصصت لتربية الأغنام •

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها **أغنياء الفلاحين المستقلين** the rich yeomen **الذين** يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للارض التى كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون فى الزراعة أولا على عملهم وعمل أفراد عائلتهم • الى أن أصبحوا فى نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذى يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر فى الربا الذى كانوا يحصلون عليه باقراض صغار الفلاحين المجاورين • والظاهر أن معظم **التحسينات فى الانتاج الزراعى قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين** •

وفى الزراعة الفرنسية ، كان هناك اتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر ، الا أن كبار ملاك الأراضى (بما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الاتجاه ويستعيدوا الأراضى المفقودة • ففى الفترة التى تلت حرب المائة عام (التى بدأت بين انجلترا وفرنسا فى ١٣٣٩) التى قضت على كثير من سكان الريف قام كثير من برجوازى المدينة باستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الايجار نقدا أو عينا فى صورة جزء من المحصول يبيعها البرجوازى فى السوق • كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضى لزراعتها مباشرة • كذلك كان كبار ملاك الأراضى يشترون الارض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التى عقدوها بمناسبة زراعة الأرض أو الذين لا يقدرون على زراعتها لما أصابها من تخريب بواسطة الحرب • بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لانسب وقت لبيعها بأعلى ثمن ، وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها ، كما يلحقون فى كثير من الأحيان بملكياتهم الزراعية بعض الالات التى تستخدم فى عمليات صناعية • الا أن هذه

التغييرات لا تمثل التغيرات اللازم حدوثها فى الزراعة لتحقق التحول الرأسمالى ، اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية فى الزراعة لانها لا تؤدى الى تطور التميز الاجتماعى فى داخل الفلاحين المنشغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدي الى تميز عدد (محدود) من أغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق فى ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع فى السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التركيم، كما يؤدى الى أن يقوم الأفقر من الفلاحين بالعمل فى مقابل أجر ، أن يصبحون عمالا أجراء . هذا يعنى أن تتحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا فى مرحلة لاحقة على تلك التى تحولت فيها الزراعة الانجليزية .

وهكذا يتغير التنظيم الاجتماعى للزراعة فى اتجاه سيطرة رأس المال على الانتاج الزراعى ، تغييرا يؤدى الى تركيز الملكية العقارية فى أيدى قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الانتاج وتحويلهم الى عمال أجراء . كما أن هذا التغيير يمكن من احداث التغيير فى الفنون الانتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها : ادخال الدورة الزراعية ، نظام الصرف ، ادخال محصولات جديدة ، وأدوات عمل جديدة ، استخدام الأسمدة ، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات فى الزراعة .

وفى الصناعة [1] يحقق رأس المال سطوته على الانتاج عن طريق التحول التدريجى للنشاط الصناعى وتفكك نظام الطوائف . وتدريجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال اذ ينفصل عنها العامل ويمتلكها الرأسمالى رب العمل . يتم ذلك عن طريق سلسلة من التحولات تتبلور أولا فى نظام **الصناعة المنزلية** [2] الذى ظهر بصفة أساسية فى صناعة المنسوجات ، وغالبا ما كان يتم فى خارج

---

(1) cf. Southgate, op. cit., p. 60 & sqq.

(2) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدنية فى أوربا الاقطاع أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا فى داخل المدينة فى أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعى للمبادلة يغمر العوائق التى كانت تقيمها الطوائف وتحول الحرفى الى مركز التبعية فى علاقته برب العمل . ولكنه كان تطورا يتم خلال أزمة تفكك النظام الاقطاعى .

المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذى يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف) . فى اطار هـذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمـادة الأوليـة . هؤلاء يقومون بالعمل فى مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم فى مرحلة أولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعـة للحصول على هذه الأدوات) . فى مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل . كما أنه يدفع للعمـال أجرا . ويكون الناتج ملكا له . فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سـيطرة رأس المال ، ويفقـد بذلك اسـتقلاله السابق . هذا ولم يؤد نظـام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية فى طريقة الانتاج الا فى الحالات التى يتحول فيها التاجر الى رأسمالى صناعى ينشغل أساسا بعملية الانتاج ويقوم بالنشاط التجارى خدمة لها . أما فى الحالات الأخرى . فلم يشهد هذا النظام الا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة .

الى جانب هذا النظام الذى ساد النشاط الصـناعى حتى أوائل القرن السابع عشر وجد **نظـام الصـناعة اليدوية** (١) ، خاصـة فى الحالات التى تحول فيها أرباب الحرف (أو نفـر من التجار) الى رأسماليين صناعيين . فى عملية التحول هـذه كان رب الحرفة ، الذى نجح فى اقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفى تركيم بعض رأس المال ، ينظم الانتاج ، فى علاقته بالافقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفى أجرا نقديا أو يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو ما لبث أن تطور الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمـل فى أماكن مملوكة لرب العمـل مكونين بذلك الوحـدة الانتاجية (٢) الرأسمالية أو المشروع الرأسـمالى (٣) . فى مرحـلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكة لهم ، ثم بعد ذلك أدوات

---

(١) Domestic industry (putting out system) ; industrie domestique.

(٢) System of manufacture ; système des manufactures.

(٣) Productive unit ; unité productive.

(٤) The capitalist enterprise ; l'entreprise capitaliste.

عمل يملكها الرأسمالى رب المعل • هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعنى ازديادا فى الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج اذا ما قورنت بعمليـة الانتاج التى كان يقوم بها ، فى داخل الوحدة الانتاجية ، عدد محدود من أفراد عائلة الفلاح (فى الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (فى فى الانتشار فى القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله ظل التنظيم الحرفى فى مدن القرون الوسطى) • هذا النظام الذى بدأ مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الانتاج الآلى) يقوم **على تقسيم العمل فى داخل المشروع** ، أى تقسـيم عمليـة **انتـاج ناتج واحـد** الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمـال يقتصرون على القيام بها • وقد تطور نظام الصناعة اليدوية باتبـاع سبيلين : يتمثل الاول فى تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الاسـتعانة بها فى انتاج ناتج معـين • ويتخصص كل منهم فى عمله بعد تجميعهم وانما بالنسبة لانتاج هذا الناتج فقط • فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمـل الحـرفي صـانع العجلات (كل أنـواع العجـلات) وعمل الحـرفي الحداد (كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفى المنجد (كل أنواع التنجيـد) ، وهكذا • فى ظل التنظيم الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل فى عمله بالنسبة لانتاج العربات فقط ، وهذا النوع من العربات • ومن ثم يتخصص صانع العجلات فى انتاج النوع من العجلات اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد فى انتاج ما يلزم هـذا النوع من العربات من أجزاء معدنية وفرامل ، وهكذا • أما السبيل الثانى فيتمثل فى تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة ، انتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية انتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ، جعل هذه الاسلاك مستقيمة ، تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الاخر لاستقبال الرأس ، وهكذا • فى كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون الا بها •

ابتداء من هذا التقسيم الداخلى للعمل تكمن الخصيصة الاسـاسية للصناعة اليدوية فى العامل الجماعى الذى يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : فزيادة التقسيم الداخلى للعمل والتخصص وان أديا الى رفع انتاجية العمال أى قدرتهم على انتاج فائض للرأسمالى فانهمـا

يحمــلان معهما حطا من العمــل كوسيلة تحقيق الانســان لذاته عن طريق زيادة قدراته الخلاقة • فبعد أن كان العامل الحرفى يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلا ، أصبح لا يعرف الا القيام بعملية صغيرة من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات ، الامر الذى يحول بينه وبين القيام بالانتاج استقلالا • وعليه حل « العامل الجماعى » محل العامل الحرفى : فما كان فى الماضى نتاجا للعمل الحرفى أصبح الان نتاج « العمل الجماعى » ، نتاج عدد محدود من العمال ذوى الخبرة الفنية وعــدد كبير من العمــال غير المؤهلين • هذا ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص ، وانما قامت كذلك بتكييف الادوات التى يستخدمها • فيبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين فى سلسلة العمليات اللازمة لانتاج الســلعة • وهو ما يعنى تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد أدوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة لكل عامل « جزئى » • على هذا النحو ، تخلق فى ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الآلة التى تتمثل فى تجميع لأدوات بسيطة يحل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العــامل (وذلك فى مرحلة تالية) •

وقد نتج عن هذا التحول أن أصبحت الصناعات الاتية تدار فى انجلترا على أسس رأسمالية فى المرحلة التى غطتها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية) ، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق ، صناعات الحديد والنحاس ، تعدين الفحم والقصدير والرصاص ، وصناعات البناء وبناء السفن[1] • فى اطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أى تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة فى الانتاج) فى ادخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة فى مجالات التعدين وصهر المعادن ، ويمكن القول بصفة عامة أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (واستخداماته فى البناء والوقود) والماء (كمصدر للقــوة المحركة) الى تكنولوجيا الحديد والفحم[2] •

---

(١) cf. E. Lipson The Economic History of England Vol. II. p. XXVIII — XXIX.

(٢) cf. J. Bernal, Science in History, p. 270 & p. 282-285.

وبهذا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تنظيما جديدا وفنون انتاجية جديدة واستفادت من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير الملكيات الاقطاعية فى أروبا الغربية ، وخاصة فى هولندا وانجلترا ، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر ، والالتقاء بعدد كبير ممن لا أرض لهم فى سوق العمل ، الذى كان يستقبل كذلك الاقنان الهاربين من الريف • رخص القـــوة العاملة يعنى امكانية تحقيق ربح أكبر فى جــو يسوده ارتفاع أسعار السلع والاتســـاع المستمر فى السوق • وتكون النتيجة زيادة غير مســـبوقة فى ثروة التجار ورجال الصـــناعة ، الذين كانوا يبيعون فيما وراء البحار ويحصلون على المواد الاولية من المستعمرات • يضاف الى ذلك ، بالنسبة لانجلترا ، أن مناطق النشاط الصناعى فيها عرفت نظاما لدفع الاجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التى ينتجونها ، وأن قبضهم لاجورهم لم يكن الا بعد قيامهم ببيع السلع • وهو ما يعنى أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الانتاج الرأسمالى الوليد[1] • وبهذا تتوفر لرأس المال ، الصـــناعى ، شروط السيطرة المتزايدة على عملية الانتاج ، ولكنها سيطرة رهينـــة بما يتم فى اطار النشاط الزراعى •

نستطيع أن نستخلص مما قلناه أنه يوجد **بين الزراعة والصـــناعة اعتماد متبـــادل يفسر ضرورة تغيرهما معـــا ويبلور فى ذات الوقت**

---

(١) cf. T. S. Ashton, The Industrial Revolution, p. 52.
يزيد على ذلك أن الارتفاع العـــام فى الأثمان الذى ساد أوربا الغربية فى القرن السادس عشر ادى الى انخفاض الأجور الحقيقية ، أى القـــدر من السلع الذى يستطيع العامل أن يشتريه بأجره النقدى أى بكمية النقـــود التى يتلقاها كأجر . والواقع أن موقف العمل بصفة عامة ، فى تناقضه مع رأس المال ، كان يتميز فى القرن السادس عشر « بوجـــود طبقة عامـــلة تحصل على أجر ضئيل فى الغالب ، معرضة لمخاطر البطالة (نظرا لتقلبات النشاط الاقتصادى ولوجود صعوبات فنية كقصور عرض الغزل فى صناعة نسج الصوف ، وكنقص القوة المحركة المائية فى صناعة الحديد ، وكوجود طلب موسمى (فى الشتاء أساسا) على الوقود بالنسبة لصناعة الفحم) ، طبقة أبعدت فعلا ولحد كبير عن الأرض ، وغالبا ما تعمـــل بعيـــدا عن مساكنها . وعليه لم يكن من الغريب ... أن يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده فى مستعمراتنا الامريكية أكثر مما كان يتوقع فى بلد كانجلترا ، واضح أن الأمر يتعلق هنـــا بانجلترا . أنظر ، Lipson, Vol. II, p. XXX — XXXI.

التناقض بين رأس المال الزراعى ورأس المال الصناعى ، وهو يمثل الشكل الاجتماعى للتناقض بين الريف والمدينة فى المجتمع الرأسمالى . فالصناعة فى توسعها تحتاج الى أيدي عاملة من الريف . كما تحتاج الى مواد غذائية (كالقمح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك الى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهى قد تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة ؛ أو بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية فى السوق العالمية واستخدام الايرادات المتحصلة فى استيراد ما يلزم للصناعة (بما فى ذلك الآلات). وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى انتاجية العمل فى الاستهلاكية التى تستهلكها الطبقة العاملة wage goods بأثمان الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد (وخاصة السلع منخفضة . ويكون التوسع الصناعى متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج فى توسعها الى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالاسمدة مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف أرباحية رأس المال فى الزراعة على مدى انتاجية العمل الصناعي وامكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير فى الزراعة وتوسعها مشروط بما يقدمه الصناعة والكيفية التى تقدمه بها . فالاعتماد المتبادل يتضمن التناقض بين رأس المال الصناعى (الذى يهمه الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعى (الذى يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل فى مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية) . ومن هنا كان تناقض المصالح الذى تبلور فى المجتمع الانجليزى فى هذه المرحلة بين القائمين على الانتاج الصناعى والقائمين على الانتاج الزراعى (منتجى القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين فى مواجهة الصناعيين [1]) .

---

(١) فكان القائمون على الانتاج الصناعى يطالبون بالا يصدر شيء من الانتاج المحلى من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادهما من الخارج دون أية قيود وذلك لكى تتحقق منافسة الانتاج المحلى وتكون الأثمان منخفضة . بينما طلب القائمون على الإنتاج الزراعي بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الأجنبية . وقد تدخلت الدولة فى نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون The Corn Bounty Act يحمى منتجى القمح دون أن يحمى منتجى المواد الأولية . وقد استمرت =

تلك هى التغيرات التى شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص فى انجلترا) • وهى تغيرات تبين اتجاه رأس المال فى سبيل سيطرته على الانتاج : الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى • ورغم أن هذه التغيرات تعلن بروز طريقة للانتاج تختلف كيفيا عن طريقة الانتاج الاقطاعية (بروزها ليكتمل تطورها فى مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة ، والصناعة الرأسمالية) الا أن الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى كانا مازالا فى مجموعهما تحت سيطرة رأس المال التجارى ، فى خدمة التجارة وخاصة التجارة الخارجية • هذه التجارة الخارجية كانت تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التى عادة ما كان يحتكر كل منها الاتجار مع منطقة معينة من العالم • وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق فى القرن السادس عشر بفضل تطور فنون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعمارى[1] والاتجار مع المستعمرات • بفضل التجارة مع

= هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الانتاج المحلى من القمح لا يكفى الاستهلاك الداخلى . أنظر : Lipson, II, p. LXVIII — LXXIV (الذى يقول أن القانون صدر فى ١٦٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر فى ١٦٨٢ .

(١) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود فى صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة الأخرى . وقد أقام البرتغالى هنرى الملاح (١٣٩٤ — ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول أفريقيا (للقضاء على الاسلام واستعادة الاراضى المقدسة بالاستعانة مع مملكة فى الحبشة يقال انها مسيحية ، وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (أى بدون وساطة مصر) مع أسواق أفريقيا الشرقية التى تورد الذهب والرقيق) . وفى السنوات بين ١٤١٩ — ١٤٤٥ يكتشف البحارة البرتغال الجزر الموجودة فى مواجهة الساحل الغربى لافريقيا ، كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونجو فى ١٤٨٢ . وفى عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Batolemeo Diaz الطرف الجنوبى لافريقيا . ويكتشف فاسكو دى جاما Vasco de Gama فى عام ١٤٩٨ الطريق البحرى للهند مارا برأس الرجاء الصالح .

وفى السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالى (من جنوة) كريستوف كولب (١٤٥١ — ١٥٠٦) كوبا وأمريكا الوسطى لحساب اسبانيا . كما يتم فى عام ١٤٩٧ اكتشاف أمريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسى (ايطاليا) يسمى Giovanni Cabato كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند . ويتم اكتشاف البرازيل فى ١٥٠٠ بواسطة البرتغالى كابرال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية =

المستعمرات تضمن الاقتصاديات الام (المستعمرة) الحصول على المواد الاولية وتسويق منتجاتها النهائية ، كما تحقق أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها الى بلد أوربية أخرى . يزيد على ذلك أن تجارة الرقيق[1] والارباح التى تحققها شركات النقل البحرى تمثل مصدرا اضافيا لتراكم رأس المال فى صورته النقدية[2] ،فى شكل معادن نفيسة تأتى بصفة خاصة من العالم الجديد (امريكا الاتينية أساسا) [3] .

اختصارا ، الأمر يتعلق بمرحلة التراكم البدائى لرأس المال [4] ،

= وفى ١٥١٩ — ٥٢١ يقوم فرديناد ماجلان Ferdinand Magelhaes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبى لامريكا اللاتينية (الذى أصبح يسمى فيما بعد بمضيق ماجلان) ، وذلك لحساب اسبانيا . وتبدأ اسبانيا والبرتغال فى استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية فى الفترة من ١٥٤٥ الى 1596 . وتنتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض وبحر البلطيق الى غرب البحر الأبيض والمحيط الاطلنطى وتتوسع التجارة الخارجية توسعا هائلا . أنظر :

Hermann Kinder & Werner Hilgemann, Atlas historique, édition française, Librairie Stock, 1968, p. 217 et 221.

(١) « زودت افريقيا سوق العبيد بحوالى ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر » ، الاطلس التاريخى ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .
« وعلى أساس التقدير القائل بأنه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربى ، فان خمسة افريقيين اما قتلوا فى أفريقيا أو ماتوا فى عالى البحار ، يؤكد دى بوا أن الرق كان يعنى بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التى تقدر بحوالى ستين مليون نفس » . ص ١٣٠ من الترجمة العربية التى قام بها أحمد فؤاد بليغ لكتاب جاك ووديس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
هكذا يبنى الرجل الأبيض حضارته السلعية بتحويل الرجل الأسود الى سلعة . ويكون من الطبيعى أن ينعكس ذلك فى مجال الفكر فى ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض . أنظر :
.O C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(٢) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج. كارى John Caray أن « المستعمرات تشترى منتجاتنا .. وتزودنا بالسلع التى يمكن اما تصنيعها هنا أو اعادة تصديرها ... وهى (أى المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل فقرائنا وتشجع ملاحتنا » . An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol' 1695
مشار اليها فى ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الاشارة اليه .

(٣) Southgate, op. cit., p. 74 et sqq.

(٤) Primitive accumulation of capital ; L'accumulation primitive de capital.

جوهر هذا التراكم يتمثل فى نمو روابط الانتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الاجتماعى فى داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة فى يد طبقة جديدة ، الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، ليس فقط على حساب الطبقة الارستقراطية وانما كذلك على حساب صغار الملاك (فى الزراعة وفى الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (فى علاقتهم بالاغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة ، التى تنفصل عن وسائل الانتاج ، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع فى سوق العمل فى مقابل الأجر . هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها . فى هذا الاطار من الواقع الاقتصادى نلمح — على صعيد الفكر — الاقتصاد السياسى . فى شكله الجنينى .

ثالثا : الفكر الاقتصادى نتاج هذه المرحلة :

ابتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التى أصابت الحياة الاجتماعية الاوربية ، ينتقل مركز الانشغال الفكرى للانسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية) . اذا لم يعد ينظر الى الانسان على أنه « حاج فى طريقه الى السماء “viator mundi » وانما « كخالق وسيد للعالم faber mundi » . وفى اطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الاجتماعية . الاقتصادى منها يعلن عن الاقتصاد السياسى فى مرحلته الجنينية . والواقع أن المسافة التى كان يتعين على الاقتصاد السياسى أن يقطعها — فى اطار الفكر — بين ابن خلدون ومولده ابتداء من النصف الثانى من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن جنين الاقتصادى السياسى يقطعها على نحو غير مباشر ، بدوران . فى أثناء هذا الدوران يثري بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كما هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى . فى أثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذه . وهو انشغال يفرضه انغماسهم فى واقع النشاط الاقتصادى الذى وصل فى تحوله المستمر الى مرحلة جديدة . وقد

انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة اجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها فى واقع الحياة الاقتصادية ، مما جعل الفكر الاقتصادى للمرحلة من نتاج بعض رجال الادارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد **« التجاريون »** (١) .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة فى القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة فى الاثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين **ثروة الأمة** (الذى يتعين تعريفها) وتجارتها ، وانتاجها ، والمخزون من المعادن النفيسة الذى يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة وميزانها التجارى[٢] (الذى يمثل التسجيل المحاسبى لصادرات الأمة ووارداتها من السلع) . وكذلك بالنسبة للاجراءات التى يتعين اتخاذها لكى يكون هذا الميزان ، أو على الأصح ميزان المدفوعات[٣] (الذى يمثل التسجيل المحاسبى لكل العمليات ، منظورة فى شكل سلع أو غير منظورة ، التى تتم خلال فترة معينة ، ولتكن السنة مثلا ، بين البلد والخارج) مواتيا للبلد ، أى لكى يكون به فائض (ينجم عن زيادة حقوق البلد فى مواجهة الخارج عن التزاماته) . كل هذه التساؤلات تدور فى الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها .

المشكلة الاولى التى تشغل التجاريين هى تلك الخاصة **بطبيعة**

---

(١) The Mercantilists ; les Marcantilistes . اهم من أنتجوا الفكر التجارى هم أورتيز L. Ortiz (١٥٥٨) و د. دى أوليفارس D. De Olivarès (١٦٢١) ، والايطالى ا. سيرا A. Serra (١٦١٤) فى أسبانيا (السنوات تشير الى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) ، وجان بودان **Jean Bodin** (١٥٣٠ — ١٥٩٦) ، وأنطوان دى مونكريتيان A. de Montchrétien (١٥٧٦ — ١٦٢١) ، وسيلى **Sully** (١٥٥٩ — ١٦٤٠) ، وكولبير Colbert (١٦١١ — ١٦٨٣) فى فرنسا ؛ وتوماس مان Thomas Mun (١٥٧١ — ١٦٤١) ، وجون تشايلد John Child (١٦٣٠ — ١٦٩٩) ، ووليام تمبل W. Tempie (١٦٢٨ — ١٦٩٨) فى انجلترا . أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Heckshe r, Mercantilism. Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964, p. 72-85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris, 1962, p. 392 et sqq.

(٢) Balance of Trade ; balance de commerce.

(٣) Balance of Payments ; balance des paiements.

الثروة • هنا نجد فكرة شائعة فى الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادى • مؤدى هذه الفكرة **أن النقود (فى صورة المعادن النفيسة ، وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهرى فى تكوين الثروة** ان لم تكن مرادفا لها • هذه الفكرة هى فى الواقع محل خلاف[1] • ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة[2] •

ولكن يبدو أنها وجدت فى كتابات الاوائل من التجاريين من أنصار السياسة المعدنية[3] • فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة

---

(١) ينقد آدم سميث هذه الفكرة التى يسندها الى التجاريين فى مجموعهم ويعتبرها غير ذات معنى ، أنظر :

A Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, Lock & Co., London, 1838, p. 333 & sqq. أما كينز فهو يحاول أن يعد اليها اعتبارها :

J.M. Keynes, The General Theory of Emploment, Interest and Money, Macmillan, London 1954, p. 333 & sqq.

على العكس من ذلك يقول لبسون أن الفكر التجارى لا يرتكز على هذا المفهوم للثورة ، أنظر :

E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. LXXX, LXXXVII; and Vol. III,.p. 62 & sqq.

أنظر كذلك :

M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 201.

(٢) الواقع أن غالبية الكتاب عن التجاريين يقولون بذلك • وهو ما ليس بمنضبط • أنظر على سبيل المثال ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادى ، ص ٧٦ — ٧٧ : وكذلك :

R. Lekachman, A History of Economic Ideas, p. 37 & sqq.

فى هذا المعنى يقول جون ستيوارت ميل « عندما كان يسود النظام التجارى كان يفترض صراحة أو ضمنا فى كل سياسة الأمم أن الثروة تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التى يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن فى صورة نقود » . مقتطفات من كتاباته فى :

W.B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines. Selected from the Best Writers. The Walter Scott Publisher, London, 1905, p. 25-26.

(٣) The Bullionists ; Les Bullionistes.

فى عام ١٦٢٢ يقول أحد الكتاب أن النقود « هى ثروة وقوة الدولة بالمعنى الصحيح » . ويقول بولكسفن الذى كان مسئولا عن التجارة والمزارع الكبيرة فى المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها نفعا » أنظر فى ذلك وفى مقتطفات أخرى :

E. Lipson, Vol. III, p. 62.

الخارجية فى اجتذاب المعادن النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب فى هـذه الفكر اذا ما تذكرنا أن القول به تم فى وقت تمثلت المشـكلة الأساسية فيه فى التركيم النقدى أى فى التركيز على تحويل السـلع الى نقود (وهو ما يتم فى مجال التداول أى المبادلة ، فى السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال النقـدى الى حـد معين شرط ضرورى وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الانتاج الرأسمالـي ، الذى هو بطبيعته انتاج مبادلة وانما من نوع : نقود سـلعة ــ نقود . فى هذه الاونة كانت النقود تأتى من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج فى داخل اقتصاديات أوربا الغربية ، وانما تستورد فى مقابل تصـدير السلـع . كان التـركيـز اذن على الثروة في مظهـرها النقـدي لأن تراكـم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدى الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة فى تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعنى أن تزيد الصادرات على الواردات ، أى أن يكون فى ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعـادن النفيسة) ، أى فى مجال التداول .

ثم كان **التركيز على خلق فائض فى الانتـاج ، وانما منظـورا اليه من وجهة نظر التداول** ، على نحو يكون معه فائض الانتـاج ممثـلا فى فائض نقدى ، أى فى ربح . هذا الربح يمثله بالنسبة للامة فائض فى الميزان التجارى . هنا لا يرى الربح الا عند تحققه فى السوق اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الانتاج لرؤيته عنـد انتاجه ونكون مازلنا فى اطار التركيز على مجال التـداول ، ولكننا نقترب أكثر من الانتاج . الامر يتعلق هنا بتداول يستند الى الانتاج ، فلزيادة المعادن النفيسـة يتعين زيادة الصـادرات ، ولكى يتم ذلك يتعـين زيادة الانتاج[1] .

أما بالنسبة **للتجاريين الأواخر** ، فلم يعـد هناك لبس : « فثروة بلد ما تتمثل فى نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة » ... أما « الذهب

---

(1) هـذه الفكرة يتعين استبقاؤها فى الذهن عنـد المقارنة بين فـكر التجاريين وفكر الحديين ، انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

والفضة » فليسا الا « مقياس التجارة »[1] • ومن ثم تكمن أهميـــة المعادن النفيسة فى أن النقود تصنع منها وهــذه هى عصب الحـرب وأساس الائتمان كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تفنى ولأن نقصها يعنى نقص كمية النقود الامر الذى ينعكس فى نقص فى الطلب على السلع كما أن زيادتها تعنى زيادة كمية النقود الى حد معين تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عن حد معـين يؤدى الى ارتفاع الاثمان (ونقص الطلب على الصادرات) •

وبالرغم من أن هؤلاء المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة فى المنتجات (ومن ثم يكون البحث عنها فى مجال الانتاج ، لا المبادلة) فان تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة استمروا فى المطالبة بتحقيقها فى القرن السابع عشر • والظاهر أنهم يستخدمون حجة أصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها مواتية على أسس مختلفة • فقد تمثـل الانشغال الرئيسى الذى أعطى لكتابات التجاريين فى القرن السابع عشر طابعا موحـدا فى البحث عن تحقيق ميزان تجارى موات للبـلاد ، موات بمعنى تحقيقه للتوسع فى الصادرات توسعا لا يوازنه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية • اذ لما كانوا يعتبرون الســوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع فى الصادرات توسعا يمثل اضافة صافية للمبيعات . ولكن بتوازن ميزان التجـارة الذى يكون فى صالح البلد (وهو ما يسعون اليه) يتعين ، كشرط لهذا التوازن ، أن تتدفق المعادن النفيسة • وعليـه يتمثل الهدف الذى يسعون اليه فى ضمان سوق اضافية (فى الخارج) لسلعهم لا فى المعادن النفيسة التى لا تكون الا وسيلة تحقيق هذا الهدف[2] •

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية ، وهو ما يعنى توسيع السوق الداخلية عن

---

(1) Ch. D'Avenant, Discourses on the Publick Revenues and on the Trade of England, London, 1968, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London. 1954, p. 25.

انظر مقتطفات اخرى بهذا المعنى فى E. Lipson, Vol. III, p. 63 - 65.

(2) cf. M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 188 & sqq.

طريق ازالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لاقليم الدولة وبنـاء الطـرق وحفر القنوات[1] ، ولكن مع الاحتفاظ بهـا للسلع القومية ، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية : اتخاذ اجراءات حمائية يقصد بها حماية الانتاج المحلى بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول) ، واتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الاسواق الخارجية للصادرات الوطنية ، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى ، تطوير الاسطول التجارى للنقل والحربى لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليهـا[2] : فهم اذن **يطالبون بتدخـل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية**[3] .. لا يكون تدخل الدولة على

---

(1) E. Lipson, Vol. II, p. XLXIII and sq.

(2) Ibid., p. XV-L.

(3) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى أخرى ، فقـد غلب على تدخل الدولة في أسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة . وفى انجلترا تمثل تدخل الدولة في المسـاهمة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجـارة ، وخاصـة التجـارة الخارجية ، والنقـل البحـرى . أما في فرنسـا فقد اتسـع نطاق تدخل الدولة في الحيـاة الاقتصادية وقامت على تنفيذ سياسة كولبير باتخاذ كافة الوسـائل التى تؤدى الى التوسع الصناعى ، بقصد الزيادة من الصـادرات . فهى تقيم المشروعات التى تمدها بما يلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيـام المشروعات الفردية عن طريق منـح الاعانات والمبانى والمسـاكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة . كما أنهـا تخفض الريع الذى تدفعه المشروعات الفردية مقابل اسـتخدام الأراضى الملكية . وتخفض الضرائب المباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية . كمـا تتدخل لتوفير الايدى العاملة اللازمة للتوسيع الصناعى (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سـن العشرين اعفـاء الاسر العـديدة الأولاد من الضرائب — منع هجرة العمال — اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة — اجبار الاباء على توجيه أبنائهم لتعليم حرف صناعية — تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب — تولى الطوائف أمر التعليم الفنى — ضمان الدولة للمشروعات حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التى تضعها هذه الاخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصـول على المـواد الأولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضـمن للمشروعات تسـويق منتجاتها عن طريق تعهد الدولة بالشراء أو ضمان احتـكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلع الأجنبية. انظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في السياسة المالية والتخطيط =

هذا النحو الا مظهرا من مظاهر الدور الذى تلعبه فى عملية تحــول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال فى سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعى بين الأمم فى السوق العالمية • فى هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى • معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال • ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الانتاج القائمة فى يد كبار الملاك فى الزراعة وفى الصــناعة عن طريق الاستيلاء على وســائل الانتاج التى يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هــذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الانتاج المحلى من المنافسة الأجنبية وتكون النتيجة أن تتدفق المعادن النفيسة التى تزيد من كمية النقود فى التداول ، الأمر الذى يدفع بالأثمان الى الارتفــاع ويخلق الضــغوط التضخمية • هــذه الضــغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتســهم بذلك فى خلق العمل الأجير ، وهى فوق ذلك تؤدى الى انخفاض الأجور الحقيقية • فتفيد الطبقة الرأسمالية التى ترتفع أثمان السلع التى يبيعونها •

هذا الدور الذى تقوم به الدولة انما تقوم به باسم « الأمة » فى صراعها فى غيرها من « الأمم » • وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه • فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون فى الواقع مصالح الطبقــة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائى للدولة التى تختلف فى طبيعتها اذن عن الدولة الالهية القديمــة • ولكنهم يعون فى نفس الوقت أن تطور الانتاج الرأسمالى انما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى فى المجتمع الحديث •

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعــلاقة بينها وبين الانتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصــيات

= المالى ، الجزء الأول فى مبادىء المالية العامة ، المكتب المصرى الحديث بالاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ٢٠ ـــ ٢٥ .

خاصة بدور الدولة فى الحياة الاقتصادية • تمثل مثار فكرهم هذا ، كما رأينا ، فى تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوربا الغربية • وما صاحبه من ثورة فى الأثمان فى القرن السادس عشر • ما هو فكرهم المتعلق **بظاهرة الاثمان هذه ؟**

مع انتشار التجارة والمبادلة ، وجدت الغالبية من **المدرسين المتأخرين** من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم فى واقع الحيـــاة العملية • ابتداء من هذه الصعوبة ، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذى يدفع فعلا — الثمن الاتفاقى — هو الثمن العادل • وذلك على أساس أن من يقبل أن يشترى السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد على نفقة انتاجها ، الثمن الجارى ، انما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل « القيمة الحقيقية » للسلعة **بالنسبة له** • وهو ما يعنى البدء فى اعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد •

أما بالنسبة **للتجاريين وموقفهم من الثمن وتحديده ،** فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم ، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا فى عديد من البلدان ذات مســتويات مختلفة من التطور الاقتصـــادى والاجتماعى • ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن :

— أن فى فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن ، الثمن الجـــارى فى الســـوق •

— فى فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها فى نظرهم) ومنفعتها ، كما أنهـــم يقيموا نوعا من علاقة الســـببية بين الاثنـــين •

— أن فكرهم يحتـــوى اجابات عديدة بالنسبة لتحـــديد مستوى الثمن ، الثمن الجارى : البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود ، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض[1] ، وبعض ثالث بالحاجات،

---

(١) فى هذا يقول نيقولاس باربون
Nicholas Bardon, A Discourse of Trade
— « ثمن السلعة هو قيمتها الحالية ... والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة ، اذ تعرف كمية السلع وفرصتها (أى الطلب عليها ، م• د•) فى السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة: فالأشياء تستحق قدرا معينا، =

وبعض رابع يرجع تحديد الثمن الى كل هذه العوامل مجتمعة .
هنا تجدنا بصدد ملاحظة أساسية تفرض نفسها : كل هذه تشترك في أنها تنحصر **في مجال التداول ، في السوق** ، تبحث فيه عن العوامل التى تحدد الثمن الجارى .

ولكن البعض من **التجاريين الأواخر**[1] لا يكتفى بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسعى باحثا خلف **تقلبات** الأثمان فى السوق — تلك التقلبات التى تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء — عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن فى اقتصاد فى طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

الا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الانتاج الذى يبدأ الطابع الصناعى فى أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعى يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالى رأس المال التجارى الذى كان يسود

= وهو القدر الذى يمكن أن يكون له عند البيع ، وفقا للقاعدة القديمة التى مؤداها أن الكمية المباعة تحدد القيمة ... » .

— « أن ثمن السلع الذى هو القيمة الحالية ينتج عن حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال ... من المستحيل على التاجر أن يعرف عند شرائه للسلع الثمن الذى سيبيعها به : فقيمتها تتوقف على الفرق بين فرصة السلع (أى الطلب عليها ، م. د.) والكمية .. وعليه اذا أدت كثرة السلع الى خفض الثمن ، قام التاجر بابعادها حتى تستهلك الكمية (المطروحة فى السوق ، م. د.) ثم يرتفع الثمن .. » .

— أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها ، فالأشياء التى لا منفعة لها لا قيمة لها ... ومنفعة الأشياء هى فى تزويد الانسان بما يشبع حاجاته ... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها ، كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها » . مشار اليه فى :

R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence and Wishart, London, 1956, p. 15 - 16.

(1) أنظر ما ندل ، الجزء الثانى من المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٣٩٣ .

التداول ، ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الانتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية •

٢ ـ الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسى :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية • وقد سار انكماش تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة • ويكمن العامل الذى انتج هذين الاتجاهين ـ وهو يتقوى فى نفس الوقت بفعلهما ـ فى تطور الانتاج الصناعى تطورا يصبح مبهرا ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التى تعلن **الثورة الصناعية** فى نجلترا : أى التحول الكيفى الذى يصبح به النشاط الصناعى السائد فى الاقتصاد القومى • يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية فى فنون الانتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الانتاج ويبلور روابط الانتاج فى المجتمع الرأسمالى •

فبالنسبة **لفنون الانتاج الصناعى** ، يتمثل التحول الكيفى فى الانتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة • ما الذى يقصد بالانتاج الآلى ؟

الآلة : هى مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكى تحقق أثرا معينا • وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتور) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطى الحركة الأولية ، الدفع • وهو يختلف فى طبيعته : قوى عضلية للانسان ، قوة حيوان ، آلة بخارية • اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها • يتم نقل هذه الحركة الأولية باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور • هذه المجموعة تنقل الدفع الأولى للمحرك الى الأداة الآلية • فى هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التى يستخدمها الحرفى أو الصانع اليدوى (كالابرة التى تستخدم فى الخياطة ، السكين أو المقص الذى يستخدم فى القطع ، المكوك الذى يستخدم فى النسيج ••• الى غير ذلك) وانما فى أشكال مختلفة •

فقد تحولت الأدوات اليدوية للانسان الى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

تلك هى الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجيا) (١) فى القرن

---

(١) تتمثل أهم مظاهر التقدم الفنى التى شهدتها الفترة محل الدراسة فى الاتى :

أولا : فيما يتعلق بالمحرك ، من ١٦٧٥ — ١٧٠٠ : دى جيريج De Guericke يصمم أول آلة البكتروستاتيكية (بمحرك كهربائى) ، هيوجنز Huygens يكتشف البساتم (فى اطار الالة البخارية) — من ١٧٠٠ — ١٧٢٥ : آلة نيوكومن Newcomen البخارية — ١٧٢٥ — ١٧٥٠ : التوربين المائى لسنجر Senger — ١٧٥٠ — ١٧٧٥ : الالة البخارية لجيمس وات J. Watt (آلة كاملة ، بمكثف ومنظم وجهاز لقياس تغير قوة الموتور) — ١٧٧٥ — ١٨٠٠ : اكتشاف الضغط العالى بواسطة أفانس — تريفيثك Avans — Trivithick (فى اطار الالة البخارية) ، مشروع محرك يعمل بغاز الاضاءة من تصميم ليبون — ١٨٠٠ — ١٨٢٥ : مبدأ الالة البخارية المركبة لوولف Wolf ، ستيفنسون Stephenson يصمم الناقل المعروف — Système bielle Manivelle بمقتضاه يمكن تحويل حركة خطية تبادلية الى حركة دائرية موحدة والعكس بيبارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائى ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات .

ثانيا : بالنسبة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ — ١٧٠٠ : هايون Hayon يستخلص الاوكسجين بتسخين الاكسيدات — ١٧٠٠ — ١٧٢٥ : ميل يصمم الالة الكاتبة ، فهرنهيت Fahrenheit يخترع الترمومتر — ١٧٢٥ — ١٧٥٠ : جون كاى John Kay يخترع المكوك الطائر ، دربى Darby واستخدام الفحم فى الصناعات المعدنية — ١٧٥٠ — ١٧٧٥ : الكرونومتر — بناء أول كوبرى حديدى فى بريطانيا — ١٧٧٥ — ١٨٠٠ : كارترايت Cartwright يصمم أول آلة نسيج ميكانيكية ، المعدن يحل محل الخشب فى صناعة الالات ، استعمال الكاوتشوك فى الصناعة ، ادخال نظام القياس المترى ، باركرز Parkers وانتاج الاسمنت الصناعى ، انتاج حامض الكبريت — ١٨٠٠ — ١٨٢٥ : غاز الاضاءة ، آلة جاكار Jacquer الميكانيكية للنسيج ، مصباح الاضاءة فى المناجم ، الكبريت — ١٨٢٥ — ١٨٥٠ : ماكينة الخياطة ليتموينة Thimonier ، ولهر Woelher كتشف الالومنيوم ، اضافة الكبريت الى الكاوتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء على مرونته وهى عملية ترجع الى جوديير Goodyear ، بسمر Beosemer يكتشف طريقة صنع الصلب ، صناعة الالومنيوم .

ثالثا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ — ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات ، ظهور الاتوبيس تجره الأحصنة — ١٦٧٥ — ١٧٠٠ : بدء =

الثامن عشر عندما خرجت أداة الانتاج من يد الانســان لتستخدمها الآلة • هذه الثورة تخص المكون الثالث فقط ، أى الجــزء من الآلة المتمثل فى الأدوات الالية • أما القوة المحركة فقد تكون فى البــداية العامل نفسه ثم الحيوان والريح والمياه • فى كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهى أن حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم ، كما أن للقدرة الدافعة حدود جسمانية فى حالة الانسان والحيوان ؛ ويصعب السيطرة عليها فى حالة القوة المحركة الطبيعية (الريح والمياه)• وعليه كان من اللازم التوصــل الى قوة محركة جديدة تزيل هــذه الصعوبة • هذه تتمثل فى الآلة البخارية التى تسند الى جيمس وات J. Watt فى عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء فى حالة السيولة الى بخار) ويستطيع الانسان أن يضبط درجة قوته • وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لادارة أكثر من أداة آلية • ومع تزايد

= استخدام قناة ميدى Midi فى جنوب فرنسا ، أول قضبان خشبية — ١٧٠٠ — ١٧٢٥ : بابان Papin يجرب أول سفينة بخارية — ١٧٢٥ — ١٧٥٠ : آلان Allen يبنى عربة السـكة الحديد فى أول شكل لها — ١٧٥٠ — ١٧٧٥ : أول قضـبان حديدية — ١٧٧٥ — ١٨٠٠ : جوفروى دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السـفينة البخـارية ، بلاشـار Blachard يعبر المانش فى بالون ، جسيب Jessup يخترع القضبان الحديدية الحديثـة ، جرنيرين Garnerin يخترع المظلــة الهابطة ، فلتون Fulton يبنى غواصة بالمروحة — ١٨٠٠ — ١٨٢٥ : تريفينيك Trevithick يبنى أول قاطرة بخارية ثم يبنى واحدة تقطع ١٤ كيلو متر فى الساعة ، أول أتوبيس بخارى فى انجلترا ، دريز Drais يخترع الدراجة البخارية ، بناء أول خط سكك حديد فى فرنسا . ثم تتــوالى الاختراعات والتجديدات .

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للانتاج ، فهى تقضى بصفة شبه نهائية على روابط الانتاج السابقة علــى الرأسمالية وتدفع الى المقدمة روابط الانتاج الرأسمالية . ولكنهــا تحدث هذا الاثر فى ظل ظروف تاريخية (سياسية واجتماعية واقتصادية) محددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفنى فقط ، اذ هى نتاج النشاط الملموس لأعضــاء المجتمع ، لصراعهم الاجتماعى ، للدور الذى تلعبــه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ... الى آخره . من ناحية أخرى ، تؤدى الثورة التكنولوجية الى تحول المجتمع تحولا جذريا ، وبما أنها تحدث فى واقع اجتماعى يختلف من مجتمع الى آخر ، تختلف طبيعة التحول الذى تحدثه من مجتمع الى آخر .

عدد الأدوات الآلية التى يتعين تشغيلها فى نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل الى جسم متزايد فى الاتساع والتعقيد • فى نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الالة ــ الاداة ، اذ تصبح الالة مكونة أساسا من مجموعة الادوا تالالية التى تقوم بعمليات انتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عددا كبيرا من هذه الالات • كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزى (الاوتومات) ، وهو يحرك كل الالات فى آن واحد • ذلك هو نظام الصناعة الاتوماتيكية •

من هذا يبين أن التحول من الانتاج اليدوى الى الانتــاج الآلى ، عن طريق الاستخدام المنتظم للآلات فى الانتاج ، رهين بظهور المحركات الميكانيكية • الا أن مجرد ظهور هــذه الأخيرة (اختراعها) لا يعنى استخدامها ، اذ هذا الاستخدام رهين بتوفر شروطه المادية • هــذه الشروط تتمثل فى تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية على نحو يجزىء من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها ، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عددها ، على النحو الذى رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية • كما تتمثل وهذا شرط أساسى ، فى أن الموقف كان يتميز فى انجلترا ، فى فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيمها بأن العمل الأجير كان محدودا نسبيا نظرا لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآتى من الريف ، مازالت مرتبطة جزئيا بالزراعة • هذا النقص النسبى قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذى يؤدى الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من انتاجيته •

أما بالنسبة **لطرق التنظيم الصــناعى** ، فيتمثل التحــول الكيفى فى الانتقال الى **نظام المصــنع** [1] القائم على التقسيم الفنى للعمــل • هنا يتركز الانتاج الصناعى فى عدد من المصانع التى يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالانتاج على نطاق متسع ، أى بالانتاج الكبير الذى يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وانما كذلك للسوق الخارجية • فى هذا المجال نشط المنظمون[2] ، أى أصحاب المشروعات القائمة على

---

(١) Factory System ; système d'usine.

(٢) The Entrepreneurs ; les entrepreneurs .

استخدام العمل الأجير والتى تنتج للسوق ، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية فى القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر • حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمال صغيرا أو متوسط ، بمالهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالانتاج ، وارتباط بأوساط التجارة ارتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أى اقتراض لفترة معينة يرد فى نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار • فى هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعى على الانتاج ، وانما فى شكل الانتاج الآلى الكبير •

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة **من خلال الثورة الزراعية** (فى انجلترا) فى القرن الثامن عشر • فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الانتاج الرأسمالية فى الزراعة ، نضوجا تمثل فى قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الأجير • كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فى فنون الانتاج فى الزراعة الانجليزية [1] • زادت من انتاجية العمل الزراعى وبالتالى من الجـزء من فائض الانتـاج الزراعى المعد للتسويق لتغذية العاملين فى الصناعة فى تزايدهم المستمر • لهذه التطورات فى الزراعة وجه آخر يتمثل فى التوسع المستمر فى السوق الداخلية (اذ زيادة القدر من الفائض الزراعى المعد للتسويق تعنى زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفى تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكانى فى القرن الثامن عشر فى سرعته •

---

(١) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نورفولك Norfolk دائما ، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة . ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة . وانما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم . لتزرع قمحا فى السنة الثالثة . وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين : مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح ، اذ الجذور التى تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها ، ومشكلة تغذية الماشية فى فصل الشتاء ، الأمر الذى يكون له أثره فى مجال تربية المواشى ، كمـا أدخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية ، كآلة البذر ، وأدخلت تحسينات كثيرة فى تربية المواشى لانتاج اللحوم والصوف . وأقيمت المزارع النموذجية للتعرف على آثار الفنون الزراعية الجديدة . أنظر Southgate ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٦ — ١١٤ .

يضاف الى هذا الاتساع المستمر فى السوق الداخلية النمو السريع الذى شهدته تجارة الصادرات • فقد تمتعت انجلترا فى لقرن الثامن عشر بالمركز التجـارى المتميز الذى كانت تتمتـع به هولنـدا فى القرن السابع عشر[1] •

---

(١) من هذا يبين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحـد ، أو بما يسمى « بالسببية البسيطة simple causation » ، اذ لا يمكن تفسير نقط التحول التاريخى الا « بالسببية المركبة complex causation » بنضوج اجتماعى فى مجموعه بما يحتويه من مجموعة من العوامل تنضج كلها فى نفس الوقت لان كل منهما يكون لازما بقدر معين اذا أردنا للنتيجة الحاسمة أن تتحقق عامل أساسى يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التى احتوت فى آن واحد التوسـع فى الانتاج (بالتوسـع فى الاستثمارات) واستخدام الالات فى الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) فى القلة النسبية للعمل الأجير : اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل لا يزال يباشر بعض العمل الزراعى (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتاريا) . ومع التوسع فى الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا ، الأمر الذى يدفع الى التعجيل من حركة التحولات فى الزراعة (التسييج والثورة الفنية) ، مما يوفر (مع الزيادة فى السكان) العمل . ولكنه اذ يتوفر بدرجة تسهل من الاستئجار فى بنـاء المصانع لا يكون ، مع ذلك ، من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الالة . سبب آخر فى تفسـير الثورة الصناعية يتمثل فى وجود سوق داخلى للانتاج الكبـير (وهو ما لا يتحقق الا بالثورة الزراعية ، الامر الذى لم يحدث فى بلدان أوربا الغربية ، فيما عدا انجلترا التى سبقتهم فى ذلك ، الا فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) . على أن نأخذ فى الاعتبار أن نمو السوق الداخلى هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها : نمو التقسيم الاجتماعى للعمل وزيادة انتاجية العمل مما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضرورى للمنتجين ، هذا الفائض يعد للتسويق ، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعنى زيادة فى امكانية من يبيعه فى شراء سلع أخرى ، أى اتساع السوق . ويكون ذلك هو الوجه الاخر للتغيرات التى حدثت فى روابط الانتاج ، أى التى حدثت فى وضع العمل اساسا الذى يتغير ، كما رأينا ، عن طريق خلق عمليـة التميز الاجتماعى فى داخل عملية انتاج المبادلة البسيط فى الزراعة . هـذه العملية لها فى الواقع مظهران : زيادة الانتاجية تعنى زيادة الفائض الذى يمكن مبادلته الامر الذى يعنى اتساع السوق الداخلية ، كمـا أن زيادة الانتاجية ، وهذا هو المظهر الثانى ، تعنى زيادة فى عرض العمل الاجير . النظرة الى هذه العملية على هذا النحو يبين أن « السـوق » كعامل فى التطور يلعب دورا يختلف عن دور « السوق » كعامل **خارجى** (مستقل ، وفى معنى معين « نهائى » ، ومن ثم « عرضى ») . أنظر :

M. Dobb, Prelude to the Industrial Revolution, in Papers on Capitalism ..., op. cit., p. 17-33.

نجمل فنقول أن هذه المرحلة هى مرحلة تركز رأس المال فى يد أرباب الصناعة • مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقيود الطائفة ، ولكنهم يفصلون فى ذات الوقت عن ملكية وسائل الانتاج ولا تكون لهم الا قدرتهم على العمل تباع كسلعة فى السوق • العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق • مرحلة سيادة النشاط الصناعى • الزراعة نفسها تصبح نوعا من الصناعة • والاثنان يجمعهما السوق • الاقتصاد القومى كله يصبح اقتصاد مبادلة ، وانما هى المبادلة التى تبدأ من النقود ، والنقود تتحول الى سلع ، لتتحول هذه الأخيرة الى نقود (أكثر) •

وعليه يمثل النصف الثانى من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعى الجذرى : نضوج أشكال جديدة للانتاج ، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، من الحكومات ، من الأفكار الاجتماعية • أشكال كانت كلها بطيئة ومترددة فى صراعها ضد القديم ثم ما لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة : انه التغير الكمى البطىء الذى ما يفتأ أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه فى تطور كيفى سريع[1] •

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسى ، العلم الذى ننشغل به ، فى الوجود بتحديد معالم موضوعة ، الذى يشهد تناسقا داخليا ، وبلورة منهجة • فاتساع نطاق نشاط المبادلة لكى يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجه للسوق الذى يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذى يظهر كالملتقى الذى تصب

---

(١) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :

T. S. Ashton, The Industrial Revolution — O.C. Cox, The foundation of capitalism, ch. XX — XXII — D. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 255 and sqq. — j.Maillet, Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et sqq. — P. Mantoux, La Révolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1959 — K. Marx, Capital, Vol. I, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1959, ch. XV, (Machinery and modern industry), p. 371 & sqq. — E. Roil, p. 92-140 — Southgate, ch. 13-18.

فيه كل النشاطات الاقتصادية يبلور النشاط الاقتصادى ويبرز أهميته فى الكل الاجتماعى ، وتوسع النشاط الصناعى وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار فى فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعى (تكرار نشاط زراعى ، وليكن انتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، فى حين أن انتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر الاف المرات فى يوم واحد) ، تقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعى فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة فى مجال الانتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها • فاذا أضفنا الى ذلك أن الجو الفكرى كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (فى نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بامكانية استخدام منهج البحث العلمى فى استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسى فى هذه المرحلة • هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (فى انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التى يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم ، وهى المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية [1] • سنرى أولا الفكر الاقتصادى لرواد المدرسة التقليدية الانجليز وافرنسيين ، لنتعرض ثانيا للفكر الاقتصادى للمدرسة التقليدية نفسها ، وانما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسى ، أى بتحديد معالم موضوعة وبلورة منهجه •

أولا : رواد المدرسة التقليدية :

اذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الاساسية التى تميز — على الصعيد الفكرى — الفترة التى عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا الاساسية ، أى تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسى ، لوجدنا هذه الخصيصة فى أنها **الفترة التى برز فيها الاهتمام بمشكلتى الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحهما** كمترادفين فى بعض الاحيان ، وكمتميزين فى أحيان أخرى • ثم انا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن

---

(1) The Classical School ; L'Ecole Classique.

يواجه ، وهو فى بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة • الأمـر الذى يحتم علينا أن نعى الفرق بين الثروة والقيمة • ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسـة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، الا أن تلمسه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الافكار •

الثـروة [1] هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيـم استعمال ، أي منتجـات تخصـص للإستعمال النهائي (اشبـاع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها فى عملية الانتـاج • وهى على هذا النحو تنبع من الانتاج أيا كان شكله الاجتماعى وسواء أكان بقصد الإشباع المباشر لحاجات المنتجين أو بقصد المبادلة . أما **القيمة** [2] فهى ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتتمثل فى خصيصة اجتماعية تجعل الناتج ، الذى أصبح سـلعة ، قابـلا لأن يكـون محـلا للمبـادلة ، وتعبـر عما يتضـمنه من محتـوى يشـترك فيه مع باقى السلع رغم اختلاف منافعهـا (أى قيـم استعمالها) • لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثـلا : اذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقـاس بعدد ساعات العمل (الاجتمـاعى) ، واذا كانت وحـدة واحدة من السلعة أ ، ولتكن القلم الذي تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتـج فى ساعة عمل ، فاننا نكون بصـدد كمية من قيم الاستعمال مسـاوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هـذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحـدة من السلعة مسـاوية لساعة عمل • فاذا فرض أن أرتفعت انتاجية العمل عما كانت عليـه (بفضل تحسن التكوين الفنى للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج فى ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة الواحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، فى الوقت الذى زاد فيه عدد الاقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أى زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع • هنـا نشهد زيادة فى ثروة المجتمع مع نقصا فى قيمة السلع المنتجة •

---

(١) The wealth ; la richesse.

(٢) Value ; valeur.

ابتداء من هذه الخصيصة الاساسية لهذه الفترة يجــرى التمييز عادة ، فى اطار رواد المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . فى تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر عــلى أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتى ، وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينيه .

الرواد الانجليز للمدرســة التقليدية[1] : أنتــج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليــام بتى William Petty أفــكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن القيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما **ويليـــام بتى**[2] ، فيعتــبره البعض مؤسس علم الاقتصــاد الســياسى[3] . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضــوع الدراســة التى يقوم بها ولأنه كان واعيــا بأنه يستخدم منهجا جديدا فى البحث، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشىء علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة **لموضوع بحثه** القضايا التى أنشغل بها ونــوع النشاط التى تقع فى اطاره : فى تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو فى تحليله يتخذ القمح ممثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فاذا ما عرف الثروة تساءل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج فى مجال الانتاج ، وعليــه يكون التركيز على هــذا المجال لا مجــال التــداول ولكن أى أنواع الانتاج ؟ هنــا نســتطيع أن نرى من خصائص الانتاج الذى يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بانتــاج

---

(١) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتى (١٦٢٣ — ١٦٨٧) ، د. نورث Dudly North (١٦٤١ — ١٦٩١) الذى يعتبر أن الثروة تتــكون من الامـــوال العينيـــة ويدافــع عن حــرية التجــارة ، جــون لوك (١٦٣٠ — ١٧٠٤) وخاصـــة أفــكاره عن النقود والفائدة ، جــون لو John Law (١٦٧١ — ١٧٢٩) ، دافيــد هيــوم David Hume (١٧١١ — ١٧٧٦) ، جيمس ستيوارت (١٧١٢ — ١٧٨٠)

(٢) أهم مؤلفات بتى هى :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1662 — Political Arithmetick, written in 1665 and published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتى الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les œuvres économiques de Sir William Petty ; traduit par H. Dussauze et el Pasquier. V. Giard & E. Brière, Paris 2 tomes, 1905.

(٣) K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 15.

المبادلة ، والمبادلة التى تتم بواسطة النقود • وعليــه يكون اهتمامه بانتاج المبادلة • وهنا يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التى تفــرض نفسها عليه •

فاذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطــريقة منتظمة تبين ادراكه بطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية • فبالنسبة لقيمة السلعة ، التى يسميها ويليام بتى بالثمن الطبيعى [1] ، يجيب عن سؤالين :

ـ أولهما خاص بالمظهــر الكيفى لظاهرة القيمة : مــا هو مصـــدر القيمة ؟ يجيب ويليــام بتى على ذلك بأن القيمة تجد مصــدرها فى العمل • ويعلن فى هذا الخصوص جملته المشهورة بأن « العمــل هــو أب الثروة والأرض أمها » [2] (والأمر يتعلق بالقيمــة رغم استعماله للفظ الثروة) • وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة • واذا مثل هؤلاء ، اي العمل والطبيعة المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة الوحدة الواحدة من «المشكلة المحورية للاقتصاد السياسى فى ترجمة أحدهما الى الاخر »، أى فى « التوصل الى علاقة طبيعيــة للتساوى بين العمل والطبيعــة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها » . وهو أميل لترجمة الطبيعة الى العمل ، أى للتعبير عن القيمة بواسطة العمل •

ـ فاذا وجدت القيمة مصدرها فى العمل ، تعلق السؤال الثــانى بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة : ما هو مقيــاس القيمة ؟ على ذلك يجيب ويليام بتى بأن القيمة تقاس بكمية العمل • فقيمة السلعة تحــددها كمية العمل التى تحتويها السلعة [3] •

---

(1) Natural price ; prix naturel.

(2) "Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère". L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi, Traité des taxes et contributions, p. 34-44.

(3) فى ذلك يقول بتى : « اذا استطاع شخص أن يحضر الى لنــدن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض بيرو مستغرقا فى هذا الجهد نفس الوقت الذى يستطيع فيه أن ينتج كيلا معينا من القمح (فى انجلترا) ، فان أحد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعي للاخر . فــاذا مــا أصبــح مــن الممــكن =

وماذا عن العمل [1] ؟ كيف تحدد قيمته ؟ تتحدد هـذه القيمـة بوسائل المعيشة الضرورية [2] .

ثم يثير ويليـام بتى مسألة **الريع** [3] ، وهو الجـزء من النـاتج الذى يحصل عليه مالك الأرض . هذا الجزء يساوى ، فى رأى بتى الناتج الكلى مطروحا منه الأجور والبذور . فهو يمثل الفائض المتحقق في الإنتاج الزراعي ، وهو يتضمن الربح الذي لم يتميز عنده بعـد . وعليه يتوزع الناتج الزراعى (الصافى) بين الأجور (أى ما يحصـل عليه العمال) والريع (أى ما يحصل عليه مالك الأرض)[4] . ؟

= للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل فى الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذى كان يستخرج به أوقية واحـدة ، من المنـاجم القديمة التى يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال ، م. د.) . كانت هاتان الأوقيتان الثمن الطبيعى للكيل من القمح (الذى لم تتغـير قيمته) على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالهـا (أي على فـرض بقـاء شروط انتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل ، م. د.) » .
Traités des taxes et contributions, p. 51.

(1) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية . هنا يبين ويليام بتى مزايا تقسيم العمل ليس فقط فى صناعة الساعات وانما كذلك فى كل الصناعات التى توجد فى مدينة ما أو حتى فى بلد ما .
cf. Autre essaie en arithmétique politique, p. 521 ; et Arithmetique politique p. 282-283.
وقد رأينا كيف اهتم ابن خلدون ، وأرسطو طاليس من قبله ، بتقسيم العمل ، وانما بالتقسيم الحرفى للعمل . وسنرى كيف اهتم آدم سميث ، مقتفيا فى ذلك أثر ويليام بتى ، بتقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية ، أى فى داخل المشروع الرأسمالى .

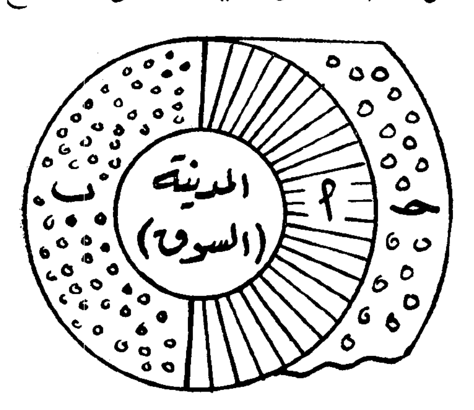
(2) يتعين على القانون الذى يحـدد الأجور « ألا يعطى للعـامل الا ما هو لازم لحياته (أى ما هو ضرورى لابقائه على قيـد الحياة ، أى لتجديد قدرته على العمل ، م. د.) . أما اذا أعطى الضعف فانه لن يقوم الا بنصف العمل الذى يمكنه القيام به والذى كان يقوم به فى حالة ما اذا كانت الظروف مختلفة » .

Traités des taxes et contributions, p. 103.

(3) The rent ; la rente.

(4) هنا يرى ويليام بتى فى ريع الأرض الشكل العادى للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصـل عليـه الرأسمالى (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يملكها ملكية فردية وللعمل الأجير) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمالى من مالك الأرض . هذه النظرة نجد تفسيرها فى =

بالاضافة الى ذلك نجـد عند ويليام بتى فـكرة **الريع الفرقى** (1) .
هذا الريع يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض فى الخصـوبة ، واختلاف الأرض فى موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الريع الفرقى نضرب المثل الآتى : كنقطة بـدء تمثل الأرض هبـة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لاحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون فى استطاعة أى فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (فى صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينـا أو نقدا) . نفترض فى هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمـح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التى لايدفـع فى مقـابل استخدامها أى مقابل)تتمثل نفقة انتاج وحدة القمح فى عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مسـاويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع



= الخصائص التى يتميز بها الموقف فى الوقت الذى كان يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الأغلبية الساحقة فى المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالشرط الأسـاسى للانتـاج ويظهر مالك الأرض كالشـخص الذى يختص مبـاشرة بالعمل الفائض من المنتجين المباشرين وذلك لمـا يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة يتعين أن توضع وضعا مختلفا فى اطار الانتـاج الرأسمالى حيث يوجد الى جانب مالك الأرض الرأسمالى الذى يقـوم على النشاط الزراعى مستغلا الأرض استخداما لوسائل انتاج أخـرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتى الرأسمالى وصاحب الأرض) ، كمـا يوجد الى جانبهما العمال الاجراء ترتبطهم بالرأسـمالى علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجـون المباشرون) النـاتج والجزء منه الذى يمثل الفائض ، ويختص رأس المـال نفسـه بالفائض بطريقة مباشرة ، وتحصل ملكية الأرض فى النهاية على جزء من الفائض . فى اطار الانتـاج الرأسمالى هذا ويتعين أن تطرح مسألة الريع من وجهـة نظر هذا الانتاج (الرأسمالى) ، ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الاتى : كيف يتأتى لملكية الأرض (مشخصة فيمن يملكونها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الـذي أختـص راس المـال نفسه بطريقـة مباشـرة مـن خـلال عـلاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض ؟

(1) Differential rent ; la rente différentielle.

هذه الوحدة في السوق وهو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ريع فى مقـابل استغلالهم لهـذه الارض • نفترض فى مرحلة ثانية أن طرأ ارتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة فى الطلب من مدينة مجاورة مثلا) ، وأصبح ثمن وحـدة القمح ١٢ قرشا • استجابة لهذه الزيادة فى الطلب يتوسع الانتـاج عن طـريق قيام الأفراد باستغلال أرض اضافية : الأرض ب ، وهى أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السـوق ، والارض جـ وهى متساوية فى الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها الى السوق • هنا نجد نفقة الانتاج على الأرض ب والارض جـ أعلى من نفقة الانتـاج على الارض أ (وهذه الاخيرة تبقى على حالها دون تغيير ، أى عشرة قروش للوحدة من القمح) • وتكون نفقة الانتاج أعلى على الارض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ • وتكون أعلى على الارض جـ لانها وان كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ الا أنها أبعـد من السوق الأمر الذى يرفع من نفقة النقـل • نفترض أن نفقة انتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب ، جـ هى ١٢ قرش متضمنة ربحـا قدره ثلاثة قروش • فى هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحـدة من القمح هو ١٢ قرش ، وهو ثمن يبيع به كل المنتجون أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها . ويحقق كل المنتجين ربحا قدره ثلاثة قروش فى كل وحده قمح يبيعونها سواء منهم من ينتج على الارض أ أو من ينتج على الأرض ب أو من ينتـج على الأرض جـ • الا أن صـاحب الارض أ ، التى تستمر نفقة الانتاج عليها مسـاوية لعشرة قروش ، يبدأ فى أن يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح• هذا الدخل هو ريع يأتى من الفرق بين أرضه والأراضى الأخرى فى ب ، جـ اذ تفترق أرضه عن الارض ب بأنها أكثر خصوبة ، كما أنهـا تفترق عن الأرض جـ بأنها أقرب من هذه الأخيرة الى السوق •

أما من ناحيـة **المنهج** فنلاحظ أن بتى يتميـز بوعى منهجى ، أى بوعى بالنسبة للمناهج التى يستخدمها ، وعيا يمتزج بوعيه بأنه ينشىء علما جديدا • منهجه فى البحث يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصـل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضـوع الدراسة • فى مقدمته لكتاب «الحساب السياسى» يقول ويليام بتى

— « أن المنهج الذى استخدمه لتحقيق هدفى فى الدراسة ليس شائعا بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتى الآن ، م• د•)، وذلك لأنه :

— بدلا من أن أقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فانى أعتنق منهجا يتمثل فى :

- أن أعبر عن نفسى فى صورة أعداد وأوزان ومقاييس ••
- أن استخدم فقط الحجج التى تعطيها التجربة المحسوسة ••
- ألا أعتبر الا الأسباب التى يكون لها أساس مرئى فى الطبيعة •

— ما أقوله من أفكار يكون اذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس »[1] •

من هذا يبين كيف بدأ يتضح **موضوع البحث الاقتصادى فى دورانه حول ظاهرة القيمة كما تظهر فى مجال الانتاج** وكيف أن هذا الموضوع يمكن معالجته **استخداما لمنهج تجريبى** كان قد استقر فى مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية • بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الانتاج تم كذلك وانما بابعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية • وخاصة فرنسوا كينيه •

---

(1) Arithmétique politique, p. 268-269.

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون[1] : يرى الطبيعيون ، وعلى الاخص أبوهم فرنسوا كينيه François Quesnay ذلك الطبيب « الذى جعل من الاقتصاد السياسى علما » [2] ، أن الثروة تتمثل فى « الاموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوى لهذه الأموال » • فالثروة تتمثل فى المنتجات : فيما يلزم منها لاعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج فى الفترات الانتاجية المقبلة • هذه الثروة تنتج فى مجال الانتاج لا مجال التبادل • وهى لا تنتج فى نظر فرنسوا كينيه الا فى مجال الانتاج المادى ، أى الانتاج الذى تتبلور نتيجته فى شكل ناتج مادى ملموس • وعليه يستعبد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة • **فى مجال الانتاج المادى ، تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج** ، اذ فى الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم فى الانتاج الزراعى ، أى تمكنه من انتاج «ناتج صاف» produit net يتمثل فى الفرق بين الناتج الكلى وما يستخدم فى الانتاج الزراعى من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين فى الزراعة[3] • فالزراعة وحدها هى التى تنتج فائضا • ولكن أية زراعة ؟

---

(١) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiociates على مجموعة من المفكرين يوجد على رأسهم فرنسو، كينيه انطلق فكرهم من فكرة النظام الطبيعى **L'ordre Naturel** التى خلفها الفكر الكنسى وسادت القرن الثامن عشر (كما سنرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظرى ومذهبها وتوصياتها من ناحية السياسة الواجب أتباعها . وأهم أفراد هذه المدرسة ، بعد فرنسوا كينيه ، هم ، ماركيز دى ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ — ١٧٨٩) — مرسييه دى لا ريفيير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ — ١٧٩٣) — ديبون دى نيمور Dupont de Nemours (١٧٣٩ — ١٨١٧) . أنظر ، شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٢) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ — ١٧٧٤) ، كان طبيبا بارزا ، شغل مكانا استراتيجيا في الحياة الفكرية لباريس وفرنسا في منتصف القرن الثامن عشر . أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته :

— INED, François Quesnay et la Physiocratie, Tomes I & II, Paris, 1958.

— M. Dowidar, Les Schémas de reproduction ..., ch. I & II.

(٣) K. Marx, Misère de la philosophie. Editions Sociales, Paris. 1961, p. 113.

هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة[1] التى تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الاسرة مستخدمة الثيران كقوة جر ، والزراعة الكبيرة[2] التى يقوم بها المزارعون[3] على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحل فيها الخيول محل الثيران فى الجر • بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هى النشاط الوحيد المنتج فان فرنسوا كينيه يعنى الزراعة التى يتم فيها النشاط على أساس رأسمالي . أي أن الأمر يتعلق بالإنتاج الزراعي الذي هو من قبيل انتاج المبادلة ذى الطبيعة الرأسمالية •

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه **لرأس المال** فى النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة فى شكلها المادى فى سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء فى عملية الانتاج التى تستخدم فى اثنائها • رأس المال هذا يأخذ فى نظر كينيه ثلاث صور : تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذى يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف ، ويسميه كينيه بالتسبيقات العقارية[4] • وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذى يتمثل فى أدوات الانتاج المعمرة التى تستخدم فى أكثر من فترة انتاجية كالمبانى والآلات ، ويسميه كينيه بالتسبيقات الأولية[5] • أما الصورة الثالثة فتغطى الجزء من رأس المال الذى يخصص للحصول على المواد الأولية التى يجرى تحويلها فى عملية الانتاج وتستخدم كلية فى فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين فى الانتاج • هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه « التسبيقات السنوية »[6] •

فى هذا الانتاج الزراعى ذى الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعى الذى يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة • فملاك الأراضى يحصلون بفضل ملكيتهم للارض على الناتج الصافى ، بينما يحصل العمال على الأجور التى تتحدد ، وفقا لفرنسوا كينيه ، على أساس حد الكفاف ، أى ما يلزم ،

---

(١) La petite culture.

(٢) La grande culture.

(٣) Farmers ; fermiers.

(٤) Les avances foncières.

(٥) Avances primitives.

(٦) Avances annuelles.

كحد أدنى ضروري، لمعيشة العمال strict nécessaire أي أن مستوى الأجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة •

ويبلغ تحليل فرنسوا كينيه ذروته فى تصوره للعملية الاقتصادية فى مجموعها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج من فترة الى أخرى ، وتقديمه لهذه العملية فيما يسمى بالجدول الإقتصادي Le Tableau Economique ولنرى ببعض التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادى [1] •

ابتداء من **واقع الاقتصاد الفرنسى** فى نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى أو ما يمكن تسميته بنموذجه لتجدد الانتاج [2] • بصفة عامة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهى تشق طريقها فى اطار المجتمع الاقطاعى ، ذلك المجتمع الذى كانت قواه الاقتصادية قد استنفذت ليس فقط بفعل الأزمة فى داخل النظام نفسه وانما كذلك بسبب الاعباء الثقيلة للحروب التى كانت تخوضها فرنسا •

فى هذه الآونة كان **النشاط الزراعى** هو النشاط السائد • غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر فى الناتج الاجتماعى • وكانت عائلة الفلاح ، التى تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعى الغالب للوحدة الانتاجية • الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة — وخاصة فى شمال فرنسا — تمثل فى عام ١٧٥٧ سبع المساحة المنزرعة فى فرنسا • فى هذه المزارع كان الدور الرئيسى لرأس المال والعمل المأجور : الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية فى الأرض التى تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد المزارع الغنى الذى يستغل مساحة كبيرة ، النفقات التى ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعى) وتساعد على زيادة الربح ، كتسميد الأرض وزيادة القوة الجارة ، الى غير ذلك • بالنسبة لكينية يمثل هذا النوع الأخير من مستغلى الأرض « مصدر رخاء الامة وقوتها » •

---

(١) انظر الباب الأول من مؤلفنا ... Les Schémas

(٢) Reproduction Scheme ; schéma de reproduction.

أما **النشاط الصناعى** فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة المنزلية • وكانت صناعة المنسوجات هى أهم الصناعات • والصناعة فى مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية ، ومن هنا كان التركز التجارى للصناعة فى المناطق المحيطة بالموانئ الكبرى • هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية • ولكن الحرفيون بانتاجيتهم المنخفضة كانوا مازالوا يسيطرون على المسرح الصناعى ، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيمة » .

أما **التجارة** فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء فى ذلك التجارة الداخلية التى كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التى شهدت دفعات قوية على الاخص فى التجارة البحرية . بفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانى والمدن التجارية • الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة فى شراء الارض مظهر العلو الاجتماعى فى مجتمع مازالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعى • ويخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة •

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية فى هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجى الأكثر أهمية : فهى لا تغذى فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وارستقراطيين ، وانما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وترتكز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا فى التجارة الداخلية والخارجية • **من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة فى تحليل كينيه •**

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالى لم تكن كاملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الانظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعى التى كانت لا تزال سائدة • عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعى يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك والنبلاء ، كبار رجال الدين والبرجوازية الكبيرة • من بين هؤلاء كان كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الارض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب

وانما كانوا يسيطرون كذلك على كل رأس المـال المصرفى تقريبا فى وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقـارية • ففى الوقت الذى كان يعانى فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العمال (الزراعيون والمشتغلون فى نواحى النشاط الأخرى) على ما يكفى بالكاد لابقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملاك الأراضى (والفئات الاجتماعية التى تتبعها) كمركز للقـرارات المالية والسياسية يسيطر على كل نشاط اقتصـادى • من هنا جاء الدور الاستراتيجى الذى تلعبه هذه الطبقة فى تحليل فرنسواكينيه •

فى هذا الاطـار **يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى فى صورة نموذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لاخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادى لا يتغير عبر الزمن ، فالامـر يتعلق بمـا يسمى بتجدد الانتـاج البسـيط[1] • الهدف من بناء هذا النموذج هو :**

---

(١) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه فى بنائه لنموذج تجـدد الانتاج بالاتى :

١ ــ أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط simple reproduction ; reproduction simple ، اذ يبقى حجم الناتج الاجتماعى دون تغيير خلال الفترات الانتاجية المتعاقبة ،على اعتبـار السـنة ممثلة للبعـد الزمنى لعملية الانتاج .

٢ ــ التحليـل هو من قبيـل التحليـل الجمعى macro-analysis اذ يشمل العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة . حيث يتم تجميع علاقات المبادلة كما لو كانت تأخذ مكانا بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة التى تتجدد وفقا لوظائفها الاقتصادية .

٣ ــ التحليل يتم فى صورة عينية ونقدية فى نفس الوقت . التدفقات العينية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات نقدية . ولكن الثانية تتحدد بالاولى . فالنقود تلعب ، فى نظر كينيه ، أساسا دور الوسيط فى مبادلة السلع . ولكنها تمثل كذلك الشكل الذى يأخذه راس المال فى أحد مراحل دورته الانتاجية .

٤ ــ التحليل ليس تحليلا وصـفيا فقط وانما هو تحليل تأصـيلى genetic; génétique كذلك ، اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعى والكيفية التى يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجيه .

ـــ التعرف على طبيعة عملية الانتاج الاجتماعى كعمليـــة للانتـــاج ولتجدد الانتـــاج ، والتوصل بهذه المناسبة الى أصـــل النـــاتج الاجتماعى وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية •

ـــ التعرف على كيفية تحقق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتمـــاعى فى أثناء عمليـة التداول • وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعى كشرط ضرورى •

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كيفية عملياته الاقتصادية عنـــد مستوى معين من التجريد[1] ككل عضوى مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل • فهو يتصور الأمة مكونة من ثـــلاث طبقـــات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هى :

ـــ **الطبقة المنتجة**[2] ، طبقة المنظمـــين الزراعيين : هذه الطبقـــة هى التى تنتج الناتج الكلى السنوى (ذلك هو ما يعتقـــده كينيه على أساس أن الزراعة وحدها هى النشاط المنتج ، كما رأينا من قبل • وفى

---

(١) يتحـــدد مســـتوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيـــه صراحة أو ضمنا ويقوم بتحليله على أساسها . هذه الفروض هى :

ـــ في تحليلـــه للنظـــام الاقتصـــادي كـــوحـــدة قومية يجرد كينـــاي مـــن أثـــر التجارة الخارجية ، فهو يفترض اقتصادا مغلقـــا لا يؤثـــر على الخارج ولا يتلقى من الخارج أى أثر .

ـــ ينصب التحليل على المبادلات التى تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ فى الاعتبار المبـــادلات التى تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعنى آخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكانا بين أفراد كل طبقة من الطبقات .

ـــ يفترض أن جميع المبادلات التى تأخذ مكانا بين الطبقات فى خلال الفترة محل الاعتبار تتم فى نهاية الفترة (وليس فى خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التى انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبـــادلـــة ويضـــع النـــاتج الاجتمـــاعي في حـــالة استعـــداد انتظـــار لبـــدء عملية جديدة للانتاج فى الفترة التالية .

ـــ يفترض كينيه أن النظام يعمل فى ظل المنافسة الحـــرة . فهو يجرد من آثار الاشكال الاخرى للسوق .

ـــ أخيرا يفترض كينيه فى تحليله أن الاثمان تبقى كما هى فى أثناء الفترة محل الدراسة ، كما أنها لا تتغير من فترة لاخرى .

(٢) La classe productive.

الواقع — كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج — ينتج الناتج الكلى فى القطاعين الزراعى والصناعى) • يتم الانتاج فى الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة• الأولى ويسميها كينيه « التسبيقات الأولية » تتمثل فى المبانى والادوات الزراعية « وهى مواد مصنوعة » • وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار (فرنك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أى ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم • أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسميها كينية « التسبيقات السنوية » فتتمثل فى المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للقبطة المنتجة ، وهى تهلك باستخدامها دفعة واحدة فى أثناء الفترة الانتاجية • ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار •

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التى تستأجر الارض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار فى شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار فى شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الأولية) • وتحصل فى وقت الحصاد على ناتج كلى زراعى قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار •

— **طبقة الملاك** (١) : هى الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشيته وملاك الأراضى وجزء من رجال الكنيسة • وهى تملك الأرض ولا تسهم فى عملية الانتاج • ملكيتها للارض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافى فى صورته النقدية ، تحصل عليه فى صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة • وتعيش طبقةالملاك على انفاق دخلها، أى الصورة النقديةللناتج الصافى ، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية •

— **الطبقة العقيمة** (2) : وهي معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون فى نشاطات غير النشاط الزراعى ،

---

(١) La classe des propriétaires.

(٢) La classe stérile.

ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية ، اذ يقـوم فقط ، فى نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعى الى شكل آخر ، شكل السلع المصنوعة • هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أى أن أدوات الانتاج التى تستخدمها هى من الضـآلة لدرجة تسمـح بتجاهلها وإنما هي تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١مليار • ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثنـاء قيامهم بنشـاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار • فى نهـاية الفترة الانتاجيـة يعطى القطاع غير الزراعى سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار[١] •

هذا ويلاحظ أن كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات الثلاثة ، ويكتفى بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع الدخول • وقد حدد كارل مـاركس فى دراسـته لنوموذج كينيه فى تجدد الانتاج[٢] كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار • كمـا حددها ه• ووج فى دراسة من أهم الدراسـات للجـدول الاقتصـادى[٣] ، بـ ٣ مليار • والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت فى الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعى بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + 1 مليار التسبيقات السنوية للطبقة العقيمة) . في هذه الحالة يأخذ راس المال المتداول للطبقة العقيمة الشكل النقدي .

---

(١) فى هذا النموذج للتكوين الطبقى للمجتمع لا يجـد العمل مـكانا محددا تحديدا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين :

— اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة ، وهذا هو سبيل الافضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجى .

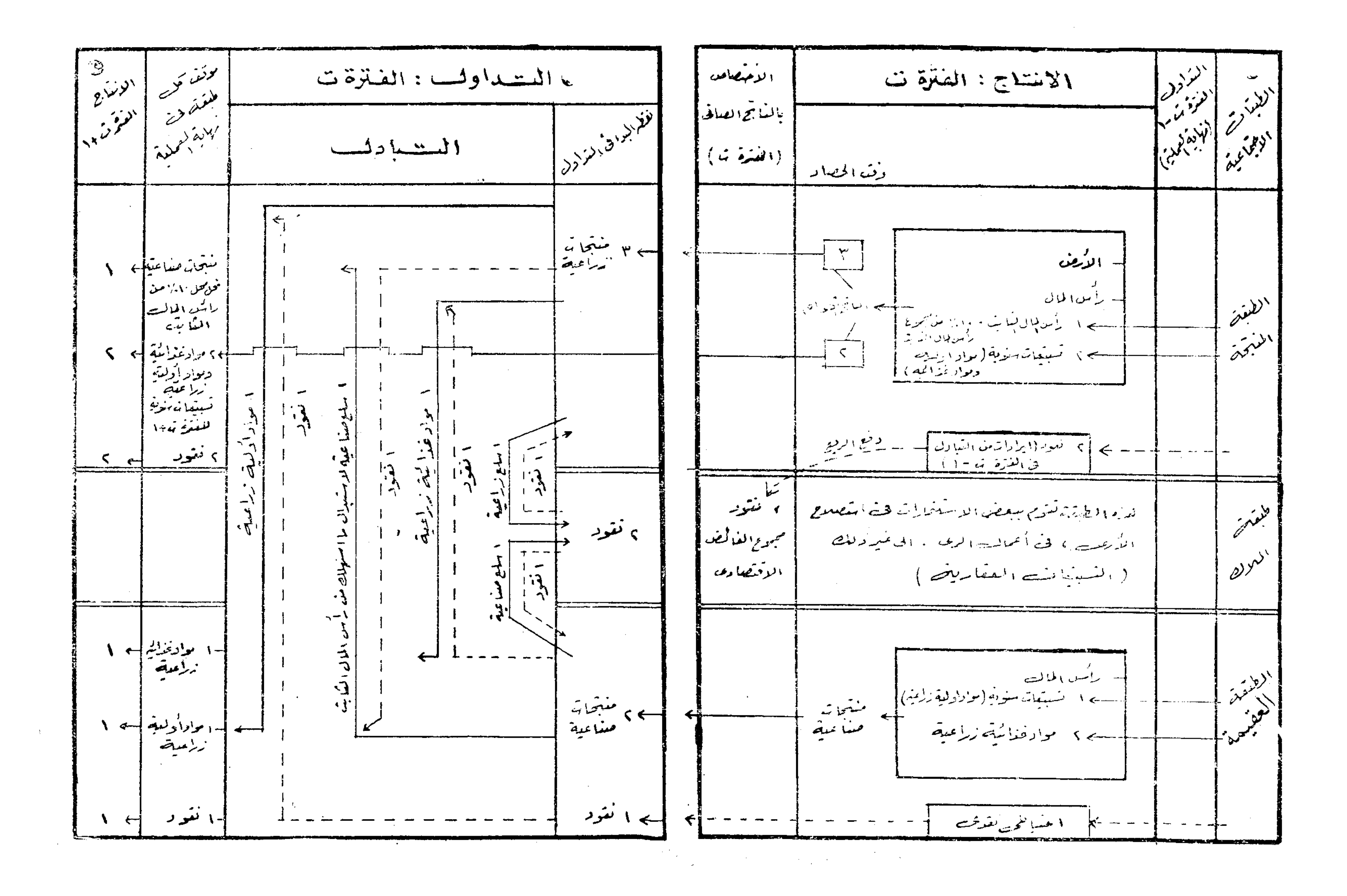
— أو اضافة القوة العاملة الى الطبقتين الاولى والثالثة (المنتجـة والعقيم) ، وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعى بصفة عامة والناتج الصافى بصفة خاصة .

(٢) K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 67 et sqq.

(٣) H. Woog, The Tableau Economique of François Quesna yA. Franke, Berne, 1950.

على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز 2 مليـــار والطبقـة العقيمة تحوز 1 مليار.

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توافرها لتجدد الانتاج • فى هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الافكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكى يكون من الممكن تجدد الانتاج فى الفترة التالية :



الطبقات الاجتماعية
الإنتاج : الفترة ت
التداول : الفترة ت
التبادل
وقت الحصاد
الطبقة المنتجة
الطبقة العقيمة
طبقة الملاك
رأس المال
الأرض
تسبيقات سنوية
مواد غذائية زراعية
منتجات صناعية
منتجات زراعية
نقود
مواد أولية زراعية
سلع زراعية
سلع صناعية
دفع الريع
الإنتاج الفترة ت+١

يتبين من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية فى التــداول الذى يتم بين الطبقات • اذ لا يدخل فى هذا التداول الا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستبقى الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول فى أثناء الفترة القادمة ، الفترة ت + ١ ، وهى تأخذ الشكل العينى لمواد استهلاكيــة ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أوليــة لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) • كما تدخــل فى التداول كذلك منتجــات صناعية قيمتها ٢ مليار • وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتهــا ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ ــ تبدأ طبقة الملاك فى انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه فى شــكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هــذه الطبقة فى الانفاق بشراء مواد غذائية زراعية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائى •

٢ ــ تشترى طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقى من دخلهــا النقدي ، من الطبقة العقيمــة سلع صناعيــة قيمتها 1 مليار تقــوم باستهلاكها •

3 ــ تشتري الطبقة العقيمة من الطبقــة المنتجــة مواد غذائيــة زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار •

٤ ــ لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس لماال الثابت (وهو يساوى ١٠٪ من التسبيقات الأولية ، أى ١ مليار) تشترى الطبقــة المنتجة من الطبقة العقيمة سلع صناعية (تأخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها 1 مليار.

5 ــ أخيراً ، تشتري الطبقة العقيمة من الطبقة المنتجة مــواد أوليــة زراعيه قيمتها •

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى ينتقل فى مجموعــه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائى) والطبقة المنتجة (لاســتبدال مــا

استهلاك من رأس المال الثابت) ، ومن ثم لا يبقى للطبقة العميقة شيء مما تنتجه ، اذ هى لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية فى استهلاكها النهائى •

يتضح من ذلك أنه **لكى يتمكن كل قطاع من الحصول على ماهو لازم لبدء الانتاج فى الفترة القادمة** ، أى لكى يمكن تجدد الانتاج فى الفترة التالية ، يتعين :

أولا : أن يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التى تحصل على الناتج الصافى فى صورته النقدية لدخلها انفاقا يثير سلسة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج • على أن تحقق هذه الشروط رهين ،

ثانيا : بأن يتم التداول على نحو يحقق **توازن النظام** فى نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه فى بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذي بدأ به الفترة الحالية ، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج فى الفترة التالية • فيما يتعلق بتوازن النظام يتعين أن نفرق **بين التوازن العام** بين الانتاج والاستهلاك ، أى بـ العرض الكلى والطلب الكلى ، والتوازن **على مستوى القطاعات** أو الوحدات الكبرى التى ينقسم اليها الاقتصاد القومى :

— بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلى على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائى (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية وسلع صناعية مساو لـ ٢ مليار •

— طلب الطبقة المنتجة على السلع زراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار •

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار •

— طلب الطبقة العقيمة على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار •

على هذا النحو ، الطلب الكلى = ٢+٢+١+٢=٧

أما العرض الكلى ، أى الناتج الكلى ، فيتكون من العناصر الآتية:

ـــ الناتج الزراعى الكلى وقيمته ٥ مليار .

ـــ الناتج الصناعى الكلى وقيمته ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلى = ٥ + ٢ = ٧ ، وهو مساو للطلب الـــكلى .

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنــــا بالقطاعين الزراعى والصناعى ، فان هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : ففى حالة القطاع الزراعى نجد أن الطلب على منتجاته هو ٢ + ٢ + ١ = ٥ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـــ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعى الذى يتساوى الطلب على منتجاته (وقيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

ــ يضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطـــاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه فى الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضــــمان الحصـــول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التى تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادى ، أى بنموذجـــه الخاص بتجدد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ ــ أن **الناتج الاجتماعى ينتج فى مجال الانتاج** ، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ ــ **ان التداول هو وســـيلة توزيع النـــاتج الاجتماعى بـــين الطبقات الاجتماعية** ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج ، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هى التى تحصل على الفائض الذى ينتج فى الزراعة .

٣ ــ **أن الانتاج فى غير الزراعة يجد أساسه الطبيعى فى الصـــفة المنتجة للعمل الزراعى** . فاذا لم يكن الانسان قـــادرا على أن ينتج

فى يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكى يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عامة تعمل فى نواحى النشاط الأخرى • بمعنى آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات فى انتاجية للعمل الزراعى تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعى • هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعى هى فوق كل شىء أساس الانتاج الرأسمالى الذى يسحب عددا متزايدا من الأيدى العامة التى تعمل فى انتاج المواد الغذائية الاساسية ويحولها الى قوة عاملة فى مجادلات النشاط الاخرى وخاصة النشاط الصناعى •

٤ — أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع الا ٣ مليار من النقود (الأمر الذى يتضمن سرعة معينة لتداول النقود) لكى يتم تبادل هذه السلع • على هذا النمو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية ، حيث يتحدد تداول النقود بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال •

٥ — أنه **بفضل التداول فى أثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ت + ١** • فى داخل التداول نلاحظ :

(أ) أن انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادى هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذى يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكى تتمكن من البدء فى الانتاج فى الفترة القادمة • من هنا يأتى الدور الاستراتيجى الذى تلعبه الطبقة التى تختص نفسها بالفائض الاقتصادى فى عملية تجدد الانتاج •

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التى يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعى اللازم لتجدد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت • وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم أن تحصل على المواد الأولية التى ستصنعها خلال الفترة القادمة •

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العـامة فى الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتهـا •

٦ — أنه مـع افتراض أن كل الفـائض الاقتصـادى يخصص للاستهلاك ، أى مع افتراض أن الطبقة التى تحصل عليه فى النهايـة انما تستعمله فى أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج فى الفترة القادمة بنفس الشروط التى بدأت بها فى الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجى ، أى تنتهى فى الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعى • هذه هى حالة افتراضية لمـا يسمى بتجدد الانتاج البسيط • ابتداء من هذه الحالة نستطيع أن نرى أن تخصيص جـزء من الفائض الاقتصادى ، لا للاستهلاك ، وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أى استثمار جزء من الفائض) يؤدى الى امكانية بدء الانتاج فى الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعى فى هذه الفترة • أى أن تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع • ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجدد الانتـاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع[1] • وهو ما قام به كارل ماركس فى مرحلة لاحقة ، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى وهو فى أوج تطوره [2] •

من كل هذا يبين أن **موضوع البحث الاقتصادى** عند فرنسوا كينيه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضـوى المتمثل فى العمليـة الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادى • هذا النظام الاقتصادى يكون — فى نظر كينيـه الذى شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعى — نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مسـتمدة من طبيعة الاشياء • **الظواهـر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين فيزيقية ، قوانين موضوعية ، قوانين مادية هى من طبيعة هذه الظواهر • وهى قوانين أبدية خالدة •**

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل

---

(١) Extended reproduction ; reproduction élargie.

(٢) K. Marx. Capital, Vol. II cf. M. Dowidar, Les schémas de reproduction... chs. III & IV.

، par les lumières de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما • ولكن أى منهج ينصحنا كينيه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين ؟ منهجه هو المنهج التجريبى • فهو يقوم بتحليل الظــواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التى تحــكم هــذه الظواهر والتى هى مستقلة عن أرادة الانسان • نقطــة البــدء هى الواقع فى كله الشامل • ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعــد من جوهر الظاهرة محل الدراسة • ولــكى يتم ذلك لابد من اتبــاع قواعد يتعين ألا نحيد عنها : « أولا ، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلنه التجربة ، ثانيا ، الا نحاول التوصل الى الحقائق الى تكشفهــا لنــا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجــرد الاستنباط م• د•) » •

على هذا النحو يتبلور فكر الرواد الذى يتمثل جوهره فى : طــرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتى ، فكرةبواجلبير[1] الاساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع، الافكار النافذة لكانتيون[2] الخاصة بالمبادىء العامة التى تحكم العملية

---

(١) P. de Boisguillebert ، اقتصــادى فــرنسى عاش بــين ١٦٤٦ — ١٧١٤ • بدأ فى كتاباته بدراسة الاحوال الاقتصادية فى فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقود Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs انظر تقديما حسنــا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف أجزاء العملية الاقتصادية عند بواجلبير ، الباب الاول من كتاب :

J. Nagels, La reproduction du capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev. Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات فى جزئين أصــدرهما المعهــد للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert, 2 tomes, I.N.E.D., Paris, 1966.

(٢) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ — ١٧٣٤) من أصــل أسبانى ، ايرلنــدى المولد ، فــرنسى باقامتــه ومعيشته فى المجتمــع الفرنسى • فى مؤلفــــه Essai sur la nature du commerce en général الذى ظهر فى عــام ١٧٥٥ بعــد وفاته ، نجــد أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل • وهو يناقش فى هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والاثمان ، النقود والفائدة • كما يقدم نظرية فى التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والاجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المنظمين (وهو أول من=

الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعى كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج[1] •

هذا الفكر يعكس تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد ، البحث عنه فى الظـواهر المـكونة للعملية الانتاجية ،منظورا اليها كعملية للانتاج وتجـدد الانتاج ، ظواهـر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية • هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية • واستخداما لمنهج تجريبى تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة • البعض يخلط بينهما • والبعض يطرح على نفسه مشكلة الثـروة ثم يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التى ما يلبث أن يضعهـا وضعهـا السليم ويحاول معالجتها • فى هذا المجال يذهب بتى واتباعه أبعـد من فرنسوا كينيه واتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ،وليس للعمل الزراعى فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقى للقيمة ، اذ مازال هذا المقياس يتـردد بين العمـل والطبيعة • الفكر هنا يعكس واقع الفترة التى يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعى مازالت تشق طريقها فى ظلال انظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعى •

ابتداء من هذه الافكار ، واستخداما للجهاز الفكرى لفلاسفة القرن الثـــامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعى) • وبالاستفادة من التطورات المنهجية فى البحث العلمى بصفة عامة • يتحقق البناء الكلاسيكى (التقليدى) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريـكاردو[2] • ومع هـذا البنـاء الـكلاسيكى يولد علم الاقتصـاد السـياسى •

= اسـتخدم اصطـلاح « المنظم » l'entrepreneur . وكتاب كانتيون هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية فى البحث الاقتصادى . أنظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ •

(١) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالنقـود والفائدة (وهى مناقشات تثور ابتداء من ثورة الاثمـان التى بدأت فى القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د نورث عن حرية التجارة الخارجية •

(٢) Adam Smith (١٧٢٣ — ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادى =

ثانيا : المدرسة التقليدية [1] :

لكى يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد

= اسكتلندى الأصل ، عمل أستاذا للمنطق والاقتصاد السياسى بجامعة جلاسجو وشغل مناصب اخرى فى حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر فى ١٧٧٦ مؤلفه الفرنسى بعنوان « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الامم »

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وسياسى وعضو مجلس العموم فى انجلترا . وقد بدأ فى بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر فى عام ١٧١٧ مؤلفه الرئيسى بعنوان « مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب »

= . Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبيرت مالتس T. R. Malthus (١٦٧٧ — ١٨٣٤) الذى يسند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باتست ساى J. Baptiste Say (١٧٦٧ — ١٨٣٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الاوربية . كما يوجد كذلك جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ — ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقدر محدود فى بناء النظرية الكلاسكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » الذى لم يسهم الا بقدر محدود فى بناء النظرية الكلاسكية وان كان يعد من عليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يدى آدم سميث ودافيد ريكاردو .

(١) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى ، والذى تبلور فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظرى يجد خير ممثليه فى آدم سميث ودافيد ريكاردو فى عملهما الفكرى الخلاق . على هذا النحو لا نعنى بالفكر التقليدي المعنى الذي يعطيه له كنز . فى كتابه «النظرية العامة فى العمالة»

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p. 3.

والذى يكاد يجعله مغطيا لكل فكر اقتصادى سابق عليه (أى على كينز). استخدام الاصطلاح بالمعنى الذى أعطاه له كينز غير سليم لا فى مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا فى مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة :

أولا : لأن موقف الفكر الاقتصادى السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا ، فاذا كان من رأى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالى يتطور على نحو متوازن وانه يعمل — =

السياسى يتعين علينا فهم **الوسط التاريخى** الذى نشأ فيه الفكر التلقيدى ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعى بصفة

فمن وجهة نظر **الوقائع الاقتصادية** رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعى وانعكاساته فى الزراعة . فى هذه المرحلة يصل التوسع الصناعى الى تحول كيفى ينعكس فى الثورة الصناعية التى تحقق تصنيع الاقتصاد القومى ، أى بناء الاساس الصناعى (الذى يتمثل فى الصناعات الانتاجية الاساسية) ليس فقط للقطاع الصناعى وانما للاقتصاد القومى بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدى فى التصنيع »[1]، اذ تم بناء هذا الاساس الصناعى خلال فترة طويلة اتجه الاغلب من الجهد فى بدايتها

= فى غياب القوى التى تحول دون تحقيق المنافسة — عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التى تحت تصرف الجماعة فان ماركس درس (كما فعل سيسموندى من قبله) الازمة الاقتصادية فى الاقتصاد الرأسمالى ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن ينمو من خلال الازمات ، اذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن يمثل قانونا من قوانين التطور الرأسمالى . كما سنرى بعد . انظر فى ذلك تحليله فى كتابه رأس المال ، وكذلك :

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, Eluctuations économiques. Editions Montchrétien, tome II, 1954, p. 261 - 316.

ثانيا : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذي يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تحليل على تسيير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذي يقوم على نظرية «ذاتية» تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يغلب عليه طابع التحليل الوحدى الذي يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو مستلم) على افتراض انعزالها عن بقية الاقتصاد . من الطبيعي الا تحظى الهويات الاقتصادية — وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها — الا بعناية قليلة من مفكري المدرسة النيوكلاسيكية ، وذلك على النحو الذي سنراه فيما بعد .

(1) The classical pattern of industrialisation ، ويسمى ذلك تفرقة له عن النمط السوفييتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تتضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعي للاقتصاد القومي .

الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التى خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ،على نحو حقق للاقتصاد القومى تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل فى النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر فى البناء الصناعى •

أما من ناحية **الفكر الاجتماعى** بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، فى مرحلة تكون البناء النظرى للمدرسة التقليدية بالخصائص الآتية :

١ ، انتصار النظرة العلمية للامور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية •

٢ — كان الموقف يتميز فى هذه الفترة بسيادة المناخ الفكرى الذى تتكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية •

٣— يتميز الموقف كذلك بتحطيم الاساس الفكرى والاخلاقى لصورة المجتمع القديم • لكى يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفى (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ — ١١٧٦ ، بايل Bayle ، ١٦٤٧ — ١٧٠٦) الذى تبلورت ابتداء منه النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية • ففيما يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثمن عشر ، وعلى الاخص فى فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة : Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المبير Alembert هولباك Hollbact وهلفتيس Helvétius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقى التيار المادى فى فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ — ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ — ١٧٥١) ، مع التيار المادى الانجليزى الذى تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ — ١٦٢٦) وجون لوك • وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة الا نتيجة للوجود السابق للمادة • ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادى • وهى

معرفة لا يمكن استخلاصها الا استخدامها للمنهج التجريبى[1] •

(ب) فكرة النظام الطبيعى l'ordre naturel التى خلفها الفكر المدرسى واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر • وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العليـــة • فى داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقى والعـــالم المعنوى بفضل التدخل السماوى • لهذا النظام الطبيعى قوانين موضوعيـــة (يقابلهـــا قوانين وضـــعية) يمكن لنـــور العقـــل اكتشافها [1] •

٤ ــ يتميز الموقف أخـــيرا بقيـــام الفردية[3] كفلسفة تهتم بالفـــرد (بالانسان) ، وانما ليس بالفرد بصفة عامة ، وانما بالفرد الذى ينتمى الى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجح • كانت صورة هذا الفـــرد الناجح تتمثل فى هذه الآونة فى رجل الاعمال ، فى الرأسمالى • ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جـــذورها فى الانانيـــــة والمصلحة الشخصـــية • الأمر هنا يتعلق بالمظهـــر النفعى[4] للفلسفة الفردية واخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانســـجام بين الفرد (كمـــا تتصوره) وبين المجتمع[5] •

فى هذا الوسط التاريخى يدخل التلقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادى :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد [6] بالعملية الاقتصادية:

---

(١) cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26-34.

(٢) cf. M. de Wulf, op. cit., M. Dowidar, op. cit., p. 31-32.

(٣) Individualism ; individualisme.

(٤) Utilitarian ; tilitariste.

(٥) cf. J. S. Mill, Utilitarianism, Liberty, and Representa-tative Government. Everyman's Liberary, London, 1944—B. Russell, op. cit., ch. XXVI, p. 740 & sqq.

(٦) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم فى مجموعها دون أن نقتصر على ما يعلنه الكاتب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . فدافيد ريكاردو يقول لنا فى مقدمة كتابه أن « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسى هى مشكلة تحديد القوانين التى تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التى يتكون منها المجتمع : طبقة العمال ، وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضى .. الذين يحصـــلون علـــى الأجـــور =

الظواهر الخاصة بانتاج وتبادل وتوزيع الناتج الاجتماعى • هذاالتوزيع تحدده شروط الانتاج • فى مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الأمة ، وهى ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل • ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض • من القيمة تدرس ظاهرة الاثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الريع) • ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولى للعمل • كما يكون تطور العملية الاقتصادية فى مجموعها ؛ وهو تطور يجد محوره فى تراكم رأس المال ، محلا للدراسة •

هذه الظواهر الاقتصادية التى يدرسها التقليديون **تحكمها ، فى** نظرهم، **قوانين موضوعية** • وهم يتأثرون فى ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعى للقرن الثامن عشر : فكرة النظام الطبيعى والنظرة المادية للكون • فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية ، حقيقية ، مادية ، هى من طبيعة هذه الظواهر • ولكن التقليديون ، تحت تأثير نفس الفكرتين ، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير • وذلك لان النظام الطبيعى نظام مطلق وشامل وأبدى (ومن ثم اكتسب قوانينه نفس صفاته) ، هذا من ناحية • ومن ناحية أخرى لأن الامر يتعلق بمادية ميكانيكية اذ لا تؤدى الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية : فكل حركة تعود بنا ، فى نهاية الامر ، الى نفس مستوى نقطة البدء • عليه تكون الظواهر الاقتصادية فى نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا [1] •

= والربح وريع الأراضى » ص ١ من كتاب مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب Everyman's Liberary, London , 1957 ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التى تحكم توزيع الناتج الاجتماعى الا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها الى الريع والاجور والربح ، لينتقل فى مرحلة تالية الى النقود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

(١) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون فى هذه الطريقة نظاما أبديا خالدا . وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص فى صورة الأزمة الاقتصادية .

يضاف الى ذلك أن **هذه الظـواهر ترد ، تحت تأثير الفلسفة الفردية،** الى أفراد اقتصاديين من نوع « الرجل الاقتصادى homo œconomicus هذا الرجل الاقتصادى يعبر فى نظرهم عن الطبيعة الانسانية فى جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادى • وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم[1] • وهو فى سـبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التى يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذى يبذله فى سبيلها • وقيامه بهذا الحساب الرشد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة •

تلك هى نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودهـــا وطبيعتها • وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر فى الاطار التحليلى :

ــ المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية:
الطبقة الرأسمالية التى تمتلك وسائل الانتاج ، الطبقة الارستقراطية المتملكة للارض ، والطبقة العاملة التى تعطى العمل • هذه الطبقـات الاجتماعية مرتبطة أحدها بالاخرى فىعملية الانتـاج • **هنا نجدنـا بصدد نقطة بدء فى غاية الاهمية فى تحليل الكلاسيك ، لانهم يفترضون بوعى أو بلا وعى ، أن الروابط الاجتماعية التى تنشأ بين الأفـراد فى عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسى المحدد للعلاقـات القيميـة** (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) **التى يتوقف عليها نمط وحركة النظام فى مجموعه •**

ــ المجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادى على المبادلة (نشاط موجه للسوق) التى تقوم بين أفراد من نوع « الرجل الاقتصادى » • هؤلاء الافراد يحققون ، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التى تمثل محرك النشاط اقتصادى ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسـميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التى هى فى الواقع القوى التلقائية للسوق•

---

(١) هذا القول يمكن اسناده الى آدم سميث وليس الى ريـكاردو . بالنسبة لهذا الاخير يقول شومبتير « يعتبر ريكاردو عادة من معتنقى مبدأ النفعية . والواقع أنه ليس كذلك . لا لانه كان ذى فلسـفة أخرى ، ولكن لأنه لم يكن ذى فلسفة على الاطلاق » تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٤٧١ .

فى هذا الصدد يتعين أن يستثنى ريـكاردو الذى يقـوم تحليله على التناقض ، لا التجانس ، بين الطبقات الاجتماعة •

— لمجتمع تسود فيه **المنافسة** ، ليس فقط فى داخل البلد الواحـد وانما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولى • فى هذا المجتمع **لا تقوم الدولة الا بدور الدولة الحارسـة** التى تقتصر وظيفتها على الحفـاظ على النظام العام (من خـلال حماية الملكية الفردية ضـد كل عدوان داخلى أو خارجى) [1] دون التدخل فى الحياة الاقتصادية للمجتمع الا فى المجالات التى يحجم عنها رأس المال الفردى •

ذلك هو **تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد** ، **وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصـادية** • فى تحليلهم لهـذه الظواهر يهدف التلقيديون الى الكشف عن القوانين الموضـوعية التى تحكمها • وعليه يكون **هدفهم علمى ، موضوعى** • وفى هذا التحليل يركز **التقليديون على المظهر الكمى** للظواهر مستخدمين بصـفة عامة **طريقة التجريد ذات الطبيعة الاسـتقرائية — الاستنتاجية** • فى اطار هـذا القول العام تحسن التفرقة بين آدم سميث ودافيـد ريكاردو •

طريقة سميث فى التحليل هى طريقة اسحاق نيوتن : التوصـل الى حقائق بسيطة عن طـريق التعميم الـذى يؤدى به الى الفكرة المركبة the synthesis ; la synthése بعد ذلك يتوجه الى الاحداث الحقيقة للتاريخ فى فترات مختلفة ويضع فى مقابلهـا ما توصـل اليه من أفكار ليستخلص من هذه الاحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية •

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظرى الذى يجرد من كل العوامل الثانوية التى تنحرف بالذهن عما هو جوهرى فى الظاهرة ، وذلك بقصـد التوصل الى الأفـكار الرئيسية[2] » مسـتخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقى • فهو يبدأ من فروض تطابق

---

(1) Cf. A. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & Co., London, 1838, p. 561 - 564.

(2) H. Bartoli, Histoire de la Pensée, op. cit., p. 224.

فى نظره الحالة الاقتصادية فى وقته ، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الافكار التى تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التى يدرسها .

بفضل هذا المنهج العام واستخدام هـذه الطريقة فى التحليل يتوصل التقليديون ، فى دراستهم للظواهر التى يتعلق بها موضوع العلم الجديد، الى بناء **مجموعة من النظريات** تمثل الجسم النظرى لهذا العلم :

ـ فهناك أولا نظرية للانتاج ترتكز على **نظرية العمل فى القيمة**[١]. وجوهر هذه النظرية أن المنفعه شرط القيمة ، اذ لكى تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها[٢] . وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ركاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الاثمان .ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض نظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفى بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسى ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمى لظاهرة القيمة وان نظريتهم فى القيمة هى الركيزة الذي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية .

ـ فعلى أساس القيمة تقوم نظريتهم فى **توزيع الدخل القومى**[١] بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهى نظرية تحتوى نظرية فى الربح

---

(١) The labour theory of value ; théorie de la valeur travail.

(٢) يهتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الاخص ما يسمى بالتقسيم الفنى للعمل ، أى تقسيم العمل فى داخل المشروع الرأسمالى . وقد رأينا كيف أن ويليام بتى درس الظاهرة من قبل سميث ويخبرنا البعض (أنظر جلال أمير ، مبادىء التحليل الاقتصادى ، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص ١٩٣) أن ابن خلدون قد سبق آدم سميث فى دراسته لظاهرة تقسيم العمل . ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منهما يدرس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل . فقد رأينا أن ابن خلدون يدرس فى القرن الرابع عشر التقسيم المهنى (أو الحرفى) للعمل ، بينما يهتم آدم سميث ، مقتفيا فى ذلك أثر ويليام بتى ، بظاهرة تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية ، وهى ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

(٣) The theory of income distribution ; théorie de la répartition des revenus.

والفـــائدة[1] يرتبط بهـــا نظرية رأس المـــال[2] ونظرية فى الأجور[3] ونظرية فى الريع[4] .

— وابتداء من القيمة توجد **نظريتهم النقدية** [5] تبحث فى طبيعـــة النقود ووظائفها وقيمتها وأثرها فى التداول .

— وابتداء من القيمة يبنون **نظريتهم فى التجارة الخـــارجية** [6] (التى تقوم على التقسيم الدولى للعمل) ، فى أســـباب قيامهـــا ، فى مزاياها ، وفى كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

— وعلى أساس القيمة تقوم أخيرا نظريتهم فى التطور الاقتصادى[7] الذى يجد فى تراكم رأس المـــال[8] (القيـــام بالادخار[9] واستخدامه فى بناء طاقة انتاجية جديدة ، أى الاستثمار)[10] المحرك الأساسى . وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمت دراسة ما يحـــدث للنصـــيب النسبى للربح فى الدخل القومى فى خلال عملية التطور . فى تحديد هذا النصيب النسبى تلعب الأجور الدور النشط نظرا لمـــا بينها وبين الربح من تناقض . فزيادة تراكم رأس المال تنعكس فى زيادة فى الطلب على القوة العاملة ، وهو ما قد يؤدى الى ارتفاع الاجور النقدية ، فى الزمن القصير . هذا الارتفاع فى الاجور النقدية يعبر عن نفسه فى زيادة فى الطلب على سلع الأجور ، أي السلع التي تستهلكها الطبقة العاملة وخاصة المواد الغذائية . ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الاخـــير ضرورة استغلال أراضى أقل خصوبة أو أبعد عن السوق ، فيزيد ريع

---

(1) Theory of profit and interest : théorie de profit et d'intérêt

(2) Theory of capital : théorie de capital.

(3) Theory of wages : théorie des salaires.

(4) Theory of rent : théorie de la rente.

(5) Monetary theory : théorie monétaire.

(6) Theory of foreign (or international) trade, théorie de commerce extérieur (or international).

(7) Theory of economic development : théorie de développement économique.

(8) Accumulation of capital : l'accumulation de capital.

(9) Saving : épargne.

(10) Investment : investissement.

الارض • زيادة النصيب النسبى للريع فى الدخل القومى تعنى نقصان أنصبة الربح ، والاجور • ويؤدى انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر فى تراكم رأس المال ، فلا توسع فى النشاط الاقتصادى ، الامـر الذى ينتهى بالاقتصاد القومى ، فى الزمن الطويل جدا ، الى الحـالة الساكنة [1] •

تلك هى النظريات التى تتعلق بالظـواهر الاقتصادية ، وتتضـمن بالنسبة لكلاسيك ، القوانين النظرية للاقتصاد السـياسى • ولكن اذا ما كان تصورهم لموضوع العـلم على النحو الذى رأيناه ، أى متعلقـا بظواهر خالدة أبدية ، يكون من الطبيعى أن تكتسب قوانين الاقتصـاد السياسى ، القوانين النظرية ، صفة الابدية فى نظر الكلاسيك • أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان •

على هذا النحو تتحدد ، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين ، معالم الاقتصاد السياسى • ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسبا كبيرا للعلم الذى نعنى بدراسته ، اذ هو يعنى مولده • ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السـياسى يغفل الحركة التاريخية للظـواهر الاقتصادية ، حركتها من خـلال التناقضات ، التناقضات التى تعكس الفكر الاقتصادى اللاحق عـلى التقليديين • اذ ما يلبث فكرهم أن يصـبح محلا لدراسات ناقـدة وخلافية ، الأمر الذى يعلن تطور علم الاقتصاد السياسى •

---

(1) The Stationary state ; l'état stationnaire.

الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسى فى المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية

سنحاول فى هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسى فى الفترة التى تغطى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا • ولكى يتم لنا ذلك سنرى :

ـ أولا : الاقتصاد السياسى بعد التقليديين ، فى الفترة التى تعطى النصف الثانى من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الاولى •

ـ ثانيا : الاقتصاد السياسى وتعميق الأزمة فى الاقتصاد الرأسمالى ، خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين •

ـ وثالثا : الاقتصاد السياسى فى وقتنا هذا •

١ ـ الاقتصاد السياسى بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التى تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى ونفيه ، أي الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تحطيم وحدة البناء النظرى الكلاسيكى ، وأثار فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

ـ التيار الاول ، وان كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم • هذا التيار يمثل فى ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى يطور علم

الاقتصاد السياسى بعـد مولده • ذلك هو تيـار الاقتصاد السياسى الناتج من تحليل كارل ماركس •

— أما التيار الثانى : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمـام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتـداءا من الحاجات • وهو وان كان يبدأ من بعض الافكار التى توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم • ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية [١] (أ والمدرسة الحديثة) •

أولا : الاقتصاد السياسى عند كارل ماركس [٢] :

يبدأ ماركس تحليله الاقتصادى **بنقد موضوع ومنهج الاقتصـاد**

---

(١) l'école margina-liste, l'école néo-classique. • Marginalist School, Neo-classical school ;

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصـادى لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسى بصفة عامة . هذا الأخير يحتوى ، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه ، الانتاج الفكرى للمفكرين الماركسيين فى كافة المجتمعات منذ أن بدأت أفكار كارل ماركس تمثل ، من الناحية المنهجية ، نظرة معينة للانسان ولوضعه فى الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية . وكارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) فيلسوف ، واقتصـادى ، وعـالم اجتماع ، ومؤسس الحركة العمالية الدولية ، كما ساهم فى النشـاط السياسى للطبقات العاملة الاوربية . ويغطى التحليل النظرى لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية . ويكفى أن نحيل القـارىء هنا الى كتابات ماركس ، أنظر فى تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des œuvres de Karl Marx. Marcel Rivière & Cie, Paris, 1956 — Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963.

كذلك نحيل القارىء الى بعض المؤلفات التى تهدف الى تقديم البنـاء النظرى لماركس بصفة عامة :

F. Mehring, Karl Marx. The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1951 — S. Hook, From Hegel to Marx : Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Bartoli, La doctrine économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 — A. Cornu, Karl Marx et Freidrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 — T.B. Bottomore & M. Rubel (eds.), Karl Marx, Selected Writings =

السياسى الكلاسيكى ثم يقدم لهما بديلا يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته .

فيثير ماركس أولا التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى التقليدى ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو **ينتقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع** على الاسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف ، أى المظهر الكيفى للظواهر الاقتصادية ، اذ يمتص تحليل المظهر الكمى (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فاذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التى تجرى

=

in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co., London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivière et Cie, Paris, 1957. Unesco, Marx and Contemporary Scientific Thought. Mouton, The Hague, 1969.

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس انظر أولا مؤلفاته وعلى الاخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondaments de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value (3 Volumes).

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson. An Essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz (ed.), Marx and Modern Economics. MacGibban & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital Maspéro, Paris, 1965 — R. Guilhéneuf, Le Problème de la théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (éd.), P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — O. Lange, Economie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا فى كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة فى ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

دراســتها متجانسة ، أى لا فرق كيفى بينها • والواقع أن الظــواهر ليست كذلك •

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجــانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له (بفضــل استلهامهم للفلسفة الفــردية) طبيعة أنانيــة وحاسبة (رشــيدة) : الرجــل الاقتصادى • هذا الرجــل الاقتصــادى يستمد قواعد ســلوكه من « الطبيعة الانسانية » التى لا تتغير عبر التاريخ • فى هــذه الحــالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محــددة للحالة النفســانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصــادى • وهــو ما ينتقده ماركس • فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد (وهى روابط اجتماعية) التى تنشأ على نحو ملموس فى المجتمع • بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات ، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظــواهر تســتمد صــفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات • فما هو اقتصادى يتجدد اجتماعيــا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة •

● بهذا النقد الثانى يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقــا ، وهــو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغــير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان •

بالنسبة لماركس ، يتعلــق موضوع الاقتصــادى السياسى بعمليــة الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية • فالظواهر الاقتصــادية التى تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ، ومن ثم يكون للقوانين التى تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظــواهر التى هى اجتماعية ، ومن ثم تاريخية • فى هذا المجال يتعين التمييز بين :

ـ ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الاشكال الاجتماعية للانتاج • مثال ذلك ظواهر التداول النقدى حيث كانت النقود تتداول فى المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى كما تتداول فى المجتمع

الرأسمالى ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر •

ــ وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الاشكال الاجتماعيــة للانتــاج •

ويترتب على ذلك أن التحليل النظرى للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

ــ القوانين العامة التى تكون مشتركة بين أكثــر من شكل من أشكال الانتــاج •

ــ والقوانين النوعية التى تميز الاشكال المختلفة للانتاج •

وعند دراسة شكل من الاشكال الاجتمــاعية للانتاج (أى عنــد دراسة الانتاج فى مجتمع معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية فى التعرف على طبيعة هــذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج •

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية فى نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسى كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للاشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أى للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا • ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسى طبيعة تاريخية ، فهو تاريخى بمعنيين :

ــ فهو تاريخى أولا بمعنى أن موضوع التحليــل ، المجتمع الحديث، محدد للباحث تاريخيا •

ــ وهو تاريخى ثانيا بمعنى أن موضوع التحليل ، طريقة الانتــاج الرأسمالية ، ليست كما أعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهــائى للانتاج الاجتماعى » وانما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة فى التطور التاريخى لهذا الانتاج » •

على هــذا النحو ، يعنى الاقتصاد الكلاسيكى بالنســبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالى وضع الاقتصاد السياسى الكلاسيكى نفسه محل تساؤل • وبما أن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى يتحــدد كاقتصاد سياسى بموضوعه فان النقــد الذى يصيب هــذ االموضوع

عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسى (الكلاسيكى) فى ذات وجوده • وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدى رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التى انطلق منها ماركس •

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسى التقليدى يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعى منهجى كبير • يرتكز منهج ماركس على النظرة الدياليكتيكية (أى الجدلية)[1] للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة فى سعيه المستمر تمويل هذه الاخيرة • هذا التحويل لا يكون ممكنا الا بفضل المعرفة التى يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبنى على تلك المعرفة • فى عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هى طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع فى حركته الديالكتيكية ويستخلص الافكار النظرية •

ففى الاساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية • وتكون عملية استخلاص المعرفة المتعلقة بعناصر هذه الحركة هى الاخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق الديالكتيكى • ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم للمنطق الديالكتيكى لنرى فى النهاية طبيعة طريقة التحليل •

فيما يخص الديالكتيكية المادية الامر يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة فى حركتها ، من المادة فى تطور صاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصيبها من تغييرات كمية تؤدى فى تراكمها ، وبتحولات فاجئة ، الى تغيرات كيفية ، أ ىجديدة • هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالاخر ارتباطا عضويا والتى هى فى تطور مستمر[2] :

---

(١) Dialectical ; dialectique.

(٢) هذه النظرة أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس «بالمادية الديالكتيكية» او المادية الجدلية dialectical materialism ; matérialisme dialectique, والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرة الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها انجلز اصطلاح « المادية التاريخية » historical materialism ; matérialisme historique وهو ما يسمى بالتفسير =

فالظواهر ، طبيعية كانت أو اجتماعية[1] ، توجد فى حركة مستمرة ، فى تحويل لا يتوقف ، أى فى تطور لا ينقطع . فكل شىء فى حالة صيرورة ، فى تغير مستمر ، لا شىء خالد أو نهائى . هذه الحركة تتم فى عملية ذاتية ، تنتج عن دينامزم ذاتى (ولا تأتى من خارج الشىء) ، هى تنتج من تصارع الاضداد ، من المتناقضات الداخلية . فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكى عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد ، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى . فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكى يتمثل فى وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين . ويتحقق الشرط الكافى لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيلكية لهاتين المرحلتين فى الوقت الذى يزول فيه بعض هذه العناصر . على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير .

وعليه نتبين :

ـ أن كل واقعة هى أكثر من مجرد واقعة ، اذ هى فى ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التى تتضمنها الواقعة . فى كل الاشياء ، فى كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبى ، أى

= المادى للتاريخ » (أنظر مقاله عن كتاب ماركس : مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى ، المنشور فى الاعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز ، الجزء الأول ، طبعة موسكو باللغة الانجليزية ، ص ٣٦٨) . والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية فى التطور الفكرى لماركس (أنظر .(H. Lefèvre, Le matérialisme dialectique, P.U.F., 1947 p. 63 ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك . وعلى قدر علمنا ، استخدم اصطلاح « المادية الديالكتيكية » لأول مرة بواسطة بليخانوف (أنظر :
.(G. PleKanov, Les Questions fondamentales du Marxisme. Editions Sociales, Paris, 1947, p. 17.

(١) مع فارق يتمثل فى أن تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق فى سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية . وأحيانا ما يؤدى هذا المعدل البطىء لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية .

نقيض العنصر الأول . فالشيء هو فى ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الاساسى للمجتمع الرأسمالى المتمثل فى التناقض بين رأس المال والعمل ، ففى داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجماعية التي تخول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العمال عن هذه الوسائل ويكون عليهم أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه العلاقة التى هى رأس المال تتضمن فى ذات الوقت العمل الاجير ، فأحدهما ينتج الآخر ، ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ، ويكون العنصر السلبى هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور وفى المجتمع الرأسمالى تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الاضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية ، وتكون الطبقة العاملة هى المحرك للتغير المجلبة للتطور) .

— فى صراع الاضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات ، أولا فى شكلها الكمى ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين ، فى شكلها الكيفى . هذا التغير الكيفى يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال فى أشكاله المختلفة وخاصة فى شكله النقدى يتساءل ماركس عن المرحلة التى يبدأ فيها رأس المال النقدى ظهوره كظاهرة سائدة وينتهى الى أنه لكى تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذى يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التى تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعليه لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا الا بد أن يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للانتاج الحد الأقصى اذا كانت ترفه فروع النشاط الانتاجي فى العصور الوسطى ، « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة . يتأكد القانون الذى ذكره هيجل فى كتابه عن « المنطق » ، القانون الذى بمقتضاها تؤدي التغييرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معنية ، الى فروق فى الكيف » [(١)]) .

— أن التغير الكيفى يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره فى الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور

---

(١) رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٣٠٩ .

(مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الاوربى من شكله الاقطاعى الى شكله الرأسمالى يقول ماركس: «تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الاهم من الناتج الاجتماعى ، م•د•) ، المترتبة على طريقة الانتاج الرأسمالية ، الملكية الخاصة الرأسمالية • هذا هو النقيض (أو النفى) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (أى المنتج الصغير الذى كان مالكا لوسائل الانتاج والذى تم التحول الرأسمالى عن طريق تجريده من وسائل الانتاج ، م•د•)• ولكن الانتاج الرأسمالى يولد بنفسه نقيضة بنفس الحدة التى تتميز بها قوانين الطبيعة (أى الاختصاص الجماعى بالناتج الاجتماعى ، م•د•) • ذلك هو نقيض النقيض • هذا الاخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالى ، أى على التعاون والسيطرة المشتركة على الارض ووسائل الانتاج » [1]) •

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعى والاجتماعى يتم استخلاص المعرفة ، كسبيل لسيطرة الانسان فى المجتمع (وفى المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام **المنطق الديالكتيكى** [2] • وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع [3] • فالانسان والطبيعة يمثلان ، فى العلاقة الديالكتيكية التى تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة • ويمثل تطور الانسان ، فى علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته ذات طبيعة ديالكتيكية وتاريخية • الامر

---

(١) رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٧٦٣ . انظر كذلك البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان ثورة الهر اهرنج على العلم » . وتتبدى أهمية هذا المؤلف فى أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب . والمعروف أن ماركس الذى كان ينوى أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen فى ١٨٧٦ ، والمشار اليه فى ص ٦٢ من كتاب Hook المشار اليه فى هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا) لم تتح له فرصة كتابته . ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظرى ، أى من العمل النظرى الذى قام به .

(٢) Dialectical logic ; la logique dialectique.

(٣) « يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسى ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانسانى ، أى ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو أبدى بدونها لا تبادل مادى بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة » رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٤٣ .

هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أى عمله الذى يسعى به الى تحويل الطبيعة . لتحقيق نفسه يعيش الإنسان، الـــذي يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها • ولكى تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى • من هنا كانت مسألة المعـــرفة بحيويتها اللامحدودة • فاذا ما تصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية فى حركة مستمرة أى فى تطور تعين أن يأخذ نشاطنا الفكرى ومعرفتنا — وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذى نعيش فيه — بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتحويل•ومن ثم تكـــون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية [1] ويصبح ديالتيك الافكار (أى الحركة الجدلية للافكار) انعكاسا واعيا من نتاج المـــخ (الذى هو مادة فى أكثر أشكالها تطورا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا [2] • أى أن ديالكتيك الفكـــر يعكس ديالكتيك الواقع • وعليه لا يكـــون المنطق فى وضع مواجهآ للكينونة ، اذ يتحد الاثنان فى كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية [3] •

أما بالنسبة لعملية التحليـــل ، تحليل الظـــواهر المكونة للعمليـــة الإقتصادية ، فانَ ماركس يتبع المنهج التجريدي القائم على الإستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقى مع استخدام أكبر للاستقراء• بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى

---

(١) يرجع اكتشاف قوانين الجـــدل (الديالكتيك) وبلورتهـــا بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الالمانى هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣٠) . وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالى . الامر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا . أنظر راس المال ، الجـــزء الاول ، ص ١٩ . وانظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسى والجدل الهيجلى
L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110. Août, 1963.

(٢) « بالنسبة لى حركة الفكر ليست الا انعكاسا لحركة الواقـــع ينقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى آخر » ، ماركس ، رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٩ .

(٣) بالنسبة لماركس ، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر ، انظر فى ذلك ص ٦٦ من : مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى ، طبعة Editions Sociales ببـــاريس ، عام ١٩٥٧ . والواقع أنـــه توجـــد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر ، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر :
J. Sipos, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 p. 47-63.

يلعبه فى مجــال دراسة الظواهر الاجتماعية بصــفة عامة والظــواهر الاقتصادية بصفة خاصة[1] .

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسى وفقا لمنهج ماركس فانه ، فى دراسة لهذا الموضوع ، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة فى المجتمع الحديث ، المجتمع الرأسمالى . فالتركيز يتم ، فى اطار تحليله النظرى ، على تطور الاقتصاد الرأسمالى الامر الــذى لا يتأتى الا بفهم طبيعــة طريقة الانتاج الرأســمالية وكيفية أدائهــا والتغييرات التى تصيبها عبر الزمن . وينتج عن هذا المجهود التحليلى بناؤه النظرى .

فهناك أولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**[2] . وهى نظــرية للعمــل فى القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظــاهرة القيمــة كأساس لتحديد الاثمان ، لمصدر القيمة وقياسها .

هنا يبدأ ماركس تحليله ، مستخدما المنهج التجريدى ، بتحليــل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية فى المجتمع الرأسمالى ، أى تبادل السلعة . تحليــل هذا الشكل الأولى يظهر بذور التناقض في هــــذا المجتمع . من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصـــــادية الأساسية[3] ، وهو يخرج بها فى ترتيب يعبر عن مولد هــذه العلاقات ونموها وتطورها . فهو ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الاخيرة الى رأس المال . فى أحد مراحل تحول رأس المال[4] . وهى مرحلة رأس المال المنتج (أى فى عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصــلها فى شراء ســلعة

---

(1) Theory of value and surplus-value ; théorie de la valeur et de la plus-value.

(٢) انظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسى فى كتابة . مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى .

(٣) هذه المقولات « هى اشــكال للفكر تمتلك حقيقة موضــوعيــة باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية حقيقية لا تنتمى الا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعى » . رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٧٦ .

(٤) سنرى فيما بعــد عند دراستنا للخصائص الجوهرية لطــريقة الانتاج الرأسمالية (فى الباب الثالث من هذا الجزء الاول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المــال .

(بواسطة الرأسمالى) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هى • هذه السلعة هى القدرة على العمل (أو قوة العمل) [١] التى تخلق ، عند بذل الجهد أى عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن فى عملية الانتاج الحقيقية •

ولكى نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر أن نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين أن نعي مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

— يتعين أن نعى أولا الفرق بين **قوة العمل والعمل** [٢] : فقوة العمل هى القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل أثناء عملية الانتاج • وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتى ولو كان في حالة بطالة. أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج ، أى الانفاق الفعلى للعضلات والاعصاب والمخ • وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الاخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل • الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم والهضم • فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حى له جهاز هضمى سليم ، أما الهضم فلا يحث الا فى الحالة التى يوجد فيها فى المعدة طعا ميجرى هضمه ، أذا توافرت الشروط التى يمكن فى ظلها استخدام القدرة على الهضم • وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق •

— فى اطار العمل يتعين أن نعى الفرق **بين العمل الفردى (الملموس)** [٣] **والعمل الاجتماعى (المجرد)** [٤] : **الأول** هو العمل الذى ينفق فى عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ،

---

(١) Labour-power ; force de travail.

(٢) Labour ; travail.

(٣) Individual (concrete) labour, work ; travail individuel (concret).

(٤) Social labour (abstract labour) ; travail social (travail abstrait).

مثلا) متمثلا فى انفاق القوة الانسانية فى شكل خاص • الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكوينى معين) تميزه عن غيره من العمل الفردى (كعمل العامل الزراعى مثلا) • فالصفات التى يتميز بها عمل صانع الساعات تختلف عن الصفات التى يتميز بها عمل العامل الزراعى • وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الاعمال الفردية • أما العمل الاجتماعى فهو العمل بصفة عامة ، أى ذلك المجهود الواعى المجرد الذى يميز مجهود الانسان عن المجهود الذى تبذله الكائنات الأخرى •

— فى كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين **العمل البسيط** [1] **والعمل المركب** [2] • فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التى يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة • أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا فى نفسه ، أى مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوى ٣ ساعات من العمل البسيط) • على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد من وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط •

— يتعين أن نعى ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن** :

فقيمة الاستعمال هى صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أى صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية • هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التى يتكون منها الناتج وكذلك الى خصائص (أو صفات) العمل الفردى (الملموس) الذى ينفق فى انتاجه[3] • وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه فى ظل كل

---

(١) Simple labour ; travail simple.

(٢) Complex labour ; travail complexe. انظر هذه التفرقة عند ابن خلدون • فيما سبق • هامش ٣ • ص ١١٩

(٣) انظر هامش ١ ، ص ٧٤ عاليه •

الاشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هى شرط القيمة فى اقتصاد المبادلة .

أما القيمة [1] فهى خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، فى ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هى اذن ظاهرة تنتمى الى انتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل فى أنها كلها نتاج العمل الاجتماعى المجرد (بالتضاد مع العمل الفرد الملموس الذى ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة جزءا من العمل الاجتماعى المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلعة[2] .

فى علاقات التبادل — وهى شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات إجتماعية تتم بوساطة الأشياء المادية - تعبر القيمة عن **نفسها فى شكل قيمة المبادلة التى هى علاقة (أى نسبة) بين قيمتين .** وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه فى التبادل (أى قيمة مبادلتها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما فى **صورة وحدات السلعة التى تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .**

---

(١) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعى بينهما : « يمثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة فى الثروة المادية ، اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخصان واحدا . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة المادية نقصا ملازما فى مقدار القيمة » رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٤٥ — ٤٦ .

(٢) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا « كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة فى ظل الظروف العادية للانتاج ، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد (فى المجتمع) فى هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة ، م. د.) » . رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة سلعة تبقى كما هى طالما بقى الوقت اللازم لانتاجها كما هو . ولكن هذا الاخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع انتاجية العمل ، م. د.) التى تتوقف بدورها على ظروف متنوعة ، من بينها المهارة المتوسطة للعمال ، تطور العلم ودرجة تطبيقة تكنولوجيا ، التنظيم الاجتماعى للانتاج ، مدى وكفاءة وسائل الانتاج ، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة » . رأس المال ، الجزء الاول ، ص ٤٠ .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة constant capital (أى قيمة وسائل الانتاج) التى تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل ، م = قيمة قوة العمل (هى نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة فى الانتاج أو ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (أى الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)[1] ، ف : قيمة الناتج الفائض ، أى فائض القيمة التى ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمالى بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها [2] ، وهو يدفع فى مقابلها الاجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أى القوة العاملة عند استعمالها)

---

(۱) variable capital . تختلف التفرقة التى يدخلها ماركس فى اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التى يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مبانى وآلات رما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الاولية والقوة المحركة والاجور) . فبينما تبين التفرقة التى يقول بها الكلاسيك الكيفية التى يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التى أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لانه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل ، فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته ، فهو يخلق فائض القائمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق الا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال ، الجزء الاول ، الباب الثامن ، وخاصة ص ۲۰۹ .

(۲) وتتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التى تتحدد بها قيمة السلع الاخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . الا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع فى أنه يدخل فى تكوين قيمتها عامل اجتماعى ، تاريخى . اذ تتحدد قيمة قوة العمل فى كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسمانى للعمال وانما كذلك « بمستوى المعيشية المتعارف عليه » فى هذا المجتمع . أنظر رأس المال ، الجزء الاول ، الباب السادس .

تنتج قيمة جديدة ، هى فائض القيمة • (ومن هـذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : $\frac{\text{ف}}{\text{م}}$ هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أى استغلال العمل) ، $\frac{\text{ث}}{\text{م}}$ هو التكوين العضوى لرأس المال [1] ، وأخيرا $\frac{\text{ف}}{\text{ث}+\text{م}}$ الذى يمثل معدل الربح) •

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمـن : ثمن التكلفة [2] ، ثمن الانتاج [3] وثمن السوق [4] • ويمثـل **ثمن التكلفة** ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالى ، ومن ثم فهو يسـاوى ذلك الجزء من قيمة السـلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المسـتهلكة فى انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل • فهو يسـاوى اذن ث+م•

أما ثمن الانتاج فهو عبارة عن ثمن التكلفـة فى فرع معين من فروع النشاط الانتاجى مضافا اليه متوسط معدلات الربح فى النشـاطات الانتاجية المختلفة • هذا المتوسط اجتماعى اذ هو يجرد من الاختلاف فى التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة رأس المال ذى القيمـة الثابتة الى رأس المال المتغير) فى الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى • على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه فى ذلك شأن القيمـة ، أى معنى الا فيما يتعلق بالمجتمع بأكمله • وثمن الانتاج هذا يختلف **عن ثمن السوق** • وهو الثمن اليومى الذى يتقلب حول ثمن الانتـاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تبـاع به السـلعة • وهو مسـاو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا فى هذا الفرع الانتاجى (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح فى مختلف الفروع) • ويختلف معدل الربح الفعلى من فـرع انتاجى الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظـرا لعـدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملهـا (لأسباب مختلفة)[5] •

---

(١) The organic composition of capital ; la composition organique de capital.

(٢) Cost-price ; prix de revient.

(٣) Production price ; prix de production.

(٤) Market price ; prix de marché.

(٥) انظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2).

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القائمة **نظـرية ماركس فى توزيع الدخل القومى** [1] بين الطبقات الاجتماعية • والتوزيع يحـدد نصيب كل طبقة وكل فرد فى النـاتج الاجتماعى ثم وهو يحصـل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة التى يتبلـور فيها هذا النصيب والتى تشبع القدر من الحاجات الذى يتمكن من اشباعها • ونمط التـوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومى بين الاجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة فى الحياة العملية) • ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والريع الربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والريع هو دخل طبقة ملاك الاراضى هذا الثلاثى هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض •

ثم هناك **نظرية النقود** ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخى ووظائفها

---

(١) يفرق ماركس بين :

ـ الناتج الاجتمالى الكلى total social product; produit social total
أى مجموع ما أنتج خلال الفترة الانتاجية وقيمته تكون تساوى ر+ م+ ف

ـ الناتج الصافى net social produit وقيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلى مطروحا منها قيمة ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) فى عملية الانتاج . قيمة الناتج الصافى = م + ف ، أى قيمة راس المـال المتغير + فائض القيمـة . الاول يستخدم فى شراء قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الاجور) ، والثانى يمثل دخل الطبقات المالكة (فى شكل نقدى) . فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقارى .

ـ الدخل القومى الكلى total national income; revenu national total
ويساوى الاجور + الربح + الفائدة + الريع .

ـ الدخل القومى الصافى net national income ; revenu national net يساوى الربح + الفائدة + الريع . وهو يعتبر كذلك « لان المجتمع بأكمله ، الذى يرتكز على الانتـاج الراسمالى ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الراسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا الا الدخل الذى يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع » . انظر رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٨١٨ — ٨١٩ .

والكيفية التى تتحدد بها قيمتها والدور الذى تلعبه فى الانتاج وتجدد الانتاج فى الاقتصاد الرأسمالى [1] .

ويكتمل البناء النظرى لماركس **بنظريته فى التطور الرأسمالى** . هذه النظرية تقوم على :

— تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع [2] .

— تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالى : من التراكم البدائى (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم فى أثناء العملية الاقتصادية فى وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

— من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ، وهى :

- قانون تركز (فى يد الطبقة الرأسمالية فى علاقتها بالطبقات الاجتماعية الاخرى) رأس المال وتمركزه (فى داخل الطبقة الرأسمالية نفسها) [3] .
- قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصادى الرأسمالى [4] . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا .

---

(1) أنظر الباب الخاص بالنقود فى « مقدمة فى نقد الاقتصاد السياسى » وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Suzanne de Brunhoff, La Monnaie chez Marx, Editions Sociales, Paris, 1967 — J. Morris, Marx as a Monetary Theorist, in, Science and Society, Vol. XXXI, No. 4, fall 1967, p. 404-427.

(2) انظر الابواب من ١٨ — ٢١ من الجزء الثانى من رأس المال ، وكذلك :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction... chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

(3) Law of concentration and centralisation of capital.

(4) من الناحية المنهجية يتعين ، لكى نفهم مضمون هذا القانون ، أن نعى مستوى التجريد الذى يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم =

● قانون ميل معدل الربح للانخفاض .

● وقانون التطور الاقتصادى غير المتوازن ، التطور الرأسمالى من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالى[1] .

من كل هذا يتضح أن البناء النظرى لكارل ماركس يبدأ من نقـــده النافذ للبناء النظري للتقليديين . بفضل منهج الناقد يتوصـل ماركـــس يتوصـــل ماركس فى ذات الوقت الى أن يحقــق لنفســه نقطــة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما فى النظرية التقليـــدية من نتــائج

= به على افتراض العمل التلقائى للاقتصاد الرأسمالى (اى على افتراض عـــدم تدخل الانسان فى عمـــل قوانينه) . كما يتعين أن نعى مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل ، بدور وعى الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والامر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادى) ، بنصيب الطبقة العاملة فى الدخل القومى فى المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب فى علاقته بمعدل زيادة الدخل القومى ، بالدور الذى لعبته هجرة السكان من أوربا الغربية نحو الاراضى « الجديدة » ، وأخيرا بالدور الذى لعبته المســتعمرات التى تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الام والميـــكانزم الذى تحقق بواســطته خلق الجيش الاحتياطى من العمــال على الأقل جزئيا فى المجتمعات المتخلفة .

(1) من ناحية الطبيعـــة المنهجيـــة تحليـــل ماركس تحليـــل جمعى macro-analysis; analyse macro-économique ، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية الاقتصادية فى مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحدى micro-analysis ; analyse micro-économique اى التحليل الذى يجد موضوعه فى وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية ، المشرع) ، انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلى للاقتصـــاد الرأســـمالى ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصـــائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلـــوك المنظـــم الفـــرد ، كمـــا سنـــرى بالنســـبة للحـــديين) . عند الإنتقال من التحليل الوحد ى الى التحليـــل الجمعى يعى ماركس أن الظـــاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردى مرفوعة الى الاس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومى ، وانما تكون على مستوى المجتمـــع مغايرة لمجموع الظاهرة علي مســـتوى الوحدة كما أن التحليل الذى يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العمليـــة الإقتصـــادية في حـــركتهـــا عبـــر الزمن وعلى تغييراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج .

أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهــذه النظرية التقليدية ذاتها • على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسى ، فى العملية التى يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكى •

فى ذات الوقت ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى • تيار يبــدأ من بعض مظاهر النظرية الاقتصادية التقليدية ، ولكنه ينتهى بانفصاله عنها • ذلك هو تيار الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية •

ثانيا ــ الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفــكر الاقتصــادى الحدى • نقول بلورة اذ بدأت هذه الافكار فى الوجود والتطــور من قبل هذا التاريخ • بل رأينا بعض بذور لها عند بعض التجاريين[1] • فقد تبلور هذا الفكر الإقتصادي بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم ويليام استانلى جفونس W. S. Jevons [2] ومارى

---

(١) انظر ما سبق ص ١٥٠ ــ ١٥١ . فى الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهــر على نحو منتظم ابتداء من ثلاثينيات القرن التاسع عشر . هذا الاتجاه هو الذى ساد فى كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٢) جفونس (١٨٣٥ ــ ١٨٨٢) ، وهو انجليزى بدأ حياته العملية موظف متواضع ثم عمل استاذا للاقتصاد السياسى . نشر مؤلفه الرئيسى عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسى Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية :
H. E. Barrault & H. Alfassa, V. Giard & E. Brière, Paris, 1909

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزى . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مســعود وعلى ابو الفتوح وصالح نور الدين . وهى ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف ، كما تبعد كثيرا جدا عن اســتخدام ما أصبح من قبيل اللغــة المصطلحية العربية فى الاقتصاد السياسى .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية .

— ليون فالراس M. L. Walras [1] وكارل منجر C. Menger [2] .
هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثانى[3] ، ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين الى يومنا هذا .

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى فى **وسط تاريخى** يتطور فيه للنظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الاجزاء المختلفة من العالم . فى داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التى تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى وتطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)[4] . وقد انعكس تنظيم

---

(1) فالراس (١٨٣٤ — ١٩١٠) ، وهو فرنسى ، عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسى بكلية الحقوق بجامعة لوزان . وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزن . وأهم مؤلفاته هى :
Eléments d'économie politique pure (1874-1877) (مبادىء الاقتصاد السياسى البحت) — Etudes d'économie sociale (1896) دراسات فى الاقتصاد الاجتماعى — Etudes d'économie politique appliquée دراسات فى الاقتصاد السياسى التطبيقى .

(2) منجر (١٨٤٠ — ١٩٢١) ، وهو نمساوى ، عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استاذا للاقتصاد السياسى بجامعة فيينا . مؤسس المدرسة الحدية بفيينا ، ومؤلفاته الرئيسى بعنوان « مبادىء الاقتصاد » فى عام ١٨٧١) .

(3) أهم هؤلاء الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢—١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسى بجامعة كمبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحدية بها . أهم مؤلفاته « مبادىء الاقتصاد Principales of Economics الذى نشر فى عام ١٨٩٠ ، ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة — وفى لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ — ١٩٢٣) وهو الذى شغل كرسى أستاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم مؤلفاته : Cours d'économie politique (1896-7) محاضرات فى الاقتصاد السياسى) . — Manuel d'économie politique, 1906 — Traité de sociologie générale 1916.
— وفى فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm-Bawerk (١٨٥١ — ١٩١٤) وفون فايزر F. von Wieser (١٨٥١ — ١٩٢٦) .

(4) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية فى انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التى أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء . ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصة فى الصناعة ، برزت صراعات العمال وتنظيماتهم التى وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (وخاصة فى صناعة النسيج) فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التى تحرم هذه التنظيمات والتى توجت =

هذه القوى فى التوصل الى تحديد الاهداف التى تسعى الىتحقيقها دفاعا عن مصالحها وفى صراعها فى سبيل تحقيق هذه الاهداف ، أى فى رسم سياسـة تتبعها هـذه القوى • وقـد اعتنقت مثـل هـذه السياسات بواسطة « غالبية النقابات العمالية البريطـانية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقابات الالمانية التى تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ، وكذلك بواسطة النقابات التى تنتمى الى اتحاد العمـل الامريكى الذى تكون فى ١٨٨٦ ••• وكان العدد الاكبـر من نقابات القارة (الاوربية) حليفا للاحزاب الاشـتراكية الماركسـية • واعتنقوا برامج تنـادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائى »[1] •معنى ذلك أنهم اعتنقوا ، كأساس نظرى لنشـاطهم النقابى والسـياسى ، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل فى القيمةالتى تجد جذورها ، كما رأينا ، فى النظرية التقليدية وخاصة فى تحليل ريكاردو • من هنا كانت نقطة البدء الايديولوجية (وغير العلمية) التى نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذى يهدف الىالتوصل الى بديللنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع ، وانما بروح مزورة ، الذى حول مسار عـربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطىء » ، بديل يبين أن « الاجور (أى العمـل ، م• د•) هى أثر لقيمـة الناتج وليس سببا لها »[2] •

= بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجميعات) التى صدرت فى ١٧٩٩ و ١٨٠٠ • أنظر
E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol. III, p. 389 & sqq.

(١) W. Ashworth, A short History of the International Economy Since 1850. Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

(٢) أنظر جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، الطبعة الفرنسية ، ص ٥٠ ، ٤٨ على التوالى • وانظر بالنسبة لهذه النقطة بصـفة عامة الصفحات من ٤٢ — ٥٠ • والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدى قد بدأ فى « ثلاثينيات القرن التاسع عشر الا أنه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسى وتطوره وكرد على تحدى هذا الفكر • يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج• م• كلارك بخصوص نظرية التوزيع :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marxian socialism is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and furnish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or =

فى بحث الحديين عن هــذا البديل يغيرون من « مســار العــربة الاقتصادية » **لتعود الى دائرة التبادل** (أو التــداول)[1] ، ولكنه على خلاف التبادل الذى اهتم به التجاريون (التبــادل المرتكز على الانتاج) ، التبادل **ابتداء من حاجات الافراد الاقتصــاديين** الذيــن يهدفون الى تحقيق أقصى أشباع للحاجات (اذا تعلق الامر بالفــرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدى (فيما يخص الفرد المنظم الذى يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا فى الواقع بصدد اعادة النظر فى **موضوع « الاقتصــاد »** [2] .

= other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M. J. Clark, Distribution, in, W. Fellner & B. F. Halley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64-65.

(١) نعرف ان انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للاثمــان . كما نعــرف أن علــم الإقتصاد السياسي قــد ولد وتطور من خــلال البحث عن تفسير للاثمان على أساس القيمة كما تتحدد فى مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولمفكريها ولكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، فى محاولة تصورهم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهرى يتعين ألا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى :

ـ فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المــال فى صورته النقدية الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد اناس يوجدون فى مركز العملية الاقتصادية كما تدور فى الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد ، الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمى بعيد عن الواقع الاجتماعى الامر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكر آخر فى العمل السياسى والنقابى للمجتمع وعجز الفكر الحدى امام أزمة الاقتصاد الراسمالى .

ـ التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق فى مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الامر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداءا من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو من قبيل الرجل الاقتصادى .

ـ الفكر الحدى يفوق الفكر التجارى من الناحية الفنية أى فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة فى التحليل .

(٢) نقول الاقتصاد Economics لأن هــذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » ، انظر فيما سبق هامش رقم ٣ ص ١٨ .

فى اطار التبادل ، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفـراد من قبيل « الرجل الاقتصادى » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيـكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه • فـلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه فى مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون • لنبين ذلك ببعض التفصيل •

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين فى سلوك أفراد يسعون ، فى مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصى استمتاع أو أقـل ألم[1] • هم أفراد يعرفون (بتشديد الراء) بالحاجات • هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالرأس ، «بالاشياء المادية وغير المادية» التى تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التى تعـرف (بتشـديد الراء) الندرة[2] • هذه الندرة تتضمن بدورها :

ــ المنفعة ، وهى « الصـفة المجردة التى بفضلها يستجيب الشىء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا فى أن تكون له صفة الناتج • ويـكون ذا منفعة كما يمكن أن ينتج استمتاعا أو يوفر جهدا »[3] ، كما أن الندرة تتضمن كذلك •

ــ الحد من الكمية ، أى أن الشىء لا يوجد تحت تصرفنا الا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التى يمكن اشباعها •

وعليه ينعـكس سلوك هـؤلاء الافراد هـم من قبيـل الرجـل الاقتصادى[4] فى علاقات بين هؤلاء الأفـراد وبين الأشياء النادرة

---

(١) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها •

(٢) Scarcity; la rareté.

(٣) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٩٧ • أنظـر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة :

Gaëton Pirou et autres, L'Utilité marginale de C. Menger à J. B. Clark. Les Editions Domat-Montchrétien, Paris, 2e édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٤) فى كتابات الأوائـل من الحـديين يبرز ما يسـندونه الى الرجل الاقتصادى كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة ; hedonistic nature ، nature hédoniste فهـو الرجل الذى يسـعى الى تحقيـق أقصى لذة وأقل ألم ، الرجل الرشـيد . ولكن مع الجيل الثانى من الحـديين بدأ التفـكير فى أن هـذا التصوير يعطى فردا غايـة فى التفريد وأن =

التى تصلح لاشباع حاجاتهم • هذه العلاقات (بين الانسان والاشياء) منظورا اليها من جانبها الكمى فقط هى التى تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد [1] • فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق أقصى اشباع استخداما لموارده المحدودة • ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصى منفعة ، وهى ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أي تتوقف على الفرد المستهلك) ، عن طريق الحصول على السلع التي هى بطبيعتها محدودة الكمية • وتكون العلاقة هى علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا فى السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللامحدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة • وكذلك الامر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه فى سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر فى سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة ، والامر هنا ينحصر فى علاقة بينه وبين هذه الاشياء • كما أنه يظهر فى سوق آخر هو سوق السلعة التى يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن • والامر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة • ففى السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشترى) يعيش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التى ينتجها) فى محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه فى السوقين (الانفاق فى سوق عناصر الانتاج والايراد فى سوق السلعة التى يبيعها) •

على هذا النحو **تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الافراد**

= « الرجل الحقيقى ليس رجلا اقتصاديا فحسب » . أنظر باريتو محاضرات فى الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الاشارة عليه ، ص ٧١.
كما يعتقد فون فايزر فى نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعى الى اللذة لا يتفق مع الواقع . انظ G. Pirou ، المرجع السابق لاشارة اليه ص ١٤١ — ١٤٢ .

(١) فى هذا المعنى يقول باريتو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج عن الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون فيها على أشباع حاجاتهم أورغباتهم وبين أشباع هذه الحاجات أن نفحص طبيعة هذه الروابط بين الأشياء وبين أشباع هذه الحاجات أو الرغبات ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التى تجد فى هذه الروابط سببها الرئيسى » . المرجع السابق ، ص ٣ .

والأشياء النادرة وليس كعلاقات بين الأفراد والأفراد بوساطة الأشياء المادية • ويصبح الاقتصاد بالتالى « علم » الندرة • الامر الذى يعنى أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية • هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه فى اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الاعضاء) والكيمياء ، والى غير ذلك »[1] •

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية • فى تحليلهم لسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادى يستخدم الحديون طريقة تختلف فى تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الاول والثانى •

فعند الحديين الاوائل ، منهج التحليل استنباطى بالدرجة الاولى دون استخدام المنهج الرياضى عند منجر[2] وباستخدام هذا المنهج عند جفونس[3] وفالراس • وبالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة فى التعبير وانما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب فى استخدام المنطق الرياضى حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ أنه « يتعين على الاقتصاد ، ان أراد أن يكون علما ، أن يكون علما رياضيا »[4] •

ويبرز **الفريد مارشال بين كتاب الجيل الثانى من الحديين بما يقوله عن منهج البحث فى الاقتصاد** : « يتمثل عمل الباحث فى الاقتصاد ، شأنه فى ذلك شأن كل العلوم تقريبا ، فى تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م•د•) ، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخلاصات منطقية بشأنها • وتتمثل النشاطات التحضيرية (فى نشط البحث) فى الملاحظة والوصف ثم فى تعريف الظواهر

---

(١) باريتو ، محاضرات فى الاقتصاد السياسى ، ص ٢ • وباريتو يجهل أنه حتى الظواهر الطبيعية التى يتعلق بها موضوع علوم الطبيعية ليست غير متغيرة • فهى فى حركة دائمة • ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التى يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية » ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧٧ •

(٢) cf. Pirou et autres, op. cit., p. 67.

(٣) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١ وما بعدها •

(٤) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥ •

وتقسيمها ، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية فى اعتمادها المتبادل ... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا ، اليسرى واليمنى ، لكى نتمكن من السير ... هذه المناهج التى تستخدم فى البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم فى استخدامها » . ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخى فى البحث الاقتصادى [١] .

ويستخدم باريتو طريقة فى الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية les approximations successives وتتمثل هذه الطريقة ، كما يصفها باريتو ، فى البدء ببناء نظرية عامة مبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية للمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق . فى مرحلة ثانية نستطيع ان نقترب تدريجيا ، عن طريق سلسلة من التقريبات ، من الواقع الملموس ، بالتوصل الى تصويرات نظرية تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا . دون أن نتوهم أننا نستطيع أن نصل ، عن طريق هذه التقريبات المتتالية ، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه — اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها فى كل أبعادها . فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل الى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا الى هذا الواقع بأكمله[٢] .

بقى أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين. وهى خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من **استدلال عند الحد**[٣] . وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادى

---

(١) A. Marshall, Principles of Economics, Macmillan, London, 1956, p. 24-25.

(٢) باريتو ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٦ — ١٧ . أنظر كذلك :

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique : Walras et Pareto, Editions Domat - Montchrétien, Paris, 3e édition, 1946, p. 301-312.

وقارن ما قلنا بالنسبة لعملية الاستقصاء ، ص ٤٨ — ٥٠ مما سبق .

(٣) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوىء (عدم المنفعة أو الألم) التى تنجم عن تعديل طفيف فى سلوكه • فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التى يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة ، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز ، بقدر معرفته وتقديره للتضحية التى يقدمهــا فى مقابل ذلك متمثلة فى عدد منافع وحدات النقود • هذه الوحدة الاضافية، هى الوحـــدة الحدية[1] ، أى تلك التى توجد عنـــد الحد بين استمرار المستهلك فى شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة • من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى سنتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[2] تستمد المدرسة ونتاجها الفكرى ، أى النظرية ، أي النظرية ، الإسم الذي يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد • وقد نتـــج عن جهودهم فى تحليل سلوك الافراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات **تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية** • دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة • فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمـــة والاثمان • أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

ـــ بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشىء واضح لا يحتـــاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية فى التطور •

ـــ بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro-économique أي تحليلا ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تأثير خارجي (أى تأثير يأتى من بقية اجـــزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقيـــة الاقتصاد الا أثرا يمكن اهماله : فمن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك فى السوق (نظرية الطلب) •ومن الطلب الى العرض الذي يتحـــدد بسلـــوك المنظـــم صاحب المشـــروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) •وابتداء م نالاثنين تقدم نظرية

---

(۱) Marginal unit ; unité marginale.

(۲) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

تحديد أثمان السلع التى تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التى تستخدم فى الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج •

ـ وبعد مارشال[1] يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

- فى اطار نظرية الطلب تنتقد النظرية التى تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس (2) وتقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل [3] •
- فى اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع فى ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من اشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار •

ـ كذلك مع الحاح الازمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التى تحاول تفسير هذه الظاهرة •

ـ كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أى المظاهر الكمية • كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أي مع عدم الأخذ فى الاعتبار للبعد الزمنى للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة •

وذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الإقتصاد والبناء النظري الذى يقوم على هذا التصور • والواقع أن **هذا التصور يعانى من الصعوبات الآتية :**

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد :

---

(١) تجد النظرية الحدية خير تقديم لها فى كتاب مبادىء الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من أدوات التحليل التى يتعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

(٢) Cardinal utility ; utilité cardinale.

(٣) Ordinal utility ; utilité ordinale.

واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعنى خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانسانى بصفة عامة والمشكلة الاقتصـادية لمجتمع محـدد تاريخيا (فى المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :

ـ فبالنسبة للمجتمع الانسانى بصفة عامة ، يتمثل الصراع مـع الطبيعة فى محاولة للسيطرة عليها لاشـباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات • ولكن الصراع يتم على نحو جماعى لان الانسان لا يعيشه بمفرده •

ـ وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما فى اطار تاريخى يتمثل فى المـرحلة التاريخية التى يمر بها هـذا المجتمع المعين •وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج فى المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى فى هـذا المجتمع طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة فى المجتمع • بمعنى آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتـاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشـوط الذى قطعه هـذا المجتمع فى سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانسانى بصفة عامة •

ـ أما بالنسبة للفرد ، والامر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعى ، بالفـرد الذى يمثل جزءا من كل اجتمـاعى يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعى للعمل ،فلا يمكن أن تتحـدد مشـكلته الاقتصادية الا فى اطار علاقات الانتاج التى تسود فى المجتمع المحدد تاريخيا (فى المكان والزمان) الذى يعيش فيـه هذا الفـرد • ففى المجتمع الرأسمالى مثلا ،لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفـرد بمعزل عن موقفه تجاه الاخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج •

محاولة تصوير المشكلة الاقتصـادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة

---

(1) cf. A. H. Hansen, Business Cycle Theory, 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., 1946 — Fluctuations économiques (ouvrage collectif). 2 Tomes, Domat - Montchrétien, Paris, 1954.

الاقتصادية للمجتمع الانسانى بصفة عامة ، أى كمشكلة ندرة ، تعنى فى الواقع :

— أولا تجاهل أن الذى يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) • وهو ما يعنى تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الاجزاء ، وبين الافراد فى المجتمع •

— كما تعنى بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعى ، اذ لا يرى فى هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشىء متجاهلين بذلك الطرف الآخر فى العلاقة •

— فاذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعى أصبح من الطبيعى أن تتصور كظواهر أبدية •

(ب) اذا ما زدنا على ذلك **أن الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفى** أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، فى نظر الباحث من الحديين ، فروق كيفية ، واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة فى كل مراحل التطور الاجتماعى • الامر الذى يعنى أن الظواهر الاقتصادية ، فى نظر الحديين ، ظواهر أبدية لا تتغير •

(جـ) من ناحية أخرى ، يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الافراد من قبيل الرجل الاقتصادى • هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادى كمستهلك ، بحاجاته التى يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التى هى بطبيعتها نادرة • هذه المنفعة فى نظرهم ظاهرة ذاتية ، أى ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر • وعليه يرتكز بناؤهم النظرى على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية • هل حقيقة كذلك ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هى صلاحية الشىء (السلعة) لاشباع حاجة معينة ، بقى أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه الصلاحية ؟ أهى لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم أنها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية فى ذات السلعة ؟ واذا أردنا أن نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هى الحاجة الى الملبس ، وليس حاجة أخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع أن الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الأولى دون

غيرها • هذه الخصائص انما يستمدها ، كما رأينـا من قبـل ، من الخصائص الطبيعية للموارد التى تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج فى مثلنا هذا • وهى خصائص تعطى الملابس الصفات التى تمكنها من حماية الجسم • كما أن خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذى أعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم أى من أن تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس • وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، أى منفعتها ، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هـذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبـار الشخص المستهلك لهـا • أى أن المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية •

أما النظريات المكونة للبناء النظرى للحديين فستكون محلا لدراسة تفصيلية نقوم بها فى مرحلة تالية [١] ، وهى دراسة ناقدة للمدرسـة الحدية • أما فى اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسى ، الذى نشتغل به الان ، فقد وضعت هذه النظرية [٢] موضع الاختبار التاريخى بحدوث الكساد الكبير الذى ساد الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من عام ١٩٢٩ •

٢ ـ الاقتصاد السياسى وتعمق الازمة فى الاقتصاد الرأسـمالى

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهـور تجربة من تجـارب البنـاء الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى • وبذلك يكف النظام الرأسمالى عن أن يكون النظام العالمى (أى النظام الذى يغطى كافة أنحاء العالم) ليكون النظام الدولى ، أى النظام الذى يظل مسيطرا على الاقتصاد العالمى مع وجود جزء من الاقتصاد العـالمى يحاول بنـاء اقتصـاد اشتراكى • ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحـدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالى من قبل ، لتسجل تعمق الازمة فى هـذا النظام على الصعيد الدولى • الامر الذى يدفع الدولة فى المجتمعـات

---

(١) أنظر الباب الأول والثالث من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٢) من المهم أن نذكر أن التيارين من الفـكر الاقتصـادى ، الماركسى والحدى ، عرفا فى خلال الثلث الاول من القرن العشرين مصيرين مختلفين ، اذ بينما ينتشر الفكر الماركسى ويحقق فعاليته فى مجال العمل الاجتمـاعى (النقابى والسياسى) تقتصر سيادة التيـار الفكرى الحدى على أوساط التعليم الرسمى فى الجامعات الاوربية .

الرأسمالية الى اتخاذ اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة من التدخل الكبير من الدولة فى الحياة الاقتصادية فى الوقت الذي تبلور فيه الطابع الإحتكاري للانتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الإحتكارية .

على صعيد الفكر تجد النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومى • اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى فى مجموعه فى ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعنى بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وانما نعنى به فى صورته الاجتماعية وفى اطار الهيكل الاقتصادى فى مجموعه) • وبدأ الفكر الاقتصادى غير الماركسى يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادى وميكانزم أدائه • ويمكن القول بصفة عامة أن **فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادى :**

ـ **التيار الاول** نتج عن المناقشات التى أزدهرت فى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولا بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين ، حول مشكلات التخطيط الاقتصادى وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط • هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالية مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكى الصاعد[1] •

---

(١) انظر فى هذا النقاش الذى ستتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ، وفيما يخص النقاش السوفيتى فى عشرينات القرن :

N. Spulber (ed.), Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth : Selected Soviet Essays, 1924-1930. Bloomington, Indiana University Press, 1964 — A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate. Cambridge, Massachussets, 1960.

وانظر ملخصا لنقاش الثلاثينات فى المراجع التالية :

C.D. Baldwin, Economic Planning, Its Aims and Implications, Barna, The free Press of Illinois, 1942, ch. 4 — W. Brus, Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie Socialiste, Maspéro, Paris, 1968 ,p. 29-83.

— **أما التيار الثانى** فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى لمعرفة العوامل التى تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجـودة فى المجتمع ، بقصد التوصل فى النهاية الى اكتشاف أسباب التبـديد (تبديد الموارد الاقتصادية) الذى ينعكس فى وجود بطالة جـزء من الايدى العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المـادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في نظرية كينز الخاصة بأداء الإقتصـاد القومى فى مجموعه[1] . وهو فكر يعكس الانشـغال بعلاج الازمـة المتعمقة التى يجد الاقتصاد الرأسمالى نفسه فيها فى المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده[2] .

وكان على الاقتصاد الرأسمالى أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكى يتمكن من الخروج من الكساد . ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عـن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمى .

٣ — الاقتصاد السياسى فى وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

— زيادة الاهمية النسبية للمجتمعات التى تحـاول بناء المجتمـع الاشتراكى وزيادة معدلات التطور المخطط .

---

(١) جون م. كينز John M. Keynes (١٨٨٣ — ١٩٤٦) ، عمـل استاذا للاقتصاد السياسى بجامعة كمبردج بانجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية . أهم مؤلفاته هو كتـاب « النظرية العـامة فى العمـالة ، والنقـود والفائدة » General Theory of Employment, Money and Interest ظهر فى ١٩٣٦ . وسندرس نظرية كينز بشىء من التفصيل فى الباب الخامس (بالجزء الثانى من هذا الكتاب) . ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليـل الجمعى (الذى ينشغل بأداء الاقتصاد القـومى فى مجموعة) ، وهى عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادى عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : اذ كان التعليل جميعا بصفـة رئيسية من فـرانسوا كينية الى ماركـس . ليصبـح وحديا بصفة أساسية عند الحديين . ثم يسترجع التحليل الجمعى مكان الصدارة مع كينز (الذى يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعى) . وهو ما سيتأكد فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشـغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادى .

(٢) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير =

– ازدياد حدة حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات وتفكك النظام الاستعمارى ، على الاقل فى شكله القديم .

– تحت تأثير هذين العاملين ، يضاف اليهما ما يحدث فى داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها ، يكف النظام الرأسمالى عن أن يكون النظام الاقتصادى الدولى ويصبح أحد الانظمة الاقتصادية الدولية وان كان ما يزال النظام الاقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادى أدى الانشغال بمشكلات النمو فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة فى الخروج من حالة التخلف ومحاولات الخروج منه فى الاقتصاديات المتخلفة التى كانت ومازال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التى يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) فى المجتمعات التى تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكى ، أدت هذه العوامل مجتمعة **الى العودة الى الاهتمام، فى مجال التحليل الاقتصادى، بمشكلات التطور الاقتصادى عامة ومشكلات التطوير الاقتصادى (أى التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادى لتشغل من جديد ، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكى ، مركز الاقتصاد السياسى[1] الذى يكون قد تبلور له موضوعه**

= الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادى ; economic stagnation stagnation économique الذى يرتبط على الاخص باسم اقتصادى امريكى معاصر هو الفن هانس Alvin Hansen أنظر مقاله :
Economic Progress and Declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1934, p. 366 & sqq.

(۱) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادى : فقد تمثلت المشكلة الاساسية للكلاسيك فى كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور فى داخل بنائهم النظرى . وبالنسبة لماركس تمثلت المشكلة فى الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالى ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالى مكان الشرف فى نظريته الاقتصادية . ثم يختفى التحليل الخاص بالتطور الاقتصادى من تحليل الحديين الذين انشغلوا ، كما رأينا ، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين =

ومنهجه كعلم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية ، أى العلاقات التى تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، فى التغير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدى اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية فى مجموعها وعلى الاخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هى التى تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان،كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التى تكون المجتمع فى حياته فى وسطه الطبيعى وكجزء لا يتجزأ من المجتمع العالمى فى تحوله المستمر ، ويكون قد تبلور فى نفس الوقت منهج العلم ، الذى يعكس النظرة العامة التى بمقتضاها نتصور الظواهر التى يتعلق بها موضوع العلم ويبين كيف تأتى لنا أن نستخدم فى دراسة هذه الظواهر ، أى عند القيام بالمجهود التحليلى ، منهج البحث العلمى بصفة عامة على أن يلعب التجريد دورا ذى أهمية خاصة فى عملية الاستقصاء ، وهى عملية يستخدم فى خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقى ، مع امكانية

= ليحتل مركز التحليل الاقتصادى،وانما مع فارق يتمثل فى ان هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادى التى تم تطويرها عبر الزمن ، الأمر الذى يمكنه أن يكون ذى كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة فى القيمة تعى الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة فى المجتمع الانسانى المعاصر .

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذى ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادى . بالنسبة للنمو فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, F. Perroux, R. M. Solow, R. Stone, J. Tinbergen ...

وبالنسبة لمشكلات التطور فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, C. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M. Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov. A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور فى الاقتصاديات المتخلفة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A. O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W. A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H. Myint, G. Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosentein — Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S.Amin...

الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضى باعتباره أعم صور الاستنباط، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمى ، للظواهر الاقتصادية •

على هذا النحو **ننتهى من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسى• وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسى ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه فى الباب الأول من هذا الجزء ، لم يكن ليمكن الوصول اليه الا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التى ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أى تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التى ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر ، هل هى علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الانسان والأشياء تنجم من سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى ؟ هل هى اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هى ظواهر ذات مظهرين كيفى وكمى فى ارتباطها العضوى ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكيفى ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان أم لا ، بمعنى آخر ، هل يسرى فى حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ • والتعرف كذلك على مصدر الافكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبى فى مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدى ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكى (الجدلى) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقى؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضى فى دراسة الظواهر الاقتصادية؟ الاجابة على هذه الاسئلة تمكننا من التوصل الى منهج علم الاقتصاد السياسى ، كما عرفناه فى الفصل الثانى من الباب الاول الذى نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التى برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره •**

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين اتيحت لنا فرصة التعرف على اسمائهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذى تنصب عليه دراستنا [1] •

---

(١) نترك للقارىء مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه فى تاريخ علم =

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين — وهو النتاج الذى يمثل — مجموعة من النظريات : نظـرية الانتاج ، نظرية القيمـة والاثمان (بما يرتبط بها من نظرية فى العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظـرية الريـع) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى • كل هذه النظريات فى علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية •

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليهـا اصطلاح « الاقتصاد السياسى » ، الذى يتميز عن غيره من فـروع الدراسات الاقتصادية التى تطورت مع الاقتصاد السياسى ، والتى تكون مع الاقتصاد السياسى ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية »[1] •
هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسى وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

— فهناك أولا **التاريخ الاقتصادى** [2] ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية فى تطورها فى مجتمع معين فى فترة تاريخيـة سابقة • مركز الانشغال هو الاحداث أو الوقائع الاقتصـادية التى وقعت فى هذا المجتمع خـلال هذه الفترة • مثال ذلك دراسة التـاريخ الاقتصادى لمصر فى القرن التاسع عشر • هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل فى فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما فى ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية فى تاريخها السابق • يزيد على ذلك أنه باحتوائها « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تـكون العلـوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض •

— هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفى[3] الذى ينشغل بمشكلات

= الاقتصاد السياسى لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفهما فى الباب الأول الى المفكر الذى قال بها والمرحلة التى ترد اليها .

(١) Economic Sciences ; Sciences économiques.

(٢) Economic History ; Histoire économique.

(٣) Discriptive Economics ; Economie discriptive.

الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى فى المجتمع المصرى فى وقتنا هذا • ويفرق فى اطار الاقتصاد الوصفى بين :

— الاحصاء الاقتصادى[1] ، وهو التعبير الرقمى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية الملموسة فى مجتمع ما •

— والجغرافيا الاقتصادية [2] ، التى تتمثل فى دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكانى للموارد والنشاطات الاقتصادية •

— وهناك أخيرا **اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى** ، وهى تتمثل فى الدراسات النوعية التى تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادى : الاقتصاد الزراعى ، الاقتصاد الصناعى ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك •

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أى الاقتصاد السياسى وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غنى عنها كهاد فى البحث الخاص بالتاريخ الاقتصادى والاقتصاد الوصفى • من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية فى تاريخها هى السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة علمية صحيحة • كما أن الاقتصاد الوصفى يزودنا بمعلومات تصبح لاحقة أساس دراسة التاريخ الاقتصادى •

— فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز فى اطار الاقتصاد السياسى على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

— النظرية الاقتصادية ، التى تستخدم بمعنى مصطلحى للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية بمظهريها العينى والنقدى ، (ومن ثم فهى تحتوى النظرية النقدية) •

— نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية •

— نظرية التطور الاقتصادى •

---

(١) Economic Statistics ; Statistiques économiques.

(٢) انظر ص ٦٢ — ٦٤ مما سبق •

— تاريخ الفكر الاقتصادى • ويتمثل فى دراسة تاريخ هذه النظريات •

فى اطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أى على فرض أن العملية الاقتصادية فى الداخل توجد بمعزل عن بقية الاقتصاد العالمى) • ولكن اتضح لنا من دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسى أن العملية الاقتصادية لا تأخذ دائما نفس الشكل الاجتماعى فى المراحل المختلفة لتطور المجتمع ، اذ اختلفت طريقة الانتاج (وما يرتبط بها من توزيع) فى اليونان القديمة مثلا عنها فى أوربا العصور الوسطى عنها فى أوربا الغربية ابتداء من القرن السادس عشر • فاذا اختلف الشكل الاجتماعى للعملية الاقتصادية ترتب على ذلك نسبية النظرية الاقتصادية التى تنشغل بطبيعة وأداء هذه العملية لارتباط النظرية بشكل اجتماعى معين من اشكالها • فاذا قلنا أن موضوع الاقتصاد السياسى يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة للعملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) كان معنى ذلك أنه يتعلق بالظواهر المكونة للعملية الاقتصادية فى أشكالها الاجتماعية المختلفة أو بما يسمى بطرق الانتاج المختلفة أو أساليب الانتاج المختلفة أوبالهيكل الاقتصادى فى أشكاله المختلفة • ويكون موضوع الاقتصاد السياسى متعلقا بالتالى بالطرق المختلفة للانتاج • الأمر الذى يلزم معه — لكى نضمن الانضباط لدراستنا للنظرية الاقتصادية — التعرف على فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى والانواع المختلفة منه • وهو ما يمثل محور اهتمامنا فى الباب الثالث •

الباب الثالث

فكرة طريقة الانتاج [1] (أو الهيكل الاقتصادى)[2]

رأينا أن عملية الانتاج هى عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وانما فى جماعة • فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية فى اثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع • هذه **العلاقات الاجتماعية للانتاج** تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته مؤداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل • فالوحدة الاقتصادية ، خلية النشاط الاقتصادى ، تعتمد فى قيامها بنشاطها الاقتصادى على الوحدات الاخرى اما فى حصولها على ما هو لازم لقيامها بالانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد فى قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، واما فى تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد فى تصريف الصلب على الوحدات التى تستخدم الصلب كعنصر للانتاج ، كالوحدات المنتجة للالات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التى تقوم ببناء المبانى حيث يستخدم الصلب ، وهكذا) •

هذه **الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج** ، فى داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها **تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التى تستخدم وسائل الانتاج ومن ثم اشكال التعاون وتقسيم العمل** ،

---

(1) Mode of production ; mode de production.

(2) Economic Structure ; Structure économique.

وتحدد من ثم دور كل فـــرد فى عملية الانتاج ونصيبه فى ناتج هـــذه العملية • هذه العــلاقة الاساســية تتمثل فى ملكية وسائل الانتـــاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التى تقوم عليها الشـــبكة من العلاقات الاجتماعية للانتـــاج • ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة فى مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتـــاج السائدة فى هذا المجتمع •

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى نرتكز عليه انما ترتبط ارتباطا عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه **بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج ، أى القوة العـــاملة** تعيش فى وسط تكنولوجى معين بما يستلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال التجربة وتنتقل عبر الاجيال ، ومجموعة وسائل الانتـــاج التى توجد تحت تصرف المجتمع والتى تتمثـــل فى الأرض وأدوات العمـــل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل •

ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتمـــاعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات الانتاج (بما ترتكز عليه نـــوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصـــادى • وهو يبين النحو الذى يترابط به هذا المستوى المعين من مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعى الذى يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع مما يعطى للعملية الاقتصادية فى مجتمع معين شكلا اجتماعيا يميزهـــا عن العملية الاقتصادية فى مرحلة مختلفة أو فى مجتمع مختلف •

ولفكرة طريقة الانتاج (أو الهيكل الاقتصادى) هذه أهمية خاصـــة ومركزية فى مجال الاقتصاد السياسى ، وذلك للاسباب الآتية :

١ ــ أن موضوع الاقتصاد السياسى وان كان يتعلق بالظواهـــر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها ، كما رأينا، فى أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمـــر الذى يمكن معه القـــول بأن موضوع العلم يتعلق فى الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتـــاج أو بالهياكل الاقتصادية المختلفة •

٢ ــ يترتب على ذلك أنـــه فى عمـــلية البحث العلمى (أى عنـــد استخلاص المعرفة) ترتبط النظـــرية (الممثلة للمعـــرفة المستخلصة)

بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى • فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسـئلة معينة • الحـاح المشكلة فى الواقع العملى يحدد المركز الذى تشـغله فى نطاق الفكر • يتم ذلك على مرحلتين :

* أولا تبدأ المشكلة فى الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة فى نطاق الوقائع أى فى نطاق الواقع الاجتماعى(١) •

* فى المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح الى درجة تدفع المشـكلة الى وعى المفكر فتنعكس مشكلة فى نطاق العمل النظرى(٢) •

هذان المجالان لا ينفصل أحدهما عن الآخر اذ يكونان جـزءا من الواقع الاجتماعى ، من التجربة الاجتماعية(٣) • ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل •

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى فى مرحلة تكوينها) تعـين ربط كل نظرية بالهيـكل الاقتصـادى عند دراسـة النظريات المختلفة •

٣ ــ أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التى تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه : كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته ، وأن أداء الاقتصاد فى مجموعه يتم بفضل قيام هذه الاجزاء كل بدور يتمتع بأهميـة معينة تتوقف على أهميـة الجـزء فى الهيكل الاقتصادى • أداء الاقتصاد فى مجموعه يؤدى بدوره ، وفى المـدى الطويل ، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادى نفسه • وعليه لايمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله •

٤ ــ من ناحية السياسة الاقتصادية ــ وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية فى التأثير على الواقع الاقتصادى ــ سنرى فيمـا بعد أن التطور الاقتصادى يعنى التغير الهيكلى للاقتصاد القومى وأن

---

(١) La pratique de l'activité matérielle.

(٢) La pratique théorique.

(٣) social praxis اذا أردنا استخدام اصطلاح praxis الالمانى الذى أصبح مألوفا فى نطاق نظرية المعرفة .

التطوير يعنى التغيير الهيكلى الــواعى (المخطط) • ومن ثم تمثلت نقطة البدء فى كل جهود تطويرية فى معرفة الهيكل الاقتصادى المـراد تغييره • وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليها من خلال جهود التطوير • فى التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الاداة النظرية الاساسية •

لكل هذه الأسباب يتعين علينا اذن أن نتعــرف بشىء من التفصــيل على فكرة طريقة الانتاج التى لابد وأن نكون لمسناها فى عرضنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسى (وما ســبقه من فكر اقتصادى) فى البــاب السابق • ولمـا كان هذا التاريخ يغطى الفترة التاريخية التى شهدت، وما تزال تشهد ، طريقة الانتــاج الرأسمالية والانتقال الى طريقــة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعى أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية • وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

— الفصل الأول : فى مفهوم فكرة طريقة الانتاج •

— الفصل الثانى : فى الخصــائص الجوهــرية لطريقة الانتـــاج الرأسمالية •

— الفصل الثالث : فى الخصــائص الجــوهرية لطريقة الانتــاج الاشتراكية •

الفصل الأول

فى مفهوم فكرة طريقة الانتاج[1]

نعلم أنه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهى :

— العمل ، المتمثل فى المجهود الواعى الذى تقوم به القـوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

— ووسائل الانتاج ، التى تتمثل فى الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل يجرى فى عملية الانتاج .

هذه الشروط التى اصطلحنا على تسـميتها بالقـوى الاجتمـاعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشـكل الاجتماعى لهذه العملية . هذه القوى تبين فى تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالى مدى سيطرة الانسان (فى المجتمع على الطبيعة . وفى اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعيـة تحـدد موقف كل فـرد فى مواجهـة الآخـرين ازاء وسائل الانتاج وتحـدد بالتـالى دوره فى عملية الانتاج ونصـيبه فى النـاتج الاجتمـاعى ، ومن ثم تكـون العـلاقة التى ترتكز عليها العـلاقات التى تنشأ بين الافراد فى عملية الانتاج . هذه العلاقات تتوافـق مع مستوى تطور قوى الانتاج لتكون معها طريقة فى الانتاج تتميز عـن غيرهـا من طرق الانتاج . وعليه تتحدد طريقة الانتاج فى نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوى تطـور القـوى الاجتماعية للانتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين لنتوصل الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتـاج التى لمسناها فى دراستنا حتى الآن .

---

(1) يستخدم « أسلوب الانتاج » كمترادف فى اللغة العربية لطريقة الانتاج .

١ ــ نوع علاقات الانتاج السائدة

فى تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى أولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الاساسية التى ترتكز عليها والتى وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الانتاج • لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء لهذا النشاط فى مجموعه •

أولا : علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التى تقوم بين أفراد الجماعة فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية فى عملية الانتاج والكيفية التى يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة • نعلم أن الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما فى جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الاخر الذى ينعكس فى تقسيم اجتماعى للعمل • نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته ، وبدأ تراكم هذه الادوات التى تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ــ مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية ــ يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم الى أن أصبح وجود هذه الادوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى ، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الادوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها (أى موضوع العمل) • من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التى يتم تحويلها فى أثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا أساسيا فى تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة فى صراعها مع قوى الطبيعة• بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الإنتاج الإجتماعي تبدأ العلاقة الإقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الافراد الآخرين) ازاء وسائل الانتاج فى أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التى تحدد دوره فى عملية الانتاج ونصيبه فى ناتج هذه العملية • ومع ازدياد اعتماد القوة العادلة على المتراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الحيوية • التعبير القانونى لهذه

الرابطة هو الملكية • ملكية وسائل الانتاج تصبح اذن العامل الجوهرى فى تحديد دور كل فرد فى عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الجماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالى الركيزة التى ترتكز عليها علاقات الانتاج •

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا فى التفاصيل الخاصة بالاشكال المختلفة التى يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم (بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية ، وانما لأن مجال دراستنا هذه لا يتسع لذلك) • بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الفردية لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج فى المجتمع البدائى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج[1] وبعض صور الملكية الجماعية فى المجتمعات الاسيوية القديمة) وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، على النحو الذى سنراه بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية •

ثانيا : الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف العام من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة فى مجتمع ما • تحديد هذه الحاجات يحدد فى نفس الوقت الغايات التى تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع فى بعض الاحيان • فاذا

---

(١) انظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية فى الجماعات البدائية ثم الملكية الفردية :

L.H. Morgan, Ancient Society (1817) 2nd Indian edition, Bharati Liberary, Calcutta, 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe, Man Makes Himself. Watts & Co. London, 1948 — J.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 59 & sqq. — E.J. Hobsbawn (ed.) K. Marx, Pre-capitalist Economic Formations. Lawrence & Wishart, London, 1964.

كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحدا (وهو اشباع حاجات أفراد المجتمع) فان الغاية **المباشرة** من القيام بالنشاط الاقتصادى ، **أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج ، هــذه** الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا — ومن ثم تاريخيــا — وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج • فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمــون على أمر الانتاج هو **الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون فى مواجهتهم بالتنازل لهم عن جــزء من منتجاتهــم** (أو عن بعض وقت عملهم) ، فى هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج • فلو تصورنا الانتــاج فى القرية المصرية قبــل أن تتغلغل فيهــا طريقــة الانتاج الرأسمالية نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة • الى جانب الفــلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد •• الى غير ذلك) • الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق • الحرفيون لا يقومون بالانتاج الا بناءعلى طلب سابق محدد مقدما ، فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول • هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل — من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج — فى اشباع مباشر لحاجات الأفراد • كان هذا هو الحال **الغالب** فى الانتــاج فى طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية •

* كما أن الغاية المباشرة من النشــاط الاقتصادى قد تتمثــل فى **تحقيق الكسب النقدى (فى صورة دخل نقدى)** • هذه الحالة تصبح هى الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقــدى وانفاقه اشباع حاجاته فى حدود هذا الدخل • هذه الغايه من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية وهى تنعكس فى مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدى ، كما هو الحــال بالنسبة لطريقة الانتــاج الرأسمالية • فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحســابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدى ، وذلك

على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية •

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى فى اشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع • فى هذه الحالة يتم الانتاج بقصد اشباع الحاجات التى تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع — فى ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج — باشباعها لغالبية أفراد المجتمع، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الإنتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية •

ثالثا : طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا — **تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية فى مجموعها** محصلة القرارات الفردية المستقلة التي تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا — أو **مخططا** — تلقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادى فى مجموعة رعاية قبل بدء النشاط تتمثل فى تحديد هدف للنشاط الاقتصادى فى مجموعه وفى تحديد الوسائل التى تمكن من تحقيق هذا الهدف فى خلال فترة زمنية مستقبلة محددة • مثال للحالة الأولى نجده فى أداء الاقتصاد القومى فى طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائى لقوى السوق • فهى تعمل عن طريق ميكانزم السوق • أما الحالة الثانية فهى فى حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التى تعمل من خلال ميكانزم التخطيط ، كما سنرى فيما بعد •

تلك هى علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الإنتاج السائدة فى المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لاداء هذا النشاط فى مجموعه • نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التى يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى علاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تتميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج • ما المقصود بذلك ؟

٢ — مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هى القوة العاملة بتكوينها الفنى ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل ، وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شـكلها الاجتماعي • والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس فى تغيير الانتاجية ينتـج عن معرفتـه لقـواها وزيادة انتاجيته بتنـوبع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية •

هذه القوى ، وأن كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخـذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا • فالعمـل الذى هو فى جوهره مجهود واعى يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ اشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج فى مجموعها : فهـو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج فى اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج) ، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الأرض) عند مستوى آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ، أى فى أوربا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج فى أوربا المعاصرة •• وهكذا • والأرض ، التى هى وسيلة انتاج ، هى فى الأصل هبة من الطبيعـة • هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتـاج الذى عرفته اليونان القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مسـتوى تسود فيه كوسيلة انتاج فى أوربا العصور الوسـطى •• وهكذا •• ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التى تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق فى مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة فى مرحلة تالية •

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطويرها أشكالا تعطى لكل مستوى نوعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحـدد نوع طريقة الانتاج السائدة • ولكن كيف نميز المستويات المختلفـة لتطور قوى الانتاج كعاكس لمدى سيطرة الانسان (فى المجتمع) على قوى الطبيعـة ؟

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس فى كمية ونوع

هذه القوى وفى الكيفية التى تستخدم بها فى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة • وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبى لقطاعات النشـــاط المختلفـــة •

مع تطور المجتمع الانسانى يتعدد النشاط الاقتصـــادى وتتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد ، الى الزراعة بمختلف أنواعها ، الى الصناعة بمختلف فروعها • وكذلك النشاطات المتمثلة فى القيـــام بالخدمات المختلفة • أياما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصـــادى وفقـــا لمدى مباشرة العلاقة بين الانســـان والطبيعـــة •

١ ـــ فهناك **النشاط الأولى** حيث العـــلاقة بين الانســـان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذى تقوم به الطبيعة فى عملية الانتاج دورا واضحا • مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، الزراعة وتربية المواشى والدواجن ، والنشـــاط الاستخراجى فى المنـــاجم والمحاجر • بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم فى التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعا لنشاط انتاجى آخر قبـــل أن يستعمل فى اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لابد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس •

٢ ـــ وهناك ثانيا ـــ **النشـــاط الثانوى أو الصـــناعى** الذى ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها فى نشاط من النشاطات الأولية • هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانســـان • فى هذا النوع من النشـــاط الانتاجى يعمل الانسان فى ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما فى الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم فى بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصـــناعى يتوقف (الى جانب اعتماده غير المبـــاشر على النشاط الأولى) على ظروف هى من صنع الانســـان كشروط العمل فى داخل المصنع • من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمـــل فى الصناعة أكبر منها فى الزراعة الا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصـــناعة وهو

ما لا يتحقق الا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادى • هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا اذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المتخلفة كالاقتصاد المصرى •

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط — الأولى والثانوى — الانتاج المادى أو السلعى •

٣ — وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها فى حالة النشاط الثانوى •مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين • وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة • والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ••• الخ) والادارة• والخدمات التى يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ••• الى غير ذلك •

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص فى أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التى تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للافراد فى غير نشاطهم الانتاجى كنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية • بالاضافة الى هذين النوعين من الخدمات هناك خدمات يعد أداؤها هدفا ووسيلة فى نفس الوقت : فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة فى المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدى الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك • فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشى لأفراد المجتمع ، ومن ناحية أخرى توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفنى ، يؤدى الى زيادة انتاجية الأفراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى •

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا • فللقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية • الآلات نحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج •

هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد الخام • وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة فى استخراج الحديد • أما المادة الخام فى صناعة النسيج فهى الخيوط المغزولة التى تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولى هو النشاط الزراعى • كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا • لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الأساس اللازم لادائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به • لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا للحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى ، كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى • فاذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لادائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم فى المدارس والمعاهد وكليات الجامعات • هؤلاء فى حاجة الى مواد يستخدمونها فى أداء الخدمة سواء فى التعليم أو فى البحث ، كما أنهم فى حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها • كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولى أو من النشاط الصناعى •

فاذا ما تصورنا الوحدات التى تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة فى وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى — وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية — ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولى (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات •

الوزن النسبى لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع فى داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل فى هذا القطاع أو الفرع • ويحدد بالتالى مدى مساهمته فى النشاط الاقتصادى فى مجموعه (أى مساهمته فى الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب فى الاقتصاد القومى •

الوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبى وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة فى داخل هذا القطاع) يحدد فى النهاية — فى ظل نوع علاقات الانتاج السائدة — مستوى انتاجية العمل وسرعة تطور الناتج الاجتماعى •

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبى لهذه القطاعات — فى المرحلة الحالية من مراحل تطور المجتمع البشرى — درجة تطور الاقتصاد القومى فى اطار طريقة الانتاج السائدة • فاذا كان الوزن النسبى للقطاع الصناعى (بما يحتويه من صناعات أساسية) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطورا • أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأولى بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى ، وكان الاقتصاد متخلفا • وتخلف الاقتصاد القومى مسألة نسبية : فالاقتصاد القومى قد يكون متخلفا بالنسبة لامكانياته الاحتمالية (وخاصة فى الثروة البشرية) • وقد يكون متخلفا بالنسبة للمستوى الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى • واعتقادنا — دون الدخول فى تفاصيل تحديد مفهوم التخلف — أن اقتصاديات مجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » انما تمثل اقتصاديات متخلفة بهذين المعنيين : فهى متخلفة بالنسبة لامكانياتها الاحتمالية ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التى تبنى أسس المجتمع الاشتراكى • كما أنها متخلفة بالنسبة لما وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى • وكلاهما يشير الى أن الهيكل الاقتصادى المتقدم يمثل — فى هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى — الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التى تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى فى قطاعاته المختلفة •

بناء عليه يمكن التمييز — فى داخل اطار طريقة الانتاج الواحدة — بين هيكل اقتصادى متخلف لا تزال تلعب فيه الزراعة دورا ثانويا

وهيكل اقتصادى متقدم يرتكز أساسا على النشاط الصناعى بفنونه المتقدمة • مرد ذلك أن الهيكل الاقتصادى وان كان يتميز باستقرار نسبى الا أنه فى تغير مستمر ، تغير يتم من خلال سير وأداء الاقتصاد • التغيرات الهيكلية ، أى التغييرات التى تعطى هيكلا مختلفاً للاقتصاد ، هى تغيرات كيفية تستلزم لوقوعها وقتا طويلا نسبيا ، اذ هى تغيرات تنجم عن تراكم التغيرات الكمية عبر فترة زمنية معينة • فلا يمكن القول بأن هيكل الاقتصاد القومى قد تحول من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى الى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعى الا بعد تغيرات تزيد من الأهمية النسبية للقطاع الصناعى عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية فيه بمعدل أسرع من معدل التوسع فى الطاقة الانتاجية فى النشاط الزراعى وتعكس بالتالى مستوى أعلى من مستويات تطور قوى الانتاج • التوسع فى الطاقة الانتاجية يتم عن طريق الاستثمارات (وهى استخدام جزء من الموارد البشرية وغير البشرية للمجتمع فى زيادة ما تحت تصرف المجتمع من سلع انتاجية تستخدم بعد تمام الاستثمار — أما فى انتاج سلع انتاجية ، كبناء مصنع للحديد وللصلب مثلا ، أو فى انتاج سلع استهلاكية ، كبناء مصنع لانتاج المنسوجات مثلا) بمختلف أنواعها • هذه التغيرات الهيكلية (التغيرات الكيفية) هى التى تعنى **التطور** [1] الذى ينعكس فى زيادة معدل زيادة الدخل القومى على نحو يمكن من رفع مستوى المعيشة ليس فقط بالنسبة للمستوى السابق وانما كذلك — فى حالة المجتمعات المتخلفة — على نحو يمكنها من اللحاق بمستويات المجتمعات التى سبقتنا الى زيادة طاقتها الانتاجية وبالتالى مستوى رفاهيتها • أما التغيرات الكمية (كزيادة فى الانتاج الصناعى مثلا فى سنة من السنين) فلا تكون من التطور الا بعد بلوغها حدا يغير من هيكل الاقتصاد القومى ، أى يحدث تغييرا كيفيا فى مستوى تطور قوى الانتاج • قبل بلوغ هذا الحد نكون بصدد تغييرات تعد من قبيل **النمو الاقتصادى** [2] فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائى أو عفوى — كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالى — يمكن القول أن الأمر يتعلق **بتطور**

---

(١) Development ; développement.

(٢) Economic growth ; croissance économique.

اقتصادى [1] ، أما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق **بتطوير اقتصادى** [2] .

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى تغير مستمر . اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج . هذه الأخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية ترتكز عليها علاقات الانتاج . كما يتضح أن النحو الذى يتزاوج به الاثنان يعطى طريقة الانتاج متضمنة مستوى معينا لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية وسائل الانتاج . **ويمكن أن نفرق من الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشرى . وسنقتصر فى بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التى تعرضنا لها فى دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسى وما سبقه من فكر اقتصادى على أن نكون واعين بأن طرق الانتاج التى سادت فى المراحل المختلفة من تاريخ الأجزاء الأخرى من العالم تستلزم دراسة خاصة متعمقة تسبق كل محاولة للتعميم أو لتكييف هذه الطرق ابتداء من تاريخ المجتمع الأوربى .**

٣ — الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه فى الباب الثانى عند الكلام على الوسط التاريخى لكل فكر اقتصادى . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظرى لكل طريقة من طرق الانتاج التى سبق وصفها بشىء من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية **للصورة النظرية لطريقة الانتاج التى كانت تسود مجتمع اليونان القديم** وجدنا غلبة النشاط الزراعى عليها مع نشاط تجارى يتبعه بعض النشاط الصناعى . فى هذه

---

(1) Spontaneous economic development ; développement économique spontané.

(2) Planned economic development ; développement économique planifié.

الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط فى النشاط الزراعى وانما كذلك فى النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) • كلاهما ، أى الأرض والعبد ، مملوك ملكية فردية للطبقة الاستقراطية • وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل فى حدود ضيقة — وبالقدر الذى تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعى على العمل الأجير — رأس مال ، وفى الشكل الغالب لرأس المال التجارى • فى مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبيد) • وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • هذا الانتاج الذى عرف المبادلة ، والمبادلة النقدية ، يرتكز على عمل العبيد • ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة **بطريقة الانتاج العبودية** •

أما فى **أوربا العصور الوسطى** فقد رأينا طريقة للانتاج يسود فى ظلها الانتاج الزراعى فى الريف • فى هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية، العلاقة السائدة • وهى علاقة تخول للفلاحين استغلال الأرض فى مقابل العديد من الالتزامات ، ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين ، ولكنه حق فردى فى مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين • ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) • وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية ، بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلى عن جزء من عملهم • وتعرف قوى الانتاج فى الزراعة مستوى أعلى • ثم تشهد المدنية بدء تطور الانتاج الصناعى على أساس الحرف • ويشهد المجتمع التمييز فى داخل الفلاحين وفى داخل الحرفيين • وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجارى ومنتج) وذلك فى حدود أوسع وفى اتساع مستمر (وخاصة فى المدن ابتداء من القرن الثانى عشر) • وعليه تكون ملكية وسائل الانتاج ، سواء فى الريف أو المدينة ، ملكية خاصة وترتكز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية • وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردى استقلالا فى الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد فى مجموعه أداء تلقائيا • هذا الانتاج ، الذى كان يقوم على الانتاج الطبيعى (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع

المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نقول هذا الانتاج كان يرتكز على عمل الاقنان فى اطار الاقطاعية كوحدة اقتصـادية واجتماعيـة وسياسية • من هنا جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتـاج الاقطاعيـة** [1] •

---

(١) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السـائدة فى المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن الحالى بأنها « اقطاعية » . والواقع أن هذا تكييف خاطىء نجم عن تعميم التصوير النظرى الخاص بطرق الانتاج التى عرفها تاريخ المجتمع الاوربى وتطبيقه ميـكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والـواقع أن طريقة الانتاج السائدة فى هذا المجتمع فى خمسينات القرن الحالى لايمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية :

أولا : أن المقارنة بين طريقة الانتاج التى كانت تسود المجتمع المصرى فى القرون الثالث عشر والرابع عشر تبين أن هناك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التى كانت سائدة فى أوربا فى هذه الآونة . هذه الفروق تتمثل فى الاتى :

١ ــ بينما كان حق ملكية الارض مجزأ فى داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع فى أوربا لم يكن هذا الحق مجزأ الا بحكم الواقع فى المجتمع المصرى •

٢ ــ بينما كان حق ملكية الارض وراثيا فى أوربا لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من أرض •

٣ ــ بينما كان للشريف الاوربى دور تنظيمى فى عملية الانتاج فى أولى مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الأمراء دخل بالانتاج فى الريف المصرى .

٤ ــ لم تكن طبقة النبلاء تقوم بالادارة ، اذ كان يقتصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو مجزأ من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع فى ادارة أبعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية) . هذا بالنسبة لأوروبا . أما فى مصر فقد كان الامراء يقومون مع السلطان بالادارة بالدور الحربى • وهى ادارة يغلب عليها الطابع المركزى .

ثانيا : اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت فى هذه الفترة ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى فى خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية ، ابتداء من عملية احتواء الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وما يترتب على ذلك من تغييرات كيفية فى طبيعة النشاط الاقتصادى من قيام الانتاج أساسا ، ورغم سيادة عائله الفلاح كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية ، على المبادلة ، ومبادلة المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالى فى خارج وداخل مصر ، الى ظهور أغنياء الفلاحين والعمـل الزراعى الأجير ، وغير ذلك من التغيـيرات الجوهريـة .

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التى تسود المجتمع المصرى (وعلى =

وابتداء من القرن الخامس عشر رأينا قيام انتاج يغلب عليه النشاط الصناعى وتصبح معه الزراعة فى تطورها نوعا من النشاط الصناعى • فى هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وانما كرأس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التى تصبح تابعة له • وتبقى الأرض ملكية عقارية وانما فى مركز تابع • وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة يفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم الا أن يبيعون قوة عملهم التى تصبح سلعة ، فالعمل يصبح اذن العمل الأجير • وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • أما قوى الانتاج فتكون محلاً لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعى لاستخدامها • هذا الانتاج ، الذى يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة ، يتوجه للسوق الذى يتسع ليغطى السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدى الذى يتمثل فى الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج • وتتخذ هذه القرارات فى كل وحدة انتاجية استقلالا عن الآخرين ، على أساس الاثمان السائدة فى السوق ، على نحو يعطى للاقتصاد فى مجموعه اداء عفويا أو تلقائيا • فى هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة • ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الرأسمالية** •

ثم يشهد القرن الحالى التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما فى ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر • ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة • وتعود الأرض الى جوهرها ، أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع • وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في الانتاج يغلب عليه الطابع الصناعي ويضيق فيه تدريجيا مجالاقتصاد المبادلة • هنا نكون بصدد

= الاخص الريف المصرى) فى الخمسينات دراسة هذا المجتمع فى تاريخههو وفى تاريخ احتوائه فى طريقة الانتاج الرأسمالية عندما تصبح الطريقة السائدة على مستوى المجتمع العالمى •

طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعى لاستخدام قوى الانتـــاج والطابع الجماعى للاختصـــاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعيـــة لوسائل الانتـــاج • تلك هى **طريقة الانتاج الاشتراكية •**

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج • وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرةمجردة • حاولنا جعلها أقل تجريداً عن طريق ادخال الوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مســـتوى تطور قوى الانتاج فى مجتمع معاصر • وطريقة الانتاج لا توجد فى واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة فى مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة • الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة فى شكل وحدات انتاجية حرفيـــة أو وحدات عائلات الفلاح التى توجد فى اقتصاد رأسمالى مثلا • ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصـــيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كمـــا اذا بدأت عائلة الفـــلاح التى لا تستخدم الا عملها فى انتاج محصـــولات صناعية لا تقوم العـــائلة نفســـها باستهلاكها • كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحـــو (النظرى) لا يعنى أن طريقة انتاج ما توجد فى المجتمعات المختلفـــة على نفس النحو ، بل قد تختلف طريقة نشأتها وســـيادتها باختـــلاف الظروف التاريخية للمجتمع • هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرفبشىء من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتى الانتاج الرأسمالية والاشتراكية •

الفصل الثانى

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالى هو شكل تاريخى من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أى شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمى بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتى وجدت فى بعض نواحى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية • اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله فى انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) فى التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعى ، وفى عملية التراكم البدائى لرأس المال • هذا الانتاج الرأسمالى يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسى للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة •

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لابد وأن تأخذها فى تطورها التاريخى لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمى مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص ترتكز على الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة • خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الإنتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . فى دراستنا هذه ، نقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الاخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء الاقتصاد القومى •

١ ـ نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى تصبح رأس مال • **فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية ـ**

تتم بوساطة وسائل الانتاج – مؤداها تمكين طبقة (أو بعض طبقات) فى المجتمع من أن تختص نفسها بالفائض الاقتصادى ، الامر الذى يعنى استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال أجراء فتصبح القــدرة على العمل (وليس العمل) سلعة العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أقنان الارض وعن عبيد المجتمع العبــودى فى أنه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الارض أو لسيد الطائفة أو معلمها ، فهو حر فى أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء . المظهر القانونى لهــذه الحــرية يتمثل فى حريته فىعقد عقد العمل . مؤدى ذلكأن وسائل الانتاج ليست رأس مال فى كل التكوينات الاجتماعية التى يعرفها التاريخ البشرى، هى لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا فى المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ أن **شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية** . ونستطيع أن نميز فى هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

– الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحــو ملكية المجموعات وهو اتجاه ينعكس قانونيا فى الانتقال من المشروعاتالفردية الى الانواع المختلفــة من الشركات التجــارية وخاصــة الشركــات المســاهمة [1] .

– الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التى نتجت عن تركز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاســع عشر حتى الحرب العالمية الاولى والفترة التىتبدأ ببدايةخمسيناتالقرن

---

(١) شركات المساهمة هى احد انواع شركات الاموال ، اى الشركات التى لا تقوم على الاعتبار الشخصى للشريك ، انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته ... وفى شركة المساهمة يجزأ رأس المال الى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداوة والانتقال بالوفاة ، ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر عــدد الاسهم التى يملكها ، ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادى فى العصر الحديث (والواقع انها كذلك فى اطار المجتمعات الرأسمالية فقط ، م. د.) . وقد نمت واتسع نطاقها حتى كادت تحتكر الشئون الصناعية والتجارية وتستأثر وحــدها القيــام بالمشروعات الكبرى وذلك لانها اقدر من غيرها على تجميع رؤوس الاموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها .. الدكتور مصطفى كمال طه ، الوجيز فى القانون التجارى . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٣ – ٢٥٥ .

الحالى حتى يومنا هذا (وذلك فى أوربا والولايات المتحدة الامريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى — فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق — مر بالمراحل الآتية :

١ — مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة . وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الافراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط ، أى رسم الاطار العام الذى تتخذ فى حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى . والمستوى (الثانى) : التنسيق بين قرارات الادارة التى تتخذ على المستوى الأدنى ، وانما فى حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدنى (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو نمو يحقق الاهداف ، أى فى حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

٢ — مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى القومى ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالى وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (فى نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسى بين مراحل الانتاج والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط فى الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذى كان يمارس فى داخل الوحدة المنتجة) .

٣ — ثم شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة

المشروع الرأسمالى فى شكله الدولى Multi-national corporation الذى عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية • هنا نجدنا بصدد مشروعات تقوم بنشاطها فى مختلف اجزاء الاقتصاد الرأسمالى العالمى وان كان يغلب عليها رأس مال احدى الدول الرأسمالية المتقدمة (نقول يغلب عليها ، اذ قد تنتمى اجزاء من المشروع الى رأس مال من دولة أخرى) • الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولى ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق فى الأجزاء المختلفة من السوق العالمى على نحو يمكن رأس المال من الاستفادة من مزايا توفر شروط الانتاج ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالقوة العاملة الارخص ، فى هذه الاجزاء • هنا يقسم المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها فى انتاج ناتج واحد الأمر الذى يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التى هى فى تغير مستمر • وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذى ساد فى المرحلة السابقة • وفى نفس الوقت يوجد المكتب العام The general office,the corporation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلى ونموه فى مواجهة الآخرين• هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة فى الاجزاء المختلفة من الاقتصاد القومى والعالمى، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج فى تغيرهما المتزايد • وهنا ينفصل المستوى الأول فى أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز فى المكتب العام للمشروع الذى تنحصر وظيفته فى رسم الاستراتيجية التى يتبعها المشروع لوجوده ونموه تاركا كل مايتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط وتنفيذ القرارات للمستوى الأدنى .

ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلى للعمل يمكنه من تطبيق مبادىء العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى نطاق فى اتساع مستمر ، كما يتمكن من تطوير « عقل أكبر » يمكن معه ادارة الثروة فى تركزها المتزايد •

٢ — الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى هو تحقيق الكسب النقدى

الهدف المباشر من النشـــاط الاقتصادى فى ظل طــريقة الانتـــاج الرأسمالية — حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية — هو تحقيق الكسب النقدى فى صورة دخل نقدى • هذا الدخل النقدى ، الذى يأخذ شكل الاجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاقه يحصل الافــراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع •

فى مجال الانتاج ، **تتمثل وحدة النشـــاط فى المشروع الرأســمالى** الذى يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالى : فيلاحظ ازديـــاد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التى يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق • وفى داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتطور وسائل ادارته باستمرار • وهدف المشروع الرأسمالى هو تحقيق الربح النقدى الذى ينعكس ، من الناحية الحســابية فى الفرق بين نفقات المشروع وايراداته • **فالهــدف بالنسبة لمن يتخــذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق أقصى ربح اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق** ، لمستهلك مجهول ، لكل من يسيطر على قوة شرائية : فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية [1] • فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة •

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل فى المشروع الرأسمالى لايستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوحدات الانتاج الحرفى ووحدات الاستغلال الزراعى لبعض عائلات الفلاحين • ولكنها لا تلعب الا دورا محددا جدا فى النشاط الانتاجى، كما أنها تختفى بسرعة فى تزايد مستمر •

٣ — العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائى أو عفوى

الانتاج الرأسمالى انتاج تلقائى يتم عن طريق قوى السوق وجهاز الاثمان الذى يلعب الدور الحيوى فى توزيع الموارد الانتــاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة • بعبارة أخرى السوق وحركات

(١) Solvant wants ; besoins solvables.

الاثمان هى ميكانزم (أو أداة) التنسيق فى الاقتصاد الرأسمالى : كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التى ينتجها ، بالنشاط والمكان الذى يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطى (أو المخزون)[1] من المواد الاولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج معين فى خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الاثمان التى تواجهه فى الاسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير فى هذه الاثمان) أى أثمان المنتجات وأثمان السلع التى يستخدمها كعناصر انتاج[2] . والتى تحدد مع الفن الانتاجى المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الافراد أو مجموع القرارات التى يتخذها فى هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الاثمان فتتغير، الامر الذى يؤدى الى اعادة النظر فى قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات — أى تغييرات الاثمان — فى الحدوث الى أن نقترب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتى يعتمد أحدها على الاخر فى نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هى النتيجة التى قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الافراد . بعبارة أخرى، نتيجة النشاط الاقتصادى للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذى يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن **النتيجة النهائية تحدث تلقائيا** دون أن تكون فى حسبان أحد قبل حدوثها ، فهى نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة فى السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية [3] ، أو قانون القيمة [4] ، مستقلة فى عملها عن ارادة الافراد ، وهو مايعبر

---

(١) Stock.

(٢) Factors of production; facteurs de production.

(٣) Objective forces ; forces objectives.

(٤) The Law of value ; la loi de la valeur.

عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالى يعمل من خلال ميكانزم السوق [1] .

فى طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج فى أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعى التى تتم على مراحل ثلاث :

* فى المرحلة الأولى يظهر الرأسمالى صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدى أو من يمثله فى السوق كمشتر للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها فى انتاج السلع . تلك هى مرحلة تحول رأس المال النقدى [2] الى رأس المال المنتج [3] .

* فى المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالا منتجا . تتم عملية التفاعل فى داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها فى السوق . فى هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع [4] .

* فى المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح — المتجسم فى قيمة جزء من الناتج والذى خلق فى اثناء المرحلة الثانية — وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هى مرحلة تحول رأس المال السلعى الى رأس المال النقدى .

فى هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتى يعتبر كل منها شرطا للاخر . اثنتان من هذه المراحل (الاولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . فى اثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة

---

(1) The market mechanism; le mécanisme du marché.

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة فى الحياة الاقتصادية . وسنرى فى الفصل التالى أن تدخل الدولة وان كان يؤثر فى ميكانزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى متوقفة على قوى السوق .

(2) Money capital ; Capital argent.

(3) Productive capital ; capital productif.

(4) Commodity capital ; capital marchand.

لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى • فى المرحلة الاولى وظيفة رأس المال النقدى هى تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعى • قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها • فى المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتــج هى خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استعمــال هذه السلع استعمالا منتجا • فى المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائى التى لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذى خلق فى المرحلة الثانية• فى أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التى بدأت بها الدورة وانما تزداد • هذه الزيادة تطرأ فى أثناء مرحلة الانتاج التى تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا[1] لا يســتطيع فى ظله الاستمرار فى دورته دون أن يدخل فى دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التى اشتريت من الســوق فى خلق قيم جديدة • فى المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال — وقد ازداد مقدارها الان — الى نفس الشكل الذى كانت تتخــذه فى بداية الــدورة ، الى رأس المــال النقــدى •

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعى تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للاجزاء المختلفة لــرأس المــال الاجتماعى تتم فى اتجاهات مضادة • فى هذه العملية لا يمر كل رأس المــال الاجتماعى من مرحلة الى أخرى حتى تنتهى الدورة ، وانمــا نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى (فى فروع النشــاط المختلفة) تتحرك فى اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعى فى سبيل تحوله الى رأس مال نقدى تكون أجزاء أخرى فى سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيــع •

تلك هى المراحل المختلفة التى يمر بها رأس المال الاجتماعى ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعى • الا أن قيمة رأس المال الاجتماعى لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخــرى ، اذ يتميــز الانتاج الرأسمالى عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور

---

(1) Physical form ; forme physique.

الذى يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال • فرأس المال الاجتماعى يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعى فى أثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية فى تجددها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة فى الفترات المتعاقبة ، تنعكس فى الزيادة المستمرة فى حجم الناتج الاجتماعى من فترة لاخرى •

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية فى الوزن النسبى لقطاعات النشاط الاقتصادى ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفى اطار علاقات الانتاج الرأسمالية • هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلى :

ـ تتمثل نقطة البدء فى التطور الرأسمالى فى هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى •

ـ مع التغييرات الجوهرية فى الزراعة تتطور الصناعة التى تتغذى بالفائض الذى ينتج فى الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعى ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب • فى نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمى ، أى لتصبح هى الاخرى صناعة من الصناعات •

ـ فى داخل النشاط الصناعى تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا •

ـ ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التى تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية •

فى كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعى تمثل الفروع الرائدة [1] التى يؤدى تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعى فى الحركة التطورية ، ويؤدى تطور هذا الاخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومى • هذه الفروع كانت فى بعض الاحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة

---

(١) = Leading sectors ; industries motrices.

الغزل والنسيج فى بداية التصنيع) كما كانت فى البعض الآخـر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعـات المعدنية والصناعات الكيماوية) [٢] •

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالى المعاصر يتميز « بانتفاخ » فى القطاع الثالث ، أى قطاع الخدمات • نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لان الامر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة وبانعـكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادى ، بالنسبة للبعض الاخر •

هذا ويتعين أن نضيف أن الانتاج الرأسمالى يتميز بتحقيق تقـدم فنى غير مسبوق قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز ـــ كما قلنا ـــ بسرعة تراكم رأس المال • الا أن معدلات التقدم الفنى وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومى التى حققها الانتاج الرأسمالى لم تعد هى أكبر المعدلات المعروفة تاريخيا منذ أن وجدت محاولات بناء الاقتصـاد الاشتراكى • هذا ويتعين ألا ننسى ـــ من من وجهة نظر التطور البشري ـأنه بدون الدور الذي قامت به طريقة الانتـاج الرأسمالية ما كان ليستطيع التنظيم الاشـتراكى القـائم على تغيير علاقات الانتـاج التى أصـبحت عائقـا لتطور قـوى الانتاج ، ما كان ليستطيع هذا التنظيم أن يحقق هذه المعدلات المرتفعة• فالفهم السليم لعملية التطـور التاريخى لابد وأن يرى فى كل تكوين اجتماعى [١] ضرورته التاريخية ، ومن ثم يتعين أن يرى ما حققه كل

= انظر فى فكرة الفروع الرائدة :

W.W. Rostow, Trends in the Allocation of resources in Secular Growth, in, L.H. Dupriez (ed.), Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Association. Institut de Recherches Economiques et Sociales, Louvain, 1955, p. 367 - 382.

(١) يقصد بالتكوين الاجتماعى social formation ; formation sociale النظام الاجتماعى الذى يتمثل فى كل متوازن داخليا ويجد مكوناته فى طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوى لتطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج وفى العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلية ، والسياسية ، وغيرها) والوعى الأجتماعى الذى يتمثل فى الافكار (بعضها علمى وبعضها غير علمى) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة فى المجتمع . والتكوين الاجتماعى على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره أحد =

تكوين اجتماعى من خطوات فى تطور الانسان ، خطوات بدونها لا يمكن لتكوين اجتماعى أكثر رقيا من أن يأخذ مكانه. • لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعى لا يعنى على الاطلاق أن تمر كل أجزاء اجتماعى جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل أجزاء المجتمع المختلفة • هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانسانى فى مجموعه وبين مجتمع معين • فاذا كان من اللازم أن يمر المجتمع الانسانى فى مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية ، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل أحد أجزاء المجتمع العالمى • اذ وجود تكوين اجتماعى معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتماعى جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل أجزاء المجتمع العالمى بما فيها الاجزاء التى لم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعى السابق • من هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعى الرأسمالى مباشرة • ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المتخلفة الى التكوين الاجتماعى الاشتراكى دون أن يكون ضروريا أن تشهد فى داخلها تطور الانتاج الرأسمالى •

= المراحل التى يمر بها المجتمع البشرى فى تطوره . على هذا الاساس يمكن التمييز بين : التكوين الاجتماعى البدائى ، لتكوين الاجتماعى العبودى ، التكوين الاجتماعى الاقطاعى ، التكوينات الاجتماعية الاخرى التى وجدت فى مجتمعات الحضارات القديمة فى الشرق وفى أفريقيا ، التكوين الاجتماعى الرأسمالى ، التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

تتحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططه. لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

١ — الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هى الروابط التى تقوم بين أفراد المجتمع فى أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) فى عملية الانتاج والكيفية التى يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة فى التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا أن التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الاول يتمثل فى التعدد المستمر لادوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الادوات فى داخل النشاط الاقتصادى الواحد . وهى لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التى تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت فى الصيد ، الى أدوات تستخدم فى الزراعة ، الى أدوات تستخدم فى الصناعة ، وفى داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم فى القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الادوات وتطورها فى داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعى من المحراث البدائى الى المحراث الآلى ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الرى ، أو أدوات الحصاد وفصل الحب عن

النباتات ، وغير ذلك من الادوات المستخدمة فى النشـــاط الزراعى • وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التى يكتشفها الانسان واحدا بعد الآخر • فاذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعـــدد والتصور الهائل لادوات الانتاج اذا ما قارنا بين الغزل والنول اليدويين وبين الادوات التى تستخدم حاليا فى صناعة النسيج بمختلف أنواعه وفى المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صـــباغة الى تجهيز • يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمـــرة فى أهمية الدور الذى تلعبه فى عملية الانتاج ،بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج فى المجتمع الحديث دون هـــذه الادوات وكذلك المواد التى يجرى تحويلها • ومع هذه الزيادة المستمرة فى أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتهـــا كعامل محدد لمصير الناتج لعملية الانتـــاج •

هذا الاتجاه الاول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوســـائل الانتاج كشكل قانونى غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج فى المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكى (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية)• مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتمـــاعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، أى أن يتم اختصاص فئـــة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا •

أما الاتجاه الثانى فيتمثل فى الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج • الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة :

* فهناك أولا الاتساع المستمر فى حجم الجماعة مع تغير شـــكل التجميع الانسانى من العـــائلة الى القبيلة الى الامة حتى الى المجتمع العالمى • هذا الاتساع صاحبه ازدياد فى درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر فى الحصول على ما هو لازم لمعيشته •

* ينبنى على ازدياد درجة التقسيم الاجتمـــاعى للعمل الازدياد المستمر فى اعتماد الانتاج فى فرع معين على منتجات الفروع الاخرى،

بحيث أن انتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لاخرين يعملون فى نشاطات أخرى ، الامر الذى يعنى الازدياد المستمر فى عـــدد من يساهمون فى انتاج ناتج واحد ، هذا من ناحية .

* ومن ناحية أخرى ينبنى على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر فى اعتماد الانتاج فى فرع معين على الفـــروع الاخرى وكذلك على الافراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه ،الامر الذى يعنى تزايدا فى عدد من يستخدمون الناتج .

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية ــ وخاصة فى الانتاج الرأسمالى ــ فى اتساع مستمر ، الامر الذى يعنى ازدياد فى عدد من يجتمعون للعمل فى داخل وحدة انتاجية واحدة . هذا الاتســـاع المستمــر كان مصحوبا بزيادة مستمرة فى درجة تقسيم العمل داخـــل الوحـــدة الانتاجية ، أى فى تقسيم الانتـــاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال فى عملية واحـــدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتـــاج أن يصبح من الصعب ــ أن لم يكن من المستحيل ــ اسناد انتاج ناتج معين الى شخص معين بالذات ، اذ أصبح من الضرورى أن يساهم فى انتاجه عدد كبير من أفراد المجتمـــع لا يقتصر فقط على من يعملون فى داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل أفرادا فى نشاطاتاقتصادية أخرى . فبينمـــا كان من المتصـــور اسناد القمح الذى ينتجه فـــلاح و (أفراد عائلة) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الافراد ليس فقط فى داخـــل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك فى المصـــنع الذى ينتـــج الآلات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التى تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج فى كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اســـناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان

من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا • من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات — نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج — ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كيفى معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج • من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التى أصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج فى غيابه • بناء عليه،ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضرورى أن يختص بالناتج كافة العاملين • الامر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج • **ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريد للعملية الاقتصادية أن تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية** • ومن ثم يؤدى ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضى لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة •

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير الفردية ، كما هو الحال ، بالنسبة **لملكية الشركات المساهمة وملكية الدولة الرأسمالية المعاصرة • الا أن تملك الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج لا يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التى تمكنا من الوصول الى حل له** • ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكية الدولة الرأسمالية وسنكتفى بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكية التناقض الذى خلصنا من الكلام عنه •

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة • فالدولة كتنظيم اجتماعى — أى كشكل لتنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين — ليست جهاز محايدا فوق الافراد والطبقات ، وانما هى فى الاساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الاخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض اراداتها • فى التكوين الاجتماعى

الرأسمالى تكون الدولة هى الاخرى ذات طبيعة رأسمالية تخـدم فى المقام الاول النشاط الفردى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الاصل هو النشاط الفردى ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التى تزود النشاط الاقتصـادى بالخدمات الاساسية كالمشروعات التى تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كمـا يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التى كانت تعمل فيها مما جعلها تعانى من انخفاض مستمر فى معدل النمو (كصناعة الفحم فى انجلترا) . كما أنه يحتـوى بعض المشروعـات التى تلعب دورا استراتيجيا فى اتخاذ السياسية الاقتصادية كما هو الحـال بالنسـبة للبنوك المركزية . (هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفـردية فى قطاع الدولة لاسباب سياسية ، كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو فى فرنسا).على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدوداسواء بالنسبة لمـا تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين بـه [1] .

* أن الدور الذى يقوم به قطاع الدولة فى الحياة الاقتصـادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا فى القيام بدور تكميلى للدور الذى يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشـاط الاقتصادى الفردى يلزم معها — لزيادة أرباحية هذا الاخير — تقديم الخدمات بأثمان منخفضة ، ولذلك تقدم الدولة هذه الخدمات عـادة بأثمان لا تزيد عما يغطى — ان لم تكن فى بعض الاحيان أقل من — نفقات انتاجها . فى حالة ما اذا كانت ايرادات المرفق أقل من نفقاته

---

(١) مادام الاصـل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصـة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الافراد الى الدولة لا يمكن أن يكون الا بعوض اذ فى نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الاسس الجوهرية للتكوين الاجتماعى الراسمالى . فالتأميم بعوض يمكن الافراد من تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شىء آخر ككمية من النقود أو السندات . بل وقد حدث فى بعض الاحيان أن كان التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشات المؤممة (كما كان الحال عند ما تم تأميم السكك الحديدية فى بريطانيا).

يغطى العجز من ايرادات الدولـــة أى من الضرائب أساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبئها جماهير الشعب) [1] .

يترتب على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج لتكون قطاعا للدولة ـــ الذى تم فى الدول الرأسمالية المعـــاصرة عن طريق التاميم فى الفترة التى بدأت فى ثلاثينات القرن الحالى والتى تميزت بالازمات الاقتصـــادية والسياسية الحادة ـــ وان كان يغير من الشكل القانونى للملكية (اذ تنتقل من الافراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا أنه لا يؤدى الى تغيير فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتـــكزة على المـــكية الخاصة لوســـائل الانتاج . بل أن علاقات الانتاج فى داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليهـــا التغيير بعد التـــأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى كقاعدة عامة ، ووضع العاملين فيها يخضع لعقـــود العمل الجماعية السائدة فى الصناعة التى تشتغل بها الشركة المؤممة ، أى أن وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين فى المشروعات الخاصة التى تعمل فى نفس الصناعة . ومن ثم يخضع تحديد الاجور لنفس الاسس والتى تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون) .

بناء عليه **لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتـــاج وبين الاختصاص الفردى بنتاج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه الا فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة ونكون بصدد الدولة الاشتراكية** . فيصبح الاصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الامر الذى يعنى تغييرا فى طبيعة علاقات الانتاج السائدة . هذا التغيير يتم عن طـــريق التأميم الذى تقوم به **الدولة الاشتراكية** والذى يعنى احلال شـــكل جـــديد للملكية محل شكل آخر وليس مجرد تغيير فى محل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتـــأميم الذى تقوم به الدولة الرأسمالية . فـــاذا ما تأكدت

---

(1) كثيرا ما تقوم سياسة تحديد الاثمان فى المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المستهلك النهائى والمشروعات الانتاجية والتجـــارية . بمقتضى هذا التمييز تباع السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائى بثمن مرتفع وتباع للمشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطى نفقة انتاج السلعة أو الخدمة .

الطبيعة الاشتراكية للدولة يمثل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم الخطوة الاولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج نقول الخطوة الاولى اذ أن **هناك فرق بين التأميم الذى تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج. الأول يعنى تغييرا فى الشكل القانونى للملكية . أما الثانية فتعنى** سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابى فى تحديد أهداف النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكذلك فى تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف. أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة فى اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة فى الفترة القصيرة فقط وانما فى الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعى بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو فى الواقع الفرق بين السلطة القانونية التى تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعنى بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فملكية الدولة لا تعنى بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطحب بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الارض فى الاتحاد السوفيتى : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للارض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فان استغلال الارض — أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج فى الزراعة — ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتى أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أفراد المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التى يقابلها تنفيذ الخطة حتى فى داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع أن صعوبات تنفيذ الخطة فى داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب فى تنظيم هذا القطاع أو عن عيوب فى تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لازالت محدودة) •

بناء عليه نجد أن التأميم — أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة — يمكن أن يتم — وعادة ما يتم — فى فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج — أى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع — فتتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع ، الامر الذى يؤدى الى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية فى معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة فى المجتمع الواحد وهو ما ينعكس فى أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) •

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس المجتمع الاشتراكى ، وهو على هذا النحو شرط أساسى لامكانية القيام بالتخطيط ، أى شرط سابق لهذه الامكانية • كما سنرى فيما بعد • ولكنه ليس الا خطوة فى سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهى سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدى تحقيقها الى أن تصبح جوهر التخطيط • وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكى عملية تاريخية فى خلالها بدأ التخطيط كتوجيه اجتماعى لقوى الانتاج ليصبح سيطرة اجتماعية عليها •

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكى تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التى تكف عن تكون رأس مال ، أى أنها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعى الصافى لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل • وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أى أدوات للعمل ومواد موضوع العمل •

هذه الطبيعة الجماعية للملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعى الصافى بين من ساهموا فى انتاجه يختلف عن النمط الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالى ، فهى تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لافراد المجتمع •

٢ ــ الاقتصاد الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصى ربح (سنرى فيما بعد ان الربح وان كان قد كف عن أن يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا أنه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية) • رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يكون الهدف الأساسى من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق أقصى ربح نقدى • على هذا النحو يتحدد الهدف الذى تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالى ، كما تتحدد أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف • فالانتاج وان كان يؤدى فى النهاية الى اشباع الحاجات الا أنه لا يعنى الا بالحاجات التى يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة ، طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدى • أما الحاجات التى لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاح هذه الحاجات • فى هذه الحالة يقال ان الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد ــ لحد كبير ــ وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب فى الناتج الاجتماعى الصافى • فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التى تكمن وراءه يستوى فى ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من افراده من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا • هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالى •

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها أن يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، **والحاجات الاجتماعية** ، والاجتماعية بمعنى أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التى تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التى تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفنى ، وسائل الانتاج المتراكمة ، أو باختصار مستوى التطور للقوى

الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفــراد المجتمع فى فترة زمنية معينة .
فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعنى يتحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع . وبالتــالى مدى قدرتها على اشــباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففى المجتمعات التى لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن ... الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عــربة خاصة مثــلا حاجة اجتماعيــة بالمعنى الذى قدمناه وانما هى حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردى (الحاجة المترجمــة الى قدرة شرائية من جانب بعض الافراد) وليس وفقــا للحاجات الاجتمــاعية . الأصل فى الانتــاج الاشتراكى أنه انتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية .

فاذا كان الانتاج الاشتراكى يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها فى فترة زمنية معينة (تغطيها الخطة القــومية) يعتبــر من أهم مشــكلات التخطيط ، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع فى الزمن القصير واحتياجات تطوره فى الزمن الطويل فى الوقت الذى تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها فى نفس الوقت.
بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحــاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التى سيجرى اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقيةالبعض منها على البعض الآخر ، أى أنهــا ترتب ترتيبا هرميــا يحقق لبعض الحاجات أولوية فى الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصاد الاشتراكى يقوم أساسا على الملكية الجمــاعية لوسائل الانتاج وترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان أداء الاقتصــاد الاشتراكى لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقــائى لقــوى السوق وانما عن طــريق التخطيط . من هنــا جاءت الخاصــية الجوهرية الثالثــة للعمليــة الاقتصادية الاشتراكية .

٣ ـ الاقتصاد الاشتراكى اقتصاد مخطط

التخطيط الاقتصادى هو الذى يحدد شروط الانتاج وتجدده فى الفترات الزمنية المتعاقبة • ما الذى يقصد بالتخطيط الاقتصادى ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة فى كل مراحلها التاريخية ، أى فى ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التى مر بها التطور البشرى؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى فى أنه مجهود واع ، يعى مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التى توصله اليها • هل يعنى ذلك أن التخطيط الاقتصادى كظاهر سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانسانى ؟

سنحاول فيما يلى ـ عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادى ـ ايضاح أن الاجابة على هذين السؤالين الاخيرين لا يمكن أن تكون بالايجاب ، وأن التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجدده فى الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد أساسه فى الحقيقة التى مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التى كانت محلا لتطور مستمر فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى •

قلنا أن المجهود الانسانى مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجة نحو تحقيق غرض معين • لتحقيق هذا الهدف ، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما ـ يتبع الانسان الوسيلة المناسبة• قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات . والحاجات اللازم إشباعهاهي نتاج لمجموع ظروف الحياة فى مجتمع ما • تحديد هذه الحاجات يحدد فى نفس الوقت الغايات التى تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى فى هذا المجتمع المعين، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والاخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع فى بعض الاحيان • ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادى فى كل التكوينات الاجتماعية التى مرت بها البشرية فى تطورها حتى الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لأختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعى الى الآخر•

من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق ما يمكن أن يسمى « بالاختيار الطبيعى[1] » وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد [2] » .

فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الاهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التى تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعى . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التى تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها. على هذا النحو تتم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادية فى مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال — عن طريق التقاليد — اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التى يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش فى مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما فى ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك فى مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التى تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التى تحقق

---

(١) natural selection

(٢) rational selection أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسى . دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، الباب الخامس .

أقصى نتيجة بأقل تكلفة • هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية[1] •

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التى تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة • فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التى تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التى ينجم عن اتباعها أقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التى تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطه ، اذ جوهر الخطة هو تحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف • وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادى، أى ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع •

ولكن هل من الممكن أن نعتبر أى خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعنى الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعنى الذى أصبح لهذا الاخير فى مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات تعمل عن طريق العمل التلقائى لقوى السوق ؟ لكى يمكن اعتبار الخطة كذلك ، أى خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة أو على الأقل للقطاعات التى تلعب الدور الاستراتيجى فى حياة الجماعة الاقتصادية • يزيد على ذلك **أن وجود الخطة لا يكفى لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطىء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملى • وكذلك الحال فى حالة عدم تنفيذ الخطة (التى قد تكون سليمة فى ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط • فى هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومى لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط •**

---

(1) economic rationality ; rationalité économique. استخدمنا هذا الاصطلاح فى اللغة العربية للمرة الاولى فى المحاضرات التى القيت على طلبة السنة الاولى لكلية الحقوق بالاسكندرية فى العام الجامعى 1965/64. وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى . وكذلك بينها وبين صفة الرشيد rational.

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع وهو المعنى الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية فى ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى وبين الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أى الاقتصاديات التى تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية • عن طريق التعرف على الانواع المختلفة للخطة بالمعنى الواسع واستبعادها الواحدة بعد الاخرى نصل الى الخطة الاقتصادية بالمعنى الدقيق ، أى بالمعنى الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية •

الانواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع :

يمكن تعريف الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع بأنها السيطرة المتعمدة — أو محاولة السيطرة — لوحدة تنظيمية أو لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف — أو الاستمرار فى محاولة تحقيق هدف — يعد فى لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التى تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أى وفقا للنطاق الذى تتخذ فى حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية محل الاعتبار • وفقا لذلك المعيار يمكن تمييز :

الخطة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، فى محاولته لتنظيم حياته فى حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود •

الخطة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى فى ظل الانتاج الرأسمالى ، فى هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية • فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة[1] فى ظل ظروف السوق — وتوقعاته بالنسبة لها — أن

---

(1) à priori

يستخدم الموارد التى تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفــه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة ترقبا لربح يأتى فيما بعد • فى ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع — فى محــاولته لتحقيق أقصى ربح — بالانتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنيــة على توقعــاته الخاصة بامكانيات البيع • هذا النوع من الخطة الاقتصــادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح **الادارة العلمية للمشروع** [1] • هذا فى الوقت الذى تحكم فيه العملية الانتــاجية بأكملها بميكانزم الاثمان ، بقوى السوق التى تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة[2] • بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم فى داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيما لاحقا ، اذ توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحــو تلقائى لا تظهــر نتيجته — المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله — الا فى نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شىء بناء على آلاف القرارات الفردية التى يتخذها الأفراد • مع تطور شكل السوق نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هــذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتــاج فى داخــل الوحدة الانتاجية ، تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام فى مجموعه من الرشادة الاقتصادية • ومن ثم تســعى هذه المشروعات — بهدف السيطرة على السوق — الى تخطيط الانتاج فى الصناعة أو مجموعة الصناعات التى تسيطر عليها • هذا يقودنــا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع •

الخطة الاقتصادية لصناعة أو لمجموعة من الصناعات :

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصــناعة وهى ، العمــل على عدم تقلب اثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبــديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضــع تنظيمى معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الى أهــداف

---

(١) Scientific management

(٢) à posteriori

معينة فى الصناعة محل الاعتبـــار • هـــذا هو ما يطلق عليه **ترشـــيد الصناعة**[1] • فى محاولتها لتحقيق أهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الي أن تتطور الى الشكل الاحتكارى (وذلك حتى تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السيطرة على السوق) ، وكاحتكارية هى فى وضـــع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد فى مركز اقتصادى اضعف • فى حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الاساسية للخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع حتى تشمل الاقتصاد بأكمله خالقه بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعنى الضيق • لكى نصـــل الى هـــذه الخطة يتعين علينا أن نستعرض بعض اشكال تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة فى العمل الحر لقـــوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصــــادى بالمعنى الذى أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية •

الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هنـــاك أولا ما يعرف اصـــطلاحا بتدخل الدولة[2] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة فى عمل نظام الســـوق ولـــكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله • الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنه بينما تعـــدل من الشروط التى يعمل فى ظلها نظـــام السوق فى سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة، فإنها لا تزال تتحرك النتيجة النهائية غير محددة متوقعة على القـــرارات الفردية • الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما • هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البـــدائى لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية • مثاله حمـــاية الدولة للصـــناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصـــة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المشابهة فى الخارج أقوى من الصناعة المحلية ، تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم) جمركية على الواردات من السلعة المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة • مثاله كذلك تدخل الدولة

---

(1) The rationalisation of industry

(2) Interventionism.

لحماية أوضاع معينة مكتسبة بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات فى سوق تسوده منافسة القلة • عندما تكون اجـراءات التدخل قـد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومى لحساب هذه المجموعة •

هنـاك ثانيـا ما يعـرف اصـطلاحا **بتوجيه الدولة للاقتصـاد القومى** ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهـدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايـات معينة يلـزم على القائمين بالنشـاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقـوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التى يتم عن طـريق اتباعها تحقيق الغايات • هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة •

هذه الصور من تدخـل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعنى الذى أصبح مرادفا للميكانزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية • اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التى تميز طريقة الانتـاج الاشتراكية ، وهى انها طريقة للانتاج تقـوم على الملـكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتمـاعية ، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصـول اليها دون أن تحدد الوسائل التى يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف • حتى فى الحالات التى تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسـائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائى لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهـر التخطيط الاقتصادى •

الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثـل فى تدخـل عضوى فى الحياة الاقتصـادية لا يهدف فقط الى ضـمان سـير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى • يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن للاقتصاد القومى من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التى يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصـادية على نحو يضـمن

التوازن بين الانتاج والاستهلاك • تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه فى هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الملازم للاقتصاديات الاشتراكية • الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التى يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائى فى الاستهلاك أو للاستعمال فى الانتاج وفى أى فروع الانتاج •• الى غير ذلك من القرارات الواعية التى تتخذها السلطات القائمة على أساس دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع • (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط فى شىء وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) • لكى تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية • فالقدرة على التصرف هى أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى، الأمر الذى يبين أنه لا وجود لخطة اقتصادية بهذا المعنى فى غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الانتاجية للجماعة **مما يخلق التلازم بين التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، أى التكوين الاجتماعى الاشتراكى** • (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الاقل أثناء مرحلة انتقالية) •

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن **الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق ، أى بالمعنى الذى يقصد عند الكلام عن الخطة فى الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذى لهذا الاصلاح فى مجال تقرير السياسة الاقتصادية فى الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجود هذا الاخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعه خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة** • جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

*** أنها تأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة** اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أى تحدد للاقتصاد القومى فى مجوعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغائية التخطيط » •

*** أنها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة** بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف من سبيل ضمانها للاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التى قد تعرقل عمله •

*** انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية** موضوع الخطة •

*** انها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية** المتعلقة باستخدام تلك الموارد • ومقتضى هذه الخصيصة أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها ، ولا يتأتى ذلك الا بوجود قطاع اشتراكى يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى •

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعنى الذى يلازم طريقة الانتاج الاشتراكية والتى يمكن القول معها — اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى — بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائى لقوى السوق • والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع •

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع:

نعرف أن المجهود الانسانى ، العمل ، مجهود واع • كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما • نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما — فى أثناء قيامها بالنشاط الانتاجى — هدفا تسعى الى الوصول اليه فى خلال الفترة القادمة • وهى تتخير الوسيلة التى ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة • مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى • ولكن

بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباينة محكومة فى سعيها بمبدأ تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات — النتيجة على مستوى المجتمع — تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا **أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون فى حسبان أحد بطريقة مقدمة واعية** . بعبارة ثالثة ، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقى رعاية مقدمة . ففى مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصى ربح فى الفترة القادمة قد تأتى النتيجة فى نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله أزمة اقتصادية تنعكس فى تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها الاقتصادى — أو عملية الانتاج الاجتماعى — لهذ المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف **نكون بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع** . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

ترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المتعدد الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق

نشاط الوحـــدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة فى غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع فى مجموعه •
هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى •

وقد رأينا كيف أنه قد نشـــأت فى ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطـــات مجموعات معينة من المشروعات الفـــردية الأمـــر الذى عرفنـــاه تحت اصطلاح ترشيد الصـــناعة • وهى محاولات نشأت فى مجال النشاطات التى تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتـــالى عملية اتخاذ القـــرارات الاقتصادية الخاصة بهـــذه النشاطات ، ثم ازدادت أهميتها مع قيـــام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادى • ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشـــادة الاقتصادية تصطـــدم بكون الموارد الانتـــاجية تحت سيطرة أفـــراد أو مجموعات متعددة — مملـــوكة ملكية خاصة لها — تتضارب مصالحهم الامر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحـــد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصـــادية حتى تشمل الاقتصـــاد القـــومى بأكمله •

أما فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعيةلوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشـــتراكية (أو مشروعا اشتراكيا) • تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية • نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتمـــاعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى • هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة فى الوصول الى مســـتوى معين من الدخـــل القومى • كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التى تخدم تحقيق تلك الغاية : كحجم وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ • كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية فى سبيل تحقيق تلك الغاية •

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجودا فى الوحـــدة الانتاجية الاشتراكية فان ذلك لا يعنى أن يكون تحقيقه هو الهـــدف من اتخاذ قرارات الانتـــاج وانما تحقيق الفـــائض فى داخل الوحدة

الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة الاقتصادية • فهذه الأخيرة هى التى تحدد استخدامات هذا الفائض. فالفائض لا يذهب الى العاملين فى المشروع • وانما يخصص للاستخدامات التى تحقق الهدف الاجتماعى • فقد يخصص جزء لاداء خدمات يستفيد بها العاملون فى الوحدة الانتاجية • كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات فى الوحدة الانتاجية • كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه فى تمويل الاستثمارات التى يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومى فى مجموعه **هنا يكون الربح عاملا منشطا فى تحقيق الأعمال التى ترد فى الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله** • بعبارة أخرى ، **الربح فى الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف من قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية فى عملها ــ أى فى قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومى** •على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادى للوحدات الانتاجية المختلفة فى هدف اجتماعى مشترك تعبر عنه الخطة التى تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها • الوعى بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع • الاول يقع فيه البعض عندما يرى أن فى مجرد وجود الربح فى المجتمع الاشتراكى دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف فى ظل الانتاج الاشتراكى عنها فى ظل الانتاج الرأسمالى اذ فى ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا (أو فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية فى قيامها بدور فى تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومى • النوع الثانى من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية • وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعنى زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا •

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادى هو أداة المجتمع الاشتراكى فى محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى فى مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة

الاجتماعية للنشاط الاقتصادى مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعنى ذلك أن التطور الاجتماعى لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادى فى علاقته بالقوانين الموضوعية التى تحكم التطور الاجتماعى .

التخطيط الاقتصادى والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى :

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل فى مجموع النشاطات الاقتصادية لافراد المجتمع فى تكرارها المستمر . ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد . ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الافراد فان طريقة ادائها ليست بالحتم كذلك[1] . من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية . فى الحالة الاولى .

يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا . فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق — كما رأينا — تلقائيا . النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة ، فكل نشاط فردى قد ساهم فى تحقيقها ، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن فى حسبان أى من الافراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هى غاية فردية . فدور الافراد — فى قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتى قد تكون متضاربة — يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما . بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية فى الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكى المخطط . أما فى الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية ، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعى فى حاضره وماضيه والتعرف على

---

(١) انظر ما قلناه سابقا على الصفحات ٤٥ — ٤٧ .

القوانين الموضوعية التى تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدمـا — ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله — على خلـق الشروط التى تحقق النتيجة الاجتماعية التى تتفق والظـروف الموضوعية لتطـور الاقتصاد . فى هذه الحالة نكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة . فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة ، أى اكتشاف العلاقـة المنتظمة بين عنـاصر الظاهرة فى تفاعلها ، بين شروط معينة والاثر المترتب على هذه الشروط ، يمكننا من تهيئة الشروط كلما أردنا للنتيجة تحقيقـا . بمعنى آخر ، هـذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهـدف والعمل على توفـير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها . **فالامر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التى تعمـل فى ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الافراد فى مجموعهم : النتيجة الجماعية للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورهـا مقدمـا واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمـة للتوصل اليهـا .** الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشـاط الاقتصادى ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسـيق جهود الوحدات الانتـاجية المتعددة هما — كما رأينا — جوهر التخطيط الاشتراكى[1] .

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعنى عملية تكون فى خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعنى الذى انتهينا من شرحه . ومن ثم فهو لا يعنى أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية . اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما ، لـكى تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقهـا . **يترتب على ذلك أن القـرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون**

---

(١) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصـادية فى الاقتصـاد الاشتراكى المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به ، أى القوانين التى تحكم علاقات الاثمان (بما فى ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه فى الاقتصـاد الاشتراكى المخطط والاثار التى تترتب على ذلك ، كل هذه مثلت — ولا تزال — موضـوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين فى المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات ، وانما ستلقى عناية خاصة فى الجزء الثالث من هذا المؤلف .

قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادى المـراد تخطيطه • جزاء هذه القرارات فى حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتهـا انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائى •

التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع علىنحو اشتراكى — وتخطيطالعمليةالاقتصادية بالتالى — مسألة اجتماعية سياسية • فى حالة اختيار الجماعة بنـاء مجتمع اشتراكى لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا ، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكل الاجتماعى عملية طويلة معقـدة • فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقـال يكون مؤكدا فى خطواته التدريجية • فى هذه الحالة يظل القطـاع الخـاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقـا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسى والاجتماعى فيه • كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسى وتخرج عن نطاق دراستنا هذه • والذى يهمنا فى هذا المجال مايأتى : فى الحـالة التى يوجد فيها قطاعان اشتراكى وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى نوفر — من الناحية الفنية — الحد الأدنى اللازملامكانية تخطيط العملية الاقتصادية • اذ مما لاشك فيه أنه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحـدة انتاجية كمسئول عن وحدة تمثل جزءا من القطاع الاشتراكى الامـر الذى لا يتحقق فى حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملـكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموعة من الافـراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحـة العامة • من ناحية أخـرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سـير الجهـاز الانتاجى فى الجماعـة ، ومن ثم كانت الاحصـاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضـير الخطة • سيادة القواعد التى تحكم النشاط الفردى (بما فيها سريـة الأعمال) فى القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضأل من أن تمكن من اعداد خطة عامة •

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادى يعنى أن موارد الجماعة توزع من

حيث السيطرة بين هذين القطـاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطـاعين هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن فى محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكى أسرع .

من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعنى أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم فى نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع الاشتراكى بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للاول بزيادة مستمرة فى أهميته النسبية ، أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذى يزيد دوره الاستراتيجى فى عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكناولكى نضمن عمل القطاع الخاص فى اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الأسس الآتية :

١ – تحديد حجم القطـاع الاشـتراكى ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* الاعتبار الأول اعتبار اجتماعى سياسى مؤداه حرمان القوى السياسـية المعـادية (خارجيـة كانت أو داخلية) من سـيطرتها الاقتصـادية .

* الاعتبار الثانى متعلق بسيطرة القطاع الاشتراكى على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى فى عملية الانتاج الاجتماعى فى تطورها .

* الاعتبار الثالث يتمثل فى أنه فيما وراء القدر اللازم لكفالة الاعتبارين السـابقين يـكون التوسـع فى القطاع الاشتراكى مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفأ . فى غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل – من الناحية الفنية – البحث عن وسائل أخرى تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصـادى الذى يخلق فى القطاع الخاص فى خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع فى اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى .

أيا ما كان الامر فالقطاع الاشتراكى يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التى تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين • على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، اذ خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردى •

٢ ـ اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكى فى وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التى يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التى يعمل فى ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد •

٣ ـ ألا تكون كمية وسائل الانتاج التى يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول •

٤ ـ أن تسود المنافسة فى القطاع الخاص ، ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى •

٥ ـ أن ترسم الخطة فى جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) •

٦ ـ أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة •

٧ ـ أن تمارس سياسة أئتمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأثمان والاجور والارباح • ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكى • ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز فى منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدى الى تشجيع انشاء المشروعات التى يكون فى انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة •

٨ ـ قد يكون فى قيام المشروعات المختلفة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى •

تلك هى الاعتبارات التى يتعين أخذها فى الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا رؤى الاحتفاظ بجزء من الموارد الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص فى مجتمع اشتراكى • قيام تنظيم الاقتصاد

على هذه الأسس يمثل حدا أدنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها •

* *

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الاقتصادى • ومفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التى ترسم فى داخل وحدة انتاجية أو فى داخل صناعة أو حتى مجموعة من الصناعات فى اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائى لقوى السوق • وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لا ترتقى الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (فى حالة وجوده) ، وهى خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى فى مجموعة خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التى لا ترتقى الى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعنى هو أنها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى فى مجموعة متوقفة على العمل التلقائى لقوى السوق • الهدف من التخطيط الاقتصادى هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذى لايعنى أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعنى أن طريقة عمل هذه القوانين — على الأقل الرئيسى منها — لم تعد تلقائية وانما أصبحت واعية • واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية فان ذلك لا يحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة الموارد الانتاجية ، على الأقل فى خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكى • الا أنه اذا ارتأت الجماعة الابقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط

الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكى دورا استراتيجيا فى عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى فى داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير فى داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى •

* *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى ، كما تعرض فى تكوين اجتماعى معين يتسع فيه نطاق العمل الواعى للانسان كمحرك للتاريخ • ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكى • التطور الكمى نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا فى التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكى • ولكن مع توافر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الاخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى سيرها التاريخى ، بصدد اقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على العمل التلقائى لقوى السوق الذى يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة وانما على الخطة التى تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة تنسيقا مقدما وتحقيق أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد فى الخطة •

* *

الآن وقد قمنا بتعريف طرق الانتاج بصفة عامة وطريقة الانتاج الرأسمالية والاشتراكية بصفة خاصة ، نستطيع أن ندرس النظريات الخاصة بأداء كل من الاقتصادين الرأسمالى والاشتراكى • وهو ما سنفعله فى بقية هذا المؤلف بادئين بالاقتصاد الرأسمالى •

الجزء الثاني

الاقتصـــاد السياسى والرأســمالية

تمهيد

ننشغل فى هذا الجزء بالنظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى وطريقة أدائه • هذه النظريات تجد اطارها الهيكلى محددا بالخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية • ومن ثم وجب أن يبقى ما قلناه بشأن هذه الخصائص [١] حاضرا بالذهن طوال دراستنا لهذه النظريات• ومن دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسى [٢] نستطيع أن نقول ان النظريات الخاصة بالاقتصاد الرأسمالى وطريقة أدائه كانت نتيجة لجهود تحليلية تبلورت فى ثلاثة تيارات من الفكر :

- التيار الكلاسيكى •
- التيار الماركسى (كنتاج لتحليل ماركس والماركسيين) •
- التيار الحديث (الحدى والكينزى) •

ويجد النوع الأول من التحليل ، التحليل الكلاسيكى ، مكان معالجته التفصيلية فى مجال دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى وهى دراسة بدونها لا يمكن للاقتصادى أن يتكون على الصعيد الفكرى • أما النوع الثانى ، التحليل الماركسى ، فسنكتفى بأخذه فى الاعتبار عند نقدنا «للتحليل الاقتصادى الحديث» الذى يشمل تحليل الحديين وتحليل كينز • ومن ثم يبقى هذان التحليلان ليمثلا مركز الاهتمام فى هذا الجزء الثانى[٣] •

---

(١) أنظر الفصل الثانى من الباب الثالث .

(٢) أنظر الفصلين الثانى والثالث من الباب الثانى •

(٣) أميز ما يتميز به التحليل الحدى هو الترسانة من أدوات التحليل التى لا غنى عن معرفتها للقيام بالتحليل الاقتصادى وانما على أساس سليم من « القيمة والأثمان » .

ومن الضرورى قبل أن نعالج هذا التحليل بتفصيل أن نسترجع تصويره لموضوع « الاقتصاد » فالتحليل الحديث يبقى وفيا للتقاليد « الكمية » للكلاسيك ، اذ هو لا يعرف ، على حد تعبير الفريد مارشال الا « الوقائع القابلة للقياس » [1] ومن ثم فهو يضحى بالمظاهر الكيفية للظواهر التى يقوم بدراستها • ثم أن هذا التحليل يرى الوقائع الاقتصادية فى جوهرها كوقائع تجد أساسها فى أفراد تتملكهم « الحاجات » ، أى أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى الذى تأخذه النظرية هو الآخر كشىء مسلم به • هذا التحليل يميل اذن الى ارجاع قيم المبادلة الى قيم استعمال وارجاع هذه الأخيرة الى حاجات الأفراد •

وعليه يرتكز الحقل المتجانس من الوقائع الاقتصادية القابلة للقياس على عالم من الأفراد تستحوذ عليهم الحاجات • هذه الحاجات تشبعها الأشياء الاستهلاكية التى يحصلون عليها من الأفراد المنتجين • وعلى هذا النحو يمثل الأفراد ، كأفراد حاجات ، الدعامة التى يستند عليها نشاط الأفراد كمنتجين لقيم استعمال • ومن ثم يؤسس حقل الظواهر الاقتصادية ، فى أصله وفى غايته ، على مجموعة من الأفراد تحدد حاجاتهم صفتهم كأفراد اقتصاديين • فالطبيعة الاقتصادية للظواهر تتحدد فى نظرهم باعتبارها **آثارا (مباشرة) لحاجات الأفراد**[2]• بمعنى آخر ، فى نظر المدرسة الحديثة ، الحاجة (حاجة الفرد من قبيل الرجل الاقتصادى) هى التى تحدد (أو تعرف) ما هو اقتصادى[3] •

فاذا ما تشابه كل الأفراد كأفراد حاجات يمكن أن نعالج ما يترتب على سلوكهم من آثار بتجميعهم فى اطار واحد دون أن يميز بينهم

---

(1) مبادىء الاقتصاد ، ص ١٢ وما بعدها .

(2) وهو ما يجعل من الانسان ، بالاضافة الى طبيعته كحيوان رشيد ، وحيوان ناطق ، وحيوان ضاحك ، وحيوان اجتماعى ، وحيوان أخلاقى ، وحيوان متدين ، حيوان حاجات (رجل الاقتصادى bomo-œconomicus)

(3) هذا ويتعين أن نعى الفرق بين القول بأن الحاجات تمثل فى الانسان أصل كل حركة أو ديناميزم ابتداء منه توجد الحركة الاجتماعية بما تحتويه من ظواهر اقتصادية (اجتماعية هى الأخرى) والقول بأن الطبيعة الاقتصادية للظواهر تحدد باعتبارها آثار مباشرة للحاجات .

مكان أو زمان : وتكون آثار هذه الحاجات مطلقة • وهو ما يدفع النظرية الحديثة الى الادعاء بأنها تعالج الظواهر الاقتصادية معالجة مطلقة ، صالحة لكل أشكال المجتمع الماضية والحاضرة والمستقبلة [1] •

على أساس هذا التصور لموضوع « الاقتصاد » تقوم المدرسة الحديثة بتحليلها الوحدى : وهو تحليل يهتم بسلوك الفرد الاقتصادى (كمستهلك أو كمنتج) للتوصل الى نظرية تفسر ثمن السوق (فى تكوينه وتغيره) عن طريق الاهتمام بثمن سلعة واحدة • هذا التحليل ليس اذن تحليلا لأداء العملية الاقتصادية الرأسمالية • كما أنه ليس تحليلا لهذا الأداء فى علاقته الديالكتيكية (الجدلية) بالهيكل الاقتصادى • هذا القول صحيح رغم ما يؤكده عادة أصحاب النظرية عندما يعلنون ان هدف التحليل هو شرح أداء « النظام » الاقتصادى • **اذ ما يهدف** اليه شىء **وما يتحقق فعلا** شىء آخر • هذا ونأمل أن يتضح قولنا هذا بدراستنا لهذا التحليل الوحدى ، الذى سيكون موضوع اهتمامنا فى باب أول من هذا الجزء الثانى •

ويأتى الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الحالى ليكون اختبارا تاريخيا للنظرية الحدية • وتثبت النظرية عجزها كهاد لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالى • ويبدو التناقص بين ما توصى به وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا فى واقع النشاط الاقتصادى بقصد الخروج بالاقتصاد من الكساد • وتمس الحاجة الى تحليل جمعى يهدف الى تفهم أداء الاقتصاد الرأسمالى أثناء الدورة الاقتصادية (وعلى الأخص فى مرحلة الكساد) دون أن يخرج عن التصوير الأساسى للمدرسة الحدية لموضوع « الاقتصاد » • فيكون التحليل الكينزى الذى يعتبره البعض ممثلا « الثورة » فى الفكر الاقتصادى •

واذا ما أردنا أن نظل أوفياء لمنهجنا الناقد تعين أن تكون دراستنا لهذين التحليلين الوحدى والجمعى دراسة ناقدة •

ومع تطور التحليل الاقتصادى الخاص بالاقتصاد الرأسمالى (من تحليل حدى الى تحليل كينز الى غيرهما) تفرض الجوانب السلبية

---

(١) هنا نصادف الميل نحو الأبدية الذى طبع الاقتصاد السياسى الكلاسيكى بطابعه تحت تأثير فكرة النظام الطبيعى المتوارثة من الفكر المدرسى . أنظر ما سبق ، الفصل الثانى من الباب الثانى .

للعملية الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد فى واقع المجتمع الرأسمالى ، وهى جوانب تبرز الطبيعة النسبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التى تستطيع طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها . سيكون من الضرورى أن نتعرف على هذه الجوانب السلبية .

على هذا النحو يتعين أن تتمثل أية دراسة متوازنة للاقتصاد السياسى والرأسمالية فى التعرف على :

- التحليل الوحدى .
- التحليل الجمعى .
- نقد النظرية الاقتصادية الحديثة .
- الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالى .

وبما أن التحليل الجمعى يدخل فى نطاق برنامج الدراسة الاقتصادية فى السنة الثانية فاننا سنكتفى فى اطار دراستنا هذه بالتعرف على التحليل الوحدى ونقده وعلى الجوانب السلبية للاقتصاد الرأسمالى .

الباب الرابع

التحليل الوحدى[1]

رأينا أن الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى هو اشـــباع الحاجات المحددة تاريخيا اذا ما تعلق الأمر بمجتمع معين . كما نعرف أن الهدف المباشر للنشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى هو تحقيق الكسب

---

(١) يتعين عدم الخلط بين التحليل الوحدى والتحليل الجزئى **Partial Analysis; analyse partielle** انظر فى تعريف التحليل ما سـبق أن قلنـاه (ص ٢٢٢) . أما التحليـل الجزئى فيعـد كذلك كل تحليـل لا يأخذ فى الاعتبار الا عامل أو أكثر (دون أن يأخذ الكل) من العوامل التى تتكاتف لاحداث نتيجة معينة . فى هذه الحالة نفترض أن كل هذه العوامل فيما عدا عامل واحد منها تبقى ثابتة ونحاول أن نرى أثر هذا العامل على تلك النتيجة . مثال : اذا اعتبرنا أن طلب عائلة معينة على السلعة أ مثلا يتحدد بعوامل كثيرة هى : دخل العائلة ، ثمن السلعة أ ، أثمان السـلع الأخرى التى تشتريها العائلة ، الى غير ذلك . فاذا افترضنا أن كل العوامل فيما عدا ثمن السلعة أ تبقى ثابتة محاولين التعرف على أثر التغير فى ثمن السلعة أ على الكمية المطلوبة من هذه السلعة يكون تحليلنا جزئيا ، لأنه لا يأخذ فى الحسبان فى نفس الوقت الا جزءا من الظاهرة المدروسة ، على افتراض أن ما عدا هذا الجزء لا يكون نشطا على الأقل فى هذه اللحظة من لحظات التحليل . أما اذا أخذنا فى الاعتبار كل العوامل التى تحدد النتيجة دفعة واحدة ، أى عموم الظاهرة ، فان تحليلنا يكون من قبيل التحليل العام General analysis; analyse générale ، بالتقابل مع التحليل الجزئى . هذا التحليل الجزئى أو العام حسب الأحوال ، هو فى مثلنا هذا تحليل وحدى كذلك اذ هو ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة ، هى العائلة كوحدة استهلاكية مأخوذة بمعزل عن بقية النظام الاقتصادى .

(*) فى اعتقادنا أن خير ما يسهم به من يؤلف كتابا يهدف الى أن يكون مقدمة فى الاقتصاد السياسى بالنسبة لهذا الجزء من النظرية الاقتصـادية الحديثة انما يتمثل فى طريقة عرض الموضوع من حيث وضوحها وتسلسل الأفكار المكونة له . بناء على اعتقادنا هذا نحن لا ندعى على الاطلاق أن كل الأفكار التى يحتويها هذا الباب من عندياتنا . فى بعض الأحيان نعتنق مباشرة الطريقة التى يتبعها مؤلف آخر فى عرض نقطة أو غيرها من النقاط التى نحاول تغطيتها فى هذا الباب . وهو ما يتم بطبيعة الحال فى الحالات التى نرى فيها أن هذه الطريقة تمثل ، على حد علمنا ، أحسن الطرق =

النقدى (الذى يتمثل فى دخل نقدى) ، الذى يصبح وسيلة اشباع الحاجات • فلاشباع الحاجات يتعين أن يكون لدينا قوة شرائية اذ لا اعتداد الا بالحاجات القادرة بهذا المعنى •

هذه الحاجات القادرة تنعكس فى طلب على السلع الاستهلاكية • هذا الطلب لا يتحدد فقط بحاجات المستهلكين وانما يتحدد كذلك بعامل حاسم (ان لم يكن الأكثر حسما) هو الدخل الذى يتحكمون فيه • وهو ما يتحدد بنمط توزيع الدخول بين الأفراد والطبقات الاجتماعية المختلفة (وهو ما يتوقف على نوع علاقات الانتاج السائدة) •

لاشباع هذه الحاجات القادرة لابد من الانتاج • والانتاج يعنى بالنسبة للوحدات الانتاجية ، للمشروعات :

ــ اتخاذ قرارات خاصة **بتشكيلة** السلع التى تقوم بانتاجها ، أى اتخاذ قرارات تجيب على التساؤل الآتى : ماذا ننتج ؟ ومن ثم تحدد القرارات المتخذة النشاطات الانتاجية المختلفة التى تقوم بها المشروعات•

ــ كما أن الانتاج يعنى بعد ذلك اتخاذ قرارات خاصة **بالكمية** التى تنتج من كل من هذه المنتجات • وهو ما يتضمن ، اذا ما تحددت الفنون التى تستخدم فى الانتاج ، **تحديد الكميات من الموارد الاقتصادية (بشرية وطبيعية ومادية) التى تستخدم فى كل فرع من فروع الانتاج** • الأمر الذى يعنى توزيع الموارد الاقتصادية [(١)] بين الاستخدامات المختلفة أو بين الفروع المختلفة للنشاط الانتاجى •

وعليه يتم توزيع الموارد الاقتصادية ، فى هذا النوع من الاقتصاد ، بين الاستخدامات المختلفة ، كنتيجة لآلاف القرارات المستقلة التى يتخذها الأفراد (المستهلكون والمنظمون) والهيئات العامة فى سلوكهم فى السوق •

= أما تفرد المؤلف فيظهر فى تماسك نظرته الشاملة لكل النظريات التى يحتويها الاقتصاد السياسى . هذا التماسك هو الذى يسمح لأفكاره لأن تدور حول محور واحد (أو خيط هاد) يظهر فى الأجزاء المختلفة من مؤلفه .

على هذا الأساس فضلنا الا نعطى مراجع هذا الباب فى الهوامش التى نضعها فى أسفل الصفحات والاكتفاء باعطاء قائمة من المراجع المختارة فى نهاية كل فصل من فصوله .

(١) The Allocation of Ressources; L'allocation (ou la repartition) des ressources.

الأمر يتعلق هنا بقرارات يتخذها مشترو السلع لاستعمالها فى الاستهلاك النهائى ، بقرارات لمن يشتروا السلع لاستعمالها فى الاستهلاك المنتج (أى لاستعمالها فى الانتاج) ، وبقرارات يتخذها كل أنواع البائعين • هذه القرارات تتخذ على **أساس الاثمان النسبية**[1] **للسلع** : للسلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية •

فاذا كانت قرارات المستهلكين والمنظمين تتخذ على أساس الأثمان ، وترتب على اتخاذ هذه القرارات توزيع معين للموارد الاقتصادية بين الفروع المختلفة للنشاط التى ينتج كل منها لاشباع حاجة معينة فان ذلك يعنى توصل المجتمع الى استخدام معين للموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرفه لاشباع عدد معين من الحاجات كيفا وكما • وهو ما يعنى توصل المجتمع الى حل معين للمشكلة الاقتصادية • فكأن أداء الاقتصاد القومى الذى ينجم عن هذه القرارات يتم من خلال الاثمان ، أساس اتخاذ هذه القرارات • ذلك ما يعنى عادة عندما يقال أن النظام يعمل من خلال ميكانزم الاثمان •

اذا ما كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على أساس الاثمان ، فانه يتعين علينا أن نفهم كيفية تكون الاثمان اذا أردنا أن نفهم طريقة أداء النظام فى مجموعه • من هنا جاءت ضرورة نظرية فى الاثمان • فى اطار التحليل الحدى ، ترتكز محاولتهم النظرية لشرح الاثمان على فكرتين : **فكرة المنفعة وفكرة الندرة** [2] •

---

(١) يتعين أن نعى التفرقة بين الأثمان المطلقة Absolute prices; prix absolus والأثمان النسبيه Relative prices; prix relatifs الثمن المطلق أو الثمن النقدى ، هو العلاقة بين وحدة السلعة والوحدات النقدية . ثمن وحدة السلعة أ مثلا هو ٣ وحدات نقدية (ثلاثة قروش مثلا) . أما الثمن النسبى فهو علاقة بين ثمنين : ثمن السلعة أ : ثمن السلعة ب ، أى $\frac{ث_{ا}}{ث_{ب}}$

فاذا قلنا أن ثمن أ هو ضعف ثمن ب ، أى أن $ث_{ا} = ٢\ ث_{ب}$ ، فاننا نكون بصدد الثمن النسبى .

وعندما نقول أن توزيع الموارد الانتاجية بين فروع النشاط المختلفة يتوقف على الأثمان فاننا نعنى بذلك الأثمان النسبية . وبهذا المعنى يقال أن النظرية الوحدية الحديثة تسعى الى شرح الأثمان النسبية . أما النظرية النقدية فتهتم بالمستوى العام للأثمان : تحركات الهيكل الكلى للأثمان النسبية نحو الارتفاع أو الهبوط .

(٢) أنظر فيما سبق تيار الفكر الحدى ، فى الفصل الثالث من الباب الثانى .

لفهم تكون الإثمان ينهج الحديون منهجا بمقتضـاه تؤخذ **سـلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الاقتصادى يطلق عليه اسم « صناعة »** ويبحث عن الكيفية التى يتكون بها ثمن هذه السلعة ، **على أساس فروض** يمكن حصرها فيما يلى :

١ ــ نفترض أولا أن الاقتصاد الذى تنتج فى داخله الصـناعة محل الاعتبار اقتصاد مغلق ، أى اقتصاد لا تربطه ببقية أجزاء الاقتصاد العالمى علاقات اقتصادية • بمعنى آخر يتم التجريد من العـلاقات الاقتصـادية الدوليـة •

٢ ــ فى داخل هذا الاقتصاد ، يفترض أن الأفراد هم من قبيل الرجل الاقتصادى ذى السلوك الرشيد ، يبحثون عن تحقيق أقصى نتيجـة ممكنة : أقصى أشـباع (أو أقصى منفعة) بالنسبة للفرد المستهلك ، أقصى ربح بالنسبة للفرد المنظم أو أدنى خسارة بالنسبة للمشروع الذى يمر بفترة صعبة (انخفاض فى الثمن الذى يبيع به السلعة المنتجة أو ارتفاع فى نفقة انتاجه لسبب أو لآخر) والذى يقدر أنه من الرشيد الاستمرار فى فرع النشاط انتظارا لربح مستقبل •

٣ ــ هؤلاء الأفراد يسلكون فى السوق الذى يتمثل فى كل التقاء ، مادى أو معنوى ، لبائعى ومشترى سلعة ما • هذا السوق يفترض أنه حر لا تتدخل الدولة فى أدائه • بمعنى آخر ، يقوم التحليل الخـاص بتحديد الأثمان ، على الأقل فى مرحلة أولى ، على افتراض عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية • فى مرحلة ثانية قد يناقش أثر تدخل الدولة على تكوين الاثمان •

٤ ــ فى دراسة ظواهر سلوك هؤلاء الأفراد فى سوق حر يفترض أنه لا يوجد بعد زمنى لهذه الظواهر : أى يتم التجـريد من عنصر الزمن • بمعنى آخر تدرس الظواهر على افتراض أن السبب (تفاعل عناصر الظاهرة) والاثر (نتيجة هذا التفاعل) يحـدثان فى لحظـة زمنية ، أى يحدثان سويا دون فارق زمنى بين الحدث (ارتفاع الثمن مثلا) وأثره (نقصان الطلب على السلعة فى مثلنا هذا) • هنا بتصور

موضوع التحليل وكأنه فى حالة ساكنة (تحليلية) ، ويكون تحليلنـــا بالتالى من قبيل التحليل الســـاكن[1] •

٥ ــ يفترض أخيرا أن النقود تلعب دورا محـــايدا : التحليل يتم فى صورة عينية[2] ، بمعنى أن الظواهر الاقتصـــادية التى ندرســـها يمكن أن نعبر عنها فى صورة سلع وخدمات والقـــرارات التى تتخـــذ بشأنها • ولا تدخل النقود فى التحليل الا لتلعب دورا متواضعا كوسيلة لتسهيل المعاملات ، الفرض أنها لا تؤثر على سلوك الوحدة التى نهتم بدراستها (المستهلك أو المنظم) • فى هذا التحليل الذى يتم فى صورة عينية تتمثل الاثمان فى علاقات مبادلة ترجعها النقود الى أرقام مطلقة دون أن تؤثر عليها • فهى لا تقوم الا باعطائها مظهر نقدى • ذلك هو ما تتضمنه فكرة حياد النقود •

على أساس هذه الفروض يدرس تكون الثمن بالنســـبة للســـلعة محل الاعتبار • هنا نبدأ من الملاحظة العامة التى مؤداها أن ثمـــن **السلعة يتحدد بتدخل نوعين من القوى : قوى الطلب [3] على السلعة وقوى عرضها (4) ، اللذان يتحددان في نفس الوقت بالثمن**. ومـــن ثم يتعين علينا ، لكى نتوصل الى تكون ثمن السلعة ، أن نرى :

ــ أولا كيف أن سلوك المستهلكين (بادئين من مستهلك واحد) يحدد الطلب على السلعة محل الاعتبار ، هنا ندرس « نظرية سلوك المستهلك » [5] •

ــ ثانيا كيف أن سلوك المشروعات (بادئين من مشروع واحـــد) يحدد عرض السلعة • هنا ندرس « نظرية سلوك المشروع » [6] •

---

(١) اذا ما توصلنا ، من خلال هذا التحليل ، الى شروط توازن الوحدة الاقتصادية التى ندرس سلوكها ، فان هذا التوازن يكون بدوره من قبيل التوازن الساكن Static equilibrium ; équilibre statique.

(٢) In real terms; en termes réels.

(٣) The demand; la demande.

(٤) The supply; l'offre.

(٥) Theory of consumer behaviour; thèorie du comportement du consommateur.

(٦) Theory of firm behaviour ; théorie du comportement de l'entreprise.

— لنرى ثالثا كيف يتحدد الثمن بتفاعل قوى الطلب والعـرض فى ظل الاشكال المختلفة للسوق •

— لنرى رابعا أن أثمان عناصر الانتاج (الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال) تتحدد ، كقاعدة عامة ، بنفس الطريقة التى تتحدد بهـا أثمان السلع النهائية ، على أساس أنها تعتبر هى الأخرى سلع تباع وتشترى فى أسواقها • كل ما فى الأمر أنها تختلف عن السلع النهائية فى ناحيتين :

● فالطلب على عناصر الانتاج (بواسطة المشروع) طلب مشتق[1] • فهى تطلب لانها تستخـدم فى انتاج السلع التى ينتجها المشروع بناء على الطلب المتوقع من جانب المستهلكين ، فهى تطلب لانها منتجة • ومن ثم تكون الانتاجية ، والانتاجية الحدية ، أساس تحليـل اثمـان عناصر الانتـاج •

● أن ثمن عناصر الانتاج يحـدد (مع الكمية المشتراة من هـذه العناصر) الدخول النقدية التى يحصل عليها أصحاب هذه العناصر من بيعها للمشروعات : الأجور ، الفائدة ، الربح ، الريع • وعليه يؤدى تحديد اثمان هذه العناصر الى بيان كيفية توزيع الدخول بين الفئات المختلفة التى تتملك هذه العناصر •

اختلاف عناصر الانتاج عن غيرها من السلع ، من هاتين الناحيتين ، يبرر أن يدرس تكون اثمانها دراسة خاصة تتم عادة تحت اسم « نظرية الانتاجية الحـدية »[2] التى يعتبر بنـاؤها أساس دراسة توزيع الدخول بين الفئات صاحبة عناصر الانتاج •

تلك هى مكونات النظـرية الوحدية الحديثـة التى تمثل موضـوع دراستنا فى هذا الباب • وقد قدرنا أن البدء فى دراسة هذه النظـرية بتقديم نظرة عامة لنظرية ثمن السوق يسهل علينا فهم مكونات النظرية •

---

(١) A derived demand; une demande induite.

(٢) The marginal productivity theory; la théorie de la productivité marginale.

وسنقتصر فى مجال دراستنا هذه على تقديم الفصول الأربعة الآتية:

ـ يعطى الفصل الأول نظرة عامة لنظرية ثمن السوق •

ـ ويهتم الفصل الثانى بنظرية سلوك المشروع •

ـ ويبين الفصل الثالث كيفية الانتقـــال من توازن المشروع الى توازن الصـــناعة •

ـ ويكون الفصل الرابع فى اثمان عناصر الانتاج •

الفصل الأول

نظرية ثمن السوق : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق[1] بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (أو المنتجين) لها • وعليه ، اذا أردنا أن نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينـــا :

— أن نتوصل أولا الى تحديد طلب المستهلكين ، أى طلب السوق •

— أن نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين ، أى عرض السوق •

— أن ندمج ثالثا نظريتى الطلب والعرض فى نظرية لتحديد ثمن الســـوق •

— أن نرى أخيرا فكرة تلعب دورا هاما فى تحليل تكوين الاثمان وغيره من أنواع التحليل) وهى فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العـــرض •

قبل أن نتعرض لهذه الموضوعات الأربعة يلزمنا أن نبرز ملاحظتين منهجيتين يفرضان أنفسهما :

— الملاحظة الأولى تهدف الى أن تكون لغتنا المصطلحية منضبطة • اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقـــات[2] • نحن

---

(١) Market-price; prix de marché.

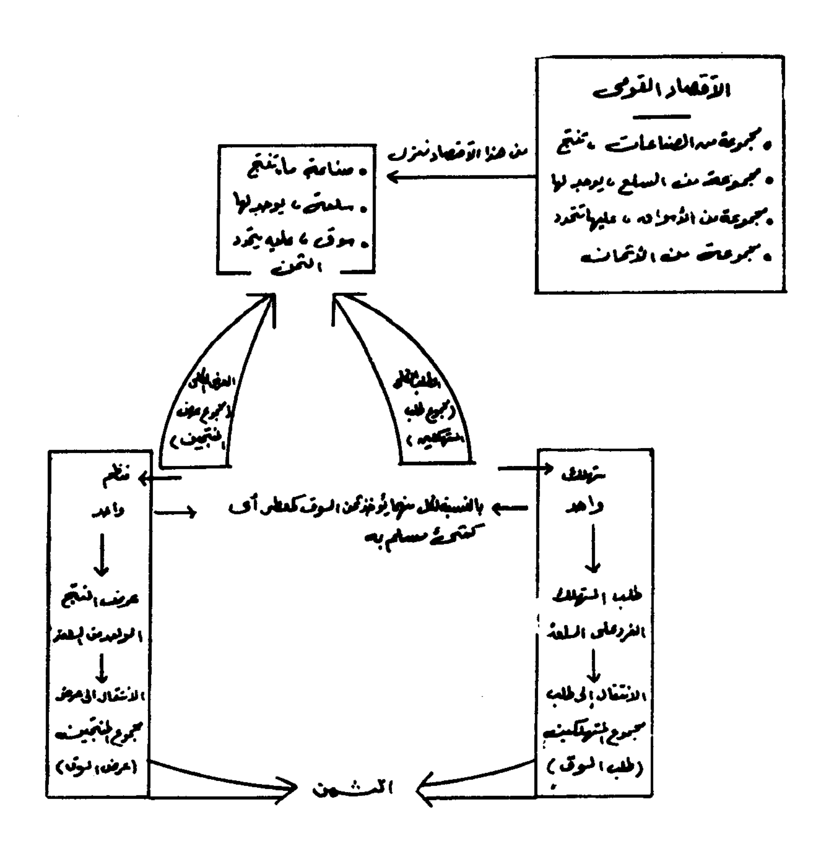
(٢) لايضـــاح الفرق بين التدفقـــات flows; flux والاحتيـــاطى (او المخزون) Stock نضرب المثال التالى : لدينا حوض سباحة مملوء بالمـــاء حتى مستوى معين . لضمان صفاء المـــاء نحدث تيارا من المـــاء بين فتحتين متضادتين يدخل المـــاء من احداها ويخرج من الأخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى . مستوى الماء هذا يحدد المخزون =

لا نعنى بمجرد عملية شراء (أو بيع) واحدة وانما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) فى خلال فترة محددة • وعليه يتعين أن نعبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقــة بفترة زمنيــة معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز فى اليوم وسبعة أرغفة فى الأسبوع • فالأمر يتعلق دائما بالكمية أو الكميات التى تطلب أو تعرض خلال فترة معينة • وهو ما يتعين أن نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الــكلام عن الفترة الزمنيــة •

أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة فى السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على الســلعة فى السوق ، أى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلى للسلعة فى السوق ، أى عرض جميع من ينتجون السلعة • للتوصل الى الطلب الكلى (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل فى مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق • وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلى (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار • ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالى :

= منه ويتمثل فى كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . أما كمية المــاء التى تدخل الحوض والكمية التى تخرج فهى من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد من الجالونات فى الدقيقة أو فى الساعة . فالتدفق لــه بالحتــم بعــد زمني ، يعبــر عنه بعــدد من الجالونات في فتــرة من الزمن. أما المخزون فلا بعد زمنى له . فهو مجرد كمية من المــاء يعبر عنها بعدد من الجالونات .

فاذا ما أخذنا مشروعا ينتج الصلب . لكى يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة أولية . ولكى يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ المشروع فى مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل فى نفس الوقت كل يوم أو كل أسبوع (حسب شروط الاســتلام) كمية معينة من هذه المــادة تدخل فى مخازنه . ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد فى انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التى تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . أما الكمية التى توجد فى المخزن فتمثل المخزون . وكذلك الأمر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق الذى يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التى تباع يوميا تخرج نحو المشترين . أما الكمية التى توجد فى المخازن فى لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الصلب .



(هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة فى سوق السلعة)

١ ــ الطلب

الهدف هو أن نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار • هذا الطلب يعتبر ، فى نظر الحديين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة • لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردى) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردى ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق •

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردى الكميات المختلفة من السلعة التى يكون المستهلك الفرد **على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة فى خلال فترة معينة** •

وعلى نفس النحو يعرف **طلب السوق** بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التى يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة فى خلال فترة معينة •

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان • فى خلال فترة معينة ، أى بتدفقات • والأمر لا يتعلق بالكميات التى تشترى فعلا عند الاثمان المختلفة ، وانما بالكميات التى يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشرائها ، فنحن بصدد التعبير عن **الامكانيات** المتصورة عند الاثمان المختلفة •

تحديد الطلب الفردى :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل • يؤثر كل منها عليه فى اتجاه معين وبكيفية معينة • لنوضح ذلك •

أهم العوامل التى تؤثر على الطلب الفردى على سلعة ما هى :

١ ــ **ثمن السلعة** : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فردى فان الكمية التى يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر فى ثمن السلعة التى يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به •

فى أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التى يطلبها اذا ما ارتفع الثمن • والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن •

٢ — **دخل المستهلك** : فى الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التى يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس •

٣ — **أثمان السلع الأخرى** : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها فى اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها • ومن ثم فقد يؤثر التغير فى اثمان السلع الاخرى على الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة التى نبحث تحديد الطلب عليها . وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاثة طوائف من السلع الأخرى :

— فقد تكون السلعة الأخرى مكملة للسلعة التى ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكملة أن تكون مكملة لها فى الاستعمال ، أى أن اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هى الشاى والسلعة الأخرى هى السكر (أمثلة أخرى لسلع مكملة : القلم والورقة ، السيارة والبنزين ، الموقد والوقود) ، فى هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكملة (السكر مثلا) يؤدى الى نقص الكمية المشتراة من السلعة (ولتكن الشاى) • انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى الى زيادة الطلب على سلعتنا •

— وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحل محل سلعتنا فى الاستعمال ، أى فى اشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هى البن فى حالة ما اذا كانت سلعتنا هى الشاى (أمثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلى الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) • فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاى) • وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا •

ـ وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات) .

٤ ـ **ذوق المستهلك وعاداته :** فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالموده فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى ولو بقى دخله وثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (أى دالة) :

ـ بثمن السلعة محل الاعتبار .

ـ باثمان السلع الأخرى التى يشتريها المستهلك .

ـ بدخل المستهلك .

ـ بذوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[1] التالية :

$$\text{ط}_{\text{ا}} = \text{د}\,(\text{ث}_{\text{ا}} ،\ \text{ث}_{١} ،\ ..\ ،\ \text{ث}_{\text{ا}-١} ،\ \text{ى} ،\ \text{ق})$$

حيث $\text{ط}_{\text{ا}}$ الطلب على السلعة ا ، $\text{ث}_{\text{ا}}$: ثمن السلعة ا ، $\text{ث}_{\text{ا}}$ ، .. ، $\text{ث}_{\text{ا}-١}$: أثمان السلع الأخرى (غير ا) .

ى : دخل المستهلك ، ق : ذوقه (عاداته وتفضيله) .

---

(١) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables . والمتغيرات هى كميات يمكن أن يكون لها قيم مختلفة ، أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عند ما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات اخرى . فعند ما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة لس اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية بسيطة عند ما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وبصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالى : س = د (ص) ، وتقرأ : س هى دالة ص . وفى كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالى : س = س (و ، ص ، ن) وتقرأ : قيمة س تتوقف على قيم و ، ص ، ن .

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردى**[1] . وهى علاقة مركبة تبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحدد هذا الطلب . ومن ثم يتوقف التغير فى الطلب على التغير فى هذه العوامل كلها . وعليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل فى نفس الوقت وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفى سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها تدرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حدة على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب والعامل التالى مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة . وهكذا . وفى كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التى تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة **بطريقة التحليل الجزئى** [2] . وهى طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال فى التحليل الاقتصادى وهو فرض « بقاء الأشياء الأخرى على حالها » [3] .

وعليه نستطيع أن نرى بشىء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحد بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير العامل على الطلب .

---

(1) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle.

(2) Partial analysis; l'analyse partielle.

انظر عاليه ، هامش ۱ ص ۳۰۳ .

(3) "Other things being equal"; toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفى هذا الشأن يقول الفريد مارشال « تحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادى أن يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوة بخطوة ، فيجزأ الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا فى الوقت الواحد . ثم يوصل فى النهاية حلوله الجزئية بعضها ببعض لتعطى حلا كاملا بالتقريب لكل الموضوع المدروس » . أصول الاقتصاد ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ۳۰٤ ، وكذلك ص ۳۰ .

١ ــ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها : $ط_{ا} = د (ث_{ا})$:

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها • اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التى يمكن أن تحل محلها فى الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشترى كمية أكبر من هذه السلعة • (فالمشترى لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وانما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الاثمان) مثـــال ذلك أن ينخفض ثمن نـــوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التى يشـــتريها من الخضروات الأخرى التى أصبحت الآن أغلى نسبيا •

والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة • يميل المستهلك الى انقاص الكمية التى يطلبهـــا •

هذه العلاقـــة بين الكميات التى يكون المســـتهلك على اســـتعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجمـــوعتين من الأرقام الافتراضية) فى صورة جدول ، يســـمى **جدول الطلب الفردى** (١) ، على النحو التالى :

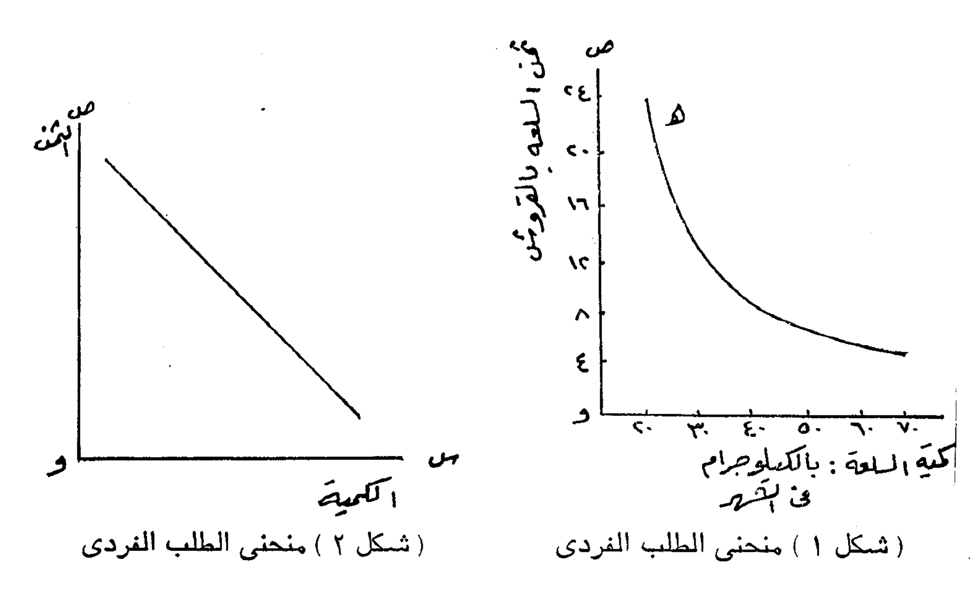
الثمن (ث) بوحدات النقود ، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات فى فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٢	٣٠
٨	٤٠

جدول ١ : الطلب الفـــردى

---

(١) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (أنظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادى ، وقياس الكمية (ك) على المحور السينى • ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة • ثم توصل النقاط المختلفة • وتتمثل نتيجة توصيلها فى منحنى يعبر عن العـلاقة بين الـكميات التى يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير فى الثمن • هذا المنحنى يسمى **منحنى الطلب الفردى**[١] ، وعادة ما يعبر عنـه بخط مستقيم وليس بمنحنى (أنظر شكل ٢) • هذا المنحنى نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته واثمان السلع الأخرى تبقى ثابتة •



(شكل ١) منحنى الطلب الفردى

(شكل ٢) منحنى الطلب الفردى

- هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- وهو يبين أن الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة .
- للتسهيل ، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .

وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية • فالنقطة هـ على الشكل ١ مثلا تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلـو من السلعة فى الشهر لو كان ثمنهـا مساويا لـ ٢٢

---

(١) Individual demand curve; la courbe de la demande individuelle.

قرشا • بينما تشير النقطة و الى أنه سيكون على اسـتعداد لشراء ٤٠ كيلو فى الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش •

ويعكس كل منحنى الطلب العـلاقة الداليـة الـكاملة بين الـكمية المطلوبة والثمن • وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فانمـا نقصد بذلك كل المنحنى (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطـة معينة على هـذا المنحنى • بمعنى آخـر ، يقصد بالطلب كل الكميات التى يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين • هذه العلاقة تسمى قانون الطلب[1] •

٢ ـ العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السـلع الأخرى التى يشتريها المستهلك : ط١ = د (ث١ ، ... ، ثا-١) : على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة ا ، على حالها ، نريد أن نعرف أثر التغير فى الطلب على السلعة كنتيجة للتغير فى ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو حـ • هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى • فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدى :

ـ اما الى انقاص الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة أ • وهو ما يحدث فى حالة السلع البديلة (أو المتنافسـة) • فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن التى يؤدى الى نقص الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعـة أ في أشبـاع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هـذه السلعة • أنظر شكل ٣ • بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ •

---

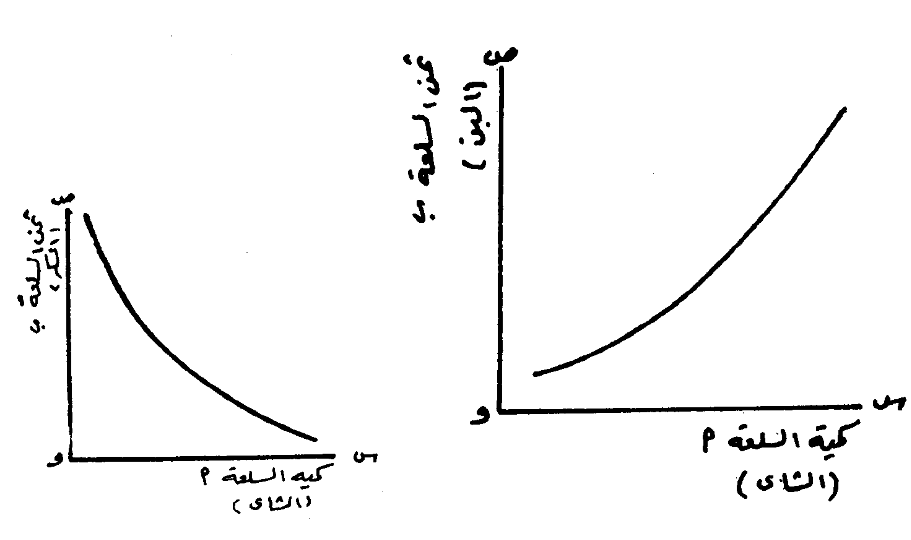
(١) على هـذه القاعدة العامة فى العلاقة بين الطلب والثمن يوجـد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصـادى انجليزى عاش فى العصر الفيكتورى ، أى فى القرن المـاضى) التى تزيد الكمية المطلوبة فيها مع ارتفاع الثمن . فقد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التى اجتاحت ايرلندا فى ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كاللحوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوى الدخول المحدودة شرائها ومن ثم تحل البطاطس محلها فى التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

— وأما الى زيادة الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة أ • وهو ما يحدث فى حالة السلع المكملة • فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر فى هذه الحالة يؤدى الى زيادة الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حاله • وذلك لان السلعة ب تكمل السلعة أ فى الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ • أنظر شكل ٤ • بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ •

— وأما أن يترك الكمية التى يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير • وهو ما يحدث فى حالة ما اذا كانت السلعة التى تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ فى الاستعمال • كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هى الشاى •

٣ — العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : طا = د (ى) :

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الاثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

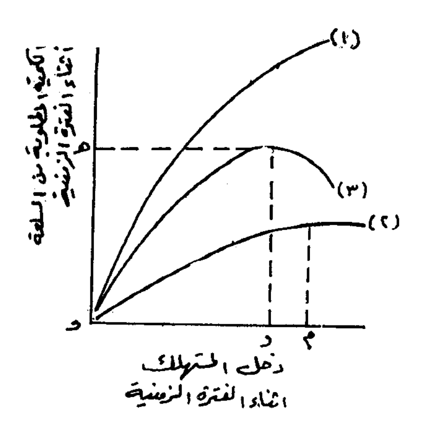


شكل ٣ : العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة بديلة

شكل ٤ : العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة مكملة

ـ فى الحالة الأكثر شيوعا تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل • هذه الحالة تجد تعبيرا عنها بالمنحنى (١) على الشكل ٥ •

ـ فى حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة فى الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة • وهو ما يحدث فى حالة السلع التى تشـــبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل • وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل فى الكمية المطلوبة من السلعة • فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه • وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك • وانما يتصور أن يتأثر هذا الطلب اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنهـــا حتى من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام • هذه الحالة يمثلها المنحنى (٢) على الشـــكل ٥ •



شـــكل ٥

- يبين المنحنى (١) العلاقة بين الطلب والدخل فى الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان فى نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .
- ويبين المنحنى (٢) العلاقة بين الطلب والدخل فى حالة السلع التى لا يتغير الطلب عليهـــا مع زيادة الدخل بعد وصـــوله الى مستوى معين (يمثله القدر و م) .
- ويبين المنحنى (٣) العلاقة بين الطلب والدخل فى حالة السلع الدنيا : ابتـــداء من مستوى معـــين من الدخل تؤدى زيادة الى نقص الكمية المطلوبة .

ـ وفى حالة استثنائية ثانية قد تؤدى الزيادة فى الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث فى حالة السلع التى تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز)التى يتم احلال سلع أخرى محلها (كاللحوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا . وتسمى السلع التى ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل « بالسلع الدنيا »[1] . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحنى (٣) على الشكل ٥ .

٤ ـ الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله :

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التى تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، فى نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكية تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التى تتحدد بها الأذواق فهى تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التى يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه فى غير صالحها نقصت الكمية التى يطلبها .

تلك هى العوامل التى تحدد طلب المستهلك الفرد . تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب فى اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة فى السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين. ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة فى سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، فى نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الافراد ، وذلك لانه يتحدد بنفس العوامل التى تؤثر على الطلب

الفردى • وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحـدد كذلك بعـدد المشترين •

يترتب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الافراد ، وللتوصل اليه يمكن اتبـاع احدى الطريقتين الآتيتين :

ـ وفقا للطريقة الاولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد • ونقوم بجمع الكميات المختلفة التى يكون المسـتهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التى يطلبها السوق عند هذا الثمن • فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لهما الجدولين الآتيين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

جدول طلب المستهلك (١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
١٥	٣
١٧	٢

+

جدول طلب المستهلك (٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

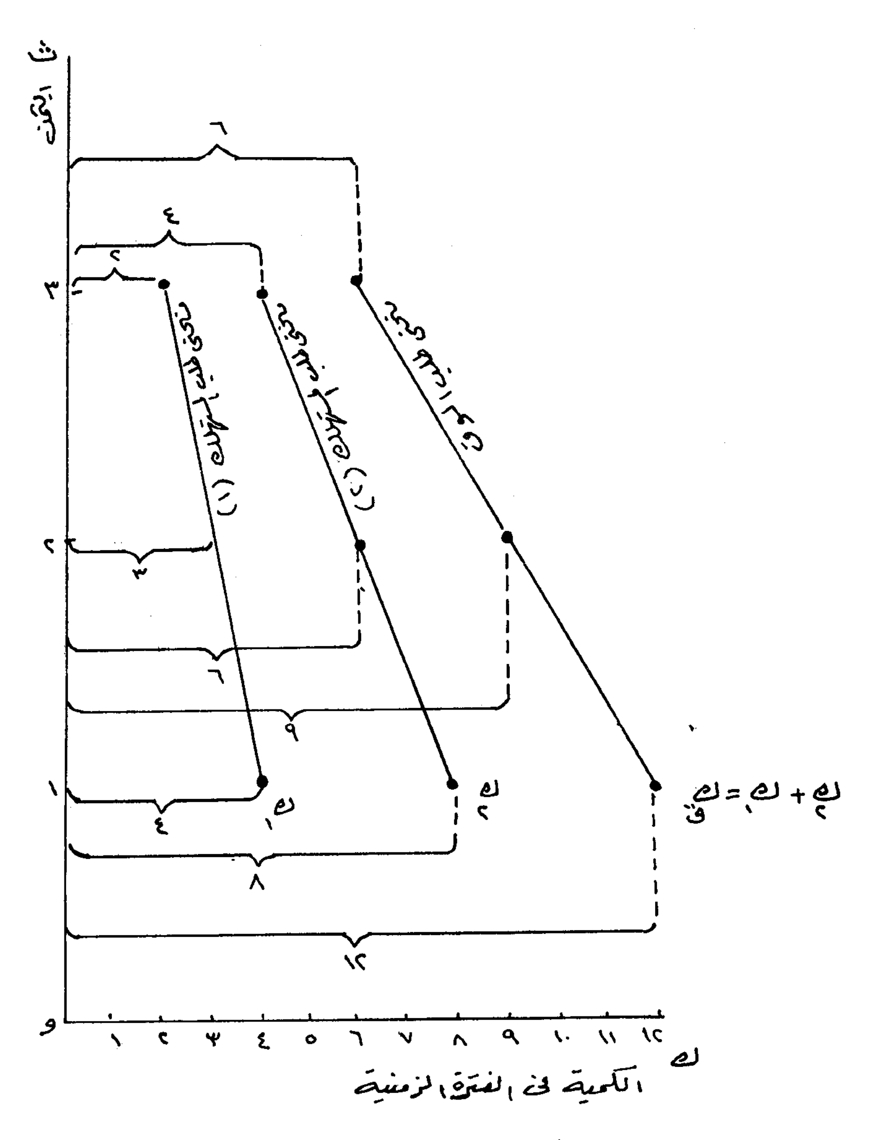
←

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٨+١٢ = ٢٠
١٢	٦+١٠ = ١٦
١٥	٣+٧ = ١٠
١٧	٢+٤ = ٦

ويمكن أن نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بيانى يعطينـا منحنى طلب السوق •

ـ ووفقا للطريقة الثـانية نبـدأ من منحنيـات طلب المسـتهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيـا لنتوصـل الى منحنى طلب السوق • وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط :



شكل ٦ : منحنى طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التى يطلبها المستهلكان عنـــد هذا الثمن . مثلا ، عند ما يكون الثمن ٣ قروش يشترى المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشـــترى المستهلك (٢) أربع وحدات ، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦ .
- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن $ك_{ق}$ (أى الكمية التى تطلب فى السوق) $= ك_{1} + ك_{2}$ وفى حالة عـــدد كبير من المســـتهلكين : $ك_{ق} = ك_{1} + ك_{2} + \cdots + ك_{ن}$.
- نلاحظ أن منحنى طلب السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى الطلب الفردى .
- عند ما نتكلم عن ظروف الطلب فى سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التى تقابلها هذه الكميات .

وســواء اتبعنا الطريقة الاولى أو الطريقة الثـانية فاننا نقـوم **بعملية نظرية** تسمح لنا باستنتاج طلب السوق • وذلك لأنه فى واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الافراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العـام لطلب السوق •

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التى تحدد الطلب • هذان المحددان هما :

ـ يتوقف الطلب على سلعة على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان • ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة فى القوة الشرائية ، لان زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا • على أى الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيـام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية •

ـ كما يتوقف الطلب على سلعة على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة • فاذا كان هذا النمط يحابى الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التى يستهلكها الاغنياء • وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابى المتزوجين على حساب العزاب أدى ذلك الى زيادةالطلب على السلع التى يستهلكها المتزوجون كالسلع التى يحتاج اليها الأطفال مثـلا •

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحنى طلب السوق الذى يبين العلاقـة بين الطلب على السلعة وثمنهـا من المهم أن نضيف أن هـذا **المنحنى يكتسب أهمية خاصة** • اذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التى يمثلها هذا المنحنى هى الاكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة فى دالة الطلب• ماالسبب فى ذلك ؟ سبب ذلك لا يرجع الى أن الثمن هو أهم العوامل التى تشترك فى تحديد الطلب (اذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل

كان ذلك هو الدخل بلا منازع) • ولكن السبب يرجع الى أننا ننشغل فى هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق • وعليه يكون من الانسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين : الطلب والثمن •

لدينا الآن منحنى طلب السوق • ونكرر أننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الافراد التى تعبر عن الكميات المختلفة التى يكون الافراد على استعداد لشرائها عند الاثمان المختلفة • وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على أساس افتراض « بقاء الاشياء الاخرى على حالها» • بعبارة أخرى،افترضنا أن العوامل الاخرى التى تحدد الطلب، أى دخل المستهلكين ، وأثمان السلع الاخرى ، وأذواق المستهلكين ، تبقى ثابتة • الان ، لو فرضّ وتغير أحد هذه العوامل ، ماذا سيكون أثر تغيره على منحنى طلب السوق الذى توصلنا اليه ؟ تثير التغييرات التى تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحنى طلب السوق • لنرى ما يقصد بذلك •

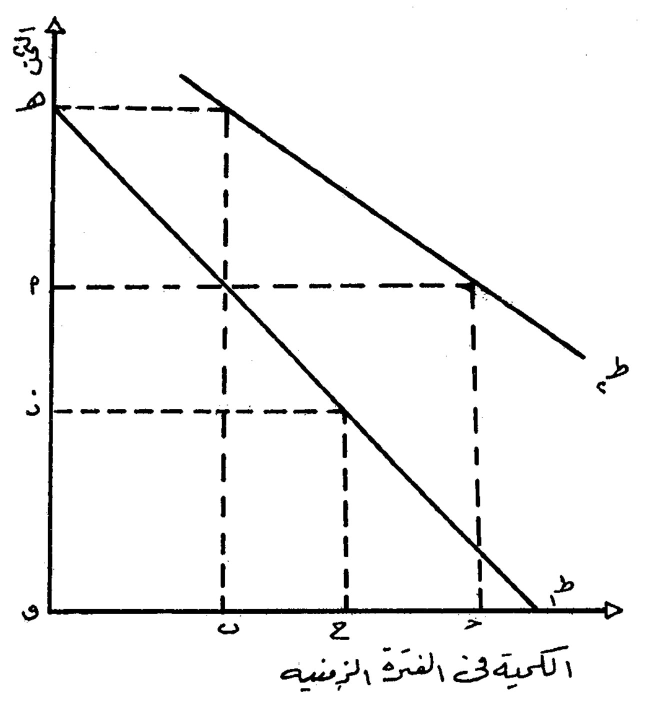
انتقالات منحنى طلب السوق [١] :

هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الاخرى أو تغير أذواق المستهلكين • لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل •

١ — أثر تغير الدخل على منحنى طلب السوق : رأينا أن زيادة الدخل تؤدى كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة ، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها • يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة فى السوق عما كانت عليه ، وذلك عند كل ثمن • وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) • بيانيا ، ينتقل كل منحنى الطلب نحو اليمين • أنظر شكل ٧ •

---

(١) Shifts of the market demand curve; les déplacements de la courbe de la demande du marché.



شكل ٧

- يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض أن الدخل ثابت وانما عند مستوى أعلى وليكن د٢ .

- انتقال منحنى الطلب من ط١ الى ط٢ يدل على زيادة فى المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن و ا تزيد الكمية المطلوبة من و ب الى و حـ ، وذلك بفضل زيادة الدخل .

- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية و ب مثلا يمكن أن تباع عند الثمن و ا عندما يكون منحنى الطلب هو ط١ ، ولكن هذه الكمية ذاتها يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن و هـ عند ما يكون منحنى الطلب هو ط٢ .

- لكى نتبين حركة على نفس المنحنى نجد أنه بالنسبة لمنحنى واحد ، المنحنى ط١ ، تكون الكمية المطلوبة و ب عندما يكون الثمن و ا ، وتزيد هذه الكمية الى و ح عندما ينخفض الثمن الى وز ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

* * *

فى حالة سلعة من السلع الدنيا ، تؤدى زيادة الدخل الى نقص الكمية التى يكون الافراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، وينتقل كل منحنى الطلب نحو اليسار •

٢ — أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحنى طلب السوق : يختلف هذا الاثر بحسب ما اذا كانت السلعة التى تغير ثمنها سلعة مكملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التى سيتأثر الطلب عليها) :

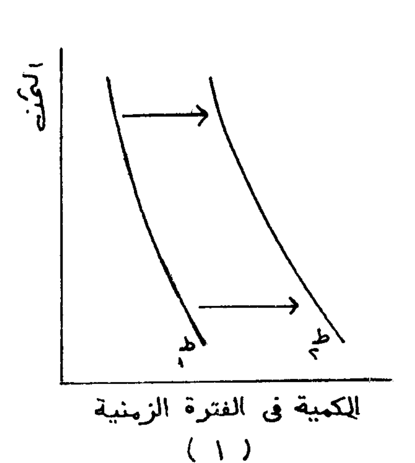
— فاذا كانت السلعة الاخرى مكملة لسلعتنا يؤدى ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحنى الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هى البنزين والسلعة المكملة التى يتغير ثمنها هى السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالى الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لاثمان السيارات • وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالا لمنحنى الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالا على أن المشترى من البنزين سيكون أقل عند كل ثمن)•

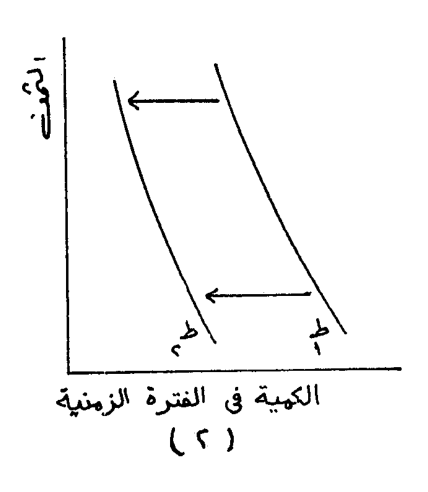
— واذا كانت السلعة الاخرى التى يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحنى الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذى قبل (مثال : سلعتنا هى البنزين والبديل هو المواصلات العامة • يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الامر الذى يؤدى الى استهلاكهم لكمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين • وينتقل منحنى الطلب على البنزين نحو اليمين) •

٣ — أثر تغير الاذواق على منحنى طلب السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة فان ذلك يعنى أن تزيد الكمية المشتراه عند كل ثمن • وينتقل منحنى طلب السوق على السلعة نحو اليمين • وينتقل المنحنى نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق فى غير صالح السلعة •

هذا ويمكن أن نعبر بيانيا عن هذه الافكار المتعلقة بأثر التغير فى العوامل التى افترضنا بقاءها ثابتة (وهى دخل المستهلك وذوقه وأثمان

السلع الأخرى) عند بناء منحنى طلب الســوق • وذلك على النحــو التالى (شكل ٨) :





شـــكل ٨

(١) زيادة فى الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :
- زيادة فى الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق فى صالح السلعة .

(٢) نقص فى الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :
- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق فى صالح السلعة .

- هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات فى العوامل غير ثمن الســـلعة على العـــلاقة بين الطلب والثمن . ونســـتطيع أن نقوم بنفس الشىء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحنى طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الاخرى على حالها ، ولحالات انتقال هذا المنحنى نتيجة لتغير هـذه العوامل ، نستطيع أن **نميز بين الحركة على نفس منحنى الطلب وانتقـال كل المنحنى نحـو اليمين أو نحـو اليسار :**

ــ فالحـركة (الى أعلى أو الى أسـفل) على نفس منحنى الطلب تدل على تغير فى الكمية لان الثمن قد تغير •

ــ أما انتقال كل منحنى الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتـدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أثمان السلع أو أذواق المستهلكين •

للتمييز بين هذين النـوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغـة التى نستخدمها فى التعبير : فيمـكن أن نعبر عن انتقـال كل منحنى الطلب بالـكلام عن زيادة أو نقصـان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحنى الطلب بالكلام عن تغير فى الكمية المطلوبة •

٢ ــ العـرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولا أن نعرف العرض ، الفردى وعرض السوق ، ثم نتوصـل من خلال تحديد العـرض الفردى الى عرض السوق •

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردى ، أو عرض المنتج الفرد ، الكميات المختلفة من السلعة التى يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على اسـتعداد لطرحها فى السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة • وكمـا هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض فى صورة تدفق وليس فى صورة مخـزون •

اما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التى يكون المنتجون على استعداد لطرحها فى السوق عند الاثمان المختلفة خلال فترة معينة •

تحديد العرض الفردى :

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة ، ولكن كل منها يؤثر على العرض فى اتجاه معين وبطريقة معينة • لنرى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والطلب :

١ ــ **هدف المشروع** : تفترض النظرية الحديثة ، فى اطار التحليل الوحدى ، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح • فى هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التى تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبى بين اجمالى ايرادات المشروع واجمالى نفقات المشروع • ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون لهذا الهدف أثر على الكميات المعروضة أثر يتحقق بعيدا عن الربح • على أى الاحوال سنفترض فيما يلى أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة لفترة ما انتظار الزع مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض تؤثر كل العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على أربحية المشروع •

٢ ــ **ثمن السلعة التى ينتجها المشروع** : على فرض بقاء الاشياء الاخرى (بما فيها نفقة الانتاج) على حالها ، يكون الربح أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التى ينتجها ويبيعها المشروع ، عليه يتعين أن نتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة •

٣ ــ **أثمان السلع الاخرى (أى السلع التى تنتج فى فروع الانتاج الاخرى)** : اذا بقى ثمن السلعة التى ينتجها المشروع دون تغيير فى الوقت الذى ترتفع فيه أثمان السلع الاخرى فان ذلك يعنى أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر أربحية من الفرع الذى ينتج فيه المشروع • ويصبح انتاج السلعة فى هذا الفرع أقل جاذبية الامر الذى يؤدى الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها •

٤ ــ **أثمان عناصر الانتاج** : لكى يقوم المشروع بالانتاج يشترى عناصر الانتاج المختلفة (من عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقــوة محركة ، وغيرها) من أسواقها • وتتحدد نفقة الانتاج بالكميات التى يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هــذه العناصر • فاذا ارتفع ثمن عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الارض مثلا ، آدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج فى كل مجالات النشــاط التى تستخدم هــذا العنصر • وانما لا ترتفع النفقة فى كل هذه المجالات بنفس النسبة لان أهميــة الدور الذى يلعبه العنصر تختلف منفروع الى آخر منفروع النشاط . فأهمية الدور الذى تلعبه الأرض (التى يبنى عليها المصنع) فى صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذى تلعبه الارض فى زراعة القمح• ويكون نصيبها من النفقة أقل فى الحالة الاولى منه فى الحالة الثانية • فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنســبة أكبر فى انتاج القمح منها فى انتاج الصلب • ومن ثم تنخفض أرباحية انتــاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض انتاجية الصلب (وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمــح • يترتب على ذلك أن التغير فى أثمان عناصر الانتــاج يؤدى الى تغيير الاربحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة •

٥ ــ **حالة التكنولوجيا** : تحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التى يمكن استخدامها فى انتاج السلع المختلفة ويحدد بالتالى نفقة الانتاج • مع تغير هذه المعرفة وادخال فنــون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جــديد من الطاقة أو مادة أولية صناعة « كخيط من الخيوط الصناعية ، الألياف » ••• الى غير ذلك) تتغير نفقة الانتاج ويتغير معهــا الربح (على فرض بقــاء الاشــياء الاخرى على حالها) وتتغير بالتالى الكميات المعروضة من الســلع المختلفــة •

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقــول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح يتحدد العرض :

ــ بثمن السلعة المعروضة •

ــ بأثمان السلع الاخرى •

ـ بأثمان عناصر الانتاج •

وبحالة التكنولوجيا •

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية التالية :

$$ع_{ا} = د\,(ث_{ا} ، ث_{١} ، .... ، ث_{ا-١} ، ث_{ع١} ، .... ، ث_{عن} ، ت)$$

حيث $ع_{ا}$: عرض السلعة ، $ث_{ا}$ ثمن السلعة ،

$ث_{١}$ ، ... ، $ث_{ا-١}$: أثمان السلع الاخرى (غير ا)

$ث_{ع١}$ ، .... ، $ث_{عن}$: اثمان عناصر الانتاج ، ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى **بدالة العرض الفردى**[١] ، وهى علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أى أنها تتكاتف لتحديد هذا العرض • ومن ثم يتوقف التغير فى العرض على التغير فى هذه العوامل كلها • وعليه اذا ما أردنا تحديد منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل فى نفس الوقت •

ولكن يكفينا ونحن بصدد نظرة عامة لنظرية (أولية) ثمن السوق أن نتعرف على الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها • وهو ما يعنى دراستنا للعلاقة : $ع_{ا} = د\,(ث_{ا})$.

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الان بالقول بأن الكميات التى ينتجها المشروع ويعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهى تزيد ان ارتفع الثمن وتقل اذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها • فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعا ، كلما كان الربح أكبر كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها • وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه

---

(١) Individual supply function; la fonction de l'offre individuelle.

النظرة العامة لنظرية ثمن السوق ، تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع فى الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التى ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التى يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها فى السوق عند الاثمان المختلفة والتى مؤداها أن الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الاشياء الاخرى على حالها) تسمى **بقانون العرض** . ويمكن التعبير عنها رقميا فى صورة جدول ، يسمى **جدول العرض الفردى**[1] ، على النحو التالى :

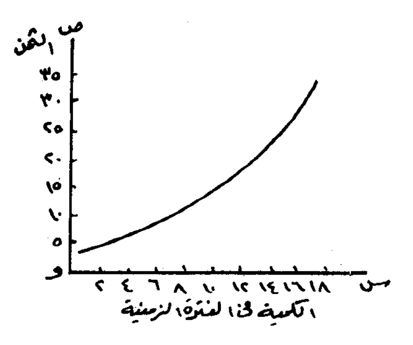
الثمن (ث) بوحدات النقود ، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات فى فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣
٢٥	١٥

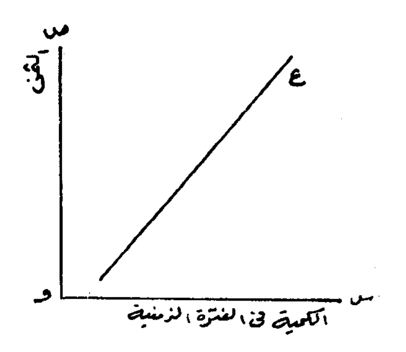
جدول ٢ : العرض الفردى

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا ليعطينا **منحنى العرض الفردى**[2] الذى عادة ما يعبر عنه بخط مستقيم (أنظر شكل ٩) .

(١) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle.

(٢) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle.





شكل ٩ : منحنى العرض الفردى

- هذا المنحني يتجه من أسفل الى أعلى ونحواليمين .
- وهويبين أن العرض دالة تزايد للثمن .
- للتسهيل ، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .

وقد توصلنا الى منحنى العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الاخرى (غير ثمن السلعة) التى تؤثر فى عرض السلعة . هذا المنحنى فى مجموعه يمثل كل العلاقة الدالية بين عرض السلعة وثمنها ، وهى العلاقة التى نقصدها بالكلام عن العرض . وتدل الحركة على هذا المنحنى على تغير الكمية التى يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة .

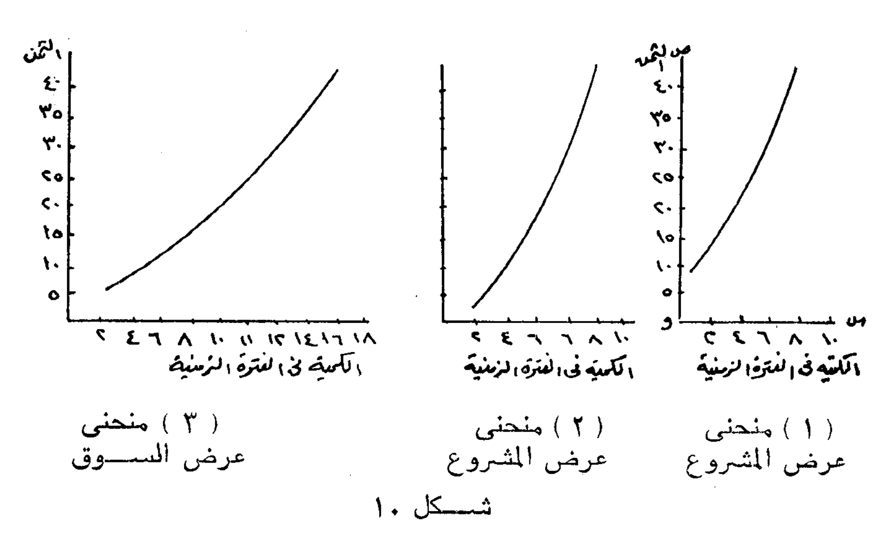
على هذا النحو يتحدد العرض الفردى ، وبما أننا نعنى بتكون ثمن السوق فان تحديد العرض الفردى لا يكون الا خطوة فى سبيل تحديد عرض السوق ، فاذا ما تحدد الاول أمكن الانتقال الى الثانى.

تحديد عرض السوق :

يتم الانتقال نظريا من عرض المنتجين الافراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التى انتقلنا بها من طلب المستهلكين الافراد الى طلب السوق ، اذ نستطيع :

— اما بناء جدول عرض السوق من جداول عرض المنتجين الافراد الذين يعرضون السلعة فى السوق ، ثم يترجم هـذا الجدول لنحصل على منحنى عرض السوق •

— واما رسم منحنى عرض السـوق عن طريق التجميـع الافقى لمنحنيات عرض المنتجين الافراد • أنظر شكل ١٠ •



(٣) منحنى عرض السـوق

(٢) منحنى عرض المشروع

(١) منحنى عرض المشروع

شـكل ١٠

- للحصول على العرض الـكلى عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :

— عنـد الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحـدات من السـلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئا ، وتكون الكمية المعروضة فى السوق مساوية لثلاث وحدات .

— عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات (تقريبـا) ويعرض المشروع (٢) ست وحدات ، وتكون كمية السوق ١٤ وحدة .

— عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية المعروضة فى السوق ١٨ وحدة .

- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : ك ق (أى الكمية التى تعرض فى السوق) = ك$_١$ + ك$_٢$
وفى حالة عـدد كبير من المنتجين : ك ق = ك$_١$+ك$_٢$+...+ك ن

- نلاحظ أن منحنى عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى العرض الفردى .

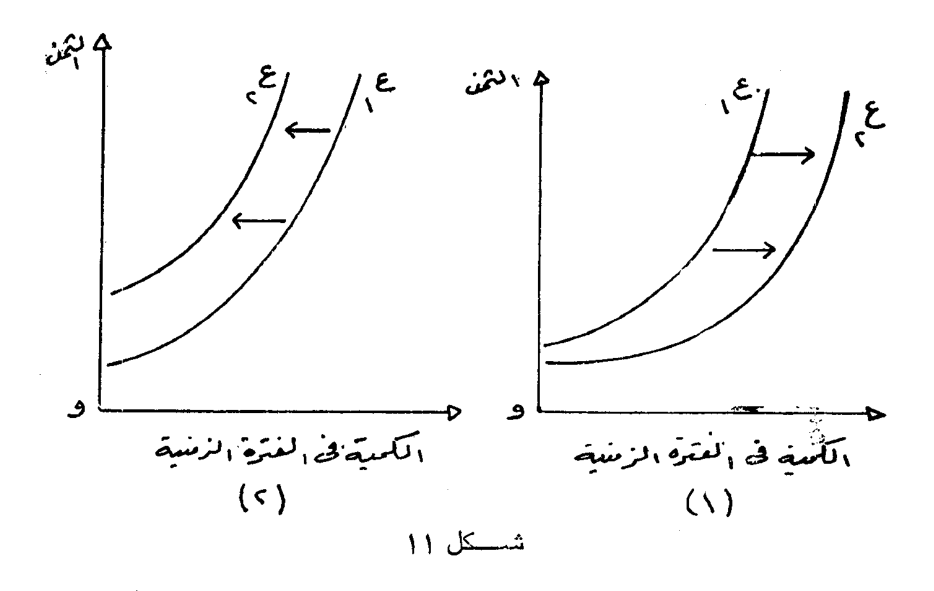
- عندما نتكلم عن ظروف العرض فى سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضـها والأثمان التى تقابلها هـذه الكميات .

ذلك هو منحنى عرض السوق الذى يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التى يكون المنتجون على استعداد لطرحها فى السوق عند الاثمان المختلفة (خلال فترة معينة) • وقد توصلنا لهذا المنحنى على افتراض أن العوامل الاخرى التى تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة • لا يبقى الا أن نتبين أثر تغير هذه العوامل على منحنى عرض السوق ، وهو أثر ينعكس فى انتقال هذا المنحنى •

انتقالات منحنى عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحنى عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التى تؤثر فى العرض • ويدل هذا الانتقال على تغير فى العرض (وليس فى الكمية المعروضة) •

ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحنى العرض (تدل على تغير فى الكمية المعروضة ينتج عن تغير فى ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحنى (الذى يعكس تغيرا فى العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الاخرى التى تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الاخرى • أثمان عناصر الانتاج ، حالة التكنولوجيا) • فما هى التغييرات التى يمكن أن تثير انتقال منحنى العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف عليها باستقراء شكل ١١ •



شكل ١١

(١) زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لانتـــاج أكثر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :
- التحسن فى فنون الانتاج .
- انخفاض اثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الانتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى انتاج أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :
- تدهور المعرفة التكنولوجية (تقليل الاحتمال) .
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الانتاج .

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين فى نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

٣ ـ ثمن الســـوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذى يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الاثمان ، وفقا لدرجة المنافسة التى تسود السوق . وبما أننا سنتعرف فى مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الان على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة [١] ، اذ يمثل نوع السوق الذى يلتقى عليه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة فى اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن فى السوق لننتهى الى ملخص للنظرية الأولية للاثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل فى الواقع الشروط الواجب توافرها لـــكى يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، هذه الشروط هى :

---

(١) Perfect competition market; le marché de la concurrence parfaite.

١ — أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التى يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثرا ذا دلالة على ثمن السلعة ٠

٢ — أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق ، أى بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذى يسود السوق ٠

٣ — أن تكون وحدات السلعة (والامر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة ٠ بمعنى أن تكون الوحدات التى ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التى ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك فى نظر المستهلكين ٠ بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء فى نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا ما تمثلت السلعة فى نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة ٠

٤ — ألا يكون هناك تدخلا فى العمل الحر لقوى السوق ٠ وذلك بألا تتدخل الدولة فى تحديد الاثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين ٠ وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول فى السوق والخروج منه ، بمعنى أن يكون كل منظم حرا فى الاقدام على الدخول فى النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له ٠

اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحدا ، خلال فترة زمنية ، فى كل ارجاء السوق ، أى فى كافة الاجزاء التى يغطيها السوق ، سواء أكان محليا أو قوميا أو دوليا ٠

تحديد ثمن التوازن فى سوق المنافسة الكاملة :

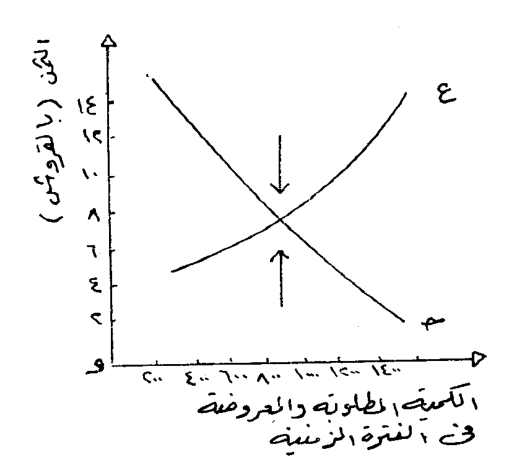
الأمر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة ، ولتكن السلعة أ ٠ لبيان كيف يتحدد ثمنها فى السوق سنبدأ من النتائج التى توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل فى :

— منحنى طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التى يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على

افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين واثمان السلع الأخرى تبقى كلها دون تغيير • كما نفترض أن هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة فى عكس اتجاه تغير الثمن •

— ومنحنى عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التى يكون المنتجون على استعداد لطرحها فى السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الاخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقى كلها دون تغيير • كما نفترض أن هذا المنحنى يميل من أسفل الى أعلى نحو اليمين : تتغير الكمية المعروضة فى نفس اتجاه تغير الثمن •

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق • لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل ١٢ : تحديد ثمن التوازن والكمية فى سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوق يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة = ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التى يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التى يكون المنتجون على استعداد لبيعها .

- هذا الثمن بين الكمية المشتراة والمباعة **فعلا** فى السوق . بينما تبين المنحنيات **امكانيات** الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فاذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا **فائض فى العرض** (١) .
- واذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ١٢٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية ، ويكون لدينا **فائض فى الطلب** (٢) .

لنطور الان الافكار التى قدمناها شرحا للشكل ١٢ :

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (فى حالة وجود فائض فى الطلب أو فائض فى العرض) :

— لنأخذ أولا حالة وجود فائض فى الطلب : فى هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية التى أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الاكبر . لسبب من هذين السببين ، أو للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدى وجود فائض فى الطلب الى ارتفاع الثمن (أنظر فى شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الاثمان التى تقل عن سبعة قروش) .

وفى حالة وجود فائض فى العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لايتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، فى طلب ثمن أدنى . كما يبدأ المستهلكون ، وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة ، فى تقديم ثمن أدنى . لأى من هذين السببين أو للاثنين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدى وجود الفائض فى العرض الى انخفاض الثمن (أنظر فى شكل ١٢ السهم الذى

---

(١) Excess of supply ; excès d’offre.

(٢) Excess of demand; excès de demande

يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الاثمان التى تزيد على سبعة قروش) •

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه انه :

ـ لكل الاثمان التى تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض •

ـ لكل الاثمان التى تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع •

ـ عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض فى الطلب ولا فائض فى العرض • وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغـــير •

ـ الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (وهو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق • هو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنه لا فائض فى الطلب ولا فائض فى العرض •

ـ **هذا** الثمن **يسمى ثمن التوازن** • واصطلاح التوازن يعنى حالة ميزان (بين القوى المختلفة التى تؤثر على النظام) [1] • وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون فى شراء الكمية التى يرغب المنتجون فى بيعها • وبما أنه لا يوجد لا فائض فى الطلب ولا فائض فى العرض فان الثمن لن يميـــل للتغير • وعندما تكون الكمية المطلوبة مســـاوية للكمية المعروضـــة يقال ان السـوق فى حالة توازن • واذا ما اختلفنا قيل ان السوق فى حالة عدم توازن •

الان نستطيع أن نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن السوق ، بالنسبة لسلعة معينة :

● **الفــــروض :**

ـ أن منحنى طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين •

ـ أن منحني عرض السوق يتجه من أسفل الى أعلى نحواليمين •

ـ أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وأن فائض العـرض يدفعه الى الانخفاض •

---

(١) أنظر فكرة التوازن: M. Dowidar, Les Schémas . . .pp. 52 - 54.

● **هذه الفروض تتضـــمن :**

— أنه لا يوجد الا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة • فى لغة النظرية الاقتصادية يقال ان التوازن وحيد •

— اذا انتقل أحد المنحنيين (منحنى الطلب أو منحنى العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن •

● **انتقال منحنيات الطلب والعرض :**

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة ، للتعرف على هذا الاثر يجب علينا

— أن نميــز أولا انتقــالات منحنى الطلب من انتقــالات منحنى العــرض •

— أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذا الاثر • هذه الطريقة تتلخص كما يلى :

● نبدأ من وضع توازن فى السوق •

● ثم ندخل فى الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العــامل الذى ينتظر أن يحدث الاثر) •

● أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية •

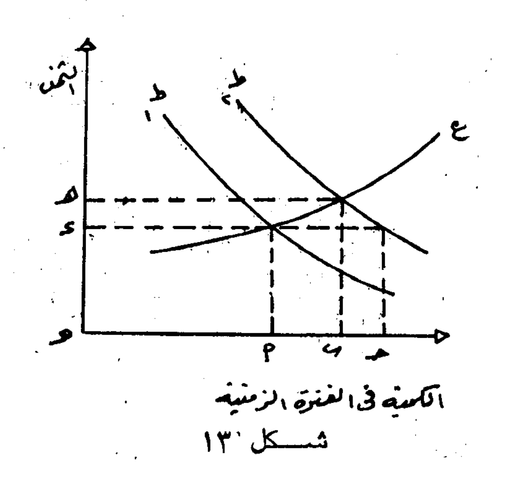
● أن نقارن أخيرا بين وضعى التــوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الاثر الذى تحقق على الثمن وعلى الكمية [1] •

ولننتقل الان الى تطبيق هذه الطريقة •

انتقالات منحنى الطلب : يوضح الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :

---

(١) يتعين استبقاء هذه الطريقة فى الذهن اذ سيكثر استخدامهــا فى دراستنا فيما يلى •



شكل ١٣٠

- ط١ ، ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذى يمثل نقطة البدء ، عند هـذه النقطـة :
  - و د هو ثمن التوازن .
  - و ا هى الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحنى الطلب الى ط٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا .
- يؤدى انتقـال منحنى الطلب الى اليمين الى خلق فائض فى الطلب . اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المعروضة عند و ا . فائض = ا حـ
- نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .
- هذه الكمية أقل من و حـ وأكبر من و ا (كمية وضع التوازن القديم) .
- اذا ما تصورنا أن منحنى الطلب ط٢ كان هذا المنحنى الأصلى الذى ينتقل نحو اليسـار دالا على نقص فى الطلب ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن التوازن القديم وتكون الكمية أقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

١ ــ يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى الطلب نحو اليمين) :

ــ ارتفاع ثمن التوازن .

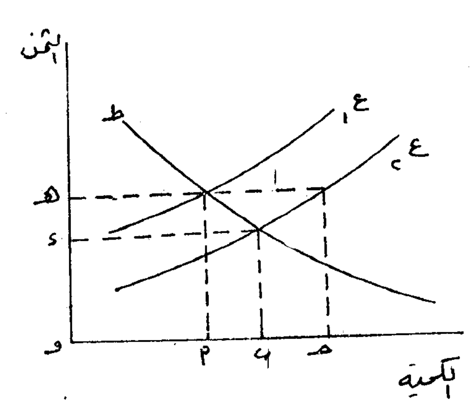
ــ وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ – ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى الطلب نحو اليسار) •

– انخفاض الثمن •

– ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد •

انتقالات منحنى العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه شكل ١٤ :



شــكل ١٤

- ط ع١ هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الأصلى ، عند هذه النقطة :
  – و هـ ثمن التوازن
  – و ا هى الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحنى العرض الى ع٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .
- يؤدى انتقال منحنى العرض الى اليمين الى خلق فائض فى العرض ، اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المطلوبة عند و ا . فائض العرض = ا حـ .
- نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين الى زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و د ، عند وضع توازن جديد .
- عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .
- هذه الكمية أقل من و حـ واكبر من و ا (كمية وضع التوازن الأصلى) .
- اذا ما تصورنا أن منحنى العرض ع٢ كان هو المنحنى الأصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون أعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية أقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

٣ ــ يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنهـا بانتقال منحنى العرض نحو اليمين) :

ــ انخفاض ثمن التوازن •

ــ وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد •

٤ ــ يترتب على نقص عرض السـلعة (وهو نقص يعبـر عنه بانتقال منحنى العرض نحو اليسار) :

ــ ارتفاع ثمن التوازن •

ــ ونقص كمية التوازن •

التحقق من صحة هـذه النتائج الأربعة يسمح لنا ، فى حالة ثبوت صحتها ، بالكلام عن « قوانين الطلب والعرض » •

***

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرية الأولية فى تحـديد ثمن السوق • نقول أولية لانها لا تعطى الا فكرة عامة عن الكيفيـة التى يتحدد بها الثمن فى السوق ، وفقا لتصوير المدرسة الحدية • فاذا ما أردنا لدراسـتنا أن تكون متعمقة تعين ألا نكتفى بما قلنا عن الطلب والعرض ولزم أن ندرس بطريقة أكثر تفصيلية تكوين كل من منحنى الطلب ومنحنى العرض وكذلك تكون الاثمان • وهو ما سنفعله ، من وجهة نظر التحليل الوحدى الحديث (أى الحدى) • ولكن قبل أن ننشغل بذلك يتعين أن نألف فـكرة مرتبطة تمام الارتبـاط بتحليـل الاثمان ، تلك هى فكرة مرونة الطلب والعرض •

٤ — مرونة الطلب والعــرض

بعد أن رأينا أن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات فى الثمن الا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التســاؤل عن مــدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين فى الثمن . درجة الاستجابة هذه تسمى المرونة [١] . الامر يتعلق هنا باصطلاح يشــغل مكانا هاما فى اللغة الاقتصادية المعاصرة لانه يرتبط بأهم المسائل التى تعرض عند محاولة الاستفادة ، فى واقع الحياة الاقتصادية ، من الافكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير فى دخل المستهلكين أو فى اثمان السلع الاخرى . وعليه يتعين أن نفرق فى دراستنا لفكرة المرونة بين :

— مرونة لطلب ، وفى اطارها نميز بين :

— مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة [٢] .

---

(١) elasticity; élasticité هــــذا الاصــــــطلاح اســتعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذى أدخل الاصطلاح فى التحليل الاقتصادى كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أما فكرة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو ، أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة فى مجال علم الطبيعة « خاصية الجسم أو المــادة فى أن تستعيد شكلها وأبعادها الأصلية عند نزول القوى التى كانت قد أثرت عليه وغيرت من شكله وأبعاده . أما فى التحليل الاقتصادى فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الأولى جوهر الظاهرة التى يراد التعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تأثير قــوة خارجيـــة . انظر :

J. Romeuf (ed.). Dictionnaire des Sciences économiques, tome I, p. 472.

(٢) **Price**-elasticity of demand (direct elasticity) ; l'élasticité de la demande par rapport au prix (l'élasticité directe).

— مرونة الطلب بالنسبة للدخل [1] .

— ومرونة الطلب بالنسبة لاثمان السلع الاخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن [2] .

— ومرونة العرض .

أولا : مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة **مرونة** الطلب الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء اثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير فى الكمية المطلوبة ونسبة التغير فى الثمن عند نقطة **معينة** على منحنى الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة على منحنى الطلب ، أى الى تغييرات متناهية الصغر فى الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة قد تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحنى الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	٪للتغير فى الثمن (بالانخفاض)	٪للتغير فى الكمية (بالزيادة)	٪التغير فى الكمية / ٪التغير فى الثمن
اللحوم	١٥	٥ر٧	٥ر
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	٢٥ر	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير فى الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هى أربعة أمثال نسبة التغير فى الثمن الذى أثارها . بينما تتساوى هاتان النسبتان فى حالة الملابس . وأخيرا تساوى نسبة

---

(١) Income-elasticity of demand; l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢) Cross-elasticity; l'élasticité croisée.

التغير فى الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير فى ثمنها • وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهـزة الراديو للتغير فى ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النـوع من الملابس للتغير فى ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير فى ثمنها • وهو ما يعنى أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون فى حالة أجهزة الراديو أكبر منها فى حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون فى هذه الحالة الاخيرة أكبر منها فى حالة اللحوم •

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير فى الكمية مقسومة على نسبة التغير فى الثمن ، أو :

$$\frac{\%\triangle ك}{\%\triangle ث} = \text{مرونة الطلب}^{(1)}$$ •

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، △ تمثل الحرف اليونانى « دلتـا » الذى يرمز به للتغير •

وعادة ما يكون التعبير الرقمى عن المرونة مسبوقـا بعلامـة ناقص (—) التى تشير الى أن الثمن والكمية يتغيران فى اتجاهين متضادين • ولا تكون العلامة موجبة الا فى الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدى ارتفاع ثمن السلعة الى زيادة الكمية المطلوبة •

القياس الهندسى لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السـلعة : يتعين أن تتذكر الآتى :

— أن الامر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحنى الطلب •

— واننا نفترض أن التغيرات فى الثمن هى من قبيـل التغيرات المتناهية فى الصغر •

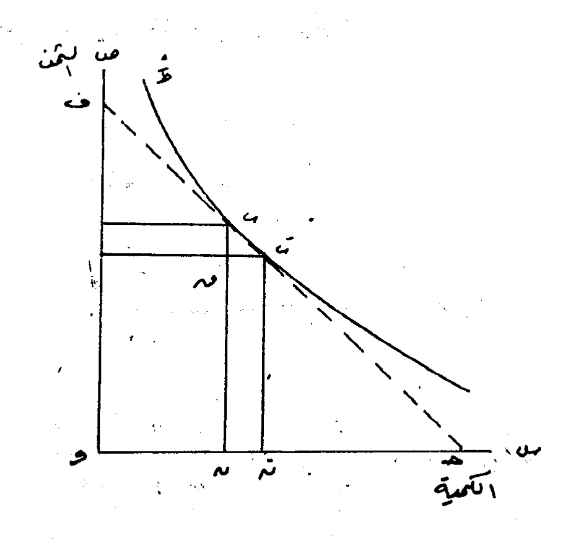
---

(١) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتى :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن}} \quad \text{أو} \quad \frac{\triangle ك}{ك} \div \frac{\triangle ث}{ث} = \text{مرونة الطلب}$$

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هو و ن (انظر شكل ١٥) • مع انخفاض الثمن من ن ب الى ن ق تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن • والنقطة ب على منحنى الطلب تمثل الموقف الاصلى • أما النقطة بَ على هذا المنحنى فتمثل الموقف الجديد•

نفترض أن التغير من الصغر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب بَ على المنحنى كخط مستقيم • وباستخدام الشكل ١٥ تقدم الاثبات الهندسى الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عند النقطة ب على النحو التالى :



$$\text{مرونة الطلب عند هذه النقطة} = \frac{\dfrac{\text{الزيادة فى الكمية}}{\text{الكمية}}}{\dfrac{\text{الانخفاض فى الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$= \frac{\%\Delta ك}{\%\Delta ث} = \frac{\dfrac{ن بَ}{و ن}}{\dfrac{ب ن}{ن ب}} \quad \ldots\ldots (١)$$

ولكن ، $\frac{\text{الزيادة فى الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض فى أثمان}}{\text{الثمن}} = \frac{\text{الزيادة فى الكمية}}{\text{الانخفاض فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ن ب}'}{\text{ب ن}} \;\; \frac{\text{ب ه}}{\text{و ه}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

من خصائص المثلثين المتشابهين ، ب ن ب' ، ب ه حـ تتساوى العلاقتين :

$$\frac{\text{ن ب}'}{\text{ب ن}} = \frac{\text{ح ه}}{\text{ه ب}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ن ب}'}{\text{ب ن}}$ فى العلاقة (٢) بقيمتها المحددة فى (٣)

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ح ه}}{\text{ه ب}} \cdot \frac{\text{ه ب}}{\text{و ه}} = \frac{\text{ه ح}}{\text{و ه}} \quad \ldots\ldots\ldots (٤)$$

فى المثلث ف و حـ

$$\frac{\text{ب ح}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ه ح}}{\text{و ه}} \quad \text{(نظرية تاليس Thales)} \quad \ldots (٥)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ه ح}}{\text{و ه}}$ فى (٤) بقيمتها المحددة فى (٥) نحصل على

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}}{\text{ب ف}}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحنى برسم خط مماس على المنحنى عند هذه النقطة . وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذى تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادى .

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية .

— فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لاتستجيب الكمية المطلوبة للتغير فى الثمن ، فتبقى على حالها . فى هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة (١) .

— وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير فى الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير فى الثمن . فى هذه الحالة يقال أن الطلب غير مرن (٢) .

— وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير فى الكمية مساوية للنسبة المئوية للتغير فى الثمن (التغيير فى الكمية يتناسب مع التغيير فى الثمن) . هنا يوصف الطلب بأنه متكافىء المرونة(٣) .

— وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من اللانهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير فى الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير فى الثمن . هنا يقال أن الطلب مرن (٤) .

— أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للانهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير فى الثمن نسبة لا نهائية أكبر من التغير فى الكمية .

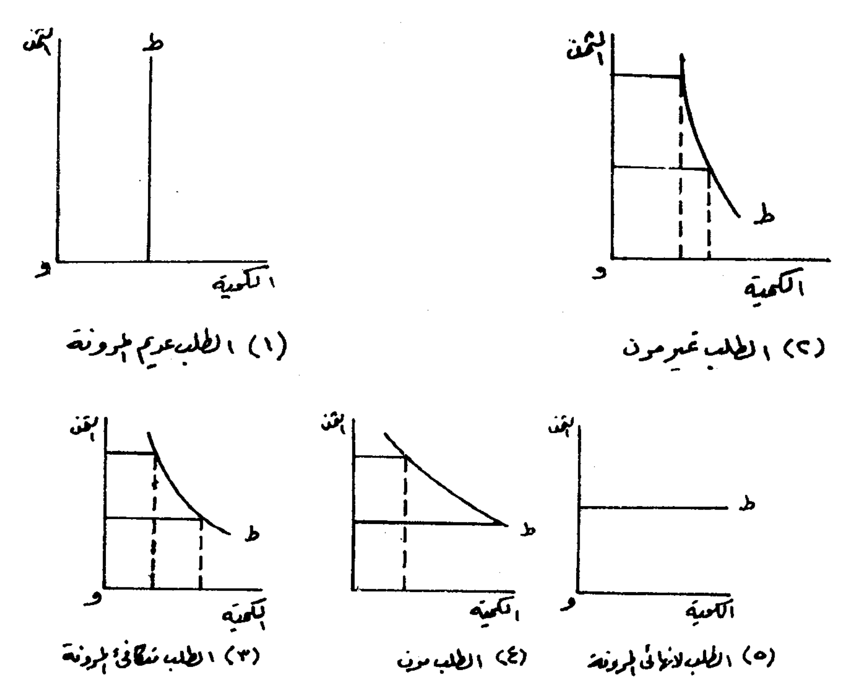
---

(١) Perfectly or incompletely inelastic; parfaitement inélastique.
(٢) Inelastic or relatively inelastic; inélastique.
(٣) Unit elasticity; élasticité-unité.
(٤) Elastic or relatively elastic; élastique.

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها فى جدول يحتويها ويحتوى كذلك التغيرات التى تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها •

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفنى	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			فى حالة انخفاض الثمن	فى حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق	يزيد الانفاق
١ > المرونة > صفر	٪ Δ ك < ٪ Δ ث	غير مرن		
١	٪ Δ ك = ٪ Δ ث	متكافىء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
∞ > المرونة > ١	٪ Δ ك > ٪ Δ ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائى الكبر	لا نهائى المرونة		

هذه الحالات الخمسة للمرونة يمكن التعبير عنها بيانا على الشكل ١٦



بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التى يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التى تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة **للعوامل التى تحدد هذه المرونة** • ما هى تلك العوامل ؟ **وكيف تؤثر على المرونة ؟**

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها • فى حالة السلع البديلة ، يؤدى التغير فى ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل البعض • فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة • وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن ، والخضروات فى مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدى ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط فى الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه فى حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق •

— فى كثير من الاحيان يقال ان الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن • هذا الفرض ، ولو

أنه متماسك منطقيا ، لا يصف الواقع . اذ تشير الدراسات التى تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين : مجموعة تحتوى مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوى على مرونات مرتفعة جدا . بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة. فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا ، وعدد آخر محدودله مرونة مرتفعة جدا ، والباقى يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية .

ـ وتتوقف المـرونة لحـد كبير ، على **التعـريف** (الضـيق أو الواسـع) **الذى نعطيه للسلعة** . فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سـلعة واحدة) ضعيفة ، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة ، كنوع من الخضار مثلا . اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبرا كسلعة) بديل . وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير فى العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا .

والان وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها الا **معرفة ما اذا كانت هـذه المرونة تستبقى نفس قيمتها العددية عبر الزمن :**

بصفة عامة تزيد هذه المرونة مع طول الفترة التى تستمر خلالها التغيرات فى الثمن . فاذا ما انخفض ثمن سلعة مثلا بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة فى الكمية المطلوبة بنسبة ١ ٪ . ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير فى الثمن تغيرا فى الـكمية بنسبة ٢٪ أو حتى ٥٪ . هناك ثلاثة عوامل قد تسهم فى تحقيق مثل هذه النتيجة .

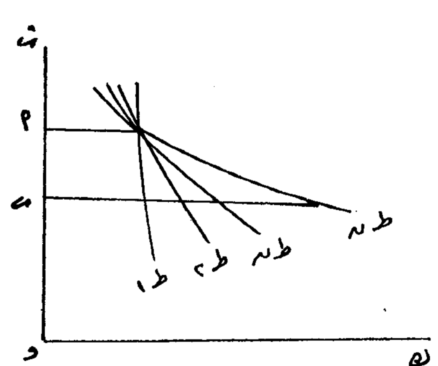
ـ **العـامل الاول ذو طابـع تكنولوجى :** اذا ما تغـير الثمن قد لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية . فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السـلعة التى انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شراؤها الان : فاذا انخفض ثمن التيـار الكهربائى ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائى الذى يمكن استعماله لن يزد اسـتهلاكه

للتيار الكهربائى . ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير فى الثمن تغيرا كبيرا فى الكمية المطلوبة ، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية .

— أما العامل الثانى فيظهر فى **الحالات التى تغيب فيها شروط الكمال عن السوق** ، أى فى الحالات التى يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذى طرأ على الثمن مثلا فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير فى الثمن .

— ويتمثل العامل الثالث فى عادات المستهلك التى تستلزم فى الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير فى الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالى (شكل ١٧) :



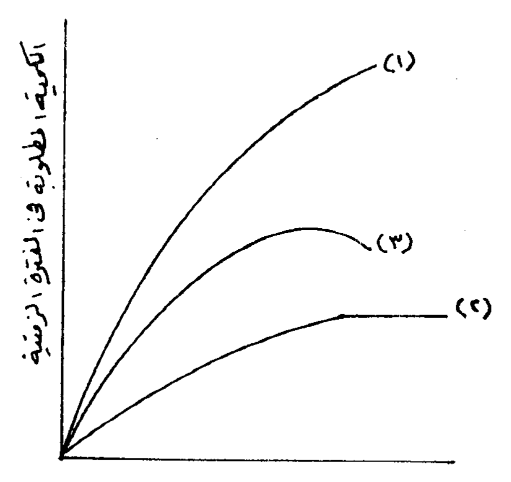
شكل ١٧

- و أ هو ثمن السلعة الذى استمر سائدا فترة طويلة .
- انخفض هذا الزمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- ط١ يمثل منحنى الطلب فى الفترة التالية على انخفاض الثمن . وهو غير مرن .
- ط٢ : منحنى الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا .
- ط٣ : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- ط٤ : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانيا : مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة اســتجابة الكمية المطلوبة للتغير فى دخل المستهلك • وتعرف اذن : $\frac{\text{٪ } \Delta \text{ فى الكمية المطلوبة}}{\text{٪ } \Delta \text{ فى الدخل}}$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة فى الكمية المطلوبة • أى أن الدخل والكمية يتغيران فى نفس الاتجــاه • وعليه تكون العلاقة التى تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة • وهى تكون بالسلب بالنسبة للسلع الدنيا التى تنقص الكمية المطلوبة منها مع زيادة الدخل بعد مستوى معين • فاذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخــل والكمية المطلوبة (أنظر شكل ١٨) وجدنا الاتى :



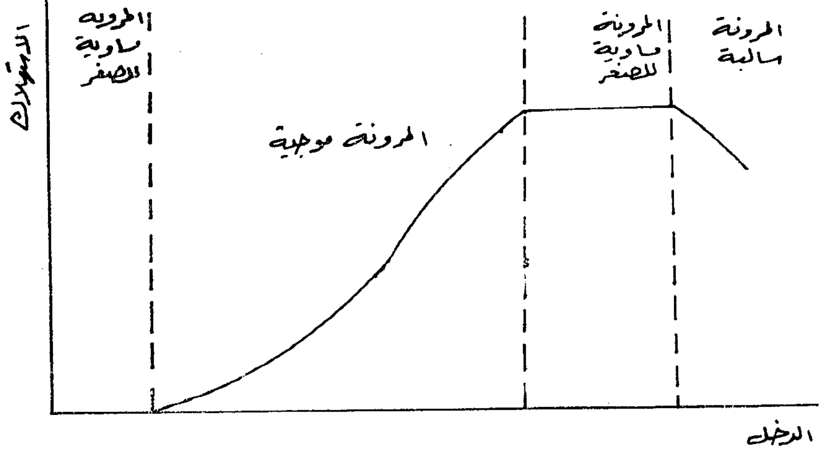
(شــكل ١٨)

ـ تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالمـا كان المنحنى صاعدا ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات (١) ، (٢) ، (٣) •

ـ تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتــأثر الكمية المطلــوبة بالتغير فى مستوى الدخل (كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحنى (٢)) •

ــ وتكون المرونة سالبة على الجــزء الهابط من المنحنى (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل •

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل • اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير فى الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل • لنضرب المثل الآتى : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا • عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية • مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغنى لدرجة تسمح له بعــدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان الحريرية • مع زيادة أخرى فى الدخل تزيد الكمية التى يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتى يصل الى شراء كل العدد الذى يكفى لاشباع حاجته ، وذلك عند مستوى معين من الدخل • بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الكمية المشتراه وانما تبقى كما هى وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر • واذا ما استمر دخله فى الزيادة فقد يؤدى ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع أرقى من القمصان ، هنــا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة • (أنظر شكل ١٩) •



شكل ١٩ : العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هـذا يبين :

ـ أن الطلب يستجيب للتغير فى دخل المستهلكين •

ـ أن درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لـكل السلع ، عند زيادة معينة فى الدخل :

ـ فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعه وبدرجة كبيرة•

ـ تزيد الكمية المطلوبة من البعض الاخر ببطء وبدرجة صغيرة •

ـ أنه حتى بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل •

القيمة العددية	الوصف الكلامى
سالبة	تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل
صفر	تبقى الكمية المطلوبة كما هى مع تغير الدخل
١ > المرونة > ٥	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة الدخل

مرونة الطلب هى التى تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات فى الدخل • ونجد فى الجدول القيم العددية المختلفة التى يمكن أن تأخذها مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

ويمثل هذا التغير فى مدى استجابة الطلب للتغيرات فى دخل المستهلك :

ـ أولا ، واحد من الاسباب الرئيسية التى تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة فى الاقتصاد الرأسمالى • اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذى تضعف مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع لتتوجه نحو الفروع التى تصبح فيها هذه المرونة أكبر •

ـ وهو يمثل ، ثانيا ، واحـدا من الاسـباب الرئيسية لوجود صناعات فى حالة انكماش وصناعات فى حالة توسع •

ـ فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضـة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيـادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعانى الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش •

ـ أما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسـبة للدخل كبيرة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة فى توسع •

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السـلعة ودخل المسـتهلك تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات فى أثمان السلع الاخرى • وتقيس مرونة درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات فى ثمن سـلعة أخرى ، فهى اذن تساوى

$$\frac{\% \triangle \text{ فى ثمن السلعة ص}}{\% \triangle \text{ فى الكمية المطلوبة من السلعة س}}$$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س و التغير فى ثمن السلعة ص • هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

ـ **أما سلعا بديلة أو (متنافسة)** : هنا يؤدى الارتفاع فى ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السـلعة س • وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س • فى حالة السلع البديلة هذه تكون العـلامة التى تسبق القيمـة العددية لمرونة التقاطع موجبة • فى الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة)تكون قيمتها مساوية $+ \infty$: وهو ما يعنى ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصـا لا نهائى الكبر فى الكمية المطـلوبة من السلعة س •

ـ **وأما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على أحـدها متصلا بالطلب على الاخرى) يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة فى الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح • فى حالة السلع المكملة هذه تكون

العلامة التى تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سـالبة • فى الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية ـــ :

وهو ما يعنى أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة لا نهائية الكبر فى الكمية المطلوبة من السلعة س •

ـــ **أو لا توجد علاقة بين السلعتين فى الاستعمال** (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا) : هنا لا يؤثر التغير فى ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س : وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر • أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر •

وبصفة عامة نستطيع القول :

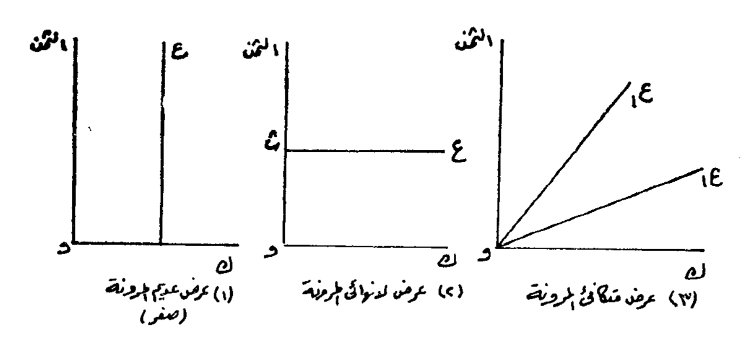
ـــ **أنه كلما** كانت علاقة الاحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين فى الثمن ، وتكون بالتالى القيمة العـددية لمرونة التقاطع أكبـر •

ـــ اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالاخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر •

رابعـا : مرونة العـرض :

نسـتطيع أن نعرض لاسـتجابة عرض المنتجين للتغيرات فى ثمن السلعة بنفس الطريقة التى درسـنا بها رد فعل المستهلكين بالنسـبة لتغيرات ثمن السلعة •

وتحدد مرونة العـرض نقطة معينـة من منحنى العرض بنسبة التغير فى الكمية المعروضة الى نسـبة التغير فى ثمن السـلعة • وهى تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن • ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



شـــكل ٢٠

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالى :

١ ـــ الحالة الاولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات فى الثمن . هنا تكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر . هـــذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون فى انتاج نفس الكمية أيا كانت الايرادات التى يحصلون عليها .

٢ ـــ فى الحـــالة الثانيـــة تكون مرونة العـــرض عنـــد الثمن و ث لا نهائية . وهى تكون كذلك عند هذا الثمن لان المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن أدنى (أنهم لا يحققون أية ربح عنـــد هذا الثمن مثلا) ، ويكفى ارتفاع صغير فى هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية فى الكبر .

٣ ـــ أما الحالة الثالثة فهى حالة يكون فيهـــا العرض متـــكافىء المرونة . فى حالة يكون فيها منحنى العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الاصل يكون المنحنى متكافىء المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما ـــ وقد يكون أهم ـــ بالنسبة لمرونة العرض كما هو الحال فى شأن مرونة الطلب .

فى دراستنا لهذه النظرية الاولية لثمن السوق رأينا كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان فى تفاعلهما ، فى نظر المدرسة الحدية ، الثمن فى سوق المنافسة الكاملة ، وذلك دون أن نعالج بالتفصـــيل العـــوامل التى توجد خلف تحديد كل من الطلب والعرض . ولم نعالج كذلك الكيفية التى نستطيع أن نتوصل بها ، من الناحية التحليلية ، لكل من منحنيى الطلب والعرض . سنحاول الان أن نقـــوم بهـــذه الدراســـة التفصيلية بادئين بسلوك المستهلك .

الفصل الثانى

نظرية سلوك المشروع

تتمثل المشكلة التى ينشغل بها أصحاب النظرية فى تحليل سلوك المشروع بقصد التوصل الى العوامل التى تحدد الكميات التى يعرضها فى ظل الشروط السائدة فى السوق • ولم توضع المشكلة على هذا النحو الا من خلال تطور الفكر المتعلق بها • وعليه يلزم للتوصل الى وضع المشكلة كما ينبغى (من وجهة نظر المدرسة الحدية) أن نتعرف على تاريخها ، وهو ما سنفعله باختصار فى مرحلة أولى •

وبعرضنا هذا التاريخ نستطيع أن نبين النقاط التى نتعرض لها فى هذا الفصل •

١ ــ تاريخ المشكلة

يتمثل العرض ، وفقا لتصور **الكلاسيك** ، فى كمية : فى الكمية التى تطرح فى السوق • تلك هى الكمية التى يتكلم عنها آدم سميث صراحة فى دراسته « لثمن السوق » فى تقابلها مع « الثمن الطبيعى » (١) ، هذا الأخير هو الثمن الذي يسود في الزمن الطويل بفضل سيادة المنافسة وحوله يدور ثمن السوق . كما يتكلم ريكاردو هو الآخر عن كمية معينة من الأموال الموجودة فى السوق • فالامر يتعلق عند الكلاسيك اذن بالكمية المعروضة ولا يتعلق بدالة العرض • وبهذا المعنى يحدد العرض ، مع الطلب ، ثمن السوق •

وقد أولى **الحديون الاوائل** (السابقون على الفريد مارشال) ، وهم من انشغلوا أساسا بالمنفعة ، تحليل العرض القليل من العناية •

(١) انظر مبادىء الاقتصاد . الكتاب الخامس .

ولا يعطونه الا أهمية محدودة جدا حتى بالنسبة لتحديد ثمن السوق. فاذا كانت توجد بين الثمن والطلب علاقة مباشرة فالعلاقة بين الثمن والعرض علاقة **غير مباشرة** باعتبار أن هذا الأخير ، أى العرض ، هـو المنفعة : وذلك لأن الافراد الذين يقدمون عناصر الانتاج ، وهى التى تكمن خلف العرض ، انما يتحملون « إنعدام منفعة »[1] عند ما يضعون تحت تصرف المنظم « خدمات » هذه العناصر .

ولم تلعب **فكرة دالة العــرض** دورها كاملا الا فى تحليل **الفــريد مارشال**[2] . وهو يفصل هذه الفكرة عن الكمية المعروضة التى يتكلم عنها الكلاسيك وعن عكس المنفعة الذى هو يرادف العرض عند الحديين الوحدة المتوسطة تعمل فى ظل المنافسة الكاملة (أى أنها تكون واحدة بين الاوائل . فالفريد مارشال يسند دالة العرض الى نفقة الانتاج . ومن هنـــا كانت ضرورة التغلغل فى مجال الانتاج لدراسة النفقات والكمية المنتجة التى تتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع فى ظل الظـروف السائدة فى السوق . ومنذ أن قدم الفريد مارشال هذا التحليل يتم بناء منحنيات العرض كدالة للثمن .

رأينا فى الفصل الاول من هذا الباب العرض الفردى كدالة كعــوامل مختلفة : $ع_{1}$ ($ث_{1}$ ، $ث_{1}$ ... ، $ث_{1٥}$ ، $ث_{1-1}$ ... $ث_{ع1}$ ... ، $ت_{عن}$)

كما رأينا العرض الفردى كدالة لثمن السلعة التى يقوم المنظم بطرحهـــا فى السوق ($ع_{1} = ث_{1}$)

وفى تحليله لسلوك المشروع يهتم مارشال كقاعدة عامة بســـــلوك ما يســـميه بالوحدة الممثلة[3] **فى ظل المنافسة الكاملة** . الامر يتعلــق بوحدة انتاجية متوسطة ، من حيث عمرها فى مجال الانتاج هذا ، من من حيث درجة نجاحها ، من حيث مستوى الإدارة ، ومن حيث حجمها. عدد كبـــير من الوحدات الانتاجية تنتج كلها وحـــدات متجانسة من السلعة) . وبما أن هذه الوحدة صغيرة بالنسبة لحجم السوق ، أى أن

---

(١) Natural price ; prix naturel.

(٢) Disutility ; disutilité.

(٣) انظر ما سبق ، ص ٣٥٤

(٤) Representative firm; la firme représentative, Marshall . Principles, p. 264 - 5.

انتاجها أصغر من أن يؤثر وحده على ظروف السوق ، فانها تأخذ الثمن السائد فى السوق كمعطى ، أى كظرف محدد فى السوق تحديدا لا ارادة للمشروع فيه[1] • ثم يحلل مارشـــال ســـلوك **المحتكر** وانما كحالة استثنائية • الامر يتعلق هنا بسلوك وحدة تسيطر على انتـــاج سلعة معينة وتستطيع ، ابتداء من الطلب على هذه السلعة ، أن تحـــدد ثمن السوق • فهى صانعة للثمن[2] •

ثم تأتى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من القرن الحـــالى ، وتبين الجهود التحليلية لبيرو سرافا[3] وجون روبنســـون[4] وادوارد تشمبرلن[5] أنه لم يعد من المســـتساغ ، ازاء التغييرات التى تمت فى واقع الاقتصاد الرأسمالى واتجاهه نحو سيطرة الشكل الاحتكارى على الاسواق ، أن نفترض أن الشكل العام للمشروع يتمثل فى المشروع الذى ينتج فى ظل المنافسة الكاملة وأن الاحتكار لا يمثل الا حالة استثنائية • وانما يتجه الشكل العام نحو مشروع ينتج فى سوق يوجـــد عدد من المشروعات من الكبر بحيث يمكن القول بوجود المنافسة ، ولكنـــه ينتج وحدات من السلعة غـــير متجانسة مع وحدات الســـلعة التى تنتجها المشروعات الأخرى الموجودة فى هذا الفرع من فروع الانتاج • وهذا ما يعبر عنه بالقول بأن المشروع يبدأ فى تمييز وحدات سلعته تمييزا يعطيه نوعا من الاحتكار بالنسبة للوحدات التى ينتجها • (مثال ذلك الانواع المختلفة من معجون الاسنان • نحن هنا بصدد سلعة واحدة تشبع حاجة واحدة ، ولكن وحدات السلعة غير متجانسة أى متميزة فيما بينها بالرائحة ، باستخدام الكلورفيل أو عدم استخدامه ، بطـــريقة تقديم السلعة •• الى غير ذلك) • هنا يتعلق الأمر بشكل من اشكال السوق يســـمى **بسوق المنافسة الاحتكارية** ، أو ســـوق **المنافسة غير الكاملة** بصفة عامة •

---

(١) A price taker firm.

(٢) A price - maker firm.

(٣) Piero Sraffa, The Laws of Returns Under Competitive Conditions. The Economic Journal Vol. XXXVI, 1926, p 535 - 550.

(٤) Joan Robinson, The Economics of Imperfect Competition. Macmillan & Co., London, 1933.

(٥) Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition. Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1933.

وفى نهاية الثلاثينات يتركز الاهتمام ، فى مجال دراسة سلوك المشروع ، على المشروع الذى يعمل فى ظل شكل آخر من اشكال السوق • يتم ذلك بفضل الدراسات التى قام بها بول سويزى [١] ، وهتش وهول [٢] • الأمر يتعلق هذه المرة بالمشروع الذى يعمل فى ظل **منافسة القلة** ، وهو واحد ضمن مجموعة قليلة العدد تنتج كل (أو الجزء الاكبر) من الكمية المنتجة فى فرع من فروع الانتاج •

وينتج عن كل هذا أن نتوصل الى الاشكال التالية للسوق يمكن فى ظلها دراسة سلوك المشروع :

عدد المنتجين	نوع وحدات السلعة	شكل السوق
كبير	متجانسة (كل منها بديل كامل للوحدات الاخرى	المنافسة الكاملة
كبير	غير متجانسة (كل منها بديل لضيق غير كامل للدورات الاخرى	المنافسة الاحتكارية(٣) (او غير الكاملة)
محدود (قليل)	متجانسة	منافسة القلة دون تمييز(٤)
	غير متجانسة	منافسة القلة مع التمييز (٥)
اثنان		الاحتكار الثنائى (٦)
واحد		الاحتكار (٧)

(١) Paul Sweezy, Demand Under Conditions of Oligopoly. The Journal of Political Economy, Vol. XLVII, 1939, p. 568 - 573.

(٢) Hitch & Hall, Price Theory and Business Behaviour. Oxford Economic Papers, No. 2.

(٣) Monopolistic competition (imperfect compatition), la concurrence monopolistique (imparfaite).

(٤) Oligopoly without differenciation; l'oligopole sans différenciation.

(٥) Oligopoly with differenciation; l'oligopole avec différenciation;

(٦) Duopoly ; duopole.

(٧) Monopoly ; monopole.

ويتمثل الفرق بين هذه الاشكال المختلفة للسوق ، من وجهة نظـر المشروع ، **فى اختلاف شروط الطلب على السلعة التى ينتجها** • بمعنى آخر تختلف شروط الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع باختـلاف شكل السوق الذى ينتج المشروع فى ظله ، الامر الذى يؤثر على سلوك المشروع كوحدة تتجه فى كل تصرفاتها نحو السوق •

ولكن ايا كان شكل السوق فالمشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن[1] ، وهو ما يعنى تحقيق أكبر ربح اجمالى أو الانتاج بأقل خسارة (فى حالة ما اذا كان المشروع يمر بفترة تسودها الصعاب ويقدر المشروع انها عابرة وأنه سيحقق أرباحا فى الفترة التـالية) • وبمـا أن الربح الاجمالى ، الذى من أجله يعيش المشروع فى صراع دائم ، يمثل الفرق بين مجموع ايراداته ومجموع نفقاته فان **سلوك المشروع ينعكس فى مواجهة دائمة بين شروط الايراد الذى يحصل عليه وشروط نفقة الانتاج التى يتحملها** • هذه المواجهـة هى التى تحدد الكمية المنتجـة (أو المعروضة) بواسطة المشروع • وعليه اذا أردنا التوصل الى هذه الكمية تعين علينا أن نرى أولا شروط نفقة الانتاج ، لنرى بعـد ذلك شروط الايـراد •

وكلما يتم الانتاج يتخذ المشروع عددا من القرارات • فهناك أولا **القرار الخاص بالناتج** الذى يقدم المشروع على انتاجه ، محددا بذلك نوع النشاط الذى يقوم به • وقد يقوم المشروع بانتاج عدة منتجات ، وهذه هى الحالة الغالبة • **ولكننا سنفترض طوال دراستنا لتحليل سلوك المشروع أن الوحدة الانتاجية لا تنتج الا ناتجا واحدا** •

ولكى ينتج **يقوم المشروع بتجميع عناصر الانتاج** :رأس المـال ، الذى تمثله عينا وسائل الانتاج ، والعمل والارض ، التى يضاف اليها التنظيم [2] أى المقدرة التنظيمية لصاحب المشروع • فالمشروع يقـوم بتجميع هذه المدخلات لانتاج كمية معينة من الناتج •

---

(١) قد يهدف المشروع الى جعل المخاطر أقل ما تكون (كما قد يسعى ، على نحو مؤقت ، الى تحقيق أهداف أخرى) ، ولكنا نفترض أن المشروع يسعى ، كقاعدة عامة ، الى تحقيق أقصى ربح ممكن •

(٢) The entrepreneurship ; l'entrepreneurship.

فاذا ما افترضنا أن المشروع يسعى الى الانتاج بأقل تكلفة ، كما هو الحال فى ظل شروط المنافسة الكاملة ، تعين على المشروع الذى يجد أمامه امكانيات فنية متعددة تعكس طرقا متعددة لتجميع عناصر الانتاج، تعين على هذا المشروع **أن يتخذ قرارا بشأن اختيار الطريقة الفنية التى يتبعها فى الانتاج** الأمر هنا يتعلق باختيار احدى الامكانيات التكنولوجية المتاحة للمشروع • بعبارة أخرى ، قد يوجد ، من الناحية التكنولوجية، عدد من « التوليفات » الممكنة لعناصر الانتاج المختلفة (للمدخلات المختلفة) • فى هذه الحالة يتعين على المشروع اختيار احداها • كما قد لا يوجد الا طريقة واحدة لتجميع المدخلات لانتاج الناتج • فى هذه الحالة لا توجد أمام المشروع الا امكانية تكنولوجية واحدة ولا يكون له أى خيار • ويعبر عن هذه « التوليفات » التكنولوجية الممكنة بما يسمى **بدالة الانتاج**[1] ، التى تلخص المعرفة التكنولوجية ، على اعتبار أنها تعبر عن الافق التكنولوجى المتاح للمشروع عن طريق بيانها لأكبر كمية يمكن انتاجها استخداما لكمية معينة من المدخلات • نحن هنا بصدد علاقة فنية (بين المدخلات والناتج) يمكن التعبير عنها على النحــو التــالى:

$$س = د (ع_١ ، ع_٢ ، •••• ، ع)$$

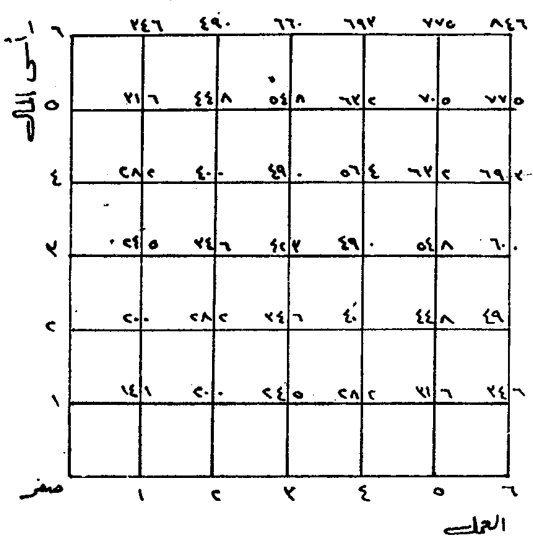
حيث س ترمز للناتج ، $ع_١$ لعنصر الانتاج الأول ، $ع_٢$ لعنصر الانتاج الثانى ، و ع للعنصر الأخير[2] •

هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بيانيا على افتراض أن لدينا مدخلين يمثل كل منهما بديلا للاخر : العمل ورأس المال ، وذلك على النحو المبين فى الشكل ٢١ :

---

(١) The production function; la fonction de production.

(٢) يوجد فى الاقتصاد القومى ، حيث يتم انتاج آلاف السلع ، عدد كبير من دالات الانتاج . كما أنه يمكن تصور دالة الانتاج على مستوى عال جدا من التجميع تعبر عن الامكانيات الفنية بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه .



العمل
شكل ٢١ : دالة الانتـــاج

- دالة الانتاج هذه تلخص المعرفة التكنولوجية
- هى تعبر عن العلاقة بين كمية الناتج والتوليفات المختلفة من المدخلين : العمل وراس المـــال .
- لانتاج كمية من الناتج مساوية لـــ ٤٩٠، وحدة مثلا ، توجد لدينا أربعة توليفات فنية ممكنة :
  - ٦ وحدات عمل + ٢ وحدة راس المال .
  - ٤ وحدات عمل + ٣ وحدات من راس المال .
  - ٣ وحدات عمل + ٤ وحدات من راس المال .
  - ٢ وحدة عمل + ٦ وحدات من راس المال .

ولكى يكون قرار المشروع رشيدا يتعين أن يتمثل فى اختيار الطريقــة الانتاجية (أو الفن الانتاجى) أو التوليفة التى تجعل كميات المدخلات المستخدمة فى انتاج كمية معينة من الناتج أقل ما يمكن . أى يتعين أن يؤدى هذا الاختيار الى أن تكون الكمية من كل مدخل (أى من كل عنصر) المستخدمة فى انتاج وحدة واحدة من الناتج ، الى أن تكون هذه الكمية أصغر ما يمكن . هذه الكمية من المدخل اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج يطلق عليها اصطلاح **المعامل الفنى** (1) (المعامل الفنى للعمل فى انتاج الصلب مثلا هو القدر من العمل اللازم لانتاج وحدة واحدة

---

(1) Technical coefficients; les coefficients techniques.

من الصلب (الطن مثلا)) • وعليه يمكن القول أنه لكى يكون قــرار المشروع رشيدا يتعين أن ينجم عنه تقليل المعاملات الفنية للانتــاج بالنسبة للمدخلات المختلفة الى أقصى حد •

اذا ما كان لدينا **اثمان عناصر الانتاج** (أى اثمــان المدخلات) فان اختيار التوليفة التى تقلل من المعاملات الفنية لاستخدام هذه المدخلات الى أقصى حد يعنى انقاص نفقة الانتاج وجعلها أقل ما يمكن •

يتضـــح **أن نفقة الانتاج تتحدد ، حتى الآن ، بمحددين : التوليفة التكنولوجية التى تحدد الكميات العينية من المدخلات اللازمــة لانتاج وحدة من الناتج ، واثمان المدخلات (أى عناصر الانتاج) المستخدمة • ولكن نفقة الانتاج لا تتحدد بهذين المحددين فقط ، اذ يوجد محدد ثالث لها : ذلك هو مستوى الانتاج •**

فالواقع أن نفقة الانتاج تتأثر كذلك بمستوى نشاط المشروع ، وهو مستوى يمكن تغييره :

- اما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المشروع (أى مجموع اصوله الثابتة) ، أى باستخدام هــذه الطاقة على نحو أكثر أو أقل حدة ، وهو ما يستطيع المشروع تحقيقه مباشرة •

- واما بتغيير حجم المشروع نفسه ، ليصبح أكبر أو أصغر مما كان عليه حجمه من قبل (أى يصبح تحت تصرفه طاقة انتاجية أكبر أو أصغر مما كانت عليه من قبل) وهو ما لا يمــكن القيام به الا بعد فترة معينة نقوم فى خلالها باحداث التغيرات اللازمة •

واذا كان المشروع يقوم بالانتاج فانه يفعل ذلك من أجل الربح • فهو ينتظر دائما أن يحقق ايرادا • ويتحدد الايــراد الكلى لمشروع بالكمية من السلعة التى ينجح فى تسويقها وبالثمن الذى يبيع به الوحدة من هذه السـلعة • ومن ثم يلزم أن نتعــرف على شروط الطلب التى يواجهها المشروع فى السوق ، وهى شروط تختلف باختلاف شكل السوق الذى ينتج فى ظله •

على أساس معرفة شروط الايراد هذه وشروط النفقة يمكن اتخـاذ القرار الخاص بتحديد الكميةالتى ينتجها المشروع (ويطرحها فىالسوق). فاذا افترضنا أن المنظم يسلك سلوكا رشيدا تعين عليه أن يتخذ القرار الذى ينجم عنه انتاج الكمية التى تحقق له أقصى ربح ممكن (، أو أقل خسارة ممكنة انتظاراً لربح مستقبل) هذه الكمية تسمى بكمية التوازن.

وعليه ، تكتمل لنا دراسة نظرية سلوك المشروع بالتعرف على :

- شروط نفقة الانتاج فى داخل المشروع ،
- الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع ،
- توازن المشروع ، وهو ما يسمح لنا بالانتقال الى توازن الصناعة وتكون الثمن فى السوق .

٢ ــ نفقة الانتـاج (١)

سنهتم فيما يلى ببيان خصائص ومحدودات نفقة الانتاج . من هذه المحددات :

- نستبعد ما كان ذى طبيعة تكنولوجية ،
- نؤجل الكلام عن المحدد الاقتصادى (أثمان عناصر الانتـاج) للفصل الرابع ،
- لنرى بشىء من التفصيل مستوى نشاط المشروع كمحدد لنفقـة الانتـاج .

وتتمثل نفقة انتاج ناتج معين فى ثمن شراء (أو القيمة المقدرة للعناصر التى لا تشترى) كل عناصر الانتاج المستخدمة فى انتاج هذا الناتج . هذه النفقة تساوى مجموع الانفاقات النقدية التى يتحملهـا المشروع تحقيقا لهذا الناتج . هنا نكون بصدد **النفقة النقدية** (٢) منظورا اليها من وجهة نظر المشروع ، ومن ثم فهى **نفقة خاصة**(٣). هذه النفقة الخاصة

---

(١) The production cost ; le coût de production.
(٢) Monetary cost ; coût monétaire.
(٣) Private cost ; coût privé.

يتعين تمييزها عن **النفقة الاجتماعية** [1] التى تمثل ما يتحمله المجتمع فى سبيل انتاج هذا الناتج فى هذا الفصل نهتم فقط بالنفقة الخاصة •

وتتوقف نفقة الانتاج ، كما ذكرنا من قبل ، على :

- الكميات العينية من المدخلات المستخدمة فى الانتاج • ففى نشاط البناء مثلا تتوقف نفقة انتاج وحدة من الناتج ، ولتكن المتر المربع من البناء ، على كمية الطوب والصلب والاسمنت والخشب والعمل ••• الى غير ذلك المستعملة فى عملية بناء هذه الوحدة• هذه الكميات العينية تتوقف بدورها على الفن الانتاجى المستخدم وعلى درجة الكفاءة فى استخدام المدخلات •

- اثمان المدخلات المختلفة المستعملة فى الانتاج •

- ومستوى الانتاج ، أى الكمية المنتجة •

وعليه ان أردنا التوصل الى النفقة النقدية الكلية ، عند مستوى معين من الانتاج ، لزم علينا :

- أن نضرب أولا الكمية المستخدمة من كل من المدخلات فى ثمن الوحدة الواحدة من هذا المدخل ، لنحصل على نفقة استخدام كل من هذه المدخلات ،

- ثم نجمع نفقات استخدام كل المدخلات •

وابتداء من هذه النفقة النقدية الكلية نستطيع ، على أساس معرفة الكمية المنتجة ، أن نحصل على النفقة النقدية الموحدة الواحدة من الناتج.

من هذا يتضح أن مصادر التغير فى النفقة النقدية للوحدة من الناتج ثلاثة :

---

(1) Social cost; coût sociale.

— **التغير في** النفقة الحقيقية [1] **أى فى الكميات العينيـة للمدخلات** المستخدمة . هذا المصدر لتغير النفقة النقـدية لن يكون محـلا لاهتمامنا فى اطـار هـذه الدراسة باعتبـار أنه يرتبط بالجـانب التكنولوجى للانتاج .

— التغير فى اثمان المدخلات (عناصر الانتاج) المستخدمة . بالنسبة لهذا المصدر لتغير النفقة النقدية يمكننا :

— اما المشروع أن أثمان عناصر الانتـاج تبقى ثابتـة لا تتغير ،

— واما أن **نفترض أن المشروع الذى ندرس سلوكه يشترى عناصر الانتاج من اسواق تسودها المنافسة الكاملـة ويبيع سلعتـه فى سوق تسوده المنافسة الكاملة . فى** هذه الحالة ستكون الكميات التى يشتريها المشروع من عناصر الانتاج أصغـر من أن تؤثر ، عند تغيرها ، فى الاثمان السائدة فى أسواق هذه العناصر .

فى تحليلنا لسلوك المشروع : نفترض هذا الافتراض الأخير . هذا الافتراض يتضمن استبعاد هذا المصدر الثانى للتغير فى النفقة النقدية للوحدة من السلعة التى ينتجها المشروع (مع مراعاة أن اثمان عناصر الانتاج ستكون محلا للدراسة فى الفصل الرابع من هذا الباب) .

— التغير فى مستوى الانتاج ، أى فى مستوى نشاط المشروع . لم يبق الا هذا المصدر للتغير فى النفقة النقدية ليكون محلا لدراسة تفصيلية .

على هذا النحو **تتبلور المشكلة التى نعالجها : الأمر يتعلق بمشروع ينتج فى ظل شروط المنافسة الكاملة ناتجا واحدا اتباعا لفن انتاجى معين . هذا المشروع يشترى عناصر الانتاج فى أسواق تسودها هى الأخرى المنافسة الكاملة . وعليه لا يؤثر سـلوك هذا المشروع على الاثمـان السائدة فى اسواق عناصر الانتاج ، بالنسبة لهذا المشروع ، يمكن التعبير عن المسألة التى يلزم فحصها على النحو التالى : ما الذى يحدث لنفقة انتاج الوحدة من السلعة اذا ما غير المشروع تدريجيا من مستـوى نشاطه بزيادة الكمية التى ينتجها من السلعة ؟ بعبارة أخرى ، اذا ما تغير مستوى نشاط المشروع ، بأن زادت الكمية المنتجة مثلا ، هل يؤدى ذلك الى**

---

(1) Real cost ; coût réel.

تغير نفقة انتاج الوحدة من السلعة التى ينتجهـا المشروع ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، فى أى اتجاه تتغير النفقة ؟

للاجابة على هذا التساؤل يمكننا أن ننطلق من اقتراح توحى بـه الدراسة الأولية لهذه المسألة مؤدى هذا الاقتراح أن **الطـريقة التى تستجيب بها نفقة انتاج المشروع للتغيرات فى مستوى نشاطة تتوقف على الطريقة التى يتبعها المشروع لتغيير مستوى نشـاطة** بزيادة أو بانقاص الكمية المنتجة) • وبصفة عامة يستطيع المشروع أن يغير من مستوى نشاطه (أى من الكمية المنتجة) :

ـ **أما بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية[1] الثابتة** من مبان وآلات وملحقاتها) الموجودة تحت تصرفه ، وذلك بأن يستخدمهـا على نحو أكثر أو أقل حدة ، بأن يستعملها مثلا لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم بدلا من ١٦ ساعة كما كان عليه الحال قبل تغيير معـدل الاستعمال •

ـ **واما بتغيير حجم المشروع نفسه** بتغيير القدر من الطاقة الانتاجية للمشروع بأن تصبح أكبر أو أصغر مما كانت عليه قبل التغيير • وهو ما يتم اما بالتوسع فى المشروع (عن طريق بناء مبان اضافية وتثبيت عدد اضافى من الالات •• الى غير ذلك) فى حالة اذا ما أريد زيادة الكمية المنتجة • واما بالتخلص من جزء من الطـاقة الانتاجية التى كانت موجودة تحت تصرف المشروع فى حالة ما اذا أريد لنشاط المشروع أن ينكمش •

ـ واما باتباع السبيلين معا ، أى بتغيير حجم المشروع وتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية للمشروع • لتبسيط عرضـنا للمسألة سنقتصر على الحالتين الأولى والثانية فقط • ولو أن تغير مستوى الانتاج قد يؤثر على نفقة الوحدة من الناتج فى هاتين الحالتين الا أن الأثر المتحقق فى كل منهما قد يختلف اختلافا معتبرا •

---

(1) The productive capacity; la capacité productive.

واختيار المشروع بين هاتين الامكانيتين (لتغيير مستوى انتاجه) يتحدد بصفة رئيسية **بطول الفتـرة التى يتعين تحقيق التغيير فى خلالهـا :**

ـ فاذا ما كانت الفترة أقصر من أن تمكن المشروع بتغيير حجمه فى خلالها (بالتوسع أو الانكماش) لا يستطيع المشروع تغيير الكمية المنتجة الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية (الثابتـة) الموجودة فعلا •

هنا بقى على الاقل واحد من عنصر الانتاج دون تغيير ، أى يبقى ثابتا ، بينما تتغير العناصر الأخرى • ونكون بصدد امكانية تغيير مستوى الانتاج فى الزمن القصير (أو فى الفترة القصيرة)[1] •

ـ أما اذا كانت الفترة من الطول بحيث يمكن معها تغيير الطـاقة الانتاجية نفسها استطاع المشروع أن يغير من مستوى نشـاطه بتغيير حجمه • هنا يسمح طول الفترة للمشروع بأن يغـير من مستوى انتاجه بتغيير كميات **كل عناصر الانتاج** • ونكون بصدد امكانيـة تغيير الـكمية المنتجـة فى الزمن الطويل (أو فى الفترة الطويلة)[2] •

هذا من المهم أن نذكر أننا بصدد فترات ترتبط بنوع عملية الانتاج، اذ هى فترات لا تتحدد بطريقة تحكمية لكل المشروعات أيا كان فـرع النشاط الانتاجى ، وانما تتوقف على طبيعة النشاط الذى يقـوم به المشروع وعلى ظروف هذا المشروع • وفقا لهذه الطبيعة يختلف طول الفترة اللازمة لبناء طاقةانتاجية جديدة تضاف الىالطاقة الموجودةتحت تصرف المشروع (فاذا كان من الممكن احداث توسيعات فى مشروع يقوم

---

(١) Short period (run, term); la courte période (court terme

(٢) Long period (run, term) ; la longue période (long terme)

بانتاج المنسوجات فى خلال عامين مثلا ، تستلزم زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع ينتج الصلب فترة أطول) •

وعليه يتعين أن ندرس العلاقة بين نفقة انتاج الوحدة من السلعة وبين مستوى الانتاج :

— أولا، فى حالة قيام المشروع بتغيير معدل استخدامه للطاقة الانتاجية فى الزمن القصير •

— وثانيا ، فى حالة تغيير حجم المشروع فى الزمن الطويل •

وبفضل دراستنا لهذين النوعين من التغير فى مستوى الانتاج نستطيع أن نشتق منحنيات نفقة الانتاج بالنسبة للمشروع ، الامر الذى يسمح لنا بأن ندرس •

— ثالثا ، العلاقة بين منحنيات النفقة فى الزمن القصير ومنحنياتها فى الزمن الطويل •

— ورابعا حالات انتقال منحنيات نفقة الانتاج •

أولا : تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن القصير :

فى هذه الفترة يوجد تحت تصرف المشروع :

- **عناصر انتاج ثابتة**[1] لا نستطيع تغييرها أثناء الفترة ، وهى أساسا المبانى والتجهيزات الثابتة ،

- **وعناصر انتاج متغيرة**[2] يمكن التغيير فى الكميات المستخدمة منها أثناء الفترة : كالعمل والمواد الاولية والقوة المحركة •

فى خلال هذه الفترة يستطيع المشروع أن يزيد أو ينقص من الكمية المنتجة عن طريق تغيير الكميات المستخدمة من العناصر المتغيرة ، وذلك مع بقاء كميات العناصر الثابتة دون تغيير • بعبارة أخرى ، يستطيع

---

(١) Fixed factors of production ; les facteurs de production fixes.

(٢) Variable factors of production; les facteurs de production variables.

المشروع أن يغير من مستوى انتاجه بتغييره **لنسبة استخدامه** لعناصر الانتاج ، وعلى الاخص لنسبة استخدام العناصر المتغيرة مع العناصر الثابتة •

يترتب على ذلك أن نفقة انتاج المشروع تتكون فى الزمن القصير من :

ــ **النفقات الثابتة** : [1] وتتمثل فى المصروفات التى يتحملها أيا كان مستوى الانتاج • وهو يتحمل بهذه المصروفات حتى ولو كان مستوى الانتاج مساويا للصفر ، أى حتى ولو لم ينتج على الاطلاق • هذه النفقات تمثل بصفة عامة نفقات العناصر الثابتة : استهلاك المبانى والالات ، الفائدة المدفوعة على رأس المال المقترض ، مرتبات المديرين، مصاريف التأمين •• الى غير ذلك •

ــ **النفقات المتغيرة** : [2] التى يتغير مقدارها مع تغير الكمية المنتجة• وتتمثل فى المصروفات التى يجرى انفاقها عندما تزيد الكمية المنتجة على الصفر • هذه هى بصفة عامة نفقات العناصر المتغيرة : أجور العمال ، مصروفات شراء المواد الأولية ، مصروفات الحصول على القوة المحركة، الضريبة التى تدفع بمناسبة الانتاج •• الى غير ذلك [3]

وباضافة هذين النوعين من النفقة نحصل على ما يسمى **باجمالى نفقة الانتاج** [4] عند هذا المستوى للانتاج • ماذا يكون مصير هذه النفقة الاجمالية اذا ما تغير مستوى الانتاج فى الزمن القصير ؟ • اذا أخذنا السلعة التى ينتجها المشروع ، الفن الانتاجى الذى يتبعه ، درجة الكفاءة فى استخدامه لعناصر الانتاج واثمان هذه العناصر كمعطيات يمكن تمثيل العلاقة بين اجمالى النفقة وبين مستوى الانتاج بجدول يبين

---

(١) Constant costs ; coûts constants.

(٢) Variable costs ; coûts variables.

(٣) لا يوجد بالضرورة تقابل تام بين العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة من جانب والنفقات الثابتة والنفقات المتغيرة من جانب آخر . اذ قد يحدث ان تكون نفقة أحد العناصر الثابتة متغيرة أو العكس . مثال الحالة الاخيرة ما يدفعه المشروع كأجر لنوع معين من العمل المتخصص الذى يكون غرضه فى سوق العمل محدودا جدا . هنا يحرص المشروع على الابقاء على هذا النوع من العمل يدفع له أجرا حتى ولو لم يقم بالانتاج خلال فترة يقدر انها ذات طبيعة عابرة .

(٤) Total cost ; coût global.

التغيرات التى تطرأ على هذه النفقة كنتيجة للتغيرات فى مستوى الانتاج أى فى الكمية المنتجة • بمعنى آخر هذا الجدول يبين مدى استجابة نفقة الانتاج للتغيرات فى مستوى الانتاج ، فى الفترة الزمنية •

وتشير الملاحظة الى أن هناك علاقة بين النفقة الاجمالية ومستوى الانتاج • هذه العلاقة يمكن التعبير عنها بجدول النفقة الاجمالية [1]• وهو جدول يمكن ترجمته بيانيا ليعطينا منحنى النفقة الاجمالية [2]• انظر الشكل •

مستوى الانتاج	النفقة الاجمالية
صفر	٥٠
١	٥٨
٢	٦٥
٣	٧١
٤	٧٦
٥	٨١
٦	٨٧
٧	٩٤
٨	١٠٢
٩	١١١
١٠	١٢١
١١	١٣٢
١٢	١٤٤
١٣	١٥٧
١٤	١٧١
١٥	١٨٦
١٦	٢٠٢

● نلاحظ أنه عند مستوى انتاج مساو الصفر توجد نفقة ثابتة موجبة .
● تزيد النفقة الاجمالية بزيادة الانتاج : المنحنى يتجه الى أعلى نحو اليمين .
● تزيد النفقة الاجمالية بمعدلات مختلفة استجابة للتغيرات فى مستوى الانتاج :

(١) Total cost schedule; le tableau du coût global

(٢) Total cost curve; la courbe du coût global.

وتبين النقاط التوضيحية التى توجد تحت شكل ٢٢ خصائص منحنى النفقة الاجمالية • أهم هذه الخصائص هى الخصيصة الثالثة فاذا كانت النفقة الاجمالية تزيد ، مع زيادة الكمية المنتجة ، أولا بمعدل متناقص ثم تزيد فى مرحلة تالية بمعدل متزايد فان ذلك يتضمن :

ــ اننا نكون بصدد تزايد مبدأى فى الكفاءة فى استعمال عناصر الانتاج ، يعقبه تناقص فى هذه الكفاءة •

ــ انه يوجد مستوى معين للانتاج فى منطقة وسط تكون عنده نفقة انتاج الوحدة من السلعة عند أدنى مستوى لها •

ــ أن نفقة انتاج الوحدة من السلعة تتناقص حتى نصل الى هذا المستوى من الانتاج ، ثم تبدأ فى التزايد بعد أن نتعدى هذا المستوى ، وذلك مع زيادة الكمية المنتجة •

وبهذا نتوصل الىنمط التغيرات التى تطرأ علىنفقة الانتاج استجابة لتغيرات مستوى الانتاج فى الزمن القصير • لكى يزيد فهمنا لهذا النمط يتعين علينا أن نحلل التغير فى النفقة الاجمالية على النحو التالى :

١ الكمية المنتجة	٢ النفقة الاجمالية	٣ النفقة الثابتة الكلية	٤ النفقة المتغيرة الكلية	٥ متوسط النفقة الاجمالية	٦ متوسط النفقة الثابتة	٧ متوسط النفقة المتغيرة	٨ النفقة الحدية
صفر	٥٠	٥٠	صفر				
	٥٨		٨	٥٨	٥٠	٨	٨
٢	٦٥،	٥٠	١٥	٣٢,٥	٢٥	٧,٥	٧
٣	٧١،	٥٠	٢١	٢٣,٦٧	١٦,٦٧	٧	٦
٤	٧٦	٥٠	٢٦	١٩	١٢,٥	٦,٥	٥
٥	٨١	٥٠	٣١	١٦,٢	١٠	٦,٢	٥
٦	٨٧	٥٠	٣٧	١٤,٥	٨,٣٣	٦,١٧	٦
٧	٩٤	٥٠	٤٤	١٣,٤٣	٧,١٤	٦,٢٩	٧
٨	١٠٢	٥٠	٥٢	١٢,٧٥	٧,٢٥	٦,٥	٨
٩	١١١	٥٠	٦١	١٢,٣٣	٥,٥٥	٦,٧٨	٩
١٠	١٢١	٥٠	٧١	١٢,١	٥	٧,١٠	١٠
١١	١٣٢	٥٠	٨٢	١٢	٤,٥٥	٧,٤٥	١١
١٢	١٤٤	٥٠	٩٤	١٢	٤,١٧	٧,٨٣	١٢
١٣	١٥٧	٥٠	١٠٧	١٢,٠٨	٣,٨٥	٨,٢٣	١٣
١٤	١٧١	٥٠	١٢١	١٢,٢١	٣,٥٧	٨,٦٤	١٤
١٥	١٨٦	٥٠	١٣٦	١٢,٤	٣,٣٣	٩,٠٧	١٥
١٦	٢٠٢	٥٠	١٥٢	١٢,٦٢	٣,١٣	٩,٥	١٦

من هذا الجدول يتبين :

1 ـ أن مقدار النفقة الثابتة الكلية واحد ، بالنسبة لكل مستويات الإنتاج .

وأن النفقة المتغيرة الكلية ، التى تساوى النفقة الاجمالية مطروحا منها النفقة الثابتة الكلية ، تحتوى كل التغييرات التى تصيب النفقـــة الاجمـــالية .

٢ ـ وفيما يتعلق بتغييرات النفقة المتوسطة [١] :

يتناقص متوسط النفقة الثابتـــة ، وهو يساوى النفقة الثابتـــة الكلية مقسوما على عدد الوحدات المنتجة ، مع زيادة الانتاج .

كما يتناقص متوسط النفقة المتغيرة ، وهو يساوى النفقـــة المتغيرة مقسوما على عدد الوحدات المنتجة ، مع زيادة الانتاج حتى مستوى معين (عند المستوى الذى ينتج عنده المشروع ٦ وحدات فى الســـلعة وفقا للمثل الذى يحتويه الجدول) ثم يبدأ متوسط النفقـــة المتغيرة فى التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى .

كما يتناقص متوسط النفقة الاجمالية فى مرحلة أولى مع زيادة الانتاج (حتى المستوى الذى ينتج عنـــده المشروع ١٢ وحدة) ثم يبـــدأ فى التزايد مع زيادة الانتاج فيما وراء هذا المستوى .

٣ ـ بالنسبة **للنفقة الحدية**[٢] :

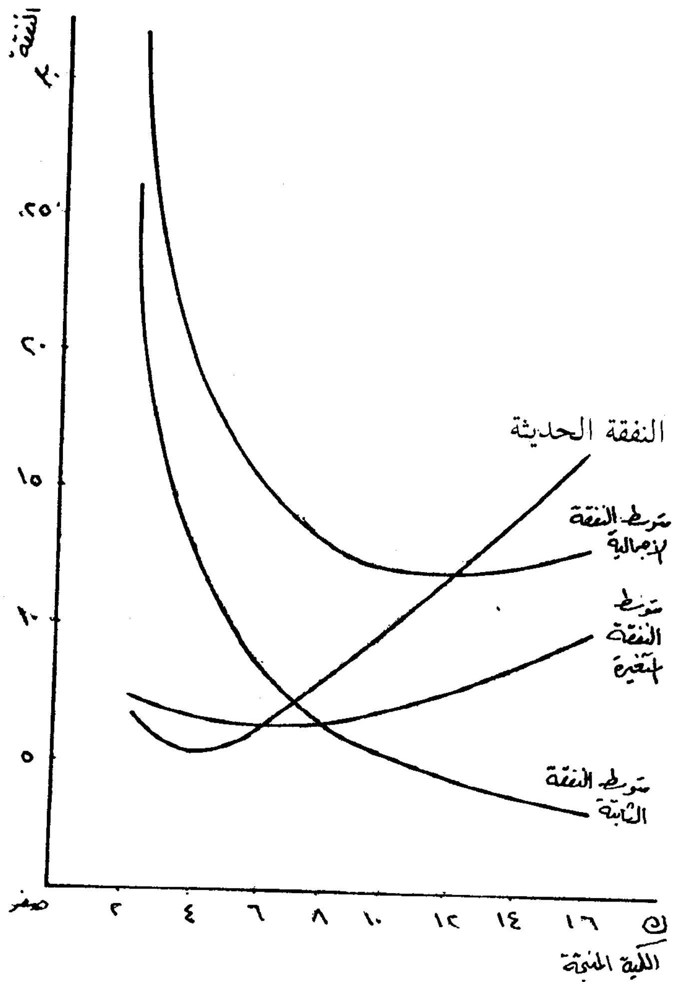
هذه النفقة ، سائرة فى ذلك وراء متوسط النفقة المتغيرة ، تتنـــاقص فى مرحلة أولى مع زيادة الكمية المنتجة (حتى تصل الى ٥ وحدات) ثم تبدأ بعد ذلك فى التزايد مع زيادة الانتاج .

ومن المهم أن نلاحظ أن **النفقة الحدية ، التى هى نفقة انتاج وحـــدة اضافية من السلعة ، الوحدة الأخيرة (التى هى على الحد بين الاضافة أو الحذف)** ، تكون بالضرورة أقل من متوسط النفقة المتغيرة عندمـــا تكون هذه الأخيرة فى مرحلة التنـــاقص ، وتكون أعلى منه من الوقت الذى يبدأ فيه متوسط النفقة المتغيرة فى الزيادة . هـــذا القول يصدق على العلاقة بين النفقة الحدية وبين متوسط النفقة الاجمالية .

---

(١) Average cost ; coût moyen.

(٢) Optimal output; output optimal.



شكل ٢٣ : منحنيات النفقة فى الزمن القصير

- هذه المنحنيات تبين تغيرات نفقات المشروع تبعا لتغيرات مستوى الانتاج .
- مع زيادة الكمية المنتجة :
  - يتناقص متوسط النفقة الثابتة دائما وبمعدل متناقص .
  - يتنافص متوسط النفقة المتغيرة فى مرحلة أولى ، ثم يبدأ فى التزايد، عادة بمعدل متزايد .
  - على أساس حركة هذين المتوسطين يتناقص متوسط النفقة الاجمالية فى مرحلة أولى ، ثم يبدأ فى التزايد .
  - تتناقص النفقة الحدية من مرحلة أولى (وهنا نكون أقل من متوسط النفقة الاجمالية) ، ثم تتزايد بعد ذلك وتتعدى متوسط النفقة الاجمالية .
  - يقطع منحنى النفقة الحدية منحنى متوسط النفقة الاجمالية فى النقطة التى تمثل أدنى نفقة متوسطة (حيث تمثل الكمية المنتجة الحجم الأمثل للانتاج فى الزمن القصير) .
- يلاحظ فيما يتعلق بالعلاقة بين المنحنيات (٢) ، (٣) ، (٤) أن متوسط النفقة الاجمالية تستمر فى التناقص حتى بعد النقطة التى تبدأ عندها متوسط النفقة المتغيرة فى التزايد . لماذا ؟ لأن متوسط النفقة الثابتة يستمر فى التناقص وأن القيمة المطلقة المتناقصة تفوق مقدار تزايد متوسط النفقة المتغيرة .

على هذا النحو يتضــح هيكل تغييرات نفقات الانتــاج فى الــزمن القصير : فالمشروع يجد أن نفقاته تتغير استجابة للتغيرات فى مستوى الانتاج • وبالنسبة لمتوسط النفقة الاجمالية ، يتناقص هذا الاخــير مع زيادة الكمية المنتجة حتى مستوى معين من الانتاج حيث يكون هذا المتوسط أصغر ما يمكن ، ثم يبدأ هذا المتوسط فى التزايد فيما وراء هذا المستوى للانتــاج •

ويسمى مستوى الانتاج الذى يكون عنده مستوى النفقة الاجمالية أدنى ما يمكن فى الزمن القصير بالانتاج الأمثل [1] بالنسبة للمشروع محل الاعتبار • عند هذا المستوى يكون بصدد المعدل الأمثل لاستعمال الطاقة الانتاجية الثابتة للمشروع (فى الزمن القصير) • هذا المعــدل لا يظهر الا عند مستوى واحد من الانتاج •

فاذا ما كانت اثمان عناصر الانتاج معطــاة نستطيع أن نعبــر عن تغيرات النفقة المتغيرة من الناحية العينية كما يلى : اذا كانت لدينا بعض العناصر الثابتة فان الكميات العينية من العناصر المتغيرة اللازمة لانتاج بمعنى أنه اذا عبرنا عنها بوحدات نقدية فانه يمكن أن يمثل المدخل من وحدة واحدة من السلعة المنتجة تتناقص فى مرحلة معينة ثم تبــدأ فى التزايد فى مرحلة تالية :

هنا نكون بصدد بما يسمى« **بقانون تناقص متوسط النفقة الحقيقية والنفقة الحدية الحقيقية ثم تزايدها فيما بعد** [2] • وقد جرت العادة على التعبير عن هذا القانون بمقلوبه : فبدلا من الكلام عن تغير النفقة الحقيقية للوحدة الواحدة من الناتج ، وهو ما يعنى المدخلات اللازمة لانتاج وحدة من الناتج (أى يكون الكلام عن العلاقة : مدخل ــ ناتج) يكون الكلام عن التغير فى الانتاج (الكمية المنتجة) الذى ينجم عن التغير فى وحدة من النفقة الحقيقية ، أى فى وحدة من المدخل (عنصر الانتاج المتغير) • واتباعا لهذا الســبيل يسعى الى **تفســير** تغيرات النفقات استجابة لتغيرات مستوى الانتاج • لنرى كيف يكون هذا التفسير •

---

(١) The law of successive decreasing and increasing of the average réel cost and the marginal real cost.

(٢) Average product ; le produit moyen.

والواقع أنه يمكن التعبير عن العلاقة الأساسية بين المدخلات (النفقات الحقيقية) وبين المخرجات (الناتج) على النحو التالى :

لنفترض انه لانتاج ناتج معين تستخدم بعض عناصر الانتاج بكميات ثابتة بينما يستخدم البعض الآخر بكميات متغيرة ، بمعنى أنه مع الزيادة المتتالية لكمية (لعدد وحدات) العنصر المتغير تبقى العناصر الأخرى على حالها . ما الذى يحدث للناتج ؟ هنا يلزمنا التفرقة بين :

— **الناتج المتوسط**[1] ، ونحصل عليه بقسمة الناتج الكلى على عدد وحدات العنصر المتغير ، وهو يتزايد فى مرحلة أولى مع تزايد الكمية المستخدمة من العنصر المتغير ، ثم يبدأ فى التناقص فى مرحلة ثانية .

— **والناتج الحدى**[2] ، ويتمثل فى الاضافة الى الناتج الكلى الناجمة عن استعمال وحدة اضافية من العنصر المتغير ، وهو يتغير بالزيادة فى مرحلة أولى ثم بالتناقص فى مرحلة تالية .

هذا هو ما يسمى « بقانون » تناقص الغلة أو قانون النسب المتغيرة . والأمر هنا يتعلق بعلاقة بين كميات عينية : كميات المدخلات وكمية الناتج . وهو يفترض أنه من الممكن أن نقوم بالانتاج بتغيير نسب استخدام المدخلات : فبينما تزيد الكمية المستخدمة من مدخل معين تبقى الكميات المستخدمة من المدخلات الأخرى على حالها ، ولكن نسبة العنصر المتغير للعناصر الثابتة تتغير.كما نفترض أن الوحدات الإضافية لعنصر الإنتاج المتغير تتمتع بنفس الدرجة من الكفاءة (3).

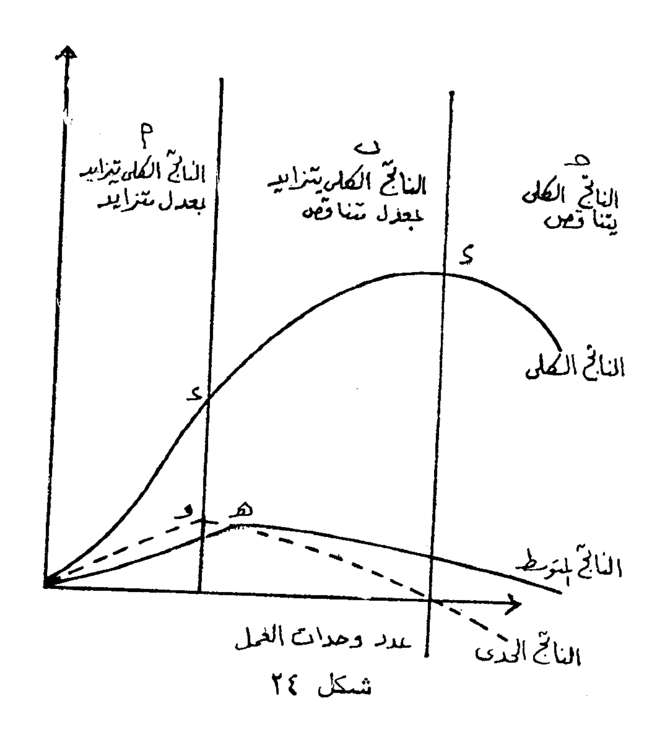
هذا « القانون » يرتكز على **فكرة أساسية** مؤداها أن الحصول على النتيجة القصوى ، اتباعا للفن الانتاجى المستخدم فى انتاج ناتج معين، رهين باستعمال المدخلات المختلفة بكميات تحترم **نسبة معينة لمزج هذه المدخلات** . فاذا ما بدأنا الانتاج بموقف لا تتوافر فيه شروط

---

(١) Marginal product ; produit marginal.

(٢) The law diminishing returns (of variable proportions); la loi des rendements décroissants (des proportions variables).

(٣) Efficiency ; efficacité.



شكل ٢٤

- على افتراض :
  — أن ما يتغير هو وحدات العمل ، ولتكن نحو الزيادة .
  — وأن الأرض ورأس المال والفن الانتاجى (والأمر يتعلق هنا بالفن الرئيسى المستخدم فى النشاط الانتاجى) والظروف المناخية تبقى كلها دون تغيير .

- لاحظ الفرق فى تغيرات الانواع الثلاثة من الناتج . للتوصل الى هـذا الفرق يلزم تمييز ثلاثة مراحل :
  — فى خلال المرحلة الأولى أ التى تنتهى عند النقطة د ، يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد ، كما يتزايد الناتج المتوسط والناتج الحدى.
  — فى خلال المرحلة الثانية ب ، يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص ، ويتزايد الناتج المتوسط حتى النقطة هـ ثم يبدأ فى التناقص ، ويبدأ الناتج الحدى فى التناقص .
  — فى خلال المرحلة الثالثة جـ ، يبدأ الناتج الكلى فى التناقص ، ويستمر الناتج المتوسط فى التناقض ، ويبدأ الناتج الحدى فى أن يصبح ذى قيمة سلبية .

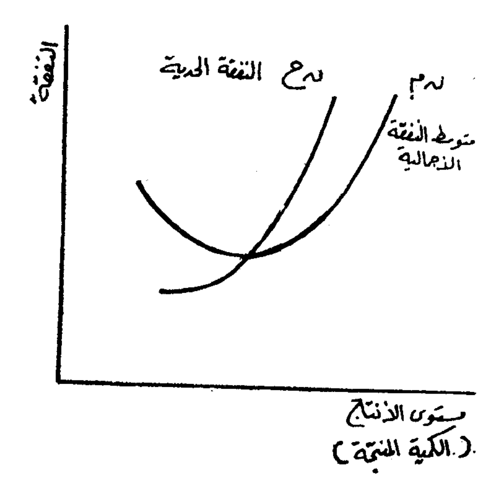
تحقيق هذه النسبة ، بمعنى أنه ما يزال يوجد كمية من المدخلات الثابتة يمكن استخدامها مع وحـدات اضافية من العنصر المتغـير ، لزم أن نتوقع أن اضافة وحدات من هذا العنصر تمثل خطوات متتابعة نحـو الحصول على النتيجة القصوى ، أى نحو التزايد • فاذا ما توصلنا ، من خلال الاضافة التدريجية لوحدات جديدة من هذا العنصر المتغير، الى الموقف الذى تتوافر فيه شروط هذه النسبة نحصل على النتيجـة القصوى • وفيما وراء هـذا الوضع تؤدى اضافة وحدات أخرى من العنصر المتغير الى الابتعاد عن النتيجة القصوى ، أى نحو التناقص •

كيف يمكن التعبير عن هذه الفكرة الاساسية ؟ يمكن التعبير عنها اما بعبارات الانتاجية[1] ، عند ما يكون العمل هو العنصر المتغير : نقول ان الانتاجية تزيد حتى تصل الى نقطة معينة تبدأ بعدها فى الانخفاض واما بعبارات الناتج ، وهنا يتعين التفرقة بين الناتج الكلى[2] والناتج المتوسط والناتج الحدى • انظر شكل ٢٤ •

تلك هى تغيرات الناتج التى يعـكسها قانون تناقص الغلة•وبما أن النفقة هى عكس الناتج نتوصل ، بفضل هذا القانون،الى معرفة السبب فى وجود هذا النمط لتغيرات نفقة الانتاج بتغير أحد المدخلات (أحد عناصر الانتاج) مع بقـاء المدخلات الأخرى على حالهـا • ونستطيع القول انه مع زيادة الكمية المنتجة تميل نفقة الانتاج (متوسط النفقة الاجمالية والنفقة الحدية) الى التناقص فى مرحلة أولى (الى أن يصل مستوى الانتاج الى النقطة الممثلة للعلاقة الأمثل بين عناصر الانتاج)، ثم تبدأ فى التزايد فى مرحلة تالية • وهو ما يعبر بيانيا على النحـو المبين فى شكل ٢٥ •

---

(١) Productivity; la productivité.
(٢) Total product ; produit total.



شكل ٢٥

كانت هذه هى التغييرات التى تطرأ على نفقة الانتاج بتغير مستوى الانتاج بنتيجة لتغير أحد المدخلات المستخدمة مع بقاء المدخلات الأخرى على حالها • **لنرى الآن ما يحدث فى حالة ما اذا تغير مدخلان (أى عنصران من عناصر الانتاج) مع بقاء المدخلات الأخرى على حالها • كيف يمكن اشتقاق منحنى النفقة المتغيرة** فى هذه الحالة ؟ على افتراض :

ـ ان كل عناصر الانتاج ، ما عدا اثنان ، تبقى ثابتة دون تغيير ،

ـ أن كلا من هذين العنصرين يحل محل الآخر فى الاستعمال لحدما،

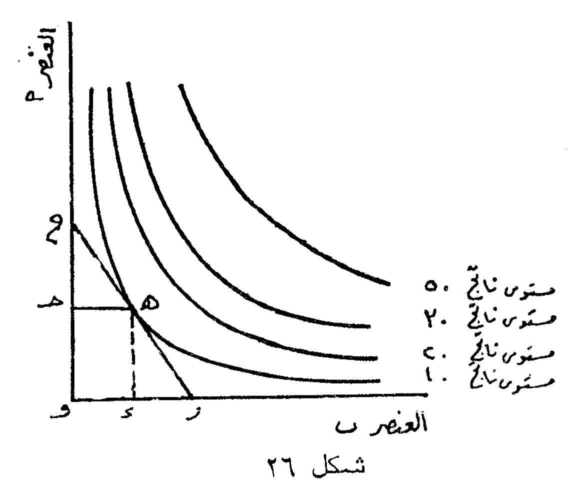
ـ أنه يوجد تحت تصرف المنظم ، الذى يسعى الى تحقيق أكبر انتاج بأقل نفقة ، كمية معينة من رأس المال النقدى ينفقها على شراء هذين العنصرين المتغيرين •

ـ ان ثمن كل من هذين العنصرين محدد فى السوق وأنه معروف للمنظم •

على افتراض كل هذا يهدف التحليل الى التوصل الى الكيفية التى ينفق بها المنظم الكمية من رأس المال النقدى على شراء هذين العنصرين على نحو يمكنه من الحصول على أقصى انتاج أو ، وهو ما يعنى نفس الشىء ، جعل نفقة انتاج الوحدة من الناتج أقل ما يمكن •

لتحقيق هذا الهدف تستخدم فى التحليل أداة تتمثل فى **خريطة منحنيات الناتج المتساو** [1] • هذه الخريطة تبين من الناحية الفنية (التكنولوجية) « التوليفات » المختلفة من العنصرين التى يمكن استعمالها للتوصل الى مستويات مختلفة من الانتاج •

هنا نجدنا بصدد خريطة مشابهة تماما لخريطة منحنيات عدم الاهتمام التي تستخدم في تحليل سلوك المستهلك ، ولكن مع فارق : إذ لما كانت فكرة قابلية المنفعة للقياس فكرة ليست محلا لثقة أصحاب نظرية المنفعة القابلة للتفضيل ، لم يخطر على ذهن أي منهم أن يضع أرقاما الى جانب كل من منحنيات عدم الاهتمام ليبين مستوى الاشباع الذى يمثله كل منحنى • هنا فى مجال منحنيات الناتج المتساو يكون لفكرة مستوى انتاج معين وتسمح لنا بأن نضيف رقما الى جانب كل منحنى من منحنيــات الناتج المتساو ، رقما يبين مستوى الانتاج الذى يقابله المنحنى • انظر شكل ٢٦ •



شكل ٢٦

- يمثل ح ز خط امكانيات المشروع ، وهو يتحدد كنتيجة لتقابل خريطة منحنيات الناتج المتساو (التى تعكس الشروط الفنية للانتاج) مع الشروط الاقتصادية (كمية رأس المال النقدى وأثمان المدخلات فى أسواق عناصر الانتــاج) •
- تمثل هـ نقطة التوازن ، وتشير الى « التوليفة » من المدخلين (و حـ من العنصر أ + و د من العنصر ب) المستخدمة للانتاج كمية مساوية لعشر وحدات •

---

(١) The map of iso-products (or iso-quants) curves ; la carte des courbes d'iso-produits (d'iso-quants).

وفقا لهذا الشكل ، يستخدم المشروع التوليفة من العنصرين التى تعطى اقصى انتاج • وهى التوليفة التى تشير اليها نقطة التوازن • ولكن قبل أن نصل الى هذا الوضع يستمر المشروع فى تغيير نسبة استخدام هذين العنصرين الى أن يصل الى نقطة يتساوى عندها مع تغطية آخر وحدة من العنصر أ مع ما تعطيه آخر وحدة من العنصر ب ، أى يتساوى عندها ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر أ الى الناتج ، أو ما نسميه **بالانتاجية الحدية** للعنصر أ ، مع ما تضيفه الوحدة الاخيرة من العنصر ب الى الناتج (وهو الانتاجية الحدية للعنصر ب) • وعليه يكون شرط التوازن :

$\Delta\text{أ} \times \text{ت ح أ} = \Delta\text{ب} \times \text{ت ح ب}$ حيث ت ح أ الانتاجية الحدية للعنصر أ ، ت ح ب الانتاجية الحدية للعنصر ب • هذا الشرط يمكن التعبير عنه كذلك على النحـــو التالى : $\frac{\Delta\text{ب}}{\Delta\text{أ}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}}$ ، حيث ترمز ث أ لثمن الوحدة من العنصر أ ، ث ب لثمن الوحدة من العنصر ب • هذا ويمكننا أن نستخدم هاتين الطريقتين للتعبير عن شرط التوازن للتوصـــل الى طريقة ثالثة للتعبير عن هذا الشرط : [1]

$$\frac{\Delta\text{ب}}{\Delta\text{أ}} = \frac{\text{ت ح أ}}{\text{ت ح ب}} = \frac{\text{ث أ}}{\text{ث ب}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{ث ح أ}}{\text{ث أ}} = \frac{\text{ث ح ب}}{\text{ث ب}}$$

ومن الممكن تعميم شرط التوازن هذا ليغطى الحالات التى يوجد فيها أكثر من مدخلين (عنصرين) متغيرين (دون أن ننسى أننا نفترض أنه يوجد على الاقل عنصر واحد يبقى ثابتا) • ولكن نضطر فى هذه الحالات أن نستخدم رسوما بيانية متعددة الأبعاد •

استخدام خريطة منحنيات الناتج المتساو فى رسم منحنى النفقة :

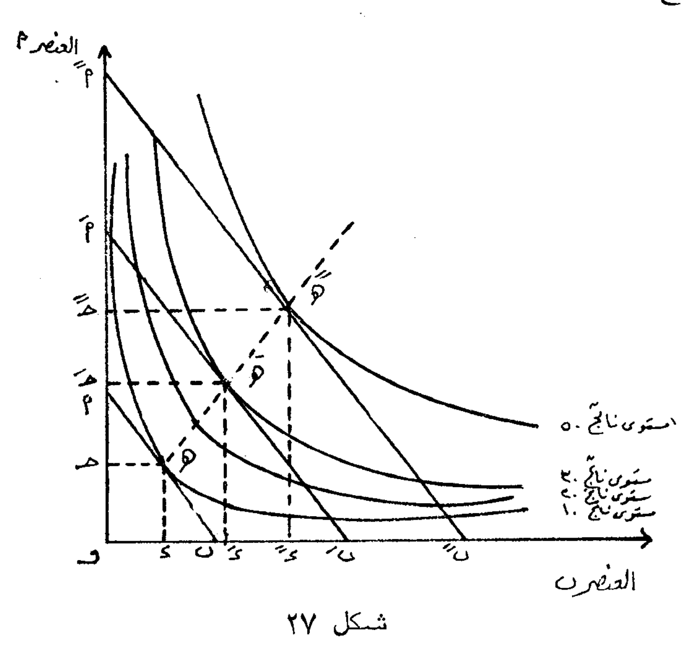
الأمر يتعلق بمشروع يزيد الكمية المنتجة باستخدام كميات اضافية من

---

(1) قارن شرط التوازن هذا بشرط توازن المستهلك وفقا لنظرية المنفعة القابلة للقياس ونظرية المنفعة القابلة للتفضيل •

المدخلات المتغيرة • وللتوصل الى ذلك يلزمه أن ينفق كمية أكبر من رأس المال النقدى على شراء هذه المدخلات •

الآن ، نفترض أن مشروعنا هذا ينتج المنسوجات : فى هذه الحالة يتمثل العنصران المتغيران فى الخيوط والعمل ، ولتكن أ ، ب على التوالى• وقد يكون من الممكن تكنولوجيا استخدام هذين العنصرين بتوليفات فنية مختلفة تعطى كل منها مستويا معينا للانتاج • هذه التوليفات الفنية المختلفة تعكسها خريطة منحنيات الناتج المتساو • ونفترض أخيرا أن ثمن كل من هذين العنصرين يبقى ثابتا أيا كانت الكمية التى يشتريها المشروع من كل منهما •



شكل ٢٧

نفترض أن المنظم سيخصص فى مرحلة أولى كمية من رأس المال النقدى قدرها ر ينفقها على شراء هذين العنصرين • فى هذه الحالة يمثل المستقيم أ ب على الشكل ٢٧ خط امكانيات المنظم ، وتمثل ه نقطة توازنه : عندها يقوم المنظم بانتاج ١٠ وحدات من الناتج مستخدما توليفة من عنصرى الانتاج المتغيرين ، أ و ج من العنصر أ و الكمية و د من العنصر ب (زائد العناصر الثابتة بطبيعة الحال) •

فاذا ما زاد انفاقه على شراء وحـــدات اضافية من هذين العنصرين (على افتراض أن ثمنيهما لايتغيران) .

وذلك بانفاق الكمية ر٢ من رأس المال النقدى ، يصبح للمنظم خط امكانيات جديد هو آ تـا ، ويكون وضع توازنه الجديد فى هـآ ، حيث ينتج ٣٠ وحدة من الناتج باستخدام كمية أكبر من كل من العنصرين المتغيرين أى الكمية و حـآ من العنصر أ والكمية و دآ من العنصر ب •

وبزيادة مشترواته من الخيوط وقوة العمل مرة أخرى يصل المشروع الى وضع توازن جديد هو الوضع الذى تمثله هـ حيث ينتج ٥٠ وحدة من الناتج مستخدما الكمية و حـ من العنصر أ والكمية و ب من العنصر ب (مع استمرار بقاء ثمنى العنصرين دون تغيير) •

ويسمى الخط الذى ينتج من توصيل نقط توازن المشروع المتتالية **بخط توسع المشروع** (1) • **وابتداء من هذا الخـــط يمكن رسم منحنى متوسط النفقة المتغيرة للمشروع** (فى الزمن القصير بطبيعة الحال) • وهو ما يتم بأن تحسب نصيب كل وحدة من الناتج ، عند كل مستوى من مستويات الانتاج ، من مجموع النفقة المتغيرة ، أى من مجمـــوع الانفاق على شراء العنصرين المتغيرين • فمثلا عند مستوى الانتاج ١٠ يستخدم المشروع الكمية و جـ من العنصر أ والكمية و د من العنصر ب • وعلى أساس ثمنى هذين العنصرين تكون النفقة المتغيرة الكلية لهـــذه الكمية من الانتاج هى (و حـ × ث أ) + (و د + ث ب) • فاذا ما قسمنا هذه النفقة الكلية على عدد الوحدات المنتجة (أى ١٠) نحصل على نصيب الوحدة الواحدة من النفقة المتغيرة ، أى متوسط النفقـــة المتغيرة •

وبحساب متوسط النفقة المتغيرة لكل مستوى من مستويات الانتـــاج نحصل على سلسلة من متوسط النفقة المتغيرة ترتبط بسلسلة من مستويات الانتاج • التعبير البيانى عن العلاقة بين هاتين السلسلتين يعطينا منحنى متوسط النفقة المتغيرة باعتبار هذه الاخيرة دالة التغيرات فى مستوى الانتاج (فى الزمن القصير) • وسيكون لهذا المنحنى شـــكل منحنى النفقة المتغيرة المعبر عنه بيانيا فى شكل ٢٥ •

---

(1) The firm's line of expansion (the firm's scale line) ; la ligne de son échelle).

وبما انه توجد لدينا نفقة ثابتة كلية لا تتغير بتغيرات مستوى الانتاج نستطيع أن نحسب ، لكل مستوى من مستويات الانتاج ، النفقة الاجمالية (أى النفقة الثابتة الكلية + النفقة المتغيرة الكلية) ، وبالتالى متوسط النفقة الاجمالية (وذلك بقسمة النفقة الاجمالية على عدد الوحدات المنتجة) •

على هذا النحو ننتهى من التعرف على التغيرات التى تطرأ على نفقات الانتاج اذا ما تغير مستوى الانتاج فى الزمن القصير • ويرد نمط هذه التغيرات فى النفقات كما رأينا ، الى التغير فى نسبة عناصر الانتاج المتغيرة الى عناصر الانتاج التى تبقى فى الزمن القصير دون تغيير •• على العكس من ذلك ، فى الزمن الطويل تكون كل عناصر الانتاج متغيرة•

ثانيا : تغيرات نفقة الانتاج فى الزمن الطويل :

يقصد بالزمن الطويل أو الفترة الطويلة الفترة التى تكون من الطول بحيث تمكن المشروع من أن يتواءم مع الظروف مواءمة تتضمن تغيير حجمه نحو التوسع أو الانكماش • ويكون تغيير الحجم بتغيير عناصر الانتاج • ففى الزمن الطويل ، الذى يتحدد وفقا لطبيعة ووظيفة كل مشروع ، لا يكون أى عنصر من عناصر الانتاج ثابتا • فكل العناصر متغيرة •

ونريد الآن أن ندرس تغيرات نفقة الانتاج كدالة التغيرات مستوى الانتاج فى الزمن الطويل (على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج تبقى دون تغيير) • فى هذه الحالة يعبر منحنى النفقة فى الزمن الطويل عن العلاقة بين تغير النفقة وتغير مستوى الانتاج بما يثيره هذا الاخيرمن تغير فى كل المدخلات التى يستخدمها المشروع •

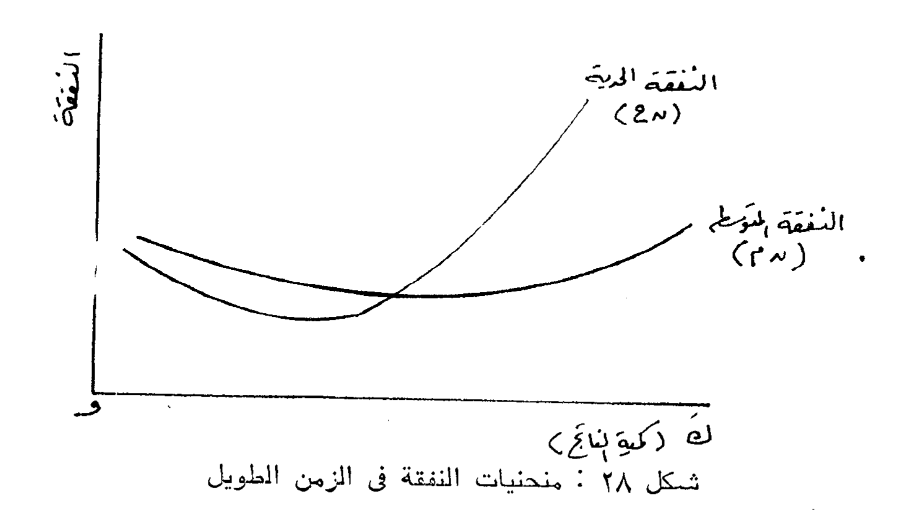
ويلجأ المشروع الى منحنى النفقة فى الزمن الطويل فى مجال اتخاذ قرارات تحدد مستوى الانتاج بالنسبة لفترة :

- ستبدأ فى المستقبل فى تاريخ يبعد عن الوقت الحاضر بمسافة زمنية من الطول بحيث تسمح للمشروع باجراء التعديلات فى الطاقة الانتاجية اللازمة للاستجابة لمتطلبات هذه الفترة ،

- وستمتد بعد بدايتها امتدادا من الطول بحيث يسمح بالاستخدام الكامل لعناصر الانتاج المعمرة المزمع استخدامها أثناء هذه الفترة ويمكن من استهلاكها كلية وفقا لما خطط لهـا •

بعبارة أخرى ، يستخدم منحنى النفقة فى الزمن الطويل فى اتخـاذ قرارات تخص العلاقة بين حجم المشروع وما يتوقع أن يكون عليـه فى المتوسط الطلبى على ما ينتجه المشروع فى خلال فترة مستقبلة تدوم وقتا معتبرا •

منحني النفقة في الزمن الطويل : يبين هذا المنحني العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج (أو حجم الناتج) • وقد يمثل النفقة المتوسطة (أى متوسط النفقة الاجمالية) أو النفقة الحدية • انظر شكل ٢٨ •



شكل ٢٨ : منحنيات النفقة فى الزمن الطويل

- يلاحظ غياب النفقة بين نفقات ثابتة ونفقات متغيرة .
- أن المنحنيات لها نفس شكل منحنيات النفقة فى الزمن الطويل ، مع فارق أن هذه أكثر تسطحا .
- هذه المنحنيات تبين أنه مع التوسع فى حجم المشروع (على افتراض أنه قد بدأ بحجم صغير) تتناقص نفقات الانتاج (المتوسطة والحدية) حتى نقطة معينة تبدأ بعدها هذه النفقات فى التزايد .
- ثم اشتقاق هذه المنحنيات على افتراض التوفيق والتنسيق بين حجم المشروع ومعدل استخدام الطاقة الانتاجية (وهما يتغيران بحرية فى الزمن الطويل) على نحو يمكن من انتاج أية كمية من الناتج بأقل تكلفة .

ابتداء من هذا الشكل نستطيع أن نبرز **السؤال الذى يطرح نفسه : هل يوجد لمنحنى النفقة المتوسطة (فى الزمن الطويل) هو الاخر شكل نمطى يمكن التعرف عليه بالنسبة لكل فروع النشاط ؟ واذا كان الجواب بالايجاب ، هل هذا الشكل النمطى هو الشكل الذى لمنحنى النفقة المتوسط المعبر عنه بيانيا فى شكل ٢٨ ؟**

ويقول اصحاب النظرية الحدية فى سلوك المشروع بأن الدراسات الخاصة بنفقات الإنتاج في الصناعات المختلفة تبين أن لمنحنى النفقة المتوسطة في الزمن الطويل شكل نمطى وانه على غرار الشكل المبين في شكل ٢٨ . وبيان ذلك أنه بالنسبة لغالبية الصناعات يكون المشروع الصغير جدا غير كفء . ومع زيادة الحجم تزيد كفاءة المشروع تدريجيا الى أن يصل الى حجم تكون عنده نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج (النفقة المتوسطة) أدنى ما يمكن . فاذا ما استمر التوسع فى المشروع الى حجم أكبر فانه يكون لهذا التوسع قليل الأثر على النفقة المتوسطة التى تبقى ثابتة مع الزيادة فى الطاقة الانتاجية للمشروع . ولكن ذلك رهين بعدم التمادى فى التوسع فى حجم المشروع ، اذ بعد نقطة معينة . هنا يتعين التفرقة **بين الوفورات الحقيقية** ووفورات المشروع .

ويفسر سلوك نفقة الانتاج تأثرا بالتغير فى حجم المشروع بما يسمى **بوفورات الحجم الكبير**[1] **والتحميلات الناتجة عن الحجم الكبير**[2] .

---

(1) Economices of Scale ; les économies de grande taille.

(2) dieconomies of scale; les déséconomies (pertes) d'une très

انظر الفريد مارشال ، مبادىء الاقتصاد ، ص ٢٠٨ — ٢٠٠ . نفضل ادخال كلمة التحميلات واستعمالها بدلا من « نقائض الوفورات » أو « انعدام الوفورات » ، اذ المقصود أن توسع المشروع فيما وراء حجم معين يحمله زيادة فى نفقته المتوسطة ، واستخدام هذه الكلمة لتكتسب معنى مصطلحيا يكون أكثر اتفاقا مع منطق اللغة العربية التى لا تعرف مقابلا للمقطع الذى تعرفه اللغة الانجليزية ويسهل استخدامه ، فى هذه اللغة الأخيرة ، فى مقدمة الكلمة لتعديل معناها فى اتجاهات مختلفة من ضمنها عكس المعنى الذى تأخذه الكلمة قبل اضافة هذا المقطع . وقد رجعنا ، بعد أن ورد على خاطرنا ادخال هذه الكلمة ، الى العمل القيم الذى قام به عالم اللغة العربية الشيخ عبد الله العلايلى ، وتبلور فى « المرجع ، دار المعجم العربى ، بيروت ، ١٩٦٣ » ووجدناه ينهج هذا المنهج .

فبالنسبة للوفورات تتحقق فى غالبية الصناعات وفورات اقتصادية تتمثل فى انخفاض فى نفقة الانتاج يظهر مع التوسع فى حجم المشروع حتى نقطة معينة • هنا يتعين التفرقة بين الوفورات الحقيقية[1] والوفورات النقدية[2] •

الوفورات الحقيقية هى الوفورات التى تكتسب :

ـ من تخصص أكثر وأكثر دقة للقوة العاملة : فمع زيادة حجم المشروع يكون من الممكن ادخال درجة أكبر من تقسيم العمل فى داخله• والتخصص الأكثر دقة يعنى أن تكون انتاجية العمل أكبر (وهو ما يعنى انقاص الجزء من نفقة الانتاج الذى يغطى عصر العمل) •

بـ من تخصص أكبر وأكثر دقة للقوة العاملة : فمع زيادة حجم غير قابلة للانقسام (٥) ، بمعنى أن لها ابتداء حجما كبيرا لا يجعل استخدامها اقتصاديا الا عند مستوى مرتفع من الانتاج ، ولا يمكن استخدامها جزئيا فى انتاج كمية أصغر من الكمية التى تتناسب مع هذا الحجم الكبير • فمع اتساع حجم المشروع يمكن استغلال هذه المعدات على نحو اكفأ مما يقلل من النفقة المتوسطة •

ـ والوفورات التى تكتسب من الناحية التكنولوجية ، كما اذا كانت هناك ورشة لصيانة الالات والمعدات ملحقة بالوحدة الانتاجية ، وكانت هذه الورشة مستغلة استغلالا لا يستنفذ كل طاقتها ، فاذا ما كبر حجم المشروع كان من الممكن استغلال كل طاقة ورشة الصيانة ومن ثم تقل نصيب نفقة الصيانة فى نفقة انتاج الوحدة الواحدة من الناتج ، وذلك لأن عدد من يستخدمون فى الصيانة يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الالات والمعدات •

ـ كما تكتسب الوفورات الخارجية باستعمال أكثر حدة لطاقة المديرين اذا ما كبر حجم المشروع •

---

(١) Real economies; économies réelles.

(٢) Pecuniary economies; économies pécuniaires

أما الوفورات النقدية فتتمثل فى كل انخفاض فى نفقة الانتاج ناجم عن الحصول على المدخلات (عن طريق الشراء) بشروط أفضل ، وكان التحسن فى شروط الشراء ناتجا عن كبر حجم المشروع :

— فاذا ما كبر حجم المشروع فانه قد يستطيع أن يشترى كميات أكبر من المواد الأولية بثمن أقل (اذا ما دفع كبر الكمية البائع الى أن يخصم له نسبة معينة من ثمن الشراء) .

— فاذا ما كبر حجم المشروع فقد يعطى مستخدمينه وعماله احساسا بالأمان (من وجهة نظر استقرار عملهم) يدفعهم الى قبولهم العمل بالمشروع حتى ولو كان مستوى المرتبات والاجور أقل منه فى المشروعات الأخرى ، مما يخفض من نفقة الانتاج فى جزئها المتمثل فى أجر قوة العمل .

— فاذا ما كبر حجم المشروع فانه يمثل ضمانا أكبر لمقرض النقود ويستطيع المشروع أن يحصل على الائتمان (أى أن يقترض النقود) بشروط أفضل (بسعر فائدة أقل مثلا) . وكذلك الحال بالنسبة للحصول على خدمات النقل والتأمين . الى غير ذلك .

(هذه الوفورات النقدية تنتج من الواقع من انخفاض أثمان عناصر الانتاج (المدخلات) وقد حرصنا على التعرف عليها وعلى صورها دون أن نأخذ أثر وجودها فى الحسبان اذ أننا نجرد فى دراستنا للعلاقة بين النفقة ومستوى الانتاج من أثر اثمان المدخلات) .

فى مرحلة أولى يستفيد المشروع نفسه بتوسعه من هذه الوفورات (التى تسمى بالوفورات الداخلية [1] ، أى الوفورات الناتجة عن توسع المشروع نفسه ، عن تغييرات فى داخله) .

وطالما هو يحقق هذا المشروع يقال أنه يمر بمرحلة تزايد الغلة (أو تناقص النفقة المتوسطة) : اذ يزيد الانتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة المدخلات .

(١) The internal economies; les économies internes.

ولكن تحقق هذا الوفورات الداخلية لا يستمر الى ما لا نهاية ، اذ ما لبث أن تتناقص مع استمرار الزيادة فى حجم المشروع حتى تصـل الى نقطـة معينة تبدأ منها مرحلة ثابتـة • فى هـذه المرحلة الثانية تتناسب الغلة مع الزيادة فىحجم المشروع : فيزيد الانتاج بنفس نسبة تزايد المدخلات (أى أن النفقة المتوسطة تبقى على حالها مع التوسع فى حجم المشروع خلال هذه المرحلة) •

وفى مرحلة ثالثة عندما يتخطى المشروع حجما معينا تبدأ **التحميلات الداخلية**[1] فى الظهور • هذه التحميلات تتمثل فىالارتفاع فى نفقـة الانتاج ارتفاعا ينجم عن التناقص النسبى فى كفـاءة المشروع اذا ما استمر يكبر فى الحجم • وهى ترد بصفة أساسية الى صعوبات الادارة والرقابة المتزايدة عندما يصبح حجم المشروع أكبر من أن يمـكن من ادارته ادارة كفئه • هنا نكون فى مرحلة تناقص الغلة : اذ يزيد الانتاج بنسبة أقل من نسبة تزايد المدخلات (أى أن النفقة المتوسطة تتزايد)•

ونستطيع أن نجمل فنقول أن القاعدة العامة أن تحقق المشروعات الصغيرة الحجم وفورات داخلية فى خـلال مرحلة أولى من مراحـل توسعها (أى الزيادة فى حجمها) • هذه هى مرحلة الغلة المتـزايدة • وفيها تتناقص النفقة المتوسطة مع زيادة الانتاج • فى مرحلة ثانية تكف الوفورات الداخلية عن التحقق،وتكون الغلة متناسبة مع التوسع الاضافى فى حجم المشروع • هنا لا يتغير قدر النفقة المتوسطة فى ظل هذا التوسع• وفى مرحلة ثالثة تبدأ التحميلات الداخلية فى الظهور ، تكون الغلة فى تناقص ، وهو ما يعني أن النفقة المتوسطة تتزايد مع الإستمرار في التوسع في حجم المشروع .

ذلك هو النمط العام لتغير نفقة الانتاج المتوسطة (ومن ثم النفقة الحدية) مع حجم المشروع فى الزمن الطويل • **هو يفسر فى التحليـل الأخير بظاهرة انعدام قابلية المدخلات للانقسام من الناحية الفنية**[2] •

---

(١) The internal diseconomies; les déséconomies internes.

(٢) Technical indivisibility of inputs; l'indivisibilité technique des inputs.

ولتوضيح هذه الظاهرة نفرق بين ما اذا كنا نتصور المدخلات فى صورة قيمية أو فى صورة عينية :

ـ فاذا ما تصورناها فى صورة قيمية كانت كل المدخلات قابلة للانقسام، بمعنى أنه لو عبرنا عنها بوحدات نقدية فانه يمكن أن يمثل المدخل من المدخلات بوحدات صغيرة تزيد أو تقل بحسب حجمه الكلى ، فاذا ما تمثلت آلة كبيرة فى ٢٠٠٠٠ جنيه مثلا ، أمكن تقسيمها قيميا الى أجزاء قيمة كل منها جنيه واحد وقيل مثلا أن هذه الالة قد استخدمت فى خلال فترة ما بما يعادل ١/٠٫١ قيمتها أى ٢٠٠ جنيه .

ـ أما اذا تصورنا المدخلات فى صـورتها العينية (أى صـورتها الحقيقية) فلا نجدها كلها قابلة للانقسام . اذ أن بعض المدخـلات لا يوجد الا فى صورة وحدات ذات حجم كبير ، أى لا تكون وحداته صغيرة وعلى الاخص عندما تتمتع بدرجة كبيرة من التخصص . فى هذه الحالة يقال ان وحدات المدخل غير قابلة للانقسام . فمدير المشروع أو الخبير الاحصائى مثلا لا يمكن تجزئة أى منهما لينتج كل جزء عددا من وحدات السلعة المنتجة . كما أنا لا نستطيع أن نثبت نصف فرن لصهر الحديد أو نصف قاطرة لصهر الكمية المستعملة أو لنقطع نصف المسافة . بل ان هناك اتجاه لان تصبح المدخـلات المـادية (وخاصـة الالات والاجهزة) كبيرة الكتلة مع زيادة درجة تخصصها .

ينتج عن ذلك أن الاستعمال الأكفأ لهذه المدخلات غير القابلة للانقسام لا يتحقق الا عندما يكون حجم المشروع من الكبر (أى عندما يكـون مستوى الانتاج من الارتفاع) بحيث يمكن ضمان النسب الأوفق فى مزج هذه المدخلات بالمدخلات الأخرى . وبزيادة حجم الانتاج اتجاها نحو هذه النسب الاوفق تتزايد الغلة .

فالوفورات الداخلية المرتبطة بحجم المشروع هى نتيجة اذن لعدم قابلية عناصر الانتاج للانقسام فى اطار الانماط الفنية المستخدمة فى عملية الانتاج . وهذا هو الذى يدفعنا الى القول بأن النمط العام للعلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج فى الزمن الطويل انما تفسر ، فى التحليل الأخير (أى فى نهاية الأمر) ، بانعدام قابلية هذه العنـاصر للانقسام من الناحية الفنية .

ومن المهم أن نضيف أنه يوجد ، فى اطار هذا النمط العام الذى قد يكون صحيحا فى مجموعه ، اختلافا قد يكبر أو يصغر بين الصناعات المختلفة • وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول بأنه بالرغم من أن الشكل العام لمنحنى النفقة يكون على نحو ں فانه قد يختلف من صناعة الى أخرى : ں ، ں ، ں

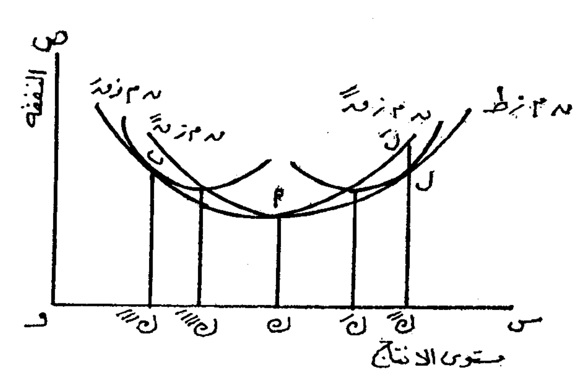
هذا المنحنى يعكس للمشروع شروط النفقة فى الزمن الطويل فى علاقتها بمستوى الإنتاج . إبتداء منها يستطيع المشروع ، في ضوء شروط الطلب على السلعة التى ينتجها (حسب توقعاته لها فى الزمن الطويل)، أن عدد حجم عملياته فى الزمن الطويل • (والقول بأنه يستطيع أن يقوم بذلك لا يعنى أنه سيتوصل حتما الى تحديد الحجم الأمثل لعملياته (حيث تكون النفقة أدنى ما يمكن) ، اذ يتوقف ذلك على شروط الطلب على سلعته من جانب ، وعلى وضع المشروع فى السوق (محتكر أو غير محتكر) ، من جانب آخر) •

على هذا النحو نتوصل الى بيان العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج فى الزمن الطويل ، وهو الزمن الذى يتغير فيه مستوى الانتاج كدالة للتغير فى حجم المشروع ، أى للتغير فى كل المدخلات المستخدمة فى الانتاج • وقد رأينا أن لمنحنى النفقة فى الزمن الطويل نفس شكل منحنى النفقة فى الزمن القصير ، الا أن الأول أكثر تسطحا • فما هى طبيعة العلاقة بينهما ؟

ثالثا : العلاقة بين منحنيات النفقة فى الزمن القصير ومنحنى النفقة **فى الزمن الطويل :**

نعرف أن منحنيات النفقة فى الزمن القصير تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع **لا يستطيع أن يغير الا من نسب استخدام العناصر** المتغيرة مع العناصر الثابتة • كما نعرف أن منحنيات النفقة فى الزمن الطويل تبين العلاقة بين نفقة الانتاج ومستوى الانتاج على أساس أن المشروع **يستطيع أن يغير من حجمه** (أى من جميع العناصر التى يستخدمها) وكذلك من معدل استخدام الطاقة الموجودة تحت تصرفه • فاذا كان المشروع يتقيد فى الزمن

القصير بما تحت تصرفه من عناصر ثابتة فانه يتحرر من هذا القيد فى الزمن الطويل بادخال التعديلات اللازمة التى تمكنه من الانتاج بأقل نفقةمتوسطة ممكنة • ويمكننا أن نتصور أن المشروع يمر ، فى خطواته المتتالية نحو الوصول الى أقل نفقة أنتاج فى الزمن الطويل ، بفترات قصيرة مختلفة يكون للمشروع فى كل منها حجما مختلفا يستخدم فيهـــا عناصر الانتاج بنسب مختلفة ، أى يستخدم فى كل من هذه الفترات « توليفـــة » من المدخلات تختلف عن غـــيرها من التوليفات • وبما أن للمدخـــلات المختلفـــة درجات مختلفـــة من انعـــــدام القابليـــة للانقســـام من الناحية الفنية فان بعض توليفـــات المدخلات تعطى نفقـــة متوسطة أقل من النفقـــة التى تعطيها التوليفات الأخـــرى • وهو ما يعنى بالنسبة للمشروع أن يكون لمنحنيات النفقة المتوســـطة المختلفة الخاصة ، بالفترات القصيرة المختلفـــة نقطا دنيا تختلف قربا أو بعدا عن المحور العينى • بعبارة أخرى تختلف النفقـــة المتوســـطة الأدنى بالنسبة للمشروع الواحد من فترة قصيرة الى أخرى ، كمـــا يتضح من شكل ٢٩ •



شكل ٢٩ : العـــلاقة بين منحنيات النفقة المتوسطة فى الزمن القصير ومنحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل

- ن م ز ق هو منحنى النقطة المتوسطة فى الزمن القصير الأول ، ن م ز ق هو المنحنى الخاص بالزمن القصير الثانى ، وهكذا .
- ن م ز ط هو منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل ، وهو يمر بالنقاط التى تمثل أدنى نفقة متوسطة على منحنيات الازمنة القصيرة .

فعلى الشكل ٢٩ نجد ، على سبيل المثال ، أن لمنحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير ن م ز ق نقطة دنيا تمثل نفقة متوسطة أقل من النفقة المتوسطة لمنحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير ن م ز ن • والنفقة المتوسطة الادنى للمنحنى ن م ز ق تمثل أقل نفقة متوسطة فى مقارنتها بالنفقة المتوسطة على المنحنيات الأخرى الخاصة بالفترات القصيرة • وتمثل الكمية و ك الانتاج الأمثل الذى نحصل عليه بأدنى نفقة متوسطة للمنحنى ن م ز ق • ويكون المنحنى ن م ز ط هو منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل وهو يمس كل منحنيات النفقة المتوسطة فى الأزمنة القصيرة المختلفة • وله كما نرى الشكل ب ولكنه أقل انحناء من منحنيات الأزمنة القصيرة • ويسمى هذا المنحنى **بالمنحنى المحتوى**[1] لأنه يحتوى كل منحنيات الزمن القصير • وتقطع كل نقطة من نقاط منحنى الزمن الطويل على واحد من منحنيات الأزمنة القصيرة التى يحتويها •

ويبين هذا الشكل أن النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل لا يمكن أن تكون ، بالنسبة لمستوى معين من مستويات الانتاج ، أعلى من النفقة المتوسطة فى الزمن القصير • وذلك لأن كل تغيير من شأنه تخفيض نفقة الانتاج ويكون من الممكن ادخاله فى الزمن القصير يمكن كذلك تحقيقه فى الزمن الطويل • من ناحية أخرى ، ليس من الممكن دائما أن ننتج كمية معينة من الانتاج فى الزمن القصير بأقل نفقة • اذ لا يمكن أن نغير كل المدخلات اذا ما تغير مستوى الانتاج فى الزمن القصير • وذلك فى الوقت الذى يمكن تغييرها فى الزمن الطويل ، ويتمثل ذلك بيانيا فى أن منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل لا يتقاطع اطلاقا مع منحنى للنفقة المتوسطة فى الزمن القصير • المنحنيان قد يتماسا ولكنهما لا يتقاطعان •

ومن الممكن أن يقع منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل تحت أحد منحنيات النفقة المتوسطة فى الزمن القصير وذلك بالنسبة لمستويات عديدة من مستويات الانتاج ، ولكن بالنسبة **لمستوى واحد من مستويات الانتاج لابد** لمنحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل أن يكون مماسا

---

(١) The envelope curve; la courbe enveloppe.

لمنحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير على احدى نقاطه • وهو يمس منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير المتعلق بالحجم الذى ينتج به هذا المستوى من الانتاج بأقل نفقة • لتوضيح ذلك نفترض أن المشروع كان ينتج منذ وقت طويل الكمية وك (شكل ٢٩). وهى تتميز ، من بين كل الكميات الممكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل ، بأنها الكمية التى تنتج عند أدنى نفقة متوسطة (مساوية لـ ك أ) • وهى تتميز كذلك ، فى علاقتها بالكميات الأخرى التى يمكن انتاجها على منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير الثانى ، المنحنى نمزق ، بأنها الكمية التى تنتج بأقل نفقة متوسطة • ولانتاج هذه الكمية بأقل نفقة ممكنة قام المشروع بالتعديل فى حجمه ليصل الى الحجم الذى يتضمنه المنحنى نمزق • الآن اذا أراد المشروع أن يتوسع فى الكمية المنتجة لينتج وك لزم عليه أن يتوسع على المنحنى نمزق • وتكون النفقة المتوسطة التى ينتج بها هذه الكمية فى الزمن القصير مساوية لـ ك ل قرشا • ولكن المشروع يستطيع أن ينتج هذه الكمية ، وك ، فى الزمن الطويل بنفقة متوسطة مساوية لـ ك ل (وهى أقل من ك ل) • ولكى يتمكن من ذلك عليه أن يغير من حجمه على نحو يصبح من المستطاع معه انتاج الكمية وك على أكفأ وجه ممكن • ويتحقق ذلك اذا ما قام المشروع ببناء الحجم الذى يكون له فى الزمن القصير المنحنى نمزق ، وهو الحجم الذى يستطيع أن ينتج الكمية وك باستخدامه • ويكف المنحنى نمزق عن أن يكون المنحنى الذى يمكن استخدامه لتحديد نفقة المشروع • واذا ما أراد المشروع توسعا آخرا فى مستوى انتاجه لا يتحقق له ذلك فى الزمن القصير الا بحركة على المنحنى نمزق •

عليه يتضح أنه اذا كنا بصدد لحظة معينة لا يستطيع المشروع أن **ينتج الا بالحركة على منحنى واحد للنفقة المتوسطة وذلك لأن حجم ما تحت تصرفه من آلات ومعدات ثابت • أما فى الزمن الطويل فانه يستطيع أن يختار أنسب نقطة على أنسب منحنى بين منحنيات النفقة فى الازمنة القصيرة ، وهى نقطة تكون كذلك ممثلة بنقطة على منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل • ومرد استطاعته هذه أنه يستطيع أن يغير من كل عناصر الانتاج مغيرا بذلك حجمه ، وبما يرتبط به من معدل لاستخدام الطاقة الانتاجية •**

والمهم أن نضيف أن منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل لا يمس أى من منحنيات النفقة فى الازمنة القصيرة عند النقطة الممثلة لأدنى نفقة متوسطة (فى الزمن القصير) الا باستثناء منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن القصير الذى يمس منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل عند النقطة الأدنى لهذا الأخير • وهو ما يحدث على شكل ٢٩ بالنسبة للكمية وك حيث يمس المنحنى من‌زق (وهو منحنى الزمن القصير) المنحنى ن‌م‌زط (وهو منحنى الزمن الطويل) فى النقطة أ التى تمثل أدنى نقطة لهذا المنحنى الأخير • هذا الشكل يبين انه بالنسبة لكل مستويات الانتاج التى تقل عن الكمية وك تقع أدنى نفقة متوسطة فى الزمن الطويل على الجزء الهابط من منحنيات النفقة المتوسطة فى الأزمنة القصيرة • فلو أخذنا الكمية وك كمثل نجد أن أحسن ظروف انتاجها فى الزمن الطويل تكون ممثلة بالنقطة أ على منحنى الزمن القصير ن‌م‌زق • ولكن هذه الكمية تقل عن الانتاج الأمثل لمشروع له هذا الحجم ، أى عن الكمية وك (الممثلة للانتاج الأمثل) • فى الزمن الطويل يكون من الأرخص انتاج أى كمية من الناتج تقل عن الكمية وك ببناء طاقة انتاجية ذات انتاج أمثل معين واستخدامها فى الانتاج عند مستوى أقل من مستوى الانتاج الأمثل • وكذلك يكون من الأرخص انتاج أية كمية تفوق و ك باستخدام طاقة انتاجية صغيرة فى انتاج ما يزيد على الانتاج الأمثل (فى الزمن القصير) عما اذا انتجناها (أى ما يزيد على الانتاج الأمثل) •

ركزنا اهتمامنا حتى الآن على تحديد منحنيات نفقة الانتاج ، فى الزمن القصير والزمن الطويل ، التى تعبر عن تغيرات النفقة كدالة للتغيرات فى مستوى الانتاج • ولكنا نعرف أن نفقة الانتاج تتأثر بعوامل أخرى غير مستوى الانتاج • ماذا يحدث لمنحنيات النفقة لو تغيرت هذه العوامل الاخرى ، أحدها أو جميعها ؟

سنحاول فيما يلى اعطاء اجابة سريعة على هذا السؤال •

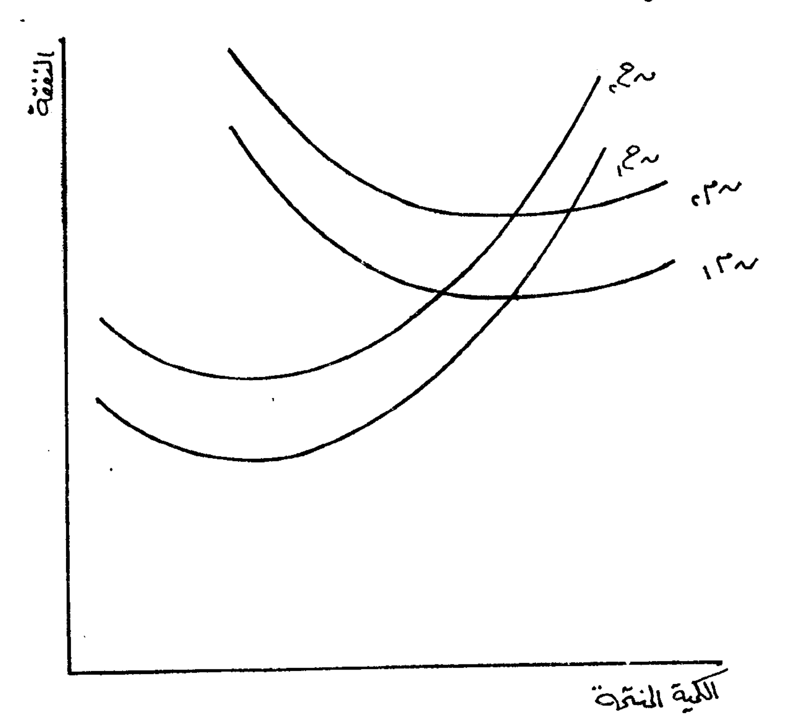
رابعا ــ انتقالات منحنيات النفقة :

باستبعاد التغيرات فى مستوى الانتاج تنعكس التغيرات فى أحد العوامل الأخرى التى تؤثر فى نفقة الانتاج فى انتقال منحنيات النفقة• هذه الانتقالات ترد اذن :

ـ الى تغير فى اثمان عناصر الانتاج :فاذا ما ارتفعت اثمان كل هــذه العناصر تنتقل منحنيات النفقة مبتعدة عن المحور السينى • كما أنها تنتقل نحو المحور السينى اذا ما انخفضت اثمان هذه العناصر •

ـ الى تغير فى الفن الانتاجى المتبع تغيرا يــؤدى الى الاقتصاد فى الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج لانتاج نفس الكمية من الناتج • فى هذه الحالة تنتقل منحنيات النفقة لأسفل مقتربة من المحور السينى•

ـ الى تغير فى كيف أو نوع الناتج تغيرا يؤدى الى استخدام كميات مختلفة من المدخــلات ويثير بالتــالى انتقال منحنيات النفقات لأعلى مثــلا • انظر شكل ٣٠ •



شكل ٣٠ : انتقال منحنيات النفقــة (المتوسطة والحــدية) الى أعلى (بعيدا عن المحور السينى) ، انتقالا نتج عن زيادة الأجور مثلا

تلك هى شروط نفقة الانتاج • عن طريق مواجهتها مع شروط الايراد يستطيع المشروع أن يتوصل الى تحديد الكمية من الانتاج التى تحقق له أقصى ربح (اجمالى) • هذا الايراد يتوقف على الطلب على السلعة

التى ينتجها المشروع كما يظهر فى السوق الذى يتوجه اليـه المشروع كبائع • فاذا أردنا أن نصل فى النهاية الى تحديد الكمية ، أو الكميات ، التى يكون المشروع على استعداد لطرحها فى السوق لزم علينا ، بعد أن تعرفنـا على شروط أو ظـروف النفقة ، أن نتعـرف على شروط الايراد بدراسة الطلب على سلعة المشروع •

٣ ـ الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع[1]

ينتج المشروع ليبيع ، ليبيع فى السوق ، ليحصـل على ايـرادات نقدية • وذلك لأن الربح ، الذى يسعى المشروع الى تحقيق أكبر قـدر منه ، ليس (محاسبيا) الا الفـرق بين مجموع النفقـات ومجمـوع الايرادات • وتتحدد ايرادات المشروع الكلية بالكمية التى يطلبهـا المشترون من سلعته وبثمـن بيع الوحدة من السلعة • ومن ثم تتوقف هذه الايرادات على شروط الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع ، وهى شروط تتوقف بدورها على نوع السوق • للتعرف على هذه الشروط يتعين علينا اذن أن نفرق بين الاشكال المختلفة للسوق •

قبل أن نتعرض لدراسة شروط الطلب هـذه نقوم بتعريف بعض الأفكار التى تستخدم كأدوات فى هذا التحليل • بما أننـا ما نزال فى اطار نظرية أصحاب الاستدلال الحدى يفرق فيما يتعلق بايـرادات المشروع بين الايراد المتوسط [2] ، وهو عبارة عن ناتج قسمة الايراد الكلي على عدد الوحدات المباعة من السلعة (وهو في الواقع ثمن الوحدة المباعة من السلعة) والايراد الحدى [3] وهو الاضافة على الايـراد الكلى الناتجة عن انتاج وبيع وحدة اضافية من السلعة •

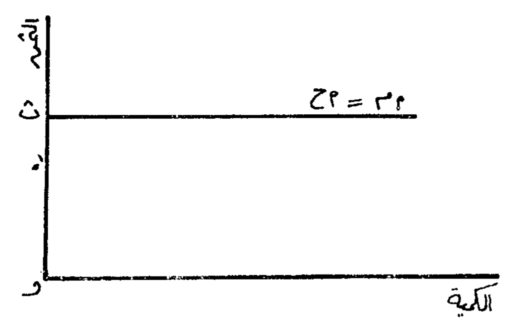
---

(١) هنا يفترض أن الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع يتحدد استقلالا عن نفقات انتاجه . وهو افتراض لا يتفق مع واقع الاقتصـاد الرأسمالى حيث يتوصل المشروع الى أن يشكل الى حد كبير طلب المستهلكين عن طريق الانفاق على الاعلان والوسائل الاخرى التى تدفعهم الى شراء سلعته .

(٢) Average revenue; la recette moyenne.

(٣) Marginal revenue; la recette marginale.

في سوق المنافسة الكاملة لا يمثل الناتج الكلى للمشروع الا نسبة صغيرة جدا من مجموع عرض السلعة فى السوق ، الأمر الذى لا يمكنه من التأثير على ثمن السلعة فى السوق أيا كان قدر الكمية التى يقــوم بتسويقها • وعليه يقال أن المشروع **يأخذ ثمن السلعــة التى ينتجهــا كمعطى** ، أى كشىء محــدد فى السوق بعيدا عن ارادة المنظم صاحب المشروع . ولكن بما أنه ينتج سلعة تعتبر وحداتها بديلة كاملة للوحــدات التى تنتجها المشروعات الأخرى التى تنتج لنفس السوق فان انخفاضا صغيرا فى ثمن السلعة التى ينتجها المشروع تؤدى الى زيــادة كبيرة فى الطلب عليها • وذلك لأن المشترين ، والنظرية تفترض فيهم العلم الكامل بكل ما يجرى فى السوق (اذ هم من قبيل «الرجل الاقتصادى») سيتوجهون بأعداد كبيرة نحو سلعته • وكذلك الحال اذا ما جــازف المشروع برفع ثمن سلعته ارتفاعا صــغيرا ، فقد يجد مبيعاته وقــد نقصت الى ما يقارب الصفر • وعليــه يكون المشروع أمــام منحنى **طلب (على سلعته) لا نهائى المرونة** : فهو يستطيع أن يبيــع عند كل ثمن سائد فى السوق أية كمية مما ينتجــه ، وبما أن القــرارات التى يتخذها المشروع فى شأن البيع لا تؤثر فى ثمن السلعة فان الاضــافة الى ايراده الكلى الناتجة عن بيع وحدة اضافية للسلعة تكون دائمــا **مساوية للايراد المتوسط ، أى أن** الايراد الحدى يكون دائما مســاويا لايراده المتوسط ، الذى هو ثمن الوحدة من السلعة • **يمثــل منحنى** الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع فى سوق المنافسة الكاملة على النحو الوارد فى شكل ٣١ •

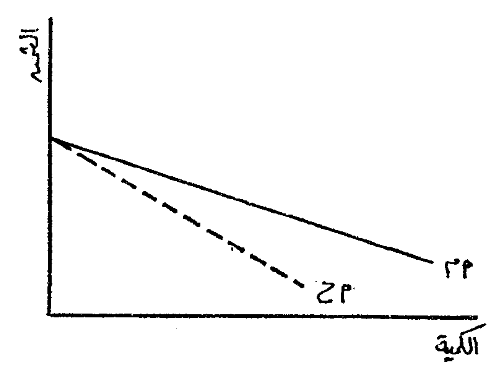


شكل ٣١ : منحنى الطلب على سلعة المشروع

- يعكس المنحنى شروط الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع .
- عند كل مستويات الثمن يتساوى الايراد المتوسط (أ م) مع الايراد الحدى (أ ح) .

وتختلف شروط الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع (ومن ثم شروط الايراد) **فى حالة الاحتكار** ، أى حالة وجود منتج واحد فى فرع النشاط الذى لا يمكن لوحدات أخرى دخوله : فالمحتكر ينتج سلعة لا تعتبر بديلا لصيقا لسلعة أخرى ، وتكون مرونة التقاطع للطلب[1] ضعيفة • بعبارة أخرى ، لا يؤثر التغير فى أثمان السلع الاخرى على الكمية المطلوبة من السلعة التى ينتجها المحتكر الا تأثيرا ضئيلا • وعلى هذا النحو نعرف الاحتكار فى هذا المجال •

ويمكن التعبير عن العلاقة بين الكميات المختلفة المطلوبة من السلعة التى ينتجها المحتكر والاثمان المختلفة المقابلة بمنحنى يسمى منحنى الطلب على السلعة التى تنتجها الصناعة (أو منحنى طلب السوق) ، على أساس أن المنتج المحتكر يمثل الصناعة بأكملها • هذا المنحنى ينحدر الى أسفل نحو اليمين • اذ لابد من خفض ثمن كل الوحدات المباعة اذا ما أريد زيادة المبيعات بوحدة اضافية • ومن ثم يكون الايراد الحدى أقل من الايراد المتوسط • وبما أن الثمن يطابق الايراد المتوسط فان منحنى الطلب يربط الإيراد المتوسط هو الآخر بالكمية المنتجة • يزيد على ذلك أن منحنى الايراد الحدى يكون موجودا دائما بين منحنى الايراد المتوسط ونقطة الاصل ، كما يبين من شكل ٣١ •



شكل ٣٢ : منحنى الطلب على سلعة المحتكر

- تعكس المنحنيات شروط الطلب على سلعة المحتكر .
- الايراد المتوسط أعلى دائما من الايراد الحدى .

---

(١) انظر ص ٣٦١ فيما سبق .

كما يختلف الموقف عندما ينتج المشروع فى ظـل شروط **المنافســة الاحتكارية** • اذ نكون بصدد شكل للسوق يوجد فيــه عــدد كبير من المشروعات تنتج سلعة لا تتجانس وحداتهــا وانمــا يميز كل مشروع الوحدات التى ينتجها من السلعة • ويمكن التعبير عن نفس الفــكرة بالقول بأننا بصدد مشروعات تنتج سلعا تكون كل منها بديلا لصــيقا للأخرى • مثال ذلك صناعة الصابون ، صــناعة السجــائر ، صــناعة معجون الاسنان ، الى غير ذلك فبينما كل أنواع السجائر تشــبع حاجة واحدة يتميز ما ينتجه مشروع عن الآخر بنوع الطباق المستخــدم ، بنوع الورق المستخدم ، بما اذا كانت بفلتر (مرشح) أو بغير فلتر ، بكيفية تقديمها ، الى غير ذلك من وسائل تمييز الوحدات من السلعــة التى ينتجها مشروع من المشروعات الموجودة فى السوق • فى ظل هذا الشكل من أشكال السوق كيف تكون خصائص منحنى الطلب على سلعة المشروع ؟

فى هذا النوع من السوق نجد أن عدد المشروعات من الــكبر وأن حجم كل منها من الصغر بحيث لا يستطيع احدهــا أن يسيطــر على نسبة ذات وزن من مجموع ما ينتج من السلعة فى الســوق • وعليــه لا يثير أى من المشروعــات بسلوكه الخــاص أى تغيير فى سلــوك المشروعات الاخرى ، ومن ثم لا يؤثر بسلوكه وحده على ثمن السوق•

ولكن كل من هذه المشروعات ينتج بديلا لصيقا لمنتجات الآخرين ، الامر الذى يجعل الطلب على سلعتين أكثر حساسية عنــه فى حــالة الاحتكار (حيث المحتكر ينتج سلعة لا تجد لها بديلا فى السوق) •

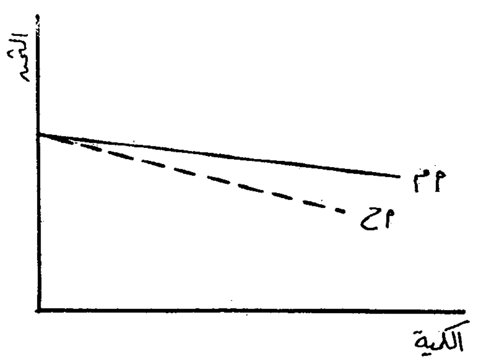
فى هذه الحالة **يكون الطلب على سلعة المشروع الذى ينتج فى سوق المنافســة الاحتكارية طلبا كبير المرونة ، ولكنه ليس لا نهائى المرونة كالطلب فى سوق المنافسة الكاملة** : فاذا ما خفض المشروع ثمن البيــع تخفيضا صغيرا أدى ذلك الى زيادة مبيعاته زيادة كبيرة باجتذاب عدد من مشترى سلعة منافسيه ولكن دون اجتــذاب كل المشــترين (اذ يحرص بعض المشترين على الاستمرار فى سلعة نظرا لمــا تتميز بــه من خصائص حتى ولو كان ثمنها أعلى من ثمن البدائل اللصيقة لهــذه السلعة) • وكذلك يؤدى رفع ثمن السلعة ولو بقدر ضئيل الى فقدان

عدد كبير من مشترى السلعة يتحولون الى منتجات المشروعات الاخرى، ولكنه لا يؤدى الى فقدان كل المشترين • وعليه يكون الطلب على سلعة المشروع :

— كبير المرونة ، ولكنه ليس لا نهائى المرونة •
— يكون دائما أكثر مرونـــة من الطلب على السلعة التى ينتجهـا المحتـــكر •

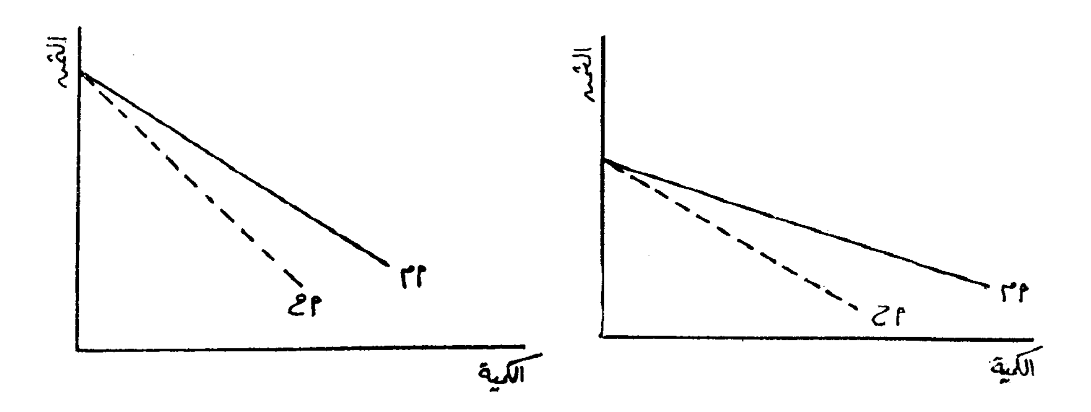
— وتتوقف المرونة على درجة القابلية للاحلال التي تتمتع بها سلعته فى علاقته بمنتجات المشروعات الاخرى التى توجد فى نفس السوق • وتتوقف درجة القابلية للاحلال هذه بدورها على مـــدى تميز ســـلعته عن منتجات المشروعات الاخرى • فكلما زادت درجة التميز هذه كلما بعدنا عن شروط المنافسة الكاملة وقربنا من شروط الاحتكار •

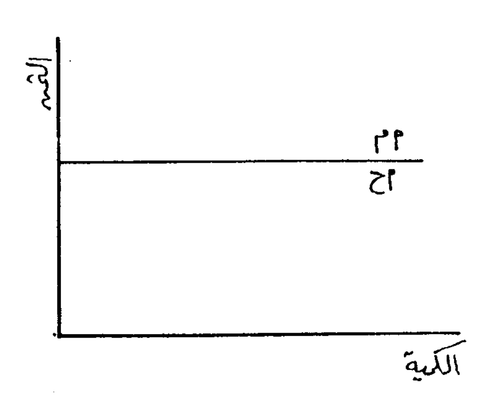
وكما هو الحال فى ظل المنافسة الـــكاملة يتمثـــل منحنى الطلب على سلعة المشروع فى ظل المنافسة الاحتكارية فى خط مستقيم ، وذلك عند مستوى الثمن السائد فى السوق الا أن هذا الخط لن يكون خطا أفقيـــا (اذ الطلب ليس لا نهائى المرونة) وانما سيكون هابطا بميل قليل نحو اليمين • كما يتضح من شكل ٣٢ •



شكل ٣٣ : منحنى الطلب على سلعة المشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية

الان نستطيع المقارنة بين شروط الطلب على سلعة المشروع فى ظل الأشكال المختلفة للسوق : سوق المنافسة الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية وسوق الاحتكار . انظر شكل ٣٣ .





شكل ٣٤ : حالة المنافسة الاحتكارية

- بالنسبة للمشروع فى سوق المنافسة الكاملة « وحدات السلعة بديل كامل احداها للاخرى) ، يكون الطلب لا نهائى المرونة . الايراد المتوسط = الايراد الحدى = الثمن .
- بالنسبة للمشروع فى سوق المنافسة الاحتكارية (وحدات السلعة بديل لصيق احداها للاخرى) ، يكون الطلب كبير المرونة . الايراد المتوسط = الايراد الحدى .
- بالنسبة للمشروع فى سوق الاحتكار (السلعة ليست بديلة للسلع الأخرى)، يكون الطلب أقل مرونة . الايراد المتوسط = الايراد الحدى .
- بالنسبة للمشروع فى ظل المنافسة الاحتكارية وفى ظل الاحتكار يوجد منحنى الايراد الحدى دائما تحت منحنى الايراد المتوسط . وذلك لانه يلزم انقاص ثمن كل الوحدات المباعة ان أردنا بيع وحدة اضافية ، أى أن الايراد المتوسط م الايراد الحدى .

على هذا النحو نكون قد تعرفنا على شروط الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع فى ظل ثلاثة من أشكال السوق • على أســاس شروط الطلب هذه وشروط النفقة نستطيع أن نرى كيف تتحــدد الكمية التى ينتجها المشروع عند ثمن معين • وهو ما نتوصل اليه عن طريق البحث عن توازن المشروع [1] ، على أن **تقتصر فى ذلك على توازنه فى الزمن القصــير** •

٤ ــ توازن المشروع

وضع التوازن هو ذلك الوضع الذى ينتــج فيه المشروع كمية من الناتج تحقق له فى الزمن القصــير اما اقصى ربح اجمــالى ، أو أقل خسارة (توقعا لتحقيق الربح فى وقت لاحق) ، أو لا خســارة ولا ربحا ، وذلك فى ظل الشروط التى يوجد فيها المشروع (من وجهتى نظر النفقة والايراد) • كيف نتوصل الى وضع التوازن هذا ؟

نتوصل الى وضع التوازن هذا بتطبيق **قاعدة السلوك** التالية: يستمر المنظم فى زيادة الكمية التى ينتجها طالما أن الاضافة الى الايراد الكلى الناجمة عن بيع وحدة اضافية تفوق الاضافة الى النفقــة الاجمــالية (أى الانفاقات الكلية) التى يثيرها انتاج هذه الوحدة الاضــافية • اذ يزداد بذلك ربحه الاجمالى • وعند ما تحقق الوحدة الاضافية ببيعها ايرادا اضافيا (أى ايراد حديا) مساو للنفقة الاضافية (أى النفقــة الحدية) التى يسببها انتاج هذه الوحدة لا تكون هناك اضافة الى الربح الاجمالى ويكف المشروع عن زيادة الكمية المنتجة • وهنا تتحدد الكمية التى ينتجها • وعندها يحقق المشروع اقصى ربح أو أقل خســارة ، ويكون فى وضع توازن • وعليه يكون **الشرط الشكلى للتوازن هو أن يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية • ويكون للنفقة المتوســطة** دورها فى بيان ما اذا كان المشروع يحقق ربحا أم لا مع الكمية المنتجة وبالثمن السائد ، ومن ثم ما اذا كان يستمر أو لا يستمر فى مزاولته للنشاط الانتاجى • **قاعدة السلوك هذه تطبق أيا كان شكل السوق الذى**

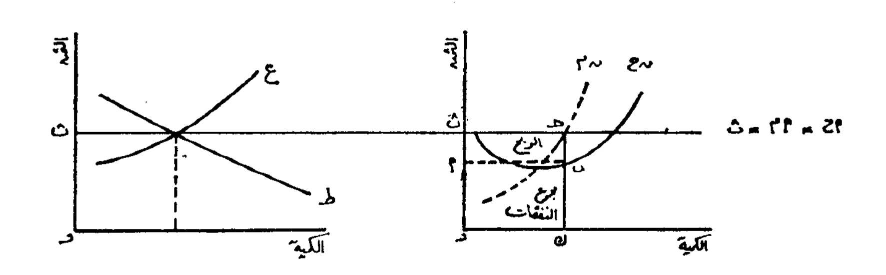
---

(1) The equilibrium of the firm; l'équilibre de l'entreprise.

ينتج المشروع فى ظله وايا كان الزمن محل الاعتبار (قصـير كان أم طويل) .

سنرى كيف يمكن التوصل الى وضع التوازن بالنسبة للمشروع،أولا فى ظل المنافسة الكاملة ، وثانيا فى ظل المنافسة الاحتكارية واخيرا فى ظل الاحتـكار .

فبالنسبة **للمشروع الذى ينتج فى ظل المنافسة الكاملة** يحدد تقابل شروط النفقة مع شروط الايراد وضع توازن المشروع ومن ثم الكمية التى ينتجها عند الثمن السائد فى السوق . وذلك على النحو المبين فى شكل ٣٤ .



شكل ٣٥ : توازن المشروع فى ظل المنافسة الكاملة

- شرط التوازن للمشروع هو تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية (حـ هى نقطة التوازن) .
- عند ثمن السوق و ث ينتج المشروع الكمية و ك .
- وهو يحقق ربحا غير عادى ممثلا على الرسم بمساحة المستطيل ا ب حـ ث
- عند الثمن و ث ينتج المشروع الكمية و ك .

وبنفس الطريقة نحصل على أوضاع توازن آخرى مع تغير ثمن السوق ويكون لنفس مشروعنا ، عند الاثمان المختلفة والممكنة التى تحدد للسلعة فى السوق ، وفى ظل نفس شروط نفقة الانتاج السـائدة فى داخـل

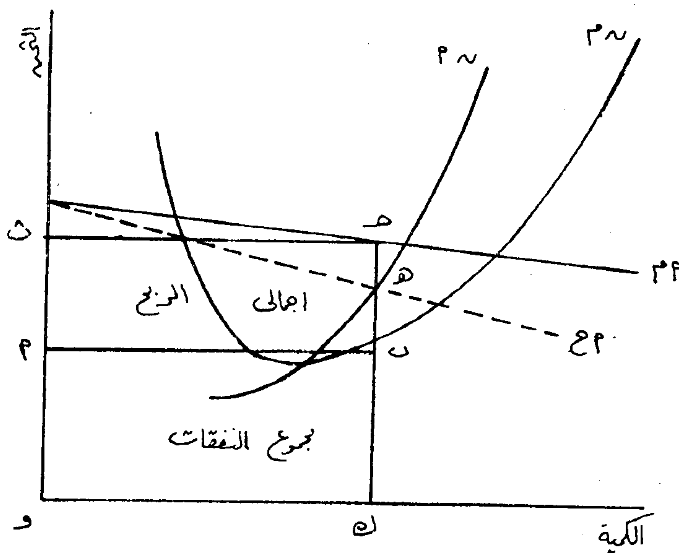
---

(١) فى وضع التوازن فى الزمن القصير يستطيع المشروع وفقا لظروف نفقة انتاجه أنه يحقق ربحا غير عادى أو ربحا عاديا أو خسارة . أنظر الفصل التالى من هذا الباب .

المشروع ، أوضاع توازن مختلفة تتحدد دائماً بتساوي الإيراد الحدي مع النفقة الحدية • ويتحدد فى كل وضع من أوضاع التــوازن الكمية التى ينتجها المشروع ، ونحصل فى النهاية على الكميات المختلفة التى يعرضها عند الاثمان المختلفة بالنسبة لفترة زمنية معينة •

ومن هذا نحصل على سلسلة من الكميات التى تتوافق مع الاثمــان المختلفة • وهو ما يسمح لنا ببناء جدول عرض المشروع الذى يمــكن ترجمته بيانيا فى منحنى عرض المنتج الفردى [1] •

أما بالنسبة **للمشروع الذى ينتج فى ظل المنافسة الاحتكارية فالشرط** الشكلى للتوازن واحد لا يتغير تســاوى الايراد الحدى مع النفقــة الحدية • وتتحدد الكمية التى تنتج وتعرض ، عند الثمن الســائد فى السوق ، بتقابل منحنيى الايراد الحدى والنفقة الحدية ، على النحو الوارد فى شكل ٣٥ •



شكل ٣٦ : توازن المشروع فى ظل المنافسة الاحتكارية

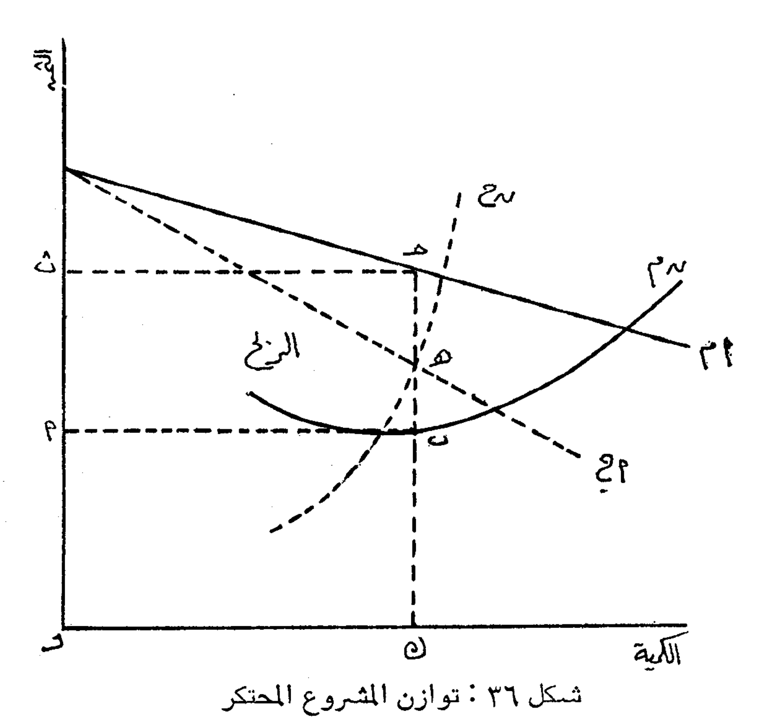
● هـ هى نقطة توازن المشروع

---

(١) وابتــداء من منحنيات عرض المنتجين الأفراد نســتطيع الانتقــال الى منحنى عرض السوق (سوق المنافسة الكاملة او السوق الاحتكارية ، حسب الأحوال) . انظر ص ٣٣٦ — ٣٣٨ فيما سبق .

وبنفس الطريقة يمكن التوصــل الى أوضــاع التوازن الأخرى التى يكون فيها المشروع اذا ما تغير ثمن السلعة المحدد فى السوق • ومن أوضاع التوازن المختلفة نصل الى الكميات المختلفة التى يكون المشروع على استعداد لطرحها فى السوق عند هذه الاثمان المختلفة • وهــكذا نصل الى جدول العرض الفــردى الذى يعطينا التعبير البيانى عنــه منحنى العرض الفردى[1] •

وفى حالة المشروع المحتكر ، الذى يمثل فى نفس الوقت الصناعــة كلها ، يتحدد وضع التوازن بنفس الطريقة • عند كل ثمن تبين نقطــة التوازن الكمية التى تحقق للمحتــكر اقصى ربــح ، كما يتضــح من شكل ٣٦ •



شكل ٣٦ : توازن المشروع المحتكر

- ه هى نقطة التوازن .
- عند الثمن و ث ينتج المحتكر الكمية و ك .
- تمثل المساحة ا ب حـ ث ربح المحتكر . وهو يساوى الفرق بين الايراد المتوسط والنفقة المتوسطة مضروبا فى عدد وحدات الناتج .

---

(١) انظر هامش (١) على الصفحة السابقة .

ويوجد بالتقابل مع الاثمان المختلفة أوضاع توازن مختلفـة تنتج فيها كميات مختلفة من السلعة •• وبيين جدول العرض الفردى العلاقة بين الكميات المختلفة والأثمان المختلفة • وهو فى نفس الوقت جدول عرض الصناعة أو السوق • ومنه نصل الى منحنى عرض السوق •

وهكذا نصل الى النتيجة التى كنا نبحث عنها بتحليل سلوك المشروع: وضع توازنه الذى يبين الكمية التى ينتجها المشروع فى ظل ظـروف النفقة والايراد المعطاة ، ومن ثم منحنى عرض المشروع •

فاذا ما كان لدينا كذلك نتيجة تحليل سلوك المستهلك التى تنعكس فى نهاية الأمر ، فى تحديد طلب المستهلكين على السـلعة التى تنتجهـا الصناعة محل الاعتبار (طلب السوق) ، نستطيع أن نحاول الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة (أى السوق) ،وذلك فى ابسط الاطارات التحليلية ، اطار المنافسة الكاملة •

الفصل الثالث

من توازن المشروع الى توازن الصناعة

سنحاول فى هذا الفصل أن نرى كيف يمكن فى مرحلة أولى الانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة فى الـزمن القصير ، صناعة تسودها شروط المنافسة الكاملة . لنرى بعد ذلك توازن هذه الصناعة فى الزمن الطويل . وننتهى بدراسة مشكلة لها أهميتها الخاصة وهى مشكلة تكيف العرض عبر الزمن للتغيرات التى تحدث فى طلب السوق.

١ — توازن الصناعة فى الزمن القصير

حصلنا فى تحليلنا فى الفصل السابق على منحنى عرض المشروع على افتراض أنه ينتج فى ظل شروط المنافسة الكاملة . واذا افترضنا أن الصناعة مكونة من عدد كبير من المشروعات أمكن الانتقال من منحنيات العرض الفردية الى منحنى عرض الصناعة على النحو الذى وصفناه فى الفصل الأول من هذا الباب الرابع [(١)] .

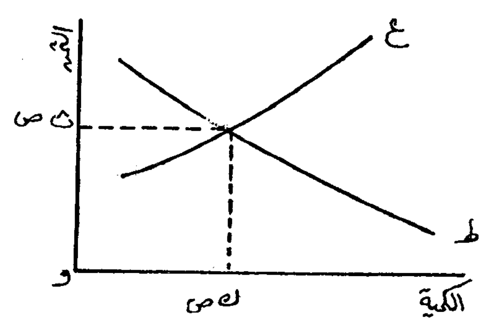
بالنسبة لهذه الصناعة ، يحدد تقاطع منحنى طلب السـوق ومنحنى عرض الصناعة ثمن التوازن والكمية التى تنتج فى وضع التوازن هذا. أنظر شكل ٣٨ . هذا الثمن يمثل العامل الاقتصادى الذى يتوقف عليه تحديد توازن كل من المشروعات المكونة للصناعة . وتكون **الصناعة فى حالة توازن** ، عندما :

— يكون الطلب الكلى على السلعة التى تنتجها مساويا للعـرض الكلى .

— وتكون النفقة الحدية لكل مشروع من مشروعاتها مساوية للثمن

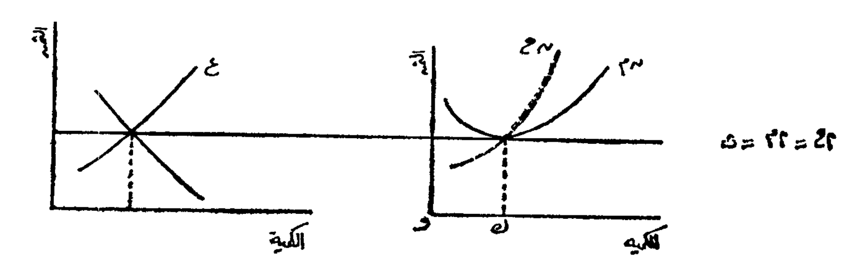
---

(١) أنظر ص ٣٣٦ — ٣٥٨ فيما سبق .



شكل ٣٨ : توازن الصناعة

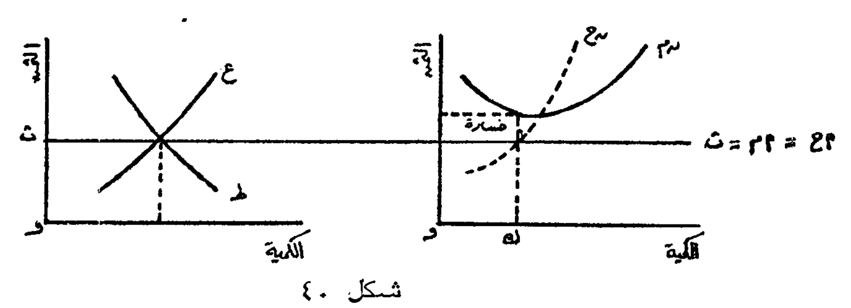
ويمكن أن يتحقق وضع التوازن هذا ، وهو توازن الزمن القصير ، وأمام المشروعات امكانيات مختلفة فيما يتعلق باجمالى الـربح الذى يتحقق • اذ يمكن للمشروع أن يحقق اما ربحا غير عادى (يفوق متوسط الربح الذى تحققه المشروعات المكونة للصناعة) أو ربحا عاديـا أو خسارة ، كما يبين من الأشكال ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ •



شكل ٣٩

توازن المشروع مع تحقيق ربح عادى (جزء من النفقة المتوسطة)

ثمن توازن الصناعة



شكل ٤٠

توازن المشروع مع تحقيق خسارة

ثمن توازن الصناعة

من دراستنا لقاعدة سلوك المشروع رأينا أنه يكون فى وضع توازن عندما يكون الايراد الحدى مساويا للنفقة الحدية • لان ذلك هو شرط تحقيق أقصى ربح ، بمعنى أنه يحدد الكمية التى تحقق للمشروع أقصى ربح (دون أن ننسى اننا نقصد باقصى ربح امـا تحقيق أكبر ربح أو تحمل أقل خسارة) •

قاعدة السلوك هذه تبين أن المشروع يعمل ما فى وسعه ولكنها لا تبين القدر من الربح الذى يحققه أو القدر من الخسارة التى يتحملها ، اذ أن ذلك يتوقف على ظروف الانتاج التى تحدد نفقة انتـاج المشروع، وتحدد بالتالى مقدار الربح أو الخسارة فى ظل شروط الطلب على سلعة المشروع السائدة فى السوق • ظروف الانتاج هـذه هى التى تضـع المشروع فى أحد الاوضاع الثلاثة المبينة على الاشكال ٣٤ ، ٣٩ ، ٤٠ •

فى هذه الحالات الثلاث ، يحـاول المشروع تحقيق أقصى ربـح ، وينتج الكمية وك • أما فيما يتعلق بالربح :

ــ نجد أن المشروع الذى يوجد فى الوضع الأول (شكل ٣٤) يحقق ربحـا غير عـادى ، ربحـا يتحقق بعـد تغطيـة كل النفقـات • ويتوصـل المشروع الـذى يوجـد فى الوضـع الثـانى (شكل ٩) الى تغطية نفقاته بالكاد ، مع مراعاة أن النفقة تحتوى ، بين عنـاصر أخرى ، الفائدة التى تدفع على رأس المال النقدى الذى يقترضه المشروع والربح الذى يعتبره الحديون مكافأة لتحمل مخاطر المشروع • هنا يحقق المشروع ربحا عاديا •

ــ أما المشروع الذى يوجد فى الوضع الثالث (شكل ٤٠) فانه يحقق خسارة (أقل خسارة) • ولكنه يغطى مع ذلك نفقاته المتغيرة (وجزء من نفقاته الثابتة) ، وهو ما يدفعه الى الاستمرار فى الانتاج فى الزمن القصير • ولكنه يستمر فى الانتاج فى أسوأ الظروف ، ويسعى فى الزمن الطويل الى تغيير هذه الظروف لتصبح مواتية، فان لم ينجح فى سعيه فانه يترك هذا الفرع من فروع النشاط • ويسمى المشروع الذى يعمل فى الزمن القصير فى ظل أسوأ الظروف **بالمشروع الحدى**[1] •

---

(1) The marginal firm; l'entreprise marginale.

هذه الحالات الثلاثة تمثل أوضاع التوازن الممكنة بالنسبة للمشروع الذى يسعى الى تحقيق أقصى ربح فى ظل المنافسة الكاملة • وهى كلها ممكنة فى الزمن القصير • أما فى الزمن الطويل فلا يمكن أن يستمر منها الا وضع واحد • أى هذه الاوضاع يبقى فى الزمن الطويل ؟

٢ ـ توازن المشروع وتوازن الصناعة فى الزمن الطويل

فى الزمن الطويل يستمر المشروع فى تكييف نفسه بالنسبة للثمن السائد فى السوق وذلك بانتاج الكمية التى يكون عندها الثمن مساويا لنفقته الحدية (فشرط توازن المشروع واحد بالنسبة للزمنين : القصير والطويل) •

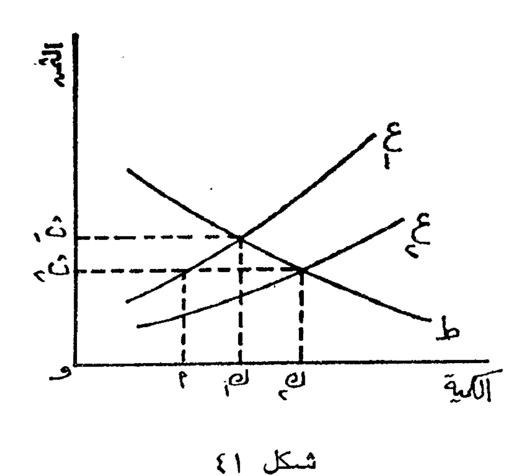
فاذا ما انخفض الثمن عن النفقة المتوسطة واستمر هكذا يتجه المشروع الى اخراج الموارد الموجودة تحت تصرفه من هذه الصناعة ، أى أنه يترك هذا الفرع من فروع النشاط الانتاجى • وذلك لأن النفقة المتوسطة تقل عن الايراد المتوسط ، فهو يتحمل خسارة • وعليه يترك المشروع الصناعة عندما تحين الفرصة • وهى تحين عندما يستهلك العناصر الثابتة • وبدلا من أن يستبدل بها عناصر ثابتة جديدة (وهو ما كان ليفعله لو كان يحقق ربحا) يخرج المشروع من الصناعة •

وعليه لا يبقى المشروع فى فرع النشاط فى الزمن الطويل الا اذا كان ثمن الوحدة المباعة مساويا على الاقل لمتوسط النفقة الاجمالية (أى للنفقة المتوسطة) • ويكون ذلك هو شرط وجود المشروع فى الزمن الطويل • الأمر الذى يترتب عليه خروج المشروعات الحدية من الصناعة فى الزمن الطويل ، وذلك اذا استمر الثمن أقل من نفقتهم المتوسطة •

ومع خروج عدد من المشروعات من الصناعة ينتقل منحنى عرض الصناعة نحو اليسار ويرتفع ثمن السوق • ومع استمرار خروج بعض المشروعات يستمر الثمن فى الارتفاع الى أن يصبح كافيا لتغطية كل النفقة (المتوسطة) بالنسبة للمشروعات التى تبقى فى الصناعة • بمعنى آخر تكون هذه المشروعات فى الوضع المبين فى شكل ٣٩ •

الآن نفترض أن المشروعات تجد نفسها ، وهى متوازنة فى الزمــن القصير ، فى الوضع المبين فى شكل ٣٤ • أى أنها تحقق أرباحا تفــوق الارباح التى تحقق فى فروع النشاط الأخرى • تحقيق هذه الارباح غير العادية يجذب استثمارات جديدة فى الصناعة تظهر فى شكل انشــاء مشروعات جديدة والتوسع فى المشروعاتالقائمة عن طريق زيادة حجمها •

فى الزمن الطويل يكبر اذن حجم الصناعة (بزيادة عدد المشروعات وكبر حجم المشروعات التى كانت قائمة فعلا) • وينتقل منحنى العرض من ع$_1$ الى ع$_2$ (شكل ٤١) • هذا الانتقال يعنى أن ث$_1$ لم يعد ثمن التوازن اذ ينخفض الثمن من ث$_1$ الى ث$_2$ • ويتعين على المشروعات ، الجديد منها والقديم ، أن يعدلوا من انتاجهم وفقا لهذا الثمن الجديد • وفى الوضع الجديد يكون و ث$_2$ هو الثمن ، وك$_2$ هى الكمية التى تنتجها المشروعات • عند هذا الثمن ، وث$_2$ ، تمثل و أ الكمية التىكانت تنتج قبل أن تتوسع الصناعة (فى الزمن الطويل) • وتمثل الكميــة أ ك$_2$ الاضافة الى الناتج التى تحققها الطاقة الانتاجية الجديدة فى الصناعة (أى ما ينتجه المشروعات الجديدة والطاقة الانتاجية الجــديدة التى خلقت بفضل التوسع فى المشروعات القائمة) •



شكل ٤١

ونكون ، بعد توسع الصناعة التى تنعكس نتيجته فى انخفاض الثمن من و $ث_1$ الى و $ث_2$ ، بصدد ثلاثة امكانيات :

— الامكانية الأولى : أن تستمر المشروعات فى تحقيق ربح غير عادى عند الثمن و $ث_2$ • وجود هذا الربح غير العادى يدفع الى توسع جديد فى الصناعة (دخول مشروعات جديدة فى السوق) • ومن ثم لزم أن نتوقع زيادات جديدة فى العرض وانخفاضات جديدة فى الثمن •

— الامكانية الثانية : أن تتحمل المشروعات خسارة عند الثمن و $ث_2$ • فى هذه الحـالة لن يحدث أى توسع جديـد ، وتحجم بعـض المشروعات عن استبدال آلاتهـا ومعداتها اذا ما اسـتهلكت فى الاستعمال ونشهد ، فى نهاية الأمر ، خروج هذه المشروعات من الصناعة ، وينتقل منحنى عرض الصناعة نحو اليسار (ويرتفع الثمن) •

— الامكانية الثالثة : أن يكون الربح غير العادى مساويا للصفر • هنا يكون الثمن و $ث_2$ مساويا للنفقة المتوسطة (لنتذكر مرة أخرى أن النفقة الاجمالية تحتوى الفائدة التى تدفع مقابل اقتراض رأس المال النقدى و « مكافأة » تحمل المخاطر ومرتبـات المديرين والمدفوعات لاصحاب الموارد المستخدمة • غياب الربح غير العادى يتضمن أن المشروع لا يصادف صعوبات فى نشاطه الانتاجى) • فى هذه الحالة ، لا يكون لدى المشروعات أى دافع لا للخروج من هذه الصناعة ولا للدخول فيها •

على هذا النحو نتوصل الى أحد سمات **توازن الصناعة فى الزمن الطويل ، ويتمثل فى غياب أى اتجاه نحو التوسع أو نحو الانكماش • فى ظل ظروف الطلب السائدة فى السوق** • هذه السمة لا توجد الا فى حالة الامكانية الثالثة المذكورة عاليا • ويخلص من ذلك انه اذا ما كانت حرية الدخول فى الصناعة والخروج منها مكفولة يتعين أن تجد المشروعات المتوازنة نفسها فى وضع يكون فيه الثمن مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية •

وعليه ، لكى تكون الصناعة فى وضع توازن يلزم أن يتمكن كل مشروع من تغطية نفقاته الكلية (لا أكثر ولا أقل) باستخدامه للطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرفه أحسن استخدام •

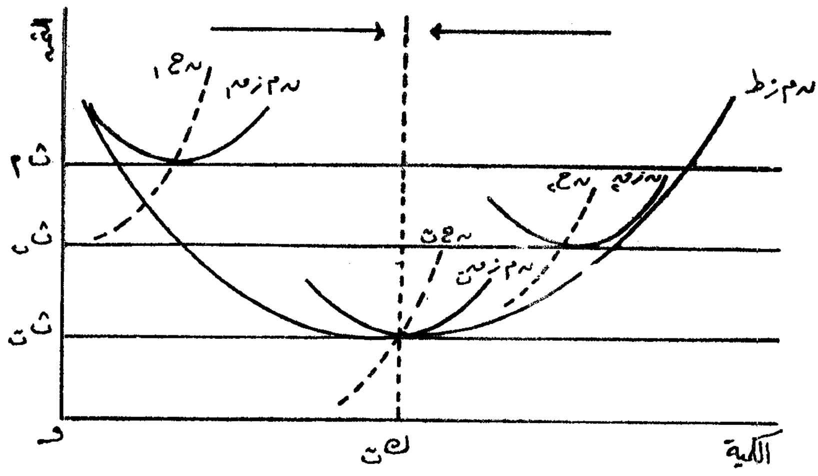
ولكن ذلك لا يكفى • فاذا كانت المشروعات فى وضع يمكنها من جنى ثمار وفورات الحجم الكبير فانها تستطيع أن تخفض من نفقاتها المتوسطة ببناء طاقة انتاجية جديدة • وبما أن هذه المشروعات تفترض أنها تستطيع أن تبيع كل ما ترغب فى بيعه بالثمن السائد فى السوق (حيث أنها تنتج فى ظل ظروف المنافسة الكاملة) فانها ترى فى زيادة حجم عملياتها اضافة حتمية لارباحها • وذلك لأن الثمن (الايراد المتوسط) لا ينخفض بينما تتناقص النفقة المتوسطة •

وعليه توسع المشروعات من حجم عملياتها طالما :

- أنها تنتج فى ظل المنافسة الكاملة •

- وتخضع لقانون تناقص النفقة فى الزمن الطويل •

يترتب على ذلك أنه فى وضع **توازن الزمن الطويل يتعين على كل مشروع أن يجد نفسه عند النقطة التى لا يوجد عندها أية امكانية لتحقيق وفورات اضافية من وفورات الحجم الكبير (أى عند النقطة التى تكون عندها النفقة أقل ما يمكن)** • وهو ما يتضح من شكل ٤٢ •



شكل ٤٢

- هذا الشكل يبين ثلاث امكانيات مختلفة لمنحنيات النفقة فى الأزمنة القصيرة التى يحتويها منحنى النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل ، ن م ز ط . فى كل مجموعة من مجموعات منحنيات الأزمنة القصيرة يوجد منحنى النفقة المتوسطة ومنحنى النفقة الحدية .
- فاذا كانت منحنيات النفقة كتلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق١ ، ن ح١ (حيث النفقة فى الزمن الطويل تكون فى مرحلة التناقص) ، فمن الواضح أن الصناعة لن تكون فى حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ١ . وذلك لأن المشروعات تستطيع أن تضيف الى ارباحها

بيناء طاقة انتاجية جديدة مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهى توجد فى مرحلة الغلة المتزايدة بفضل تحقيق وفورات الحجم الكبير) .

- واذا كانت منحنيات النفقة كتلك الممثلة بالمنحنيات ن م ز ق٢ ، ن ح٢ (حيث النفقة فى الزمن الطويل تكون فى مرحلة التزايد) ، من الواضح أن الصناعة لن تكون فى حالة توازن الزمن الطويل حتى ولو كان الثمن مساويا لـ و ث ب . وذلك لأن المشروعات تستطيع أن تضيف الى أرباحها

بتصغير حجمها مخفضة بذلك نفقة الانتاج (فهى توجد فى مرحلة الغلة المتناقصة نتيجة لظهور تحميلات الحجم الكبير جدا) .

- فقط فى الوضع الذى يكون فيه الثمن مساويا لـ و ث ت ، والانتاج و ك ت ، وتنتج فيه المشروعات بمنحنيات النفقة ن م ز ق ت ، ن ح ت ،

فى هذا الوضع فقط لن يكون بمقدور أى مشروع زيادة أرباحه لا بزيادة الكمية المنتجة ولا بزيادة حجمه .

- الثمن و ث ت والكمية و ك ت يمثلان معطيات وضع توازن الزمن الطويل بالنسبة لصناعة تعمل فى ظل المنافسة الكاملة .
- يلاحظ أنه عند نقطة التوازن هذه تتحقق المساواة التالية بالنسبة لكل مشروع :

النفقة الحدية = النفقة المتوسطة فى الزمن القصير ت = النفقة المتوسطة فى الزمن الطويل = الثمن .

وعليه نتوصل الى شروط توازن الزمن الطويل للصناعة التى تعمل فى ظل المنافسة الكاملة • على افتراض أن كل مشروع من مشروعاتها يأخذ ثمن السوق كمسلم به وافتراض وجود حرية الدخول والخروج من الصناعة ، تتمثل هذه الشروط فيما يلى :

١ — ينتج كل مشروع الكمية من الناتج التى يكون الثمن عندها (الايراد المتوسط = الايراد الحدى للمشروع) مساويا للنفقة الحدية•

٢ — ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذى يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية فى الزمن القصير •

٣ — ينتج كل مشروع عند مستوى الانتاج الذى يكون الثمن عنده مساويا لمتوسط النفقة الاجمالية فى الزمن الطويل •

هذه الشروط الثلاثة مستوفاة عند النقطة التى تمثل أدنى نفقة فى الزمن الطويل فى شكل ٤٢ • وينتج الشرط الأول من توصل المشروعات الى تحقيق أقصى ربح عند ثمن معين • كما ينتج الشرطان الثانى والثالث من البواعث التى تدفع الموارد الجديدة الى الدخول فى الصناعة (أو الموارد الموجودة الى الخروج منها) اذا لم تكن راضية عن الارباح التى تحققها حتى حركتها (بالدخول أو الخروج) •

٣ — تكيف العرض لتغيرات الطلب عبر الزمن

اذا ما كان لدينا منحنى الطلب على ناتج معين ومنحنى عرض هذا الناتج وكانا قد تحددا فى ظل شروط المنافسة الكاملة وبالنسبة لنفس الفترة الزمنية نستطيع أن ندرس نتيجة التأثير المتبادل لهاتين القوتين •

رأينا عند تقديم النظرة العامة لنظرية ثمن السوق [1] ، كيف أن ثمن التوازن وكمية التوازن يتحددان بتقاطع هذين المنحنين • وقد لاحظنا هناك أن التوازن يتضمن حالة راحة ، أى غياب التغيرات خلال فترة من الزمن • فاذا لم تتغير شروط الطلب أو شروط العرض بقى السوق فى حالة توازن • فاذا تغيرت شروط الطلب أو شروط العرض (تغيرا

---

(١) انظر الفصل الأول من هذا الباب الرابع ، ص ٣١١ وما بعدها .

ينعكس فى انتقال منحنى الطلب أو منحنى العــرض)[1] تغير وضــع التوازن . الأمر الذي يتضمن تغير ثمن وكمية التوازن .

ونضيف هنا أنه يوجد نوع آخر من التغير فى الطلب وفى العرض يتمتع من الأهمية بما يبرر دراسته على انفــراد • ذلك هو **التغير فى احدهما استجابة للتغير فى الاخر تغيرا ينعكس فى أثر على الثمن • الأمر هنا يتعلق بمشكلة التكيف بين العرض والطلب تكيفا يتضمن بعدا زمنيا•** فزيادة الطلب مثلا (دون تغير العرض فى البداية) تؤدى الى ارتفــاع الثمن ، الأمر الذى يدفع المنظمين الى زيادة العرض • وانخفاض العرض (دون تغير الطلب فى البداية) تؤدى الى انخفاض الثمن ، الأمر الذى يدفع المستهلكين الى زيادة استهلاكهم من السلعة • هذا التغير فى أحدهما الذى يعقبه رد فعل من جانب الاخر يستلزم فترة من الوقت • فعنصر الزمن يؤثر على الطريقة التى يستجيب بها أحدهما للتغير فى الاخر • ولكن الاثر يختلف فى حالة رد فعل العرض لتغير فى الطلب عنه فى حالة رد فعل الطلب لتغير فى العرض : فيجب أن نتوقع ، فى ضوء ما رأيناه عند دراسة شروط النفقة ، أن استجابة العرض لارتفاع فى الثمن (نشأ عن زيادة الطلب) تكون أكبر فى الزمن الطويل ، اذ أن الطــاقة الانتاجية تحت تصرف المشروع تكون أكبر • ويتم التوسع فى الانتاج بحركة على منحنى للنفقة أكثر تسطحا • أما بالنسبة للطلب ، فليس هناك ما يحتم أن يختلف منحنى الطلب فى الزمن الطويل عنه فى الزمن القصير ، أيا كان نوع منحنى العرض •

هذا الاختلاف بين العرض والطلب فيما يتعلق بتكيف أحدهما لتغيرات الآخر هو الذى دفع أصحاب النظرية الحدية الى دراسة المشكلة على النحو التالى :

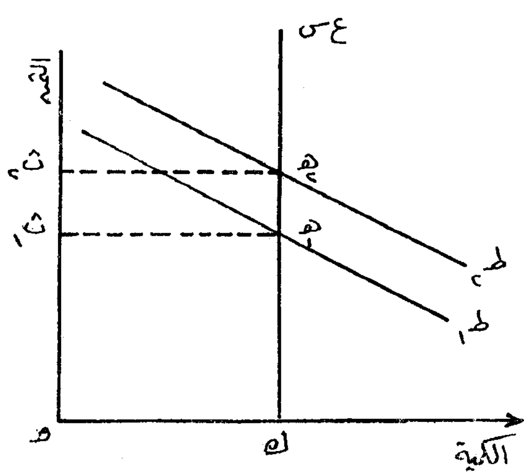
- على افتراض حدوث تغير ما فى شروط **الطلب** ، وأن هذا التغير يحدث مرة واحدة فقط ثم يبقى الحال بعد ذلك على ما هو عليه •
- ندرس الكيفية التى **يستجيب بها العرض** (ولأى مدى) لهــذا التغير معيدا بذلك تحقيق التوازن فى السوق •

---

(1) هذا يعنى أن تغير الطلب أو العرض انما ينجم عن تغير فى أحد العوامل التى تحدد كل منهما . ذلك هو نوع التغير الذى كنــا نهتم به فى الفصل الأول من هذا الباب الرابع . أما هنا فنهتم بتغير أحدهمــا استجابة لتغير فى الآخر ، استجابة تتحقق من خلال التغير فى الثمن .

هذه الدراسة تتم ، وفقا لألفريد مارشال [١] ، مع التمييز بين : فترة السوق [٢] (أو الفترة القصيرة جدا) والفترة القصيرة والفترة الطويلة.

● **وفترة السوق هى** فترة قصيرة جدا تستغرق يوما أو بضعة أيام . أثناء هذه الفترة يكون عرض السلعة محدودا بالكمية منها التى توجد فى المخزون . وعليه يلزم أن نفرق بين السلع القابلة للتخزين والسلع غير القابلة للتخزين . **وبصفة عامةيكون عرض السلعة فىهذه الفترةالقصيرة جدا غير مرن .**



شكل ٤٣ : توازن السوق المؤقت

فاذا ما افترضنا أن الطلب تغير نحو الزيادة ، فانه يثير بذلك ارتفاعا فى الثمن ، ولكن عرض السوق (ع س) يبقى على حاله . وينشأ فى السوق توازن مؤقت [٣] عند النقطة هـ٢ (شكل ٤٣) . وعندها يكون الثمن أكثر ارتفاعا مما كان عليه ، ولكن الكمية المشتراه والمباعة (ك و) تظل كما هى .

● **والفترة القصيرة** هى ، كما نعرف ، الفترة التى لا يمكن تغيير العرض خلالها الا بتغيير معدل استعمال الطاقة الانتاجية الموجودة . خلال هذه الفترة يمكن للعرض أن يستجيب بعض الشىء للتغير فى الطلب. وبعد أن كان العرض غير مرن تخف حدة صفته هذه [٤] . فزيادة الطلب

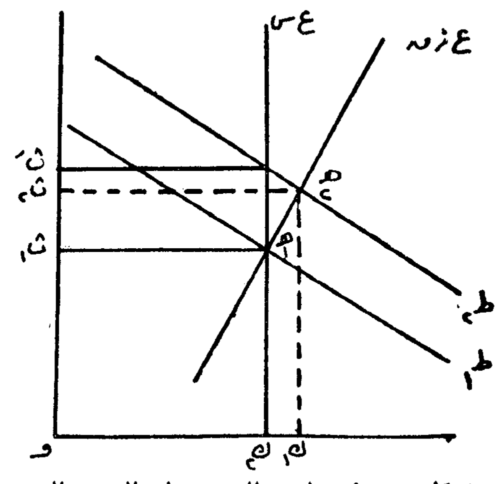
(١) انظر مبادىء الاقتصاد ، الكتاب الخامس .

(٢) The market period; la période de marché.

(٣) Temporary market equilibrium; l'équilibre temporaire du marché.

(٤) The supply curve becomes less inelastic; la courbe de l'offre devient moins inélastique.

تؤدى الى ارتفاع الثمن الذى يثير بدوره زيادة فى العرض • وينتقل منحنى عرض السوق (ع س) نحو اليمين ليصبح ع ز ق (أى عرض الزمن القصير) • شكل ٤٤ •



شكل ٤٤ : توازن السوق فى الزمن القصير

وينشأ فى السوق توازن الزمن القصير[1] عند النقطة هـ٢ • وعند هذه النقطة يكون ثمن التوازن ، و ث٢ ، أقل ارتفاعا من ثمن التوازن المؤقت و ث١ ، وتكون كمية التوازن (و ك٢) أكبر من كمية التوازن المؤقت (و ك١) •

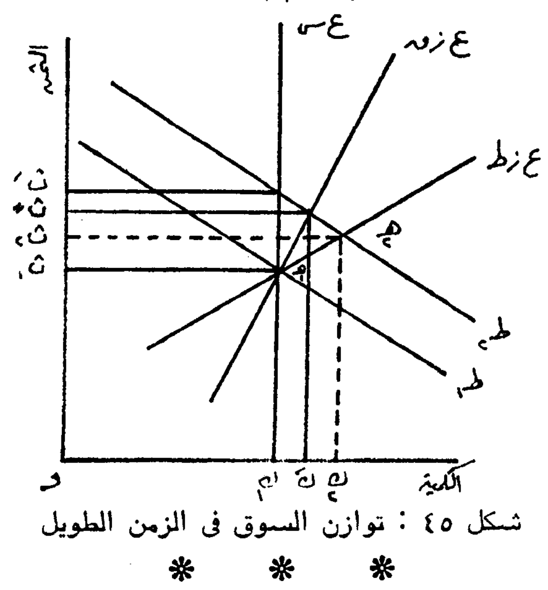
● أما فى الفترة الطويلة ، فيستطيع العرض أن يستجيب استجابة كبيرة لتغيرات الثمن التى يثيرها التغير فى الطلب ، اذ من الممكن زيادة حجم المشروع • **ومن ثم يصبح العرض أكبر مرونة** •

يؤدى تغير الطلب فى البدء الى ارتفاع الثمن ، ارتفاعا يستجيب اليه العرض بالازدياد • ومن ثم ينتقل منحنى عرض الزمن القصير (ع ز ق) الى اليمين ، ليصبح ع ز ط (منحنى عرض الزمن الطويل) شكل ٤٥ • وينشأ توازن الزمن الطويل [2] عند النقطة هـ٣ • عند هذه النقطة يكون الثمن و ث٣ أقل ارتفاعا من ثمن الزمن القصير (و ث٢) وأقل بكثير من

(١) The Short-run market equilibrium; l'équilibre du marché à court terme.

(٢) The long-run market equilibrium; l'équilibre du marché à long terme.

ثمن التوازن المؤقت (و ثَ) • وتكون كمية توازن الزمن الطويل (و ك٢) أكبر من كمية توازن الزمن القصير (و كَ) واكبر بكثير من كمية التوازن المؤقت للسوق (و ك١) [1] •



شكل ٤٥ : توازن السوق فى الزمن الطويل

* * *

على هذا النحو نتعرف على الكيفية التى يتحدد بها ثمن السوق وفقا للنظرية الحدية [2] • على أن نتذكر أن الأمر يتعلق بثمن سلعة واحدة تنتجها صناعة واحدة • وللنوصل الى ذلك كان سبيلنا هو البحث عن شروط توازن الوحدة الاقتصادية (الاستهلاكية والانتاجية) ومنه الى توازن السوق فى الأزمنة المختلفة •

---

(١) حرصنا على أن نبين على شكل ٤٥ أوضاع توازن السوق الثلاثة : التوازن المؤقت ، توازن الزمن القصير وتوازن الزمن الطويل ، وذلك لتسهيل المقارنة بينها من حيث الثمن والكمية المشتراة والمباعة فى السوق.

(٢) ولو أن دراستنا اقتصرت على سوق المنافسة الكاملة الا انها تفتح الطريق ، دون صعوبات كبيرة ، الى دراسة تكون الثمن فى سوق المنافسة غير الكاملة وسوق الاحتكار . وذلك لان الخطوات التى تتبع واحدة من الناحية المنهجية . ومع ذلك فقد تثور صعوبة حقيقية عند دراسة تكون الثمن فى ظل هذا الشكل من اشكال السوق تخرج من نطاق مقدمة فى الاقتصاد السياسى . على أى الاحوال يستطيع الطالب الذى يهتم بهذه الموضوعات بصفة خاصة أن يرجع الى المرجع التى سبق ذكرها فى هوامش ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ فى بداية هذا الفصل ، وكذلك الى الباب السادس من كتاب :
Jean Bain, Pricing, Distribution and Employment, Holt Rinehart & Winston, New York, 1960. p. 267 - 349 .

وفقا لهذه النظرية تعتبر عناصر الانتاج (الارض والعمل ورأس المال والتنظيم) سلعا تتحدد اثمانها،كقاعدة عامة ، بنفس الطريقةالتىتتحدد بها اثمان السلع النهائية • على أن هذه السلع تتميز بالحقيقــة التى مؤداها أن الطلب على هذه السلع (عناصر الانتاج) طلب مثار ، اذ يثيره الطلب على السلع النهائية ، وأن أثمانها تمثل أحد المحدداتلنصيب كل من الطبقات الاجتماعية التى تمتلك هذه العناصر فى الدخل القومى • هذا التميز يستتبع بعض المعالجة الخاصة لتحدد اثمان عناصر الانتاج ، الامر الذى يلزمه معه أن نخصص الفصل الاخير من هذا الباب الرابع الى ما هو خاص بتحديد أثمانعناصر الانتاج اتباعا لمنطق النظريةالحدية الذى يعتبر كلا من هذه العناصر كما لو كان ناتجا « لصناعة » تعامل على قدم المساواة مع الصناعات الاخرى •

الفصل الرابع

أثمان عناصر الانتاج [1]

توزع النتيجة الصافية لعملية الانتاج (فى مظهرها النقدى وهـو ما يسمى بالدخل) بين أصحاب عناصر الانتاج . فى شأن **توزيع الدخل** هذا يمكن أن نميز بين :

ـ **التوزيع الوظيفى** : ويتمثل فى حصول أصحاب عناصر الانتـاج المختلفة على دخول نقدية مختلفة نظرا لما يقومـون به من وظـائف اقتصادية فى عملية الانتاج . فمالك الارض يقوم بوظيفة وضعها تحت تصرف المشروع مثلا ، والعامل يقوم بتقديم المجهود اللازم لعمليات الانتـاج ، وهكذا .

ـ **والتوزيع الشخصى** : وهو التوزيـع الذى ينتج عنه فى النهاية تحديد دخل كل فرد من الأفراد : والفرد قد يحصل على أنواع مختلفة من الدخل : دخل من العمل ، ودخل من الملكية العقارية ، ودخـل من رأس المال المستثمر ، وذلك اذا ما جمع الفرد الواحـد بين أكثر من وظيفـة اقتصادية .

هنا نهتم بالتوزيع الوظيفى فقط .

وترى النظرية الحدية أن عناصر الانتاج هى رأس المـال والعمل والأرض والتنظيم ، ويحصل أصحاب كل منها على دخل نقدى يمكنهم فى النهاية من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعى . هـذا الدخل يتوقف :

---

(١) The prices of the factors of production; les prix des facteurs de production.

ـ على الثمن الذى يدفع لكل وحدة من وحدات العنصر ،

ـ وعلى الكمية المستخدمة من هذا العنصر •

وعليه يلزمنا **لبناء نظرية فى توزيع الدخول أن نتوصل أولا الى نظرية لاثمان عناصر الانتاج وأن نحدد ثانيا الكميات التى تستخدم من هذه العناصر فى عملية الانتاج•** وسنقصر اهتمامنا فى هذا المجال على نظرية أثمان عناصر الانتاج • وهى نظرية تمثل ، كما رأينا ، حالة خاصة من نظرية ثمن السوق ولا تثير الا عددا محدودا من الأفكار التى لم نألفها حتى الآن ، ومادمنا قد درسنا النظرية الحدية لثمن السوق بصفة عامة يكون من الطبيعى أن نقتصر هنا على ما ينفرد به أثمان عناصر الانتاج • وسنحاول بيان هذه المظاهر الخاصة :

ـ أولا ، بالكلام عما يتميز به الطلب على عناصر الانتاج •

ـ وثانيا ، بالتعرف على عرض هذه العناصر •

ـ وثالثا ، بعرض سريع للنظريات المختلفة فى تحديد أثمان عناصر الانتاج عرضا يهدف الى تسهيل التوصل الى وضع مشكلة تحديد اثمان عناصر الانتاج وضعا سليما • وذلك لأننا نقدر أن الكيفية التى تضع به المدرسة الحدية المشكلة لا تسعفنا فى فهمها •

١ ـ الطلب على عناصر الانتاج

تطلب عناصر الانتاج بواسطة المشروعات التى تستخدم هذه العناصر كمدخلات فى عملية الانتاج • ويتميز الطلب على هذه العناصر بخصيصيتين :

(أ) فهو أولا **طلب مشتق** من طلب المستهلكين على السلع النهائية• لنأخذ مثلا آلة لا يمكن استعمالها الا فى صناعة المنسوجات • فاذا لم يوجد من جانب المستهلكين طلب على المنسوجات فلن يكون هناك طلب من جانب المنظم على الآلة • واذا كان الطلب على المنسوجات كبيرا كان الطلب على الآلة هو الآخر كبيرا • واذا ما أدى ارتفاع ثمن المنسوجات الى أن يكون الطلب عليها ضعيفا ضعف الطلب على الآلة المستعملة فى انتاج هذه المنسوجات •

يضاف الى ذلك أن الطلبات المشتقة تمر بمراحل يتحدد عددها بعدد المراحل التى توجد بين الانتاج الأولى والمستهلك النهائى (بين انتاج القطن مثلا ومستهلك المنسوجات القطنية : فنجد طلبا مشتقا على القطن من جانب المنظم الذى يتولى عملية الحلج ، وطلبا مشتقا على القطن المحلوج من جانب المنظم الذى يتولى عملية الغزل ، وطلبا مشتقا على الغزل من جانب المنظم الذى يتولى عملية النسج ، وطلبا مشتقا على النسيج من جانب المنظم الذى يتولى عملية تفصيله ملابس ، وذلك حتى نصل الى المستهلك النهائى) •

(ب) أما الخصيصة الثانية فتتمثل فى أن **الطلب على عناصر الانتاج طلب متداخل** [1] ، فعناصر الانتاج تستخدم مع بعضها ، بمعنى :

— أن الطلب على أحدها يدفع الى الطلب على العناصر الأخرى ، فالطلب على نوع معين من الآلات مثلا يثير طلبا على عمل من يستطيعون تشغيل هذه الالات ، هذا من ناحية •

— من ناحية أخرى ، هذه العناصر تمثل بديلات فى الاستعمال ، اذ يمكن أن يحل أحدها محل الاخر فى الاستعمال • فالالة مثلا يمكن أن تحل محل العمل بمعنى أنه يمكن الزيادة فى الآلات وانقاص عدد العمال لانتاج نفس الكمية من الناتج •

يترتب على ذلك أن استعمال عنصر من عناصر الانتاج يتوقف ليس فقط على ثمنه هو وانما كذلك على اثمان العناصر الاخرى اما لانها تستعمل معه (فاستعمال آلة معينة لا يتوقف فقط على ثمنها وانما كذلك على أجر القوة العاملة التى تستطيع تشغيلها) واما لانها قد تكون بديلة للعنصر (فالطلب على القوة العاملة التى تستخدم فى عملية البناء مثلا يتوقف ليس فقط على أجر هذا النوع من العمل وانما كذلك على ثمن الآلات التى يمكن أن تستخدم فى عمليات البناء ، كخلط مواد البناء أو رفعها الى أعلى المبنى) •

---

(1) Jointly interdependant demand; une demande conjointement interdépendante.

فالطلب على كل من عناصر الانتاج يتوقف اذن على اثمان كل عناصر الانتاج وليس فقط على ثمن هذا العنصر وحده . وعليه لا تقل مرونة التقاطع ، في مجال الطلب على عناصر الانتاج ، أهمية عن المرونة المباشرة (1) .

وعليه يمكن القول أن الطلب على أحد عناصر الانتاج يتوقف بصفة عامة :

- على الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع استخداما لهذا العنصر (اذ الطلب على هذا الاخير مشتق من الطلب على السلعة) .
- على الشروط الفنية لعملية الانتاج فى داخل المشروع ، اذ تؤثر على الكمية التى تطلب من كل عنصر .
- وعلى ثمن هذا العنصر واثمان العناصر الأخرى .

وسندرس فيما يلى طلب المشروع ، ثم طلب الصناعة ، على أحد عناصر الانتاج ، وليكن العمل ، وذلك على افتراض أن الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع محدد وأن أثمان عناصر الانتاج الأخرى محددة هى الاخرى ، أى اننا نفترضها كمعطيات .

اولا : طلب المشروع على عنصر العمل :

يوجد المشروع بين نوعين من السوق :

- سوق المنتجات ، حيث يظهر المشروع كبائع للسلعة التى ينتجها .
- وسوق عناصر الانتاج ، حيث يظهر المشروع كمشتر للمدخلات التى يستخدمها فى عملية الانتاج .

فى النوع الثانى من السوق يطلب المشروع عناصر الانتاج ليستخدمها . فهذه العناصر تطلب لانها منتجة . فالذى يهم هو انتاجيتها ، أى

---

(1) أنظر مفهوم هذين النوعين من المرونة والفرق بينهما ص ٣٤٨ — ٣٦٣ مما سبق .

ما تضيفه الى الناتج الكلى • ومن هنا كان التعبير عن الطلب على هذه العناصر بوحدات الانتاجية أو الناتج • فكيف يتحدد طلب المشروع على عنصر الانتاج ؟

سنحاول فيما يلى الاجابة على هذا السؤال مبتدئين بابراز **الفروض** التى يرتكز عليها التحليل ، وهى تتمثل فى :

— نفترض أولا سيادة المنافسة الكاملة فى سوق الناتج (السلعة التى ينتجها المشروع) وفى سوق عنصر الانتاج •

— نفترض ثانيا أن الأمر يتعلق بالطلب على عنصر للانتاج يمثل العنصر الوحيد المتغير ، أى اننا نفترض أن العناصر الأخرى تبقى دون تغيير ، وهو ما يعنى افتراض عمل قانون تناقص الغلة•

— نفترض أخيرا أن وحدات عنصر الانتاج الذى نسعى الى تحديد الطلب عليه متجانسة ، أى أنها تتمتع كلها بنفس الدرجة من الكفاءة •

سننشغل اذن بطلب المشروع الذى ينتج فى ظل المنافسة الكاملة على العمل كعنصر للانتاج • وقد رأينا أن المشروع يطلب العنصر لأنه منتج، أى يحقق له ناتجا • فالمشروع لا يهتم الا بانتاجيته أى بما يضيفه العنصر الى الناتج الكلى ، أى بما يسمى **بالناتج الحدى للعنصر** (1) •

ويقصد بالناتج الحدى للعنصر **الاضافة الى الناتج الكلى الناجمة عن استعمال وحدة اضافية من العنصر على فرض بقاء عناصر الانتاج الأخرى على حالها** • فالناتج الحدى للعمل مثلا يتمثل فى التغير فى الناتج الكلى (فى كمية المنسوجات المنتجة ، مثلا) الناجم عن استخدام وحدة اضافية من العمل (ولتكن عامل مستجد) ، على افتراض أن المدخلات الأخرى تبقى دون تغيير •

---

(1) The marginal product of the factor ; le produit marginal du facteur.

ويسمى هذا الناتج الحدى **بالناتج الحدى العينى**[1] عندما يتم التعبير عنه بوحدات القياس العينى • ولكن المشروع الذى يسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى ، يوجه اهتمامه الى ما تضيفه الوحدة الاضافية من عنصر الانتاج الى ايراداته • وهو ما يستلزم التعبير عن الناتج الحدى بوحدات قيمية • ويسمى الناتج الحدى معبرا عنه بوحدات قيمية **بايراد الناتج الحدى**[2] لعنصر الانتاج ويمثل ايراد الناتج الحدى هذا الاضافة الى الايرادات الكلية للمشروع الناتجة عن استخدام وحدة اضافية من عنصر الانتاج مع بقاء المدخلات الأخرى دون تغيير •

فى الواقع لكى يطلب المشروع هذه الوحدة الاضافية من العنصر يقارن الاضافة الى ايراداته الكلية الناتجة عن استعمال هذه الوحدة بنفقة الحصول عليها• بمعنى آخر ، يقارن المشروع ايراد الناتج الحدى للعنصر بالنفقة الحدية• فاذا ما كانت الأولى أكبر من الثانية قام المشروع بطلب الوحدة الاضافية من العنصر • **ويكف المشروع عن شراء وحدات اضافية من العنصر عندما يتساوى ايراد الناتج الحدى (أ ن ح) مع النفقة الحدية للعنصر • علاقة التساوى هذه تمثل شرط تحقيق أقصى ربح •**

وعليه يلزمنا للتوصل الى طلب المشروع على عنصر العمل أن نرى :

ـ أولا : الناتج الحدى العينى •

ـ وثانيا : ايراد الناتج الحدى •

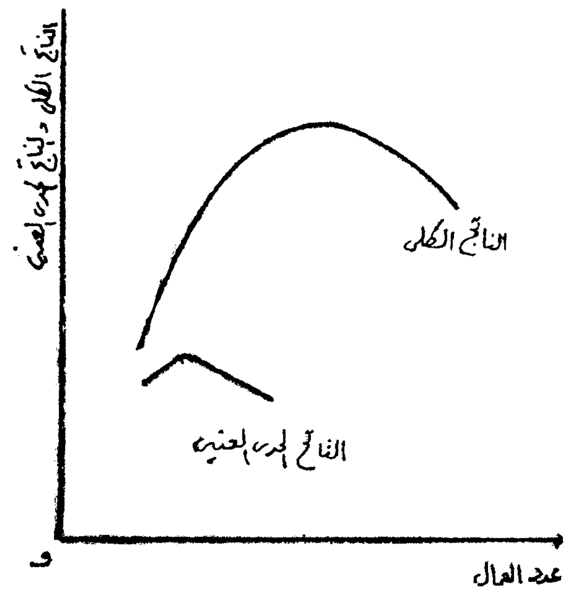
الناتج الحدى العينى : يعطينا الاستخدام التدريجى لوحدات اضافية من عنصر العمل علاقة سبق لنا التعرف عليها ولكنا سنعبر عنها فى هذا المجال بعبارات مختلفة • على فرض بقاء عوامل الانتاج الأخرى على حالها ، يزيد الناتج الكلى معبرا عنه بوحدات القياس العينى ومعه

---

(١) The physical marginal product; le produit marginal physique.

(٢) The marginal revenue-product; le revenu-produit marginal.

الناتج الحدى العينى بزيادة عدد العمال المستخدمين • ويستمر ذلك حتى نقطة معينة يبدأ عندها الناتج الحدى العينى فى التناقص • ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رقميا (بسلسلتين من الارقام الافتراضية) فى جدول يمكن التعبير عنه بيانيا (شكل ٤٦) •

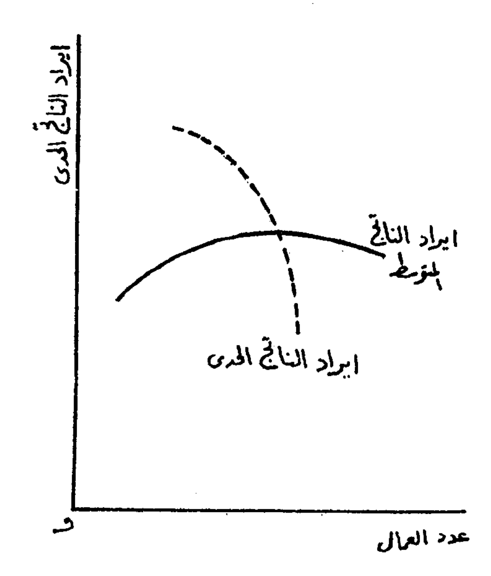


شكل ٤٦ : منحنى الناتج الكلى ومنحنى الناتج الحدى العينى

عدد العمال	الناتج الكلى مقيسا بوحدات القياس العينى	الناتج الحدى العينى مقيسا بوحدات القياس العينى
١	٦	٦
٢	١٣	٧
٣	٢٥	١٢
٤	٤٥	٢٠
٥	٧٠	٢٥
٦	١٠٠	٣٠
٧	١٢٧	٢٧
٨	١٥٢	٢٥
٩	١٧٠	١٨
١٠	١٨٠	١٠

جدول الناتج الكلى والناتج الحدى العينى

ابتداء من منحنى الناتج الحدى العينى وعلى أساس أن ثمن النـــاتج محدد ومعطى نستطيع أن نتوصل الى **منحنى ايراد الناتج الحــدى** (أ ن ح) (شكل ٤٧) من خلال جدول ايراد الناتج الحدى ٠



شكل ٤٧ : منحنى ايراد الناتج الحدى

عدد العمال	الناتج الحدى العينى	ايراد الناتج الحدى (الناتج الحدى العينى × ثمن الوحدة) وليكن ٥ قروش
١	٦	٣٠ قرشا
٢	٧	٣٥
٣	١٢	٦٠
٤	٢٠	١٠٠
٥	٢٥	١٢٥
٦	٣٠	١٥٠
٧	٢٧	١٣٥
٨	٢٥	١٢٥
٩	١٨	٩٠
١٠	١٠	٥٠

جدول ايراد الناتج الحدى

ولكن جزء من الاضافة الى الايرادات الكلية ، الناجمة عن استخدام وحدات اضافية من العمل ، انما يرجع الى « انتاجية » عناصر الانتاج الأخرى المستخدمة مع العمل (رأس المال ، الارض ... الخ) • وعليه يتعين علينا ، للتوصل الى مساهمة العمل ، أن نفرق بين :

- الايراد الاجمالى للناتج المتوسط [1] ، وهو يساوى الايرادات الكلية المتحصل عليها عند مستوى معين من العمالة مقسومة على عدد العمال المستخدمين •

- والايراد الصافى للناتج المتوسط [2] ، وهو يساوى الايرادات الكلية التى تحصلت من مساهمة العمل مقسومة على عدد العمال المستخدمين •

لبناء نظرية ثمن عنصر من عناصر الانتاج ما يلزمنا هو منحنى الايراد الصافى للناتج المتوسط ومنحنى الايراد الصافى للناتج الحدى [3] • ولرسم هذين المنحنيين توجد طريقتان :

- اما أن نعتبر مساهمة المدخلات الأخرى (غير العمل) من الصغر بحيث يمكن تجاهلها •

- واما أن نعتبر هذه المساهمة مساوية لما يحصل عليه العناصر الأخرى من مكافآت • ومن ثم للتوصل الى الايراد الصافى لناتج العمل عند كل مستوى من مستويات العمالة نخصم من اجمالى الايرادات الكلية ما يدفع كمكافآت لعناصر الانتاج الأخرى (غير العمل) •

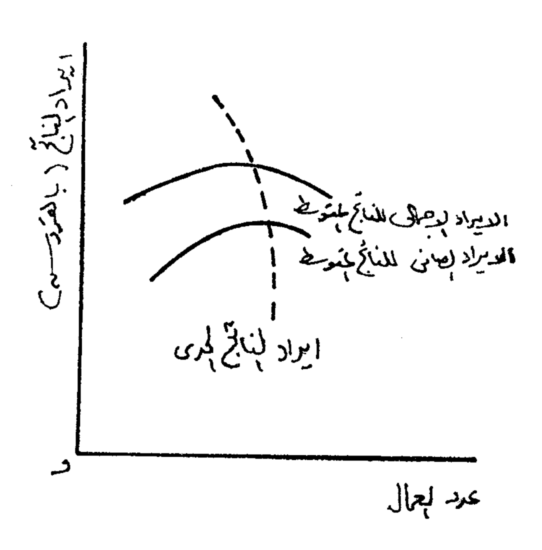
وباتباع الطريقة الثانية نستطيع أن نرسم منحنى الايراد الاجمالى للناتج المتوسط ومنحنى الايراد الصافى للناتج المتوسط بالنسبة للعمل، عند كل مستوى من مستويات العمالة ، بقسمة اجمالى الايرادات الكلية وصافى الايرادات الكلية على عدد العمال المستخدمين • أنظر شكل ٤٨ •

---

(١) Average gross revenue-product; le revenu-produit brut moyen.

(٢) Average net revenu-product; le revenu-produit net moyen

(٣) Marginal net revenue-product; le revenu-produit net moyen.



شكل ٤٨ : منحنيات الايراد الاجمالى والصافى للناتج (المتوسط الحدى)

وعندما نكون بصدد **عنصر واحد** متغير ، مع بقاء عناصر الانتاج الأخرى على حالها ، يكون الايراد الاجمالى للناتج الحدى مساويا للايراد الصافى للناتج الحدى ، وذلك لأنه عندما تكون كميات العناصر الأخرى (غير العمل مثلا) واحدة أيا كان مستوى الانتاج فان ايرادات المشروع لا تتغير الا بتغير كمية العنصر المتغير (العمل) فقط [١] ٠

على هذا النحو نمتلك الادوات التى تستخدم لاستخلاص منحنى طلب المشروع على عنصر الانتاج ، عنصر العمل فى حالتنا هذه ٠

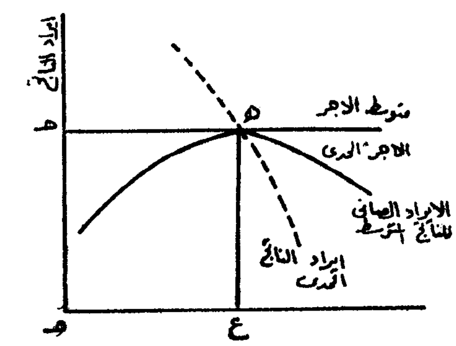
والواقع أن منحنى ايراد الناتج الحدى يمثل منحنى طلب المشروع على عنصر العمل ، وذلك لأن المشروع يطلب الوحداة الاضافيةمن العمل لما تضيفه الى ايراداته الكلية ٠

وبما أننا نفترض سيادة المنافسة الكاملة فى سوق العمل فان المشروع يستطيع أن يشترى أية كمية من وحدات العمل دون أن يؤثر فى الثمن السائد فى هذا السوق ، أى فى الاجر ٠ وذلك لأن الكمية التى تشترى

---

(١) كما هو الحال بالنسبة لنفقة الانتاج فى الزمن القصير : النفقة الحدية هى الاضافة الى النفقات المتغيرة ٠

تكون ، مهما كان قدرها ، أصغر من أن يكون لها وزنا كبيرا فى الطلب الكلى على عنصر العمل نظرا لوجود عدد كبـــير من المشروعات يطلب وحدات العمل • وعليه يتوجه المشروع الى عرض للعمل لا نهائى المرونة يمثل منحناه خطا مستقيما أفقيا (موازيا للمحور السينى) • انظر شكل ٤٩ •



شكل ٤٩ : توازن المشروع كمشتر فى سوق العمل

فى هذا الشكل ، يمثل و حـ متوسط الاجر الذى يساوى فى نفس الوقت الأجر الحدى •

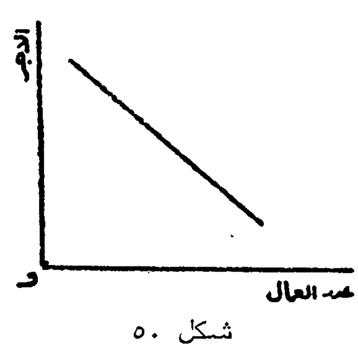
ويستمر المشروع فى شراء وحـــدات اضافية من العمل طالما أنهـــا تضيف الى ايراداته الكلية ما يفوق نفقة الحصول عليهـــا • ويكون المشروع فى حالة توازن (محققا أقصى ربح أو أدنى خسارة) عنـــدما يكون ايراد الناتج الحدى للعمل = النفقة الحدية لعنصر العمل (أى الاجر الحدى الذى يساوى فى نفس الوقت الأجر المتوسط) [(١)] •

ويمثل وضع التوازن بالنقطة هـ التى تدلنـــا على أن طلب المشروع على عنصر العمل يكون مساويا للكمية و ع من وحدات العمل عندما يكون أجر وحدة العمل مساويا لـــ و حـ • ومع تغـــير الاجر نحصل عـــلى أوضاع توازن مختلفة وكميات جديدة يكون المشروع على اســـتعداد لشرائها عند الاجور المختلفة • ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين سلسلة

---

(١) بصفة عامة يكون المشروع فى حالة توازن عندما يكون ايراد الناتج الحدى بالنسبة لكل عنصر مساويا للنفقة الحدية للعنصر .

الكميات التى يكون المشروع على استعداد لشرائها وسلسلة مستويات الاجر ، يمكن التعبير عن هذه العلاقة بيانيا • ومن ثم يمثـل منحنى ايراد الناتج منحنى طلب المشروع على عنصر الانتاج ، على العمـل (شكل ٥٠) •



شكل ٥٠

ثانيا : طلب الصناعة على العمل :

اذا ما كان لدينا نقط توازن المشروع المختلفة بالنسبة لطلبه عـلى عنصر الانتاج ، العمل ، يصـبح فى امكاننا الانتقال الى نقـط توازن الصناعة المختلفة ، ومن ثم التوصل الى طلب الصناعة على العمل • هذا الانتقال يمكن تحقيقه ، من الناحية المنهجية ، بنفس الطريقة التى استخدمت وسبق بيانها بالنسبة للانتقال من توازن المشروع الى توازن الصناعة فيما يتعلق بالكمية التى تنتجها المشروعات وتكون على استعداد لعرضها فى السوق [١] • ويكون منحنى طلب الصناعة الذى نحصل عليه منحدرا نحو اليمين •

واختصارا يمكن القول أن العوامل التى تحدد الطلب على عنصر من عناصر الانتاج هى :

ـ الطلب على السلعة التى يستخدم العنصر فى انتاجها : فكلما كان هذا الطلب أكثر مرونة كلما كان الطلب على العناصر المستخدمـة فى انتاج السلعة أكثر مرونة •

ـ الشروط الفنية للانتاج التى تحدد الانتاجية الحدية للعنصر •

---

(١) انظر الفصل السابق من هذا الباب •

— **أهمية نفقة هذا العنصر فى نفقة الانتاج الاجمالية .**

— **امكانية استبدال عناصر أخرى بهذا العنصر .**

* * *

على هذا النحو يتحدد طلب الصناعة على نوع العمل الذى تستخدمه. ويظهر عرض هذا النوع من العمل فى سوق العمل فى شكل عــدد من العمال مستعدين للعمل طوال عدد من الساعات يوميا ويتوفر فى حقهم التكوين الفنى اللازم لهذا النوع من العمل . هذا العدد من العمال يمثل الجزء من القوة العاملة الموجه الى هذه الصناعة .

٢ — عرض عنــاصر الانتاج

يتعين أن نفرق فيما يتعلق بعرض عنصر من عناصر الانتــاج بين مســألتين :

— الأولى تتعلق بعرض العنصر فى الاقتصاد القومى فى مجموعه .

— والثانية تخص عرض العنصر بالنسبة لفرع معين من فروع النشاط الانتاجى ، أى لصناعة معينة .

فبالنسبة لعرض عنصر فى الاقتصاد القومى فى مجموعة يثور كثير من القضايا : ما هى العوامل المحددة للعرض الكلى لهذا العنصر ؟ هل هذا العرض ثابت أم متغير ؟ واذا كان متغيرا ، فما هى الاسباب التى تكمن وراء هذا التغير ؟ وما هى الكيفية التى يتم بها ؟

وتستلزم الاجابة على كل هذه الاسئلة دراسة تفصيلية لكل عنصر من عناصر الانتاج ليس هنا مجال تقديمها ، ولكنا نكتفى بكلمة سريعة عن عرض كل عنصر من العناصر .

يقصد **بالعرض الكلى للعمل** مجمــوع عدد ساعات العمل التى يكون مجموع السكان على استعداد لتقديمها . ويكون عرض المجهود دالة لحجم السكان بصفة عامة ، ولحجم الســكان العــاملين (أى فى سن العمل) ، ولعدد الجزء من السكان العاملين المستعد للعمل ، ولعــدد

ساعات العمل التى يكون الفرد على استعداد للقيام بهـا يوميا • تلك هى العوامل التى تحدد عرض العمـل الكلى فى مجمـوع الاقتصـاد القومى • ويتحدد كل من هذه العوامل ، بدوره ، بعدد من المحددات • فالقوة العاملة مثلا تتحدد بالتركيب الهرمى للسكان وفقا للسن (الذى يبين عدد من يكونون فى سن العمل) ، كما تتحدد بالطلب على العمل وبتفضيل الافراد بين العمل والفراغ •

ويقصد باصطلاح **الأرض** فى مجال الكلام عن عناصر الانتاج ليس فقط الارض بالمعنى الضيق للكلمة وانما كذلك الموارد الطبيعية الأخرى التى يمكن استخدامها فى عملية الانتاج •

وفيما يتعلق بالارض الزراعية لا يكون عرضها منعدم المـرونة • فالتربة تهلك اذا لم نحافظ عليها ، وفى هذه الحالة ينقص العـرض • كما أنه يمكن استصلاح أراض جديدة • وهنا يزيد العرض •

أما فيما يتعلق بفكرة الموارد الطبيعية بصفة عامة نلاحظ أن هـذه الفكرة لا تكتسب معنى الا بالنسبة لمستوى معين لتطور المعرفة العلمية والمعرفة التكنولوجية (الخاصة بمدى امكان استخدام المعرفة العلمية فى حل مشكلات الحياة المادية) التى تمكن الانسان من سيطرة معينة على الطبيعة • فما يمكن اعتباره فى لحظة معينة من قبيل المـورد الطبيعى يتوقف على المعرفة التى اكتسبها الانسان فيمـا يخص هـذا العنصر بالنسبة لخصائصه واستخداماته • فالفحم مثلا لم يكن يعتبر موردا طبيعيا قبل أن يتعرف الانسان على طبيعته وخصائصه والاستخدامات المختلفة له • ويظل موردا طبيعيا الى أن يكتشف الانسان مصدرا آخر أكثر فعالية للطاقة المحركة • هنا قد يكف الانسان عن استخدام الفحم فى النشاط الاقتصادى ، ويكف بالتـالى عن أن يكون موردا طبيعيـا اقتصاديا •

أما رأس المال فيتمثل ، فى رأى الحديين ، فى وسائل الانتاج • وهو بهذا المعنى عنصر من صنع الانسان • ويتكون عرضه من مجمـوع ما يوجد Stock من آلات ومعدات وأبنية وطرق وكبارى وقناطر ••• الخ • هذا العرض ينقص بقدر ما يهلك سنويا من رأس المال عن

طريق الاستعمال ، وهو ما يسمى **باستهلاك رأس المال** [1] • ويزيد العرض بفضل انتاج سلع انتاجية جديدة • ويسمى الانفاق على خلق طاقة انتاجية جديدة **بالاستثمار** . وهو يتمثل من الناحية العينية فى استخدام جزء من القوة العاملة مستخدمة لجزء من وسائل الانتاج ليس فى انتاج سلع استهلاكية وانما فى انتاج سلع انتاجية تخصص فى فترة قادمة لانتاج سلع أخرى • هنا نكون بصدد انتاج سلع انتاجية سيجرى استخدامها فى عملية الانتاج ، أى بصدد توسع فى الطاقة الانتاجية • واذا نظرنا الى الأمر من الناحية النقدية لا يتم الاستثمار الا اذا سبقه احتجاز جزء من الدخل النقدى بعيدا عن الاستهلاك ، أى أدخر لكى يمكن استخدامه فى مرحلة تالية فى الانفاق على شراء القوة العاملة والمواد اللازمة لبناء الطاقة الانتاجية الجديدة • وعليه فالاستثمار يفترض سبق **الادخار** ، من الناحية النقدية •

ونلاحظ أخيرا أن عرض رأس المال ، بصفة عامة ، فى تزايد مستمر من خلال عملية الاستثمار [2] ، أو ما يسمى بعملية تراكم رأس المال•

أما عرض عنصر الانتاج بالنسبة لفرع من فروع الانتاج فيتوقف على الثمن الذى يدفعه هذا الفرع للعنصر•واذا ما كان من الممكن استخدام بعض عناصر الانتاج فى أكثر من فرع من فروع الانتاج فان أصحاب هذه العناصر يبحثون عن فرع النشاط الذى يحصلون فيه على أعلى مكافأة لما يبيعونه من عناصر • وهو ما يعطى لعناصر الانتاج قدرة معينة على الحركة [3] تحدد مرونة عرضها •وهذه القدرة على الحركة تتحدد :

---

(١) depreciation وتسمى العملية المالية التى يتم بمقتضاها تسجيل الهلاك الذى يصيب راس المال خلال فترة الانتاج بعملية خلق مخصص الاستهلاك amortisation; l'amortissement وتتمثل فى أن يوضع جانبا مبلغ من النقود يمثل النسبة المستهلكة من قيمة راس المال فى كل فترة انتاجية ، على نحو يسمح باستبدال راس المال عند انتهاء حياته الانتاجية .

(٢) يفرق بين اجمالى الاستثمار « أو الاستثمار الكلى » وهو عبارة عن كل وسائل الانتاج المستحدثة أثناء الفترة ، والاستثمار الصافى ، وهو عبارة عن الاضافة الجديدة الى الطاقة الانتاجية ، ويمثل الاستثمار الكلى مطروحا منه الاستهلاكات .

(٣) The mobility; la mobilité.

ـ أولا بما للعنصر من حساسية بالنسبة للمكافآت المالية • كما تتحدد هذه القدرة بعوامل أخرى منها مدى ارتباط العامل بالاسرة أو بمدينة معينة ارتباطا يمنعه من ترك العمل الذى يوجد بقرب الأسرة (أو فى المدينة) لعمل آخر حتى ولو كان الأجر النقدى أعلى فى هذا العمل الأخير [١] •

ـ كما تتحدد ثانيا بوجود أو غياب العوامل التى تقلل من درجة المنافسة فى السوق [٢] • اذ تصل قدرة عناصر الانتاج على الحركة الى منتهاها عندما تسود شروط المنافسة الكاملة فى السوق • وتقل هذه القدرة بقدر ما يتخلف من شروط المنافسة الكاملة • فالاحتكار مثلا يمنع دخول رؤوس أموال جديدة فى فرع الانتاج ، أى أن حركة رأس المال تنعدم فى ظل هذا الشكل من أشكال السوق • كما أن عدم وجود وسائل الاعلام يترك الافراد دون معرفة بفرص التشغيل الجديدة التى وجدت حديثا فى منطقة أخرى من مناطق الاقتصاد القومى مثلا (بما تتضمنه هذه الفرص من شروط عمل أفضل) • انعدام العلم هذا يحول دون الأفراد والحركة ، للانتقال الى المنطقة التى توجد فيها شروط أحسن للعمل •

وبفضل قدرة عناصر الانتاج على الحركة تميل مكافآت العنصر الواحد الى أن تتساوى ، فى ظل المنافسة الكاملة ، فى كافة فروع النشاط التى يستخدم فيها العنصر • فاذا كانت الحركة ممكنة انتقل أصحاب العنصر من فرع النشاط حيث ثمن العنصر منخفضا (فيقل عرض العنصر ، ويرتفع ثمنه فى مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) الى فرع النشاط حيث ثمن العنصر مرتفعا (فيزيد عرض العنصر ، وينخفض ثمنه فى مرحلة تالية على فرض ثبات الطلب عليه) وتستمر الحركة حتى تتساوى مكافأة العنصر فى كل الفروع المستخدمة له •

* * *

---

(١) وقدرة العمل على الحركة اكبر فى الزمن الطويل منها فى الزمن التقصير . وفى الزمن القصير ، تكون قدرته على الحركة اكبر بين فرص التشغيل التى توجد فى نفس المنطقة وكذلك بين فرص التشغيل فى نفس الفرع من فروع النشاط (أى فى داخل المهنة الواحدة) منها بين المناطق المختلفة وبين المهن المختلفة .

(٢) The imperfections of the market; les imperfections du marché.

على هذا النحو يتضح أن أثمان عناصر الانتاج تتحدد ، فى نظر المدرسة الحدية ، كقاعدة عامة ، بتلاقى قوى الطلب على عناصر الانتاج بواسطة المشروعات وقوى عرض هذه العناصر من جانب أصحابها • خلف الطلب عليها توجد انتاجية العناصر وخاصة الانتاجية الحدية بالنسبة لمن يقومون بالاستدلال على الحد • (ومن هنا جاءت تسميتها بنظرية الانتاجية الحدية) • وخلف العرض ، يوجد الألم (أو انعدام المنفعة) الذى يتحمله أصحاب هذه العناصر • وقد رأينا مع ذلك أنه توجد عوامل موضوعية تحدد عرض العنصر من عناصر الانتاج فى الاقتصاد القومى فى مجموعه وبالنسبة لفرع من فروع النشاط الاقتصادى •

هذا الموقف الخاص للنظرية الحديثة لا يتضح الا بمقارنتها مقارنة سريعة بالنظريات الأخرى التى تكونت خلال تاريخ الاقتصاد السياسى فيما يتعلق بأثمان عناصر الانتاج ، أى بالأجور والفائدة والربح والريع •

٣ — النظريات المختلفة فى تحديد أثمان عناصر الانتاج

لا نهدف هنا لا الى كتابة تاريخ هذه النظريات ولا حتى الى تقديم عرض متوازن لكل منها • كل ما نهدف اليه هو بيان الفكرة الأساسية لكل نظرية لمواجهتها بالفكرة الأساسية للنظرية الحدية على نحو يمكننا فى النهاية من وضع المسألة وضعها الصحيح •

أولا : الأجور :

الأجر هو ثمن القدرة على العمل ، أى الثمن الذى يدفع فى مقابل شراء قوة العمل • وتعتبر نظرية حد الكفاف [1] من أقدم النظريات فى شرح ظاهرة الأجور • هذه النظرية وجدت فى شكلها الأولى عند ويليام بتى ، وريتشارد كانتيون وفرنسوا كينيه • ولكنها تتطور فى كتابات ريكاردو ومالتس • ووفقا لهذه النظرية يتوقف ثمن العمل

(١) The theory of subsistence; la théorie de subsistence

(فالنظرية لا تفرق بين العمل وقوة العمل « أى القدرة على العمل »)أى الأجر على مستوى الكفاف بالنسبة للعامل • فالأجر يساوى ما يلزم للحصول على كمية السلع اللازمة لاعاشة العامل وعائلته • هذه السلع تمثل بالنسبة للمجتمع النفقة التى «تسمح للعمال بالبقاء على قيد الحياة وبضمان استرار جنسهم » [1] • ويتحدد ما هو « لازم » أو ضرورى بالعادات والتقاليد • وعليه يدخل فى مستوى حد الكفاف مستوى معين من الضرورات المتعارف عليها فى المجتمع • واذا ما تغيرت اثمان السلع الضرورية للعمال لزم أن يتبعها تغير فى الأجور •

أما بالنسبة **لكارل ماركس** فان ثمن السوق لقوة العمل لا يمكن أن يبتعد لفترة طويلة عن قيمتها • وتتحدد قيمة قوة العمل (باعتبارها سلعة) بنفس الكيفية التى تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : فهى تتحدد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع الضرورية لحياة العامل وعائلته •

الا أن قوة العمل تختلف عن السلع الأخرى بأنه يدخل فى تحديد قيمتها عنصر أجتماعى أى تاريخى • اذ تتحدد هذه القيمة ليس فقط بما هو لازم لإستمرار الوجود الجسماني للعامل وعائلته وإنما كذلك « بمستوى الحياة المتعارف عليه » فى كل مجتمع •

أما نظرية **صندوق الأجور** [2] ، التى قال بها جون ستيوارت ميل وناسو سنيور Nassau Senior (١٧٩٠ — ١٨٦٨) ، فتركز على الطلب على قوة العمل • فهى تعتبر رأس المال كمبلغ من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الانتاج ويتحقق بيع الناتج • وعليه يتحدد الطلب على العمل بكمية رأس المال الموجود stock of capital وهذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال • ابتداء من كمية رأس المال المخصصة لدفع أجور العمال يمكن التوصل الى مستوى الأجور بعملية قسمة : قسمة كمية رأس المال التى يكون الرأسماليون مستعدون لدفعها مقدما ، أى مخصص الأجور ، على عدد العمال الذين يبحثون عن عمل فى السوق •

---

(١) ريكاردو ، مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب ، ص ٥٢ .

(٢) The wage fund ; le fonds des salaires.

وتأتى فى النهاية **نظرية الانتاجية الحدية** التى تعرفنا على فكرتها الأساسية عند دراسة الطلب على عناصر الانتاج ، وفكرة مارشال التى ترتبط بهذه النظرية والتى مؤداها أن الأجور ، شأنها فى ذلك شأن أثمان السلع الأخرى ، تتحدد بالعمل المتلازم لقوى العرض والطلب[1] .

ثانيا : الربح والفائدة :

لا تنفصل ، فى نظر الكلاسيك وفى نظر ماركس كذلك ، نظرية الربح والفائدة عن نظرية القيمة (ونظرية الأجور) .

فبالنسبة **لماركس** ، اذا كان فائض القيمة يمثل مقولة نظرية نتوصل اليها عند مستوى مرتفع من التجريد النظرى فانه يتحلل ، عند مستوى أدنى من التجريد ، الى عناصر ثلاثة : الربح والفائدة والريع . الربح يحصل عليه الرأسمالى مالك المشروع ، والفائدة يحصل عليها الرأسمالى مقرض رأس المال النقدى ، والريع يحصل عليه مالك الأرض .

فالرأسمالى « النشط » actif يتوصل بفضل شرائه لقوة العمل واستعمالها مع وسائل الانتاج التى يملكها ، الى تجميع الشروط التى ينتج العمل فى ظلها فائض القيمة . هذا الرأسمالى يكون مضطرا للتخلى عن جزء من فائض القيمة للرأسمالى الذى أقرضه رأس المال فى شكله النقدى ، أو ما يسمى برأس المال النقدى . ويمثل ما يتبقى للرأسمالى « النشط » الربح . فالواقع أن رأس المال الاجتماعى لا يتأثر على الاطلاق بما اذا كان جزء من رأس مال المشروع يمتلكه الرأسمالى « النشط » أو شخص آخر يقرضه رأس المال النقدى . كل ما فى الأمر أن فائض القيمة يوزع ، بعد دفع الريع ، بين الاثنين : جزء يمثل الفائدة والآخر يمثل الربح. فالفائدة هى اذن ما يدفع فى مقابل استعمال رأس المال النقدى.

---

(1) من المهم أن نذكر انه يوجد الآن نوع من فروع الدراسات الاقتصادية يسمى « اقتصاديات العمل » Economics of Labour ، وينشغل بكل المشكلات المتعلقة بالعمل : القوة العاملة ، توزيعها بين المهن المختلفة وبين فروع النشاط المختلفة وبين المناطق المختلفة ، مشكلات البطالة ، تنظيم العمل وتحديد شروط العمالة (مستوى الأجور ، الشروط المادية للعمل ، الى غير ذلك) ، العقود الجماعية .

ولكن ، كيف يتحدد سعر الفائدة [1] ؟ لا توجد اجابة بسيطة لهذا السؤال . من الواضح أنه فى الأوقات العادية للنشاط الاقتصادى الرأسمالى يتعين أن يكون سعر الفائدة أقل من معدل الربح ، اذا ما استعملنا هذا الأخير كمترادف لمعدل فائض القيمة ، والا لم يجد الرأسمالى « النشط » دافعا لاقتراض رأس المال النقدى .

ويمكن القول بصفة عامة أنه يتعين أن يكون لسعر الفائدة علاقة ما مع متوسط معدل الربح ، وأن هذه العلاقة تتوقف على طلب الرأسماليين « النشطين » على رأس المال النقدى وعرض هذا الأخير بواسطة الرأسماليين الذين يمتلكون رأس المال ولا يرغبون فى أن يستخدمونه بأنفسهم فى انتاج فائض القيمة[2] .

ومن المهم أن نضيف أن سعر الفائدة الذى قد يدفعه مقترض بذاته قد يختلف عن سعر الفائدة العام وفقا لمدة القرض والضمانات التى يقدمها للمقترض ودرجة المخاطر التى يتعرض بها فى نوع النشاط الاقتصادى الذى يقوم به ، الى غير ذلك .

أما النظرية الاقتصادية الحديثة (فى اطار الفكر النيوكلاسيكى) فتضع المشكلة بطريقة مختلفة : اذ يتحدد وفقا لها وبصفة عامة ، على النحو الذى رأيناه ، نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج « بشروط عرض هذا العنصر والطلب عليه . فكما يحصل العمل على الأجور ، يحصل رأس المال على « الفائدة » لمساهمته فى الانتاج . ويكون الربح شكلا خاصا من أشكال الفائدة .

فالفائدة هى فى نظر النظرية الحديثة اذن مكافأة رأس المال كعنصر من عناصر الانتاج . ولكن **لماذا تدفع الفائدة ؟** لأن الرأسمالى الفرد يمتنع عن انفاق دخله (أو جزء منه) على شراء السلع الاستهلاكية

---

(١) Rate of interest; le taux d'intérêt.

(٢) فى اقتصاد رأسمالى متقدم ، يأتى عرض رأس المال النقدى أساسا من البنوك التي تستطيع أن تسيطر لحد كبير على النقود والذي توضع تحت تصرفات المشروعات للاقتراض . ويتأثر سعر الفائده كذلك بتصرفات الحكومة المباشرة فى مجال النشاط المالى وبما تصدره من قروض جديدة وبتراكم الدين العام .

فى الحاضر امتناعا يؤدى الى وجود مدخرات يمكن اسـتخدامها فى توسيع الطاقة الانتاجية • وتكون **الفـائدة هى ثمن « الانتظار »** (١) **(وهو ما يفترض أن دخل الرأسمالى أصـغر من أن يسمح له بزيادة الاستهلاك والادخار فى نفس الوقت ، وهو فرض أبعـد مـا يكون عن الواقع) • والربح ؟ هو مكافأة تحمل بعض مخاطر الانتاج التى لا يمكن التأمين ضدها •**

وابتداء من هذه الفكرة يوجد ، فى داخل النظرية الحديثـة ، عدة نظريات فيما يتعلق بتحديد سعر الفائدة • لنرى هذه النظريات دون اطالة ، لننتهى بكلمة عن **تحدد** الربح •

تسمى النظرية **الأولى** ، التى قال بها **الفريد مارشال ، بالنظرية البحته للفائدة** (٢) • وهى تعتبر رأس المال كعنصر يسهم مع عناصر الانتاج الأخرى فى عملية الانتاج • ويتحدد سعر الفائدة ، باعتبارها المكافأة التى يحصل عليها هذا العنصر ، فى الزمن الطويل بالقوتين اللتين تحددان كل الأثمان : الطلب والعرض • الطلب على رأس المال وعرض رأس المال ، وانما منظورا اليه من وجهة النظر العينية ، أى كوحدات مادية لوسائل الانتـاج •

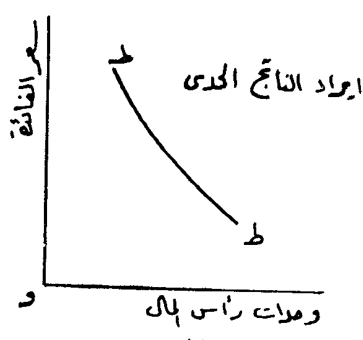
ويميل سعر الفائدة الى مستوى التوازن الذى يكون عنده طلب السوق على رأس المال مساويا لمجموع رأس المال المتاح فى السوق •

وخلف الطلب على رأس المال توجد **انتاجيته** ، ويتم الاسـتدلال باستخدام الوحدات الحدية • ومن ثم كان الاهتمام بالانتاجية الحدية لرأس المال • ويتمثل الطلب الكلى على رأس المال فى الاستثمار الكلى (شـكل ٥١) •

---

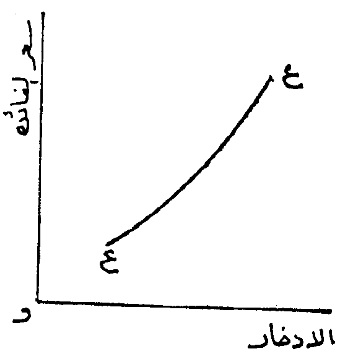
(١) Waiting; l'attente.

(٢) The pure theory of interest; la théorie pure de l'intérêt.



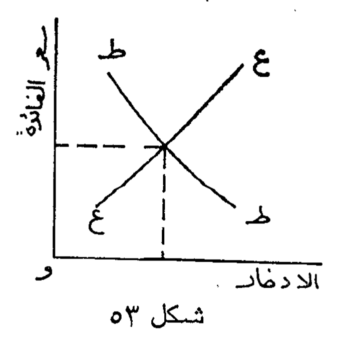
شكل ٥١

أما خلف عرض رأس المال فتوجد نفقة انتاج الأصول الرأسمالية • هذا العرض يجد مصدره الأخير ، فى التحليل الأخيـر ، فى الادخار الاجمالى الناتج عن « الانتظار » • هذا الادخار هو بدوره دالة سعر الفـائدة • (شكل ٥٤) •



شكل ٥٢

ويتحدد سعر فائدة وضع التوازن بتقاطع منحنى الطلب على رأس المال (أى الاستثمار) ومنحنى العرض (الادخار) • وفى الزمن الطويل ، يكون التوازن حيث يسوى سعر الفائدة المحدد بين الاستثمار والادخـار • (أنظر شكل ٥٣) •



شكل ٥٣

وهناك **ثانيا نظرية المدرسة السويدية** (ك • فيكسل K. Wicksell (١٨٥١ — ١٩٢٦) ، ج • ميردال G. Myrdal وآخرين) **والاقتصادى الانجليزى د• روبرتسن** Robertson • وتعتبر الفائدة ظاهرة نقدية تتعلق فى المقام الأول بالأصول السائلة المعدة للاقراض لأغراض استثمارية • ومن هنا اكتسبت النظرية اسمها : **نظرية الأصول المعدة للاقراض** (١) •

ويقول أصحاب هذه النظرية بعدم وجود سوق للادخار ، فاذا لم يكن هذا السوق انعدم وجود ثمن للادخار • وعليه لا يمكن ان يتحدد سعر الفائدة ابتداء من الطلب على الادخار وعرض المدخرات • وعوضا عن ذلك يوجد سوق للائتمان (أى التخلى عن منفعة النقود لفترة معينة فى مقابل فائدة يحصل عليها من يقرض النقود) وفيه نجد طلبا على الأصول السائلة المعدة للاقراض (لأغراض الاستثمار) وعرضا لهذه الأصول السائلة • ويتحدد ثمن الائتمان ، أى سعر الفائدة بتقابل الطلب على هذه الأصول السائلة وعرضها •

وهناك **ثالثا النظرية الكينزية** والتى تعتبر سعر الفائدة كظاهرة نقدية بحتة ، اذ يتحدد بالطلب على النقود (أى بتفضيل السيولة) وعرض النقود • وستكون هذه النظرية محلا لدراسة تفصيلية فى مقرر السنة الثانية •

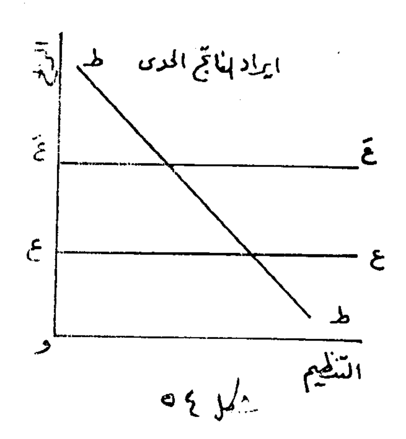
أما **الربح** ، ويعتبره أنصار المدرسة الحديثة مكافأة عنصر التنظيم ، فيتحدد بالطلب على هذا العنصر وبعرضه • والتنظيم يتمثل فى اتخاذ قرارات الانتاج والاثمان • وتعتبره هذه النظرية عنصرا كعناصر الانتاج الأخرى • ومع ذلك فيوجد فرق بينه وبين العناصر الأخرى : العناصر الاخرى يمكن تأجيرها أو شراؤها ، أما التنظيم فيستثنى من ذلك •

فاذا ما اعتبر التنظيم على هذا النحو يكون له هو الآخر ايراد الناتج الحدى الذى يحدد الطلب على هذا العنصر ، بالنسبة للاقتصاد

---

(١) The theory of loanable funds; la théorie des fonds disponibles au prêt.

القومى فى مجموعه • ويتحدد العرض بالكمية الموجودة من هذا العنصر، ويتسم بأنه يكاد يكون عديم المرونة • ويتحـــدد ثمن عنصر التنظيم ، وهو الربح ، بتقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض • شكل ٥٤ •



شكل ٥٤

ثالثا — الريــع :

كان الريع ، وهو ما يحصل عليه مالك الأرض ، محلا لنقـــاش دام قرنين من تاريخ الاقتصاد السياسى : من ويليام بتى الى ماركس وجون ستيوارت ميل [(١)] •

فى هذه المناقشات كان « **الريع الاقتصادى » يمثل جزءا من الفائض الاقتصادى : دخل سيد الأرض** (أو مالكها) **الذى يحصل عليه بسبب ملكيته لها دون أن يبذل أى جهد من جانبه** • وفى هـــذا المعنى يقـــول آدم سميث ان مـــلاك الأراضى « يحبـــون أن يحصـــدوا حيث لـــم يبذروا » [(٢)] •

ولكن لماذا يدفع الريع ؟

الاجابة على هذا السؤال تعنى شرح ظاهرة الريع •

---

(١) انظر الباب الثانى فيما سبق ، وكذلك :
D.H. Buchanan, The Historical Approach to Rent and Price Theory, in, Readings in the Theory of Income Distribution, American Economic Association, Allen & Unwin, London, 1954, p. 599 — 637.

(٢) آدم سميث ، ثروة الأمم ، الباب السادس .

•رأينا أن **وليام بتى** قد حاول أن يجيب على هذا السؤال[1] بأن قدم — بالاضافة الى الريع المطلق — فكرة الريع الفرقى ، الناتج عن الفرق أما فى خصوبة التربة وأما فى موقع الأرض المزروعة بعدا أو قربا من السـوق •

ويعاود ريكاردو مناقشة الموضوع فى بداية القرن التاسـع عشر فى فترة أدى فيها الضغط السكانى ، الذى أثارته عملية تراكم رأس المال، وحروب نابليون الى ارتفاع أسعار المواد الزراعية (وخاصة القمح) وزيادة الريع العقارى •

بالنسبة **لريكاردو** ، الريع هو « ذلك الجزء من ناتج الأرض الذى يدفع لمالكها لكى يكون لنا الحق فى استغلال القدرات المنتجة الأصـلية للتربة ، وهى قدرات غير قابلة للفناء » [2] • وريكاردو **يفرق بين الريع المطلق[3] والريع** الفرقى • فالأول هو الدخل المرتبط باستغلال الارض• يدفع للمـالك لأن « الأرض ليست غير محدودة المسـاحة » ، أى لأن عرض الأرض ثابت[4] •أما الريع الفرقى فهو الفرق بين الدخل (دخل مالك الأرض) المرتبط باستغلال أرض ما والدخل المرتبط باستغلال أرض أخرى أقل انتاجية من الأرض الأولى (اما لأن تربة الثانية أقل خصوبة أو لأنها أبعد عن السوق[5]) وانما يلزم استغلالها لاشباع الطلب على المنتجات الزراعية •

أما بالنسبة لكارل ماركس ، فالريع يمثل جزءا من فائض القيمة المنتج فى الزراعـة التى تسودهـا ، أو تسيطر عليهـا علاقـات الانتـاج الرأسمالية •هو جزء من فائض القيمة يحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له •ولكنه دخل غير مكتسب • فمالك الأرض لا يسهم فى عملية العمل الاجتماعى ولا يبيع قوة عمله • هو يحصل على الريع بوصـفه المالك القانونى للأرض التى تسـتخدم فى اطار الانتاج الرأسـمالى استخداما ينتج عنه فائض القيمة •

---

(١) أنظر فيما سبق الفصل الثانى من الباب الثانى .
(٢) Ricardo, The Principles ..., p. 33.
(٣) Absolute rent; la rente absolue.
(٤) ريكاردو ، نفس المرجع ، ص ٣٥ .
(٥) ريكاردو ، نفس المرجع ، ص ٣٥ وما بعدها .

فالريع اذن ، فى نظر ماركس ، هو جزء من فائض القيمة الذى ينتج فى الزراعة • يزيد على ذلك أنه ، أى **الريع ، يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذى يتوقع المزارع الرأسمالى ، شأنه فى ذلك شأن أى رأسمالى آخر ، الحصول عليه من استخدامه لرأس ماله** • وذلك لأنه اذا كانت المنافسة تؤدى الى مساواة معدل فائض القيمة فى فروع الانتاج المختلفة التى تستخدم كميات متساوية من رأس المال (اذ تسمح المنافسة بانتقال رأس المال من الفروع ذات المعدل المنخفض لفائض القيمة الى الفروع ذات المعدل المرتفع لفائض القيمة ، وذلك حتى يتم التساوى) فان **الملكية الخاصة للارض** (التى توجد ، أى الأرض ، طبيعيا بكميات محدودة) تحول دون التدفق الحر لرأس المال فى الزراعة ودون الانتقال الحر لفائض القيمة من الزراعة الى النشاطات الأخرى ، فوجود الأرض بكمية محدودة وشروط تأجيرها للزراع تجعل من الصعب تدفق رؤوس الأموال فى الزراعة • ينتج عن ذلك أن معدل فائض القيمة المنتج فى الزراعة يفوق معدل فائض القيمة المنتج فى فروع النشاط الأخرى •

ولكن هذا لا يعنى أن الزيادة فى فائض القيمة المنتج فى الزراعة (بالنسبة لفائض القيمة المنتج فى فروع النشاط الأخرى ، غير الزراعية) تذهب الى المزارع الرأسمالى(الذى يستأجر الأرض من مالكها ويستخدم العمل الأجير فى زراعتها بقصد تحقيق الربح النقدى) وانما تذهب الى مالك الأرض بما لملاك الأرض من احتكار (ملكية) يمكنهم من الحصول عليها فى شكل ريع • وهو احتكار يمكنهم كذلك من رفع الريع كلما زاد فائض القيمة المنتج فى الزراعة (وهو ما يعنى تناقص الجزء من فائض القيمة الذى يبقى للمزارع الرأسمالى فى صورة ربح ، ومن هنا جاء التناقض بين طبقة ملاك الأراضى والطبقة الرأسمالية فى الزراعة) •

اذا كانت هذه هى طبيعة الريع فى نظر ماركس **كيف يتحدد هذا الريع؟** بصرف النظر عن الفروق التى توجد بين الأراضى المختلفة من حيث خصوبة التربة أو من حيث بعد الأرض أو قربها من السوق ، تحصل كل الأراضى ، بما فى ذلك أسوأها ، مادامت محلا للملكية الخاصة ، على حد أدنى من الريع • اذ مجرد وجود طبقة مالكة للارض يتضمن أن أفراد هذه الطبقة ، أى الملاك ، يستطيعون أن يحددوا كيف تستخدم الأرض وأنهم

لن يتخلوا عن استعمالها لفترة معينة دون مقابل • هذا الحد الأدنى الأساسى الذى يلزم دفعه كريع بالنسبة لكل الأراضى **يسمى بالريع المطلق** ، ينتج عن **احتكار ملكية الأرض • ويتوقف القدر الذى يدفع كريع مطلق على مدى توفر الأرض الزراعية والطلب على السلع الزراعية** • ففى البلدان المكتظة بالسكان والتى لا يوجد فيها أراضى جديدة يمكن استخدامها دون جهد كبير يقوى المركز الاحتكارى للطبقة المالكة للأرض ويرتفع الريع •

هذا الريع المطلق يحصل عليه كل مالك للأرض بصرف النظر عن درجة خصوبة تربتها • ومالك أسوأ أنواع الأرض لا يحصل الا على هذا الريع • أما مالك الأرض الأكثر خصوبة أو الاقرب للسوق فيحصل على ريع اضافى يسمى بالريع الفرقى ينتج عن **احتكار استعمال** أرض تفوق أرض أخرى فى الخصوبة أو تقرب عنها من السوق • ذلك هو **احتكار المشروع الرأسمالى** الذى يوجد على الأرض الزراعية •

أما فى نظر **المدرسة النيوكلاسيكية (عند الحديين) فتمتد فكرة الريع لتغطى كل ما يدفع لعناصر الانتاج التى يكون عرضها منعدم المرونة** • أهم مثال لهذه العناصر يوجد فى حالة الأرض • اذ يدفع الريع لندرة الأرض التى توجد بعرض يكاد يكون منعدم المرونة ، وهو يدفع حتى فى الحالة التى تكون فيها قطع الأرض متجانسة (من حيث خصوبة التربة ، أو من حيث موقعها من السوق) • فالفرق بين قطع الأرض لا يفسر دفع الريع وانما يثير فروقا فى الريع الذى يدفع للأراضى التى تختلف فيما بينها (فى الخصوبة أو فى الموقع من السوق)•

فاذا ما قيل أن الريع العقارى هو ما يدفع لعنصر الانتاج (الأرض) ذى العرض منعدم المرونة كف الريع ، فى نظر المدرسة الحدية ، عن أن يكون ظاهرة تنتمى الى المجال الزراعى فقط • وأصبح الريع العقارى مجرد مثل يوضح ، مع غيره من الأمثلة ، وجود أنواع من الريع الاقتصادى[1] تدفع لكل عناصر الانتاج (اذا ما كان عرضها منعدم المرونة) •

---

(1) The economic rent ; la rente économique.

وعليه يصبح الريع ظاهرة ترد الى انعدام مرونة فرض عنصر من عناصر الانتاج بالنسبة لثمنه : انعدام المرونة هذا يظهر فى شكل يرجع الى أن بعض العناصر لا يتجدد انتاجها [1] على الاطلاق أولا يتجدد انتاجها الا فى حدود ضيقة .

وابتداء من هذا التصوير للريع يقدم الفريد مارشال فكرة شبه الريع [2] . ويقصد به الريع الذى يرد الى انعدام مرونة عنصر الانتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض **فى الزمن القصير** (على افتراض أن العرض يستجيب فى الزمن الطويل للتغير فى ثمن العنصر ويصبح مرنا) . ويعد كذلك شبه الريع الذى يحصل عليه عامل يتمتع بتأهيل فنى يندر وجوده فى سوق العمل (باعتبار أن هذا التأهيل الفنى يستلزم لتحقيقه فترة زمنية طويلة) ، وكذلك شبه الريع الذى يحصل عليه من ينتج آلات يشتد عليها الطلب فى الزمن القصير ، وهكذا .

* * *

بانتهائنا من مقابلة الفكرة الأساسية للنظرية الحدية فيما يتعلق باثمان عناصر الانتاج بالفكرة الأساسية للنظريات الأخرى (وعلى الاخص عند الكلاسيك وعند كارل ماركس) ننتهى من تحديد اثمان عناصر الانتاج الذى تعتبره المدرسة الحدية حالة خاصة من نظريتها فى تحديد ثمن السوق التى درسناها فى الفصول المتتابعة لهذا الباب الرابع .

وبذلك نستطيع أن نرى **الخط العام الذى تتبعه النظرية الحدية فى تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما :**

— على أساس تصويرها الخاص لموضوع ومنهج « الاقتصاد » يهدف التحليل الى تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما من السلع النهائية ينتجها فرع من فروع النشاط الاقتصادى يسمى الصناعة .

---

(١) Irreproducable; irreproductible.

(٢) Quasi-rent; la quasi-rente.

ـ يبدأ التحليل من ملاحظة ظاهرية مؤداها أن ثمن السلعة يتحدد بقوى الطلب والعرض التى تتقابل فى سوق السلعة • من هنا كان البحث عن توازن هذه القوى فى السوق •

ـ للتوصل الى هذا التوازن ، الذى يتحدد عنده الثمن ، لزم التعرف على طلب المستهلكين على السلعة من ناحية ، وعلى عرض المنتجين للسلعة ، من ناحية أخرى •

ـ للتوصل الى مجموع طلب المستهلكين على السلعة يقوم أصحاب النظرية ، على افتراض أن هذا الطلب يمثل مجموع ما يطلبه المستهلكون الأفراد الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا فى نفس الظروف الاقتصادية ، بتحليل سلوك المستهلك الفرد بقصد التعرف على العوامل التى تؤثر على طلبه على السلعة والكيفية التى يتصرف بها اذا ماتغيرت هذه العوامل ، تحليلا يهدف فى النهاية الى الوصول الى منحنى طلب المستهلك الفرد • ولكن لكى يمكن الوصول الى هذا المنحنى لا تملك النظرية الا أن تعتبر ثمن السلعة فى السوق ، وهو ما تهدف فى النهاية الى تحديده ، كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المستهلك الذى تقوم بتحليله • وعليه يتم تحليل سلوك المستهلك الفرد على أساس أن ثمن السلعة قد تحدد فى السوق •

تحليل سلوك المستهلك يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المستهلك ذلك الرجل الاقتصادى الذى يهدف الى تحقيق أقصى اشباع ممكن ، أى الى الحالة التى يوزع عندها دخله على شراء السلع المختلفة (باثمانها المحددة فى السوق) على نحو يحقق اقصى اشباع محددا بذلك الكميات التى يطلبها من السلع المختلفة • واذا كانت المنفعة تمثل فكرة الانطلاق فى التحليل الذى يهدف الى التوصل الى شروط توازن المستهلك (ومن ثم الى منحنى طلبه على السلع المختلفة) وكانت هذه الفكرة أساس النظرية الحدية ، فان أصحاب هذه النظرية يختلفون فيما بينهم بالنسبة لطبيعة هذه المنفعة وفيما اذا كانت قابلة للقياس (cardinal utility) أو للتفضيل (ordinal utility) • أيا ما كان الأمر فتحليل توازن المستهلك يوصلنا الى طلب المستهلك الفرد • ومن طلب المستهلكين الأفراد نتوصل الى طلب السوق ، ونكون قد توصلنا الى أحدى القوتين التى تحدد ثمن السوق ، وانما على افتراض ولنتذكر ذلك جيدا ، أن الثمن كان معطى ومحددا للمستهلك الفرد •

— وللتوصل الى مجموع عرض المنتجين للسلعة يقوم أصحاب هذه النظرية ، على افتراض أن هذا العرض يمثل مجموع عرض المنتجين الذين يسلكون نفس السلوك اذا ما وجدوا فى نفس الظروف الاقتصادية ، بتحليل سلوك المنتج الفرد ، أى المشروع ، بقصد التعرف على العوامل التى تؤثر على الكمية التى ينتجها والكيفية التى يتصرف بها اذا ما تغيرت هذه العوامل • والأمر يتعلق بتحليل سلوك المنظم فى السوق ، كمشتر لعناصر الانتاج فى سوق العناصر ، وكبائع السلعة التى ينشغل بانتاجها فى سوق المنتجات ، تحليلا يهدف فى النهاية الى الوصول الى منحنى عرض المنتج الفرد • ولكن لكى يمكن الوصول الى هذا المنحنى لا تملك النظرية الا أن تعتبر ثمن السلعة فى السوق ، وهو ما تهدف فى النهاية الى تحديده ، كمعطى يتحدد خارج دائرة سلوك المنظم الذى تقوم بتحليله (مع تحفظ خاص بحالة الاحتكار وحالة منافسة القلة) • وعليه يتم تحليل سلوك المنتج الفرد على أساس أن ثمن السلعة قد تحدد فى السوق •

تحليل سلوك المشروع يهدف بدوره الى التوصل الى توازن المشروع ، باعتبار أن صاحبه هو المنظم ، ذلك الرجل الاقتصادى الذى يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة انتظارا لربح مقبل) ، أى الى الحالة التى ينتج فيها الكمية التى يحقق عندها أقصى ربح • هذه الكمية تتحدد بمواجهة شروط النفقة التى يتحملها المنظم (كشخص يشترى عناصر الانتاج) بشروط الايراد الذى يحصل عليه (كشخص يبيع السلعة الناتجة من استخدام هذه العناصر) • ومن ثم لزمت دراسة العوامل التى تؤثر على نفقة الانتاج والكيفية التى تتحدد بها مع تفرقة بين الزمن القصير (الذى لا تتغير فيه كل عناصر الانتاج) والزمن الطويل الذى يستطيع المنظم فيه أن يغير كل عناصر الانتاج بتغيير حجم مشروعه • ولزمت كذلك دراسة شروط الايراد الذى يتوقع المشروع الحصول عليه ، وهى شروط تختلف باختلاف درجة سيطرة المشروع على السوق أى باختلاف شكل السوق• وبدراسة شروط النفقة وشروط الايراد فى ظل الاشكال المختلفة للسوق يمكن التوصل الى وضع توازن المشروع فى ظل الاشكال المختلفة للسوق ومن ثم الى عرض المشروع فى ظل هذه الأشكال • ومن منحنى عرض المشروعات (أو المشروع الواحد فى حالة الاحتكار) نتوصل

الى عرض السوق . ويكون قد توصلنا الى القوة الثانية التى تحدد ثمن السوق ، وانما على افتراض . ولنتذكر ذلك جيـــدا ، أن الثمن كان معطى ومحددا للمشروع الفرد .

— وابتداء من منحنى طلب الســوق ومنحنى عرض السوق يمكن دراسة توازن السوق (باشكاله المختلفة) للتوصل الى تحديد ثمن السلعة فى السوق وما يحدث لهذا الثمن اذا ما تغيرت ظروف العرض أو ظروف الطلب . ويكون التحليل قد توصل الى هدفه : تحديد ثمن السلعة فى السوق ، وانما باستخدام استدلال دائرى : اذ لكى نصل الى ثمن السوق كان من اللازم معرفة طلب السوق وعرض السوق . ولمعرفة طلب السوق بدأنا بطلب المستهلك الفرد الذى توصلنا اليـــه وانما على افتراض أن الثمن محدد للمستهلك . ولمعرفة عرض السوق بدأنا بعرض المنظم الفرد الذى توصلنا اليه وانما على افتراض أن الثمن محـــدد للمنتج الفرد . وعليــه كان افتراض أن الثمن محدد (بالنسبة للمستهلك الفرد والمنتج الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذى يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقى قوى الطلب والعرض . أى أن التحليل لا يتوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على أساس دراسة لسلوك الأفراد (كمشترين وبائعين) تفترض أن الثمن محدد . أى أنه يفترض محددا ما يريد بيان تحديده .

فكل البناء النظرى الذى يهدف الى شرح تحديد الثمن يقوم على افتراض أن الثمن محدد فى السوق . **من هنـــا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى فى نظرية الأثمان** [1] . هذه الطبيعية الدائرية يتعين استبقاؤها فى الذهن عند الدراسة الناقدة للنظرية الحدية .

* * *

(1) ادخال التحليل الخاص بكيفية تحديد أثمان عناصر الانتاج لا يخلص الاستدلال الحدى من هذه الطبيعة الدائرة ، وانما يجعله أكثر دائرية . فتحديد أثمان هذه العناصر يمثل حالة خاصة من نظرية الثمن . وتحليل شروط النفقة هو مناسبة ادخال أثمان عناصر الانتاج فى التحليل . هـــذه الأثمان تتحدد بالطلب على عناصر الانتاج ، الذى يتحدد بانتاجيتها فى داخل المشروع ومن وجهـــة نظره ، وهى انتاجية تتحـــدد بنوع عناصر الانتاج المستخدمة وبكيفية توليف هذه العناصر (وهى كيفية تتحدد ، بين عوامل أخرى ، بأثمان هذه العناصر) . كما يتوقف تحديد أثمان عناصر الانتاج على عرضها الذى يتحدد، كقاعدة عامة بما خلف العرض من « انعدام منفعة » أو الم يتحمله أصحاب هذه العناصر .

على هذا النحو ننتهي من دراسة التحليل الوحدى للنظرية الحديثة •
وهي دراسة لا تعطى من هذا التحليل الا ما يعتبر أساس فهم منطق المدرسة الحديثة في إطار دراسة مبادىء الإقتصاد في السنة الأولى ولكننا نلاحظ أن هذا التحليل ، الذى ينشغل بسلوك الوحدة الاقتصادية ، **المستهلك والمشروع ، هو من قبيل التحليل الجزئى** ،اذ أنه لا يأخذ ، عند محاولة التعرف على كيفية حدوث نتيجة ما ، كل العوامل التى تتكاتف فى نفس الوقت فى احداث هذه النتيجة ، وانما يأخذها عاملا بعد آخر على افتراض أن بقية العوامل تبقى أثناء دراسة أثر عامل معين دون تغيير •

بالاضافة الى هذا التحليل الوحدى الجزئى يوجد **التحليل الوحدى العام**[1] الذى ينشغل بسلوك الوحدات الاقتصادية بقصد التوصل الى تحديد ثمن السلعة وانما بأن يأخذ فى الاعتبار فى نفس الوقت كل العوامل التى تتكاتف على تحقيق الأثر • ذلك هو تحليل التوازن العام لليون فالرأس •

بجانب هذين النوعين من التحليل الوحدى يوجد التحليل الذى يهدف الى دراسة شروط التوازن بالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه، شروط تحدد مستوى النشاط الاقتصادى أى مستوى الانتاج ومايتضمنه من عمالة للقوة العاملة ووسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف الجماعة، وانما فى مجتمع تسوده طريقة الانتاج الرأسمالية • هذا التحليل ، **الذى يسمى تحليل التوازن الكلى**[2] ، **هو التحليل الجمعى**[3] **الذى** قدمه كينز •

الدراسة المتوازنة للنظرية الحديثة (أى النظرية النيوكلاسيكية) كانت تستلزم تقديم النوعين الأخيرين من التحليل : تحليل التوازن العام لفلراس وتحليل التوازن الكلي لكينز . ولكن دراستهما تخرج من اطار دراستنا فى السنة الأولى • الأمر الذى يدفعنا الى الانتقال مباشرة الى دراسة نقد المدرسة الحدية مقتصرين فى ذلك على نقد أساسها المنهجى والتحليل الوحدى الجزئى الذى تقدمه •

---

(١) General micro-analysis; l'analyse micro-économique générale.

(٢) The analysis of global equilibrium; l'analyse de l'équilibre global.

(٣) Macro-analysis; l'analyse macro-économique.

الباب الخامس

فى نقد النظرية الحدية فى تحديد الاثمان

ليس هنا مجال الدراسة التفصيلية للانتقادات التى يمكن توجيهها للنظرية الحدية الخاصة بتكون الاثمـان والتى تؤدى فى النهاية الى الشك فى الطبيعة العلمية لهذه النظرية ، وهو ما يعنى اذا كانت هـذه الانتقادات سليمة اسـتبعاد هذه النظرية من نطاق علم الاقتصـاد السياسى • ولذا سنكتفى ببيان الاتجاهات التى يمكن أن ينقد فيها التحليل الوحدى للمدرسة الحدية ، أى ذلك الخاص بتحليل سلوك المستهلكين والمنظمين بقصد التوصل الى الكيفية التى تتحدد بها الاثمان باعتبارها أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية •

ولبيان هذه الاتجاهـات النـاقدة نفرق بين نقـد داخلى يوجه الى النظرية ، نتاج التحليل ، على فرض التسليم بفروضـها الأساسية ، ونقد خارجى ينصب على هذه الافتراضات الأساسية للنظرية • بعض هذه الانتقادات سبق التنويه عنه فى أماكن متفرقة ونحاول هنا جمعها ، مع غيرها ، فى فصلين •

الفصل الأول

النقد الداخلى للنظرية الحدية فى ثمن السوق

قام الحديون ، ابتداء من تصورهم لموضوع « الاقتصاد » ومنهجه ، ببناء نظرية للاثمان تهدف فى النهاية الى شرح طريقة أداء الاقتصاد الرأسمالى باعتبار أن هذا الأداء يتحقق من خلال اتخاذ القرارات الفردية للانتاج والاستهلاك وأن هذه القرارات تتخذ على أساس الأثمان التى توجد فى سوق السلع الاستهلاكية والسلع التى تستخدم فى الانتاج[1] .

ومع التسليم بالفروض الأساسية لتحليل المدرسة الحدية[2] يمكن أن يوجه الى نظريتها فى الاثمان نقدان أساسيان[3] . الأول يتعلق بالمنطق الداخلى للاستدلال الذى يتبعه أنصار النظرية ، وهو ما عبرنا عنه بدائرية الاستدلال ، والثانى يتعلق بمدى قدرة النظرية على شرح السلوك الفعلى للمشروعات فى واقع الاقتصاد ارأسمالى .

أولا : الطبيعية الدائرية للاستدلال الحدى فى نظرية الاثمان :

وقد سبق أن بينا ، فى نهاية الباب السابق[4] ، المقصود بهذه الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى . ونوجز هنا ونقول أن التحليل يصل الى هدفه ، وهو تحديد ثمن السلعة فى السوق ، على أساس معرفة طلب

---

(١) أنظر ص ٣٠٣ فيما سبق .

(٢) أنظر ما سبق ، ص ٢١٤ وما بعدها .

(٣) هذا لا يستبعد انتقادات أخرى يمكن توجيهها ، وتم توجيهها فعلا من جانب المفكرين الحديين الى الأجزاء المختلفة من نظرية سلوك المستهلك ونظرية سلوك المشروع ونظرية الانتاجية الحدية ، الى غيرها من أجزاء البناء النظرى للحديين .

(٤) أنظر ما سبق ، ص ٤٥٨ وما بعدها .

السوق وعرض السوق • ولمعرفة طلب السوق بدأ بطلب المستهلك الفرد وتوصل اليه وانما على أســاس أن الثمن محدد للمســتهلك الفرد • ولمعرفة عرض السوق بدأ التحليل بعرض المنظم الفرد وتوصل اليه وانما على افتراض أن الثمن محدد بالنسبة لهذا المنظم الفرد • وعليه كان افتراض أن الثمن محدد (بالنسبة للمســتهلك الفرد وللمشروع الفرد) نقطة انطلاق التحليل الذى يهدف الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق عن طريق تلاقى قوى الطلب والعرض • أى أن التحليل لاينوصل الى بيان كيفية تحديد ثمن السوق الا على أساس دراسة لســلوك الأفراد (كمشترين وبائعين) تفترض أن الثمن محدد • أى أنه يفترض محددا ما يريد بيان تحديده • فكأن كل البناء النظرى الذى يهدف الى شرح الثمن يقوم على افتراض أن الثمن محدد فى السوق • من هنا كانت الطبيعة الدائرية للاستدلال الحدى فى نظرية الأثمان •

ثانيا : النظرية الحدية وسلوك المشروع فى واقع الاقتصاد الرأسمالى :

يفترض التحليل الوحدى أن الافراد (مستهلكين ومنظمين) يسلكون سلوكا رشيدا ، أى يسعون الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل مجهود : أقصى اشباع أن كان مستهلكا ، وأقصى ربح ان كان منظما •

وتحقيق أقصى ربح انما يتم اذا ما أنتج المنظم الكمية التى تتساوى عندها النفقة الحدية مع الايراد الحدى • **ومن هنا كان انشغال المنظم وفقا للنظرية ، بالقرار الخاص بتحديد الــكمية التى ينتجهــا** ،وهو يحددها اتباعا لقاعدة التساوى هذه : فى ظل المنافسة الكاملة ، حيث الايراد الحدى يساوى الثمن ، تعنى هذه القاعدة مساواة ثمن السلعة السائد فى السوق بالنفقة الحدية للمشروع • وفى ظل الاحتكار يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية عند نقطة يزيد عندها الثمن عن النفقة الحدية بمقدار يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها المحتكر • وفى المنافسة الاحتكارية يتم تساوى الايراد الحدى مع النفقة الحديةعند نقطة (مستوى من الانتاج) يكون عندها الايراد المتوسط مســاويا للنفقة المتوسطة •

ولكى يتمكن المنظم من السلوك على هذا النحو فى واقع الحياة ، لابد أن يكون له :

1 ـ منحنيات طلب ونفقة **محددة** . وبما أن التحليل يفترض أن نفقة المشروع الفرد تتغير مع تغير مستوى الانتاج ، وأن نمط هذا التغير يكون واحدا بالنسبة لمختلف المشروعات أيا كانت شروط المنافسة السائدة فى سوق السلعة التى تنتجها ، كان للفرق بين منحنيات الطلب على سلعة المشروعات الفردية الذى ينتج عن اختلاف أشكال السوق التى تنتج هذه المشروعات فى ظلها ، كان لهذا الفرق أهمية محورية تجعله فى الواقع محور النظرية ، نظرية تحديد ثمن السوق •

٢ ـ كما أنه يلزم ، لكى يتمكن المنظم من السلوك على النحو الذى تقول به النظرية ، أن يقوم ثانيا بمساواة الايراد الحدى المحسوب مع النفقة الحدية المحسوبة .

ولكن لكى يكون منحنى النفقة محددا بالنسبة للمشروع يتعين أن تكون اثمان عناصر الانتاج معروفة • وهنا يفترض التحليل الحدى أن المنظم يشترى من وحدات كل عنصر الكمية التى يتساوى عندها الناتج الحدى للعنصر مع ثمنه ، أى التى يتساوى عندها الايراد الحدى للعنصر (وهو يتوقف على مرونة الطلب على السلعة التى يدخل فى انتاجها) مع النفقة الحدية للحصول على العنصر (وهذه تتوقف على مرونة العرض ، عرض العنصر) • هل فى مقدور المشروع أن يحسب نفقة انتاجه هذه على نحو منضبط ؟ واذا افترضنا أنه يستطيع ذلك **فمن أى منحنى للنفقة المتوسطة يشتق المنظم منحنى النفقة الحدية ، من منحنى الزمن القصير أو منحنى الزمن الطويل ؟** هنا يقال ان المنظم يرجع الى منحنيات النفقة فى الزمن القصير ليتخذ القرار الخاص بكمية الانتاج التى ينتجها اذا ما كان تحت تصرفه قدر معين من وسائل الانتاج • وأنه يرجع الى منحنيات النفقة فى الزمن الطويل ليرى ما اذا كان من المستحب التوسع فى حجم مشروعه أو تصغيره • **ولكن الواضح أن التحليل الحدى ، وأن كان يبدأ من نفقة المشروع فى الزمن القصير ، انما يركز على نفقته فى الزمن الطويل لتحليل سلوك المشروع وتحديد الأثمان •**

ولكى يكون محنى الطلب (على السـلعة التى ينتجها المشروع) **محددا يتعين أن يضمن المشروع درجة معتبرة من التيقن ، أى يتعين أن يكون على علم كبير بظروف انتاج السلعة وبظروف تسويقها** • بمعنى آخر ، لكى يحصل المشروع على منحنى الطلب على سلعته يتعين عليه أن يكون على علم بالعوامل الآتية وأن يفحصها :

— تفضيل المستهلكين بين السلع ، وامكان وجود تفضيلات غير رشيدة تدفع بهم الى السلوك غير الرشيد الذى يصعب التنبؤ به •

— نمط سلوك الوحدات الانتاجية الأخرى التى تطلب السلعة التى ينتجها المشروع كمدخل ، أى لاستعمالها فى الانتاج (وهو شـق من الطلب تهمله النظرية الحدية رغم أهميته القصوى فى واقع الحياة) •

— مرونة الطلب على السلعة التى ينتجها ، سواء تعلق الأمر بالمرونة المباشرة (بالنسبة لثمن السلعة) أو بالمرونة المتقاطعة (بالنسبة لأثمان البدائل المختلفة لسلعته) •

— عدد وحجم المشروعات التى تعمل فى نفس مجال الانتاج •

— ردود فعل المشروعات الأخرى للتغيرات التى يمكن أن يحدثها المشروع فى الثمن الذى يبيع به •

— أثر الانفاق الذى توجهه المشروعات الى زيادة المبيعات (الدعاية وما نحوها) على موضع وميل منحنى الطلب على سـلعة المشروع •

— أثر سياسات المشروعات الأخرى الخاصةبزيادة المبيعات والاعلان على منحنى الطلب على سلعة المشروع •

هل تدخل كل هذه العوامل فى دائرة معرفة المشروع (خاصـة اذا تذكرنا ، بالنسبة لعلاقته بالمشروعات الأخرى ، أن القاعدة التى تحكم نشاط المشروع الرأسمالى هى قاعدة سرية الأعمال The secret of business

واذا فرضنا أن الجواب بالايجاب ، **هل تكون مساواة الايراد الحدى بالنفقة الحدية على أساس منحنى الطلب على سلعة المشروع فى الزمن القصـير أم فى الزمـن الطـويل ؟ هـل تبقى ظـروف الطلب**

على ما هى عليه عبر الزمن ؟ جرت العادة فى التحليل الحدى على **أن يفترض أن شروط الطلب تبقى على ما هى عليه عبر الزمن • اذ** ينقل التحليل هيكل تفضيل المستهلكين المعتنق فى تحليل الطلب على السلع الاستهلاكية (فى الزمن القصير) الى منحنى الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع • **أى أن التحليل الحدى يركز ، فى دراسته لتكون الاثمان ، على منحنى الطلب على السلعة فى الزمن القصير •**

وحتى لو قبلنا افتراض ثبات شروط الطلب ، **هل المنحنى الذى نحصل عليه هو منحنى حقيقى ، بمعنى أنه يبين ما يحدث فعلا اذا ما تغير الثمن ؟ أم أنه منحنى طلب مارشالى يقوم على بعض الافتراضات الخاصة بسلوك المشروعات الأخرى ؟**

كل هذه الاسئلة تبين أنه لا يمكن التوصل الى منحنى محدد للطلب على سلعة المشروع • وعليه تصبح مساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدى هدفا يكاد يكون من المستحيل تحقيقه •

مواجها بكل هذا ، هل يسلك المنظم فى واقع الحياة الاقتصادية على نحو يطابق ما تقول به النظرية الحدية التى يتحدد وفقا لها مستوى الانتاج ، والاثمان بالتالى ، عن طريق النفقة الحدية والايراد الحدى ؟ هل يركز المنظم ، كما تقول النظرية الحدية ، على قرار تحديد كمية الانتاج والمبيعات أم هو ينشغل بمسائل أخرى كتلك المتعلقة بالثمن والنفقات ؟

فى محاولة للاجابة على هذه الاسئلة قدم البعض **نظرية النفقة الكاملة** The full cost theory [(1)] • وقد بنيت على دراسة قامت على التعرف على السلوك الفعلى لقائمة من المشروعات التى تعمل فى الصناعة

---

(1) انظر فى ذلك :

— R.L. Hall & C.J. Hitch, Price Theory and Business Behaviour, in, Oxford Studies in the Price Mechanism, edited by T. Wilson & P.W.S. Andrews. Oxford University Press, London, 1952, p. 107 - 138 — D.C. Hague, The Theory of Business Behaviour, Review of Economic Studies, Vol. XVI, 1949 - 1950, p. 144 — J. Dean, Théorie économique et pratique des affaires, Dunod, Paris — P. Baran & P. Sweezy, Monopoly Capital, Monthly Review Press, New York, 1966, p. 14 - 51. — (ترجم هذا الكتاب الأخير الى العربية) ونشرته فى

البريطانية ، البعض منها يمثل احتكارات ، والبعض الآخر يعمل فى ظل منافسة القلة ، والبعض الثالث فى ظل نوع من المنافسة الاحتكارية .

جوهر هذه النظرية أن رجال الأعمال ، فى سعيهم لتحقيق أقصى ربح، لا يسلكون على النحو الذى تقول به النظرية الحدية . فبالنسبة لهم **لا تعتبر مشكلة تحديد مستوى الانتاج المشكلة الأساسية ، فالقرار** الذي يتخذ لا يتعلق بالكمية المنتجة ولا يتساوى الإيراد الحدى مع **النفقة الحدية ، وانما هم ينشغلون أساسا بالثمن والنفقات فى الزمن الطويل . فكيف يسلكون وكيف يتحدد الثمن ؟**

كقاعدة عامة يأخذ رجال الأعمال **الطلب في الزمن الطويل** ويبدأون من **النفقة الموجودة فعلا فى الزمن القصير** للتوصل الى البيع **بثمن يغطى كامل النفقة المتوسطة يضاف اليه حد متعارف عليه من الربح الصافى .**

ويكون حساب النفقة المتوسطة اما بأخذ النفقة الثابتة كأساس واضافة نسبة مئوية لتغطى النفقة المتغيرة ، وهذه النسبة الأخيرة تحتوى بالاضافة الى نفقة المواد الاولية والطاقة المحركة والاجور ، نفقات التسويق وسعر الفائدة (والا احتسبا فى الربح) . كما يمكن حساب النفقة المتوسطة بحساب كل النفقات ثابتة ومتغيرة . وفى كل الاحوال ، أظهر البحث أن رجال الاعمال يأخذون النفقة من واقع حساباتهم . وتحسب النفقة المتوسطة باضافة « النفقات الفنية » (أى كل ما هو غير نفقات ادارة المشروع) و « النفقات الادارية » . وليس من الصحيح افتراض حتمية النقص المستمر فى الكفاية الادارية مع تزايد حجم المشروع فى الزمن الطويل (وهو فرض يقوم عليه التحليل الحدى للنفقة فى الزمن الطويل) ، وذلك لامكانية التوصل الى فنون ادارية جديدة تتناسب مع الاحجام المختلفة للمشروع[1] . وعليه يكون من المتوقع أن تزداد القدرة الادارية لرجال الاعمال مع نمو المشروع . فاذا ما أخذت « النفقات الفنية » مع «النفقات الادارية» يمكن أن نتوقع أن تتناقص النفقة المتوسطة تناقصا كبيرا فى بداية توسع المشروع ، ثم تبدأ فى مرحلة تالية تتناقص بمعدل أبطأ ، وتميل

---

(١) أنظر فيما سبق الفصل الثانى من الباب الثالث : فى الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الراسمالية .

الى أن تكون ثابتة عند الحجم الكبير جدا للمشروع • (وعليه يكون نمط سلوك متوسط النفقة نفسه مختلفا عن النمط الذى تقول به النظرية الحـدية) •

فالقاعدة اذن أن يضاف الى هذه النفقة المتوسطة حد للربح لكى يتحدد الثمن • هنا يفرق بين حالة المشروع الجديد الذى يدخل فى فرع من فروع الانتاج • وحالة المشروعات القائمـة فعلا بالنشـاط الانتاجى • فبالنسبة للمشروع الذى يدخل جديدا فى صناعة قائمة يوجد فيها ثمن متعارف عليه ثبت أنه مقبول من المستهلكين فان المشروع الجديد يأخذه كمعطى ويكيف من صنف الناتج الذى ينتجه حتى تتساوى النفقة المتوسطة (والربح) مع هذا الثمن •

أما بالنسبة للصناعة القائمة فيؤثر شكل السوق على مستوى الثمن الذى تبيع به الوحدات المنتجة الموجودة ، عن طريق تأثيره على حد الربح الذى تستطيع هذه الوحدات اضـافته الى النفقة المتوسطة • فسيادة المنافسة ووجود خطر دخول وحدات جديدة فى السوق يدفعان بالوحدات الموجودة الى أن تقنع بمعدل من الربح الصافى منخفض نسبيا والى تعديل معدلات الربح على نحو يجعل الثمن واحدا بالتقريب للمنتجات المتشابهة التى تنتجها وحدات المجموعة المتنافسة •

وفى حالة وجود منافسة القلة oligopoly (وهو الشكل الذى يسود فى الصناعات التحويلية) نجد أحد مواقف ثلاثة :

— اما سيادة عدم التيقن ، الامر الذى يدفع كل مشروع الى أن يأخذ فى الاعتبار ، عند تحديد الثمن الذى يبيع به سلعته ، ردود فعل المشروعات الاخرى بالنسبة للتغيرات التى يحدثها فى الثمن •

— أو وجود اتفـاق ضمنى (فى غياب الاتفاق الصريح) بمقتضاه تسعى كل الوحدات ، على أساس النفقة الكاملة ، الى التوصل الى نفس النتيجة ، أى الى البيع بنفس الثمن • وذلك فى حالة ما اذا كان الاتفاق الضمنى خاصا بالثمن • اذ قد يكون خاصا بتوزيع السوق بين الوحدات المنتجة بحيث تختص كل منها بجزء من السوق تبيـع فيه بثمن تحدده (على أساس النفقة المتوسطة) •

ـ أو تميز السوق بوجود مشروع كبير قوى تقبله المشروعات الاخرى كقائد فى السوق ، يقوم هو بتحديد الثمن (على أساس نفقته الكاملة) وتتبعه الوحدات الاخرى الموجودة فى السوق [1] .

على هذا النحو يتحدد الثمن . فاذا ما تحدد الثمن فى ميله للالتصاق بمستوى نفقة الانتاج الكاملة ، فانه يميل الى الاستقرار . أى أنه لا يتغير استجابة لتغيرات مؤقتة فى الطلب على السلعة . كما لا يحاول رجال الأعمال رفعه عن طريق الاتفاق (الا فى حالة وجود موجة تضخمية) . وذلك :

ـ أولا ، لأن اتجاه متوسط النفقة هو نحو الثبات فى الزمن الطويل مع وجود حجم كبير جدا للمشروع .

ـ وثانيا ، لأن المشروعات ترى أن رفع الأثمان استجابة لتغير مؤقت أو معتدل فى الطلب على السلعة وان كان مفيدا فى الزمن القصير ، يؤدى فى الزمن الطويل الى اجتذاب منافسين الى فرع الانتاج .

ـ وثالثا ، لأن التغيير فى الثمن يضايق المسئولين عن التسويق فى المشروع ولا يكون مرحبا به من جانب التجار والمستهلكين .

فاتجاه الثمن هو اذن نحو الاستقرار . ولكن الاستقرار لا يعنى عدم تغييره . فيتغير الثمن اذا ما تغيرت لدى رجال الأعمال فكرة الثمن المعقول . وهذه تتغير اذا ما تغيرت النفقة . هذا التغير لا يخل باستقرار الثمن . الا أن هناك تغييرات تخل بهذا الاستقرار . كالتغييرات التى تحدث فى أوقات التقلبات الاقتصادية أو فى حالة ما اذا اعتقد أحد المشروعات أن الثمن المربح له يختلف كثيرا عن الثمن السائد فى السوق ، أو اذا أراد أن يسيطر على أسواق جديدة . فى هاتين الحالتين الأخيرتين قد تنشب حرب الاثمان بين المشروعات المتصارعة .

هل يعنى هذا القول أن المشروع لا يحركه ـ فى واقع النشاط الرأسمالى ـ دافع الربح ؟ لا . فى واقع النشاط الرأسمالى الربح

---

(1) Price leadership

هو دافع اتخاذ القرارات الانتاجية (بالاضافة الى دوافع أخرى قد تلعب دورا ثانويا أو مؤقتا لفترة ما فى حياة المشروع) • وتهدف المشروعات ، كقاعدة عامة ، الى تحقيق أقصى ربح • كل ما فى الأمر أنها ترى أن سبيلها الى ذلك ، فى واقع الحياة ، هو أن تسلك ، فى نظر أصحاب نظرية النفقة الكاملة ، على النحو الذى تبينه هذه النظرية ، وليس عن طريق القيام بحساب حدى لاتخاذ قرار خاص بكمية الانتاج عن طريق مساواة النفقة الحدية والايراد الحدى •

خلاصة القول أنه ، **وفقا لنظرية النفقة الكاملة ، ينشغل المشروع أساسا ، فى واقع الحياة ، باتخاذ القرار الخاص بالثمن وليس بالقرار الخاص بالكمية التى ينتجها • وهو يتخذ هذا القرار على أساس توقعاته الخاصة بالطلب على سلعته فى الزمن الطويل وواقع نفقاته فى الزمن القصير • والأمر هنا يتعلق بالنفقة المتوسطة التى يحسبها من واقع حساباته • الى هذه النفقة يضيف المشروع حدا للربح يتوقف على مكانه فى فرع النشاط وعلى شكل السوق الذى ينتج فيه • فاذا ما تحدد الثمن مال الى الاستقرار استقرارا لا يحول دون تغيره مع تغير النفقة وظروف الانتاج •**

واضح أن ذلك يختلف مع نمط السلوك الذى تقول به النظرية الحدية حيث ينشغل المشروع ، وفقا لها ، أساسا باتخاذ القرار الخاص بتحديد الكمية من الناتج التى تحقق له أقصى ربح ، وذلك بمساواة النفقة الحدية مع الايراد الحدى • وذلك على أساس منحنى الطلب على السلعة التى ينتجها المشروع الذى تتصوره فى الزمن القصير (ومن وجهة نظر الاستهلاك النهائى فقط مهملة بذلك الاستهلاك الوسيط) وترتكز عليه فى التحليل • وكذلك على أساس منحنى النفقة فى الزمن الطويل ، على افتراض أن هذه النفقة تميل الى التناقص مع التوسع فى حجم المشروع ثم تكون ثابتة ، ثم تتجه ، فى مرحلة أخيرة ، الى التزايد عندما يصبح المشروع كبيرا جدا •

نكتفى بهذا القدر فى هذا المجال ، وستتاح لنا فرصة أخرى ، فى الجزء الرابع من الكتاب ، لنرى الى أى حد تسعفنا النظرية الحدية فى فهم واقع النشاط فى الاقتصاد الرأسمالى •

* * *

هذا فيما يتعلق بالانتقادين الاساسيين اللذين يمكن توجيههما الى النظرية الحدية فى تحديد الأثمان مع التسليم بالافتراضات الأساسية للنظرية • الا أن هذه الافتراضات الأساسية ترتبط بتصور المدرسة الحدية لموضوع علم الاقتصاد السياسى تصورا ينجم عن منهج يجرد العلاقات الاقتصادية من جوهرها كعلاقات اجتماعية ، تاريخية • وعليه تتزعزع هذه الافتراضات الأساسية اذا ما اتضح أن تصوير المدرسة الحدية لهذا الموضوع غير سليم • وهو ما يتوصل اليه بالنقد الخارجى •

الفصل الثانى

النقد الخارجى للنظرية الحدية

نعلم أن المدرسة الحدية تركز فى تصورها لموضوع « الاقتصاد » على دائرة التبادل ، والتبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين. فهى ترى الوقائع الاقتصادية فى جوهرها كوقائع تجد أساسها فى أفراد تتملكهم الحاجات ، أى **أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى الذى تأخذه المدرسة هو الآخر كشىء مسلم به** . فى اطار التبادل يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك هؤلاء الأفراد سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فالأمر يتعلق بسلوك أفراد يسعون ، فى مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصى استمتاع أو أقل ألم ، أفراد تستحوذ عليهم الحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها بالأشياء المادية ، وغير المادية ، وهى أشياء نادرة . هذه الندرة ، منظورا اليها من وجهة نظر الفرد الاقتصادى ، تتضمن المنفعة والحد من الكمية ، أى وجود الشىء بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التى يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادى فى علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التى تصلح لاشباع حاجاتهم . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق أقصى اشباع -استخداما لموارده المحدودة بالحصول على السلع (فالأمر يتعلق بعلاقة بينه وبين السلع الاستهلاكية) . والمنظم (صاحب المشروع) ، ينظر اليه فى سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر فى سوقين : سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة ، والأمر هنا ينحصر فى علاقة بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر فى سوق آخر هو سوق السلعة التى يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر

يتعلـق هنـا كـذلك بعـلاقة بينـه وبـين السـلعة • هـذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) ، منظورا اليها من جانبها الكمى فقط، هى التي تمثل بالنسبة للحديين موضـوع الاقتصاد • وعليـه تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء النـادرة وليس كعلاقات بين الأفراد والأفراد بوساطة الاشياء المادية • ويصـبح الاقتصاد بالتالى « علم » الندرة •

وقد تعرض هذا التصوير لموضوع « الاقتصاد » — وهو تصوير يعكس المنهج العام لمفكرى المدرسة الحدية — لانتقادات تصـيبه فى فروضه الأساسية وتهدف الى ابراز الطابع اللا علمى للبناء النظرى لهذه المدرسة • ويمكننا أن نقدم أهم هذه الانتقادات باختصار على النحو التـالى :

١ — تركز المدرسة الحدية على التبادل ، وانما التبادل ابتـداء من الاستهلاك ، ويرتكز تحليلها على دراسة سلوك الفرد فى دائرة الاستهلاك دراسة تمثل فى الواقع أساس كل البناء النظرى للمدرسة • فنقطـة الإنطلاق في التحليل تتمثل اذن في الإستهلاك . والواقع أن الإستهلاك الفعلى للمنتجات انما ينتمى الى أنواع من النشاط الاجتماعى للانسان غير النشاط الاقتصادى • فهو يستهلك المواد الغذائية مثلا فى اطار نشاط يقصد،به الحفاظ على كيانه الجسمانى ، ويسـتهلك الأدوات اللازمة للتعلم فى نطاق نشاط ثقافى ، ويستهلك الأدوات المسـتخدمة فى المسرح فى اطار نشاط فنى تثقيفى أو ترفيهى • وهكذا فالاشباع الفعلى للحاجات بالاهلاك الفعلى للاشياء انما يتم خارج النشاط الاقتصادى الذى ينشغل بانتاج هـذه الأشياء وتوزيعهـا على الأفراد والفئـات والطبقات المختلفة فى المجتمع • يتحدد لكل منهم نصيبه فى النـاتج الاجتماعى على أساس علاقات الانتاج السائدة • ثم يحصـل على السلع والخدمات المعينة التى تستقر نهائيا عنده عن طريق التبادل ، وذلك فى الاقتصاد الرأسمالى •

هذا فى الوقت الذى تقوم فيه المدرسة الحدية بدراسة ظاهرة المشروع الرأسمالى ، وهو الوحدة الانتاجية فى ظل طريقة الانتاج هذه ، كظاهرة تخص سلوك المنظم ، كشخص يشترى فى سوق عناصر الانتاج ويبيع

فى سوق المنتجات • وعليه لا تقوم بدراسة ظاهرة الانتاج ، لا تقوم بدراسة الوحـدة الانتاجية كوحدة قوامها مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج فى فرع من فروع النشـاط ممثلة بذلك خلية اقتصادية هى جزء من كل عضوى تسوده علاقات الانتـاج الرأسمالية ، وعلى الأخص العلاقة بين رأس المال والعمل •

وعليه تكون المدرسة الحدية قد استبعدت الانتاج (وهو من جوهر النشاط الاقتصادى) وركزت على الاستهلاك ، وهو ما يخرج عن دائرة النشاط الاقتصادى ، ثم تصف بناءها النظرى بعد ذلك بأنه الممثل لعلم « الاقتصاد » •

هذا والقول بأن الاستهلاك لا يدخل فى دائرة النشاط الاقتصادى لا يعنى عدم وجود علاقة بينه وبين الانتاج • بل توجد بينهما علاقة عضوية ، علاقة تأثير متبادل :

ـ فالاستهلاك هو فى نهاية الأمر هدف الانتاج : (أ) ـ اذ هو باعتباره الاشباع الفعلى للحاجة ، المحرك لانتاج جديد ، اذ بدون الحـاجة لا انتاج ، كما أن الاستهلاك يجدد انتاج الحاجة •

(ب) والناتج لا يصبح ناتجا فعلا الا فى الاستهلاك ، فالمنزل الذى يتم بناؤه لا يكون منزلا الا اذا سكن فعلا •

ـ والانتاج ينتج فى نفس الوقت الاستهلاك :

(أ) فهو يزوده بالمواد الضرورية له •

(ب) وهو يحدد الكيفية التى يتم بها (الكيفية التى يتم بها اشباع الحاجة الى الطعام تختلف من مجتمع الى آخر بحسب ما يوجد تحت تصرف المستهلك من مواد تمكنه من تحضير وتناول الطعام على نحـو مختلف •)

(جـ) كما أن الانتاج يولد لدى المستهلك الحاجة التى يضعها أمامه فى شكل أشياء يمكن أن تكون موضوعا للاستهلاك •

كما أنه يمكن النظر الى الانتاج على أنه نوع من الاستهلاك (يتمثل فى استعمال القوة العاملة ووسائل الانتاج استعمالا منتجا) ، والنظر الى الاستهلاك على أنه نوع من الانتاج ، اذ بفضله يتجدد انتاج الشرط الأساسى لعملية الانتاج ، وهو القوة العاملة ذات التكوين الثقافى والفنى المعين •

الا أن وجود هذه العلاقة العضوية بين الانتاج والاستهلاك شىء والقول بانتمائهما الى نفس الدائرة من دوائر النشاط الاجتماعى ، أى النشاط الاقتصادى ، شىء آخر • اذ بين كل أنواع النشاط الاجتماعى علاقات عضوية ، فهى كلها أجزاء فى كل عضوى فى حركته المستمرة • ولكن ذلك لا يدفعنا الى اعتبارها كلها فى اطار نوع واحد من أنواع النشاطات الاجتماعية •

٢ — ان الأفراد الذين تقوم المدرسة الحدية بتحليل سلوكهم هم من قبيل « **الرجل الاقتصادى** » • هذا الرجل الاقتصادى يعبر فى نظرهم عن الطبيعة الانسانية فى جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادى وهى طبيعة لا تتغير عبر التاريخ • وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم • وهو فى سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التى يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذى يبذله فى سبيلها • وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة • ابتداء من حاجات هذا الرجل الاقتصادى يتحدد ما هو اقتصادى •

والواقع أن اعتبار بعض خصائص الفرد (كخصيصة الأنانية وحب الذات) فى المجتمع الذى أنتج مفكرى المدرسة الحدية من قبيل الطبيعة الانسانية ينطوى على خطأ منهجى كبير • اذ هو يأخذ بعض خصائص الفرد فى ظل نوع من التنظيم الاجتماعى ويجعلها من «طبيعة الانسان» كما لو كانت هذه الطبيعة نتاجا طبيعيا وليست نتاجا اجتماعيا • فطبيعة الانسان لا تحدد مرة واحدة فى كل تاريخ الانسان ، وانما تكتسب خصائص ومميزات تجعلها تختلف باختلاف المجتمعات • فاذا كان الانسان اجتماعيا بطبعه فانه لن يطور طبيعته الحقيقية الا فى المجتمع •

ويجد هذا الخطأ المنهجى مصدره فى أن الجزء الأكبر من تاريخ الانسان تغطيه مجتمعات طبقية تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بما

يرتبط بها من أنانية وحب الذات • وطول الفترة التى وجدت فيها هذه المجتمعات هو الذى يدفع بمفكرى المدرسة الحـدية (وغيرهم) الى الاعتقاد بأن بعض خصائص الفرد الموجود فى هذه المجتمعات هو من طبيعة الانسان • والواقع أن الفرد لا يكون ضحية الأنانيـة وحب الذات الا فى مجتمع انقسم الى مجموعات يقف بعضها مواجها للآخر •

وابتداء من هـذا الخطأ المنهجى تعرف المدرسة الحـدية القوانين الاقتصادية ، باعتبارها نتاج خصيصة محددة للحالة النفسية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى • وهو ما يجعـل هذا التعريف محلا للنقد • فالقوانين الاقتصادية هى نتـاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهى روابط اجتماعية) التى تنشأ على نحو ملموس فى المجتمع • بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات • وهو ما يتعين رفضه ، على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محـدد بالذات • **فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة نفسانية مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة** •

وبهذا النقد يرتبط النقد التالى ارتباطا وثيقا •

٣ ـ ان اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة ، وهو ما تفعله المدرسة الحدية ، يعنى خلطا بين المشكلة الاقتصـادية للمجتمع الانسـانى بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمـع محدد تاريخيا (فى المـكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد فى المجتمع :

ـ فبالنسبة للمجتمع الانسانى يتمثل الصراع مع الطبيعة فى محاولة للسيطرة عليها لتمكين الانسان من أن يحقق نفسه من خلال القضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات • ولكن الصراع يتم على نحو جماعى ، لأن الانسان لا يعيشه بمفرده ، كما أنه يأخذ أشـكالا اجتماعية مختلفة فى المراحل المختلفة لتطور المجتمع الانسانى •

ـ وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما فى اطار تاريخى يتمثل فى المرحلة التاريخية التى يمر بها هــذا المجتمع المعين • وهى مرحلة تشهد بدورها مستوى معينا لتطور قوى الانتاج فى المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى فى هــذا المجتمع ، بمعنى آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعى لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع أى نوع طريقة الانتاج السائدة، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع فى سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع الانسانى بصفة عامة •

ـ أما بالنسبة للفرد ، والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفــرد الاجتماعى الذى يمثــل جزءا من كل اجتمــاعى يرتكز على التعــاون والتقسيم الاجتماعى للعمل ، فلا يمكن أن تتحدد مشكلته الاقتصادية الا فى اطار علاقات الانتاج التى تسود فى المجتمع المحدد تاريخيــا (فى المكان والزمان) الذى يعيش فيه هذا الفرد ، وهى علاقات تبين وضعه الطبقى وهو وضع يجعل المشكلة الاقتصادية مختلفة بالنســبة لكل طبقة من طبقات المجتمع ، وذلك اذا تعلق الأمر بمجتمع طبقى • ففى المجتمع الرأسمالى مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصــادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج ، والا انتهى بنا الأمر الى القول بأن المشكلة الاقتصادية للفرد العامل الأجير الذى ينتمى الى طبقة لا تملك وسائل الانتاج ويتحدد نصيبها فى الدخل بما تحصل عليه من بيعها لقوة عملها ، هى كالمشكلة الاقتصادية للفرد الرأسمالى الذى ينتمى الى طبقة تتملك وسائل الانتاج وتحصل بالتالى على الجزء الأكبر (بالنسبة لعددها) من الدخل القومى •

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشــكلة الاقتصادية للمجتمع الانسانى بصفة عامة ، أى كمشكلة ندرة ، تعنى فى الواقع :

ـ أولا ، **تجاهل أن الذى يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمــع (وليس الفرد بمفرده)** • وهو ما يعنى تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء (أجزاء المجتمع) وبين الأفراد فى المجتمع كما تعنى بناء على هذا التجــاهل **افراغ العلاقات الاقتصــادية من**

محتواها الاجتماعى — أى تشيىء للعلاقات الاجتماعية — اذ لا يرى فى هذه العلاقات الا علاقة بين الفرد والشىء متجاهلين بذلك الطرف الآخر فى العلاقة • **فاذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعى أصبح من الطبيعى أن تتصور كظواهر أبدية •**

— كما تعنى ثانيا ، **تجاهل أن الندرة النسبية (أو الوفرة النسبية) انما هى ظاهرة اجتماعية ، أى من نتاج المجتمع •** فالواقع أن الكمية من السلع المنتجة (والتى يمكن تجديد انتاجها بواسطة العمل الانسانى)، ومن ثم الندرة النسبية أو الوفرة النسبية لهذه المنتجات ، انما تتوقف على ارادة الانسان وتتحدد بالكمية من اجمالى العمل الاجتماعى التى تخصصها لانتاجها• ولا يمكننا أن نفهم لا الزيادة الكبيرة فى انتاج هذه السلع ولا النقص الكبير الذى قد يصيب انتاجها الا اذا اعتبرنا ليس منفعتها المطلقة الخالدة (التى هى ميتافيزيقية) وانما منفعتها الاقتصادية كما يحددها من يقومون بانتاجها ومن يقومون باستهلاكها ، أى اذا اعتبرنا الهيكل الاجتماعى التى تنتج هذه السلع فى اطاره • والا فكيف نفسر الوفرة **النسبية** للملابس القطنية والبطاطس والخمور فى المجتمعات الرأسمالية فى غرب أوربا ؟ هل لأنها توجد فى الطبيعة بكثرة أم لأن المجتمع ، والمجتمع الرأسمالى (وعلى الصعيد العالمى فى حالة القطن) قد خصص جزءا كبيرا من العمل الاجتماعى لانتاجها ، أى لايجادها كسلعة ؟ وكيف نفسر الندرة النسبية فى سلع أخرى ، كالمسكن ذى الشروط الصحية مثلا ؟ وكيف نفسر الندرة النسبية التى تظهر فى السوق ، لسلع تنتج بوفرة نسبية فى أثناء الأزمات الاقتصادية ان لم يكن بالممارسة الاجتماعية فى الاقتصاد الرأسمالى التى بمقتضاها يتم اتلاف بعض الكمية المنتجة (باحراقها أو باغراقها فى البحر أو باتلافها بالمواد الكيماوية ، ولا تزال هذه الظاهرة تتكرر بالنسبة للمنتجات الزراعية فى كاليفورنيا) حتى تقل كميتها وتندر فى السوق ؟

واضح أنه ليست الوفرة الطبيعية النسبية للقطن وللبطاطس وللخمور ، ولا الندرة الطبيعية النسبية لمنتجات أخرى هى التى صنعت المجتمع الرأسمالى ، ولكن المجتمع الرأسمالى ، هو الذى يخلق الندرة النسبية أو الوفرة النسبية • وعليه تكون الندرة (أو الوفرة) النسبية ظاهرة اجتماعية ، أى من نتاج المجتمع •

فاذا كانت هى (أى الندرة النسبية) كذلك بصفة عامة ، تـكون الندرة النسـبية للفرد هى الأخـرى ، ومن باب أولى ، ظاهـرة اجتماعية ، أى نتاج لنوع المجتمع الذى يعيش فيه • وهى لا توجد بالحتم لكل أفراد المجتمع • اذ يتوقف الأمر على نمط توزيع الدخل الذى يتحدد بدوره بنوع روابط الانتاج السائدة •

٤ ــ أخيرا ، يتعلق موضوع « الاقتصاد » عند الحديين بسـلوك الأفـراد من قبيل الرجل الاقتصـادى • هذا السلوك يبـدأ بالفرد الاقتصادى كمستهلك ، بحاجاته التى يسعى الى اشباعها بالحصـول على منافع السلع • **هذه المنفعة فى نظرهم ظاهرة ذاتيـة** ، أى ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر • **وعليه يرتكز بنـاؤهم النظرى على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية • هل هى حقيقة كذلك** ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هى صلاحية الشىء (السلعة) لاشباع حاجة معينة، بقى أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه الصلاحية • أهى لأن الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم أنها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية فى ذات السلعة ؟ واذا أردنا أن نطرح السؤال على نحو مختلف قلنـا ما الذى يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هى الحاجة الى الملبس ، وليس حاجة أخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع أن الذى يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الأولى دون غيرها • هذه الخصائص انما يستمدها ، كمـا رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التى تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج فى مثلنا هذا • وهى خصائص تعطى الملابس الصـفات التى تمكنها من حماية الجسم • كما أن خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردى ، العمل الملموس ، عمل صـانع الملابس الذى أعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم أى من أن تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس • وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، أى منفعتها ، هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها • أى أن **المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية** •

٥ ــ فاذا ما خلصنا من أهم الانتقادات النظـرية التى توجه الى الافتراضـات الأساسية للنظرية الحدية وانتقلنـا الى مواجهة هـذه

النظرية بالواقع التاريخى للتحقق من صحتها وجدنا أن التاريخ المعاصر يسجل موقفين أظهرت النظرية الحدية فيهما عجزها عن شرح الواقع وعجزها بالتالى عن أن تكون هاديا لمحاولات تغييره :

ــ فقد أتى الكساد الكبير فى ثلاثينات القرن الحالى ليكون أختبارا تاريخيا للنظرية الحدية • وتثبت النظرية عجزها كهاد لفهم واقع الاقتصاد الرأسمالى • ويبدو التناقض بين ما توصى به وما تقوم به الدولة الرأسمالية فعلا فى واقع النشاط الاقتصادى بقصد الخروج بالاقتصاد الرأسمالى من الكساد •

وقد كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الأساسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى فى مجموعه فى ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعنى بطبيعة أن نهمل هذا السلوك ، وانما نعنى به فى صورته الاجتماعية وفى اطار الهيكل الاقتصادى فى مجموعه) • ومست الحاجة الى تحليل جمعى يهدف الى تفهم أداء الاقتصاد الرأسمالى أثناء الدورة الاقتصادية • ويظهر تحليل كينز • ولكن هذه قصة أخرى •

ــ وتسفر الحرب العالمية الثانية وحروب التحرر الوطنى عن محاولات المجتمعات المتخلفة فى الخروج من حالة التخلف • ويحاول البعض الاهتداء بالنظرية الحدية فى هذا المجال • ولكنها تثبت عجزها • يثبت هذا العجز أولا فى تفسير ظاهرة التخلف • وهو أمر لا يمكن أن يتحقق الا اذا فهمنا العملية التاريخية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ابتداء من حاجات المجتمعات الرأسمالية فى أوربا الغربية وفى أمريكا ، وفهمنا كيف تم ، من خلال التطور ، ادماج المجتمعات السابقة على الرأسمالية من خلال علاقات السوق فى هذا الاقتصاد العالمى ، ادماجا مكن الاقتصاديات الأم من تعبئة الفائض الذى يتحقق فى الاقتصاديات المستعمرة نحو الاقتصاد الأم رافعا بذلك من معدل تراكم رأس المال فى المجتمع الأم ومؤديا الى ظهور التخلف فى المجتمع المستعمر • هل كان من الممكن فهم هذه العملية التاريخية وقوانين الحركة فيها فى الزمن الطويل ابتداء من سلوك المستهلك القائم على أساس المنفعة

القابلة للقياس أو غير القابلة للقياس ؟ ويثبت **عجز النظرية الحدية ثانيا عندما نكون بصدد البحث عن السياسة الاقتصادية التى تخرج بالمجتمعات المتخلفة من حالة التخلف** ،عند البحث عن سياسة لتطوير هذه المجتمعات • ويظهر هذا العجز عندما يبين أنه يلزم لتطوير الاقتصاد احداث تغييرات هيكلية تغير من كيف الهيكل الاقتصادى فى الزمن الطويل وليس احداث تغييرات حدية متناهية فى الصغر كما تفترض النظرية الحدية •

وأمام هذا العجز التاريخى للنظرية الحدية يكون من الطبيعى أن يقتصر مجال سيادتها على الصعيد الأكاديمى (وفى كثير من الحالات كالفكر الاقتصادى الرسمى) تاركة مجال واقع العمل الاجتماعى ، السياسى والنقابى ، ليسود فيه فكر آخر ، يغلب عليه طابع النظرية الاقتصادية الاشتراكية بصفة عامة والنظرية الاقتصادية الماركسية بصفة خاصة •

* * *

تلك هى اتجاهات النقد الخارجى التى يمكن توجيهها الى الافتراضات الأساسية للنظرية الحدية • **اضافة النقد الداخلى الى النقد الخارجى توحى بأن النظرية الحدية ليس لديها الكثير من المعرفة العلمية التى يمكن أن تكون جزءا من علم الاقتصاد السياسى • فما الذى تصلح له هذه النظرية** اذن ؟ يمكن القول **بأنها تصلح أولا بالنسبة لما تتضمنه من أدوات تحليل ، أى أدوات فنية يمكن استخدامها فى التحليل الاقتصادى ، نقول أدوات تحليل ولا نقول مقولات نظرية ، أدوات يمكن استخدامها بشرط أن يتم ذلك على أساس سليم فيما يتعلق بنظرية القيمة والاثمان ونظرية التطور الاقتصادى** • هذا الأساس السليم لا تقدمه النظرية الحدية بأية حال من الاحوال• **وتصلح النظرية الحدية ثانيا فى تبيان ما ليس من قبيل علم الاقتصاد السياسى • فبالتعرف على نظرياتها المختلفة ندرس أمثلة لما يكون عليه الفكر الذى يقوم على أساس ايدولوجى ، حينما يتعلق الأمر بايديولوجية طبقة صاحبة المصلحة فى الابقاء على الوضع الاجتماعى القائم وضد التغيير، ومن ثم ضد اكتشاف المعرفة فى مجال الظواهر الاجتماعية الا بالقدر الذى يمكنها من الحفاظ على هذا الوضع •**

* * *

ذلك هو التحليل الوحدى للمدرسة الحدية والانتقادات التى يمكن أن توجه اليه • والتحليل الوحدى ليس الا جزءا من النظرية الحديثة بما تحتويه ، بالاضافة الى التحليل الوحدى الجزئى ، من تحليل وحدى للتوازن العام (تحليل فالراس) وتحليل جمعى ينشغل بمستوى النشاط الاقتصادى فى مجموعة • الدراسة المتوازنة للنظـرية الحديثة كانت تقتضى اذن دراسة تحليل فالراس والتحليل الجمعى على الأقل لكينز • ولكنا نكتفى بهذا القدر فى اطار برنامج السنة الاولى •

ومع تطور التحليل الاقتصادى الخاص بالاقتصاد الرأسمالى (من تحليل حدى الى تحليل كينز ، الى غيرهما) تفرض الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية نفسها باصرار متزايد فى واقع المجتمع الرأسمالى ، وهى جـوانب تبرز الطبيعة النسـبية لدرجة الرشادة الاقتصادية التى تستطيع طريقة الانتاج الرأسمالية تحقيقها • من الضرورى الآن أن نتعرف ، ولو سريعا ، على هذه الجوانب السلبية ، وهو ما سنفعله فى الباب التالى •

الباب السادس

الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية

يراغم أننا نتحدث عن الجوانب السلبية ولا نقول العيوب ، إذ تعداد هذه الجوانب لا يقصد به ادانة الاقتصاد الرأسمالى وانما هو تبيان لما ليس فى استطاعة التكوين الاجتماعى الرأسمالى تحقيقه اذ هو يتعدى دوره التاريخى • فالادانة تفترض اتخاذ موقف ضد النظام الرأسمالى، ونحن لا نتصور الانسان الواعى واقفا موقف كره من أى حضارة من الحضارات • التحليل العلمى يلزمنا أن نقدر كل حضارة ودورها تقديرا موضوعيا خاليا بقدر الامكان من أهواء الايدلوجية • كل ما فى الأمر أن وعى هذا الانسان يمكنه من أن يرى فى العملية التاريخية عمليـة تشمل البشرية فى تطورها الماضى والحاضر والمستقبل • ووعيه هـو معرفته للقوانين الموضوعية التى تحـكم هذا التطور ، وهو وعى لابد وأن يتبلور فى عمل على تغيير الواقع : استبدال تكوين اجتماعى أرقى بتكوين اجتماعى استنفذ تاريخيا • نقول هذا اذ جرت العـادة على اعتبار الجوانب السلبية عيوبا فى النظام الرأسمالى تؤخذ عليه أحيانا ويرجى اصلاحها أحيانا أخرى • ولكن تاريخ التطور الرأسمالى أثبت أنها من طبيعة النظام ، قد تنجح السياسة الواعية فى التخفيف من حدتها ولكنها لا تختفى الا باختفائه • فما هى الجوانب السلبية ؟ نقتصر هنا على المهم منها أى : سوء استخدام الموارد الانتاجية ، نمط توزيع الدخل الذى يتحدد بطبيعة الانتاج الرأسمالى ، ثم التطور غير المتوازن•

١ — سوء استخدام الموارد الانتاجية

لا تعنينا هنا الدراسة النظرية لفكرة التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية بين

النشاطات الاقتصادية المختلفة[1] وشروط تحقيق هذا التوزيع فى ظل الانتاج الرأسمالى • ولا تلك المتعلقة بماهية وشروط تحقيق التشغيل الكامل للموارد الانتاجية فى مثل هذا الانتاج[2] فالواقع أن الشروط التى تتوصل اليها هاتان النظريتان للتوزيع الأمثل وللتشغيل الكامل لا تتحقق فى العمل الأمر الذى يعنى سوء استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة فى وقت معين • كل ما يهمنا هنا هو المظاهر المختلفة لسوء استخدام الموارد الانتاجية كما تنعكس فى واقع الانتاج الرأسمالى •

نعرف أن نمط استخدام الموارد الانتاجية يتحدد بالهدف من الانتاج — وهو تحقيق الربح — وبعمل قوى السوق • ففى محاولتهم لتحقيق هذا الهدف وفى ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الانتاجية وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من المنتجين قرارات متضاربة تتعلق بنوع الانتاج والكميات التى تنتج والكميات التى تستخدم من كل عنصر ، الى غير ذلك من قرارات •

هذه الكيفية لاستخدام الموارد الانتاجية وتوزيعها بين النشاطات المختلفة تؤدى الى سوء استخدام هذه الموارد وتفوت على المجتمع زيادة فى الانتاج من الممكن تحقيقها عن طريق استخدام أكثر ترشيدا لنفس الموارد وفى ظل نفس الظروف من التقدم والخبرة الفنيين • سوء استخدام الموارد هذا يأخذ صورا كثيرة •

فهو يأخذ أولا صورة التعطل التام لقدر من الموارد الانتاجية للجماعة من قوة عاطلة ومن وسائل انتاج • ولا نقصد هنا التعطل

---

(1) Optimum Allocation of Resources هذه الدراسة النظرية تستلزم التعرض لماهية التوزيع الأمثل وما يثيره من أفكار متعلقة بالمصلحة الفردية Private Interest; intérêt privé والمصلحة الاجتماعية Social Interest; intérêt social الأمر الذى يستلزم التفرقة بين النفقة الحدية الفردية Private Marginal Cost والناتج الحدى الفردى من جانب ، والنفقة الحدية الاجتماعية social marginal cost والناتج الحدى الاجتماعى من جانب آخر . وكذلك شروط تحقيق هذا التوزيع الأمثل وخاصة توفر شروط المنافسة الكاملة (أى غياب الاحتكار الأمر الذى يبعد بواقع الانتاج الرأسمالى فى المرحلة المعاصرة عن تحقيق هذا التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية نظرا لتركيز رأس المال وسيطرة الشكل الاحتكارى فى تملك وسائل الانتاج فى الجماعة) وقدرة عناصر الانتاج على الحركة ... الخ •

(2) Theory of Full Employment; Théorie de plein emploi.

الناشىء عن الازمة الاقتصادية وانما التعطــل المزمن الذى يوجد فى مختلف مراحل الدورة الاقتصادية •

ففيما يتعلق **بالقوة العاملة** يعرف الاقتصـــاد الرأسمالى نوعـــا من **البطالة المزمنة** [1] تفوت على الجماعة نتاج عمل نسبة من القوة العاملة التى تكون متعطلة كلية أو جزئيا ، على وجه الدوام لفترة معينة أو على فترات متقطعة • ففى بريطانيا مثلا بلغ المتوسط الســـنوى لنســـبة المتعطلين فى أثناء السنوات العشرين من القرن الحالى ١٢ ٪ من مجموع عدد العمال الذين يخضعون لنظام التأمين الاجتماعى (فى ذلك الحين لم يكن العمال الزراعيون ولا عمال المنازل يخضعون لذلك النظام [2]) • وفى الولايات المتحدة الامريكية تدور نسبة المتعطلين فى فترة ما بعد الحرب، خاصة ابتداء من عام ١٩٤٨ وباستثناء سنوات الحرب الكورية ، حول ٤ر٥٪ من القوة العاملة [3] • فاذا ما أخذنا فى الاعتبار أن الاقتصاديين يقدرون نسبة البطالة الاحتكاكية (وسنتعرف على ماهيتها بعد لحظات) بما بين ٢ ، ٢ر٥٪ من القوة العاملة يبين أن ما يقرب من ٢ر٥٪ من القوة العاملة يكون فى حالة بطالة مستمرة • وفى ايطاليا تدلنا الارقـــام الرسمية على أن نسبة العمال المتعطلين المسجلين فى مكاتب العمالة تقع بين ٩ ، ١١ ٪ من القوة العاملة ابتداء من عام ١٩٥٠ • أى أن ما بين ١ر٧ ، ٢ مليون من السكان العامين وعددهم ٢٠ مليون يوجـــدون فى حالة بطالة دائمة [4] • وقد بدأ اقتصاد المانيا الغربية يعرف هذا النوع من البطالة منذ ما يقرب من السبعة أعوام •

السبب فى هذا النوع من البطالة هو عدم كفاية الطلب الفعـــال ، عدم كفاية القدرة الشرائية للجماهير المستهلكة من جانب ، وهو أمر ناتج عن التناقض بين الربح والانصبة الاخرى فى الدخل القومى وخاصة الأجـــور اذ زيادة أحداها تعنى نقصان الاخرى ، وعن عـــدم كفـــاية

---

(١) Chronical unemployment; Chômage chronique.

(٢) M. DOBB, Studies in the Development of Capitalism, p. 326

(٣) S. ROSEN, National Income, p. 226 - 227.

(٤) International Labour Office, Why Labour Leaves the Land, Geneva, 1960, p. 69.

انظر كذلك : I.L.O., Les objectifs d'emploi dans le développement économique, Genève, 1961, p. 201.

الطلب على السلع الانتاجية من جانب اخر ، وما وراء ذلك من أسباب تكمن وراء انخفاض معدل الربح أو ما يسمى فى نظرية كينز بالكفاية الحدية لرأس المـــال •

يضاف الى ذلك أن هناك نوعا آخـــر من البطالة يسمى **بالبطـــالة الاحتكاكية**[1] ناتجة عن عدم تنسيق القوى الانتاجية • وهى بطالة تنتج من انتقال العمال من عمل الى آخـــر أما لتغير فى مكونات طلب السوق (نقص الطلب على سلعة معينة وزيادته على أخرى) أو لاستخدام طرق انتاج موفرة لعنصر العمل ومصحوبة بالاستغناء عن بعض الآلات التى كانت مستخدمة من قبل • ولو أنه من الممكن اعادة اســتخدام هؤلاء العمال وادماجهم فى العملية الانتاجية الا أن ذلك يأخذ — فى ظل الانتاج الرأسمالى — بعض الوقت الامر الذى يترتب عليه بقاؤهم فى حالة بطالة مؤقته •

يزيد على ذلك أن ادخال طرق فنية جديدة فى الانتاج ، الامر الذى يؤدى الى تسهيل العمل ، قد يولد البطالة عندما يكون من شأن الطريقة المستحدثة التوفير من عنصر العمل • هذا النوع من البطالة يســـمى **بالبطالة الفنية أو التكنولوجية**[2] •

ففى صناعة تكرير البترول فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا بينما زاد الانتاج من ســـنة ١٩٤٨ الى ١٩٥٤ بنســـبة ٢٢٪ انخفض حجم العمالة من ١٤٧ ألف الى ١٣٧ ألف عامل [3] • فى حالات التوسع السريع فى النشاط الاقتصادى تختفى البطالة الفنية بعد أن تكون قد حققت أثرها على مستوى الأجور (بدفعه نحو الانخفاض كما حـــدث فى المراحل الأولى من تطور الاقتصاد الرأسمالى) ، ولكنها قد تضيف الى رصيد

---

(١) Chômage frictionnel, Frictional Unemployment

(٢) Chômage technologique, technological Unemployment
كلامنا على البطالة لا يغطى كافة أنواع التعطل المزمن . أهمها هو التعطل الجزئى underemployment; sous-emploi ويوجد عندما يعمل الفرد بصفة مستمرة وانما لفترة يومية تقل عن المعدل السائد فى الصناعة التى يعمل بها وكذلك عندما يعمل الفرد فى صناعة تكون انتاجيته فيها أقل من انتاجيته فى الصناعة التى يتناسب العمل بها مع استعداده وتكوينه الفنى والتى لا يستطيع العمل بها لعدم وجود فرص العمل .

(٣) H. BARTOLI, Cours de Systèmes et Structures économiques p. 62.

البطالة المزمنة فى حالات النمو البطىء أو الركود الاقتصادى • الأمر الذى يدفع بالبعض الى معارضة استخدام أدوات الانتاج الاتوماتيكية على نطاق واسع •

أما فيما يتعلق **بوسائل الانتاج** فالتعطل ينعكس فيما يعرف بظاهرة **الطاقة الانتاجية الزائدة** [١] • أى ابقاء جزء من الطاقة الانتاجية دون تشغيل حتى مع توافر القوة العاملة والمواد الأولية اللازمة لتشغيلها وحتى فى فترات التوسع الاقتصادى • فى كل الصناعات يستوى فى ذلك الصناعات التى تكون فى حالة انقراض والصناعات الحديثة المتوسعة • ففى الولايات المتحدة الأمريكية قدرت الطاقة الانتاجية المتعطلة فى القطاع الصناعى بما يساوى ٢٠٪ فى السنوات من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ وهى سنوات توسع النشاط الاقتصادى [٢] •

وتقدر بنفس النسبة فى سنوات ما بعد الحرب ، ابتداء من ١٩٤٧ ، وان كانت قد وصلت الى ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية الكلية فى صيف عام ١٩٥٤ [٣] • وتختلف نسبة الطاقة الانتاجية المعطلة من صناعة الى اخرى كما يبين من الجدول التالى الخاص بنسب التعطيل فى بعض الصناعات الامريكية فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ وهما من أعوام توسع النشاط الاقتصادى [٤] :

---

(١) Excess Capacity

(٢) The Brookings Institution. America's Capacity to Produce and America's Capacity to Consume. Washington, 1934, p.31.
مشار اليه فى
J. Steindl, Maturity & Stagnation in American Capitalism. Blackwell, Oxford, 1952, p. 4 - 5.

(٣) Fortune, Sep. 1954, p. 214.

(٤) U.S. News & Reports, 11, 3, 1955 & 25.5.1956.

	أوائل ١٩٥٥	ربيع ١٩٥٦
صناعة السيارات	٢٨٪	٢٨٪
صناعة الحديد	١٥٪	
صناعة القطن	٣٠٪	
صناعة أجهزة التلفزيون	٢٤٪	٤٠٪
صناعات الثلاجات	٤٦٪	
صناعة المكانس الكهربائية	٥٥٪	
صناعة الاثاث	١١٪	٥ ٪

ويرد وجود الطاقة الانتاجية المعطلة الى عدم توافر الطلب الفعال الأمر الذى يدفع الى الحد من الانتاج على النحو الذى يمكن المشروعات من تحقيق الربح ، هدف الانتاج • وهو أمر تستطيع المشروعات أن تفعله نتيجة لسيطرة الشكل الاحتكارى فى النواحى المختلفة للانتاج • .

أما **الزراعة** فينعكس تخلف الطلب الفعال على منتجاتهـا فى سـوء استخدام للموارد الانتاجية يتمثل — الى جانب اتباع طرق انتاجية ليست بأكفأ الطرق الممكنة وتبديد التربة عن طريق عدم العناية بتجديدها فى حالة وجود متسع من الاراضى الزراعية[1] — **فى الحد من الانتاج الزراعى** ، وهي سياسة تتبع في الإقتصاد الأمريكي نظرا لزيادة الانتاج بالنسبة للطلب القـائم[2] ، والطلب لا يمثل — كما عرفنا — الا الحاجة التى يصاحبها قدرة شرائية تمكن صاحبها من الحصول على السلعة • وسنرى بعد لحظات — عند دراسة نمط توزيع الدخل الذى هو من طبيعة الانتاج الرأسمالى — ان وجود زيادة نسبية فى الانتاج لا يعنى اشباع الحاجات الاجتماعية والفردية ، وانمـا يعنى زيادة فى

(١) A.R. Oxenfeldt, Economic Systems in Action. Holt, Rinhart and Winston, New York, 1957, p. 18 - 19.

(٢) المرجع السابق ص ٤٥ . انظر كذلك :

D.G. JOHNSON, Economics of Agriculture, in Survey of Contemporary Economics, B. Haley (ed) Vol. II, R. Irwin, Illinois.

J. BERNAL, World Without War, Routledge & K. Paul, London 1961, p. 296.

الانتاج بالنسبة للقدرة الشرائية القائمة • الأمر الذى قد يدفع بالمنتجين أحيانا الى القضاء على بعض المواد المنتجة وذلك للابقاء على مستوى معين من الربح عن طريق الحد من عرض هذه المواد فى السوق •

صورة ثانية من صور سـوء اسـتخدام الموارد الانتاجية فى ظل الاقتصاد الرأسمالى نشهدها عندما نرى **الموارد الانتاجية وقد وجهت لانتاج سلع ضارة من الناحية الاجتماعية ولكنها تدر ربحا فرديا ، بينما بعض الخدمات الاجتماعية فى حاجة الى مثل تلك الموارد التى لا تتجـه الى انتاجها نظرا لغياب أو لقلة الربح فى مجال هذه الخدمات** • مثـال ذلك صناعة المشروبات الكحولية فى فرنسا • البنجر يمكن استخدامه اما مباشرة كنوع من الخضروات أو فى صـناعة السكر أو فى صناعة المشروبات الكحولية • فبينما نجد نقصا نسبيا فى عرض البنجر والسكر نجد زيادة نسبية فى عرض المشروبات الكحولية تزيد حتى عن قدرة السوق على الامتصاص (يمكن اسناد ذلك الى أن الحاجة التى تشبع باستعمال البنجر كخضار أو باستعمال السكر أكثر قابلية للاشباع من الحـاجة التى تشـبع باسـتعمال المشروبات الكحـولية خاصـة بعد مرحلة معينة من مراحل التعود على هذه المشروبات للاثر الذى تحدثه على الجسم خالقة حالة الادمان ، ومن ثم فان جعل هذه السلعة متوفرة نسـبيا يؤدى الى خلق طلب أكثـر اتساعا) • زيادة عرض المشروبات الكحولية يدفع الدولة الى شراء الفائض وبيعه بخسارة فى السوق العـالمى أو اجبار أصـحاب العربات على استخدام البنزين مخلوطا بالكحول رغم أنه من الأحسن فنيا استخدام البنزين خالصا • النتيجة العامة : خسارة للجماعة فى كافة النواحى : الكميات المعروضة من البنجر والسكر أقل مما كان يمكن أن تكون عليه وبالتالى أثمانها أعلى مما كان يمكن أن تكون ومن ثم قدر من الحاجات يبقى غير مشبع• انتشار الأمراض الناشئة عن المشروبات الكحولية[1] • أى أن جزءا

---

(١) فى عام ١٩٥٢ كان معدل الوفيات الناشئة عن ادمان المشروبات الكحولية ٧ر٦ من كل ١٠٠ الف مواطن ، ١٤ فى عام ١٩٥٦ . كما كان معدل الوفيات الناشئة عن تليف الكبد ٨ر٢٢ من كل ١٠٠ الف مواطن ، ٣٣ فى عام ١٩٥٦ . فى ذلك العام كان عدد من توفى نتيجة لهذه الأمراض مساويا لـــ ٦١٠٣ شخصا . هذا الى جانب حالات المرض التى تسبب عجزا تاما أو كليا عن ممارسة أى نشاط انتاجى . الاحصاء الرسمى لهذه الحالات يدل على أنها بلغت ١٤٨٧٠ حالة . كل هذه الحقائق تتعـلق بالمجتمع الفرنسى . أنظر المرجع السابق ص ٥١ H. BARTOLI .

من الموارد الانتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدى فى النهاية الى القضاء على قدر من الموارد البشرية للجماعة . ورغم ذلك فالوضع يستمر لأنه نشاط يدر ربحا فرديا[1] . هذا فى الوقت الذى تعانى فيه معظم الاقتصاديات الرأسمالية من النقص النسبى للخدمات العامة (التعليم ، خدمات الصحة ، المواصلات ... الخ) رغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة [2] .

صورة ثالثة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى تتكشف عندما **تخصص الوحدات التى تسيطر على هذه الموارد جزءاً منها لا لزيادة القدرة الانتاجية للمجتمع وانما لزيادة الطلب الكلى حتى تتمكن من تسويق ما انتجته**. فى فترة ما بعد الحرب نجد أن نسبة من رأس المال — وهى فى تزايد مستمر — تخصص لانشاء بيوت مالية مهمتها الاقراض بفائدة بقصد تمويل عمليات الشراء بالتقسيط . هذا الجزء من رأس المال الجماعة تصبح وظيفته خلق الطلب اللازم عن طريق تمكين المستهلكين من انفاق جزء من دخلهم المستقبل فى الوقت الحاضر مقابل دفع فائدة معينة [3] .

صورة رابعة من صور سوء استخدام الموارد الانتاجية تتمثل فى **تخصيص جزء من موارد الجماعة ، البشرية وغير البشرية ، للقيام بالاعلان عن المنتجات التى تنتجها المشروعات المتنافسة** . فكأن جزءا من موارد الجماعة قد تحول عن انتاج مزيد من الناتج وخصص لتسويق ما تنتجه المشروعات الفردية . (فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وصلت نفقات الاعلان ١٢ر١ بليون دولار ، أى ٢٧ر١٪ من الدخل القومى فى عام ١٩٢٩ . ووصلت هذه النفقات فى عام ١٩٥٧ الى ٥ر١٠

---

(١) انظر J. MARCHAL, Cours d'économie politique, Génin, 1961, p. 387

(٢) انظر على سبيل المثال ما كتبه جلبرت عن الخدمات الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى .

J. K. GALBRAITH, The Affluent Society, H. Mifflin, Boston, 1958.

(٣) انظر S. TSURU (ed), Has Capitalism Changed. I. Shoten, Tokyo 1961, p. 197 - 199.

الواقع أن الشراء بالتقسيط يؤدى الى زيادة الميل الى الاستهلاك فى الزمن القصير .. انظر فى تحليل هذه الظاهرة وآثارها :

J. Steindl, On Maturity in Capitalist Economies, in, Problems of Economic Dynamics & Planning. Essays in honour of Michal Kalecki. PWN, Warszawa, 1964, p. 423.

بليون دولار أى ما يساوى ١٤ر٣ ٪ من الدخل القومى • فاذا ما أضفنا الى هذا الرقم الاخير ما ينفق على العلاقات العامة والابحاث الخاصة بالتسويق لبلغ مجموع النفقات الخاصة بالتسويق ١٥ بليون دولار أى ما يزيد على ٤٪ من الدخل القومى بالنسبة لعام ١٩٥٧)[١] •

على هذا النحو نـكون قد تعرفنا على أهم صور سـوء استخدام الموارد الانتاجية فى ظل الانتاج الرأسمالى • ومن ثم نسـتطيع أن ننتقل الى جانب آخـر من الجـوانب السـلبية للعملية الاقتصـادية الرأسمالية •

٢ ـــ توزيع الدخل فى ظل الرأسـمالية

كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومى ـــ فى صورته النقدية كصافى ما تنتجه الجماعة فى أثناء فترة معينة عادة ما تكون السنة ـــ بطبيعة عملية الانتاج • وقد عرفنـا أن الانتاج الرأسـمالى يقـوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور ، وأن وحدة الانتـاج وهى المشروع الفـردى يقوم بالانتـاج للسـوق وتختلف قوته ـــ أى قـوة المشروع ـــ وفقا لـمدى سيطرته على السـوق ، أى وفقا لدرجة احتكاره لانتاج سلعة من السلع • من هذه الطبيعةلعملية الانتاج يمكن أن نستخلص العـوامل التى يوزع على أساسها الناتج الصـافى لهـذه العمليـة بين الطبقـات الاجتماعية المختلفـة تلك العوامل هى :

١ ـــ العمل وانتاجيته ، وهذه الاخيرة تتحدد ـــ الى جانب عوامل أخرى ـــ بالفرص التى تسنح للفرد لصقل وتطوير امكانياته الانتاجية عن طريق التعليم العام والفنى والظروف المعيشية الأخرى •

Neil H. Bordon, The Economic Effects of Advertising. Irwin, Chicago, 1942, p. 48.
P. Baran, Reflections on Under Consumption, in S. Tsuru (ed.), Has Capitalism Changed ? op. cit., p. 47 ff.
فى عام ١٩٦٠ كان الانفاق المخصص لزيادة المبيعات اكبر من الانفـاق على التعليم الحكومى والخاص • انظر فى ذلك :
P. Baran & P.M. Sweezy, Economics of Two Worlds, in, On Political Economy &Economics. Essays in Honour of Oskar Lange. PWN, Warszawa, 1964, p. 23.

٢ — مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل انتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الناتج الصافى للجماعة • وزيـادة ما تحت سـيطرة فرد أو مجموعة من الافراد من وسـائل انتـاج عن حد معين تعطيهم .وة اقتصادية اضافية تمكنهم من الحصول على جزء أكبر من الناتج الصافى بالنسبة للأنصبة التى تحصل عليهـا الطبقات أو الفئات الاجتماعية الاخـرى •

٣ — النفوذ الشخصى أو السـياسى الذى يسـمح لبعض الفئات بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو مع ماتحت سيطرتهم من وسائل الانتاج •

٤ — السياسة المالية للدولة وما تؤدى اليه من اعادة توزيع الدخل أما من ناحية السياسة الايرادية أو عن طريق السياسة الانفاقية •

أهم عاملين من هذه العوامل هما ملكية أدوات الانتاج والعمل ، وبما ان ملكية وسائل الانتـاج خاصة فى ظل الانتاج الرأسمـالى فان تملك البعض يعنى استبعاد البعض الآخر ، فاذا ما أضفنا الى ذلك التركيز فى الملكية أمكننا تفهم انعدام التساوى فى توزيع الناتج الصافى للعملية الانتاجية بين الطبقات الاجتماعية انعداما يكون فى صالح الطبقة المتملكة لوسائل الانتاج وعلى حساب الطبقات غير المتملكة ، ففى بريطانيا مثلا فى سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ كان نصف رأس المال الاجتماعى مملوكا لعدد من الاشخاص (فوق سن الخامسة والعشرين) يمثلون ما يزيد بقليل عن ١٪ من السكان ، وكان ٨٠٪ من رأس المال الاجتماعى هذا مملوكا لاشخاص يمثلون ١٠ ٪ من السكان ، على تفصيل أكثر فى الجدول الآتى (خاص بانجلترا وويلز)[1] :

---

(1) Kathleln Langley, Bnulletin of the Oxford University Institute of Satistics. Des 1950, p. 353 & Feb. 1951, p. 44. Quoted in M. Dobb, Capitalism Yesterday & Today. Lawrence & Wisshart, London, 1961 p. 12.

المجموعات المتملكة لرأس المال وفقا لحجم ما يملكونه	كنسبة من السكان (أكبر من ٢٥ سنة)	ما يملكونه كنسبة من رأس المـــال الكلى
أقل من ١٠٠ جنيه استرلينى	٦٢ر٦٠	١٦ر٤
١٠٠ — ١٠٠٠	٢٧ر٧٩	١٠ر٩٩
١٠٠٠ — ٥٠٠٠	٨ر٨٧	٢١ر٥٩
٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠	١ر٣٨	١١ر٣٥
١٠٠٠٠ — ٢٠٠٠٠	ر٩—	١٦ر٤٣
٢٥٠٠٠ — ١٠٠٠٠٠	ر٣٨—	١٩ر١٨
أعلى من ١٠٠٠٠٠	ر٠٦—	١٦ر٣

بناء على ذلك اختص ١٪ من السكان بما يقرب من ٢٠٪ من الدخل ، بينما حصل النصف الأدنى من ذوى الدخول على ٢٥٪ من الدخل الكلى، وذلك بالنسبة لعام ١٩٤٧[١] .

هذا ويراعى أن اتجاه التغير فى نمط توزيع الدخل القومى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو نحو التخفيف من حدة انعدام التساوى فى توزيعه . ولكنه اتجاه يخفف من الحدة ولا يلغى طبيعة هذا النمط المرتبطة بطبيعة عملية الانتاج الرأسمالى . الجدول التالى يؤكد هذا القول فيما يتعلق بتوزيع الدخل فى الولايات المتحدة الامريكية فى عامى ١٩٣٥/١٩٣٦ و ١٩٥٥[٢] :

(١) نفس المرجع ص ١٣ .
(٢) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٢ . هذه الأرقام تعطينا نمط توزيع الدخل الشخصى (أى أنها تستبعد دخل الشركات) قبل دفع ضريبة الايراد .

ترتيب الوحدة الانفاقية (العائلةأو الفرد)وفقا للدخل الذى تحصل عليه	النسبة المئوية من الدخل الصافى التى تحصل عليها كل مجمـوعة	
	١٩٣٥ — ١٩٣٦	١٩٥٥
أدنى خمس	٤	٤
الخمس الثانى	٩	١١
الخمس الثالث	١٤	١٧
الخمس الرابع	٢٠	٢٣
أعلى خمس	٥٣	٤٥
المجمـوع	١٠٠	١٠٠

وفى عام ١٩٥٧ حين قدر الدخل اللازم لتغطية الحاجات الضرورية لاسرة واحدة (بمتوسط عدد أفراد ٣ر٦٥) فى ظل الظروف الاجتماعية ومستويات الأسعار فى المجتمع الامريكى بأربعة الاف دولار كدخل سنوى (بعد دفع الضريبة) نجد أن ٣ر٣٦٪ من العائلات الامريكية لا تحصل على هذا القدر وفقا لاحصائيات توزيع الدخل القومى • وأن ٥ر٢٤٪ من العائلات يحصل على دخل سنوى (قبل الضريبة) مساويا لمبلغ ٣٠٠٠ دولار[1] • ومن ثم فرغم الشوط الذى قطع نحو انقـاص الدخول الكبيرة جدا فان مشـكلة انعدام التسـاوى فى توزيع الدخل ما زالت قائمة ، ولو أن حدتها قد قلت • كما أن مشكلة الفقر الشديد لا تزال مشكلة خطيرة[2] » •

يترتب على انعدام التساوى فى توزيع الناتج الصافى لعملية الانتاج انعدام التساوى فى المستويات المعيشية : فى الغذاء ، فى الملبس ، فى الصحة ، فى التعليم والثقافة ، الخ •••

هذه الصورة لانعدام التساوى أمام توزيع الدخل القومى تزداد حدة اذا ما تخطينا العلاقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية فى داخل

(١) Leo Huberman, The Distribution of Income. Monthly Review. Vol. II, No. 324, July - August 1959 p. 97.

(٢) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٦ .

الاقتصاد الواحد ووسعنا من اطار الصورة حتى تشمل المجتمعات المتخلفة اقتصاديا التى كانت — وما زال الجزء الاكبر منها — تلعب دور الاقتصاد التابع للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى وقت كانت طريقة الانتاج الرأسمالية تسود فيه العالم أجمع • فكلنا — ونحن أبناء أحد هذه المجتمعات — نعرف عن المستوى المعيشى لغالبية أفراد هذه المجتمعات •

٣ — التطور غير المتوازن

يتميز تطور الاقتصاد الرأسمالى بأنه تطور غير متوازن سواء من الناحية الزمنية أو من الناحية المكانية :

من الناحية الزمنية : من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن يتطور من خلال الازمات ، من خلال انقطاع دورى للسير العادى لعملية الانتاج واعادة الانتاج ، انقطاع يتمثل فى انكماش فى القوى الانتاجية المستخدمة الامر الذى يؤدى الى نقص فى الاستهلاك النهائى وفى الاستهلاك المنتج أى فى استخدام الموارد الانتاجية فى انتاج السلع والخدمات ، هذا فى الوقت التى توجد فيه حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة • النتيجة أن يبدأ الانتاج فى الفترة التالية على مستوى أقل انخفاضا من أعلى مستوى بلغه فى الفترة السابقة • هذا الانقطاع يحدث بطريقة دورية تكسب تطور الاقتصاد الرأسمالى صفة التطور من خلال التقلبات ، من خلال المرور بفترات توسع اقتصادى يعقبها فترة توقف وانكماش يعود بعدها الاقتصاد الى التوسع المصحوب فى كثير من الاحيان بالتضخم • وهكذا الأمر الذى يمكننا من أن نرى تطور الاقتصاد الراسمالى كتعاقب مستمر للدورات الاقتصادية[1] • بل شهدت الحقبة الاخيرة تعايش الاتجاه التضخمى مع البطالة وتعطل الموارد المادية ، وخاصة فى الاقتصاد الامريكى •

---

(١) يمر النشاط الاقتصادى بأربع مراحل تكون الدورة الاقتصادية : مرحلة الأزمة crise ; criese مرحلة الانكماش أو الكساد dépression, depression

مرحلة الانتعاش reprise / recovery ومرحلة التوسع boom, expansion

يمكننا أن نميز الدورات التالية فى تطور الاقتصاد الرأسمالى : دورة ١٨١٦ — ١٨٢٥ دورة ١٨٢٥ — ١٨٣٦ ، دورة ١٨٣٦ — ١٨٤٧ ، دورة ١٨٤٧ — ١٨٥٧ ، دورة ١٨٥٧ — ١٨٦٦ ، دورة ١٨٦٦ — ١٨٧٣ ، دورة ١٨٧٣ — ١٨٨٢ ،دورة ١٨٨٢—١٨٩١ ، دورة ١٨٩١ — ١٩٠٠ ، دورة=

يترتب على هذا التطور من خلال الازمات تبديد للموارد الانتاجية للمجتمع تبديدا يتمثل فى تعطيل جزء كبير من الأيدى العاملة ، والقضاء على جزء من ادوات الانتاج وتعطل جزء آخر ، والتخلص من بعض المنتجات التى لا سوق لها • ففى أثناء الكساد الكبير — وهو أقسى كساد شهده الاقتصاد الرأسمالى — بلغت نسبة المتعطلين فى السنوات من ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ٢٢٪ من القوة العاملة المسجلة فى بريطانيا[١] • و ٢٧٪ فى الولايات المتحدة الامريكية (١٣ مليون شخص[٢] من قوة عاملة تعدادها ٤٧٫٥ مليـــون تقريبا [٣]) • كما بلغت نسبة الطـــاقة الانتاجية المتعطلة فى الصناعة الامريكية ٥٠٪ ، وتقدر نفس النسبة فيما يخص الصناعة البريطانية [٤] • أما فى فترة ما بعد الحرب فقد بلغت نسبة القوة العاملة المتعطلة فى الاقتصاد الامريكى فى اثناء ازمة عام ١٩٤٩ ما يزيد على ٧٪ من القوة العاملة[٥] وما يقرب من ٧٪ فى اثناء أزمة ١٩٥٨ [٦] • وكانت النسبة المماثلة للاقتصاد الدانمركى مثلا ٩٫٦٪ [٧] • فى نفس الوقت زادت نسبة الطاقة الانتاجية المتعطلة حتى وصلت الى ٤٧ ٪ فى بعض الصناعات كصناعة الحديد الأمريكية[٨]

أما من **الناحية المكانية** : فيمكن القول بأن تطور الاقتصاد الرأسمالى غير متوازن بأكثر من معنى :

= ١٩٠٠ — ١٩٠٧ ، دورة ١٩٠٧ — ١٩١٣ ، دورة ١٩١٣ — ١٩٢١ ، دورة ١٩٢١ — ١٩٢٩ ، دورة ١٩٢٩ — ١٩٣٧ ، دورة ١٩٣٧ — ١٩٤٩ ، دورة ١٩٤٩ — ١٩٥٣ ، دورة ١٩٥٣ — ١٩٥٨ : هذا ويلاحظ أن حدة الأزمات كانت فى ازدياد مستمر الى أن بلغت أقصاها فى الكساد الكبير عام ١٩٢٩ ، كما يلاحظ بالنسبة لدورات فترة ما بعد الحرب الثانية قصر مدة الدورة وخفة حدتها نسبيا . أنظر فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكى
J. Marczwskl. La conjoncture économique des Etats 1950 - 1960. Cahiers de L'I.S.E. A. Série AC, No. 1 Sept. 1961.

(١) D. Dillard. The Economics of J.M. Keynes. Lockwoods & son, London, 1956. p. 22.

(٢) M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 326 - 328.

(٣) I.L.O. Why Labour Leaves the Land p. 23.

(٤) M. DOBB المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٢٦ .

(٥) S. ROSEN المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٥٣ .

(٦) M. Crouzet, L'Epoque Contemporaine, p. U.F. Paris. 1961, p.412.

(٧) U.N. World Economic Survey, 1958 ; New York, 1959, p. 193.

(٨) M. Crouzet المرجع السابق الاشارة اليه ص ٤١٢ .

— من زاوية العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة فان تطور الاقتصاد الرأسمالى يتميز بأن بعض قطاعات النشاط الاقتصادى تكون متخلفة بالنسبة للبعض الآخر • المثل التقليدى فى هذا الشأن هو تخلف الزراعة فى الاقتصاديات الرأسمالية بالنسبة للصناعة •

— من زاوية العلاقة بين المناطق المختلفة فى داخل الاقتصاد الرأسمالى تبين دراسة الاقتصاديات المختلفة أن فى غالبيتها توجد مناطق متأخرة بالنسبة للمناطق الاخرى فى داخل الاقتصاد الواحد • مثال ذلك جنوب الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لشمالها • اسكتلانده وويلز بالنسبة لانجلترا فى المملكة المتحدة البريطانية • جنوب فرنسا بالنسبة لشمالها ، شرق المانيا • (فيما قبل الحرب العالمية الثانية) بالنسبة لغربها ، جنوب ايطاليا بالنسبة لشمالها ، وهكذا •

— من زاوية العلاقة بين البلدان المختلفة فى داخل السوق العالمى عندما كانت تسيطر عليه طريقة الانتاج الرأسمالى أدى التطور الرأسمالى الى وجود نوعين من الاقتصاديات : اقتصاديات الدول الرأسمالية وكانت تلعب دور الاقتصاد المتبوع واقتصاديات الدول الاخرى التى كانت تلعب دور الاقتصاد التابع • طبيعة العلاقة بين النوعين من الاقتصاد تمخضت عن ظاهرة التخلف الاقتصادى فى العصر الحديث ، تخلف المجتمعات التى كانت اقتصادياتها تلعب دور الاقتصاد التابع •

* * *

على هذا النحو نكون قد انتهينا من الكلام عن الجوانب السلبية للعملية الاقتصادية الرأسمالية ، وهى جوانب تمثل ما لا يقدر التكوين الاجتماعى الرأسمالى على تحقيقه ، وتنعكس فى حقيقة مؤداها أن معدل النمو الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية يعانى من اتجاه هبوطى فى الزمن الطويل جدا[1] • فمتوسط النمو السنوى للانتاج الصناعى فى الدول الرأسمالية المتقدمة فى الفترة من ١٨٦٠ — ١٩١٣ (وهو ١ر٢٪ فى بريطانيا ، ٨ر٢٪ فرنسا ، ١ر٤٪ فى ألمانيا ٦ر٤٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية) أعلى منه فى الفترة من ١٩١٣ — ١٩٥٨ (وهو ٢ر٢٪ فى بريطانيا ، ٩ر١٪ فى فرنسا ، ٤ر٢٪ فى ألمانيا ،

---

(1) A declining Secular Trend

٣ر٣٪ فى الولايات المتحدة الامريكية)[1] • تلك الجوانب السلبيةتفسر النتيجة التى وصل اليها البعض من أن « مجموع ما تنتجه الولايات المتحدة الأمريكية من دخل فى ظل ظروف التوسع الاقتصادى لا يهيىء للأفراد ما يعتبره غالبية الأمريكيين مستوى معيشيا معقولا حتى لو كان الدخل موزعا توزيعا عادلا »[2] • بمعنى آخر لا يمثل النمط الحالى لاستخدام الموراد الانتاجية فى الاقتصاديات الرأسمالية أرشد استخدام لهذه الموارد • اعادة تنظيم المجتمع على أسس اشتراكية تمثل فى الواقع — من وجهة النظر الاقتصادية — محاولة المجتمع تحقيق استخدام أرشد للموارد الانتاجية ، وهو ما يتم فى اطار طريقة الانتاج الاشتراكى •

---

(١) S.J. Patel, Rates of Industrial Growth in the Last Century 1860-1958 Economic Development and Cultural Change, Vol. IX No. 3 April 1961 ,p. 317.

فى الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠ كان متوسط معدل الزيادة السنوية للناتج القومى الكلى Gross National Product للولايات المتحدة الأمريكية ٢٪ ، فاذا أخذنا فى الاعتبار أن المعدل السنوى لزيادة السكان فى هذه الفترة هو ٦ر١٪ تبين أن متوسط معدل زيادة دخل الفرد فى السنة هو ٤ر—٪
J. Marczwski, p. 10

(٢) A. Oxenfeldt المرجع السابق الاشارة اليه ص ٣٤ •

الجزء الثالث

الاقتصاد السياسى والاشتراكية

تمهيد [1]

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، كما رأينا ، بخصائص تخلق منها طريقة للانتاج تختلف عن طرق الانتاج السابقة عليها من حيث طبيعة روابط الانتاج ، والهدف من الانتاج والميكانزم الذى تعمل من خلاله العملية الاقتصادية ، وهو ميكانزم التخطيط •

هذه الطبيعة المختلفة لطريقة الانتاج الاشتراكى تستلزم اطارا عاما للنشاط الاقتصادى يعكس روابط الانتاج السائدة ويمثل التنظيم اللازم لامكانية تحضير خطة الاقتصاد القومى وتنفيذها والرقابة عليها • هذا الاطار التنظيمى أصبح يمثل ما يمكن تسميته بالتركيب التنظيمى [2] للاقتصاد الاشتراكى المخطط •

على أساس هذا التركيب التنظيمى يعمل الاقتصاد الاشتراكى ويتطور من خلال عملية التخطيط . مؤدي هذه العملية تحديد الهدف العريض الذى تسعى الجماعة الى تحقيقه فى فترة طويلة مستقبلة تمثل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى ، ثم بيان الأهداف التى يتعين تحقيقها فى الفترات الزمنية المتعاقبة المكونة لهذه

---

(١) قمت بكتابة هذا الجزء المتعلق بالمشكلات الخاصة بالاقتصاد الاشتراكى فى مرحلة سابقة . والواقع أن قراءاتى طوال الأعوام الأخيرة والتطورات التى حدثت ، وتحدث ، فى المجتمع العالمى بصفة عامة وفى المجتمعات التى تحاول بناء أساس المجتمع الاشتراكى بصفة خاصة ، بالاضافة الى الحقيقة التى مؤداها أن النظرية الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى ما تزال فى طور التكون ، كل ذلك لابد وأن يدفعنى الى اعادة النظر فى تصورى النظرى لمشكلات الاقتصاد الاشتراكى . الأمر الذى كان يتحتم معه اعادة كتابة هذا الجزء على نحو يجعله أقدر على تصوير مفهومى الحالى للنظرية الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى . ولكن ضيق الوقت المخصص لخروج الكتاب — الذى يخرج فى ظروف أقرب ما تكون الى ظروف الاجهاض الفكرى ، ظروف البحث والكتابة فى الجامعة المصرية — هو الذى يحول دون ذلك .

(٢) Institutional structure; structure institutionnelle

الفترة الطويلة • لكل فترة من هذه الفترات الزمنية المتعاقبة توضع خطة عامة تشمل الاقتصاد القومى وتتضمن الأهداف اللازم تحقيقها فى أثناء هذه الفترة والأعمال الملموسة التى يتعين القيام بها من أجل تحقيـــق هذه الأهـــداف • وضع هذه الخطـــة العامة هو من عمـــل هيئات التخطيط من الناحية الفنية ويستلزم تعبئة جماهير المنتجين • واذا ما اقبلت الفترة الزمنية التى تغطيها الخطة انكبت الوحـــدات الانتاجية المختلفة والهيئات التى تعلوها فى هرم التنظيم الاقتصادى على تنفيذ هذه الخطة • تلك هى عملية التخطيط ، عملية الانشـــغال المستمر للمجتمع فى تحضير خطة لتنفيذها تنفيذا يصبح الأســـاس لتحضير خطة أخرى ، وهكذا •

تحضـــير الخطـــة وتنفيـــذها يعنى اتخـــاذ موقف من المشـــكلات الاقتصادية التى تثور فى أثناء سير العملية الانتاجية وحلها أولا فى ثنايا الخطة ثم محاولة تحقيق هذا الحل فى واقع العمل الاقتصادى والاجتماعى • وتتميز العملية الاقتصـــادية المخططة عما ســـبقها من أشكال للعمليـــة الاقتصادية بأن المشـــكلات الاقتصادية تثور فيهـــا على نحو مغاير وتستلزم حلولا بطريقة هى الأخرى مغايرة •

على أســـاس معرفتنـــا للخصـــائص الجوهرية لطريقة الانتـــاج الاشتراكية [1] ، نستكمل دراستنا لهذه الطريقة بالتعرف :

ــ أولا : على التركيب التنظيمى للاقتصاد الاشتراكى •

ــ ثانيا : على عملية التخطيط ، حيث نقوم بدراسة تهدف الى تتبع المراحل التى تمر بها خطة الاقتصاد القومى بين التحضير والتنفيذ ، وذلك من الناحية الفنية ، وهى دراسة تمكننا من التعرف على المشكلات الاقتصادية التى تثور عند تحضير الخطة أو عند تنفيذها •

ــ ثالثا : على المشكلات الاقتصادية كما تعـــرض فى الاقتصـــاد الاشتراكى المخطط •

تلك هى الموضوعات الثلاثة التى ننشغل بدراستها فى الأبواب الثلاثة الآتيـــة •

---

(١) أنظر فيما سبق ، الفصل الثالث من الباب الثالث •

الباب السابع

التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط[1]

يستلزم التطور المخطط اعادة تنظيم المجتمع على نحو يسمح بالقيام بعملية التطور الواعى . اعادة تنظيم المجتمع تتم عن طريق تحقيق شروط تنظيمية أساسية تمثل الاطار التنظيمى للتخطيط الاقتصادى . توفر بعض هذه الشروط لازم للبدء فى محاولات التطور المخطط ، ولا يمكن أن يسير الاقتصاد القومى فعلا سيرا مخططا الا بتوافرها جميعا . هذه الشروط هى :

١ — القضاء على مراكز السيطرة الاقتصادية الأجنبية . وهو شرط يمليه التفسير الصحيح لظاهرة التخلف الاقتصادى كظاهرة احتوتها عملية تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى التى أدت — فى وقت سادت فيه طريقة الانتاج الرأسمالى — الى ظهور نوعين من المجتمعات أحدهما رأسمالى متقدم والآخر متخلف . والثانى تابع للاول . الخروج من التخلف يستلزم القضاء على علاقة التبعية . أولى الخطوات فى هذا الاتجاه تتمثل فى القضاء على النفوذ الأجنبى فى داخل الاقتصاد القومى ، أى على المراكز التى كانت تربط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتبوع (يتم ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال السياسى ثم اتخاذ الخطوة الأولى فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى عن طريق القضاء على السيطرة الاقتصادية للاجانب . تحقيق الاستقلال الاقتصادى لا يتم فعلا الا ببناء اقتصادى قومى متماسك) . **تتمثل نتيجة تحقيق**

---

(١) Organisational structure, la structure organisationnelle اصطلاح « التركيب » التنظيمى للتفرقة بينه وبين الهيكل الاقتصادى بالمفهوم الذى رأيناه فى الباب الثالث ، وذلك رغم أن الكلمة التى تستخدم فى الانجليزية أو الفرنسية — وهى Structure — واحدة .

هذا الشرط فى تملك الدولة لعـدد من المشروعات التى كانت مملوكة للأجانب .

٢ ـ الشرط الثانى يتمثـل فى القضاء على السيطرة الاقتصـادية للطبقات الاجتماعية المعادية فى الداخل ، أى للطبقات التى تأخذ موقفا معاديا من المجتمع الجديد المراد بناء الأساس الاقتصادى له (الطبقات المعادية للاشتراكية عنـد بناء أسس المجتمع الاشتراكى) . يتـم ذلك عن طريق تأميم المشروعات التى تحت سيطرتها . **تنعكس نتيجـة تحقيق هذا الشرط فى تملك الدولة ، والدولة الاشتراكية ، لعـدد من المشروعات فى مختلف نواحى النشاط الاقتصادى .**

٣ ـ نتيجة لتحقيق هـذين الشرطين ولضرورة سـيطرة الدولة ، والدولة الاشتراكية ، على الجزء الأكبر من وسائل الانتـاج كشرط اساسى للقيام بعملية التخطيط (كما رأينا فى الفصل الثالث من الباب الثالث) تصبح الدولة مالكة لعدد كبير من الوحدات الاقتصادية فى مجال الانتاج والخدمات الأمر الذى يعنى أن طبيعة جديدة قد ظهرت للعلاقات السائدة : سواء بالنسبة للعلاقة بين السـلطة المركزية والوحـدات الاقتصادية أو فيما يتعلق بالعـلاقات فى داخل الوحدة الاقتصـادية نفسها أو فيما يخص العلاقة بين الوحدات الاقتصادية بعضها البعض . ظهور هذه الطبيعة الجديدة للعلاقات يستلزم تنظيما جديدا لوحدات الاقتصاد القومى (أو على الأقل تلك التى أصبحت مملوكة للدولة) على نحو يضمن تحقيـق الاطار التنظيمى اللازم لتحضـير الخطة وتنفيذها . تخلف هذا الاطار يجعل من غير الممكن تحضير الخطـة وتنفيذها ويجعل الكلام عن اقتصاد مخطط عبثا يتعين ألا نعطيه غـير دلالته .

هناك اذن **ثلاثة أنواع من العلاقات** : العلاقة بين السلطة المركزية (الدولة) والوحدة الاقتصادية ، العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية والعلاقات بين الوحدات الاقتصادية . هذه العلاقات كانت تجد تنظيما معينا سابقا على تدخل الدولة وتملكها لعدد من الوحدات الاقتصادية : فالعلاقة بين السلطة المركزية والوحدة الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة كانت قاصرة على ما للدولة من سلطة التحقق من احترام القـواعد القانونية المنظمة للمجتمع فى مجموعه وتلك الخاصة بنوع النشاط الذى تمارسه الوحدة الاقتصادية . ولم تكن العلاقة بين الدولة والوحـدة

الاقتصادية الفردية تتعدى هذا فى مجتمع الأصل فيه ألا تقوم الدولة الا بدور محدود نسبيا فى الحياة الاقتصادية •

أما فيما يتعلق بالعلاقات فى داخل الوحدة الانتاجية المملوكة ملكية خاصة فتنظيمها الداخلى كان يتوقف على ارادة صاحب المشروع فيما يتعلق بالادارة • مظهر مباشرة الارادة كان يتمثل فى اختيار أحد الأشكال القانونية للمشروع (مشروع يقوم به فرد واحد أو شركة أشخاص (شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أو شركة خاصة) أو شركة أموال (شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم) أو شركة ذات مسئولية محددة)[1] • الادارة يقوم بها دائما صاحب المشروع أو من ينوب عنه على النحو الذى ينظمه القانون بالنسبة للشكل الذى اختاره لمشروعه ، يكمله فى ذلك النصوص التى وردت فى عقد الشركة ولم يكن فيها مخالفة للنظام العام أو القانون • أما العلاقة بين صاحب العمل والعمال فتحكمها كقاعدة عامة ظروف السوق وعقود العمل والقوانين المنظمة لهذه العلاقة •

---

(١) شركة التضامن هى الشركة التى تتكون من شريكين أو اكثر يكونون مسئولين بالتضامن فى جميع أموالهم عن التزامات الشركة . وشركة التوصية البسيطة هى « الشركة التى تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصون» . شركة المحاصة هى «شركة مستترة ليست لها شخصية معنوية تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح والخسائر الناشئة عن عمل تجارى واحد أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص » . وشركة المساهمة هى « الشركة التى يجزأ فيها رأس المال الى أسهم متساوية القيمةوقابلة للتداول والانتقال بالوفاة ،ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التى يملكها ولا تعنون باسم أحد الشركاء » . أما شركة التوصية بالأسهم فتقترب من شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس مالها الذى يقسم الى أسهم قابلة للتداول . بيد أنها تتميز عن شركة المساهمة بوجود فريقين من الشركاء : شركاء متضامنين مسئولين مسئولية مطلقة وتضامنية عن ديون الشركة ، وشركاء موصين تتمثل حصصهم فى أسهم قابلة للتداول وتنتقل ملكيتها بالوفاة . ولشركة التوصية بالأسهم عنوان لا يشمل الا أسماء الشركاء المتضامنين . أما الشركة ذات المسئولية المحدودة فهى شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا ، ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته . ويمتنع عليها الالتجاء الى الاكتتاب العام ، كما أن انتقال حصص الشركاء فيها مقيد غير مطلق . أنظر فى ذلك وفى القواعد المنظمة لتكوين ونشاط وانقضاء كل نوع من هذه الشركات : الوجيز فى القانون التجارى للاستاذ الدكتور مصطفى كمال طه . منشأة المعارف بالاسكندرية . ١٩٦٦ ، ص ١٤٣ وما بعدها .

أما فيما يخص العلاقات بين الوحدات الاقتصادية المملوكة ملكية خاصة فهى علاقات مبادلة كانت تتم عن طريق علاقات تعاقدية يحكمها تنظيميا القوانين المنظمة للعلاقات التى يهتم بها القانون التجارى والقانون المدنى ، ويحكمها موضوعيا قوى السوق كمحددة للاثمان والعوامل الأخرى التى يتم على أساسها التعاقد •

كانت هذه هى العلاقات فى الوضع السابق على تملك الدولة للوحدات الاقتصادية : العلاقة بين الدولة والوحدة الاقتصادية تقوم على أساس أن الأصل هو قيام المشروع الفردى بالنشاط الاقتصادى وأن تدخل الدولة فى هذا النشاط ضيق الحدود • العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية تقوم على أساس تملك وسائل الانتاج ملكية خاصة تخول صاحب المشروع سلطة فى الاستغلال والتصرف ومن ثم فى ادارة المشروع ، كما تحدد مركزه فى تعامله مع العمال عندما يشترى منهم القدرة على العمل كسلعة • أما العلاقات بين الوحدات الاقتصادية فتقوم على أساس تملك كل صاحب مشروع لمشروعه ووقوفه من الآخر موقف مقابلة يتحدد فيه مركزه بمدى ماله من سيطرة فى السوق الامر الذى يتحدد بمقدار ما تحت يده من وسائل انتاج •

تدخل الدولة (والدولة الاشتراكية) لتملك الوحدات الاقتصادية يغير من طبيعة هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات تغيرا يقوم على تغير أساس هذه العلاقات • فالدولة تصبح المالكة لهذه الوحدات حتى يمكنها أن تباشر مسئوليتها فى بناء المجتمع الجديد (عن طريق تحقيق تركيب تنظيمى معين ، كما سنرى ، وتخطيط العملية الاقتصادية) ومن ثم تغيرت طبيعة العلاقة بينها وبين الوحدة الاقتصادية ووجب اعادة تنظيمها على نحو يمكن الدولة من القيام بدورها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية • والوحدة الاقتصادية لم تعد مملوكة لفرد أو لمجموعة من الأفراد الأمر الذى كان يستبعد بقية العاملين فى الوحدة عن ملكية وسائل الانتاج فيها ومن ثم عن سلطة اتخاذ القرارات ، وهو أمر يغير من طبيعة العلاقات التى تقوم بين العاملين ويستلزم اعادة تنظيمها • والوحدات الاقتصادية المختلفة لم تعد مملوكة لأفراد متعددين يقف كل منهم من الآخر موقف مقابلة قد تتضارب فيه المصالح، وانما هى مملوكة للدولة الأمر الذى يغير من طبيعة العلاقات بينها ويستلزم اعادة النظر فى تنظيمها •

تغير طبيعة هذه العلاقات يستلزم اعادة تنظيمها على نحو يمكن من تحقيق أداء مخطط للاقتصاد القومى الأمر الذى يجعل من الممكن تحقيق أهداف المجتمع الجديد بدرجة تكبر أو تصغر (حسب الأحوال) من الرشادة الاقتصادية • تحقيق اعادة التنظيم هذه على نحـو معين **تعطينا النمط التنظيمى لوحدات الاقتصاد القومى الذى يمكن فى ظله أن تقوم (أو لا تقوم) بوظيفتى تحضـير وتنفيذ خطة الاقتصـاد القومى • هذا النمط التنظيمى هو ما نطلق عليه اصـطلاحا التركيب التنظيمى للاقتصاد المخطط • وهو يمثل مع الشروط التنظيمية الأخرى الاطار التنظيمى**لعملية التخطيط ، عملية تحضير الخطة وتنفيذها •

يهمنا من هذه الشروط التنظيمية التى تحقق الاطار اللازم لعمليـة التخطيط التركيب التنظيمى للاقتصاد القومى الذى يمكن من قيـام عملية التخطيط ليس فقط فى جانبهـا الفنى وانمـا كذلك فى جانبهـا الاجتماعى والسياسى (على النحو الذى سنراه تفصيلا فى البـاب التالى) • فالأمر يتعلق بالتنظيم الذى يسمح للمنتجين المبـاشرين بالمشاركة الايجابيـة فى تحضير الخطة وتنفيذها ، أى التنظيم الذى يضمن اقامة ديمقراطية حقيقية وتوفير حرية تداول الأفكار والاقتراحات والانتقـادات •

وسنقتصر هنا على التعرض للتصوير النظرى لمشـكلة التنظيـم الاقتصـادى •

تتحلل عملية التخطيط ــ كما سنرى فى الباب التالى ــ الى نوعين من العمل : عمل خاص بتحضير الخطة (أو اعدادها) ، وهو ما نسميه بالعمل التخطيطى[1] ، وعمل يتمثل فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة ، أى ادارة أو تسيير الوحدات الاقتصادية على نحو يمكن من تحقيق الأهـداف الواردة فى الخطـة ، فالأمـر يتعلق اذن بالادارة الإقتصادية أو التسيير الإقتصادي (2) .

---

(١) Planning work; travail de planification

(٢) Economic administration; gestion économique.

فيما يتعلق بالعمل التخطيطى (باعداد الخطة) رأينا أن جوهر الخطة هو تحديد أهداف التطور الاقتصادى والاجتماعى فى فترة مستقبلة وكذلك الوسائل الرئيسية التى يتعين اتباعها للوصول الى هذه الأهداف. نقطة البدء اذن هى تحديد هدف للاقتصاد القومى فى مجموعه. السلطة المركزية — التى تمثل المركز بالنسبة للوحدات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومى — هى التى توجد فى مركز يمكنها من رعاية نتيجة النشاط الاقتصادى القومى وتحديد هذا الهدف . فى نفس الوقت لا يمكن تحضير الخطة دون مساهمة الوحدات الاقتصادية التى تقوم بالأعمال المنفذة للخطة وذلك اذا أريد أن يكون للخطة حظ من التنفيذ العملى . لا بد اذن من اشتراك المركز (السلطة المركزية) والوحدات المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى (الوحدات الانتاجية) فى العمل الخاص بتحضير الخطة ، أى فى العمل التخطيطى ، الأمر الذى يستلزم وجود هيئات تختص بالعمل التخطيطى على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة .

أما فيما يخص التسيير الاقتصادى فالوحدة الاقتصادية (سواء فى مجال الانتاج المادى أو الخدمات) هى التى تقوم بالنشاط الاقتصادى فى ظل ظروفها التى قد تختلف عن ظروف الوحدات الأخرى ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تتخذ غالبية قرارات تسيير الوحدة على مستوى الوحدة ذاتها .ولكن من ناحية أخرى الأصل فى الاقتصاد الاشتراكى أن الوحدة الاقتصادية تقوم بتحقيق أهداف تمثل فى الواقع وسائل لتحقيق الهدف الاجتماعى ، أى هدف الاقتصاد القومى فى مجموعه . ومن هنا مبت الحاجة الى ضمان سير الوحدات الاقتصادية على نحو لا يخرج بالاقتصاد القومى عن هدفه ، الامر الذى يستلزم أن يختص ببعض قرارات التسيير الاقتصادى الهيئة المثلة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، أى السلطة المركزية . لا بد اذن من اشتراك المركز والوحدات المكونة لقاعدةالنشاط الاقتصادى فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة ، أىفى التسيير الاقتصادى ، الامر الذى يستلزم وجود هيئات للتسيير الاقتصادى على مستوى المركز وعلى مستوى القاعدة .

النتيجة انه للقيام بالنوعين من العمل (العمل التخطيطى والتسيير الاقتصادى) يتعين وجود نوعين من الهيئات : هيئات للتخطيط وهيئات

للتسيير أو الادارة • كما يتعين وجود هذين النوعين من الهيئات على المستويين : مستوى المركز ومستوى القاعدة (الوحدات الاقتصادية) • كما يلزم اشتراك هيئات التخطيط على مستوى المركز والقاعـدة فى تحضير الخطة ، ويلزم اشتراك هيئـات التسيير على مسـتوى المركز والقاعدة فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة •

اذا كان اشتراك المركز والقاعدة فى النوعين من العمل ضرورة تعين توزيع العمل بين الاثنين لتحديد الدور الذى يقوم به كل منهما (وبالتالى تحديد مسئوليته) • يتم ذلك عن طـريق تنظيم العلاقـة بين المركز والقاعدة • وينجم عن مدى الدور الذى يقوم به كل منهما درجة معينة من المركزية (أو اللامركزية)[1] سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطى أو باتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى •

نبادر من الآن ونقول أنه **أيا ما كان الامر بالنسبة لتوزيع العمـل (التخطيطى والتنفيذى) بين المركز والقاعدة فانه يتعين الحرص على معرفة أن التخطيط الاقتصادى كطريقة لاداء الاقتصاد الاشـتراكى يستلزم حدا أدنى من المركزية أى من الدور الذى يقوم بـه المركز ، وهو الحد اللازم لرعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى رعاية مقدمة (عن طريق تحديد هدف للاقتصاد القومى فى مجموعه) وضمان تحقيق هذه النتيجة عند تنفيذ الخطة • فيما وراء هذا الحـد الادنى من المركزية تتحدد اختصاصات المركز والقاعدة بنمط تنظيم العـلاقة بينهمـا •**

فاذا ما حددت علاقة الوحدة الاقتصادية بالمركز وتحدد بالتالى الدور الذى تقوم به الوحدة الاقتصادية عند تحضير الخطة وتنفيذها تثور مشكلة تنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية • يضـاف الى ذلك أن قيام الوحدات الاقتصادية بنشاطها (خاصـة عند تنفيذ الخطة) يعنى بالضرورة دخولها فى علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات ، الأمر الذى يلزم معـه تنظيم الأسس التى تقوم عليها هذه العلاقات •

---

(١) Centralisation & decentralisation

كيفية تنظيم هذه الأنواع الثلاثة من العلاقات يعطينا نمط التنظيم الاقتصادى وهو يثير من القضايا ما يعد من أهم المشكلات التنظيمية في الإقتصاد الإشتراكي ، وذلك لما لنمط التنظيم المتبع من آثار على كفاءة الجهاز الانتاجى وعلى الوضع الاجتماعى لمختلف الفئات الاجتماعية المشتركة فى عملية الانتاج • نسارع من الآن بالقول بأن **حل هذه المشكلات والتوصل الى التنظيم الانسب ليس بالامر السهل كما أنه ليس فى الامكان تقديم نموذج لحل يوفق بين الاعتبارات المتضاربة ويصلح لكل الحالات ، اذ أنسب الحلول أمر يتوقف على مستوى التطور الذى وصلت اليه القوى الانتاجية للمجتمع ونوع روابط الانتاج السائدة ومدى سيطرة قيم المجتمع الجديد • نمط التنظيم الاقتصادى يتحدد اذن بمستوى تطور الاقتصاد القومى (وهو مستوى يحدد درجة تعقيد الاقتصاد القومى أى تعدد النشاطات وتعدد الوحدات التى تقوم بكل نشاط وكذلك حجم الوحدات الانتاجية •• الى غير ذلك) ويعكس نوع روابط الانتاج السائدة • ومن ثم فانه يتوقف على المرحلة التى يمر بها تطور الاقتصاد المخطط أو الاقتصاد الذى يراد تخطيطه • هنا تشير التجربة التاريخية الى ضرورة التفرقة بين بناء الأساس الصناعى (مرحلة التصنيع) وبين المرحلة التى تليها• يترتب على ذلك ان البحث عن النمط الأنسب للتنظيم الاقتصادى يتعين أن يأخذ فى الاعتبار المرحلة التى يمر بها الاقتصاد القومى ومستلزمات هذه المرحلة •**

فى هذه الدراسة النظرية لمشكلة التنظيم الاقتصادى سنتعرض :

أولا : لتنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة •

ثانيا :لتنظيم العلاقات فى داخل الوحدة الاقتصادية •

وثالثا : لتنظيم العلاقات بين الوحدات الاقتصادية •

الفصل الأول

فى تنظيم العلاقة بين المركز والوحدات الاقتصادية

قلنا أن تخطيط الاقتصاد القومى يعنى نوعين من العمل : عمل خاص بتحضير الخطة وعمل متعلق بتسيير الوحدات الاقتصادية. الأمر يتعلق اذن بوظيفتين متميزتين . هذا التميز بين الوظيفتين يستتبع التمييز بين نوعين من الهيئات يقوم كل نوع باحدى هاتين الوظيفتين : هيئات التخطيط وهيئات التسيير الاقتصادى . كل نوع من هذه الهيئات يوجد على مستوى المركز ومستوى القاعدة . وقد رأينا ضرورة اشتراك المركز والقاعدة فى القيام بكل من هاتين الوظيفتين : اشتراك هيئات التخطيط فى المركز والقاعدة فى تحضير الخطة ، واشتراك هيئات التسيير فى المركز والقاعدة فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى . هذا الاشتراك يستلزم تنظيم العلاقة بين هيئات التخطيط فى المركز والقاعدة وتنظيم العلاقة بين هيئات التسيير فى المركز والقاعدة تنظيما يحدد دور كل منها فى القيام بهاتين الوظيفتين . واذا ما تحدد دور كل منها فى مواجهة الآخر ثارت مسألة تتعلق بدرجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة .

بناء عليه سنتكلم أولا عن تنظيم هيئات التخطيط ، ثم عن تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى ، ثم عن درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة .

١ — تنظيم هيئات التخطيط

تتمثل وظائف هيئات التخطيط فى ثلاث : أولا جمع البيانات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وتحليلها بقصد ايجاد الأساس الاحصائى لتحضير الخطة . وثانيا القيام بالجانب الفنى فى تحضير الخطة وهو يختلف باختلاف المستوى الذى توجد عليه هيئة التخطيط أى بحسب ما اذا كان الأمر يتعلق بهيئة التخطيط المركزية أو بهيئة التخطيط في داخل الوحدة الإنتاجية . وثالثا القام بتقييم الاداء أثناء تنفيذ الخطة .

هذه الوظائف كلها تتعلق بتحضير الخطة وتقيم الأداء عن تنفيـذها .
وهى أعمال لا يمكن أن تكون من اختصاص السلطة المركزية وحدها •
اذ لكى يقوم العمل الخاص باعداد الخطة على أساس واقع الحيـاة
الاقتصادية ، ولكى يكون للخطة حظ من التنفيذ العملى يتعين أن يكون
اعداد الخطة قائما على مساهمة كل الخلايا المعنية مساهمـة كلية ،
وعلى الاخص على مساهمة الوحدات الانتاجية اذ هى الوحـدات التى
تقوم بالنشاط الاقتصادى والتى يتوقف على سلوكها فى داخل اطـار
التنظيم الاقتصادى تنفيذ الخطة • المركز باعتباره فى وضع يسـمح
له بالتعرف على المصلحة الاجتماعية – أو النظر الى المشـكلات من
وجهة نظر الاقتصاد القومى – يمكنه أن يأخذ المبادرة (التى تكون مبنية
على اقتراحات الوحدات الانتاجية) فى العمل التخطيطى على النحو الذى
سنراه فيما بعد • هذه المبادرة التى تكون على مستوى معين من التفصيل
لا تأخذ الشكل النهـائى لخطة الا بعد « نزول وصعود » بين المركز
والقاعدة • الشوط الذى تقطعه الخطة بينهما شوط طويل سنتعـرض
له فيما بعد • الذى يهمنا الآن هو التعرف **على الاعتبارات التى يتعين
رعايتها عند تنظيم الهيئات القائمة على أمر تحضير الخطة •**

رأينا أن مؤدى التخطيط الاقتصادى أن تصبح النتيجة الاجتمـاعية
لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه فى خلال
فترة زمنية مقبلة عن طريق تخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف ،
وأن ذلك يستلزم أن تصبح الغايات التى تسعى الوحدات الانتـاجية
المختلفة الى تحقيقها وسـائل لتحقيق الهدف الاجتمـاعى • النتيجة
الاجتماعية التى تعتبر هدفا تعبأ موارد المجتمع لتحقيقه فى فترة زمنية
معينة تحددها السلطة السياسية فى الجماعة وفقا للظروف الموضـوعية
لتطور المجتمع محل الاعتبار • هذه النتيجة الاجتمـاعية والوسـائل
الرئيسية لتحقيقها تنتقل – بعد أن تكون هيئة التخطيط قد قامت بجزء
من عملها كما سنرى فيما بعد – الى الوحدات الانتاجيـة ، وتقوم
الوحدات الانتاجية ببيان الدور الذى تستطيع القيام به من أجل تحقيق
هذه الأهداف • هذا الدور تحدده كل وحدة انتاجية آخذة فى اعتبارها
ظروفها الخاصة من حيث الامكانيات الانتاجية والشروط التى يعمل فى
ظلها العاملون بهذه الوحدة الانتاجية بما قد يؤدى اليه ذلك من تحديد
نصيبها فى المساهمة فى تحقق الأهداف العامة للخطة وهى محكومة لحد

كبير بظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية دون استطاعة منجانبها للنظر الى الامور من وجهة نظر الاقتصاد القومى ودون معرفة لما تقترحه الوحدات الأخرى . الامر الذى يستلزم التنسيق بين ماتقترحه الوحدات الانتاجية المختلفة متعلقا بدورها فى تحقيق أهداف الخطة تنسيقا يكون جوهره محاولة التوفيق بين الظروف المختلفة للوحدات الانتاجية المختلفة والظروف العامة للاقتصاد القومى . عملية التنسيق هذه لا يمكن أن تتم — فى ظروف الاقتصاديات الحديثة المركبة — الا تدريجيا وعلى مراحل متعددة تتمثل كل مرحلة فى التنسيق بين مشروعات هيئات يمكن تجميعها وفقا لمعايير معينة ويقل عددها من مرحلة الى أخرى فى أثناء صعودنا من القاعدة الى المركز . الامر الذى يستلزم تجميع الوحدات الانتاجية وفقا لمعايير معينة وتنظيم هذه التجميعات على نحو هرمى يضمن استمرار الصلة بين القاعدة والمركز أى تنظيم هيئات التخطيط فى الوحدات الانتاجية على نحو يضمن مساهمتها فى تحضير الخطة (بعد أن يكون المركز قد أخذ المبادرة فى هذا التحضير) ويضمن تحقيق التنسيق بين مشروعات الوحدات المختلفة . بمعنى آخر الأمر الذى يستلزم تنظيم الاطار الذى تجرى فى داخله الاتصالات بين المركز والقاعدة فى اثناء القيام بالجهود الخاصة باعداد الخطة . **هذا هو الاعتبار الأول .**

الاعتبار الثانى الذى يتعين مراعاته عند تنظيم الهيئات القائمة بالعمل التخطيطى هو ضمان تزويد القاعدة للمركز تزويدا مستمرا بالمعلومات المتعلقة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، اذ كما سنرى لا تخطيط بغير معرفة تفصيلية ومنضبطة للواقع فى تطوره . كذلك يلزم للمركز الحصول على المعلومات الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة حتى يمكن تعديلها فى الوقت المناسب اذا اقتضت الظروف ذلك ، ومن ثم نضمن مرونة الخطة على النحو الذى سنراه عند الكلام على مشكلات تنفيذ الخطة . الوحدة الانتاجية هى منبع المعلومات التى تأخذ صورة البيانات والاحصائيات التى على أساسها تتوفر المعرفة لدى المركز . تنظيم الهيئات القائمة على أمر التخطيط يتعين اذن أن يكون على نحو يضمن سهولة جريان هذا التيار الاستعلامى بين القاعدة والمركز .

٢ ـ تنظيم هيئات التسيير الاقتصادى

يقصد بهذا التنظيم بيان دور كل من المركز ووحـدات القاعدة فى العمل التنفيذى ، أى فى اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الاقتصادية ، كتلك المتعلقة بالاستثمار وكيفية تمويله ، بالعمالة وشروط استخدام العاملين ، بالانتاج وكميات ومصادر المواد الأولية اللازمة له ، وكمية المخزون من المواد الأولية ، وكيفية تسويق الناتج .. الى غير ذلك من القرارات اللازمة لادارة الوحدات الاقتصادية سواء أكانت وحـدة انتاجية أو وحدة للخدمات[١] . يترتب على نمط تنظيم العـلاقة بين المركز والقاعدة تحديد مدى استقلال الوحدة الاقتصادية فى مواجهة المركز وكيفية ممارستها لهذا الاستقلال . هذا التحديد يحكمه الاعتباران التاليان :

* الاعتبار الأول هو تمكين الوحدة الانتاجية من مواجهة الظروف الخاصة للانتاج التى تقوم فى ظلها بمحاولة تحقيق نصيبها فى أهـداف الخطة القومية على نحو تستطيع معه اتخاذ القرارات الاقتصـادية اللازمة لسير النشاط الانتـاجى دون عرقلة تنجم عن الرجـوع الى المركز فيما لا يمس جوهر الدور التنسيقى الذى يقـوم به والذى يتطلب قيامه ببعض أعمال التسيير الاقتصادى . بعبارة أخرى يتعين أن يكون من اختصاص الوحدة الانتاجية اتخاذ القرارات التى تمكنها من مواجهة الظروف الخاصة بها ، سواء تعلق الأمر بالظروف فى داخل الوحدة أو تلك الخاصة بعلاقتها مع الغير (بالوحدات الانتاجية الأخرى كبائعة لها أو مشترية منها ، أو المستهلك من خلال وحدات التجارة) .

من ناحية أخرى يتعين أن تحظى الوحدة الانتاجية باستقلال يمكن معه اعتبارها وحدة مالية ومحاسبية مستقلة لكى يمكن الحكم على مدى كفاءتها الانتاجية ، **وهى كفاءة تتحدد ليس فقط من وجهة نظر عمـل**

---

(١) يراعى أن الأمر لا يتعلق بتوزيع النشاط الاقتصادى اللازم لتنفيذ الخطة ، فالنشاط الاقتصـادى تقوم به دائما الوحدات الانتاجية فقط . الأمر هنا يتعلق بتوزيع القرارات المتعلقة بالادارة الاقتصادية بين المركز وما يتبعه من سلطات أدنى منه وبين الوحدات الانتاجية . بمعنى آخر هل يتخذ القرار المتعلق بالنشاط الذى تقوم به الوحدة الانتاجية فى داخل الوحدة أوفى خارجها بواسطة المستويات الأعلى فى السلم الهرمى للادارة الاقتصادية.

الوحدة محل الاعتبار وانما من وجهة نظر عمل الاقتصاد القومى بأكمله •

* الاعتبار الثانى هو ضمان اخضاع الوحدات الانتاجية لمتطلبات الخطة أى لمستلزمات التنسيق بين نشاطات الوحدات المختلفة وتفادى الرجوع الى العمل التلقائى لقوى السوق عن طريق استقلال الوحدات الانتاجية استقلالا لايبقى للتخطيط الا الوجود الشكلى • الأمر الذى يستلزم اختصاص المركز ببعض قرارات التسيير الاقتصادى حتى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق للاقتصاد القومى فى مجموعة الأهداف التى تتضمنها الخطة •

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة يمثل اذن محاولة التوفيق بين هذين الاعتبارين • والوزن النسبى لكل من هذين الاعتبارين يتوقف على :

أولا — على مدى أهمية الوحدة الانتاجية محل الاعتبار من وجهة نظر الاقتصاد القومى ، فى هذا الشأن يتعين التفرقة بين مشروعات ذات أهمية محلية كمشروع يؤدى خدمة المواصلات فى مدينة من مدن الأقاليم مثلا • ومشروعات ذات أهمية قومية ، كمشروع كبير ينتج الحديد والصلب ، الأولى تكون اداراتها أساسا من اختصاص الوحدة الانتاجية التى يكون لها استقلال أكبر فى اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ الخطة • أما الثانية فيزداد بالنسبة لها الوزن النسبى للاعتبار الأول أى اعتبار خضوع الوحدة الانتاجية — فى ادارتها الاقتصادية — لمتطلبات الخطة •

ثانيا — كما يتوقف على مرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد المخطط ، ففى مرحلة التخطيط من أجل بناء الأساس الصناعى للمجتمع (والتخطيط الاقتصادى قد نشأ تاريخيا فى دول متخلفة اقتصاديا واجتماعيا الأمر الذى يستلزم تركيز الجهود على بناء القاعدة الصناعية للاقتصاد القومى) يركز الجزء الأكبر من الموارد الانتاجية لبناء عدد معين من الصناعات يعطى أولوية من الدرجة الأولى • فالأهداف التى يتعين اعطاؤها الأولوية واضحة يسهل اختيارها • الرغبة فى عدم اتجاه الموارد الانتاجية فى نواح أخرى تحول دون

تحقيق هذه الأهداف قد تؤدى الى اختصاص المركز بنصيب أكبر من قرارات التسيير الاقتصادى التى يمكن التخلى عنها للقاعدة عندما يبلغ الاقتصاد القومى مستوى أعلى من التطور وتزداد العملية الاقتصادية تعقيــدا • يشجع من هذا الاتجـــاه نحو زيادة درجة المركزية عوامل أخرى نذكر منها : أن التركيز فى المرحلة الأولى ، مرحلة بناء الأساس الصناعى ، عادة ما يكون على الكم ولا يعطى الكيف الا أهمية تالية • اذ يكون الحرص أولا على اقامة الصناعات المختلفة ثم الاهتمــام بعد ذلك بجودة منتجاتها •

عامل آخر يتمثل فى الوفرة النسبية فى الموارد الانتاجيـــة (بشرية وغير بشرية) وهى وفرة قد تأخذ شكل موارد غير مستغلة أو موارد غير مستغلة استغلالا كاملا• هذهالوفرة النسبية تجعل من الممكن تحقيق الأهداف فى ظل قرارات مركزية دون أن تظهر ما يترتب على اتخـــاذ القرارات المركزية من تبديد فى استخدام الموارد ، اذ تحقق الهــدف قد يخفى ارتفاع تكلفة الوصول اليه • من الوقت الذى تختفى فيه هذه الوفرة النسبية تصبح آثار كل قرار واضحة فاذا ترتب على اتخاذ قرار مركزى (فى شأن كان يتعين أن يترك للوحدة الانتاجية) تبديد للموارد أو عدم استخدام كفء لها كانت نتيجة القرار المركزى واضحة نظرا لندرة الموارد الانتاجية • الأمر الذى يفرض اعادة النظــر فى تحديد الاختصاص بين المركز والقاعدة ويدفع الى توسيع اختصاص هذه الأخيرة •

عامل رابع يدفع الى درجة كبيرة من المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للمجتمع يتمثل فى أن عدد الوحدات الانتاجية (وخاصـــة فى المجال الصناعى) يكون قليلا نسبيا الأمر الذى يتمكن معه المركز من التعرف على ظروف هذه الوحدات وبالتالى اتخـــاذ قرارات مركـــزية سليمة • ولكن مع الاتساع الصناعى (والاقتصادى بصـــفة عامة) المستمر يزداد عدد النشاطات الاقتصادية ويزداد عدد الوحدات التى تقوم بكل نشاط من هذه النشاطات ويتسع كذلك حجم الوحدة الانتاجية ويزداد تكوينها الداخلى تعقيدا • هنا يصبح من الصعب على المركز التعرف على تفاصيل ظروف سير الوحدات المختلفة وبالتالى اتخـــاذ القرارات الخاصة بتسييرها (والتى كان يتخذها فى المرحلة الأولى) • (من ناحية أخرى يكون التطور مصحوبا بتطور الوســائل الفنية —

وخاصة فى مجال الآلات الألكترونية ــ التى تمكن وتسهل من عملية تجميع البيانات ومعلومات الخاصة بالوحدات الإنتاجية المختلفة والقيام بالعمليات الحسابية اللازمة لاتخاذ المركز لقرارات خاصة بتسيير هذه الوحدات وكذلك الوسائل الفنية الخاصة بتوصيل هذه القرارات من المركز الى الوحدة الانتاجية) •

عامل خامس قد يؤدى الى درجة كبيرة من المركزية (فى التسيير الاقتصادى) فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للمجتمع يتمثل فى أن نمط الاستهلاك[1] المراد تعميمه يكون واضحا لا يحتوى على كثير من التنويع • يقصد بنمط الاستهلاك التشكيلة من السلع الاستهلاكية التى تمثل هيكل الاستهلاك النهائى بالنسبة لفئة اجتماعية متميزة ، بمعنى آخر مجموعة السلع التى تشبع الحاجات النهائية (بالنسبة للمأكل والملبس وغيره من الاحتياجات الأخرى) التى تقوم باستهلاكها فئة اجتماعية معينة فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية معينة • ففى المجتمع الذى تتعدد فيه الطبقات والفئات الاجتماعية (ويأخذ هذا التعدد مظهر التباين الاجتماعى والاقتصادى الأمر الذى ينعكس فى مستويات معيشة مختلفة) تتعدد الأنماط الاستهلاكية بتعدد هذه الطبقات والفئات • وفى المجتمعات التى تسعى الى ازالة الفوارق بين الفئات الاجتماعية يكون الاتجاه هو نحو توحيد النمط الاستهلاكى فى المجتمع فى اتجاه يعكس ارتفاعا مستمرا فى مستوى معيشة أفراد المجتمع • ومن هنا تثور عند القيام بالتخطيط مشكلة اختيار النمط الاستهلاكى المراد تعميمه (أى اختيار الحاجات النهائية التى سيجرى اشباعها) وذلك لانتاج المنتجات التى تشبع هذه الحاجات ، عند بناء الأساس الصناعى نكون بصدد مجتمع يغلب عليه الطابع الزراعى • فى هذا المجتمع الريفى نجد جزرا من المجتمعات الحضرية توجد فى المدينة تتميز بارتفاع نسبى فى مستوى المعيشة ، وبالتالى بنمط خاص للحياة وما يتضمنه من نمط استهلاكى عادة ما يمثل نمطا أرقى من النمط الاستهلاكى الذى هو جزء من نمط الحياة فى الريف •

نعلم أن التطور الواعى لهذه المجتمعات يتمثل فى تغيير الاقتصاد القومى من هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى الى هيكل يغلب عليه الطابع الصناعى • اجتماعيا التحول الصناعى قد يأخذ شكل خروج

---

(١) Pattern of Consumption

من الريف الى المدينة ، أى انتقال السكان من الريف الى المدينة وانخراطهم فى الحياة الحضرية ، أو شكل تحويل الريف نفسه الى مدن عن طريق اقامة الصناعات الى جانب المزرعة التى يتم تصنيعها هى الأخرى • أيا كان الشكل الاجتماعى الذى يأخذه التحول الصناعى ، (وأيا كان ما يتبع بشأن سرعة هذا التحول التى تتوقف على معدل الاستثمار والكيفية التى تستخدم بها كمية معينة من الموارد الاستثمارية) فلا بد (لأسباب سنراها فيما بعد) من العمل على رفع مستوى الاستهلاك على نحو تدريجى عادة ما يكون بطيئا • الترجمة العملية لهذه السياسة الاستهلاكية فى المرحلة الأولى للتطور المخطط للمجتمعات التى يغلب عليها الطابع الزراعى يمكن أن تأخذ شكل محاولة تعميم نمط الاستهلاك السائد فى المدينة ، أى نمط الاستهلاك الحضرى ، الأمر الذى يجعل النمط المراد تحقيقه واضحا ، وهو نمط لا يحتوى على كثير من التنويع • مما يسهل عملية اتخاذ قرارات مركزية فى شأن انتاج السلع الاستهلاكية • فى مرحلة تالية لتطور الاقتصاد القومى يتغير النمط الاستهلاكى فيزداد عدد السلع الاستهلاكية اللازم انتاجها وتزداد درجة التنويع لأن المستهلك يكون قد تعدى مرحلة اشباع الحاجات الأساسية (ما يعتبر حاجة أساسية مسألة تتحدد اجتماعيا ومن ثم يتوقف على الظروف التاريخية التى تعيشها الجماعة) • فى هذا الموقف الجديد قد يصبح من الصعب على المركز الاستمرار فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى دون أن يؤثر ذلك تأثيرا غير مواتٍ على كفاءة الجهاز الانتاجى ، الأمر الذى يدفع الى توسيع اختصاص الوحدات الانتاجية فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى •

عامل سادس : يزيد من درجة المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى يتمثل فى أن استخدام فنون انتاجية جديدة يتم فى الغالب عن طريق نقل فنون انتاجية ظهرت من قبل فى مجتمعات أخرى أكثر تقدما ، سواء عند القيام باستثمارات جديدة (بناء مشروعات جديدة) أو بالنسبة للوحدات الاقتصادية القائمة • اذ أن المركز ينهل من ثروة تكنولوجية تراكمت خلال تجارب المجتمعات الأكثر تقدما ، ومن ثم يكون بالخيار بين أساليب تكنولوجية مختلفة وضحت مزايا كل منها فى المجتمعات التى نشأت فيها ، الأمر الذى يسهل من أمر اختيار وتعميم هذه الفنون الانتاجية •

فى المرحلة التالية لتطور الاقتصاد القومى نكون بصدد اقتصاد تم بناء أساسه الصناعى وبدأت تظهر مشكلات تكنولوجية ترتبط بطبيعة هذا الاقتصاد وتركيبه . وتقتضى حلولا تستلزم البحث عن وسائل جديدة على نحو تصبح معه الفنون الانتاجية نتاجا لظروف الاقتصاد القومى. هنا — وخاصة مع اتساع حجم الاقتصاد القومى وتعقيد تركيبه — يصبح من الصعب على المركز التعرف على المشكلات التى تستلزم حلول سريعة (من الناحية الفنية)ويصبح من الأنسب أن يترك للوحدة الاقتصادية حرية أكبر فى اتخاذ القرارات الخاصة بحل مشكلاتها الفنية (من ادخال تكنيك انتاجى جديد الى انتاج منتجات جديدة .. الى غير ذلك) .

عامل أخير يؤدى الى زيادة درجة المركزية فى مرحلة التصنيع فى اقتصاد مخطط يتمثل فى النقص النسبى فى الأشخاص المؤهلين لتسيير الوحدات الاقتصادية الأمر الذى يدفع باحتفاظ المركز بجزء كبير نسبيا من هؤلاء الأشخاص يشتركون فى اتخاذ قرارات تتعلق بالنواحى المختلفة للنشاط الاقتصادى (وهى قرارات تتعلق بأكثر من وحدة انتاجية فى كل فرع من فروع النشاط) بدلا من بعثرتهم على عدد من الوحدات الانتاجية وترك بقية الوحدات دون أشخاص يتوافر لديهم التكوين اللازم لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى، فى هذه الحالة يحتفظ المركز بقدر أكبر من قرارات التسيير.هنا يتعين مراعاة أن القيام بادارة وحدة انتاجية أمر يتطلب معرفة بالطبيعة الفنية لعملية الانتاج التى تقوم بها الوحدة ، كما يتطلب معرفة بالمشكلات الاقتصادية للوحدة محل الاعتبار بالاضافة الى (على الأقل) بعض المعرفة بالمشكلات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع فى المرحلة التى يجتازها من مراحل تطوره . كما يتطلب كذلك معرفة بالجانب الاجتماعى الذى يتبلور فى العلاقات بين العاملين فى الوحدة الانتاجية . كما يتطلب أخيرا وعيا سياسيا يتمثل فى ادراك لمشكلات المجتمع وايمان بالمجتمع المراد بناء أساسه الاقتصادى وبضرورة التضحيات التى تستلزمها عملية البناء . مع تطور المجتمع يزداد عدد المؤهلين للقيام بتسيير الوحدات الاقتصادية ويصبح من الممكن توفرهم بالنسبة لكل وحدة اقتصادية الأمر الذى يمكن من توسيع نطاق قرارات التسيير التى تتخذ على مستوى الوحدة الاقتصادية (أى على مستوى القاعدة) .

تلك هى العوامل المختلفة التى قد تزيد من درجة المركزية فى مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد الاشتراكى ، أى تزيد من عدد قرارات التسيير الاقتصادى التىيتخذها المركز ومن ثم تضيق منطاق استقلال الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى .

خلاصة القول ان تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة فيما يتعلق بالتسيير الاقتصادى يمثل محاولة للتوفيق بين الاعتبارين السابقين . وهىمحاولة تقوم على أسس ثلاثة وردت متناثرة فيما قلناه عن تنظيم هذه العلاقة ويستحسن تجميعها على النحو التالى :

* ان التخطيط الاقتصادى — كطريقة لأداء الاقتصاد الاشتراكى — يستلزم حدا أدنى من المركزية ، وهو الحد اللازم لرعاية نتيجة النشاط الاقتصادى فى مجموعه رعاية مقدمة عن طريق تحديد أهداف للمجتمع فى مجموعه وضمان تحقيق هذه الأهداف عند تنفيذ الخطة عن طريق احتفاظ المركز بالقدر من قرارات التسيير الذى يضمن سير الوحدات الانتاجية على نحو يحقق هذه الأهداف .

* فيما عدا هذا الحد الأدنى — الذى يختلف باختلاف المرحلة التى يمر بها الاقتصاد المخطط — يجب أن تتمتع الوحدة الانتاجية بأكبر قدر ممكن من الاستقلال فى اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى ، اذ هذه الوحدة الانتاجية هى التى تقوم بالنشاط الاقتصادى ومنحها الاستقلال يمكنها من مواجهة الظروف اليومية لقيامها بالنشاط .

* أياما كان الأمر يتعين أن تكون قرارات التسيير الاقتصادى من اختصاص الوحدة الاقتصادية فى جميع الحالات التى يأتى رد القرار المركزى على احتياجات الموقف بعد فوات الأوان .

٣ — درجة مباشرة العلاقة بين المركز والقاعدة

اذا ما تحدد اختصاص كل من المركز والوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى ، سواء فيما يتعلق بالعمل التخطيطى (أى تحضير الخطة) أو بالتسيير الاقتصادى ، يثور التساؤل عمن يقوم بالدور الذى لا تقوم به الوحدات الاقتصادية ، أى الدور الذى هو من

اختصاص المركز . هل يقوم بدور المركز سلطة مركزية واحدة كهيئة تخطيط مركزية وسلطة مركزية واحدة تختص بنصيب المركز من قرارات التسيير الاقتصادى وتقوم بين السلطة المركزية الواحدة وبين هيئات القاعدة (هيئات التخطيط أو التسيير) علاقة مباشرة ؟

الواقع أن حجم الاقتصاد القومى المعاصر وتعدد نشاطاته ، وتعدد الوحدات القائمة بكل نشاط يجعل من الصعب — ان لم يكن من المستحيل — أن تكون العلاقة بين المركز والقاعدة علاقة مباشرة بين الوحدات الاقتصادية المتعددة (هيئات التخطيط فيها وهيئات التسيير) وبين هيئة مركزية واحدة ، وانما يتعين أن تكون العلاقة :

* اما على أساس تعدد هيئات المركز واقتصار علاقة كل واحدة منها بعدد من الوحدات الاقتصادية المكونة لقاعدة النشاط الاقتصادى (فيما يتعلق بتحضير الخطة أو فيما يتعلق بتنفيذها) .

* وأما على مراحل فتنشأ هيئات وسيطة بين المركز والوحدات الاقتصادية .

فى كلا الحالتين يتعين تقسيم العمل فى داخل المركز ، والأساس الذى يقوم عليه تقسيم المركز (الى وزارات اقتصادية مثلا) يحدد السبيل بين المركز والقاعدة ، أى يحدد طبيعة ومكان الوحدات الانتاجية التى تتبع جزءا معينا من أجزاء المركز ، فعلى أى أساس يقوم تقسيم العمل وتحديد اختصاص الأجزاء المختلفة فى داخل المركز ؟ هل يختص كل جزء من أجزاء المركز بنوع معين من أنواع النشاط الصناعى ومن ثم يمثل المركز بالنسبة للوحدات الانتاجية التى تقوم بهذا النشاط ؟ أم يختص كل جزء من أجزاء المركز بنوع معين من الوظائف الاقتصادية ويكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية فى حدود الوظيفة ؟ أم هل يختص كل جزء من المركز بمختلف أنواع النشاط الاقتصادى التى تقع فى منطقة جغرافية أو اقتصادية معينة ومن ثم يمثل المركز بالنسبة لكافة الوحدات الانتاجية التى تقع على أرض هذه المنطقة ؟ بعبارة أخرى تنظيم المركز وتنظيم السبيل بين أجزائه المختلفة وبين الوحدات الانتاجية يمكن أن يقوم على واحد أو أكثر من أسس ثلاثة هى :

* نوع النشاط الصناعى[1] : صناعات ثقيلة ، صناعات خفيفة ، صناعة البترول ، صناعة المنسوجات ، الصناعة الكيماوية .. الخ .

* الوظيفة الاقتصادية[2] : التمويل ، الاستثمار ، الامداد بالموارد الانتاجية ، العمالة ، التخطيط .. الخ .

* مكان النشاط[3] : هذا المعيار له أهمية خاصة فى المجتمعات القائمة على اقليم متسع جغرافيا ويخضع لظروف مناخية مختلفة ، وتزداد أهميته مع التوسع الاقتصادى ونشوء مناطق اقتصادية فى داخـل الاقتصاد القومى .

تنظيم العلاقة بين المركز والقاعدة (فى درجة مباشرتها) قد يقوم على هذه الأسس الثلاثة مجتمعة ، فقد يقوم هذا التنظيم على تقسيم العمل فى المركز بين وزارات اقتصادية تتحدد وفقا لنوع النشاط الاقتصادى . فتكون هناك وزارة للزراعة ، وأخرى للصناعات الثقيلة ، وثالثة للصناعات الخفيفـة ، ورابعة للقوى الكهربائية ، وخامسة للبناء ، وسادسـة للمواصلات .. الى غير ذلك . على أن تقسم كل وزارة من هذه الوزارات الى مجموعتين من الادارات الرئيسية :

المجموعة الأولى هى مجمـوعة من الادارات يتحدد عددها وفقـا للانواع المختلفة للنشاط الاقتصـادى الواقع فى اختصـاص الوزارة الاقتصادية ، ففى وزارة الصناعات الثقيلة مثلا توجد ادارة لصـناعة الآلات ، وأخرى لصناعة البترول ، وثالثة للصناعات الـكيماوية .. الخ .

المجموعة الثانية هى مجموعة من الادارات يتحدد عددها وفقا للوظائف الاقتصادية المختلفة ، ففى كل وزارة (ولتكن وزارة الصناعات الثقيلة مثلا) ادارة للتمويل ، ادارة للاستثمار ، ادارة للامداد بالموارد الانتاجية ادارة للعمالة .. الخ .

---

(١) Activity criterion; critère d'activité
(٢) Functional criterion; critère de fonction
(٣) Regional criterion; critère régional

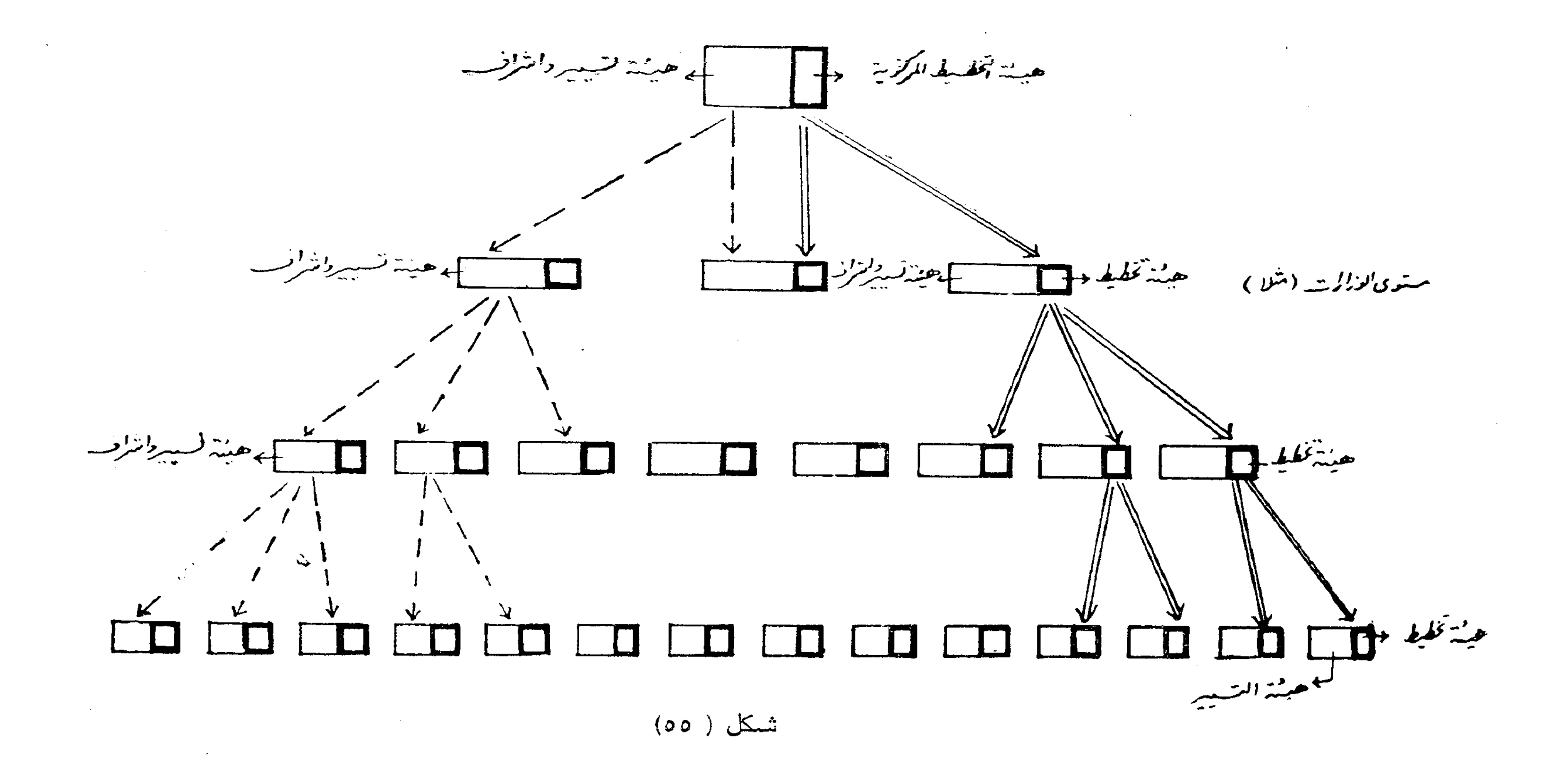
وقد يقسم العمل فى داخل كل ادارة من هذه الادارات بحيث يختص كل قسم بالوظيفة الاقتصادية أو بالنوع المعين من النشاط الاقتصادى الخاص بمنطقة اقليمية معينة .

يتبلور تنظيم العلاقة بين المركز والوحدات الاقتصادية فى تنظيم هرمى قمته السلطة المركزية وقاعدته الوحدات الاقتصادية ، وبينهما مراحل تتوقف على درجة مباشرة العلاقة بينهما . هذا التنظيم الهرمى يسمح :

أولا : بالصعود التدريجى للبيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى من القاعدة الى المركز . وهى بيانات قد تكون مصحوبة بمقترحات من الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بنشاطها فى الفترة المقبلة التى ستغطيها الخطة . كما يسمح بنزول اطار الخطة من المركز الى وحدات القاعدة . وكذلك بالتنسيق التدريجى للخطة عند صعودها من الوحدات الاقتصادية الى المركز ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن تحضير الخطة .

وثانيا : بتوزيع الجزء من قرارات التسيير التى لا تدخل فى اختصاص الوحدة الاقتصادية — وكذلك مسئولية الرقابة على الوحدات الاقتصادية — بين الهيئات الأعلى على المستويات المختلفة للتنظيم الهرمى .

على كافة مستويات هذا التنظيم الهرمى نجد النوعين من الهيئات : هيئات تحضير الخطة وهيئات التسيير الاقتصادى . على هذا النحو يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التحضير فى قمته السلطة المركزية للتخطيط ، وقاعدته تتكون من هيئات التخطيط الموجودة فى الوحدات الاقتصادية ، وبين المركز والقاعدة توجد هيئات للتخطيط بحسب المستويات التى تكون بينهما . كما يكون لدينا تنظيما هرميا لهيئات التسيير الاقتصادى والرقابة التى توجد على كافة المستويات من القمة الى القاعدة . على أن يلاحظ أن التمييز بين النوعين من الهيئات لا يعنى انفصالهما (أو حتى استقلالهما) وانما قد يعنى أن يتخصص قسم من هيئة معينة فى القيام بالأعمال المتعلقة بتحضير الخطة . هذا التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط والتسيير الاقتصادى ، والذى ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة ، يمكن تصويره على الوجه التالى :


هيئة التخطيط المركزية
هيئة تسيير واشراف
مستوى الوزارات (مثلا)
هيئة تخطيط
هيئة تسيير واشراف
هيئة تسيير واشراف
هيئة تخطيط
هيئة تسيير واشراف
هيئة تخطيط
هيئة التسيير

شكل (٥٥)

الفصل الثانى

فى تنظيم العلاقات داخل الوحدة الاقتصـادية

اذا تحدد دور الوحدة الانتاجية (وبالتالى مدى استقلالها) فى مواجهة المركز ، وتحددت درجة مباشرة العلاقة بينها وبين المركز تثور مشكلة تنظيم العلاقات فى داخلها : أولا فيما يتعلق بالعلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير ، وثانيا بالنسبة للتسيير يتعين تنظيم أمر ادارة الوحدة الانتاجية عن طريق تحديد من يقوم بها وكيفية اتخاذ قرارات التسيير •

— العلاقة بين هيئة التخطيط وهيئة التسيير

نعلم أن هيئة التخطيط الموجودة على مستوى الوحدة الانتاجية تقوم بوظائف معينة هى : أولا تجميع البيانات المتعلقة بنشاط الوحدة وتحليلها وتصعيدها الى هيئات التخطيط الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى • ثانيا القيام بالجانب الفنى عند تحضير خطة الوحدة الانتاجية• وثالثا متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أداء الوحدة الانتاجية أثناء فترة التنفيذ وتصعيد البيانات الخاصة بهذا التقييم الى هيئات التخطيط الأعلى • أما هيئة التسيير الموجودة فى الوحدة الانتاجية فوظيفتها اتخاذ القرارات اللازمة لقيام الوحدة بنشاطها (وذلك فى حدود ما تتمتع به من اختصاص) •

عمل كل من هاتين الهيئتين مرتبط فنيا ، ولكن ذلك لا يستتبع بالضرورة تنظيم العلاقة بين الهيئتين على أساس التبعية الادارية لهيئة التخطيط فى الوحدة الانتاجية لمن يرأس الوحدة • على العكس ، اذا أردنا أن نضمن صحة البيانات التى تقوم هيئة التخطيط فى الوحدة الانتاجية بتصعيدها الى هيئات التخطيط الأعلى، وكذلك اذا أردنا أن نضمن سلامة التقييم عندما يتم الأداء يتعين أن تستقل هيئة التخطيط اداريا (لا فنيـــا ولا مكانيا) عمن يرأس الوحدة الانتاجية• اذ يمثل هذا الاستقلال ضمانة

أكبر لصحة البيانات الاحصائية التى تصعدها هيئة التخطيط وكذلك لسلامة التقييم ، اذ فى حالة الاستقلال لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسئول عن تنفيذ الخطة الأمر الذى يعرضنا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع •

٢ — من يقوم باتخاذ قرارات التسيير فى داخل الوحدة الاقتصادية

هنا نكون بين عدة حلول تتعلق بتحديد الاشـــخاص الطبيعين الذين يقومون بالادارة الاقتصادية فى داخل الوحدة الانتاجية • فهناك أولا امكانية تعيين الدولة لمدير للوحدة الانتاجية يكون مسئولا عن الادارة الاقتصادية • ومن ناحية أخرى هناك امكانية اختيار العاملين فى الوحدة الانتاجية للجنة من بينهم تقوم بالادارة يرأسها رئيس منتخب كذلك • بين هذين الحلين توجد فروض لحلول أخرى ، فهناك مثلا امكانية قيام ادارة مشتركة يقوم بها مدير تعينه الدولة وعدد من الأفراد ينتخبون من بين العاملين فى الوحدة الانتاجيـــة ، الى غير ذلك من الفـــروض المتصورة بين هاتين الحالتين •

فى اختيار أى من هذه الحلول يتعين أن تؤخذ فى الحسبان الحقيقة التالية : قوام الوحدة الانتاجية مجموعة من أفراد المجتمع تجمعهم شروط معينة لعملية الانتاج فى فرع معين من فروع النشاط • تعـــدد الوحدات الانتاجية يعنى فى الغالب تعدد فى ظروف عمل المجموعات المكونة للوحدات الانتاجية • وقد يكون لكل مجموعة مصلحة مباشرة قد تتضارب — عند غياب الوعى الاجتماعى والسياسى — مع مصـــلحة الجمـــاعة بأكملهـــا • هـــذه المصـــلحة قـــد تملى على المجموعـــة — فى حالة قيامها استقلالا عن طريق من يمثلها باتخاذ قرارات التســـيير الاقتصادى — قرارات تتعارض مع مصلحة الجماعة الأمر الذى يحتم أن تكون الجماعة ممثلة فى الهيئة القائمة على ادارة الوحدة الانتاجية • بعبارة أخرى ، هناك مصلحة مجموعة العاملين فى الوحدة الانتاجية ، هذه المصلحة قد تستلزم أنواعا معينة من قرارات الادارة الاقتصادية • وهناك مصلحة الجماعة بأكملها التى قد تتطلب من الوحدة الانتاجية القيام بدور يستلزم أنواعا مغايرة من قرارات الادارة الاقتصادية • حل المشكلة المتعلقة بتحديد من يقوم بالادارة الاقتصادية فى داخل الوحدة الانتاجية على أساس رعاية المصلحة الأولى ، أى مصلحة مجمـــوعة

العاملين فى الوحدة الانتاجية ، فقط قد يخرج بسير الوحدة الانتاجيـة خارج اطار خطة الاقتصاد القومى • حل هذه المشكلة على أساس رعاية المصلحة الثانية ، مصلحة الجماعة والمفروض أن الدولة تمثلها ، قـد يؤدى الى سيطرة فئة من المديرين البيروقراطيين على الجهاز الانتاجى للجماعة ، الأمر الذى يحد من كفاءة هذا الجهاز ويزيد من حدة التناقض بين هذه الفئة والفئات الاجتماعية الأخرى فى الحالة التى تتمكن فيهـا فئة المديرين البيروقراطيين من تحقيق مزايا خاصة لا تتفق مع مساهمتهم فى عملية الانتاج •

تحديد من يقوم باتخاذ قرارات تسيير الوحدة الانتاجية ـ وذلك فى حدود القرارات التى تختص بها الوحدة الانتاجية ـ يتعين أن يتم اذن على أساس تحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارين السابقين • هـذا التحديد يتعين أن يهدف الى تحقيق ديموقراطية الادارة الاقتصادية فى الوحدات الانتاجية مع الحرص على اخضاع هذه الوحدات لمتطلبات الخطة عن طريق وجود من يمثل مصلحة الجماعة فى الهيئة القائمة على أمر الادارة ، أى الى ازالة جذور التناقض بين مصلحة مختلف مجموعات العاملين فى الوحدات الانتاجيـة والمصلحة العامة مع تفادى خطـر البيروقراطية ، وذلك المرض الإجتماعي الخطير.

الفصل الثالث

فى تنظيم العلاقات بين الوحدة الاقتصادية

تتمثل العلاقات التى تقوم بين الوحدات الاقتصـادية فى مبادلات بمقتضاها تظهر الوحدة الاقتصادية كمشترية أو كبائعة لناتج معـين (سلعة انتاجية أو استهلاكية) • نعلم أن هذه المبادلات كانت تنظم فى حالة وجود وحدات اقتصادية خاصة (فى المجتمع السابق على المجتمع الاشتراكى) اقتصاديا على أسس ظروف السوق التى تحدد الاثمان والشروط الأخرى التى يتم على أساسها التبادل وقانونيا على أساس العلاقة التعاقدية التى ينظمها العقد الذى يبرم وفقا للقوانين المنظمة للمعاملات بصفة عامة ولنوع النشاط محل الاعتبار بصفة خاصة • أما بعد تملك الدولة (والدولة الاشتراكية) لعدد من الوحدات الاقتصادية وقيام مسئولياتها عن تخطيط الاقتصاد القومى (وهو أمر يعنى وجود خطة تضع هدفا عاما للاقتصاد القومى وتصبح أهداف الوحدةالاقتصادية وسائل لتحقيق هذا الهدف العام) فتثور مشكلة اعادة تنظيم العلاقات بين هذه الوحدات • حل هذه المشكلة يكون بالتعرف على الأسس التى تقوم عليها العلاقات بين الوحدات الاقتصادية • فى محاولتنا التعرف على الاسس المختلفة التى يمكن تنظيم هذه العلاقات وفقا لها سنفرق بين العلاقات بين الوحدات الانتاجية بعضها البعض والعلاقات بـين الوحدات الانتاجية (المنتجة للسلع الاستهلاكية) والمستهلكين (من خلال وحدات النشاط التجارى) •

١ ــ العلاقات بين الوحدات الانتاجية

تقوم هذه العلاقات على الاعتماد المتبـادل بين وحدات الجهـاز الانتاجى بمظهرية : فلكى تتمكن وحدة انتاجية معينة من انتاج ناتج معين يتعين عليها أن تحصل على عناصر الانتـاج المـادية من وحدات أخرى ، هذا من ناحية • من ناحية أخرى ناتج هذه الوحدة (اذا كان

يمثـل مادة انتاجية) يوزع بين الوحـدات الانتاجية الأخـرى التى تستخدمه عنصرا للانتاج (كناتج مصنع للغزل فانه يوزع بين الوحدات المنتجة للمنسوجات تستخدمه كمدخل فى الانتاج)•بناء عليه تتبلور هذه العلاقات اما فى قيام وحدة انتاجية ببيع أو شراء سلعة انتاجيــة • البحث عن أسس تنظيم هذه العلاقات التى تثور فى اطار مرحلة الانتاج يستلزم — فى حالة الدراسة التفصيلية — التفرقة بين علاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة وعلاقات تقوم بين وحدات مملوكة للدولة وأخرى مملوكة ملكية خاصة • فى دراستنا هذه سنقتصر على أساس تنظيم النوع الأول من العلاقات على أساس أنها تصلح كذلك لتنظيم النوع الثانى وأن مجال دراستنا هذه لا يسمح بالمزيد من التفصيل •

فيما يتعلق بالعلاقات بين وحدات مملوكة للدولة فانه يمكن تنظيمها على أحد ثلاثة أنواع (أو على اثنين منها أو عليها كلها مجتمعة) من الأسس : أسس اقتصادية ، وأسس ادارية ، وأسس فنية — اقتصادية• لنرى مفهوم كل من هذه الأسس :

* يقوم تنظيم هذه العلاقات على **أسس اقتصادية** عند ما يتم ذلك فى شكل استخدام واع للقوانين الاقتصادية وخاصة التى تحكم علاقات المبادلة وتكوين الأثمـان • فى هذه الحـالة لكى يتم تحقيـق آثـار معينـة تريدها السـلطة المركزية وتتضمنهـا الخطـة — وهى آثار تمثل أهدافا يلزم لتحقيقهـا قيام الوحدات الانتاجيـة باسـتخدام المواد الانتاجية وبالتالى تبادلهـا بين الوحدات — تستخدم الروافع الاقتصـادية[1] كوسـيلة لتحقيق الأثر المطلوب • فاذا ما زاد الطلب مثلا على مادة تنتجها بعض الوحدات الانتاجية ولم يكن من الممكن زيادة عرضها فى الزمن القصير فانه يتعين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب أن يرفع الثمـن • رفع الثمن على هـذا النحـو يحـد من الطلب وان كان لا يشبعه • من ناحية أخـرى رفع الثمن يزيـد من الفائض الذى تحققه الوحدات المنتجة لهذه السلعة ، فاذا كانت نسبة من هذا الفائض تعود على العاملين فى هذه الوجدات يكون هناك ما يدفع الى زيادة الانتـاج • أمام هذه الوحدات طريقان لزيادة الانتـاج : الطريق الأول يتمثل فى استخدام أكفأ للطاقة الانتاجية الموجودة مما

(1) Economic levers; leviers économiques.

يؤدى الى زيادة انتاجية العمل • ويتمثل الطريق الثانى فى التوسع فى الطاقة الانتاجية عن طريق الاستثمارات التى تمول اما من المصـــادر الخاصة للوحدات الانتاجيـــة أو عن سبيل الاقتـــراض من الدولة • بالاضافة الى ذلك قد يكون من الممكن فنيا لبعض الوحدات التى لم تكن تنتج هذه السلعة أن تحول بعض طاقاتها الانتاجية التى توجد فى حالة تعطل (لنقص الطلب على ما تنتجه) لانتاج السلعة التى ارتفع ثمنها• الأمر الذى يؤدى كذلك الى زيادة انتاج السلعة • يزيد على ذلك أنه قد لا تكفى كل هذه الطرق لاشباع الطلب على هذه المادة الأمر الـــذى يستلزم انشاء وحدات انتاجية جديدة لانتاجها • هنا نكون بصـــــدد السياسة الاستثمارية التى يتم تخطيطها مركزيا •

بعد فترة تتحقق اذن زيادة فى العرض تؤثر فى تقابلهـــا مع طلب الوحدات الأخرى على ثمن السلعة محل الاعتبار ، الامر الذى يستلزم اعادة النظر فى الثمن المحدد لها • فكأن زيادة الطلب على هذه السلعة دفعت الى رفع ثمنها الامر الذى أدى الى زيادة الفائض فى الوحـــدات المنتجة لهذه المـادة • هذه الزيادة الأخيرة تلعب بالنسبة للقائمين على أمر تخطيط الاستثمارات دور المؤشر الى الاتجاه الذى يتعين التوسع فيه • هنا نكون بصـــدد اســـتخدام للروافع الاقتصـــادية (الأثمان والفائض الذى يتحقق فى الوحدة الانتاجية) لتنظيم العلاقات بـــين الوحدات الانتاجية (وهو ما يصح كذلك بالنسبة للعلاقة بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين من خلال وحدات التجارة) وهو ما يتم أساسا عن طريق الاثمان • الامر الذى يثير مشكلتين : المشكلة الاولى خاصة بتكوين الاثمان مع ما يثيره من أسئلة حول أنواعها وأساس تكوينهـــا وكيفية تغييرها لضمان مرونتها • والمشكلة الثانية تتعلق باســـتخدام الاثمان لكى تقوم بالادوار التى يتعين عليها القيام بها • ستتاح لنا فرصة التعرف على كل من هاتين المشكلتين عند دراسة مشكلات سياسية الأثمان فى الاقتصاد المخطط فى الباب التاسع من هذا الكتاب •

تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجيـــة المملوكة للدولة على أسس اقتصادية يمكن أن يقوم فى حالتين • الحالة الأولى تتمثل فى نمـــوذج نظرى لأداء الاقتصاد المخطط قدمه الاقتصادى أوسكار لانج فى سنة ١٩٣٨ لاثبات امكانية القيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية فى

ظل التخطيط الاشتراكى وبالتالى امكانية الوصول الى توزيع رشيد للموارد الانتاجية بين مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة [1] .

---

(١) الحساب الرشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية لازم لتوزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد . هذا الحساب يتم فى الاقتصاد الرأسمالى على أساس الأثمان التى تتحدد فى السوق ، اذ على أساسها يتم توزيع الموارد الانتاجية بين النشاطات المختلفة ، أى يتحدد نمط استخدام الموارد الانتاجية . يترتب على ملكية الدولة لوسائل الانتاج غياب سوق يتم تداولها فيه . ومن ثم لا تتكون لها أثمان على النحو الذى يحدث فى الاقتصاد الرأسمالى . وقد ثار النقاش فى فترة ما بين الحربين العالميتين حول مدى امكانية القيام بحساب رشيد للقيم النسبية للموارد الانتاجية فى ظل التخطيط الاشتراكى . فقال بعض الاقتصاديين يتزعمهم L. von Mises, F. von Hayek, L. Robbins بعدم امكانية تحقيق هذا الحساب الرشيد فى اقتصاد مخطط الأمر الذى يترتب عليه ألا يتحقق التوزيع الرشيد للموارد بين الاستخدامات المختلفة . فى مرحلة أولى قالوا بعدم الامكانية نظريا وعمليا، وفى مرحلة تالية قالوا بعدم الامكانية العملية مسلمين بالامكانية النظرية للقيام بحساب رشيد لقيم الموارد الانتاجية فى اقتصاد مخطط . هذا التسليم كان نتيجة لنقاش تم مع اقتصاديين قالوا بامكانية الحساب الرشيد فى ظل التخطيط الاشتراكى . هؤلاء يمثلون اتجاهين :

اتجاه أول يبنى نموذجا نظريا لامكانية الحساب الرشيد للقيمة النسبية للموارد الانتاجية ابتداء من التجربة السوفيتية فى التخطيط الاشتراكى . هذا الاتجاه كان يمثله أساسا الاقتصادى الانجليزى M. Dobb . واتجاه ثان يبنى نموذجا نظريا على غرار النموذج النظرى لعمل الاقتصاد الرأسمالى فى ظل المنافسة الكاملة . فى هذا النموذج النظرى لعمل الاقتصاد المخطط تقوم الهيئة المركزية للتخطيط مقام قوى السوق وتصل الى تحقيق التوازن عن طريق عملية من التجربة والخطأ "trial and error" . فهى تحدد — فى ضوء الدراسة التاريخية للاقتصاد محل الاعتبار — أثمان السلع والخدمات التى تعد كنقطة بدء على أساسها تقوم الوحدات الانتاجية المختلفة بشراء وبيع هذه السلع والخدمات . عن طريق مراقبة الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة تقوم هيئة التخطيط برفع الثمن فى الحالة التى يزيد فيها الطلب عن العرض وبخفضه فى الحالة العكسية . وهكذا عن طريق المحاولات المتكررة بين الرفع والخفض حتى نصل الى الثمن الذى يحقق التوازن بين العرض والطلب . هذا النموذج النظرى لعمل الاقتصاد المخطط قدمه F. M. Taylor, O. Lange فى:

On the Economic Theory of Socialism. (B. E. Lippincott, ed.) Minnapolis, 1938.

وقد قدم على أساس محاولة لتصوير لمشكلة قام بها E. Barone فى مقال تحت عنوان The Ministry of Production in the Collectivist State أعيد نشره فى

F. A. Von Hayek (ed.), Collectivist Economic Planning. Routledge & Sons, London, 1938. =

والحالة الثانية تعرض بالنسبة لاستخدام الروافع الاقتصادية فى تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة أو للتأثير على هذه العلاقات ، وذلك فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة (الأمر الذى يستلزم دراسة خاصة لكيفية تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة فى هذه الاقتصاديات) .

* وقد يقوم تنظيم هذه العلاقات على **أسس ادارية** عن طريق قرارات تتخذها الهيئات المسئولة مركزيا عن تسيير الاقتصاد القومى. ففى حالة النقص النسبى لسلعة تعتبر أساسية فان الطلب الكلى للوحدات التى تستخدمها كعنصر للانتاج يتحدد — عند ثمن معين — على أساس احتياجات كل وحدة من هذه الوحدات والموارد المالية التى تحت تصرفها ، هذا الطلب الكلى يقل عن عرضها الكلى . فى هذه الحالة قد تنظم علاقة الوحدات المنتجة لهذه السلعة بغيرها من الوحدات المستخدمة لها عن طريق الادارة التى تقوم بتلقى طلبات الوحدات المستخدمة للسلعة وتلقى معلومات عن كمية المعروض منها وتقوم بتوزيع الكمية المنتجة من الوحدات المستخدمة للسلعة . هنا تحدد السلطة المركزية لكل وحدة من تتعامل معه وشروط هذا التعامل .

يتم تنظيم العلاقات بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة على هذا النحو (كما أنه قد تتبع نفس الأسس فى تنظيم العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة ووحدات القطاع الخاص) فى كل حالة تقوم فيها السلطة المركزية بتوزيع المنتجات توزيعا مركزيا دون تفهم للقوانين الإقتصادية الموضوعية التي تحكم التطور.

= ويمكن ارجاع البدء فى بناء هذا النموذج النظرى الى الاقتصادى النمسوى Albert Schaffle (١٨٣١ — ١٩٠٣) .

انظر — B. B. Seligman, Main Currents in Modern Economics — The Free Press of Glencoe, New York, 1962, p. 103.

أنظر عرض لهذا النقاش النظرى فى :

C. D. Baldwin, Economic Planning. Its Aims and Implications. Barna, The Free Press of Illinois 1942, Ch. 4.

M. Lavigne, Le Capital dans l'économie Soviétique... SEDES. Paris, 1961 p. 17 - 33.

وتظهر خطورة هذا النوع من التنظيم فى حالة تمتع السلطة الادارية بالجهل وعدم توفر المعرفة الفنية والاقتصادية لديها • هنـــا لن يمثل توزيع السلعة بين الوحدات المستخدمة لها التوزيع الذى يحقق أحسن نتيجة للاقتصاد القومى بل على العكس يتمثل التوزيع فى تبديد للموارد التى يعانى الاقتصاد القومى من نقصها • كما تظهر الخطورة كذلك فى الحالة التى يعانى فيها الجهاز الادارى من مرض البيروقراطية فتتعدد الجهات التى تمثل همزة الوصل بين الوحـــدات المستخدمة للسلعـــة والهيئة المركزية التى تقوم بالتوزيع وتسير الاوراق سيرهـــا البطىء الأمر الذى يترتب عليه تعطيل الطاقة الانتاجية فى الوحدات المستخدمة انتظارا لعنصر الانتـــاج المطلوب فى الوقت الذى قد يكون فيه هـــذا العنصر فى الانتظار فى مخازن الوحـــدات المنتجة له • بطبيعة الحـــال يتضاعف الخطر اذا ما تمتعت الادارة بالجهل وكانت تعانى من مرض البيروقراطية •

* وأخيرا قد يقوم تنظيم العلاقات بين الوحدات المملوكة للدولة على أسس فنية ـــ اقتصادية • فتنظيم تبادل السلع بين هذه الوحدات يتم بناء على تقدير للموقف (تقوم به السلطة المركزية) على أسس فنية (تكنولوجية) واقتصـــادية • فاذا ما تعلق الأمـــر بسلعـــة مثل الأسمدة الكيماوية مثلا يكون المتوافر منها أقل من الاحتياجات فانـــه لتنظيم علاقة الوحدات المنتجة بالوحدات المستخدمة (المزارع) يمكن تصور الأسلوب التالى : تتم أولا دراسة فنية (تقوم بها هيئة فنيـــة زراعية مثـــلا (تهدف الى التعرف على أثر اســـتخدام هذا النوع من الأسمدة الكيماوية على الانتاج عن طريق دراسة الزيادة فى الغلة التى تحققت فى المزارع المختلفة (الموجودة فى مناطق مختلفة ، وهو أمـــر له أهمية خاصة اذا كانت التربة والظروف المناخية تختلف من اقليم الى آخر من أقاليم الاقتصاد القومى) الناجمة عن استخدام هذا النـــوع من الأسمدة فى فترة ماضية ، وذلك مع تفرقة بين المحاصيل المختلفة • على أساس هذه الدراسة الفنية يمكن معرفة أى المناطق وأى المحاصيل وفى أى المزارع يعطى استخدام هذا النـــوع من الأسمدة النتيجـــة الأحسن من وجهة نظر الاقتصاد القومى فى مجموعة ، وبالتالى يمـــكن التعرف على الأولوية فى توزيع هذه السلعة • على ضوء ذلك تحـــدد مدى احتياجات الوحدات المستخدمة لهذا النوع من السماد • بنـــاء

على هذا التقدير تمنح كل وحدة انتاجية ائتمانا يخصص لشراء هـذا الناتج المعين على نحو يتساوى معه اجمـالى الائتمان (الممنوح لكل الوحدات المستخدمة لهذا السماد) مع القيمة الـكلية لمـا انتجتـه الوحدات المنتجة للسماد عند الثمن الذى يباع به للوحدات المستخدمة. هنا يتحدد للوحدة المستخدمة المورد المالى الذى تستطيع استخدامه فى شراء هذه السلعة يتوفر لها عن طريق ائتمان يمنح لها على أن يخصص لهذا الاستخدام فقط (فلا يجوز استخدامه فى شراء سلع أخـرى أو فى انفاقات أخرى) . كما يحدد لها الثمـن الذى يشترى به . بعـد ذلك يكون لها حرية التعامل مع أية وحدة منتجة فى الوقت الذى تراه أنسب وكذلك بالنسبة لبقية تفاصيل التعامل مع الوحدة المنتجة [1] .

واضح أن هذا التنظيم للعلاقة بين الوحدات المستخدمـة للسـلعة والوحدات المنتجة لها انما يرتكز على أسس فنية (دراسة مقارنة لأثر استخدام هذا العنصر فى الانتاج) واقتصادية (الاثمان والائتمان). هنا نكون بصدد عمل القوانين الاقتصادية عملا واعيا (مخططا) .

٢ ـ العلاقات بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين

هذه العلاقات تأخذ مكانا من خلال وحدات النشاط التجارى التى تمثل همزة الوصل بين الوحدة المنتجة والمستهلك . بصفة عامة نكون هنا بصدد العمل الواعى لقوانين السوق الأمر الذى يثير من المشكلات ما يتعلق بأسس كيفية تحديد الطلب على السلع الاستهـلاكية وكيفية تحديد عرض هذه المنتجات وتحقيق التوازن بينهما (كميا وكيفيا ومكانيا وزمانيا) وكيفية مواجهة التغيرات التى تحدث فى الطلب عن طـريق محاولة المحافظة المستمرة على التوازن بين الطلب والعرض . كل هذه مشكلات لن نتعرض لها بالدراسة (التى تستلزم التفرقة بين مرحلة بناء الأساس الصناعى فى المجتمع الاشتراكى والمرحلة التالية) فى هذا المجـال [1] .

* * *

(١) انظر فى ذلك :

Ch. Bettelheim, Les Cadres scio-économiques et l'organisation de la planification socialiste. Problèmes de Planification, No. 5, Centre d'Etude de Planification, Socialiste, Sorbonne, Paris, 1965, p. 32 et sqq.

على هـذا النحـو ننتهى من التصـوير النظرى لمشـكلة التنظيم الاقتصادى فى الاقتصاد المخطط ، وهو تصوير قصد به بلورة نـوع العلاقات التى توجد بين وحدات الاقتصاد القومى والاعتبـارات التى تثور عند محاولة تنظيم كل نوع من هذه العلاقات سواء بمناسبة القيام بوظيفة تحضير الخطة أو بالنسبة لاتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى. على أن نراعى أن هذا التصوير قد اقتصر على ابراز أهم المشـكلات التى تثور — وليس كل المشكلات — دون معالجة تفصيلية لها .

وجود هذا التنظيم يمثل شرطا أساسا لامكانية تخطيط الاقتصـاد القومى ، أى امكانية أن يتحقق الانتاج وتجدد الانتاج فى الفترات الزمنية المتعاقبة من خلال عملية التخطيط ، عملية تحضير الخطـة وتنفيذها . التعرف على هذه العملية تعرفا سريعا ، دون الدخـول فى تفاصيلها ، هو الذى يشغلنا فى الباب التالى .

الباب الثامن

عملية التخطيط الاقتصادى

اذا ما توافرت الشروط التنظيمية اللازمة للقيام بالتخطيط – وتوفير هذه الشروط يمثل احدى المسئوليات الأساسية للدولة (الاشتراكية) أمكن البدء فى عملية تطوير الاقتصاد القومى ، أى أمكن البدء فى عملية مخططة تتمثل فى انشغال المجتمع فى تحضير خطة شـــاملة تغطى فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف معينة تمثل خطوة فى سبيل تحقيق الهيكل المراد الوصول اليه ، ثم تنفيذ ما جاء بهذه الخطة • نقـــول انشـــغال المجتمع اذ عملية التخطيط عملية تعبئة لجماهير المنتجين المبـــاشرين وضمان مساهمتها مساهمة فعالة فى تحضير الخطة وتنفيذها • فالدولة لا تقوم فى المجتمع الاشتراكى بالانتـــاج ، الذى يقوم بالانتاج هـــو الجماهير العاملة • دور الدولة تنظيمى فى المقـــام الأول ، ان نجحت فى تحقيق التنظيم اللازم وجبت تعبئة الجماهير العاملة للقيام بعملية الانتاج • لعملية التخطيط اذن **جانبها الفنى** الذى يتمثل فى مجموع العمليات الفنيـــة التى تقوم بها الهيئات التى تعمل فى تحضير الخطة والهيئات التى تتخذ القرارت اللازمة لتنفيذها حينما يجىء وقت التنفيذ، ولها أيضا **جانبها الاجتماعى والســـياسى** الذى يتمثـــل فى مســـاهمة الجماهير العاملة فى كل مرحلة من مراحل تحضير الخطة حتى تـــكون الأهداف الواردة فى الخطة أهداف اعتنقتها هذه الجماهير تحققها عند تنفيذ الخطة التى ساهمت فى اعدادها • (تحقيق هذه المساهمة يمثل احدى الأعمال الأساسية للتنظيمات السياسية والنقابية اذ هى تتحمل مسئولية التعبئة المنظمة للجماهير العاملة) •

وعملية التخطيط عملية تاريخية نقطة البدء فيها هى الواقع الاجتماعى الذى يتحدد حاضره بتطوره فى الماضى القريب : من الناحية الاقتصادية تتمثل نقطة البـــدء فى هيكل الاقتصاد الموجود فى بداية عملية التطوير

المخطط • وقد رأينا أن من جوهر التخطيط أنه يأخذ فى الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة وهو ما يتبلور فى تصوير كيفى للمستقبل أى تحديد للمعالم العريضة للمجتمع الذى يرادبناؤه (المجتمع الاشتراكى) • هذه الصورة العامة تمثل الاستراتيجية العريضة لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى • ولو أن الهدف النهائى لعملية التخطيط الاشتراكى هو الرفع المستمر للمستوى المعيشى والثقافى لأفراد المجتمع عن طريق الاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية فى تطورها الا أن هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه على نحو دائم الا عن طريق تحقيق أهداف متوسطة قد تكتسب الأولوية فى مرحلة معينة • فقيام التخطيط الاشتراكى مثلا فى اقتصاد كان تابعا لاقتصاد أجنبى يستلزم أن تعطى الأولوية فى المرحلة الأولى لتحقيق الاستقلال الاقتصادى فى مواجهة الخارج • كذلك الحال بالنسبة للتصنيع — أى بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى — الذى قد يصبح الهدف المتوسط الذى يتعين تحقيقه فى خلال مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط • أيا كان الأمر فنقطة البدء فى عملية التخطيط هى تصوير للخطوط العريضة لهيكل الاقتصاد القومى فى نهاية مرحلة من مراحل تطوره (يقصد فى نهايتها مثلا الانتهاء من بناء الأساس الصناعى للاقتصاد ومن ثم تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعى الى اقتصاد يقوم أساسا على النشاط الصناعى) • كان ذلك هو حال المرحلة الأولى من مراحل التخطيط الاشتراكى • تحقيق هذا الهيكل الاقتصادى (والاجتماعى) فى نهاية هذه المرحلة يمثل الهدف الذى يتعين بلوغه خلالها ، أى يمثل استراتيجية عملية التخطيط فى أثناء هذه المرحلة • هذه الاستراتيجية هى التى تحدد نمط الأولويات[1] عند محاولة توزيع الموارد الانتاجية للجماعة بين الاستخدامات المختلفة •

على ضوء هذه الاستراتيجية العامة تقسم هذه المرحلة الى فترات زمنية متعاقبة تغطى كل منها خطة اقتصادية تمثل خطوة يتعين اتخاذها فى سبيل تحقيق الهدف العريض لهذه المرحلة • ترسم هذه الخطة آخذين فى الاعتبار الحاجات ، الاعتبارات الموضوعية للجماعة ، القيود الاقتصادية والاجتماعية (أى الصعوبات الأقتصادية والاجتماعية)

---

(١) Pattern of priorities

ونمط الأولويات الذى تتميز به المرحلة محل الاعتبار . على أساس هذه الاعتبارات يتم اعداد الخطة الخاصة بفترة معينة والتى تحدد الأهداف المتعين تحقيقها فيما يتعلق بالانتاج ، بالاستهلاك ، بالاستثمار، بالتجارة الخارجية ، بالتعليم ، بالصحة العامة ... الخ .

بعبارة أخرى ، اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد المخطط فى المرحلة التى يمر بها فانه يتعين القيام باعداد عدد من الخطط الاقتصادية تختلف باختلاف البعد الزمنى الذى تغطيه الخطة ، الامر الذى يدفعنا الى التعرف على الانواع المختلفة للخطة وفقا للفترة الزمنية التى تغطيها .

البعد الزمنى للخطة :

اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للتطور المخطط للاقتصادالقومى فى المرحلة محل الاعتبار فرضت مشكلة تحديد البعد الزمنى للخطة نفسها ، اذ يلعب طول الفترة التى تغطيها الخطة دورا حيويا حيث تتوقف على هذا الطول الاهمية النسبية لعاملين تحدد على أساسهما أهداف الخطة :

* العامل الاول يتمثل فى التفضيل السياسى والاقتصادى للجماعة كما تعبر عنه السلطة السياسية ، أى ما ترغب السلطة السياسية فى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية فى خلال الفترة الزمنية .

* والعامل الثانى يتمثل فى الامكانيات الفنية التى يسمح بها الهيكل الاقتصادى فى هذه الفترة . فكلما طالت الفترة التى تغطيها الخطة كلما زادت الامكانيات الفنية للاقتصاد وكلما أمكن بالتالى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى ترغب السلطة السياسية فى تحقيقها . على أنه مهما طالت الفترة فان هناك دائما من الصعوبات والحدودمايجعل الامكانيات الفنية للاقتصاد القومى قاصرة عن أن تتحقق كل ما يرغب تحقيقه . من ناحية أخرى ، كلما طالت الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة كلما زاد عدد العناصر التى لا يمكن أخذها فى الحسبان مقدما، أى العناصر التى لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها تنبوءا معقولا يجعل للخطة معنى عند التنفيذ العملى ، ومن ثم يصبح التخطيط ــ اذا ما كان الوزن

الأكبر للعناصر التى لايمكن أخذ اتجاهاتها المستقبلة فى الاعتبار بطريقة مقدمة ــ عديم الأثر وتكون النتيجة أن يتطور الاقتصاد القومى تطورا تلقائيا •

من أجل ذلك ، تعين تحديد فترة زمنية تغطيها الخطــة توفق بين الاعتبارين السابقين : فيكون طولها بالقدر الذى يسمح لامــكانيات المجتمع بالتطور لتحقيق الأهداف التى تضعها السلطة السياسية (على افتراض أن تحديد هذه الأهداف يبنى على أســاس دراسة مفصــلة لوضوعيات المجتمع وقدراته) ، على ألا تكون بالطول الذى يحول دون امكان التعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العوامل التى تحــرم الخطة من أجل فاعليتها عند التنفيذ العملى •

على هــذا النحو يمكن القول أن تحــديد الفترة الزمنية المستقبلة التى تغطيها الخطة لا يتم بطريقة تحكمية اذ هو يتوقف على :

❋ نقطة البدء ، أى امكانيات المجتمع عند البدء فى تنفيذ الخطــة، والأهداف التى تتحدد ، فكلما زادت امكانيات المجتمع وقل طمــوح الأهداف كلما أمكن تحقيقها فى فترة زمنية أقصر ، هذا من ناحية •

❋ من ناحية أخرى يتوقف تحديد طول فترة الخطة على مدى تطور طرق وفنون التخطيط نفسها [(١)] ، فكلما زاد اتقان طرق التخطيط ــ وهو أمر لا يتأتى الا بدراسة تجارب الآخرين والممارسة ــ كلما أمكن التوغل فى المستقبل والتعرف على الاتجاهات المستقبلة لبعض العناصر عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التى تحكم التطور الاجتماعى والطبيعى ، أى عن طريق التقدم العلمى المستمر ، كلما أمكن بالتــالى اطالة الفترة التى تغطيها الخطة • هذا ما يفسر اختفاء الخطط طويلة الأمد التى ظهرت فى الاتحاد السوفيتى فى العشرينات من القرن الحالى ثم ظهور الحاجة اليها فى السنوات الأخيرة •

دراستنا لتجربة التخطيط الاشتراكى تمكننا من التمييز بين ثلاثة أنواع من الخطة من وجهة نظر بعدها الزمنى :

---

(١) Planning techniques; Méthodes ou techniques de planni-fication.

الخطة طويلة الأمد[1] : وهى تغطى فترة من ١٠ — ٢٠ سنة • هذه الخطة تقوم أساسا بتحديد الأعمال اللازمة للتغيير الهيكلى (سـواء أكانت هذه الأعمال متعلقة بالتنظيم أم أعمالا اقتصادية) والتطور فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى على ضوء تحديد الحاجات التى يمكن اشـباعها والتقدم الفنى ومدى انتشاره فى أثنـاء الفترة محل الاعتبار • هذه الخطة تمثل الاطار العام للخطط متوسطة الأمد[2] اذ كما سنرى تقسم الفترة التى تغطيها الخطة طويلة الأمد الى فترات بين ٤ — ٧ سنوات تغطى كلّ منها خطة متوسطة الأمد •

هذا الاطار العام الذى تمثله الخطة طويلة الأمد يعطى للخطط المتوسطة الأمد حدا أدنى من التيقن فيما يتعلق بالموجهات العامـة للتخطيط • أهمية الخطة طويلة الأمد تظهر عى الأخص عند ما يتعلق الأمر بتنسيق الأهداف المحددة فى خطة متوسطة الأمد مع الأهداف البعيدة للمرحلة التى يمر بها الاقتصاد المخطط • والخطط طويلة الأمد قد تكون خطط قومية تغطى الاقتصاد القومى • وقد تتعلق بقطاعات معينة من قطاعات الاقتصـاد القومى أو بمناطق معينة فى هذا الاقتصاد [3] •

الخطة متوسطة الأمد : وهى تغطى — كما قلنا — فترة من ٤ — ٧ سنوات • فى هذا النوع من الخطة أكتسبت الخطط الخمسـية التى يجرى تحضيرها وتنفيذها فى الاتحاد السوفيتى منذ ١٩٢٨ (والى عام ١٩٥٩) شهرة خاصة • والظاهر أن فترة الخمس سنوات مثلت فى هذه الآونة الفترة التى توفق بين الاعتبارين الذين يحـددان الفترة التى تغطيها الخطة والتى سبق الكلام عنهما • الوظيفة الجوهرية لهذه الخطة هو تحديد اتجاه ومعدل تطـور الاقتصاد القومى وتحديد الأهـداف

---

(١) Long - term plan; Plan à long terme (planification perspective).

(٢) Medium - term plan; Plan à moyen terme.

(٣) كانت أول خطة طويلة الأمد فى الاتحاد السوفيتى متعلقة بقطاع واحد ، وهى خطة كهربة البلاد التى أعدت عام ١٩٢٠ . فى عام ١٩٢٩ أعدت خطة عامة لفترة ١٥ سنة وقدمت للجنـة تخطيط الاتحاد ولم يكن لهذه الخطة أى تأثير فى العمل . فى الوقت الحاضر يجرى تحضير الخطط متوسطة الأمد (التى أصبحت مدتها ٧ سنوات بعد أن كانت خمس) فى اطار خطة عامة طويلة الأمد تغطى فترة عشرين عاما (من ١٩٦٠ — ١٩٨٠) .

الرئيسية للانتاج والاستهلاك والاستثمار • الأهداف التى تحدد يكون لها طبيعة توجيهية والزامية للهيئات القائمة على تنفيذ الخطة • هنا يتعلق الأمر بصفة عامة بأهداف يمكن تحقيقها عن طريق تشغيل الطاقة الانتاجية الموجودة فى بداية فترة الخطة وعن طريق الاضافة الى هذه الطاقة الانتاجية ببناء مشروعات لا تكون فترة بنائها[1] طويلة جدا •

من الواضح أنه فى خلال مدة طويلة كخمس أو سبع سنوات تتغير الفنون الانتاجية وتظهر مشاكل جديدة تستحق عناية خاصة ، الأمر الذى قد يؤدى بالتباعد بين ما ورد فى الخطة متوسطة الأمد وبين التطور الفعلى للاقتصاد • من هنا مست الحاجة للخطط قصيرة الأمد•

الخطة قصيرة الأمد : هذه الخطة سنوية • نقطة البدء فى تحضير الخطط السنوية تتمثل فى الأهداف التى تحدد فى الخطة متوسطة الأمد ونصيب السنة محل الاعتبار من هذه الأهداف ، ولكنها تستند على الموقف المتعلق بواقع الاقتصاد القومى أثناء تنفيذ الخطة • فهى تهدف الى توجيه الاقتصاد القومى نحو أهداف الخطة متوسطة الأمد • هذه الخطط السنوية هى أكثر الخطط تفصيلا وخصوصية ، ومن هنا جاء تميزها بأنها أكثر الخطط التصاقا بالعمل[2] ، بمعنى أن الأرقام التى تحتوى عليها تمثل أوامر مباشرة للوحدات الانتاجية أو كليات للرقابة فيما يتعلق بالانتاج والاستثمار تبنى على أساسها الأوامر المباشرة للوحدات الانتاجية • الخطة السنوية قد تقسم الى خطط ثلث سنوية أو خطط شهرية • عندئذ يتعلق الأمر ببرنامج للانتاج يطلب تنفيذه فى خلال مدة زمنية قصيرة جدا •

تلك هى الأنواع المختلفة للخطط من وجهة نظر بعدها الزمنى أو الفترة الزمنية التى تغطيها الخطة • **وسنقتصر فى كل ما يلى على التخطيط متوسط الأجل •**

اذا ما تحددت الاستراتيجية العامة للمرحلة التى يمر بها الاقتصاد المراد تخطيطه (والتى تحدد نمط الأولويات الذى يتعين رعايته فى

---

(١) Gestation period; Période de maturation

(٢) The most operational plan.

عملية التخطيط ، وتحـدد البعد الزمنى للفتـرة التى تغطيها الخطـة (والأمر هنـا يتعلق بخطة متوسطة الأمـد) فان عملية التخطيط ـ كعملية تاريخية تجد نقطة بدايتها فى الوسط التاريخى للمجتمع المخطط، أى وضعه الحالى الذى يحدده التطور السابق للمجتمع ـ هذه العملية تتحلل الى نوعين من العمل : الأول خاص بكافة ما يلزم لاعداد الخطة أو تحضيرها وهو ما نسميه بالعمـل التخطيطى[1] ، والثـانى متعلق بتنفيذ الخطة ورقابة هذا التنفيذ . [2] هذان العملان مرتبطان ببعضهما ارتباطا عضويا . فنتائج تنفيذ خطة سابقة هى التى تمدنا بالأسـاس لتنفيذ خطة لاحقة . من ناحية أخرى القدرة على اكتشاف القـوانين الموضوعية التى تحكم التطور الاقتصـادى والاجتماعى عندمـا نقوم بتحضير الخطة ـ وهى قدرة تكتسب بفضـل معرفة طريقة أداء وتغير الاقتصاد القومى ـ هذه القدرة هى التى تمكننا من اعداد خطة يمكن تنفيذها .

على هذا النحو تتناول دراستنا لعملية التخطيط :

- أولا : العمل التخطيطى ، أى العمل الخاص باعداد الخطة .
- ثانيا : مشكلات تنفيذ الخطة .
- ثالثا : النتائج الأساسية التى يمكن استخلاصهـا بصدد طبيعـة عملية التخطيط .

---

(١) Planning work; Travail de planification.

(٢) The execution of the plan; l'exécution du plan.

الفصل الأول

العمل التخطيطى

اعداد الخطة متوسطة الاجل

فيما يتعلق بتحضير الخطة أو اعدادها يوجد فى الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما : **لخطة للانتاج والاستثمار**[1] ، **وخطة لتقسيم الموارد الانتاجية**[2] بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها فى هرم التنظيم الاقتصادى ، وذلك فيما يتعلق ببعض الموارد الاستراتيجية • هذه الخطة الاخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيبها فى هذه الموارد بقصد تنفيذ الأهداف الواردة فى خطة الانتاج والاستثمار • خطة توزيع الموارد الانتاجية ويمكن تسميتها بخطة التموين أو الامداد، تقع بين اعداد الخطة وبين التنفيذ بالمعنى الصحيح • وهى أقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمل التخطيطى •

فيما يختص بتحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الأمد هناك مسألتان رئيسيتان تمثلان سلاحى التخطيط الاشتراكى فى محاولته تحقيق الرشاد الاقتصادية على مستوى المجتمع بأكمله • نعنى :

مسألة أمثلية الخطة [3] : الخطة كالوسيلة الاكثر فعالية فى تحقيق أكبر نتيجة لمجهود معين فى ظل ظروف معينة • هنا تثور مشكلةالاختيار بشقيها :

---

(١) Production and investment plan; Plan de production et d'investissement.

(٢) Plan d'approvisionnement.

(٣) l'optimalité du plan.

● الاختيار بين الاهداف المختلفة التى تتنازع الموارد الانتاجية فى خلال الفترة الزمنية المخططة للخروج بأكثر هذه الاهداف اتفاقا مع الاستراتيجية العامة لمرحلة التطور التى يمر بها الاقتصاد القـــومى • هذه هى مشكلة تحديد الحاجات الاجتماعية الأولى بالاشباع فى هـــذه المرحـــلة •

● اذا ما تحدد الهدف ثارت مشكة الاختيار بين الوسائل المختلفـــة التى تمكن من تحقيق الهدف ، أى مشكلة اختيار أكثر الوسائل فعالية فى تحقيق الهدف • أى تقرير أى الاستخدامات — أو أى تشكيلة من الاستخدامات — للموارد الانتاجية سيمثل الوسيلة الاقل تكلفة التى يمكن اتباعها لتحقيق الهدف •

محاولة تقليل التكلفة الى أبعد حد يعنى القيام بحساب اقتصادى الأمر الذى يستلزم اداة لتقدير قيم الموارد الانتاجية المختلفة تقديرا سليما ، أى يستلزم الوصول الى طريقة فى تكوين الاثمان تعكس القيمة الإجتماعية لكل مورد من الموارد الانتاجية على النحو الذى سنراه — على المستوى النظرى — عند دراستنا للمشكلات الاقتصادية فى الباب التـــالى •

مسألة تحقيق تناسق الخطة[1] : أى مسالة التنسيق بين الاجـــزاء المختلفة للخطة ، ازالة التناقض بين الأهداف المختلفة المحددة فى الخطة، ثم بين الأهداف والوسائل على نحو يضمن التناسب بين أجزاء الخطة الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية فى تجميعها على مستويات التصوير الجمعى : مستوى الكميات الكلية (الدخل القـــومى ، الاستثمـــار ، الاستهلاك ، العمالة ••• الخ) ، مستوى القطاعات ومستوى فـــروع النشاطات الإقتصادية . في الحالة الأخيرة يتعلق الأمر بموازنة الكميـــة المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة لهذه السلعة •

مسألة تحقيق تناسق الخطة هذه تستلزم تحقيق التناسق الداخلى[2] الخطة ، ثم تحقيق التناسق بين الأجزاء المختلفة للخطة والتى تتعلق كل

---

(1) The plan consistence; la cohérence du plan

(2) Internal consistence of the plan; la cohérance interne du plan

منها بسنة من سنوات الفترة التى تغطيها الخطة[1] ، ثم أخيرا بتحقيق التناسق بين الخطة متوسطة الأمد والخطة التى تليها كمـا وردت فى خطوطها العريضـة فى الخطـة طويلة الأمد[2] • تحقيق التناسق بين أجزاء الخطـة يتم باسـتخدام مجموعة من الموازين السـلعية[3] • والموازين الكلية[4] لا يمكن التعرض لها فى اطار دراستنا هذه[5] •

أما فيما يتعلق بالمراحل التى يمر بها اعداد الخطة متوسطة الأجل فمن الأهمية بمكان أن نذكر أن دراستنا لهذه المراحل المختلفة تفترض:

أولا : أن الشروط التنظيمية للتخطيط الاقتصادى قد توافـرت على النحو الذى عرفناه فى البابين الثالث والسابع •

ثانيا : أن هناك استراتيجية عامة للتطوير الاقتصـادى والاجتماعى فى خلال المرحلة المعينة الأمر الذى يوضح الأفق أمام القائمين بالتخطيط عن طريق تزويدهم بالنمط العام للأولويات •

ثالثا : أن هناك خطة طويلة الأمد يتم فى داخل اطارها أعداد الخطة متوسطة الأمد •

هذه الفروض يتعين الا تغيب عن الذهن طوال دراستنـا للعمـل التخطيطى • نقطة البدء فى هذا العمل هى — كما نعلم — الوضع الحالى للمجتمع محل الاعتبار • هذا الوضع الحالى هو نتاج تطور تـاريخى سابق • وهو الوضع الذى يراد التأثير عليه أو تغييره من خلال المجهود التخطيطى • الشرط الأولى والجوهرى للقيام بالعمل التخطيطى اذن هو التعرف على الوضع القائم فى المجتمع تعرفا علميا دقيقا وعلى اتجاه التطور فى الماضى القريب • هذا التعرف يتمثل فى تسجيل وتجميـع

---

(١) La cohérence dans le temps

(٢) La cohérence intertemporelle

(٣) Material balances ; balances physiques

(٤) Overall balances; balances en valeur

(٥) انظر فى كل ذلك : مؤلفا :

M. Dowider, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste. Editions Tiers-Monde, Alger, 1964, ch. 7 & 8.

وتنظيم الاحصائيات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تنظيما تحليليا وتركيبيا يهدف الى تكوين صورة مركزة للوضع التاريخى الذى يتم فيه العمل التخطيطى • فنقطة البدء اذن هى الواقع التاريخى ولكنه واقع يتم تمثيله فى صورة مجردة مركزة من الاحصائيات •

تقدم هذه الصورة الاحصائية المجردة للسلطات السياسية فتحـدد على أساسها الموجهات العامة للخطة[1] •

التصوير الاحصائى المركز للواقع الاقتصادى والاجتماعى وتحديد الموجهات العامة بواسطة السلطات العامة ليسا الا الأعمال التى تمكن هيئات التخطيط من القيام بالجانب الفنى فى العمل التخطيطى•بالنسبة للمراحل التى تمر بها خطة الانتاج والاستثمـار متوسطة الأجـل فى اعدادها يستحسن اذن التفرقة بين العمل السابق على العمل التخطيطى، والعمل التخطيطى •

فى داخل اطار العمل التخطيطى سنحاول أولا التعرف على المـراحل المختلفة التى يمر بها تحضير الخطة والدور الذى تقوم به كل وحدة من هيئات التخطيط • فى المرحلة الأولى من هذه المراحل تقوم هيئـة التخطيط المركزية بتحضير ما يعرف باطار الخطة[2] الذى يمر بمراحل متتالية ليصبح خطة يلزم التنسيق بين أجزائها المختلفة •

على هذا الأساس تقتضى الدراسة التفصيلية لعملية تحضير الخطة التكلم عن العمل السابق على العمل التخطيطى ، ثم عن المراحل المختلفة التى يمر بها اعداد الخطة ، ثم عن تحضير اطار الخطة ، ثم عن تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة • بطبيعة الحال ليس هنا مجال القيام بهذه الدراسة التفصيلية وانما سنقتصر على التعرف على العمل الســابق على العمل التخطيطى والمراحل المختلفة التى يمر بها أعداد خطة قومية متوسـطة الأمد • بناء عليه سنتكلم فى هذا الفصـل الخاص بالعمل التخطيطى :

ـ أولا : عن العمل السابق على العمل التخطيطى •

ـ ثانيا : عن تحضير الخطة القومية متوسطة الأمد •

---

(١) Les directives générales

(٢) Plan-frame; Le cadre du plan

١ ـ العمل السابق على العمل التخطيطى

يتمثل هذا العمل كما قلنا ـ فى خطوتين أوليتين : أولا تصوير **هيئة** التخطيط المركزية (وزارة التخطيط) للواقع فىحاضره وماضيه القريب، وثانيا قيام السلطات السياسية بتحديد الموجهات العامة للخطة التى سيتم تحضيرها • لنرى كلا من هاتين الخطوتين •

أولا : فيما يخص تصوير هيئة التخطيط المركزية للواقع فى حاضره وماضيه القريب فان ذلكيتم بفضل الفيض منالمعلومات المتعلقةبمختلف نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية : السكان وتركيبهم وفقا للسن والجنس ، تركيبهم الاجتماعى (الفئات الاجتماعية المختلفة) ، توزيعهم بين أوجه النشاط الاقتصادى ، توزيعهم الجغرافى •• الخ ـ معلومات تتعلق بالموارد الطبيعية المستغلة وغير المستغلة الأمر الذى **يستلزم القيام بمسح الأراضى الاقليمية للدولة لمعرفة ما يوجد بها أو عليها من ثروات طبيعية** ـ [1] معلومات خاصة بالطاقة الانتاجية فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى والامكانيات الاحتمالية أو الجديدة لكل فرع ـ معلومات تتعلق بكميات الانتاج الجارى فى مختلف الفروع ، بالاستهلاك من السلع المختلفة سواء أكان استهلاك انتاجى (أى استخدام للمنتجات فى عملية انتاج) أو استهلاك نهائى ، خاص أو جماعى ـ معلومات خاصة بالمبادلة بين الفروع المختلفة للنشاط ، بين القطاعات وبين المناطق المختلفة ـ معلومات تتعلق بالتجارة الخارجية •• الخ [2] •

وجود شبكة من لجان التخطيط على جميع مستويات التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط هو الذى يضمن تجميع وتداول الاحصائيات•وفى هذا المجال تلعب لجان التخطيط فى الوحدات الانتاجية الدور الأهم ، اذ أن الوحدة الانتاجية هى وحدة النشاط الاقتصادى وهى جزء من الواقع فهى المنبع للمعلومات الاحصائية • **هنا يستحسن أن يطلب من الوحدة**

---

(١) ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ابتدأ القيام بعمل المسح الاقتصادى لأراضى الدولة ، بالاضافة الى الدراسات المتعلقة بالثروة الطبيعية للمجتمع وكانت تقوم بها أكاديمية العلوم ، فى عام ١٩١٨ •

(٢) انظر ملحق الباب الحالى •

الانتاجية أن ترسل – الى جانب الاحصائيات – مقترحاتها الخاصة بنشاطها الانتاجى والاستثمارى خلال الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة .

لكى تصلح المعلومات الاحصائية للاستخدام فى العمل التخطيطى يتعين تقديمها فى صورة محاسبية (والأمر هنا يتعلق بالحسابات القومية)[1] تلقى الضوء على العلاقات الجارية القائمة بين مختلف الكميات الاقتصادية الكلية والقائمة كذلك بين مختلف النشاطات الانتاجية والاستهلاكية[2] . ثم يتعين بعد ذلك حساب المعدلات المختلفة[3] (المعدلات الفنية لاستخدام الموارد الانتاجية فى الانتاج أى القدر من عنصر معين من عناصر الانتاج اللازم استخدامه لانتاج وحدة واحدة من الناتج – معدلات الطلب – مرونة الطلب على السلع المختلفة – معدلات الاستيراد والتصدير – معدلات نمو الكميات الكلية : الانتاج – الاستهلاك – الدخل القومى .... الخ) . هذه المعدلات تمثل – بعد أن تجري عليها التغيرات اللازمة (4) أداة لاغني عنها في العمل التخطيطي .

على أساس هذه المعلومات الاحصائية والبحوث التى تقوم بها الهيئات التابعة لهيئة التخطيط المركزيه والمعلومات المتعلقة بالتقدم العلمى وامكانيات تطبيقه لحل المشكلات الفنية للانتاج تقدم هيئة التخطيط المركزية الى السلطات السياسية فى الفترة الواقعة بين سنتين وثمانية عشر شهر قبل تاريخ بدأ الفترة التى تغطيها الخطة ، تقدم هذه الهيئة صورة مفصلة للوضع القائم للاقتصاد القومى ، لتطوره الماضى ، لما حققه ، للصعوبات التى يلاقيها ، لامكانياته فيما يتعلق بالتطور المستقبل ، آخذة فى الاعتبار الاستراتيجية العامة لعملية

---

(1) Social accounting; Comptabilité nationale

(2) يتم ذلك عن طريق تقديم هذه الصورة الاحصائية المركزة فى شكل مجموعة من الموازين الكلية المتعلقة بفترة زمنية سابقة ، كما كما يمكن تقديم ذلك فى شكل جدول من جداول المستخدم– الناتج input-output tableau للاقتصاد القومى . لمزيد من المعلومات فيما يتعلق بكل هذه المسائل أنظر مؤلفنا 'Les Schémas...' ، السابق الاشارة اليه وخاصة الأبواب الخامس والسابع والتاسع .

(3) Technical Coefficients

(4) المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية
Progressive technical norms

التطور فى مرحلتها الراهنة والموجهات العامة للخطة طويلة الأمد (التى تعتبر الخطـــة المراد تحضيرها مغطية لفترة تمثل جزء من الفترة التى تغطيها الخطة طوية الأمد) بعد أن يكون قد أدخل على هذه الموجهات التعديلات الضرورية التى يستلزمها ما قد يكون قد تغير من ظـــروف عملية التطور الاقتصادى .

ثانيا : على أساس هذا العمل الأولى لهيئة التخطيط المركزية وكذلك الأهداف الاجتماعيـــة الأساســـية تقوم السلطات السياســـية بتحديد الموجهات العامة آخذين فى الاعتبار تصوير اتجاه التطور الاقتصادى الذى تحتويه الخطة طويلة الأمد وكذلك اعتبـــارات أخرى اجتمـــاعية وسياسية ودولية . هذه الموجهات العامة تحدد :

* الأهداف الرئيسية التى يتعين تحقيقها ، خاصة فى مجال الدخل القومى والانتاج والاستثمار .
* الوسائل الرئيسية التى تتبع لتحقيق هذه الأهداف .
* ترتيب للأولوية بين الأهداف المختلفة .
* والمظاهر العامة لسياســـة الأثمان وسياســـة الأجور والتوزيع .. الخ .

على هذا النحو يتم اتخـــاذ القرار المتعلق بالخيـــارات الرئيسية فى الخطة : اختيـــار الأهداف الرئيسية ، واختيار الوســـائل الرئيســـية لتحقيق هذه الأهداف وفقا للمكان الذى يشغله كل منهـــا فى قـــائمة الأفضلية . ولكنها تبقى فى صورتهـــا الكيفية . هذه الموجهـــات العامة سرعان ما تنقل الى كل الوحـــدات الاقتصادية : من هيئـــة التخطيط المركزية الى الوحدات الانتاجيـــة . الكل مدعو الى القيام مباشرة وفى نفس الوقت بتحضير مشروع للخطة كل فيما يخصه . ويكون ذلك بداية لحركة مزدوجة من النزول والصعود للمشروعات بين المركز والقاعدة ، بين هيئة التخطيط المركزية وبين الوحدات الانتاجية . فى نفس الوقت يتعين أن تأخذ الموجهات العامة مظهرا كميا ، يتعين أن تترجم الأهداف والوسائل الى كميات وأرقام تجعل تحديدها واضحا . هذا العمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية الأمر الذى يدخل فى صميم العمل التخطيطى بمعنى الـــكلمة .

٢ ــ مراحل تحضير الخطة

العمل الخاص بتحضير الخطــة تقوم به هيئات التخطيط المختلفــة بتنظيمها الهرمى السابق التعرف عليه على نحو يمكن تلخيصه فيمــا يــلى :

١ ــ بفضل العمل الذى قامت به فى المرحلة السابقة ، أى فى مرحلة العمل السابق على العمل التخطيطى ، **تستطيع هيئة التخطيط المركزيــة اعداد ما يسمى باطار الخطة**[1] فى فترة زمنية قصيرة نسبيا • اعــداد اطار الخطة هو بناء نموذج عام[2] للتطور الاقتصــادى فى أثناء الفترة المستقبلة التى تغطيها الخطة محل الاعتبار • لكى يتم ذلك تبدأ الهيئة فى اعداد صورة مبسطة على مستوى مرتفع من التصــوير الجمعى لمــا سيكون عليه الاقتصاد القومى فى نهاية الفترة التى تغطيها الخطــة • بعبارة أخرى اذا كان الأمر يتعلق باعداد خطة تغطى فترة زمنية طولها خمس سنوات ، خطة خمسية ، ولتكن للسنوات من ٧٣ ــ ١٩٧٧ مثلا، فان الخطوة الأولى فى العمل التخطيطى تتمثــل فى اعداد اطار خطة للسنة الأخيرة ، سنة ١٩٧٧ • هذا الاطار يحتوى على تصــوير لمــا سيكون عليه الاقتصاد القــومى خلال هذه السنة الأخيرة من سنوات الخطة ، أى يحتوى على هيكل الاقتصادى القومى كما سيكون فى نهاية الفترة المخططة وهو الهيكل المرغوب تحقيقه ، على أن يكون ممكنا فى نفس الوقت وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يجرى تحضير الخطة فى ظلها • بعبارة ثالثة ، اذ كان الهــدف هو تطوير الاقتصــاد القومى تطويرا ينعكس فى تغيير هيكله (زيادة الأهمية النسبية لبعض النشاطات الاقتصادية ، الصناعة فى أثناء عملية التصنيع وبعض فروع النشاط الصناعى بالنسبة للبعض الآخر) فالعمل التخطيطى يرتكز على تصوير لهيكل هذا الاقتصاد عند وضع الخطة أى فى الفترة السابقة على الفترة التى تغطيها الخطة ، فى الفترة السابقة على عام ١٩٧٣ فى مثلنا هذا • الهدف العام من الخطة يصبح تغيير الاقتصاد القومى على نحو معين (تحدده الموجهات العامة للسلطات السياسية) بحيث يكون هيكل

---

(١) Plan-frame; chiffres de contrôle

(٢) A general scheme for the development of the national economy; Schéma général du développement.

الاقتصاد القومى فى نهاية فترة الخطة (فى عام ١٩٧٧) مغايرا لهيكله السابق على الفترة المخططة (بطبيعة الحال هيكل الاقتصاد فى عام ١٩٧٧ لن يكون مختلفا كثير الاختلاف عن هيكله قبل ١٩٧٣ اذ الفترة قصيرة نسبيا والتغييرات الهيكلية تستلزم زمنا طويلا ، كل ما فى الأمر أن التغيير الذى يتم أثناء فترة الخطة يمثل خطوة فى سبيل الوصول الى الهيكل المراد أن يكون عليه الاقتصاد القومى فى نهاية المرحلة الحالية) ويكون الهدف من النشاطات المختلفة التى تحتويها الخطة والتى سيتم القيام بها فى أثناء الفترة المخططة (أثناء الفترة من ١٩٧٣ — ١٩٧٧) هو تحقيق الهيكل المتصور للاقتصاد القومى فى عام ١٩٧٧ ، على هذا النحو تكون وظيفة المرحلة الأولى فى العمل التخطيطى هى تصوير الهيكل المراد والممكن الوصول اليه للاقتصاد القومى فى نهاية الفترة المخططة (١٩٧٧) • يتم ذلك عن طريق رسم اطار خطة لعام ١٩٧٧ •

اعداد اطار خطة السنة النهائية من سنوات الخطة الخمسية بواسطة هيئة التخطيط المركزية يتم على خطوات تبدأ من مستوى مرتفع جدا من التصوير الجمعى ويتعلق بكميات كلية وتنتهى نزولا بالوصول الى مستوى الفروع الانتاجية ، هذه الخطوات يمكن تلخيصها على النحو التالى :

(أ) الخطوة الأولى تتمثل فى حساب عدد معين من الكميات الكلية الاستراتيجية بالنسبة للسنة النهائية للخطة : حساب الدخل القومى لهذه السنة ، تقسيمه بين الاستثمار والاستهلاك •

(ب) الخطوة الثانية تمثل خطوة نحو تكسير هذه الكميات الكلية عن طريق النزول الى مستوى أقل ارتفاعا من التصوير الجمعى ويكون مؤدى هذه الخطوة :

أولا : توزيع الاستثمار الكلى للسنة النهائية بين :

— الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى قطاعات النشاط المادى •

— الاستثمار فى وسائل الانتاج الثابتة فى قطاع الخدمات والادارة•

— والاحتياطى •

ثانيا : توزيع الاستهلاك الكلى للسنة النهائية بين :

ـــ الاستهلاك الفردى ، استهلاك الأشخاص •

ـــ والاستهلاك الجماعى ، أى استهلاك الوحدات الجماعيةكالمدارس والمستشفيات •

(د) الخطوة الثالثة تمثل خطوة أخرى فى طريق النزول الى مستوى أقل للتصوير الجمعى ، الى مستوى فروع النشاط الانتاجى ، وتتمثل هذه الخطوة فى :

ـــ تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية المختلفة التى تنتج سلعا استهلاكية ، أى سلعا للاستهلاك النهائى •

ـــ وتحديد الاهداف المتعلقة بالانتاج والاستثمار للفروع الانتاجية التى تنتج وسائل انتاج أو سلعا انتاجية ، أى أدوات عمل والمواد موضوع العمل •

ـــ وكذلك تحديد الأهداف المتعلقة بالانتاخ والاستثمار لفروع النشاط غير المادى •

اذا ما تم اعداد اطار خطة السنة النهائية فانه يلزم تحقيق التنسيق بين أجزائه المختلفة وهى عملية لن نتعرض لها فى مجال هذه الدراسة •

اذا ما تم تحضير اطار الخطة[1] وجب طرحه للدراسة والمناقشة على كل المستويات وأن يعبأ الرأى العام للتعرف عليه ومناقشته : عن

---

(١) اذ تم اعداد خطة السنة النهائية تتمثل الخطوة التالية فى العمل التخطيطى فى القيام باعداد خطط للسنوات السابقة على السنة النهائية بادئين بالسنة السابقة على السنة النهائية ثم بالسنة السابقة عليها وهكذا حتى نصل الىأول سنة من سنوات الخطة الخمسية التى يجرى تحضيرها . يتم بعد ذلك تحقيق تناسق الخطة الخمسية فيما يتعلق بأجزائها الخاصة بالسنوات المختلفة التى تغطيها . لهذا ـــ ولطبيعة الطريقة التى يتم بها تحضير الجزء من الخطة المتعلق بكل سنة من سنواتها ـــ توصف عملية تحضير الخطة بانها عملية تغذية من الخلف feeding - back process أى عملية يتم فيها اعداد الخطة عن طريق خطوات تبدأ من السنة النهائية ثم تتقدم فى حركة عكسية (الى الخلف) لتصوير ما هو لازم لضمان تحقيق الهيكل الاقتصادى الذى تعكسه خطة السنة النهائية . أنظر فى تفاصيل ذلك (وخاصة بالنسبة لكيفية تحضير اطار الخطة) مؤلفنا السابق الاشارة اليه ، البابين الخامس والسادس .

طريق الصحافة ، فى وحدات التنظيم السياسى والنقابات العمالية والمهنية ، فى الجمعيات ، فى الجامعات ومراكز البحث ، فى كل الهيئات وخاصة فى الوحدات الانتاجية • لكى يتم ذلك يتعين أن يكتب اطار الخطة أكثر من لغة لكى يمكن لكافة المستويات تفهمه والادلاء فيه برأى • **واضح أن لوحدات التنظيمات الشعبية دورا أساسيا فى هذا المجال •**

بعد ذلك يبدأ اطار الخطة — بعد ادخال ما يلزم من تعديلات — المرحلة الثانية للعمل التخطيطى فيأخذ طريقه نحو الوحدات الانتاجية•

٢ — **نزول اطار الخطة** : من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدات الانتاجية من خلال التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط•فى هيئاتالتخطيط التى تلى الهيئات المركزية يصبح اطار الخطة أكثر تفصيلا ، اذ تقوم كل هيئة من هذه اللجان بتفصيل الأهداف والوسائل الواردة فى اطار الخطة على نحو يبين لكل هيئة من هيئات التخطيط التالية لها فى التنظيم الهرمى ما يتعلق بالوحدات الانتاجية التابعة لها • فى قسم التخطيط الموجود بكل هيئة تالية للهيئات المركزية يزداد اطار الخطة تفصيلا وهو فى طريقه من هيئة التخطيط المركزية نحو الوحدة الانتاجية •

اطار الخطة فى الوحدات الانتاجية :

وعندما تستقبل الوحدة الانتاجية اطار الخطة تقوم ، عن طريق تعاون الادارة مع المهندسين وبقية العاملين فى الوحدة الانتاجية ، باعداد خطة الوحدة الانتاجية للانتاج والاستثمار • الأمر لا يتعلق هنا باقتراحات مستقلة وانما بتفصيل الكميات الواردة فى اطار الخطة فيما يتعلق بالانتاج ومعدلاته ، ثمن التكلفة ، انتاجية العمل ، الاستثمار ••• الخ وانما فيما يخص الوحدة الانتاجية محل الاعتبار •

هذا العمل الثلاثى الذى تقوم به الوحدة الانتاجية فى صورة جمعية عمومية للعاملين بها من تزويد للمركز بالبيانات وعمل سابق على العمل التخطيطى ومن عمل تخطيطى ، يبين الدور الحيوى الذى تقوم به الوحدة الانتاجية فى عملية التخطيط (اذ تلعب بعد ذلك الدور الأساسى

فى تنفيذ الخطة) ويعكس الاتصال المستمر والمنظم بين المركز والقاعدة • هنا كذلك يفرض الدور القيادى لوحدات التنظيمات الشعبية (أى وحدات التنظيم السياسى ووحدات التنظيم النقابى) نفسه •

٣ ـ **صعود الخطة** : من الوحدات الانتاجية الى هيئة التخطيط المركزية • رأينا كيف يزداد اطار الخطة غنى فى كل مرحلة من مراحل نزوله بفضل التفاصيل التى تضيفها الهيئات الدنيا فى التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط • من الوحدة الانتاجية تبدأ الخطة فى الصعود لتكون محلا للمراجعة والتنسيق عند كل مستوى يعلو الوحدات الانتاجية • فتقوم كل هيئة من هيئات التخطيط على مستوى معين من التنظيم الهرمى بالتأكد من أن الأهداف لتى حددتها الهيئات الأدنى تدخل فى اطار الخطة فى حدود الارقام التى حددتها هى بناء على التحديدات الاكثر عمومية التى كانت قد تلقتها من الهيئة التى فوقها فى مرحلة نزول إطار الخطة نحو الوحدة الانتاجية •

على هذا النحو يزداد اطار الخطة غنى فى نزوله ويتم تنسيق المشروعات المختلفة الداخلة فى حدوده فى أثناء صعوده • الأرقام التى يحتويها اطار الخطة قد تكون محلا لبعض التعديلات فى أثناء هذه الحركة المزدوجة من النزول والصعود بشرط ألا تتعارض هذه التعديلات مع الاتجاهات العامة فى اطار الخطة •

٤ ـ الخطوة النهائية فى العمل التخطيطى تتم فى هيئة التخطيط المركزية التى تقوم بجمع الخطط المختلفة التى وردت اليها من هيئات التخطيط التى تليها فى السلم الهرمى وتنسق فيما بينها لتحتويها الخطة العامة التى توزع الاستثمارات والقوة العاملة والمشروعات الجديدة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين المناطق المختلفة • اعداد الخطة الشاملة فى هذه المرحلة يستلزم التنسيق بين أجزائها المختلفة •

٥ ـ توضع الخطة العامة تحت تصرف الحكومة للموافقة عليها • وهناك دائما امكانية أن تقوم الحكومة بالتعديل فى الخطة قبل الموافقة

عليها . اذا ما وافقت عليها الحكومة والهيئات البرلمانية تأخذ الخطة قوة القانون وتصبح ملزمة لكافة هيئات المجتمع[1] .

٦ — اذا ما أصبحت الخطة قانونا بقى أن تستخلص منها هيئات الاقتصاد على مختلف المستويات الأعمال المادية التى يتعين على الوحدات الاقتصادية المختلفة القيام بها . البدء فى تنفيذ الخطة عندما يحين وقت التنفيذ يثير مشكلات يتعين التعرف عليها .

---

(١) يتعين الوعى بأن الزام الخطة لا يعنى عدم قابليتها للتعديل اذا ما رؤى عند التنفيذ **العملى ضرورة تعديل الخطة لتتفق مع الظروف الواقعية للعمل الاقتصادى والاجتماعى** . فمن الأهمية بمكان أن تكون الخطة مرنة وأن نتفادى «وثنية الخطة» أى أن تكون هدفا يتعين تحقيقه دون تعديل أيا كانت الظروف . وذلك على التفصيل الذى سنراه عند دراسة مشكلات تنفيذ الخطة . ضرورة تعديل الخطة اذا ما أقتضت ظروف التنفيذ ذلك واكسابها مرونة معينة شىء وكونها ملزمة شىء آخر . فاذا سلمنا بهذه الضرورة كان على الهيئات التى تختص بذلك ضمان مرونة الخطة . اذا تم ذلك تعين على الهيئات المنفذة احترام ما جاء بالخطة .

الفصل الثانى

تنفيــــذ الخطــــة

سنقتصر فى مجال دراستنا هذه على التعرف بالمشكلات التى يثيرها تنفيذ الخطة دون دراسة تفصيلية لها .

رأينا عند الكلام عن تحضير الخطة أنه يوجد فى الواقع نوعان من الخطة يلزم اعدادهما : خطة للانتاج والاستثمـــار ، وخطة لتقســيم الموارد الانتاجية ذات الأهمية الاستراتيجية بين الوحدات الانتاجية عن طريق الهيئات التابعة لها فى هرم تنظيم الادارة الاقتصادية .هذه الخطة الأخيرة تتضمن تحديد الاحتياجات المادية الملموسة للوحدات الانتاجية من الموارد وتزويدها بنصيب على الأقل فى موارد الانتاج الرئيسية ، وذلك بقصد ضمان الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف الواردة فى خطــة الانتاج والاستثمار . وقلنا أن **خطة توزيع الموارد هذه** ، والتى يمكن تسميتها **بخطة التموين** ، تقع بين اعداد الخطة وبين تنفيذها ، ولكنهــا أقرب الى العمل الخاص بتنفيذ الخطة منها الى العمــل التخطيطى . ليس هنا مجال دراسة كيفية القيام بهذا التوزيع وسنكتفى باضافة أن تحضير خطة التموين يستلزم تنظيم هيئات للتموين بالموارد الانتاجية على المستويات المختلفة للتنظيم الاقتصادى . كمــا يتعين اضافة أن تخطيط الاقتصاد الاشتراكى يستلزم تنظيم تموين الوحدات المنتجــة بالموارد الانتاجية الرئيسية اذ من غير هذا التنظيم يترك تنفيذ الخطة معلقا على العمل التلقائى لقوى العرض والطلب وتكون العلاقــة بين الوحدات الانتاجية محكومة أساسا بهذه القوى فى عملها التلقــائى ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى أن يستمر الاقتصاد فى سيره التلقائى رغم تحضير الخطة .

اذا كان من الضرورى لضمان تنفيذ الخطة أن تعد خطة التمــوين أو الامداد وتعين تبعا لذلك أن يكون هناك تنظيما لهيئات تقوم على أمر

تموين الوحدات الانتاجية بالموارد اللازمة لتنفيذ هدفهــا الانتــاجى والاستثمارى ــ أو على الأقــل بالرئيسى من هذه المــوارد ــ تمثلت الخلية الأساسية لهذا التنظيم فى قسم التموين أو الامداد فى داخل الوحدة الانتاجية . وتكون وظيفة هذا القسم هى تحقيق التوازن بين الاحتياجات والموارد على نحو يمــكن من تحقيق ماورد فى الخطة أو تجــاوز ذلك بالزيادة (بشرط ألا يكون لذلك أثر سىء على الجودة) . للقيام بهذه الوظيفة يتعين على قسم التموين فى داخل الوحدة الانتاجية القيــام بسلسلة من العمليات الهامة :

● تحديد احتياجات الوحدة الانتاجية من المواد التى تستخدمها على أساس خطة الانتاج ومتوسطات المعدلات الفنية التى جاءت فى الخطة العامة للتموين والتى تبين القدر اللازم استخدامه من كل مادة لانتاج وحدة واحدة من النــاتج .

● اخطار الهيئات الأعلى فى سلم التنظيم الهرمى باحتياجات الوحدة الإنتاجية من الموارد الرئيسية ، والرئيسية فقط ، على أســاس أنـــه للحصول على ما عداها من موارد يمكن الالتجاء مباشرة الى الوحدات الانتاجية التى تنتج هذه الموارد . ويتوقف ما يعتبر رئيسيا يتعين توزيعه مركزيا على ظروف الاقتصــاد القــومى وعلى درجــة المركزيــة ــ أو اللامركزية ــ فى تنظيم هيئات تنفيذ الخطة .

● اعداد مشروعات العقود التى تبرم مع الموردين للحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ أهداف الخطة . الأمر هنا يتعلق باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة على مستوى الوحدة الانتاجية . فخطة الانتاج فى ذاتها لا تحل أية مشكلة اذ هى تبين ببساطة ما يجب تنفيذه ، أما خطة التموين أو الامداد فهى تذهب خطوات أبعد فى سبيل تنفيذ الخطة ، ومع ذلك يلزم الوصول الى الأعمال المــادية الملموسة اللازمة للتنفيذ . هذه الأعمال تتمثل فى الحصول على الموارد اللازمة للانتاج والاستثمار . يتم ذلك عن طريق تعاقد الوحدة الانتاجية مع الوحدات الاخرى . اذا ما كانت هذه مملوكة هى الأخرى ملكية عامة نكون بصدد نوع من العقود تعرفه الاقتصاديات الاشتراكية المخططة ويسمى « بالعقود المخططة » . وهى عقود تنظم التداول المخطط للموارد بين الوحدات الانتاجية المملوكة

للدولة ، أى تنظم تداول هذه الموارد على أساس ما ورد فى الخطة . لهذه العقود طبيعة تختلف كل الاختلاف عن طبيعة عقود القانون المدنى والخاصة بتداول السلع الناتج عن اختلاف فى نوع الملكية . هذه الطبيعة المختلفة التى تبين عملية الأمتصاص المستمر للقانون بواسطة الاقتصاد تستلزم دراسة خاصة لهـذه العقود ، وهى دراسـة يضيق بها هـذا المجـال[1] .

---

(1) فى الحالة التى يتم فيها توزيع السلعة مركزيا (عن طريق خطة التموين أو الامداد) تحدد الخطة ثمن السلعة ومصيرها (فيما يتعلق بالانتقال بين الوحدات المملوكة للدولة) وتترك لهيئات الأفراد والوحدات (المستخدمة للناتج والمنتجة له) الاتفاق على باقى التفاصيل التى تمكن الوحدة المستخدمة للناتج من الحصول على الكمية منه التى تمكنها من تنفيذ ما ورد فى الخطة بالنسبة لها . هنا تكون العلاقة بين الوحدات المملوكة للدولة منظمة أولا بما جاء فى الخطة بشأن المنتجات محل التبادل ثم بالتعاقد بين الطرفين الذى يتم تنفيذا لمـا جاء بالخطة . هنا نكون بصدد ما يسمى بالعقود المخططة contrats planifiés ، حيث تتأثر العلاقة بين وحدات مملوكة للدولة بخصوص منتجات تنظم خطة الامداد توزيعها تأثرا **مباشرا** بالخطة ، أى نكون بصدد تداول مخطط للسلع . « أما بالنسبة للسلع التى لا ينظم توزيعها عن طريق خطة التموين أو الامداد فان تداولها تحكمه العقود العادية ويتأثر كذلك بالخطة وانما بطريق **غير مباشر** ، على أساس أن نواهى الخطة تنسحب على كل عمليات المبادلة التى تجرى فى الاقتصاد القومى » . على هذا النحو تنعكس طبيعة النظام الاقتصادى على طبيعة العقد :

فالعقد فى الاقتصاد الرأسمالى أداة قانونية لتنظيم موقف يتميز بالتناقض بين طرفى التعاقد وهو تناقض يظهر فى أوضح حالاته فيما يسمى « بعقود الاذعان » . كل طرف يهمه أن يحصل من الاخر علـى أكبر كسب ممكن (وكسب نقدى فى المقام الأخير ، على أساس أن الهدف من النشاط الاقتصادى — الذى يقوم على المبادلة النقدية — بصفة عامة هو تحقيق أكبر كسب نقدى) . فالعقد يعكس التداول النقدى لمصالح متضاربة . يترتب على ذلك أن الذى يهم المتعاقدين هو قيمة المبادلة التى ينصب عليها العقد exchange - value ، ومن ثم يقبل صاحب الحق الشخصى التعويض النقدى فى حالة عدم قيام المدين بالوفا بالتزامه عينا ، وعادة ما يتضمن العقد شرطا خاصا بهذا التعويض . ولذا كان من الطبيعى أن ينظم القانون « التنفيذ بمقابل » وأن يضع للقاضى قواعد تحقيقه .

أما بالنسبة للعقد المخطط فالأمر يتعلق بالتبادل بين وحدتين مملوكتين للدولة ، كل منهما يعقد العقد تنفيذا للخطة (خطة الانتاج الاستثمار) التى تحضر على أساس الاعتماد المتبادل بين الوحدتين . وبعض شروط المبادلة تحدده خطة التموين أو الامداد (الثمن والمشترى والبائع أساسا) ، والبعض الاخر يترك لينظمه العقد . فكل من الطرفين يعقد العقد تنفيذا للخطة . لتنفيذ الخطة يتعين أن يكون الهدف من التعاقد هو قيمة الاستعمال use - value (ليس قيمة المبادلة) . فاذا تعلق الأمر بعنصر من عناصر الانتاج المادية =

● يقوم قسم الامداد فى داخل الوحدة الانتاجية كذلك بتوزيع الموارد التى يحصل عليها على الأقسام الفنية المختلفة التى تقوم بالنشاط الانتاجى فى داخل الوحدة •

= مثلا ، وليكن الغزل ، فان انتاج الوحدة المنتجة له وبيعه للوحدة المستخدمة له (وفقا للشروط التى تحددها خطة الامداد) يعتبر تنفيذا لخطة الوحدة الأولى (المنتجة للغزل) . ولا تستطيع الوحدة المستخدمة له (وحدة النسيج) أن تنفذ خطتها الا اذا حصلت على هذا الناتج (على الغزل) ، اذ التعويض بمقابل (مبلغ من النقود) لايمكنها من تنفيذ خطتها اذا لم تجد هذه المادة لدى وحدة أخرى منتجة للغزل (والفرض أن هذه العقود تتم بالنسبة للسلع التى يجرى توزيعها مركزيا وهذه تمثل المنتجات الرئيسية التى يكون عرضها فى حالة نقص نسبى) . فى وضع كهذا يلعب التنفيذ العينى الدور الحاسم (اذ عدم تنفيذ الوحدة المشترية لخطتها يترتب عليه عدم تنفيذ الوحدة المستخدمة لناتجها لخطتها ، وهكذا . ففى مثلنا هذا عدم تنفيذ الوحدة المنتجة للنسيج لخطتها لعدم حصولها على الغزل يؤدى الى عدم تنفيذ الوحدة التى تصنع الملابس الجاهزة — مستخدمة النسيج — لخطتها . وهكذا نظرا لوجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الوحدات الانتاجية) ويلعب التعويض النقدى دورا ثانويا للغاية ، وهو فى حالة الحكم به لا يغنى عن التنفيذ العينى . فلو فرض مثلا أن الوحدة البائعة لم تسلم المادة المتفق على شرائها فى الميعاد المحدد فى العقد فهى تدفع تعويضا مقابل التأخير ولكن هذا لا يعفيها من تنفيذ التزامها عينا (اذا طالبت الوحدة المشترية بذلك) .

يترتب على ذلك أنه ليس للطرفين الحرية فى عقد العقد أو عدم عقده ، بل هو واجب عليهما ، وفى ذلك تقول المادة ٣٩٧ من التقنيين المدنى المجرى ما يلى :

"Les organismes socialistes, afin de déterminer en détail et d'accomplir toutes les obligations réciproques pour l'exécution du plan de l'économie nationale, doivent conclure des contrats".

فاذا لم يقوما بعقده تقوم لجنة التحكيم بذلك (الفقرة ٢ من المادة ٣٩٨) . وبما أن العقد ينعقد تنفيذا للخطة فانه يتبعها : يعقد لمدة الخطة (فقرة ٢ مادة ٤) ويتعدل اذا تعدلت (فقرة ١ مادة ٤٠٣) .

كما يترتب على ذلك أن الاثار التى يرتبها العقد المخطط تكون مختلفة : فمطالبة المشترى (صاحب الحق الشخصى) بالتنفيذ العينى لا تمثل استخداما لحق فقط وانما التزاما كذلك (ويسأل اذا لم يقم بذلك) ، اذ يتعين عليه أن يطالب بالتنفيذ العينى اذا أريد لخطته (وخطة الوحدات التى تعتمد على ما ينتجه) أن تنفذ (الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣) . أما المدين فله أن يدفع — فى حالة مطالبة الدائن بالتنفيذ العينى — بأن هذا الأخير قد حصل على جزء من الكمية المتعاقد عليها ولم يستخدمها ، أو بأن لديه كميات كبيرة مخزونة ومن ثم يتعين تفضيل وحدة مشترية أخرى تكون فى حاجة الى السلعة المتعاقد عليها . « أنظر فى ذلك : Code civil de la République Populaire
= Hongroise - Corniva, Budapest, 1960, p. 96 - 99».

● أخيرا يهتم قسم الامداد هذا بالمنتجات الخارجة عن نطاق الخطة وكيفية تصريفها .

الاجراءات التي تضمن تنفيذ الخطة :

اذا ما نزلت الخطة الى الوحدات الانتاجية في الوقت المناسب وأعدت خطة التموين تعين اتخاذ مجموعة من الاجراءات تضمن تنفيذ الخطة على أكفأ نحو ممكن وهي اجراءات تتعلق بضرورة :

● توفر الاطارات الفنية والادارية اللازمة والتي تؤمن بالمجتمع المراد بناؤه عن طريق التطور المخطط .

● تعبئة الجماهير العاملة لتنفيذ ما جاء في الخطة . مدى القدرة على هذه التعبئة يتوقف :

— أولا على مساهمة هذه الجماهير في تحضير خطة الوحدة الانتاجية على نحو يجعلها تعتنق الأهداف الواردة فيها كأهداف لنشاطها الانتاجي .

— على نظام **الحوافز ، والحوافز غير المادية ؛ ذلك أن المجتمع الاشتراكي وان كان يحقق للمنتجين المباشرين الارتفاع المستمر في مستوى الحياة المادية والثقافية ، انما يحقق ذلك كأساس لتغيير قيم المجتمع والقضاء على قيم المجتمع الطبقي والتوصل الى نظام جديد من**

= يتضح اذن أن العقد المخطط يستند مباشرة على ما تحتويه الخطة ويعتبر (بمعنى معين) أولى خطوات تنفيذها (اذ أن تنفيذ الخطة يقتضي الحصول على مواد انتاجية والعقد يقصد به الحصول الفعلي على هذه المواد) . ومن ثم فهو يلعب دورا تنظيميا في المقام الأول ويكف لحد كبير من أن يكون اداة قانونية ويصبح أداة من أدوات تنفيذ الخطة ، من أدوات التخطيط . ومن ثم يعكس اتجاها مؤداه امتصاص القانون الذي يحمي le droit protecteur بواسطة القانون التنظيمي le droit organisateur انظر في ذلك :

H. Chambre, Le Marxisme en Union Soviétique, Paris, 1955.

H. Bartoli, Cours de systèmes et structures économiques. Les Cours de Droit, Paris, 1960 - 1961, p. 729 et sqq.

E. L. Johnson, Planning and Contract Law Soviet Studies (University of Glasgow), Vol. XII. No. Jan. 1961.

I, Vlahov, Le système de contrats des organisations commerciales socialistes, Bulletin du Centre Nationale pour l'étude des Etats de l'Est, «Bruxelles», No. 3, 1963.

القيم ، من القيم التى تسمح للفرد بأن يحقق كل فرديتـه ، بأن يطور من شخصيته المنفردة Sa personalité individualisée et non pas individualiste **وانما على أساس من الحياة الجمـاعية التى تمكن المجتمع من القضاء على الحاجة وخلق الوفرة • وبما أن نظام الحوافز المـادية ، والحوافز ذات الطابع الذاتى ، هو محور نظام القيم الذى يسـود المجتمع الرأسـمالى ، كان من المتعين أن نسعى فى المجتمع الاشتراكى بوعى الى تغييره تغييرا جذريا •**

والقول بذلك لا يحول دون أن تنعكس الزيـادة فى الانتـاج ، على مستوى الوحدة الانتاجية ، فى شكل تحسن مباشر للمستوى المعيشى للعاملين فى الوحدة الانتاجية عن طريق تخصيص جزء من هذه الزيادة لأداء خدمات يتمتعون بها .

ـ على تعبئة هذه الجماهير سياسيا عن طريق تنظيمها وخلق الوعى لدى العاملين الذى يجعلهم يؤمنون بالمجتمع المراد بناؤه ، وخلـق الاحساس بالمسئولية وضرورة المبادرة من جانبهم • هنا يمكن لنقابات العمال أن تلعب دورا حيويا ، فدورها فى المجتمع الاشتراكى لا يقتصر فقط على حماية العمال وانما هى تشترك فى تحمل المسئولية فى بنـاء المجتمع الجديد عن طريق تنفيذ الخطة ، خطة الوحدة الانتاجية فى هذه الحالة•يدخل هنا كذلك مجموع الاجراءات « النفسانية » التى يهدف من ورائها دفع العاملين الى بذل الجهد الذى يؤدى الى تنفيذ ما وردت به الخطة ، من اثارة الروح الوطنية وحب العمـل ، الى خلـق روح التنافس فى سبيل تنفيذ الأعمال الواردة بالخطة عن طريق تـكريم من يقوم بعمله على نحو نموذجى ، الى القيام بحملات ضد التبـديد عن طريق ضـمان نوع الرقابة الجماعية على سـير العمل داخل الوحدة الانتاجية ، الى غير ذلك •

● اذا ما تمت اعادة تنظيم علاقة الوحدات الانتـاجية بالجهـاز المصرفى على أساس ضرورة تمام كل العمليـات التى تأخذ مـكانا بين الوحدات المملوكة ملكية عامة عن طريق حساب الوحدة الانتـاجية فى البنك وعلى أساس أن تتلقى الوحدة عن طريق هذا الحسـاب البنكى كل الاعتمادات التى تخصص لها من ميزانية الدولة ، اذا ما تمت اعادة

التنظيم على هذا النحو أمكن للبنك فى كل لحظة التعرف على حـالة تنفيذ الخطة فى الوحدة الانتاجية وبالتالى أمكنه ابداء المشورات أو اتخاذ الاجراءات التى تساعد على تنفيذ الخطة اذا ما وجد أن الوحدة الانتاجية لا تقوم بما هو لازم لتنفيذ خطتها الانتاجية والاستثمارية •

● ضمان قيام وحدات القطاع الخاص بنشاطها الانتاجى فى داخل اطار الخطة • وقد سبق أن بينا شروط الوضع التنظيمى الذى يمكن من اتباع سياسة تأثير غير مباشر على نشاط القطاع الخاص •

اذا اتخذت الاجراءات التى تكفل القيام بالنشاط اللازم لتنفيـذ أهداف الخطة فى الوحدة الانتاجية تعين القيام **بتسجيل نتـائج هـذا النشاط** حتى يمكن متابعته بواسطة الهيئات التى تراقب تنفيذ الخطة ، ومن ثم كان من الضرورى ألا ينقطع سيل المعلومات الخـاص بتنظيم الخطة من الجريان من الوحدات الانتاجية (قاعدة التنظيم الهرمى) الى الهيئات التى تعلوها فى سلم هذا التنظيم الهرمى •

الرقابة على تنفيذ الخطة :

يقصد بالرقابة على تنفيذ الخطة التحقق من التوافق بين النتـائج التى تتحقق والأهداف المحددة فى الخطة وكذلك بين الوسائل المستخدمة فعلا والوسائل التى وردت فى الخطة • دراسة تجارب الاقتصـاديات المخططة تمكننا من التفرقة بين أربعة أنواع من الرقابـة على تنفيـذ الخطة :

● هناك أولا **الرقابة الادارية** التى تقوم بها الهيئـات الاعلى فى سلم التنظيم الهرمى عندما تتلقى من الهيئات الادنى (خاصة الوحدات الانتاجية) المؤشرات الرئيسية لنتيجة النشاط الذى يبذل فى سـبيل تنفيذ الخطة ، وكذلك عندما تتلقى التقارير التى ترفع اليها بصفة دورية فى مواعيد تختلف بحسب طبيعة النشاط محل الاعتبار (تتخذ على أساس دراسة تفصيلية للنشاط والفترات الزمنية اللازم مرورها لتبلور نتيجة النشاط وللقيام بتصوير ذلك احصائيا بدقـة وكفء) وتكون شـاملة للبيانات الخاصة بنشاط الوحدات الانتاجية فى خلال فترة معينة •

وقد توجد الى جانب هذا النوع من الرقابة الادارية رقابة تقوم بها هيئة ادارية مستقلة عن التنظيم الهرمى للادارة الاقتصادية • هذا ويلاحظ أنه وان كانت الرقابة ضرورية فان اداءها يتعين أن يكون محلا لتنظيم دقيق يمنع تعدد جهات الرقابة الادارية التعدد الذى يوجد التضارب بينها ويثقل كاهل الوحدة الانتاجية بتقديم البيانات الى العديد من جهات الرقابة الادارية الأمر الذى قد يؤدى الى اعاقة العمل فى الوحدة الانتاجية كما قد يؤدى الى التأثير على جودة البيانات التى تضطر الوحدة الانتاجية الى تقديمها •

● هناك ثانيا **الرقابة المالية** التى تختلف بحسب ما اذا كانت وحدة النشاط تابعة لميزانية الدولة أو ما اذا كان لها استقلالها المالى • فى الحالة الأولى تخضع الوحدة للرقابة على الميزانية • أما فى الحالة الثانية تخضع الوحدة الانتاجية لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية ، أى يتعين عليها أن توازن بين الايرادات والانفاقات لتحقق بعض الفائض على النحو الوارد فى الخطة • عدم مراعاة ما ورد فى الخطة يؤدى اما الى تباعد الايرادات والنفقات الفعلية (أى التى تحققت فعلا) عن الايرادات والنفقات الواردة فى الخطة واما الى انعدام التوازن المالى (عادة ما يتمثل فى عجز نتيجة لزيادة النفقات على الايرادات) واما الى النتيجتين فى نفس الوقت • لتفادى ذلك أو لعلاج الموقف فى الوقت المناسب يتعين تتبع المظهر المالى لنشاط الوحدة الانتاجية عن طريق الرقابة المالية •

● هناك ثالثا **الرقابة المصرفية** ، وهى رقابة يستطيع الجهاز البنكى ممارستها عن طريق تخصيص حساب لكل وحدة انتاجية لدى البنك تتم بواسطته جميع العمليات التى تقوم بها الوحدة سواء أكانت عمليات تؤدى الى حصولها على ايراد أو عمليات تستلزم منها القيام بانفاق • على هذا النحو يستطيع الجهاز المصرفى المؤمم أن يحقق رقابة جارية على عمليات الشراء والبيع والاستثمار التى تجريها مختلف الوحدات

الانتاجية وأن يتأكد من مطابقة هذه العمليات من حيث الطبيعة ومن حيث النطاق لما هو وارد فى الخطة • ويمكن أن يمنح الجهاز البنكى فى بعض الأحوال حق وقف العمليات التى تتناقض مع الخطة • ويجب ألا يقتصر هذا النوع من الرقابة على دور لاحق لقيام الوحدة الانتاجية بالعمليات اذ يمكن أن يقوم الجهاز المصرفى بدور وقائى • كما يجب أن يلعب دورا تثقيفيا • فيقوم البنك فى حالة اكتشافه أخطاء غير مقصودة فى تسيير الوحدات الانتاجية بالتحليل الاقتصادى الذى يوضح طبيعة هذه الأخطاء وأسبابها ، كما يقوم بطرح النتائج التى يتوصل اليها على من يقوم بأعمال ادارة يمكن أن تقع خلالها أخطاء مماثلة •

● هناك رابعا **الرقابة المادية والرقابة على نوع الانتاج وجودته :** الأولى تتم عن طريق الموازين السلعية التى تقوم ببنائها الهيئات المركزية لتضمن بذلك توفر كميات الموارد اللازمة لتنفيذ ما جاء بالخطة ، كما تتم عن طريق العقود المخططة التى تعقدها الوحدات الانتاجية التى تملكها الدولة فيما بينها اذ يمكن لكل وحدة انتاجية أن تراقب الطريقة التى يتبعها موردىها لتنفيذ الخطة • أما النوع الثانى من الرقابة ، أى الرقابة على الجودة ، فانها تتم :

— أولا : فى داخل الوحدة الانتاجية ، ويستحسن أن يقوم بها قسم مستقل عن ادارة الوحدة الانتاجية •

— وثانيا : عند ما تقوم الوحدة الانتاجية بتسليم منتجاتها لوحدة أخرى ، اذ تباشر هذه الأخيرة رقابة على جودة انتاج الأولى لكى تضمن توافر المواصفات اللازمة لقيام الوحدة المشترية بالانتاج •

— وثالثا : عندما يقوم المستهلكون بشراء الناتج من محال تجارة التجزئة ، اذ يمارسون عن طريق رفضهم قبول الناتج رقابة على جودته المفروضة أن تنقلها المحال الى الوحدة الانتاجية البائعة •

هذا ويتعين أن تعطى الرقابة على جودة الناتج عناية خاصة اذ قد تميل الوحدات الانتاجية الى التضحية بالكيف (بالجودة) فى سبيل تحقيق

أهداف الخطة كميا • كما أن جمهور المستهلكين قد يجد نفسه عاجزا عن ممارسة أية رقابة عند الشراء وذلك عندما يتميز الموقف بنقص نسبى فى السلع الاستهلاكية الأمر الذى يسهل تصريفها أيا كانت جودتها •

● **وهناك أخيرا الرقابة الشعبية** التى تقوم بها التنظيمات الشعبية من نقابية وسياسية ، والجمعية العمومية للعاملين فى الوحدة الاقتصادية • وجود هذه الرقابة يمثل أحد المعايير الذى يمكننا من الحكم على وجود الديموقراطية الاقتصادية التى يميز وجودها وجود الملكية الاشتراكية لوسائل الانتاج •

ممارسة الرقابة على تنفيذ الخطة ، بصورها المختلفة ، على هذا النحو لا تهدف فقط الى التعرف على ما يجرى أثناء تنفيذ الخطة وضمان هذا التنفيذ ، وانما تهدف كذلك الى تزويد هيئات التخطيط بالأسس الموضوعية لتحضير الخطة التالية وكذلك الى تعديل الخطة التى يجرى تنفيذها لكى تتفق مع الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومى أثناء تنفيذ الخطة • فاذا ما تبين فى أثناء التنفيذ أن الخطة لم تأخذ فى الاعتبار عند التحضير بعض الضرورات الاقتصادية والفنية الخاصة بالفترة التى تغطيها الخطة ، أما لأن الفن التخطيطى لم يتقدم بالدرجة التى تسمح بذلك واما لحدوث ظروف لم يكن من الممكن توقعها عند تحضير الخطة ، تعين تعديل الخطة لاحترام هذه الضرورات الاقتصادية والفنية ، وتعين أن يتم هذا التعديل فى الوقت المناسب • **بعبارة أخرى يتعين ضمان مرونة الخطة** • من ناحية أخرى ، اذا ما رؤى تعديل الخطة فى بعض جوانبها تعين اعادة النظر فى الخطة فى مجموعها حتى يمكن أن نأخذ فى الاعتبار أثر تعديل الجزء على الكل • **هنا نجدنا بصدد عمل تخطيطى تقوم به الهيئات القائمة على أمر تحضير الخطة •**

فاذا لزم ضمان مرونة الخطة لكى تستجيب الى بعض الضرورات الاقتصادية والفنية التى يفرضها التغير المستمر فان التعديلات التى تطرأ على الخطة المتوسطة الأجل — على ضوء المعلومات المستمدة من الرقابة على تنفيذها — يتم اجراؤها فى اطار الخطط السنوية فى علاقتها بالخطة متوسطة الأجل ، ويتم اجراؤها فى اطار الخطط الثلث سنوية اذا تعلق الأمر بضمان مرونة الخطة السنوية •

ضمان مرونة الخطة يفرض نفسه على نحو أكثر الحاحا فى المرحلة الأولى من مراحل التطور المخطط حيث الجهاز القائم على تحضير الخطة لا يزال فى دور التكوين واكتساب الخبرة فى مسائل التخطيط ، وحيث طرق التخطيط لا زالت غير متقدمة ، أو لا زالت الخبرة فى استعمالها (فى حالة استخدام طرق استخدمت فى تجربة مجتمع آخر) محدودة · كل هذه عوامل تقلل من دقة العمل التخطيطى ، الأمر الذى يحتم بالتالى السهر على ضمان مرونة الخطة عند تنفيذها · ولكن اذا تم تعديل الخطة، عندما تفرض الضرورة ذلك ، بواسطة الجهات المختصة فانها تكون فى صورتها النهائية ملزمة يتعين تنفيذها ، اذ يتعين عدم الخلط بين الزام الخطة وضمان مرونتهـــا ·

الفصل الثالث

النتائج الأساسية الخاصة بطبيعة عملية التخطيط

على هذا النحو تتحدد لنا أبعاد عملية التخطيط كعملية تاريخية. نقطة البدء فيها أن تتحدد للمجتمع — فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (داخلية ودولية) التى يعيشها — استراتيجية عامة لمرحلة التطور التى يمر بها ، هذه الاستراتيجية تمثل الأهداف العريضة التى تحدد مقدما (والتى يتعين تحقيقها فى نهاية هذه المرحلة) ويتحدد على أساسها نمط الأولويات أو المجموعة من الحاجات الاجتماعية التى تتمتع بأسبقية فى الاشباع ، على ترتيب تفصيلى فيما بينها يبدأ بالأهم فالمهم . على ضوء هذه الاستراتيجية العريضة يتم اعداد خطة طويلة الأمد تغطى فترة قد تصل الى العشرين عاما يقصد بها تحديد الاطار العام — فيما يتعلق بالأهداف والوسائل الرئيسية — لتطور الاقتصاد القومى خلالها على أن يقتصر الأمر على القطاعات الرئيسية فى هذا الاقتصاد . تقسم الفترة التى تغطيها الخطة طويلة الأمد الى فترات تغطى كل منها خطة متوسطة الأمد وتعتبر كل منها خطوة فى سبيل تحقيق الهيكل الاقتصادى الذى حددت معالمه الخطة طويلة الأمد . الخطة متوسطة الأمد تقسم بدورها الى خطط سنوية يتم اعدادها أثناء تنفيذ الخطة (أعنى الخطة متوسطة الأمد) وتهدف الى توجيه الاقتصاد القومى نحو تحقيق الأهداف الواردة فى الخطة متوسطة الأجل . أما فيما يخص تحضير خطة الانتاج والاستثمار متوسطة الأجل فقد رأينا أن العمل التخطيطى يتعين أن يسبق بعمل تقوم به هيئة التخطيط المركزية يهدف الى تزويد السلطات السياسية بصورة مركزة للاقتصاد القومى فى وضعه القائم ، فى تطوره الماضى ، بصعوباته وامكانياته بالنسبة للتطور المستقبل . على ضوء هذه الصورة تحدد السلطات السياسية الموجهات العامة فى مظهرها الكيفى معبرة عن الأهداف والوسائل الرئيسية المتعلقة بالانتاج والاستثمار فى خلال الفترة التى

تغطيها الخطة • ويكون على هيئــات التخطيط المركزية ترجمــة هذه الموجهات العامة كميا فى صورة اطار للخطة • ثم رأينا كيف يتم رسم الخطة النهائية عن طريق حركة مزدوجة من النزول والصعود بين مركز وقاعدة التنظيم الهرمى لهيئات التخطيط ، الى أن تصبح الخطة العامة قانونا ملزما لكافة هيئات المجتمع الإشتراكي التي تبدأ في تنفيذها مـع كل ما يثيره هذا التنفيذ من مشكلات •

من دراستنا لعملية التخطيط نستخلص النتائج الأساسية التالية :

أولا : تتضمن عملية التخطيط نوعين من الأعمــال : أعمال لازمــة لاعداد الخطة تقوم بها فنيا هيئات التخطيط على كافة المستويات من وزارة التخطيط والمتابعة فى الوحدات الانتاجية ، وأعمال لازمة لتنفيذ الخطة تضمن القيام بها عن طريق اتخاذ قرارات تسيير (أو ادارة) الاقتصاد القــومى وهى قرارات الأصــل أن تســتقل بها الوحــدات الانتاجية فيما عدا بعض القرارات التى يتخذها المركز ويقصد بهـــا ضمان تسيير الوحــدة الانتــاجية على نحو لا يتعارض مع الهــدف المحدد للاقتصاد القومى فى مجموعه • وجود هذين النوعين من الأعمال وتضافر الهيئات المتشابهة على كافة المستويات يستلزم وجود اطــار تنظيمى ينظم :

● العلاقة بين هيئات التخطيط ، وهنا تظهر لنا ضرورة اســتقلال جهاز التخطيط عن الجهاز التنفيذى ، اذ يتعين أن يستقل الجهاز الذى يقوم أولا بتجميع المعلومات اللازمة ثم القيام بالجانب الفنى فى اعداد الخطة ، ثم تقييم ما تم عند تنفيذها ، يتعين أن يســتقل هذا الجهاز التنفيذى حتى نضمن سلامة البيانات التى يقوم عليها تحضير الخطة ، كما نضمن سلامة التقييم • اذ عند استقلال الجهاز التخطيطى لا نكون بصدد تقييم يقوم به المسئول عن تنفيذ الخطة الأمر الذى يعرضنـــا لمخاطر الوصول الى تقييم لا يمثل الواقع •

● كما ينظم العلاقة بين المركز والقاعدة (أى الوحدات الانتاجية) فيما يتعلق باتخاذ قرارات التسيير •

ثانيا : أن لعملية التخطيط جانب فنى يتمثل فى اتخاذ الأعمال الفنية اللازمة لتحضير الخطة وتنفيذها ، وجانب اجتماعى وسياسى يبــرز

باعتبارها عملية لتعبئة الجماهير العاملة عن طريق مساهمتها فى تحضير الخطة وتنفيذها • لضمان تحقيق الجانب الفنى على نحو سليم يلزم وجود جهاز تخطيطى قادر وكفء • خلق هذا الكادر الفنى أمر يتم عن طريق الممارسة والتأهيل ويمثل مشكلة يجب أن تدخل فى اطار التخطيط نفسه ، بمعنى أن تتضمن كل خطة أهدافا ووسـائل لخلق عدد معين من المؤهلين فى مسائل تحضير الخطة وتقييمهـا • على أن يتوافر لديهم الوعى السياسى اللازم لدفع الفنيين الى المساهمة الايجـابية فى بناء أسس المجتمع الاشتراكى • كذلك تبرز أهمية كفاءة الجهـاز التنفيذى وأجهزة المراقبة •

أما الجانب السياسى والاجتماعى فمسـئولية تحقيقـه تقـع على التنظيمات الشعبية وخاصة التنظيم السياسى ، الذى تقع عليه مسئولية تعبئة الجماهير فى هذا المجال عن طريق خلق وعى تخطيطى وهو أمر لا يتحقق ألا اذا قام أعضاء التنظيمات بنقل المفاهيم الصحيحة المتعلقة بالتخطيط وممارستهم لاعمالهم اليومية بما يتفق ومستلزمـات تحضير الخطة وتنفيذها •

ثالثا : أن نقطة البدء لكل تخطيط حقيقى تتمثل فى **وجـود أسـاس احصائى سليم وصادق وأمين** • ضمان توافر هـذا الاساس السليم ليس بالأمر الهين اذ غالبا ما يوجد — فى حالة غياب الوعى السـياسى والتخطيطى — ميل لدى من يقوم بالعمل الى تقديم نتيجـة عمله فى صورة أزهى بعض الشىء من الواقع الأمر الذى قد ينعكس فى تضخيم فى الأرقام التى يقدمها • وهو ميل تزداد خطورته اذا ما كانت الأرقام محلا لعملية مماثلة فى الخطوات المختلفة عند صعودها سـلم التنظيم الهـرمى : من الوحدة الانتـاجية الى الوزارة ، الى هيئـة التخطيط المـركزية • واضـح أنه **اذا كان الأسـاس الاحصـائى غير سـليم فان كل ما يبنى عليه يكون من قبيل القصـور التى تبنى على رمال متحركة ، الأمر الذى يستلزم القضاء على فوضى الاحصاء بما لهـا من آثار مهلكة** اذ الاعتقاد الغالب أن « لغة الأرقام هى اللغة الأكثر دقة » ، والواقع أن اللعب بالارقام أمر فى غاية السهولة والخطـورة فى نفس الوقت • اعتقادنا أنه لتفادى ذلك وضمان سلامة الاساس الاحصائى لعملية التخطيط يتعين :

(أ) اعادة تنظيم عملية تسجيل البيانات فى الوحدة الانتاجية عن طريق توحيد النظام المحاسبى توحيدا يسمح بأن نأخذ فى الاعتبار الطبيعة المختلفة للنشاطات الاقتصادية ، وكذلك عن طريق تنظيم عملية نقل المعلومات من الوحدة الانتاجية الى الهيئات الأعلى • وذلك بدراسة طبيعة كل نشاط اقتصادى ومعرفة الوقت اللازم لتسجيل المعلومات وتحليلها فى داخل الوحدة الانتاجية ثم الوقت اللازم لانتقالها الى هيئة واحدة من الهيئات الأعلى • ثم تحدد مواعيد معينة نضمن فيها نقل المعلومات الى أعلا بصفة دورية منتظمة • وهى مواعيد لا يمكن أن تكون واحدة لكل النشاطات : فاذا كان من الممكن أن نطلب من وحدة انتاجية صناعية بيانات كل ٣٠ يوم فمثل هذا التنظيم لا يمكن فى وحدة انتاجية زراعية حيث نتيجة العمل لا تظهر الا بعد فترات أطول •

(ب) جعل عملية تسجيل المعلومات وتحليلها ونقلها من اختصاص لجان التخطيط والمتابعة فى الوحدات الانتاجية وضمان استقلالها (كمظهر لاستقلال الجهاز التخطيطى فى مجموعه) عن الجهاز التنفيذى •

على هذا النحو تتحدد مسئولية من يقوم بتجميع البيانات وتحليلها ونقلها وهو أمر يسهل عملية المساءلة فى حالة الخطأ أو الاهمال أو سوء النية ، على ألا تكون هناك هوادة فى هذه المساءلة • والأمر لا يمثل قسوة من جانب المجتمع وانما يعكس ادراكا بمقتضيات التخطيط التى يتعين تحقيقها اذا أريد للمجتمع أن يحقق أهدافه •

(ج) خلق وعى احصائى مرتبط بالوعى التخطيطى الذى هو بدوره مرتبط بالوعى السياسى • وجود هذا الوعى سيقلل من حالات توقيع الجزاءات • وهنا كذلك يبرز دور القيادات السياسية ومسئوليتها عن نقل المفاهيم الصحيحة فى كل ما يتعلق بضرورات عملية التخطيط ، وكذلك سلوك هذه القيادات بما يتفق مع هذه المفاهيم الصحيحة •

رابعا : أن عملية التخطيط كعملية تعبئة لكل القوى ذات المصلحة فى بناء أسس المجتمع الاشتراكى • **عملية تتنافى بطبيعتها مع السرية•** اذ هناك تناقض بين القول بأن العملية لا تستقيم الا بمشاركة الجماهير العاملة والرأى العام فى المراحل المختلفة لتحضير الخطة وبين اعتبار

كل ما يتعلق بالخطة سواء فى مرحلة الاطار أو المراحل الأخرى من قبيل ما هو سرى (فرض هذا النطاق من السرية يصل فى بعض الاحيـان ليحكم علاقات الشعب ببعضها البعض فى داخل وزارة التخطيط) ، اذ فى ذلك تطبيق لمبدأ سرية الأعمال الذى يمثل أساس عمـل المشروع الرأسمالى على عمل يتعلق بطبيعته بكل نواحى النشاط فى المجتمع ولا يهدف الى تحقيق أو حماية مصلحة خاصة[1] .

* * *

على هذا النحو ننتهى من التعرف على عملية التخطيط ، عملية تحضير الخطة وتنفيذها والنتائج الأساسية المتعلقة بطبيعة هـذه العملية . تفاصيل اعداد الخطة التى لم نعالجها فى هذه الدراسة ، تفترض اتخاذ موقف من المشكلات الاقتصادية التى يعيشها المجتمع يهدف الى ايجاد حل لها تحتويه الخطة وتكون أداة تحقيقه . سنحاول فى الباب التالى التعرف على بعض المشكلات الاقتصادية والكيفية التى تثور بهـا فى اقتصـاد مخطط .

(١) هذا لا يعنى بطبيعة الحال الا تبقى بعض الاحصائيات سرية .

ملحق البـــاب الثـــامن

البيانات الاحصائية الأساسية اللازمة لتحضير الخطة[1]

١ ــ بالنسبة للصـــناعة والتشـــييد (بما فيهـــا الطـــاقة والنشـــاط الاستخراجى) :

١ ــ الانتاج الكلى (بوحدة القياس العينى وقيميا) ومعدل النمو للمنتجات الرئيسية .

٢ ــ الطاقة الانتاجية فى كل فرع من فروع النشاط ، الموجودة ، ودرجة استخدامها .

٣ ــ تقسيم كل فرع من فروع الانتـــاج وفقـــا لحجم الوحـــدة الانتاجيـــة .

٤ ــ الهيكل الاجتماعى لكل فرع من فروع النشاط الصناعى :

- نوع وحدة الاستغلال (وحدة حرفية ، مشروع خاص ، وحـــدة تعاونية ، وحدة مملوكة للدولة) .
- لكل طائفة من وحدات الاستغلال .
- عدد الوحدات ، عدد العمال ، عدد الاداريين .
- مقدار الايراد ، اجمالى الاجور ، الارباح .

---

(١) المصـــدر :
M. Dowider, Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, p. 153 - 159.

انظر المراجع الواردة فى ص ١٥٣ . وانظر كذلك الصفحات من ص ٢٣٦ ــ ٢٤٩ حيث توجد صور الموازين المحاسبية التى تحتوى المعلومات الاحصائية اللازمة لتحضير الخطة .

٥ — بيانات تعطى بوحدات القياس العينى وقيميا (على أساس ثمن التكلفة) وبالنسبة لوحدة واحدة من كل ناتج من المنتجات الرئيسية :

● عن كميات المدخلات العينية الرئيسية (التى تستخدم فى انتاج السلعة) وقيمتها ٠

● قيمة المدخلات العينية الأخرى ٠

● كميات وقيم المدخلات الرئيسية المستوردة ٠

٦ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية : بيانات عن الاحتياجات من وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لوحدة واحدة من الناتج ٠ هنا يتعين أن نفترض معدلا معينا لاستخدام الطاقة الانتاجية ، على أن تكون فكرة الطاقة محددة تحديدا واضحا ٠

٧ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية ، بيانات عن المخزون السلعى اللازم (بوحدات القياس العينى وقيميا) عند مستوى معين للانتاج ٠

٨ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية ، بيانات عن المعاملات الفنية لعنصر العمل (مع التفرقة بين الأنواع الثلاثة من العمل الفنى : المهندسين ، الاسطوات ، العمال المهرة) عند مستوى معين من التشغيل ، وبالنسبة لكمية معينة من وسائل الانتاج الثابتة ، وفى ظل معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية ٠

٩ — بالنسبة للمنتجات الرئيسية ، بيانات عن قيمة الناتج بالنسبة لكل وحدة من وسائل الانتاج الثابتة (عند معدل معين لاستخدام الطاقة الانتاجية) وكذلك بالنسبة للمنتجات الثانوية ٠

١٠ — كل هذه المتوسطات التى ذكرناها يتعين أن تحسب على أساس :

● معلومات تاريخية ، وتقديرات بالنسبة للمستقبل ومناقشات مع الخبراء الفنيين ٠

١١ — فى حالة امكانية انتاج ناتج معين (أو نـاتج مشـابه له) باستخدام أكثر من فن انتاجى (أكثر من تكنيك) من المهم أن تتوافـر بيانات خاصة بعملية انتاج الناتج بالنسبة للفنون المختلفة •

١٢ — يتعين أن يكون لدينا بيانات خاصة بالمشروعات المختلفـة التى يمكن تضمينها فى خطة الاستثمار وخاصة بالنسبة لفترة تفريخها أى الفترة اللازمة لبنائها • كما يلزم أن يكون لدينا بيانات تفصيلية عن المشروعات التى يجرى بناؤها •

(ب) الزراعـــة :

١ — الانتاج الكلى (بوحدات القياس العينى وقيميا) ومعدل النمو للمحصولات الرئيسية •

٢ — المساحة الكلية (التى يمكن زراعتهـا ، والمستخدمة فعـلا ، والمساحة المحصولية) •

٣ — تقسيم المســاحة المنزرعـة — وفقا لنظـام الرى ووفقـــا للمحصولات •

٤ — الهيكل الاجتماعى للزراعـة : نوع الملـكية ونـوع وحـدة الاستغلال •

٥ — بالنسبة للمحصولات الرئيسـية ، انتاجية الفـدان وانتاجية العمل (مع التفرقة بين الانواع المختلفة لوحدات الاستغلال) •

٦ — بالنسبة للمحصولات الرئيسية ، قيمة وسائل الانتاج الثابتة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج •

٧ — بالنسبة للمحصولات الرئيسية ، النفقة الجارية للمواد (غير وسائل الانتاج الثابتة) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج •

٨ — الزيادة المتوقعة فى الغلة (بالنسبة لكل محصول من المحصولات الرئيسية) التى تنتج عن استخدام كمية معينـة (أو قيمتهـا) من الاسمدة (العضوية والكيماوية) ، وكذلك بالنسبة لاستخـدام بذور أحسن ، أو فى حالة استخدام نظام آخر للرى أو للصرف •

٩ ــ بيانات خاصة بتربية المــواشى والدواجن : نوع الحيوانات وعددها (أو قيمتها) ، معدل النمو السنوى فى قيمتها ٠

(هـ)النقل والمواصلات والتجارة :

١ ــ بالنسبة لكل نوع من أنواع المواصلات : طول الطرق ــ معدل استخدامها (طن ــ كيلو متر) ــ الأهمية النسبية لكل نوع ٠

٢ ــ بيانات كتلك الواردة عاليا فى ١ ــ ٥ فى شأن الصــناعات ، وذلك لحساب النفقة وأجرة النقل بالنسبة لكل نوع من أنواع النقل ٠

٣ ــ بالنسبة للتجارة : بالنسبة لكل فرع من الفروع الرئيســية ، نسبة الربح التجارى فى كل فرع ــ الهيكل الاجتماعى للنشاطالتجارى (أنظر ما سبق قوله بالنسبة للهيكل الاجتماعى للصناعة) ٠

(د) التجــارة الخارجية :

١ ــ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج الاجتماعى ٠

٢ ــ تقسيم كل من الصادرات والواردات الى مواد انتاجية ومواد استهلاكية ، وكذلك تفريد كل منها الى منتجات رئيسية مع بيان التطور فى خلال فترة زمنية طويلة نسبيا بالنسبة لكل نــاتج من الصــادرات والواردات الرئيسية ٠

٣ ــ التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات ٠

٤ ــ هيكل نفقة الانتاج فى كل فرع من الفروع الرئيسية المنتجــة للسلع المصدرة ٠

5 ــ الإستخدامات لمختلفة لأهم المنتجات المستوردة والبديلات التي تنتج لها فى الداخل ٠

٦ ــ دراسات وبيانات خاصة بشروط التبادل بالنسبة لأهم السلع المصدرة ٠

(هـ) الخدمات الاجتماعية :

(الاسكان ، التعليم ، الصحة ، الادارة ... الخ) .

١ ــ نصيب الفرد بالامتار المربعة من المسكن أو المكاتب (بالنسبة للادارات) .

٢ ــ نفقة بناء متر مربع من المبانى : من الآلات ، من مواد البناء ، من العمل .

٣ ــ نسبة عدد المعلمين الى عدد التلاميذ الموجودة فى كل نوع من أنواع التعليم ــ ومرتبات المدرسين والاداريين ــ النفقة المادية لأداء خدمة التعليم بالنسبة للفرد الواحد فى كل نوع من أنواع التعليم .

٤ ــ النسبة بين عدد المواطنين والاسرة الموجودة فى المستشفيات ــ وكذلك النسبة الخاصة بالأطباء ومساعديهم ــ نصيب الفرد من المعدات اللازمة للعلاج ــ النفقة المادية الجارية لأداء خدمات الصحة بالنسبة لكل فرد .

٥ ــ كل البيانات الخاصة بالخدمات الاجتماعية يتعين أن تفرق بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى .

(و) الاستهلاك النهائى :

١ ــ الاستهلاك الكلى كنسبة من الدخل القومى ــ المعدل الحدى لزيادة الاستهلاك .

٢ ــ توزيع الاستهلاك بين :

- الاستهلاك الفردى ، مجموعه ، ونصيب الفرد فى كل من السلع الرئيسية مع التفرقة بين الاستهلاك الذاتى والاستهلاك الذى يتم عن طريق السوق .

- الاستهلاك الجماعى ، مجموعه ، ونصيب الفرد فى كل نوع من أنواع الاستهلاك الجماعى . معدل زيادته عبر الزمن .

٣ ـ العلاقة بين الاستهلاك والدخل :

● على أن تكون هناك بيانات خاصة بالطبقات أو الفئات الاجتماعية المختلفة (مع التفرقة بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى) •

● سلسلة من ميزانيات الأسرة (شهرية وسنوية) بالنسبة لكل طبقة أو مجموعة اجتماعية •

● مرونة الطلب بالنسبة للدخل •

٤ ـ العلاقة بين الانفاق على الاستهلاك وأثمان السلع الاستهلاكية (مرونة الطلب بالنسبة للثمن) •

٥ ـ بالنسبة لكل مجموعة أو طبقة اجتماعية : بيانات عن نمط الاستهلاك بالنسبة لكل فئة حسب الاعمار المختلفة •

٦ ـ متوسطات لمعدلات الاستهلاك المراد تحقيقها :

● بالنسبة للأنواع المختلفة من الاستهلاك الفردى •

● وبالنسبة للأنواع المختلفة من الاستهلاك الجماعى •

مرحلة ثانية . وعلى أساس هذه الأخيرة تبقى نظريات أخرى . وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها . إذ لا ينجم عن هذا التخطي إلا الصعوبات تصادفها عندما نحاول في مرحلة تالية دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه . يتعين إذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكي يمكن أن نستوعب لابد أن نحاول دائما فهم كل فكرة لا أن نحفظها عن ظهر قلب . إذا فيما عدا ما يخص المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر سبيل إلى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي . ولفهم الأفكار لابد من دراستها نقطة بنقطة . فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن يؤدي بنا إلى لا شيء .

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب . أو بغيره ، فحسب ، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث . وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية . وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية . لتسهيل ذلك حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الأنجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه .

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه إلى الاستيعاب الناقد . الناقد للمنهج وللأفكار . وللتوصل إلى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا إلى أن تكون دائما ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره.

الباب التاسع

المشكلات الاقتصادية كما تعرض فى الاقتصاد المخطط[1]

تحضير الخطة وتنفيذها يعنى اتخاذ موقف من المشكلات التى تثور فى أثناء سير العملية الانتاجية وحلها أولا فى ثنايا الخطة ثم محاولة تحقيق هذا الحل — مع التعديلات التى يلزم ادخالها عليه — فى واقع العمل الاقتصادى والاجتماعى • تتميز العملية الاقتصادية المخططة عما سبقها من أشكال لعملية الانتاج الاجتماعى بأن المشكلات الاقتصادية تثور فيها على نحو مغاير وتستلزم حلولا بطريقة هى الأخرى مغايرة •

وتتمثل المشكلة الجوهرية فى التوصل الى أكفأ استخدام للموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة فى اشباع الحاجات الاجتماعية التى أخذ اشباعها كهدف تسعى الى تحقيقه خلال فترة زمنية معينة • لهذه المشكلة جوانبها المتعددة : اذا ما حددت الجماعة لنفسها هدفا (أو مجموعة من الاهداف) كيف يتسنى للهيئات القائمة توزيع الموارد المخصصة لزيادة القدرة الانتاجية على نحو يحقق هذا الهدف ويتضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد ؟ هذا السؤال يثير مسائل متعددة تندرج تحت ما يسمى بمشكلات السياسة الاستثمارية فى اقتصاد مخطط •

اذا ما تعددت الحاجات الاجتماعية وقصرت الموارد عن اشباعها جميعا فى نفس الفترة الزمنية استلزم الأمر اختيار الحاجات الأولى بالاشباع ، والمفاضلة بين الوسائل المختلفة (أى الاستخدامات المختلفة للموارد الانتاجية) التى قد تمكن من أشباعها • هذه المفاضلة تستلزم تقدير قيم الموارد تقديرا سليما يصلح أساسا للقيام بحساب نفقة التوصل الى كل هدف واختيار أكفأ الوسائل المحققة له ، الأمر الذى يتطلب وجود سياسة أثمان تمكن من القيام بذلك •

يرتبط بهاتين السياستين سياسة تكاد تكون مرادفة للسياسة التوزيعية (أى سياسة توزيع الدخل القومى) وذات أثر مباشر على كفاءة الانتاج ، تلك هى سياسة الاجور •

سنقتصر فى هذا الباب على دراسة سريعة لهذه السياسات الثلاث، نعنى السياسة الاستثمارية ، سياسة الاثمان ، وسياسة الأجور[1] ، هادفين الى التعرف على الكيفية التى تثور بها المشكلات التى تستلزم اتخاذ سياسة من هذه السياسات والأسس التى يمكن أن تقوم عليها فى مرحلة التخطيط من أجل بناء الأساس الصناعى للاقتصاد ، أى مرحلة تحويله من اقتصاد زراعى الى اقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعى • أما ما عدا ذلك من مشكلات اقتصادية فسنتركه الى فرصة أخرى من الدراسة •

بناء عليه سنتعرف :

- فى فصل أول : على مشكلات السياسة الاستثمارية •
- وفى فصل ثان : على مشكلات سياسة الاثمان •
- وفى فصل ثالث : على مشكلات سياسة الاجور •

---

(١) هذا لا يعنى على الاطلاق أن المشكلات الاقتصادية تقتصر على هذه المشكلات الثلاثة ، بل ان مشكلة أساسية تتمثل فى اختيار نمط الاستهلاك الذى نهدف الى تعميمه فى المجتمع المراد بناؤه . وهو النمط الذى يتعين البدء منه لتصور كل جهود التطور الواعى ، اذ هو الذى يحدد نمط ومعدل التراكم، تراكم وسائل الانتاج . على هذا النمو يتمثل مناط كل عملية البناء الاشتراكى فى نمط الاستهلاك الذى يراد ايجاده **كنمط لاستهلاك جماهير المنتجين المباشرين فى المجتمع الجديد ، ولا يتمثل فى التراكم ، والتراكم بوصفه هذا** . اتباع هذا الأسلوب الأخير ، أسلوب التراكم ابتداء ، يدفعنا الى اعتبار الاستهلاك ذى أولوية ثانية وقد نجد أنفسنا فى نهاية المطاف بنمط استهلاكى مشابه لنمط الاستهلاك الموجود فى المجتمعات الرأسمالية .

الفصل الأول

مشكلات السياسة الاستثمارية

نعلم أن الاستثمار هو استخدام جزء من الموارد الانتاجية (بشرية وغير بشرية) الموجودة تحت تصرف الجماعة بهدف الاضافة الى القدرة الانتاجية للمجتمع عن طريق خلق وسائل انتاج اضافية ، فى حالة الاستثمار المادى ، أو عن طريق خلق أساس القيام بالخدمات ، فى حالة الاستثمار فى مجال النشاط غير المادى • جوهر عملية الاستثمار اذن هو أن يخصص جزء من القوة العاملة ووسائل الانتاج فى الجماعة، فى خلال فترة زمنية معينة للقيام بنشاط لا يؤدى الى زيادة السلع الاستهلاكية مباشرة وانما بطريق غير مباشر من سبيل زيادة انتاجية العمل (عند استخدامه لأدوات الانتاج) فى النشاطات التى تنتج سلعا للاستهلاك النهائى • لكى يتمكن هذا الجزء من القوة العاملة من القيام بذلك يتعين أن تكون انتاجية العمل فى النشاطات المنتجة لسلع استهلاكية من الارتفاع لدرجة تسمح للمشتغلين فى هذه النشاطات بانتاج قدر من السلع الاستهلاكية يزيد عن حاجتهم ليستخدم فى اعاشة من يعملون فى النشاطات التى تنتج سلعا انتاجية • بعبارة أخرى اذا تصورنا الجماعة مقسمة الى فريقين : فريق ينتج سلعا لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى ، وفريق آخر ينتج سلعا تستخدم كوسائل انتاج ، فان امكانية قيام الفريق الثانى بالنوع الأخير من الانتاج مشروطة بقدرة الفريق الأول على انتاج كمية من السلع الاستهلاكية لا تكفى فقط لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى لهذا الفريق ذاته وانما كذلك لاشباع حاجات الاستهلاك النهائى للفريق الثانى الامر الذى يعنى أن الفريق الأول قادر على أن ينتج من السلع الاستهلاكية فائضا يزيد عن حاجته من هذه السلع • حجم هذا الفائض من السلع الاستهلاكية يمثل اذن أحد المحددات الجوهرية لمدى النشاط الاستثمارى الذى تستطيع الجماعة أن تقوم به •

فى اقتصاد يقوم على المبادلة التى تتم بواسطة النقود ، القيام بالاستثمار يفترض أولا أن جزءا من دخل الجماعة (أى جزءا من الصورة النقدية للناتج الاجتماعى الصافى) قد حجز عن أن ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وادخر بقصد استخدامه فى شراء السلع الانتاجية • كما يفترض القيام بالاستثمار ثانيا أن الطلب النقدى على السلع الانتاجية يجد فى سوق هذه السلع قدرا منها يمكن شراؤه واستخدامه للاضافة الى القدرة الانتاجية للجماعة • على هذا النحو يتحدد الجزء من الدخل والموارد الانتاجية المقابلة له (فى ظل أثمان معينة تسود فى أسواقها) الذى يحجز عن الاستهلاك ويكون مخصصا للاستثمار • **فى ظل الانتاج الرأسمالى** يكون هذا الجزء محصلة العديد من القرارات الفردية التى تتعلق بالادخار والاستثمار • هذه الأخيرة يحكمها توقعات المستثمرين الخاصة بمعدلات الربح فى النشاطات التى يقومون فيها بالاستثمار ، وهى توقعات تتم فى جو يسوده عدم التيقن أولا فيما يتعلق بعلاقة المستثمر بمستهلكيه الاحتماليين ، وثانيا فيما يختص بعلاقة هذا المستثمر مع غيره من المنتجين القائمين بنفس النشاط الانتاجى • الجزء من الموارد الانتاجية الذى يخصص للاستثمار فى فترة معينة يتحدد اذن عن طريق العديد من قرارات الاستثمار التى يتخذها الأفراد — بناء على الأثمان السائدة فى السوق وتوقعاتهم المتعلقة بامكانية ومدى تغيرها — فى مختلف النشاطات الانتاجية • فالذى يتحدد أولا هو القدر من الموارد الانتاجية الذى يخصص للاستثمار فى كل وحدة انتاجية جديدة والشكل الفنى الذى يأخذه (أى النسبة التى يتم وفقا لها استخدام كميات معينة من عناصر الانتاج) وهما يتحددان بناء على معيار الربح ، وفى نهاية المدة تتمثل النتيجة فى أن قدرا معينا من الموارد الانتاجية قد خصص للاستثمار فى كافة نواحى النشاط الاقتصادى متضمنة بذلك توزيعا معينا لها بين قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة • **مشكلة الاستثمار هذه تعرض عند القيام بالعمل التخطيطى أى عند تحضير الخطة على نحو مغاير •**

اذا ما تحدد هيكل الاقتصاد القومى الذى يراد الوصول اليه فى نهاية مرحلة معينة من مراحل تطور الاقتصاد المخطط فان الجهد الاقتصادى المخطط يتضمن أحداث تغييرات جوهرية — فى أثناء المرحلة محل الاعتبار — على هيكل الاقتصاد القومى الذى تبدأ به هذه المرحلة•

هذه التغييرات الجذرية التى يقصد منها زيادة الوزن النسبى لقطاع ما بالنسبة للقطاعات الأخرى (القطاع الصناعى بالنسبة لغيره من القطاعات فى المرحلة الحالية من مراحل تطور الاقتصاد المتخلف أو مجموعة من فروع النشاط الاقتصادى فى قطاع ما بالنسبة لمجموعة أخرى فى داخل هذا القطاع (كزيادة الأهمية النسبية لفروع الصناعات الانتاجية بالنسبة لفروع الصناعات الاستهلاكية) انما تتم عن طريق الاستثمار . فتعمل الجماعة على توسيع القدرة الانتاجية فى القطاع المراد التوسع فيه عن طريق تخصيص جزء من الموارد الانتاجية لخلق طاقة انتاجية جديدة . التوصل اذن الى الهيكل الاقتصادى الذى يعتبر تحقيقه هدف المرحلة الأولى للتخطيط الاقتصادى (وهو الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يحتوى الأساس الصناعى للاقتصاد القومى عند تطوير الاقتصاد المتخلف) يستلزم القيام بجهد استثمارى فى أثناء كل فترة من فترات هذه المرحلة والتى تغطيها خطة متوسطة الأمد . هذا الجهد الاستثمارى تحدده سياسة استثمارية ترسم مقدما — بعنصريها : الأهداف والوسائل — فى ثنايا الخطة . هذه السياسة تتضمن التعرض لمسائل أربع :

(أ) **المسألة الأولى تتعلق بحجم الاستثمارات** أى بتحديد النسبة من الدخل القومى التى تخصص للاستثمار وتلك التى تخصص للاستهلاك . فتحقيق معدل مرتفع للتطور الاقتصادى فى المستقبل يستلزم نسبة كبيرة من الدخل القومى تزيد بزيادة معدل التطور المراد تحقيقه . زيادة القدر من الدخل القومى الذى يستثمر يعنى قدرا أقل للاستهلاك . **فكأن السرعة التى يتم بها تحقيق الهدف تتوقف على القدر من الفائض الاقتصادى الذى تستطيع الجماعة تعبئته لتوسيع الجهاز الانتاجى** على نحو يحقق المعدل المرغوب لزيادة الدخل القومى فى المستقبل (سنرى فى لحظات أن تحقيق الهدف لا يتوقف فقط على القدر الذى يتم استثماره وانما **كذلك على الكيفية التى يتم بها توزيع قدر من الاستثمار بين القطاعات المختلفة**) . يتعين اذن أن نعرف أولا ما المقصود بالفائض وأن نتعرض للعوامل التى تحدد القدر من الفائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئته لأغراض الاستثمار .

كانت فكرة الفائض الاقتصادى — ولا تزال — محلا لدراسات تحليلية متعددة [1] نظرا لما تتمتع به من خصيصة استراتيجية . هذه الخصيصة الاستراتيجية ترد الى الحقيقة التى مؤدها أن كل سياسة للتطوير انما تهدف الى التأثير على حجم الفائض واستخداماته فى الاستثمارات المختلفة . أيا ما كانت المفاهيم المختلفة للفائض فاننا نكتفى هنا بالمفهوم التالى : ابتداء من مرحلة معينة من مراحل تطور انتاجية العمل يستطيع المجتمع أن ينتج فى خلال الفترة الانتاجية كمية من الناتج الصافى تزيد على ما يعد — وفقا للظروف الفنية والاجتماعية للانتاج — استهلاكا ضروريا للمنتجين [2] .

---

(١) انظر فى ذلك :

P.A. Baran, The Political Economy of Growth. J. Calder London, 1957, p. 22 - 43.

شارل بتلهايم ، التخطيط والتنمية . دار المعارف بمصر . ١٩٦٥ ، الباب السادس .

(٢) الشكل العينى الذى يأخذه الفائض ، وحجمه ، والطبقة الاجتماعية التى تختص به والكيفية التى يستخدم بها الفائض الاقتصادى . كل هذه تتوافق مع مستوى معين لتطور انتاجية العمل وتختلف من تكوين اجتماعى الى آخر: فحجم الفائض الاقتصادى والطبقة التى تختص به (طبقة ملاك الأراضى) واستخداماته (فى شراء الأرض أو بناء القصور والكنائس أو الاستهلاك الكمالى) فى المجتمع الاقطاعى تختلف عن حجم الفائض الاقتصادى والطبقة التى تختص به (الطبقة الرأسمالية) واستخداماته (فى الاستثمار وجزئيا فى الاستهلاك الكمالى) فى المجتمع الرأسمالى .

هذا ويمكن التعرف على الحجم التقريبى للفائض الاقتصادى اذا أخذنا مثل الاقتصاد المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أجبر المجتمع المصرى — من خلال التضخم — على ادخار ما يقرب من ٢٤٪ من الدخل القومى لتمويل الحرب (عن طريق تزويد القوات الأجنبية بالسلع والخدمات اللازمة لها) . هذه المدخرات تراكمت فى أثناء فترة الحرب لتكون ما أصبح يسمى فيما بعد « بالأرصدة الاسترلينية » التى بلغ مجموعها حوالى 430 مليونا من الجنيهات الاسترلينية . انظر فى ذلك دكتور حازم الببلاوى ، دروس فى النظريه النقدية . المكتب المصرى الحديث ، الاسكندرية ١٩٦٦ . ص ٨٨ وما بعدها . هذا وقد قدر الدكتور سمير أمين الدخول المتاحة فى مصر للاستثمار والاستهلاك الكمالى والاكتناز بما يقرب من ٣٠٪ من الدخل القومى فى السنوات من ١٩٣٩ — ١٩٥٣ :

Samir Amin, L'Utilisation des revenus susceptibles d'épargne en Egypte de 1939 à 1953, Thèse, Institut des Statistiques, Paris, 1955.

واذا ما كنا فى مجال التطور الاقتصادى فان فكرة **الفائض الاقتصادى الاحتمالى** هى التى تثير اهتماما أكبر ، وهو عبارة عن الفرق بين الانتاج الذى يمكن تحقيقه فى ظل الظروف الطبيعية والتكنولوجية للمجتمع محل الاعتبار ، استخداما للموارد الانتاجية الموجودة (بشرية كانت أو غير بشرية) وبين ما يمكن أن يعد من قبيل الاستهلاك الضرورى ، وذلك اذا ما أعيد تنظيم المجتمع اجتماعيا وسياسيا • فى اقتصاد متخلف يوجد هذا الفائض تحت الصور الأربع الآتية :

* الاستهلاك الكمالى للطبقات المالكة •

* الانتاج الضائع على المجتمع لوجود أفراد غير منتجين (ملاك الأراضى الاقطاعيين — المرابون — المضاربون ••• الى غير ذلك) •

* الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود التنظيم غير الرشيد للجهاز الانتاجى •

* الانتاج الضائع على المجتمع نتيجة لوجود بطالة ظاهـرة أو مستترة •

هذا الفائض الاقتصادى يمثل مصدر كل تراكم فى وسائل الانتاج• ومن ثم تصبح **المشكلة الاساسية هى كيفية تعبئة هذا الفائض لاغراض الاستثمار** فى نواحى **النشاط المختلفة وخاصة النشاط الصناعى** الأمـر الذى يستلزم التفرقة بين **الاشكال المختلفة التى يتخذها الفـائض** • فى هذه التفرقة يمكن استخدام معيارين :

* المعيار الاول هو معيار طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يخلق فيه الفائض : هنا يمكن التفرقة بين **الفائض الاقتصادى الزراعى** (وهو يكتسب بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة أهمية خاصة نظرا لغلبة الطابع الزراعى على هيكلها) ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الاستخراجى (الذى يتمتع بأهمية كبيرة فى بعض البلدان المتخلفة) ، والفائض الذى يتحقق فى النشاط الصناعى •

* المعيار الثانى هو معيار نوع روابط الانتاج (الذى يرتكز على شكل الملكية) الذى يرتبط به نوع وحدة الاستغلال : وفقا لهذا المعيار

يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج الزراعى بين فائض يخلق فى الوحدات التى تقوم بالنشاط فيها عائلة الفلاح التى تستأجر مساحة صغيرة من الأرض من المالك الكبير أو تملك هذه المساحة ، والفائض الذى يخلق فى وحدة زراعية يتم فيها الانتاج على أسس رأسمالية • كما يمكن التفرقة فى نطاق الانتاج غير الزراعى بين فائض يتحقق فى الوحدات الرأسمالية، وفائض يتحقق فى الوحدات الانتاجية التى تملكها الدولة •

أما اذا نظرنا الى **الفائض الاقتصادى فى شكله النقدى** فانه يوجد فى الدخول الآتية :

— ريع الأراضى الزراعية •

— الفائدة على الديون فى الريف •

— الأرباح التى تتحقق فى المناجم والصناعات المختلفة بما فيها صناعة البناء •

— الأرباح التى تتحقق فى النقل والمواصلات والتجارة وغيرها من الخدمات •

— دخول الملكية الأخرى (ريع العقارات المبنية ، الفائدة على الديون فى المدينة الى غير ذلك) •

لتحقيق الاستثمارات اللازمة للتطور يتعين تعبئة الجزء الأكبر من هذه الدخول ، الأمر الذى يثير مسألة **التعرف على العوامل التى تحدد القدر من الفائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئته للاستثمار** ، هذا القدر يتوقف على :

* **مدى التحمل الاجتماعى والسياسى للحد من الاستهلاك فى خلال فترة معينة فى المرحلة الاولى فى التطور وذلك مقابل معدل أعلى لزيادة الاستهلاك فيما بعد • الحد من الاستهلاك لا يعنى خفض مستوى الاستهلاك** • وانما قد يتمثل فى الزيادة المستمرة فى الاستهلاك المطلق للمنتجين المباشرين ، أى زيادة القدر من السلع والخدمات المخصص للاستهلاك من سنة الى أخرى ، وانما تكون الزيادة بمعدل أقل من معدل زيادة القدر المخصص للاستثمار • الامر الذىيؤدى الى زيادةالنصيب

النسبى للاستثمار فى الدخل القومى من سنة لأخرى • فاذا كان الدخل القومى فى سنة البدء مثلا ١٠٠ وكان موزعا بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالى : ٩٠ استهلاك ، ١٠ استثمار وكان الدخل يزيد سنويا بـ ٦٪ مثلا (أى زيادة قدرها ٦ فى مثلنا هذا) فانه يمكن توزيع الزيادة فى الدخل بين الاستهلاك والاستثمار على النحو التالى ٢ لزيادة الاستهلاك ، ٤ لزيادة الاستثمار • فعندما يصبح الدخل ١٠٦ بدلا من ١٠٠ يصبح الاستهلاك ٩٢ بدلا من ٩٠ ، ويصبح الاستثمار ١٤ بدلا من ١٠ • كل من الاستهلاك والاستثمار قد زاد ولكن الاستثمار زاد بنسبة (٤ : ١٠) وهى نسبة أكبر من نسبة زيادة الاستهلاك (٢ : ٩٠) • (بطبيعة الحال معدل زيادة الاستهلاك يتوقف على معدل زيادة السكان، فاذا أريد لاستهلاك الفرد أن يزيد تعين أن يزيد الاستهلاك الكلى بمعدل أعلى من معدل نمو السكان) •

هذا وان كان الحد من الاستهلاك لا يعنى انقاصه بالمعنى الذى قدمناه فانه قد يعنى — بل ويلزم — انقاص الاستهلاك الكمالى • وقد يقال ان هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمالى حيث يمكن عن طريقه امتصاص جزء من الدخول الكبيرة (اذا ما بيعت السلع الكمالية بأسعار مرتفعة) الأمر الذى يعنى زيادة المدخرات • هذا القول ينطوى على حجة غير سليمة ، اذ يتعين أن نقوم بموازنة هذا الأثر للاستهلاك الكمالى مع الاثار الأخرى التى تنجم عنه : فوجود السلع الكمالية يعنى عادة بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة استيرادا من الخارج فى وقت تكون فيه العملات الاجنبية نادرة وفى هذا تحويل لجزء من العملات من شراء السلع الانتاجية الى شراء السلع الاستهلاكية • يضاف الى ذلك أن وجود هذا النمط الاستهلاكى يجعل خطر المحاكاة كبيرا اذ نكون بصدد نمط يمثل هدفا للفئات الاجتماعية التى لا تستطيع الوصول اليه حاليا ، تسعى دائما الى تحقيقه ، الأمر الذى يصعب معه مطالبة الفئات ذات الدخول المحدودة بالحد من الاستهلاك • يزيد على ذلك أن هناك وسائل أخرى — غير الاستهلاك الكمالى — يمكن عن طريقها الحد من الدخول الكبيرة بقصد زيادة المدخرات وبالتالى الاستثمارات (هنا يمكن اما تحديد الدخول أو زيادة الضرائب) • نطاق هذه الدراسة يضيق عن التعرض لكل وسيلة من هذه الوسائل لتفضيل وسيلة أو أكثر منها • على هذا

الاساس نجد أن الاثار الاخرى غير المواتية التى يرتبها وجود الاستهلاك الكمالى تحتم انقاصه) .

* **كما يتوقف على أثر مستوى معين من الاستهلاك على الدافع للانتاج لدى القوة العاملة وعلى كفاءة هذه القوة فى الانتاج .** فتحديد مستوى الاستهلاك يتعين أن يأخذ فى الاعتبار المستوى الذى يزيد الدافع على العمل ويحقق المستوى المعيشى الذى يزيد من كفاءة العمل .

* **كما يتوقف أخيرا على امكانية ونفقة تعبئة الجزء من الفائض الاقتصادى اللازم للاستثمار** وهى امكانية تتحدد بنوع التنظيم الاجتماعى لعملية الانتاج وللوحدات الانتاجية فى المجالات المختلفة للنشاط الاقتصادى . ففى مجال كل نشاط توجد أنواع مختلفة من أشكال الوحدة الانتاجية (خاصة أو تعاونية أو جماعية) يحدد كل منها مدى معين لامكانية حصول الدولة على الفائض الذى يخلق فى الوحدة الانتاجية .

أيا ما كان الأمر فمن الواضح أن الحد من الاستهلاك وان كان لا يعنى خفض مستوى الاستهلاك الا أنه يعنى ضرورة التضحية ، وهى تضحية نسبية تلزم فى المرحلة الأولى لتطوير الاقتصاد القومى . هنا تثور المشكلات المتعلقة أولا بضمان التكافؤ فى التضحية أى أن تحتوى التضحية كافة الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة فى احداث التحول الاشتراكى ، والتى تتعلق ثانيا بالاجراءات المادية الملموسة التى تحد من استهلاك كل طبقة أو فئة على نحو يخلق تناسبا فى التضحية آخذين فى الاعتبار الدخول التى تحصل عليها كل فئة من الفئات الاجتماعية .

(ب) المسألة الثانية تتعلق بتوزيع القدر المعين من الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة : فاذا ما تحدد الجزء من الدخل القومى الذى سيجرى استثماره لزم توزيع الاستثمار (وفقا للنمط العام فى الأولوية) بين فروع النشاط المختلفة . هذه الخطوة يمكن تحليلها الى خطوتين :

الأولى : تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية بين الاستثمار فى مجال النشاط المادى والخدمات المتعلقة به (أى فى مجال النشاط الزراعى والصناعى وخدمات المواصلات والتجارة المتعلقة بها)، والاستثمار الذى ينتج عنه خلق وسائل القيام بالخدمات الاجتماعية والوسائل المخصصة للاستهلاك الذى يتم على دفعات زمنية (كالاستثمار فى بناء المساكن والمستشفيات ، دور السينما ... الخ) ، وبين مخصص الاحتياطى ، أى الجزء من الموارد الانتاجية التى تستخدم كاحتياطى (مخزون) فى مختلف النشاطات الاقتصادية .

الثانية : تهدف الى توزيع الموارد الاستثمارية المخصصة لمجال النشاط المادى بين الفروع المختلفة للنشاط المادى : بين الزراعة وأنواع النشاط الأولى (كالصيد والتعدين) من جانب ، والصناعة من جانب آخر . وكذلك توزيع الجزء من الموارد الاستثمارية المخصص للصناعة بين الفروع المختلفة من النشاط الصناعى (بما فيها صناعة التشييد) وخاصة بين الصناعات التى تنتج سلعا انتاجية والصناعات الاستهلاكية .

توزيع الاستثمارات بين نواحى النشاط المختلفة أى بين قطاعات الاقتصاد القومى وفروع نشاطه (مع مراعاة أن هذا التوزيع لا يتعدى مستوى فروع النشاط الاقتصادى) يتم وفقا لنمط معين من الأولوية[1] يحدد مكان كل فرع من فروع الانتاج فى قائمة الأولوية ، وهو مكان يتحدد على أساس الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومى فى المرحلة محل الاعتبار وبعد استخدام معايير معينة تبين أثر الاستثمار فى نشاط معين على نواحى معينة (على معدل زيادة الدخل القومى ، على حجم العمالة ، على تنويع النشاط الاقتصادى لتقليل اعتماده على الظروف الطبيعية أو على تقلبات السوق الخارجية ، على نمو السكان وتوسع الحياة الحضرية[2] ، على ميزان المدفوعات ... الى غير ذلك من معايير[3]) .

---

(١) Investment criteria; critère d'investissement
(٢) urbanisation
(٣) Pattern of priorities

عدم التعرض لتفاصيل مشكلة توزيع الاستثمارات بين فروع النشاط المختلفة فى اقتصاد مخطط فى مجال دراستنا هذه لا يصح أن يؤدى بنا الى عدم اعطاء المشكلة الأهمية التى تستحقها ، تلك الأهمية التى تستلزم دراستها من الناحية النظرية — والمشكلة كانت وما تزال محلا لنقاش نظرى طويل — والعملية ، والتى ترجع الى أن **معدل نمو الاقتصاد القومى يتوقف ليس فقط على القدر من الدخل القومى المخصص للاستثمار وانما كذلك — وبدرجة أكبر عند معدل معين للاستثمار — على القدر من الاستثمار المخصص لزيادة القدرة الانتاجية فى النشاطات المنتجة لسلع انتاجية وهو قدر يتحدد بناء على نمط توزيع الموارد الاستثمارية بين النوعين من النشاطات : النشاطات المنتجة للسلع الانتاجية ، وتلك المنتجة للسلع الاستهلاكية وهو توزيع مشروط بدوره بالمحافظة على علاقة تناسب معينة بين القطاعين الذين يضم كل منهما نوعا من هذين النوعين من النشاط الاقتصادى .**

ينتج عن توزيع الموارد الاستثمارية أن يختص كل فرع من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية تخصص لبناء المشروعات الانتاجية الجديدة فى نطاق هذا الفرع وكذلك لاستبدال ما استهلك من وسائل انتاج ثابتة فيه . المسألة الثالثة التى تثور — وتثور مرتبطة بهذه المسألة الثانية — هى تلك المتعلقة باختيار الشكل الفنى للاستثمار على مستوى الوحدة الانتاجية ، أو ما يعرف بمشكلة اختيار الفن الانتاجى (أو التكنيك) للمشروعات الجديدة[1] ، اذ عن طريق اختيار الفن الانتاجى يتحدد نصيب كل مشروع جديد فى الاستثمارات المخصصة لهذا الفرع من فروع النشاط الاقتصادى .

(جـ) المسألة الثالثة هى اذن مسألة اختيار الفن الانتاجى بالنسبة للمشروعات الجديدة فى داخل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادى . فالأمر يتعلق بقرار من قرارات السياسة الاستثمارية خاصا بالوحدة

---

(1) Choice of techniques; le choix de techniques
تعرف هذه المشكلة فى الفقه السوفييتى بمشكلة تحديد فعالية الاستثمار .
L'efficacité économique des investissements; The Economic Effectiveness of Investment.

الانتاجية مؤداه اختيـــار الفن الانتاجى الذى ســـيتم بناء الوحدة الانتاجية وفقا له وكذلك الفن الانتاجى الذى سيتم الانتاج فى الوحدة الانتاجية بعد بنائها وفقا له • مستوى التطور الفنى الذى يعمل عنده الاقتصاد المخطط (وهو ليس بمعزل عن مستوى التطور الفنى الذى وصلت اليه الانسانية فى مجموعها خاصة فى وقت تنتشر فيه وســـائل انتقال المعرفة بين وحدات المجتمع العالمى) يحدد الطرق الفنية المختلفة التى يمكن بواسطتها بناء وحدة انتاجية معينة وكذلك الطرق الفنيـــة التى يمكن تشغيلها بواسطتها ، الطريقة الفنية (الفن الانتـــاجى أو التكنيك) هى التى تحدد النسبة التى يتم وفقا لها استخدام العناصر المختلفة للانتاج (وخاصة العمل وأدوات الانتاج) فى بنـــاء مشروع معين أو فى تشغيل وحدة انتاجية معينة • فبالنسبة لبناء خزان كبير مثلا أو حفر ترعة ما يمكن القيام بذلك بفن انتاجى غير متقدم كاستخدام عدد كبير جدا من العمال الذين لا يحتاجون الى تدريب مهنى كبير للقيام بعملية البناء أو الحفر مع استعمال أدوات انتاج شبه بدائية كالفؤوس وما شابه ذلك • فى هذه الحالة القيام ببناء المشروع يستلزم استخدام كمية كبيرة من عنصر العمل بالنسبة لأدوات الانتاج ويقـــال ان الفن الانتاجى فى هذه الحالة فن مستخدم لنسبة أكبر من العمل[1] • ويترتب عليه انتاجية معينة للعامل عادة ما تكون منخفضة • كما يمكن القيام بنفس العمل وفى نفس الفترة الزمنية (أو فى فترة أقصر) استخدام عدد أقل من العمال ذوى مهارة فنية معينة يقومون بالبناء أو الحفـــر باستعمال آلات أكثر حداثة على نحو يكون معه نصيب العامل الواحد من أدوات الانتاج كبيرا الأمر الذى يؤدى الى زيادة انتاجية • فى هذه الحالة يقال ان الفن الانتاجى فن مستخدم لنســـبة أكبر من أدوات الانتـــاج[2] •

أما بالنسبة لتشغيل الوحدة الانتاجية فعادة ما توجد عدة طرق فنية لانتاج ناتج معين • كمية معينة من المنسوجات القطنية مثلا يمكن انتاجها اما باستخدام عدد من العمال ذوى مهارة محدودة مستعملين أنوالا يدوية واما باستخدام عدد أقل من العمال ذوى مهارة أخرى مستعملين آلات حديثة لصناعة النسيج • كل من هذين الفنين الانتاجيين يتضمن

(۱) Labour-intensive Technique
(۲) Capital-intensive technique

نسبة معينة بين العمل وأدوات الانتــاج ويؤدى الى انتاجية معينــة للعمل • اذا ما تقرر انشاء وحدة انتاجية لصناعة النسيج مثلا أى من هذين الفنيين الانتاجيين نختار ؟ • فى حالات أخرى يوجد عدد أكبر من الفنون الانتاجية • وفى حالات ثالثة لا يوجد الا فن انتاجى واحد • واضح أن مشكلة الاختيار لا تثور الا فى حالة تعدد الفنون الانتاجية مع عدم وضوح الفن الانتاجى الذى يؤدى الى تحقيق النتيجة المرجوة بأقل تــكلفة •

مشكلة اختيار الفن الانتاجى تتمثل اذن فى اختيار المجمــوعة من الفنون الانتاجية التى يتم عن طريقها بناء وتشغيل المشروعات الجديدة فىمختلف فروع النشاط الانتاجى على نحو يضمن للموارد التىتوجدتحت التصرف أحسن استخدام فى سبيل تحقيق الهدف المراد تحقيقــه فى الزمن الطويل • يكفينا فى هذا المجال التعرف على طبيعة المشكلة دون التعرض لتفاصيلها من الناحية النظــرية ولا لكيفية حلها فى العمــل التخطيطى فى الاقتصــاديات الاشتراكية[1] • يلزمنا فقط أن نبــدى

---

(١) انظر فى هذه المشكلة فى ارتباطها بمشكلة توزيع الاستثمارات بين الاستخدامات المختلفة :

P. Baran, The Political Economy of Growth. J. Calder. London, 1957 -Ch. Bettelheim, Studies in the Theory of Planning. Asia Publishing House, London, 1950. - S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning. Amsterdam, 1959. - M. Dobb, An Essay on Economy Growth and Planning. Routledge, and K. Paul, London, 1960, and, A Note on the So-called Capital intensity of Investment in Underdeveloped Countries, in, Economic Theory and Socialism. Routledge and K. Paul, London, 1955. - A. Duvaux, Critères d'investissement et développement économique, Revue Economique, Mai 1961, p. 369 - 413. - W. Galenson and Leibenstein, Investment Criteria, Productivity and Economic Development. Quarterly Journal of Economics, August 1955. - R. Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Oxford, 1958. K.N. Raj. Small-scale Industries, Problems of Technological Change. The Economic Weekly, (Bombay), Vol. III, N. 14 1956. - J. Robinson, Notes on the Theory of Economic Development; in Collected Economic Papers. Macmillan, London, 1960 - A.K. Sen, Choice of Techniques, An Aspect of the Theory of Planned Economic Development, Oxford, 1960. - S.G. Strumilin. The Time Factor in Capital Investment. International Economic Paper, 1951.

الملاحظات المنهجية التالية التى يقصد بها القاء مزيد من الضـــوء على طبيعة هذه المشـــكلة :

١ ــ **الأمر يتعلق** ــ كما قلنا ــ باختيار **مجموعة من الفنون الانتاجية** للمشروعات الجديدة ، على أن نفرق ــ ان لزم الأمر ــ بين بنـــاء الوحدة الانتاجية وتشغيلها •

٢ ــ اختيار الفنون الانتاجية يتعين أن يتم دائما من وجهـــة نظر **الهدف الذى يتعين تحقيقه فى الزمن الطويل** •

٣ ــ ولو أن الاختيار يتعلق بوحدة انتاجية معينة الا أنه يتعين أن **يتم من وجهة نظر الاقتصاد القومى** •

٤ ــ مشكلة اختيار الفنون الانتاجية مرتبطة نظريا بمشكلة توزيع الموارد الاســـتثمارية بين الفروع المختلفـــة للنشاط الانتـــاجى اذ أن اختصاص فرع معين من فروع النشاط بكمية معينة من الموارد الانتاجية بقصد تحقيق هدف معين يعنى اختيارا ضمنيا للفنون الانتاجيـــة التى ستستخدم فى سبيل تحقيق الهدف • من الناحية العلمية ، مشـــكلة توزيع الاســـتثمارات بين فروع الانتاج تحل عن طريق اســـتخدام **متوسطات** للمعدلات الفنية للانتاج[١] ، بينما تحل مشـــكلة اختيـــار الفن الانتاجى بالنسبة للوحدة الانتاجية عن طريق استخدام **معدلات** فنية ملموسة •

اذا ما تم اختيار المجموعة من الفنون الانتاجية المتعلقة ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية الجديدة على نحو يضمن تحقيق الهدف الذى وضع للاقتصاد القومى فى الزمن الطويل متضمنا أكفأ استخدام للمـــوارد الانتاجية لم يبق فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية الا اتخاذ قـــرار بخصوص المسألة الرابعة الآتية •

---

(١) Technicol norms; normes techniques وهى متوسطات مجردة يتم حسابها على أساس المعدلات الفنية الملموسة المتعلقة بانتاج بعينة concrete technical coefficients.

(د) المسألة الأخيرة فى السياسة الاستثمارية هى تلك المتعلقة بتوطين[1] المشروعات الجديدة أى باتخاذ قرار خاص بالمكان الذى ستنشأ عليه الوحدات الانتاجية الجديدة التى تتضمنها خطة الاقتصاد القومى • هذه القرارات تتخذ وفقا لاعتبارات تتعلق بتوطين الصناعات والتخطيط الاقليمى[2] وهى اعتبارات لن نعالجها فى هذا المجال •

تلك هى المشكلات التى تثيرها السياسة الاستثمارية فى اقتصاد مخطط ، أثرناها دون مناقشة تفصيلية اذ نهدف فقط الى التعريف بطبيعة هذه المشكلات ، وكيف أنها تثور على مستويات مختلفة من التجميع أو التجريد : على أعلى مستوى تثور مشكلة تحديد القدر من الدخل القومى الذى سيخصص (أثناء الفترة المخططة) للاستثمار • المتبقى سيكون للاستهلاك ، كدخل يأخذ أساسا صورة أجور فى مجتمع يقوم بتوزيع الدخل القومى فيه على مقدار ونوع العمل ، ومن هنا جاء ارتباط هذه المشكلة الأولى بسياسة الأجور • على مستوى أدنى من التجميع يتم تقسيم الجزء المخصص للاستثمار على قطاعات وفروع النشاط المختلفة محددا بذلك نصيب كل فرع من الموارد الاستثمارية • على مستوى الوحدة الانتاجية يتم اختيار الفن الانتاجى الخاص ببناء وتشغيل الوحدات الانتاجية التى يتحدد مكانها كذلك على اقليم الدولة•

فى جميع هذه المراحل يتم العمل التخطيطى المتعلق بالاستثمار – وغير الاستثمار – فى صورة عينية[3] وفى صورة نقدية[4] بقدر المستطاع • فالأصل فى التخطيط الاشتراكى أنه تخطيط عينى[5] ، فى هذا التخطيط يتم التعبير عن علاقات كمية بين أشياء عينية يستوى فى هذا أن يتعلق الأمر بمنتجات أو بعناصر انتاج • بعبارة أخرى الأمر يتعلق بالانفاق العينى من السلع والخدمات والناتج العينى لهذا الانفاق • فمسألة ما اذا كانت الجماعة قادرة على القيام ببناء مشروع

---

(١) Localisation of enterprises

(٢) Regional planning

(٣) In real terms; en termes physiques

(٤) In monetary terms ; en termes monétaires

(٥) Physical planning; planification physique

ما أو عدة مشروعات تتوقف على ما اذا كان تحت تصرفها القدر الكافى من الموارد الانتاجية (القوة العاملة + أدوات الانتاج + المواد الأولية بالمواصفات المناسبة) وما اذا كان من الممكن تجنيب هذا القـــدر من الموارد وابعاده عن الاستخدامات الأخرى ، كما تتوقف كذلك على ما اذا كان هذا القدر جاهزا لاستخدامه فى بناء هذه المشروعات . الأصل اذن فى حساب الأهداف الانتاجية والاستثمارية ، وفى حساب الاحتياجات من الموارد الانتاجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف أن يتم فى صـــورة عينية . الا أنه لما كان تحضير الخطة يتمثل فى النزول من مســتويات مرتفعة من التجميع الى مستويات أقل ، ولما كان توزيع الجزء من الناتج الاجتماعى الصافى المعد للاستهلاك (والذى يأخذ الشكل العينى لسلع استهلاكية) يتم عن طريق حصول الأفراد على دخول نقدية وانفاقها فى سوق التجزئة لهذه السلع ، استلزم الأمر الى جانب هذا الحساب العينى حسابا يأخذ صورة نقدية ويثير مشكلات التخطيط المالى[1] التى تهدف أساسا الى رعاية دورة الدخول النقدية وتعمل على تحقيق التوازن بين كميات النقود الموجودة تحت تصرف الأفراد والممثلة لدخولهم وبين كميات السلع الاستهلاكية التى ستنتج فى خلال الفترة المخططة[2] . مستوى التجميع الذى يجرى عنده العمــل التخطيطى يمثل اذن أحد العاملين الذين يتوقف عليهما حساب الكميات والمعـــدلات الذى يأخذ صورة نقدية ، اذ استحالة تجميع أهداف متعلقة باســتخدام موارد انتاجية ذات طبيعة عينية مختلفة تستلزم أن يتم الحساب فى صـــورة نقدية . أما عند مستويات العمل التخطيطى المفصل فان التخطيط العينى يكون أساس التخطيط المالى . الحساب النقـــدى للاهداف الكميـــة والاحتياجات التى يتم التعرف عليها عن طريق المعدلات الفنية لاستخدام

---

(١) Financial planning; planification financière

(٢) الواقع أن تحقيق التوازن لا يقتصر فقط على تحقيـــق التوازن بين كميـــات الدخول النقـــدية (التى ستنفق على شراء السلع الاســـتهلاكية فى أثناء الفترة المخططة) وكميات السلع الاستهلاكية ، وانما كذلك بين نمط الطلب (أى الطلب على أنواع معينة من السلع الاستهلاكية والتشكيلة من السلع الاستهلاكية التى سيتم انتاجها ، وكذلك تحقيق التوازن من الناحية الزمنية والمكانية : أى العمل على أن يتقابل الطلب مع الكمية المعروضة تقابلا زمنيا بحيث لا يسبق أحدهما الاخر فى الزمن ، وعلى أن يتقابلا مكانيا بحيث تتوافر الكمية المعينة من السلع الاستهلاكية المعينة فى المكان الذى يتوافر فيه الطلب عليها .

الموارد الانتاجية يستلزم أن يكون للموارد محل الاعتبار أثمان معينة •
على هذا النحو تثور الحاجة الى الاثمان فى تخطيط يقوم أساسا على الحساب العينى ، أى الحساب فى صورة وحدات عينية من الموارد •
ما هو الدور الذى تقوم به الأثمان على المستويات المختلفة ؟ ما هى الأنواع المختلفة من الأثمان فى الاقتصاد المخطط ؟ ما هو أساس تحديد الأثمان ؟ كل هذه أسئلة تثير مشكلات سياسية الاثمان فى اقتصـــاد مخطط وهو ما هو سيكون محلا لاهتمامنا فى الفصل التالى •

الفصل الثانى

مشكلات سياسة الأثمان

نعرف أن المشكلة الأساسية هى توزيع الموارد الانتاجية على نحو يمكن من تحقيق أقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية • وهذا الأمر يتضمن اتخاذ قرارين :

* الأولْ خاص باختيار الحاجات الاجتماعية التى سيتم اشباعها • في هذه الحالة تؤخذ الحاجات الإجتماعية الأكثر الحاحا (في خلال الفترة الزمنية محل الاعتبار كجزء من المرحلة التى يمر بها تطور الاقتصاد المخطط) • فى داخل المجموعة الأولى ترتب الحاجات ترتيبا وفقا لأسبقية معينة •

* الثانى يتعلق باستخدام الموارد الانتاجية ــ توزيعها بين الاستهلاك والاستثمار وتوزيع الموارد المخصصة للاستثمار بين النشاطات المختلفة ــ على نحو يحقق لهذه الحاجات أقصى اشباع ممكن ، بمعنى آخر ، استخدام هذه الموارد بطريقة تمكننا من تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة (من وجهة نظر المجتمع) • هذا يستلزم اتخاذ القرارات المتعلقة بالاختيار على أساس المعرفة المنضبطة للاثمان النسبية للموارد الانتاجية ، الأمر الذى يتطلب بدوره أن تكون الأثمان عاكسة للقيمة الاجتماعية لهذه الموارد •

هذه المشكلة الجوهرية تعرض على مستويات مختلفة يكون للاثمان فيها أدوار معينة يقابلها أنواع معينة من علاقات الأثمان • لبيان **الدور الذى تلعبه الأثمان فى اقتصاد مخطط وأنواع علاقات الأثمان نفرق بين مستويين من التحليل : مستوى التحليل الجمعى ومستوى التحليل الوحدى :**

أولا : على مستوى التحليل الجمعى[1] : على هذا المستوى تلعب الأثمان دورها :

(أ) كوسيلة تحصل الدولة عن طريقها على ايراد لها • الذى يأخذ فى جزئه الأغلب شكل ضريبة معينة[2] وهى تمثل عنصرا من عناصر تكوين الثمن كما سنرى • تكفينا هنا هذه الاشارة اذ تفصيل ذلك يدخل فى نطاق دراسة التخطيط المالى فى اقتصاد مخطط •

(ب) كوسيلة للتأثير على توزيع الدخل بين الريف والمدينة ، اذ عن طريق العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية تتحدد شروط المبادلة[3] بين الريف والمدينة ، أى بين القطاع الزراعى والقطاع الصناعى ، وما اذا كانت هذه المبادلة تتم لمصلحة من يعملون فى قطاع منهما على حساب القطاع الآخر • الدور الذى تلعبه الأثمان هنا فى غاية الأهمية لما له من أثر على الانتاج فى القطاع الزراعى وعلى تعبئة الفائض الزراعى لاستخدامه فى القطاعات الأخرى خاصة فى مرحلة التصنيع • ولن نتعرض فى اطار هذه الدراسة لتفصيل هذه العلاقة بين أثمان المنتجات الزراعية وأثمان المنتجات الصناعية •

(جـ) كما تلعب الأثمان دورها فى تحديد الدخول الحقيقية للأفراد• الجزء من الناتج الاجتماعى الصافى المخصص للاستهلاك النهائى يتمثل عينيا فى سلع استهلاكية • فى الاقتصاد الاشتراكى فى مرحلته التاريخية الراهنة يتم توزيع هذا الجزء على أفراد الجماعة بطريقتين أحدهما مباشر يتعلق بتوزيع الجزء من السلع الاستهلاكية الذى يتم استخدامه بطريقة جماعية فى المدارس والمستشفيات ودور الحضانة الى غير ذلك اذا ما تمتع الافراد بذلك دون مقابل ، والاخر غير

---

(1) Turnover tax.

(2) يعنى التحليل الجمعى — كما نعرف — بعمل النظام الاقتصادى فى مجموعه عن طريق تجميعه للعلاقات محل الاعتبار فى عدد من الكميات الكلية الاجتماعية Social aggregation كأن تدرس العلاقات بين القطاعات أو الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى ، أو بين الطبقات الاجتماعية محددة وفقا لوظيفتها الاقتصادية ، أو بين كميات كلية كالدخل القومى والاستهلاك الكلى والادخار الكلى والاستثمار الكلى ... الخ .

(3) Terms of trade; termes d'échange

مباشر عن طريق سوق التجزئة الخاص بالسلع الاستهلاكية • فيما يخص هذا الجزء الأخير يحصل الأفراد أولا على دخولهم النقدية (الأجور فى مشروعات الدولة أو فى المزارع الجماعية أو فى التعاونيات الحرفية وكذلك الدخول الفردية الناتجة عن بعض أنواع الاستغلال الفردى) ثم يقومون بانفاق هذه الدخول (كليا أو جزئيا) على شراء السلع الاستهلاكية • عن طريق أثمان هذه السلع يستطيع الأفراد الاختيار بين المنتجات الموجودة فى السوق وذلك فيما يتعلق بنوع وكمية السلعة التى يشترونها • مستوى الدخول الحقيقية للأفراد — أى ما تستطيع الدخول النقدية الحصول عليه من السلع والخدمات — يتوقف على مستوى أثمان السلع الاستهلاكية هذه • فاذا كانت الدخول النقدية محددة فان ارتفاع الاثمان يعنى انخفاضا فى الدخول الحقيقية اذ تقل الكمية من هذه السلع التى يمكن شراؤها بنفس الدخل النقدى ، والعكس فى حالة انخفاض أثمان هذه السلع • اذا تركنا جانبا ذلك الجزء من الدخول الناشىء عن الاستغلال الفردى فان العلاقة بين الأجور النقدية ومستوى أثمان السلع الاستهلاكية تحدد اذن الاجور الحقيقية للعمال وتكون عاكسة لما أتخذ بخصوص تحديد الجزء من الناتج الاجتماعى الصافى الذى يذهب للاستهلاك الفردى أى لاستهلاك الأشخاص الذى يتم عن طريق السوق • سنرى بعد لحظات أن تحقيق التوازن — عند محاولة التنسيق بين أجزاء الخطة المتعلقة بالدخل الذى يترجم الى طلب على السلع الاستهلاكية وبين انتاج السلع الاستهلاكية (أى ما سيكون معروضا منها) لا يمكن أن يتم الا على أساس أثمان معينة للسلع الاستهلاكية •

(د) **أما فيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية** فتوزيع الموارد الاستثمارية بين النشاطات المختلفة واختيار الفن الانتاجى للمشروعات المتنوعة يستلزمان وجود أثمان للموارد الانتاجية تعكس القيمة الاجتماعية لها اذا أريد لهذا الاختيار ولذلك التوزيع أن يمثلا الاستخدام الكفء للموارد الاستثمارية اللازم لتحقيق الاهداف الموضوعة • اذا كانت الاثمان لا تعكس النفقة الاجتماعية لانتاج المواد محل الاعتبار أدى ذلك الى أتخاذ قرارات ينتج عنها تبديد الموارد الإنتاجية . على هذا النحو تتبين لنا أهمية العلاقة بين أثمان الموارد الاستثمارية المختلفة فيما بينها ، اذ على ضوء هذه العلاقة يتم الاختيار بين البديلات المختلفة

التى يمكن استخدامها لانتاج نفس الكمية من ناتج معين ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى أهمية العلاقة بين مستوى الأجور ومستوى أثمان السلع الانتاجية لما لها من أثر فى اختيار الفن الانتاجى على أساس أن هذا الاختيار يعنى أتخاذ قرار يتعلق بنسبة السلع الانتاجية الى العمل أى بكمية أدوات الانتاج بالنسبة لوحدة واحدة من العمل فى الحالة التى يوجد فيها أكثر من فن انتاجى واحد يمكن وفقا لها الحصول على كمية معينة من الناتج •

(ه) ضرورة الأثمان للقيام بالعمل التخطيطى عند المستويات المختلفة من التجميع • اذا تعلق الأمر بحساب أهداف وكميات خاصة بكليات تحتوى على أكثر من سلعة أى تتعلق بمنتجات ذات طبيعة عينية مختلفة فانه يتعين أن يتم هذا الحساب الكلى فى صورة قيمية أى فى صورة

فاذا تعلق الأمر بتحديد معدل النمو للقطاع الصناعى مثلا فاننا نكون بصدد تحديد معدل نمو لعدد من فروع النشاط الصناعى تنتج عددا من المنتجات لكل منها طبيعة مختلفة تستلزم تعبيرا قياسيا مختلفا يتفق وطبيعتها العينية : الأمتار فيما يتعلق بالمنسوجات ، الأطنان فيما يتعلق بالصلب مثلا ، وحدات السلعة فيما يتعلق بفرع ثالث •• وهكذا • فى هذه الحالة اضافة كميات لعناصر ذات طبيعة مختلفة تستلزم أن تتم هذه الاضافة أو التجميع فى صورة تمكن من ترجمة هذه الكميات المختلفة اليها • هذه الصورة هى الصورة النقدية • لكى يتم ذلك ينبغى أن يكون لدينا ثمن الوحدة من كل كمية من كميات المنتجات المختلفة • تظهر أهمية هذا الدور الذى تلعبه الاثمان عند القيام بتحضير الخطة خاصة فى محاولة التنسيق بين الأجزاء المختلفة من الخطة بقصد ازالة التناقض بين الأهداف المختلفة وبين الاهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها عندما يتم ذلك على مستوى من التجميع يعلو مستوى الفروع الانتاجية المنتج كل منها لسلعة واحدة • فى هذه الحالة تظهر الحاجة الى موازين قيمية [1] • (وهى مجموعة من الموازين تضم ميزان الناتج الاجتماعى ، ميزان الدخل القومى ، ميزان الاقتصاد القومى ، ميزان الدخول النقدية والانفاق للسكان ، والموازين المالية،

---

(1) Balances en valeur ; Overall-Balances

ميزان الائتمان لبنـك الدولة ، الموازين المتعلقـة بالعناصر الثـابتة للجهاز الانتاجى) يتم بواسطتها تحقيق التناسق بين أجزاء الخطة بأكملها تناسقا يجد أساسه فى التناسق العينى لمختلف أنواع النشاط الذى يتم تحقيقه عن طريق موازين عينيـة لأهم المنتجات(١) وميزان عينى للقوة العاملة(٢) • مجال الكلام عن ذلك تفصيلا يكون عند الكلام عن التنسيق بين أجزاء الخطة الأمر الذى استبعدناه من نطاق هـذه الدراسة •

ثانيا : على مستوى التحليل الوحدى (١) : أى على مستوى التحليل المتعلق بالوحدة الانتاجية تلعب الأثمان دورا :

(أ) كوسيلة لتقدير أعمال الادارة الاقتصـادية فى داخل الوحدة الانتاجية وتحقيق الرقابة عليها • رأينا عند الكلام عن تنظيم الوحـدة الانتاجية كيف أنها تعمل فى ادارتها على تحقيق الرشـادة الاقتصادية عن طريق محاولة تقليل نفقة الانتاج (المتوسطة) • اذا كان هـدف الانتاج (أو الكمية من الناتج) تحدده الخطة للوحدة الانتاجية • وكذلك الثمن الذى تتخلى به الوحدة الانتاجيـة عما تنتجه والأجور وأثمان وسائل الانتاج ، لم يبق للوحدة الانتاجية الا محاولة انقاص نفقـة الانتاج عن طريق استخدام طريقة فنية أكفأ وعن طريق ادارة أكفأ للوحدة الانتاجية فى مجموعها (محاولة انقاص نفقة الانتاج تفترض أن

---

(١) Material balances; les balances physiques
Balance of labour resources; la balance de la main-d'oeuvre.

فيما يتعلق بتفاصيل ذلك أنظر الباب السابع من :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction.

المرجع السابق الاشارة اليه ص ٢٠١ — ٢٤٩ .

(٢) يتعلق الأمر بالتحليل الوحدى — كما سبق أن رأينا — عندما يكون موضوع البحث هو سلوك وحدة اقتصادية واحدة ، يستوى فى هذا أن تكون هذه الوحدة هى المستهلك الفرد أو المشروع ، كما قد يتعلق الأمر بثمن سلعة واحدة سواء أكانت سلعة للاستهلاك النهائى أو عنصرا من عناصر الانتاج . نكون هنا بخصوص التعرف على شروط توازن هذه الوحدة الاقتصادية على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجى يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد الا أثرا يمكن اهماله .

هناك دافعا يدفع الوحدة الانتاجية الى القيام بذلك الأمر الذى يستلزم دراسة مشكلة دوافع الانتاج فى الاقتصاد المخطط) • اذا نقص الربح الذى تحققه الوحـــدة الانتاجية عن الربـــح المخطط فان ذلك يعنى أن الوحدةالانتاجية تعمل فى ظروف تجعل النفقة المتوسطةللانتاج مرتفعة، الأمر الذى يتطلب دراسة هذه الظروف لمعرفة ما اذا كانت ادارةالوحدة الانتاجية أو كيفية عملها سليمة أم لا •

(ب) من ناحية أخرى تلعب الأثمان دور الهادى عند اتخاذ قرارات التسيير الاقتصادى على مستوى الوحدة الانتاجية • فى الحالات التى يكون للوحدة الانتاجية أن تقوم باتخـــاذ القرارات المتعلقة بالانتـــاج والاختيار بين عناصر الانتاج البديلة فان الادارة ستقوم باستخدام العناصر ذات الثمن المنخفض (بشرط ألا يكون لذلك أثر غير موات على جودة المنتجات) بدلا من العناصر ذات الثمن المرتفع لكى تكون نفقة انتاجهـــا أقل ، الأمر الذى يؤدى الى اســـتخدام كفء للموارد الانتاجية اذا ما ترجمت الأثمان القيمة الاجتماعية للموارد المختلفة •

ذلك هو الدور الذى تلعبه الاثمان وعلاقات الاثمـــان الذى تقابله فى اقتصاد مخطط • لم يبق فى هذا العـــرض السريع لمشكلات ســـياسة الاثمان فى هذا النوع من الاقتصاد الا التعرف على الأنواع المختلفة للاثمان فى الاقتصاد السوفييتى والاتجاهات المختلفة لتكوين الثمن التى يدور حولها النقاش فى الوقت الحاضر • الأمر هنا يتعلق بالأثمـــان فى مجال النشاط الصناعى تاركين أثمان المنتجات الزراعية — التى تخضع لقواعد مختلفة — لفرصة أوسع من الدراسة •

يعرف الاقتصاد السوفييتى ثلاثة أنواع من الأثمان تسمى بالأثمان الجارية[1] وهى الأثمان التى يتم على أساسها تقدير الانتـــاج الذى

---

(١) current prices; prix courants تمييزا لها عن الأثمان الثابتة أو أثمان المقارنة prix comparables وهى الأثمان التى تحتسب وفقا لها كل ما يتعلق بتحضير وتنفيذ الخطة فيما يختص بالانتاج الكلى وانتاجيه العمـــل فى خلال فترة الخطـــة متوسطة الأمد ، وعن الأثمـــان المخططة Planned prices; prix planifié وهى الأثمان المتوقعة والمحسوبة على أساس الاثمان الجارية آخذين فى الاعتبار الزيادة فى انتاجية العمل أثناء الفترة المخططة الأمر الذى يترتب عليه انخفاض الأثمان فى نهاية هذه الفترة .

يذهب الى الاستهلاك النهائى وما يرتبط به من كميات مالية هــــذه الاثمان هى :

* ثمن التكلفة [1] وهو يتكون من قيمة استهلاك أدوات الانتاج الثابتة + قيمة المواد الأولية والقوة المحركة المستخدمة فى الانتاج + أجور العمل • هذا الثمن تحدده الخطة بصفة غير مباشرة عن طريق تحديد الأجور وأثمان عناصر الانتاج ومعدلات استخدام هذه العناصر • على أساس ثمن التكلفة هذا يتحدد ثمن الجملة •

* ثمن الجملة[2] وهو ثمن تحدده الخطة وتتداول به المنتجات بين الوحدات الانتاجية ، وهو يتكون من ثمن التكلفة + الربح المخطط (أى معدل الربح الذى تحدده الخطة) + الضريبة على رقم الأعمال (وهى التى تمثل نصيب الدولة من الفائض الاقتصادى) • على أساس ثمن الجملة هذا (أو ثمن البيع) يتحدد ثمن التجزئة •

* ثمن التجزئة[3] أو الثمن الذى تباع به السلعة للمستهلك،ويتكون من ثمن الجملة مضافا اليه نسبة معينة لتغطية نفقة الوحدات التجارية (أى الوحدات التى تقوم بتوزيع سلع الاستهلاك للنهائى) وكــذلك الضريبة على رقم الاعمال التى تدفعها الهيئات التجارية للدولة [4] •

من هذا يبين أن تكوين هذه الاثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة أى على نفقة الانتاج التى تحددها الخطة • يتم حساب هذه النفقة ــ والطريقة المتبعة واحدة بالنسبة لمختلف فروع النشــــاط

---

(١) Cost price; prix de revient

(٢) Wholesale price; prix de vente

(٣) Retail price; prix de détail

(٤) أنظر فى ذلك :

Ch. Bettelheim, Problèmes théoriques et pratiques de la planification P.U.F. Paris, 1951.

M. L. Lavigne, Le capital dans l'économiei soviétique. SEDES, Paris, 1961.

H. Chambre, Prix, valeur et rationalité économique, in, l'U.R.S.S. Université de Strasbourg, 1962. p. 195 - 218.

الصناعى ـ على أساس المعدلات الفنية المتوسطة [1] التى تبين الكمية من كل عنصر من عناصر الانتاج (بما فيها العمل) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج • بضرب هذه الكمية فى ثمن العنصر ينتج لدينا الجزء من النفقة الخاص بهذا العنصر ، باضافة أثمان كميات عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج نتحصل على النفقة المتوسطة للانتاج • على أساسها تحسب أثمان الجملة وأثمان التجزئة كما رأينا •

اذا كان تكوين الاثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة فان حساب هذه الأخيرة يرتكز بدوره على أثمان المواد الانتاجية الأمر الذى يعطى لهذه الاثمان دورا استراتيجيا فى تكوين الاثمان فى اقتصاد مخطط • ومن ثم مست الحاجة الى التوصل الى أسلم الأسس لتكوين هذه الأثمان ، اذ عدم قدرتها على التعبير عن القيمة الاجتماعية للموارد يؤدى الى تبديد هذه الموارد كما حدث فى المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد السوفيتى حين كانت أثمان المواد الانتاجية منخفضة نسبيا الأمر الذى أدى الى بعض التبديد فى استخدامها عن طريق استعمالها فى مجالات فى الوقت الذى كان من الممكن أن تدر على الاقتصاد القومى نفعا أكبر فيما لو كانت قد استعملت فى مجالات أخرى •

البحث عن أساس لتكوين الاثمان ـ وخاصة اثمان المواد الانتاجية ـ يجعل منها العاكس للقيمة الاجتماعية للمنتجات هو هدف المناقشات النظرية الهامة التى تدور الآن فى الدول الاشتراكية • المسائل التى تتناولها هذه المناقشات يمكن تلخيصها فى ثلاث : [2]

---

(١) Normes techniques; Technical Norms.

(٢) انظر فى ذلك :

M. Dobb, Notes on Recent Economic Discussion, Soviet Studies, Vol. 12, No. 4, April 1961 p. 432.

H. Denis & M. Lavigne, Le Problème des prix en Union Soviétique. Editions Gujas, Paris, 1965.

١ — مسألة العلاقة بين مستوى اثمان السلع الانتاجية (بما فيها السلع المتوسطة التى يجرى تبادلها بين الوحدات الانتاجية المملوكة للدولة) ومستوى اثمان التجزئة للسلع الاستهلاكية : فيما اذا كان الأول منخفض جدا بالنسبة للثانى (الأمر الذى يؤدى الى نتائج أهمها تشجيع الاستخدام غير الكفء للسلع الانتاجية) وضرورة ايجاد علاقة منسقة بين المستويين .

٢ — المسألة الثانية تتعلق بالأسس الذى يبنى عليها تحديد الاثمان فى مختلف فروع الانتاج (أى فى داخل كل فرع) على أن يكون هذا الاساس مشتركا بين مختلف الفروع . ومحاولة البحث عن أساس واحد لتحديد الاثمان فى مختلف الفروع حتى يمكن مقارنة فعالية الاستثمار فيما بين الصناعات المختلفة . يدور النقاش حول ما اذا كان الاساس الذى يتحدد الثمن عليه هو القيمة (فى مفهومها الماركسى) « أو ثمن الانتاج »[1] .

٣ — المسألة الثالثة تتعلق بما اذا كانت أثمان السلع الانتاجية تستمر فى أن تكون « أثمانا مخططة » تحدد على أساس النفقات المخططة (أى نفقة الانتاج كما تحددها الخطة) ثم يتحدد على أساسها أثمان التجزئة أم يسمح لها بالتغير على نحو يعكس التغيرات فى أثمان السلع الاستهلاكية . هذه المسألة تتعلق بضمان مرونة الاثمان أى سرعة تعديلها مع تغير الظروف الاقتصادية والفنية ، خاصة اذا ما أعطيت الوحدات الانتاجية درجة أكبر من الاستقلال . فاذا ما اتفق على أساس معين لتحديد الاثمان فان ضمان مرونتها يثير مسألة من يحدد الاثمان : السلطة المركزية ، أم السلطة الاقليمية ، أم الوحدة الانتاجية ؟ وأى السلع يترك تحديد أثمانها لكل هيئة من هذه الهيئات؟

* * *

بهذا ننتهى مما نود قوله عن مشكلات سياسية الأثمان فى اقتصاد مخطط . لم نهدف من هذا العرض السريع الا وضع المسألة على نحو يمكننا من فهم طبيعتها والتعرف على الدور الذى تلعبه والوعى بأن

---

(١) أنظر فيما سبق ، الفصل الثالث من الباب الثانى .

أسس تكوينها يثير مناقشات هامة تدور الآن فى الاقتصاديات المخططة. يكفينا ذلك القدر فى مجالنا دراستنا هذه أما تفاصيل ما تثيره سياسة الاثمان فى اقتصاد مخطط وتفاصيل المناقشات التى تدور الآن حولها وما اذا كانت تبدأ بداية سليمة أم لا فأمر يطول فيه الكلام ويخرج عن نطاق هذه الدراسة .

* * *

لعله قد لوحظ أن تكوين الاثمان يرتكز على حساب نفقة الانتاج المتوسطة ، هذه بدورها تتحلل الى جزئين : جزء يغطى نفقة المواد المستخدمة (يستوى فى هذا أن تكون أدوات عمل أو مواد أولية) والجزء الآخر يغطى نفقة العمل ، أى الأجور . محاولة التعرف على كيفية تحديد هذه الاخيرة والدور الذى تلعبه فى سياسة توزيع الناتج الاجتماعى الصافى يدفعنا الى الوقوف لحظات عند مشكلات سياسة الاجور .

الفصل الثالث

مشكلات سياسة الأجور

رأينا عند الكلام عن الخصائص الجوهرية **لعملية الانتاج الرأسمالى** انها تقوم على العمل المأجور . القدرة على العمل تصبح سلعة تعرض وتطلب — شأنها فى ذلك شأن كافة السلع — فى سوق هو سوق العمل وتباع فى مقابل ثمن هو الأجر . هذا الثمن يتحدد أساسا بقيمة هذه السلعة أى بكمية العمل اللازم اجتماعيا لاعادة انتاج القدرة على العمل، أى لانتاج السلع اللازمة لاشباع الحاجات الضرورية للعامل وعائلته (كما تتحدد اجتماعيا وتاريخيا) وبعوامل العرض والطلب فى السوق التى تؤثر فى النهاية على الثمن (وهو قيمة المبادلة معبرا عنها بالنقود) الذى يتم به بيع وشراء القدرة على العمل . مجموع الاجور يقابله عينيا اذن ما يسمى بسلع الاجور (1) ، وتمثل الجزء من السلع الاستهلاكية (وهى جزء من الناتج الاجتماعى الصافى) اللازم لاعادة انتاج القوة العاملة وضمان استمرارها وزيادتها اذا ما استلزم الانتاج الزيادة فى القوة العاملة (وهو قدر يتحدد اجتماعيا ويختلف من مجتمع الى مجتمع ، وفى المجتمع الواحد من زمن الى آخر) الا فى حدود ما تستطيع الطبقة العاملة أن تحصل عليه نتيجة لتنظيمها فى نقابات عمال أو فى حالات الدول المستعمرة واختصاص الطبقة العاملة ببعض المزايا العائدة من استغلال شعوب المستعمرات . وفى هذه الحالة يصبح الجزء من السلع الاستهلاكية المخصص لاعادة انتاج القوة العاملة بدوره هو اللازم اجتماعيا فى ظل الظروف الاجتماعية السائدة.

مع قيام **الانتاج الاشتراكى** على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تكف القدرة على العمل عن أن تكون سلعة ويصبح العمل هو المخول الاساسى لنصيب فى الناتج الاجتماعى الصافى فى جزئه الذى يخصص

---

(1) Wage Goods

للاستثمار • بطبيعة الحال وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى يعنى امتلاك بعض وسائل الانتاج ملكية فردية ، ومن ثم تظل الملكية مخولا لنصيب — يكبر أو يصغر بحسب حجم القطاع الخاص — فى الناتج الاجتماعى الصافى • بناء عليه تصبح « الاجور » فى مجموعها الدخل النقدى المقابل لجزء كبير من الناتج الاجتماعى الصافى • (وهو الجزء المساوى للناتج الاجتماعى مطروحا منه الاستثمار الذى تقوم به الدولة والاستهلاك الجماعى (عن طريق الخدمات التى تقدمها الدولة والهيئات المحلية والوحدات الاقتصادية ويستفيد منها الأفراد دون مقابل) والاستهلاك والاستثمار المتحققين استخداما لدخل يحصل عليه الأفراد نتيجة الملكية الفردية لوسائل الانتاج فى القطاع الخاص) • على هذا النحو تكون « الأجور » الشكل الملموس الذى يتم فيه توزيع الجزء الأكبر من الجزء المستهلك من الدخل القومى • وتمثل بالنسبة لهيئات التخطيط وسيلة ضمان تصريف الجزء من السلع الاستهلاكية الذى يتم توزيعه عن طريق سوق التجزئة • بمعنى آخر عن طريق التوسع فى القوة الشرائية للعمال توسعا يوازى الزيادة فى انتاج السلع الاستهلاكية يستطيع الاقتصاد المخطط أن يضمن التوسع المستمر فى الانتاج دون خطر حدوث أزمات فائض الانتاج[1] غير المسوق مع وجود حاجات اجتماعية وفردية غير مشبعة على النحو الذى يعرفه الاقتصاد الرأسمالى • هذه الطبيعة المختلفة « للأجور » تعطى هذه المقولة[2] محتوى يختلف عن محتواها فى ظل الانتاج الرأسمالى الأمر الذى يلزم معه أما البحث عن اصطلاح آخر أو استعمال هذا الاصطلاح مع الوعى بالمضمون الجديد الذى يكتسبه عندما يتعلق الأمر باقتصاد مخطط . من هذا العرض السريع لمشكلات الأجور سنبقى على الاصطلاح اتباعا لما يجرى عليه الأمر فى الكتابات المتعلقة باقتصاديات التخطيط الاشتراكى •

من ناحية أخرى ، اذا كان العمل هو المخول الاساسى (والوحيد فى حالة غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج) لنصيب فى الجزء من الدخل القومى المخصص للاستهلاك وكانت القدرة على العمل محتفظة بطابعها

---

(١) Overproduction crises; crises de surproduction

(٢) Category

الفردى بحيث يتمتع صاحبها بالحرية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بما اذا كان يسهم فى عملية الانتاج أم لا وبنوع ومكان العمل وكذلك بنوع التكوين الفنى الذى يبغى التزود به [1] ، فان ضرورة التوسع المستمر فى الانتاج وفقا لخطة معينة — وهو أمر يستلزم توزيع القوة العاملة بين النشاطات المختلفة وفى الاماكن المختلفة وفقا لمستلزمات خطة الانتاج والاستثمار كما يستلزم جذب قدر كاف من القوة العاملة بالمهارة الفنية اللازمة نحو كل نوع من أنواع العمل — هذه الضرورة استدعت، فى أثناء المراحل الأولى من بناء المجتمع الاشتراكى ، أن يكون الاجروفقا لنتيجة العمل والابقاء على بعض مظاهر سوق العمل • ومن ثم احتفظت الأجور بطبيعتها كحافز للافراد على العمل وكثمن يستخدم تحديده فى التأثير على توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين الاماكن المختلفة لممارسة النشاط الاقتصادى •

من ناحية ثالثة ، رأينا أن الانتاج يتم فى داخل الوحدة الانتاجية بقصد انتاج أكبر قدر من الناتج بأقل تكلفة ممكنة (أى بأكفأ استخدام ممكن لعناصر الانتاج) الامر الذى يستلزم حساب نفقة الانتاج على ضوء ما تحدده الخطة من أثمان لعناصر الانتاج ، بين هذه العناصر يوجد العمل ، ومن هنا كانت الأجور عنصرا من عناصر نفقة الانتاج •

(١) وهى حرية تجد بطبيعة الحال حدودا لها فى الطبيعة المخططة للاقتصاد القومى بأكمله ومتطلبات استخدام القوة العاملة على نحو دون آخر . فضرورة تنظيم عملية الانتاج الاشتراكى على نحو معين يضع على قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل حدودا تنظيمية (ففى غياب الملكية الفردية لوسائل الانتاج التى تخول للفرد الحصول على جزء من الناتج الاجتماعى الصافى حتى اذا لم يعمل ، جعل العمل هو المخول الوحيد (طالما أن الفرد فى سن العمل وقادر على القيام به.) لنصيب فى الدخل القومى لا يبقى لحرية الفرد فى المساهمة أو عدم المساهمة فى عملية الانتاج الا الوجود الاسمى — كذلك الحرص على توجيه الموارد الانتاجية للتوسع فى نشاطات انتاجية يؤثر على قرار الأفراد الخاص بنوع العمل من حيث أن مجالات العمل الجديدة لاتوجد الا فى هذه النشاطات دون النشاطات التى يرى عدم التوسع فيها) . فى نفس الوقت هذه الطبيعة المخططة للاقتصاد القومى تكسب القرارات الفردية المتعلقة بالعمل قدرا أكبر من الاستقرار اذ يرتكز القرار الفردى المتعلق بنوع العمل الذى يقوم به الشخص لحد كبير على نوع التأهيل العلمى والفنى الذى اكتسبه (والتوسع فى بعض أنواع التأهيل الفنى دون البعض الآخر تحدده اعتبارات تحقيق الاستراتيجية العامة لتطور الاقتصاد القومى فى مرحلة معينة) ، ويجد فى التنظيم المقدم لعملية الانتاج هاديا قبل اتخاذه القرار الأمر الذى يجعله أكثر استقرارا .

تلك اذن هى طبيعة الأجور فى الاقتصاد المخطط من حيث انها أساسا وسيلة توزيع الجـزء الأكبر من الناتج الاجتماعى الصـافى المخصص للاستهلاك الفردى (وتكون ممثلة اذن للدخول الفردية المقابلة له) الا أن ضرورة توزيع هذا الجزء وفقا لنتيجة العمل وما يستتبعه من التمييز فى الاجور وضرورة الابقاء على بعـض مظاهر سوق العمل تبقيـان للاجور بعض طبيعتها كثمن للقدرة على العمل يؤثر تحديده فى توزيع القوة العاملة بين النشاطات الانتاجية المختلفة وبين المناطق المختلفة عن طريق جذب بعض القوة العاملة (زيادة عرض نوع معين من العمل) لفرع انتاجى معين أو لمنطقة معينة • كما أن الاجور تحتفظ بطبيعتها كعنصر فى نفقة الانتاج • سنقف قليلا عند الأجور كحافز للافـراد وكحافز للوحدات الانتاجية بعدها ننهى هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور بكلمة عن خطة الأجور •

الأجور كحافز للعمال :

رأينا أن القدرة على العمل تحتفظ فى ظل المـرحلة الاولى للانتـاج الاشتراكى بالصفة الفردية بمعنى أن للافراد حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمساهمة فى عملية الانتاج ، بنوع ومكان العمل • وكذلك بنوع ومدى المهارة الفنية التى يتزودون بها • من ناحية أخرى سير الاقتصاد القومى وفقا لخطة معينة جوهرها تحـديد أهـداف معينـة للانتـاج والاستثمار فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى الامر الذى يتضـمن تحديد مكانى للقيام بالنشاطات المحققة للأهداف ، يستلـزم توزيـع القوة العاملة — وهى عصب عملية الانتاج الاجتماعى — على النحـو الذى يضمن لكل فرع من فروع الانتاج الكمية المطلوبـة من القـوة العاملة ، بالمهارة المطلوبة ، وفى المكان المطلوب • لكى يتم ذلك يتعين أن تقوم سياسة الاجور على تشجيع الافراد لبذل الكميات المطلوبة ، والتغلب على ما قد يكون لديهم من اتجاهات نحو تفضيل نوع على آخر من أنواع العمل ، أو تفضيل منطقة للعمل دون غيرها • تحقيق ذلك يكون عن طريق التمييز فى الأجور النقدية : فيزيد الأجر (عن القدر المعين من الانتاج) اذا تجاوز الانتاج كمية معينة (أى يزيد الأجر بمعدل تصاعدى اذا ما تعدى مستوى معين من الانتاج) ، ويكون الأجر أعلى بالنسبة للعمل الاكثر مهارة (والذى يستلزم تكوينا فنيا مدة أطول)

من العمل البسيط أو العمل الأقل مهارة بصفة عامة ، ويكون الاجر أعلى فى فروع الانتاج المراد التوسع فيها وخاصة تلك التى يقـل اقبـال الأفراد على العمل فيها لسبب أو لآخر (كالمناجم حيث يعرض الافراد عن العمل بها نظرا للظروف الصعبة للعمـل تحت الأرض) ، ويكون الأجر أعلى لنفس النوع من العمل اذا ما أريد التوسع فى هذا النوع من النشاط الانتاجى فى اقليم معين يقل اقبـال الافراد على العمـل فيه لسبب من الاسباب • وواضح أن التمييز فى الاجر فى هذه الحالات يهدف الى التأثير على عرض نوع من أنواع العمل يتعلق بفرع من فروع الانتاج أو بمكان معين •

والواقع أن اتخاذ الفرد لقرار يتعلق بنوع العمل أو بمكانه أو بمـا اذا كان يسعى ليرفع من مستوى تدريبه الفنى أو ليكتسب تكوينا فنيا جديدا لا يتحدد فقط بالمستويات المختلفة للأجور (التى تدفع عن وحدة زمنية واحدة) فى المهن المختلفة وفى الاماكن المختلفـة ، وانمـا كذلك بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية ، الفردية والاجتماعية ، الاقتصادية وغير الاقتصادية • فى داخل هذه المجموعة من العـوامل يمكن التمييز بين طائفتين :

● الاولى تحتوى العـوامل المتعلقة بشروط العمل : مثل نـوع العمل (هناك أعمال شاقة وأعمال أقل مشقة)،حدة العمل ، الشروط التى يقوم العامل فى ظلها بالعمل (ظروف القيام بالعمل فى مصـنع لنسيج الصوف مثلا تختلف عن ظروف القيـام بالعمل فى منجم تحت الارض)، نفقات ومدة التكوين المهنى (بعض المهن تستلزم تكوينا فنيا يستغرق وقتا طويلا ويستلزم نفقات كبيرة ، البعض الآخر يحتاج الى وقت أقصر ونفقات أقل) ، التقدير الاجتماعى لهذا العمل •

● الطائفة الثانية تتعلق بالبيئة التى يتم فيها العمل : الشروط العامة للمعيشة فى المنطقة التى يقوم فيه العامل بعمله ، الشروط السـكنية ، نفقـات المعيشة فىمكان العمل ، مدى توفر وسائل الثقافة وقضاءوقت الفراغ ، الارتباط بالاسرة أو بمكان معين ومدى قوتـه ، الظـروف المناخية فى مكان العمل •

هذه العوامل تعدل من أثر الاجور كحافز للأفراد فى اختيار نوع ومكان العمل • منها ما يحقق نفس اثر الاجور ، فالشروط السكنية

والثقافية الاحسن تؤدى الى جذب العمال الى فروع النشاط والأماكن التى تتوفر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الأجر المرتفع • ومن هذه العوامل ما يحقق أثرا معاكسا لأثر الأجور فالارتباط بالأسرة أو بمكان ما مثلا يمنع الأفراد من الانتقال الى أماكن أخرى لممارسة نفس العمل بأجر أعلى •

هذه العوامل فى مجموعها تحدد مع الاجور توزيع القوة العاملة بين فروع الانتاج وفى المناطق المختلفة للاقتصاد القومى ، وهى مناطق قد تصعب حركة العمل بينها • الا أن **التطور المتوازن للاقتصاد المخطط يدفع نحو المساواة فى شروط العمل ومستوى المعيشة بين فروع النشاط الانتاجى وبين المناطق المختلفة الأمر الذى يؤدى الى الاضعاف من أثر العوامل الاخرى — غير الأجور — التى تؤثر فى توزيع القوة العاملة بين النشاطات والمناطق المختلفة** • هذه المساواة فى شروط العمل والشروط المعيشية تتم عن طريق تعميم التعليم والتكوين الفنى بواسطة الدولة ، عن طريق تأكيد وتعميم وسائل الامان والتأمين فى أماكن العمل ، عن طريق الانتاج الحديثة (والتوسع فى استخدام الآلات يؤدى الى تسهيل القيام بالعمل) ، عن التوسع فى النشاطات الثقافية ووسائل الترفيه وقضاء الفراغ ، عن طريق ازالة التفاوت بين المستويات الحضارية والثقافية بين المجتمع الريفى كل هذه الاتجاهات تؤدى الى المساواة/(بين الفروع المختلفة للانتاج وبين المناطق) فى شروط وظروف المعيشة الامر الذى يضعف من أثر هذه العوامل فى توزيع القوة العاملة ويترك للاجور فعاليتها كحافز فى اختيار نوع ومكان العمل وفى التزود بالتدريب الفنى •

الاجور كحافز فى الوحدة الانتاجية :

نعرف أن الاصل هو أن هدف الوحدة الانتاجية الاشتراكية يتمثل فى تحقيق أقصى ناتج بأقل تكلفة ، الأمر الذى يستلزم اتخاذ قرارات تتعلق بنوع وجودة الناتج ثم بطريقة الانتاج التى تكون مقللة لنفقة الانتاج • فى حساب الوحدة الانتاجية تظهر الأجور كعنصر مهم من عناصر النفقة • محاولة تقليل النفقة — فى الحدود الواردة فى الخطة — لا يمكن أن تأخذ شكل الأنقاص من الأجور اذا أن الهدف النهائى من الانتاج الاشتراكى هو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين وهو

هدف ينعكس فى الزيادة المستمرة للأجور (الحقيقية) زيـــادة ترتبط بزيادة انتاجية العمل ، وقد تكون بطيئة فى المرحلة الأولى من مراحل تطور الاقتصاد المخطط (فى حالة ما اذا تمثلت الاستراتيجية العريضة للتطور المخطط فى المرحلة الأولى فى بناء الاساس الصناعى للاقتصـــاد القومى) ولكنها مؤكدة ، ومعدلها يختلف من تجربة اشتراكية لأخرى وفقا للظروف الخاصة لكل تجربة • مدى مساهمة الوحدة الانتاجية فى تحقيق هذا الهدف هو اذن أحد معايير الحكم على كفائتهـــا • التقليل من نفقة الانتاج فيما يتعلق بعنصر العمل يكون عن أحد طريقين : امـــا تحقيق أقصى كمية من الناتج من استخدام كمية معينة من العمل • واما انتاج كمية معينة من الناتج عن طريق استخدام أقل قدر ممـــكن من العمل ، الامر الذى يعنى زيادة انتاجية العمل فى كلا الحالتين • وهى زيادة يمكن تحقيقها بوسائل تختلف بحسب ما اذا كان الأمــــر يتعلق بالزمن القصير أو بالزمن الطويل • أهم طرق زيادة الانتاجية فى الزمن الطـــويل هو تغييـــر الفن الانتاجي أي إدخال طـرق فنية جـــديدة تـــوفر من عنصر العمل عن طريق الزيادة فى انتاجيته • وهو أمر له قـــواعده وحدوده ليس هنا مجال الحديث عنها • يكفينا أن نذكر أن زيادةانتاجية العمل كشرط للتوسع المستمر فى الانتاج ، وبالتـــالى الرفع المســـتمر لمستوى المعيشة ، تصبح أكثر الحاحا عندما يتغير الموقف فى الاقتصاد المخطط لتكف المشكلة عن أن تكون مشكلة بطالة وانما مشكلة نقص فى الأيدى العاملة (هذا التغير فى الموقف الذى يتوقف على مدى النشاط الاستثمارى قد يتم فى وقت مبكر من المرحلة الاولى لتطور الاقتصـــاد المخطط الذي يبدأ في حالة تخلف اقتصادي وإجتماعي . في الإتحاد السوفييتى تغير الموقف فيما يتعلق بعرض القوة العاملة فى عام ١٩٣٢ وأصبح الأمر يتعلق بنقص فى القوة العاملة الأمر الذى يفسر تشجيع النسل والنمو السكانى) •

خطة الأجور :

تقوم خطة الأجور على خطة الانتـــاج والاستثمار وما تتضمنه هذه من خطة للعمالة أى لاستخدام القوة العاملة وتوزيعها كمـــا وكيفا بين فروع ومناطق الانتاج المختلفة • وخطة الأجور يجب أن تشتمل على سياسة للاجور تضمن توزيـــع القوة العاملة بين الفـــروع والأمـــاكن المختلفة على النحو الذى يضمن لخطة الانتاج والاستثمار تحقيقا • ومن

ثم لزم قيامها — كما رأينا — على التمييز فى الأجور وفقا للكم والكيف والمهنة ومكان القيام بالعمل تمييزا ليس هنا مجال دراسته تفصيلا •

اذا كانت خطة الأجور ترتكز على خطة الانتاج والاستثمار فان المقابل العينى للأجور (أى الجزء من السلع الاستهلاكية الذى تكون قيمته مساوية للأجور) يتحدد بخطة الانتاج فى فروع النشاط المنتجة لسلع الاستهلاك النهائى • جميع ما تنتجه هذه الفروع يحدد المستوى المعيشى ويحدد بطريقة مباشرة مستوى كفاءة القوة العاملة • الا أن مجموع السلع الاستهلاكية لا يمثل المقابل العينى للاجور • فجزء منها يتم استهلاكه جماعيا[1] (عن طريق هيئات الدولة أو الوحدات المحلية أو الوحدات الانتاجية) ، والجزء الآخر يتم استهلاكه مباشرة [2] بواسطة المنتجين اذا ما تعلق الأمر باستغلال فردى ، والجزء الثالث يتم استهلاكه عن طريق سوق التجزئة • هذا الجزء الأخير هو الذى يمثل الأجور الحقيقية (وذلك على فرض عدم وجود دخول ناتجة عن الملكية الفردية لوسائل الانتاج) ؛ وقيمة السلع المكونة له تمثل (بالاضافة الى الجزء المدخر من الدخول الشخصية فى حالة وجودها) الأجور النقدية الكلية أو ما يسمى « بالمخصص العام للاجور » [3] يتحدد هذا الاخير اذن على النحو الذى يحقق التوازن — فى خلال الفترة المخططة — بين حجم الأجور فى الاقتصاد القومى (وهى الدخول الفردية التى تحدد — مع عادات الادخار — حجم الطلب على السلع الاستهلاكية) وحجم السلع الاستهلاكية التى ستكون معروضة فى سوق التجزئة أى مخصصة للاستهلاك الفردى الذى يتم عن طريق السوق •

اذا ما تحدد « مخصص الأجور » تتمثل الخطوة الثانية فى تحديد نصيب كل فرع من فروع الانتاج ونصيب كل صناعة فى داخل القطاع الصناعى من هذا المخصص • نصيب كل فرع من فروع الانتاج يتحدد على أساسه :

● عدد العمال المتوقع استخدامهم فى فرع الانتاج وهو عدد تحدده خطة الانتاج لهذا الفرع ، وكذلك تطور المستوى الفنى فيه •

---

(١) Collective consumption ; consommation collective

(٢) Auto-consommation

(٣) Wage fund; le fonds général des salaires

● مستوى متوسط الاجور فى هذا الفرع من فروع الانتاج .. هذا المستوى هو دالة اعتبارات مختلفة يمكن تلخيصها فى :

(أ) مستوى انتاجية العمل فى هذا الفرع [1] .

(ب) القدر من الخبرة الفنية (الناتج من التكوين الفنى أو من الخبرة العملية) اللازم للقيام بالعمل فى هذا الفرع من فروع الانتاج .

(ج) مدى ميل العمال للعمل فى هذا الفرع من فروع النشاط الانتاجى أو للابتعاد عنه .

(د) مدى التوسع فى الحاجة الى الايدى العاملة فى الفرع محل الاعتبار وهو أمر تحدده خطة الانتاج والاستثمار . فاذا تضمنت الخطة توسعا فى فرع معين من فروع النشاط قد يستلزم الأمر أن تكون الأجور فى هذا الفرع أعلى نسبيا منها فى الفروع الأخرى حتى يتم جذب القدر الكافى من القوة العاملة . خاصة اذا كان العمل فى هذا الفرع يتميز بصعوبات خاصة تبعد عنه أفراد القوة العاملة . اذا ما تحدد نصيب كل فرع من النشاط الانتاجى فى المخصص العام للأجور تمثلت الخطوة التالية فى تحديد نصيب كل وحدة انتاجية فى فرع معين من مخصص الاجور لهذا الفرع . هذا التقسيم يتم بصفة عامة وفقا للأسس التى يبنى عليها توزيع المخصص العام للاجور بين فروع النشاط المختلفة [2] .

يخلص لنا من هذا العرض السريع لمشكلات سياسة الأجور انها تقوم على تحديد المخصص العام للاجور كعامل يحدد مستوى الرفاهية

---

(١) ارتباط الاجر بانتاجية العمل يؤدى الى ارتفاع الأول (فى صورته العينية) مع زيادة الثانية . معدل ارتفاع الأجر قد يكون مساويا لمعدل زيادة الانتاجية وقد يكون أقل فى حالة ما اذا أريد التوسع فى الاستثمار اذ يتم ذلك عن طريق معدل حدى للاستثمار أكبر من المعدل الحدى للاستهلاك ، وذلك على النحو الذى رأيناه عند دراسة مشكلات السياسة الاستثمارية .

(٢) مع فارق يتمثل فى أن الدور الذى تلعبه نقابات العمال (فى الاتحاد السوفييتى) يكون أقوى فى حالة التوزيع بين الوحدات الانتاجية فى داخل فرع معين من فروع النشاط الانتاجى .

لجمهور العاملين فى الاقتصاد المخطط باعتباره وسيلة تـوزيع الجـزء الاكبر من الناتج الاجتماعى الصافى غير المخصص للاستثمار أو الاستهلاك الجماعى ، وتوزيع مخصص الاجور هذا على أفراد القوة العاملة على نحو يضمن توزيع هذه القوة بين فروع النشاط والمناطق المختلفة بالطريقة التى تحقق لخطة الاقتصاد القومى التنفيذ المرجو ، الامر الذى يستلزم أن يكون الأجر محددا على أساس نتيجة العمل وهو ما يتضمن التمييز فى الأجور وفقا للكم والكيف ونوع ومكان العمل •

* * *

بهذا تنتهى دراستنا المتعلقة بطريقة الانتاج الاشتراكية ، وهى دراسة هدفت الى تحقيق الوعى بالطبيعة المختلفة والاداء المختلفين للاقتصاد الاشتراكى من حيث أنه اقتصاد مخطط والتعرف على المشكلات الاساسية للتخطيط الاشتراكى • وهى كدراسة نظرية — شأنها فى ذلك شأن كل الدراسات النظرية — لا تقصد لذاتها ، وانما تهدف الى تفهم الواقع — واقع الاقتصاديات المخططة — بقصد العمل المستمر على تغييره وتطويره نحو الرفع المستمر لمستوى معيشة العاملين• فالأمر يتعلق بعد المجتمع الذي نعيش فيه . هل سيظل هذا الغد امتدادا لليوم حيث عملية الانتاج عملية تلقائية لا سيطرة للانسان عليها الا فى حدود ضيقة ، بما ينجم عن ذلك من حاجة وعوز لجمهور العاملين؟ أم سيكون هذا الغد غد الانسان الواعى •• الانسان المسيطر على القوى الطبيعية والاجتماعية قاضيا بذلك على الحاجة •• الانسان الصانع لتاريخه كما يريد ؟

* * *

على هذا النحو ننتهى من الاجزاء الثلاثة التى عنيت بالنظرية : عنيت بتعريف علم الاقتصاد السياسى ومولده التاريخى كعلم اجتماعى، وعنيت بدراسة النظريات المختلفة نتاج الفكر المكونة للاقتصاد السياسى مع تفرقة بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الاشتراكى •

بانتهاء هـذا الجـزء الثالث نكون قد انتهينـا من التعـرف على الاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى وعـلى الجـزء منه الذى ينشـغل بالكيفية التى تكون عليها طرق الانتاج الرأسمالية والاشتراكية فيمـا يتعلق بطبيعة الكل الاقتصادى وطريقة أدائه على نحو يعطى للمشـكلة الاقتصادية للمجتمع حلا يختلف باختلاف طرق الانتاج •• وقد حرصـنا فى دراستنا لهذه النظرية الاقتصادية أن تكون دراسة ناقدة على نحـو يمكننا من التسلح بالادوات النظرية التى تصـلح لدراسة الواقـع الاجتماعى •

واضح اذن أن **الهدف من الدراسة النظرية هو اكتساب الاساس النظرى الذى يمكن من دراسة الواقع.والواقع الذى يعنينـا هـو فى المقام الأول واقع المجتمعات المتخلفة • ابتداء من هذا الاساس النظرى يتعين علينا أن ندرس هذا الواقع بقصد التعرف على ظاهـرة التخلف وعلى امكانية الخروج من التخلف عن طـريق التطوير الاقتصادى • والتعرف على هذا الواقع لا يكون الا عن طريق دراسة عملية التكوين التاريخى لظاهرة التخلف التى هى فى الواقع عملية التطور الرأسـمالى على الصعيد العالمى •**

واذا كنا قد افترضنا فى دراستنا هــذه أن الاقتصــاد الذى نعنى بطبيعته وطريقته أدائه اقتصاد مغلق (أى لا تربطه بالعــالم الخارجى أية علاقات اقتصادية) فهو افتراض لا يقصد به الا الانضباط المنهجى وتفادى دراســـة كل مظاهر الحياة الاقتصادية فى نفس الوقت . ولا يعنى اطلاقا تجاهل طبيعية عملية الانتاج الرأسمالية كطريقة لا تتطور الا من خلال التغلغل فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية والسيطرة على مواردها وتعبئة الفائض الذى ينتج فيها نحو الاقتصاد الرأســـمالى الأم .

وعليه نقترح على الدارس ، والدارس فى ظروف المجتمع المصرى — بعد أن تزود بالأدوات النظرية التى قدمناها فى هذه الدراسة ، ، ومــع ضرورة التزود بغيرها — أن يجعل الهدف الرئيسى لخطوته القادمة هو دراسة التكون التــاريخى لتخلف المجتمع المصرى فى أحضــان طريقــة الانتاج الرأسمالية ، دراسة تمثل أساس التعرف على امكانية واتجــاه تطوير هذا المجتمع ابتداء من هيكل الاقتصاد العالمى المعاصر وفى اتجاه هيكل الاقتصاد العالمى كما يتعين أن يكون مع التغــيرات الهيكلية التى تحقق التطوير فى مختلف أجزاء الاقتصاد العالمى .

هذه الدراسة يمكن أن تتم بدراسة تطور الاقتصاد العالمى منذ بدء تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية فى المجتمعات السابقة على الرأسمالية حتى يومنا هذا . وهو ما يمكن أن يتحقق على النحو التالى :

— فى مرحلة أولى يتعين أن تهدف الدراسة الى بيان الخط النظرى الذى يسعفنا فى شرح التكون التاريخى للتخلف المصرى من خــلال العلاقات الاقتصادية الدولية ، هذه المرحلة يمــكن أن تغطى النقــاط التــالية :

* الأنواع المختلفة من العلاقات الاقتصــادية الدولية والأدوات الفنية المستخدمة فى التسجيل المحاسبى لنتيجة هذه العلاقات بالنســبة

للاقتصاد القومى (وأدوات التحليل الأخرى : كمعدل التبـادل وشروط التبادل ، الى غير ذلك) •

* تكون السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولى •

* بداية الخط النظرى : النظرية التقليدية : القيمة وتوزيع مزايا التبادل الدولى بين الاقتصاديات القومية •

* الجهاز الفكرى لكارل ماركس وتحليل عملية تصور طريقة الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمى : ادماج الاقتصاديات السـابقة عـلى الرأسمالية فى السوق الرأسمالية ــ حركات السلع تسـود المسـوق العالمى ــ حركات رؤوس الأموال وتدويل الانتاج تدويلا يـؤدى الى تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية وسيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية فى المجتمعات التابعة ــ وتكون التخلف فى هذه المجتمعات ، هو ما يعنى :

* عملية تاريخية تخلق فى نفس الوقت مجتمعات رأسمالية متقدمة (متبوعة) ومجتمعات متخلفة (تابعة) ــ دراسـة تفصـيلية للتخلف ومظاهره •

* دراسة النظرية النيوكلاسيكية (الذى ترفض نظرية العمل فى القيمة) فى العلاقات الاقتصادية الدولية وانما على ضوء واقع التخلف فى المجتمعات التابعة •

فى هذه المرحلة الأولى تدور الدراسة حول المحور الفكرى المتمثل فى تقسيم العمل الدولى . القيمة . للفائض الاقتصادى ، تعبئة الفائض نحو الاقتصاديات الأم والتراكم على الصعيد العالمى •

فى مرحلة ثانية نستعين بهذا الخط النظرى فى دراسـة التكون التاريخى للتخلف المصرى • هذه المرحلة يمكن أن تغطى النقاط الآتية :

الإقتصاد المصري السابق على الرأسمالية هيكله وطريقة أداؤه) .

* ادماجه فى السوق الرأسمالية من خلال التبادل الدولى فى مرحلة أولى كاقتصاد تابع •

* محاولات ادماجه في السوق الرأسمالية كاقتصاد مستقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر (حتى عام ١٨٤٠) فى عهد محمد على — اعادة تنظيم الاقتصاد المصرى — ماتحقق فى مختلف النشاطات الاقتصادية — حدود هذه المحاولات والقضاء عليها بواسطة القوى الرأسمالية فى هذه الدولة •

* فترة ادماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية كاقتصاد تابع من منتصف القرن التاسع عشر •

* انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعى •

* الفائض الاقتصادى وطرق تعبئة (فى الداخل ونمو الاقتصاد الأم) •

* التغيرات الاجتماعية •

* صورة ديناميكية للاقتصاد المصرى عقب الحرب العالمية الثانية : هيكله وعلاقاته ببقية الاقتصاد العالمى •

فى هذه المرحلة الثانية تدور الدراسة حول المحور الفكرى الذى تدور حول الدراسة فى المرحلة الأولى ، وانما من وجهة نظر الاقتصاد المصرى •

فى مرحلة ثالثة ندرس هيكل الاقتصاد العالمى فى يومنا هذا باعتباره الاطار الذى تتم فى داخله محاولات تطوير الاقتصاد المصرى .

وذلك بقصد التعرف على الطبيعة الانتقالية (وجـودا وعدما والى أى مدى) للاقتصاد العالمى المعاصر : فى هذه المرحلة يلزم تغطية النقـاط التاليـــة :

* تطور الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، العلاقات بين هـذه الاقتصاديات ودور الاقتصاد الأمريكى ثم الاقتصاد اليابانى واقتصاد المانيا الغربية .

* الاقتصاديات الرأسمالية فى غرب أوروبا والسوق الأوروبية المشـــتركة .

* المشروع الرأسمالى الدولى وأشكاله المختلفة ودوره فى السوق الرأســمالية الدولية .

* وجود الاقتصـــاديات التى تحاول بناء أســس المجتمـــع الاشتراكى وأثرها على هيكل الاقتصاد العالمى .

* العلاقات الاقتصادية الدولية للمجتمعـــات المتخلفة (مع الاقتصاديات الرأسمالية . ومع الاقتصـــاديات الاشتراكية : وفيمـــا بينهـــــا) .

* النظـــام النقـــدى الدولى .

فى مرحلة رابعة تهدف الدراسة الى التوصل الى نظرية التطـور التى تسعف المجتمع المصرى فى حل مشكلات التطور فى اطار الاقتصاد العالمى المعاصر . وذلك على ضوء دراسة بعض التجارب التاريخيـــة للتطـــور الاقتصـــادى :

* دراسة تجارب التطور فى انجلترا وفى اليـــابان وفى الاتحاد السوفييتى وفى الصين .

❋ دراسة ناقدة للنظريات التى ترى ضرورة الانفصال فى الزمن الطويل عن هيكل الاثمان الدولية السائدة فى السوق الرأسمالية اذا أردنا أن نقوم بعملية تطوير تستجيب لحاجات المجتمع المصرى ٠

❋ عناصر الحركة : ابتداء من نمط استهلاكى يهدف الى تحقيقه فى الزمن الطويل لاشباع حاجات المنتجين المباسرين يكون الهـــدف هـــو زيادة الامكانيات الانتاجية للعمل ــ وهو ما يتم من خلال تراكم وسائل الانتاج ٠ نمط الاستهلاك المراد تحقيقه هو الذى يحـــدد سرعة ونمط التـــراكم :

ــ انتاج الفائض (مصدر كل تراكم) : قدره ــ أشكاله العينية ــ أشكاله النقدية ــ الاختصاص الاجتماعى وموقف من يختص بـــه من تطوير المجتمع ٠

ــ تعبئة الفائض : عن طريق الاجراءات التنظيميـــة ، عن طريق السياسة المالية ، عن طريق سياسة الاثمان ٠

استخدام الفائض فى أغراض الاستثمار لخلق طاقة انتاجية جديدة (قدر الاستثمار وتوزيعه بين فروع النشاط المختلفة وشكله الفنى) ٠

ــ استخدام الطاقة الانتاجية الجديدة (وجـــود القوة العـــاملة المناسبة ــ وجود وسائل الانتاج المكملة ــ درجة الكفاءة فى اســـتخدام هذه الطاقة) ٠

فى هذه المرحلة الرابعة تدور الدراسة حول المحور الفكرى المتمثل فى اعادة توجيه الفائض ٠ نحو نوع معين من التراكم هـــو الذى يحقق التغيرات الهيكلية اللازمة ، وذلك بقصد اشـــباع حاجات المنتجـــين لمباشرين ، وهو ما يحقق فى نفس الوقت نمط جديد لتقسيم العمـــــل لدولى ٠

وأخيرا تدرس فى مرحلة خامسة السياسة الواجب اتخاذها لتطوير الاقتصاد المصرى فى ظروف الاقتصاد العالمى المعاصر :

* فتدرس الاختيارات المختلفة التى تكون استراتيجيته التطور . وذلك بالنسبة للاقتصاد المصرى : الاختيار فيما يتعلق بعلاقته بالسوق العالمية ـ الاختيار المتعلق بمعدل التطوير والعمالة ـ الاختيار المتعلق بالتصنيع ونمطه وما يرتبط به من أنماط تكنولوجية ... الى غير ذلك .

* فاذا ما تحدد لنا نمط تطوير الاقتصاد المصرى لزم أن نرى كيف يتحقق هذا النمط عن طريق التخطيط ، وهو ما يستدعى دراسة عملية التخطيط وما تستلزمه من اعادة تنظيم المجتمع المصرى بقصد التوصل الى تحضير خطة التطوير وتنفيذها .

فهرس الكتـــاب

صفحة

الباب الثانى

صفحة

الباب الثالث

الجزء الثانى

الاقتصاد السياسى والرأسمالية

الباب الرابع

البـــاب الخامس

صفحة

البـــاب السادس

الجـزء الثالث

الاقتصاد السياسى والاشتراكية

البـــاب السابع

صفحة

الباب الثامن

طبع الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
مركب الطباعة ـ رغاية
الجزائر : 1981